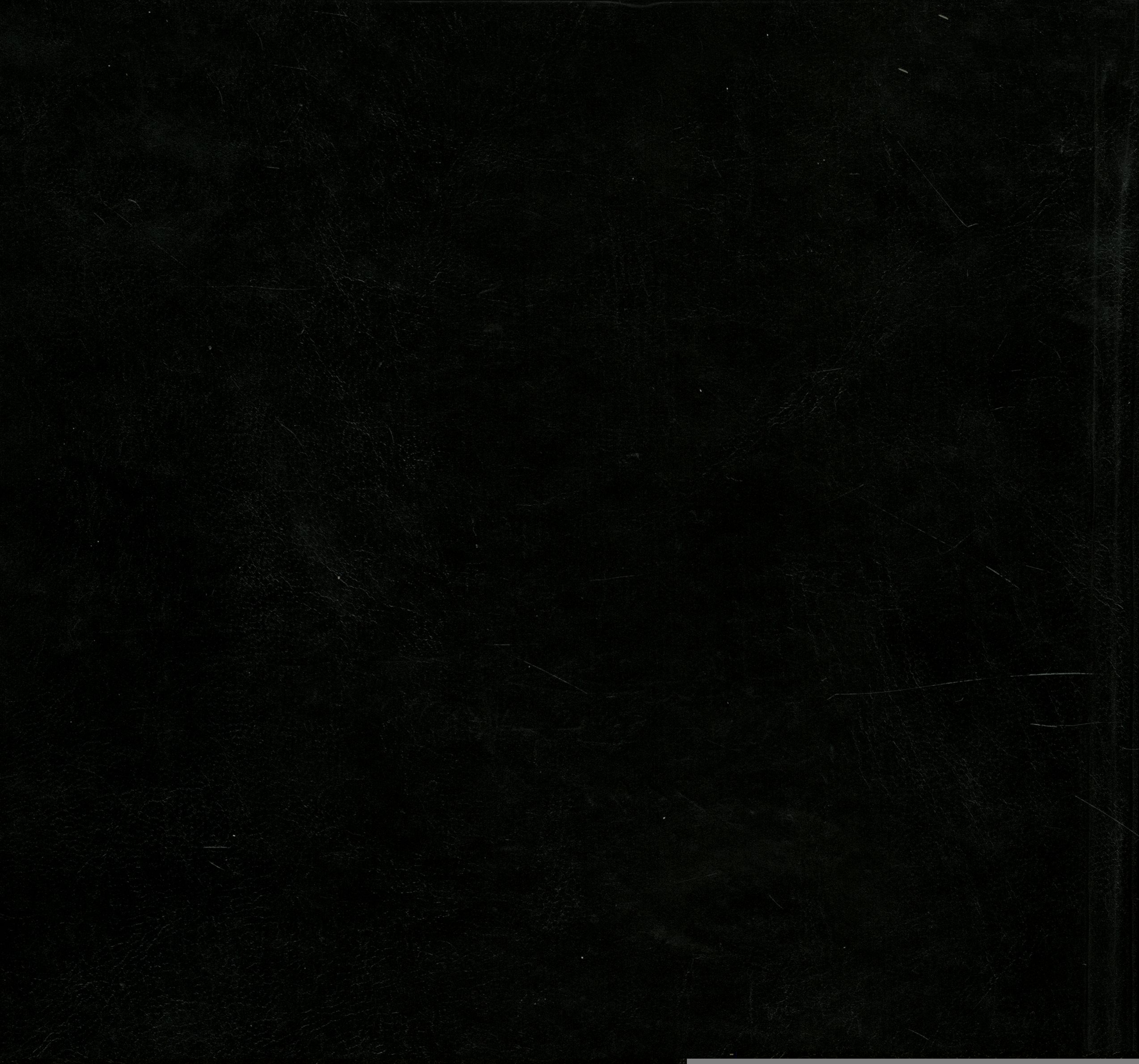


جامعة القاهرة

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

قسم النظم السياسية والاقتصادية

تم إدخال التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة والحكم.

أ.د. محمود أبو العينين

المشرف

٢٥/١٠/

ظاهرة التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة
الكونغو الديموقراطية نموذجاً

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الدراسات الأفريقية

من قسم النظم السياسية والاقتصادية (سياسة)

إعداد الطالب

أيمن السيد محمد أحمد حسن شبانه

إشراف

أ.د . محمود أبو العينين

أستاذ العلوم السياسية

ومدير مركز البحوث الأفريقية – جامعة القاهرة

٢٠٠٣

شكر و تقدير

إن الشكر والحمد لله ، الذى وفق الخطى بهداه ، فكان هذا العمل بعونه وتوفيقه ، فهو نعم المولى ونعم المعين . وبعد شكر الله وحمده ، يطيب للباحث التقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساعده فى إعداد هذه الرسالة . فأشكر أولاً الأستاذ الدكتور **محمود أبو العينين** ، أستاذ العلوم السياسية ، ومدير مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة ، وذلك لتفضله بالإشراف على الرسالة ، وعلى ما بذله من جهد ، وما أسداه لى من عون ، وما قدمه لى من توجيهات ونصائح كان لها عظيم الأثر فى إعداد الرسالة .

كما يسعدنى أن أتقدم بعظيم شكرى وامتنانى لأستاذين جليلين هما : الأستاذ الدكتور **عبد الملك عودة** ، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ورائد الدراسات السياسية الأفريقية فى مصر والوطن العربى ، والأستاذ الدكتور **محمد نصر مهنا** ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط ، وأحد أبرز المهتمين بالقضايا السياسية الأفريقية فى كتاباتهم وبحوثهم ، لتفضلهما بالموافقة على المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة .

ولا يفوتنى فى هذا المقام التقدم بالشكر للأستاذ الدكتور **السيد فليفل** عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ولجميع **أساتذتى وزملائى** فى قسم النظم السياسية والاقتصادية بالمعهد ، على ما قدموه لى من مساعدات يسرت لى إنجاز عملى .

وأشكر أيضاً جميع القائمين على مركز البحوث الأفريقية ، ومركز المعلومات والاستشارات بالمعهد ، وخاصة **د. محمود فؤاد محمود وأ. سلامة محمد سلامة** . كما أشكر القائمين على مكتبات كل من : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، والجامعة الأمريكية بالقاهرة ، والمركز الثقافى الأمريكى ، والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، والجمعية المصرية للقانون الدولى ، ومركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، والمكتب الإقليمى للأمم المتحدة بالقاهرة .

كما أتقدم بعظيم شكرى وخالص تقديرى إلى **والدى ووالدتى وزوجتى** ، الذين تحملوا معى عناء البحث منذ البداية وحتى خروج الرسالة إلى النور .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

تتكون لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من السادة الآتى أسمائهم :

١- الأستاذ الدكتور : عبد الملك عودة

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة "رئيساً"

٢- الأستاذ الدكتور : محمد نصر مهنا

أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة ، جامعة أسيوط "عضواً"

٣- الأستاذ الدكتور : محمود أبو العينين

أستاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة "مشرفاً"

ملخص الرسالة باللغة العربية

- عنوان الدراسة :

ظاهرة التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة
" الكونغو الديمقراطية نموذجاً "

- أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات هى :

١-ما هى الاتجاهات الأساسية فى تحديد مفهوم التدخل ؟
٢- ما هى أهم الإشكاليات السياسية والقانونية المرتبطة بمفهوم التدخل ؟
٣- ما هى محددات وأهداف التدخل فى الصراعات الداخلية ؟
٤- ما هى أساليب وأشكال التدخل فى الصراعات الداخلية ؟
٥-ما هى محددات وأنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية ؟
٦- ما هى البيئة التى حدث فى إطارها التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية ؟
٧- ما هى دوافع وأشكال التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية ؟
٨- ما هى نتائج التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية ؟

- منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على الجمع بين المناهج والاقترابات الآتية : منهج تحليل النظم ، أسلوب التحليل المقارن ، المنهج القانونى ، اقتراب إدارة الصراع ، وتحليل السلوك الدولى .

- تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى فصل تمهيدى وبابين وخاتمة . أما الفصل التمهيدى فهو الإطار النظرى للدراسة . ويسعى إلى تحديد مفهومى التدخل والصراع الداخلى ، وتحليل عملية التدخل فى الصراعات الداخلية فى إطار العلاقات الدولية بشكل عام . وبالنسبة للبابين ، فإن الباب الأول يتناول محددات وأنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية . ويتكون هذا الباب من فصلين ، حيث يتناول الفصل الأول المحددات العالمية والإقليمية والداخلية للتدخل ، بينما يركز الفصل الثانى على تحديد وتصنيف الأنماط الأساسية للتدخل الإقليمى . أما الباب الثانى ، فيركز على تحليل عملية التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية بعد الحرب الباردة . ويتكون من فصلين ، يتناول أولهما تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٧/٩٦، بينما يركز ثانيهما على تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٨. أما الخاتمة فتتضمن تلخيصاً لأهم النتائج التى كشفت عنها الدراسة .

نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التى يمكن إجمالها فيما يلى :

١- إن مفهوم التدخل يعتبر من أكثر المفاهيم تعقيداً ، إذ لا يوجد تعريف محدد جامع مانع للمفهوم ، وإنما كانت هناك اتجاهات متعددة فى تعريف المفهوم .

٢- إن التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية أصبح يمثل ظاهرة فى العلاقات الدولية الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة ، وذلك على الرغم من وجود بعض الحالات للتدخل الإقليمى أثناء الحرب الباردة .

٣- إن هناك ثلاثة مستويات من المحددات التى تؤثر على صناع القرار فى الدول الأفريقية عند اتخاذهم لقرار التدخل فى صراع داخلى معين . وهى المحددات العالمية والإقليمية والداخلية.

٤- تنقسم أنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة إلى : **أولاً** ، التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية . **وثانياً** ، التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية فى إطار تنظيم إقليمى معين . **وثالثاً** ، التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية خارج إطار التنظيم الإقليمى ، ومن ذلك التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية . **ورابعاً** ، التدخل غير المباشر من جانب الدول الأفريقية

٥ -إن التنظيم الإقليمى القارى ، ممثلاً فى منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى الآن) ، لم يمارس أى عمليات للتدخل المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة .

٦-إن التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد اقترن فى أغلب الحالات بمبررات أساسية أهمها : حماية حقوق الإنسان ، ومنع تصاعد الكوارث الإنسانية ، وتحقيق الاستقرار الإقليمى ، دعم الديموقراطية ، تحقيق الأمن الداخلى فى الدول المتدخلة .

٧- إن أسلوب الأطراف المتدخلة فى مواجهة الصراعات الداخلية كان يركز على : وقف تصاعد هذه الصراعات ، ومحاولة الوصول إلى تسويات سياسية لها ، وفرض مصالح الأطراف المتدخلة على حكومات وشعوب الدولة الهدف ، غير أن الأطراف المتدخلة لم تركز على استئصال جذور الصراعات الداخلية من الأساس .

٨- إن بعض حالات التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية لم تكن لتحدث ، لولا وجود قوة إقليمية تقف وراء هذا التدخل وتدعمه سياسياً ومادياً . ويعتبر الدور النيجيرى فى إطار الإيكواس مثالاً بارزاً على ذلك .

٩- إن احتمالات نجاح التدخل المباشر فى الصراعات الداخلية تكون أقل بشكل عام مقارنة بالتدخل فى الصراعات الدولية .

١٠-إن التدخل غير المباشر غالباً ما يحدث بشكل سرى وتبادلى بين الدول ، وخاصة عندما لا توجد سيطرة على مناطق الحدود فيما بينها .

Summary of the Study

- **Title of the Study :**
  Phenomena of Regional Intervention in Internal African Conflicts after the Cold War: Democratic Republic of the Congo as a Model
- **Objectives of the Study:**
  This Study Seeks to Answer Many Questions:
  1- What are the Basic Directions in the Definition of Intervention ?
  2- What are the essential Political and legal Problems Related to the Concept of Intervention ?
  3- What are the Determinants and the objectives of Intervention in Internal Conflicts ?
  4- What are the Methods and Forms of Intervention in Internal Conflicts ?
  5- What are the Determinants and Types of Regional Intervention in Internal African Conflicts?
  6- What is the Environment in which Regional Intervention Happened in Democratic Republic of the Congo?
  7- What are the Motives and Types of Regional Intervention in the Democratic Republic of the Congo?
  8- What are the Results of Regional Intervention in the Democratic Republic of the Congo ?
- **Methodology of the Study :**
  The Study Depended on the Following Methods and Approaches :
  System analysis Method , Comparison Analysis , Legal analysis ,Conflict Management Approach and International Behavior Analysis Approaches.
- **Contents of the Study :**
  This Study is Divided into an Introductory Chapter , Two Parts and Conclusion .The Introductory Chapter Provides the Theoretical Framework of the Study and aims at Determining the two Concepts of Intervention and Internal Conflict and Analyzing the Process of Intervention in Internal Conflicts in the General Framework of International Relations . Concerning the Two Parts, Part one Deals With the Deteminants and Types of Regional Intervention in the Internal African Conflicts . It is Composed of Two Chapters , the First Deals With the Determinants of Intervention while the Second Concentrates on the Basic Types of Intervention . Part Two Concentrates on Analyzing the Process of Regional Intervention in Democratic Republic of the Congo after the Cold War . It Consists of Two Chapters , the First Concentrates on analyzing the Process of Intervention in the 96/1997, while the Second Concentrates on Analyzing the Process of Intervention in the 1998 Conflict . The Conclusion Contains a Summary of the Most Important Results Revealed by the Study .

□ **Results of the Study :**

1- The Concept of Intervention is Considered one of the Most Complicated Concepts since there is no Comprehensive Accurate Definition of the Concept but Rather Several Directions in Defining the Concept .
2- The Regional Intervention in the Internal African Conflicts has Become a Phenomena in African International Relations since the End of the Cold War, despite the Presence of Some Cases of Regional Intervention during the Cold War .
3- There Are Three Levels of Determinants that Affect Policy Makers in African Countries when They Take the Intervention Decision in a Certain Internal Conflict , the International , Regional and Internal Determinants.
4- The Types of Regional Intervention in Internal African Conflicts after the Cold War are Divided Into : The Direct Intervention by the Sub-Regional Organizations , the Direct Intervention by the African Countries within the Framework of a Certain Regional Organization , The Direct Intervention by the African Countries outside the Framework of Regional Organizations and the Indirect Intervention by African Countries .
5- The Continental Regional Organization Represented in Organization of African Unity (African Union) Didn't Exert any Operation of Direct Intervention in the Internal African Conflicts after the Cold War .
6- The Regional Intervention in the Internal African Conflicts Has Been Accompanied in Most Cases by Basic Justifications, of which the Most Important are: Human Rights Protection, Prevention of Aggrivation of Human Catastrophies, Accomplishing Regional Stability, Supporting Democracy and Realizing Internal Security in the Intervening Countries.
7- The Method used by the Intervening Parts in Facing the Internal Conflicts Concentrated on : Haulting the Aggrivation of these Conflicts and Trying to Reach Political Settlements and Imposing the Intervening Parties' Interests on the Governments and People of the Subject Country . However , the Intervening Parties Didn't Focus on the Elemination of the Roots of the Internal Conflicts in the First Place .
8- Some Cases of Direct Intervention by the Sub-Regional Organizations Wouldn't Have Occurred But for the Presence of a Regional Power that Stands Behind this Intervention and Offers it

the Political and Financial Support . The Nigerian Role within the ECOWAS is an Evident Example .

9- The Probabilities of the Success of the Direct Intervention in the Internal Conflicts Are Generaly Lower in Comparison to the Intervention in International Conflicts .

10- The Indirect Intervention Most Probably Happens In a Secretive Mutual Manner between Countries , Especially when There Is no Control Over the Border Areas between Them .

محتويات الدراسة

الموضوع		رقم الصفحة

قائمة الجداول والخرائط

أولاً – قائمة الجداول

ثانياً- قائمة الخرائط

مقدمه

يعتبر التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية واحداً من الأبعاد المهمة التى اتسمت بها تلك الصراعات بعد الحرب الباردة ، فرغم وجود صور عديدة للتدخلات الخارجية فى تلك الصراعات ، إلا أن أكثر صور التدخل حدة وكثافة وتواتراً قد تمثلت فى التدخلات الإقليمية من جانب الدول والتنظيمات الأفريقية .

والجدير بالذكر أن التدخلات الإقليمية فى الصراعات الداخلية الأفريقية لا تمثل حدثاً جديداً ، حيث كانت هناك حالات سابقة لتلك التدخلات أثناء الحرب الباردة ، إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو أن التدخلات الإقليمية أصبحت تمثل ظاهرة ملحوظة ، بل ومعتادة ، تميز معظم الصراعات الداخلية الأفريقية ، فلا نكاد نرى صراعاً يخلو – بشكل أو آخر– من تلك التدخلات . وبعد أن كانت هناك حالات متفرقة أو متناثرة للتدخل الإقليمى فى ظل الحرب الباردة ، فقد ازدادت حالات التدخل فى القارة ، حتى تحولت إلى ظاهرة تتبلور ملامحها شيئاً فشيئاً فى الوقت الراهن ، خاصة وأن ما يقرب من ربع عدد الدول الأفريقية قد أصبحت متورطة بشكل أو آخر فى عمليات التدخل الإقليمى .

ويتسم موضوع التدخل الإقليمى بأهمية واضحة ، سواء على المستوى النظرى أو العملى . وتعود **أهميته النظرية** إلى أهمية موضوع التدخل بشكل عام ، والتدخل العسكرى بشكل خاص ، فى ظل ما يثيره من جدل كبير فى إطار دراسات العلاقات الدولية والتنظيم والقانون الدوليين ، خاصة أنه يمثل ظاهرة عالمية لا تقتصر على أقاليم معينة أو دول محددة ، كما أنه لا يرتبط ببناء معين للنظام الدولى ، حيث شهد العالم حالات عديدة للتدخل سواء قبل الحرب الباردة وفى ظلها وبعد نهايتها . ويرتبط موضوع التدخل أيضاً بظاهرة انتشار الصراعات الداخلية فى النظام الدولى بشكل عام ، وفى أفريقيا بصفة خاصة بعد الحرب الباردة ، مما يكسبه أهمية متزايدة فى إطار موضوعات دراسة العلاقات الدولية المعاصرة .

أما **الأهمية العملية** ، فترجع إلى تزايد حالات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بدرجة تمثل تهديداً واضحاً لأمن الدول الأفريقية ، وأمن النظام الإقليمى على المستوى القارى والإقليمى الفرعى ، خاصة وأنها ظاهرة تنطوى على درجة كبيرة من التعقيد النابع من تشابك أبعادها الإقليمية والدولية من ناحية ، والسياسية والقانونية من ناحية أخرى ، فضلاً عن تعقد بيئة الصراعات الأفريقية ذاتها ، ومن ثم يكتسب موضوع الدراسة أهميته العملية .

وبالنسبة **للكونغو الديمقراطية** (زائير سابقاً) ، فإن اختيارها كنموذج دراسى يعود إلى عدد من الاعتبارات التى تجعل منها حالة جديرة بالدراسة . وتتمثل هذه الاعتبارات فى الآتى :

١-إن الكونغو الديمقراطية هى إحدى دول حوض النيل المهمة بالنسبة لمصر وللقارة الأفريقية بصفة عامة ، وإقليم وسط أفريقيا بشكل خاص ، فهى ثالث دولة أفريقية من حيث المساحة ، والخامسة من حيث عدد السكان ، كما أنها من أكثر الدول الأفريقية اشتراكاً فى الحدود مع دول الجوار " ٩ دول " ، فضلاً عن تمتعها بميزة نسبية كبيرة من حيث الإمكانيات والثروات المعدنية وغير المعدنية .

٢- تعد الكونغو الديمقراطية مثالاً بارزاً للدولة غير المستقرة ، إذ تغير اسمها الرسمى خمس مرات فكانت تسمى الكونغو البلجيكى ، ثم الكونغو ليوبولدفيل قبل الاستقلال ، ثم الكونغو كينشاسا بعد الاستقلال ، ثم زائير عام ١٩٧١، وأخيراً الكونغو الديمقراطية منذ مايو ١٩٩٧. كما أنها شهدت العديد من المحاولات الانفصالية والتمردات العسكرية والمظاهرات والاضطرابات والاغتيالات السياسية . كما جربت كلاً من النظامين البرلمانى والرئاسى ، والتعددية الحزبية والحزب الواحد ، والحكم المدنى والعسكرى . كما أنها شهدت العديد من الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، إلا أنها لم تشهد أبداً تداولاً للسلطة وفقاً لقواعد واضحة ومحددة .

٣-تمثل البيئة الداخلية فى الكونغو الديمقراطية مناخاً مواتياً لاندلاع الصراعات فيها، وذلك بما تنطوى عليه من تعقيدات فى الخريطة الإثنية والثقافية والاجتماعية ، وبما تحتويه من مظاهر متعددة لعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى . وقد شهدت البلاد بالفعل خمس صراعات داخلية منذ استقلالها وحتى الآن . ومن ثم ، فهى تعيش حالة حرب شبه مستمرة ، وهو ما يشكل ظاهرة تكاد تتميز بها هذه الدولة عن غيرها من الدول الأفريقية .

٤-إن الكونغو الديموقراطية تعتبر حالة نموذجية معبرة عن ظاهرة التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة ، فهى أكثر الدول الأفريقية من حيث عدد مرات التدخل الأجنبى والإقليمى فى صراعاتها الداخلية ، حيث شهدت جميع الصراعات الداخلية فيها أنماطاً مختلفة للتدخل ، سواء فى الستينيات أو السبعينيات . كما أن تجربتى التدخل الإقليمى فيها خلال صراع ١٩٩٧/٩٦، وصراع ١٩٩٨ تمثلان تعبيراً نموذجياً عن ظاهرة التدخل الإقليمى فى القارة ، من حيث طبيعة هذا التدخل ودوافعه وآلياته ونتائجه ، وهو ما سيتم توضيحه خلال هذه الدراسة.

وبالنسبة **لمشكلة الدراسة** ، فإنها تتمثل فى ما يثيره موضوع التدخل الإقليمى ، وخاصة التدخل العسكرى ، من جدل يتعلق بمفهومه وأشكاله وتطبيقاته ، فضلاً عن الجدل القانونى بشأن مشروعيته ، ومدى تعارضه مع مفاهيم وقضايا أخرى ذات جوانب سياسية قانونية مثل السيادة الوطنية، وحقوق الإنسان ..إلخ . وهى أمور ذات أهمية بالغة بالنسبة للقارة الأفريقية ، وخاصة بعد اتجاه العديد من دولها وتنظيماتها الإقليمية نحو التدخل فى الصراعات الداخلية لدول القارة الأخرى ، وهو ما يهدد الأمن والاستقرار فى القارة .

هذا ، وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على عدد من **التساؤلات** ، ومن أبرزها ما يلى :

١- ما هى الاتجاهات الأساسية فى تحديد مفهوم التدخل ؟

٢- ما هى أهم الإشكاليات السياسية والقانونية المرتبطة بمفهوم التدخل ؟

٣- ما هى محددات وأهداف التدخل فى الصراعات الداخلية ؟

٤- ما هى أساليب وأشكال التدخل فى الصراعات الداخلية ؟

٥-ما هى محددات وأنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية ؟

٦- ما هى البيئة التى حدث فى إطارها التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية ؟

٧- ما هى دوافع وأشكال التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية ؟

٨- ما هى نتائج التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية ؟

وفى إطار سعيه للإجابة على هذه التساؤلات ، انطلق الباحث من **ثلاثة فروض** أساسية هى :

١-إن تراجع اهتمام الدول الكبرى بالتدخل المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية مع نهاية الحرب الباردة ، قد ساهم فى دفع الأطراف الأفريقية نحو التدخل فى تلك الصراعات .

٢- إن التدخل خارج إطار التنظيم الإقليمى يؤدى فى أغلب الحالات إلى زيادة حدة الصراعات الداخلية ، وتعقيد إمكانيات تسويتها ، وإطالة أمدها .

٣-إن قدرة الأطراف الأفريقية على التدخل الفعال لا تزال محدودة ، مقارنة بالدور الذى تقوم به الأمم المتحدة والدول الكبرى ، خاصة فى ظل غيبة نظام فاعل للأمن الجماعى الإقليمى فى أفريقيا .

وفيما يتعلق **بالدراسات السابقة** ، أوضحت مراجعة الدراسات المتاحة التى تناولت ظاهرة التدخل أن هناك عدداً من التوجهات الأساسية فى فهم الظاهرة وأبعادها المتعددة . إذ اعتمد البعض على التحليل التاريخى ، بينما استند البعض الآخر إلى التحليل القانونى ، فى حين ركز فريق ثالث على دراسة البيئة الداخلية والخارجية التى تمت عملية التدخل فى إطارها . وبينما استخدمت بعض الاتجاهات منهج دراسة الحالة ، فقد اعتمدت اتجاهات أخرى على اقتراب إدارة الصراع ، فى حين استخدمت اتجاهات أخرى مناهج متعددة مثل منهج تحليل النظم ، وأسلوب التحليل المقارن .

وفى إطار **التحليل التاريخى** ، كان الحديث عن ظاهرة التدخل يتم فى إطار عرض للتطور التاريخى لمفهوم التدخل عبر العصور المختلفة ، وسرد أحداث الصراعات والحروب الأهلية ، ثم بيان عمليات التدخل التى شهدتها تلك الصراعات . ورغم أهمية التحليل التاريخى بالنسبة لباحثى العلاقات الدولية ، على أساس أن التاريخ هو معمل التجارب بالنسبة للباحثين فى هذا المجال ، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على التاريخ وحده ، نظراً لاقتصاره غالباً على مرحلة الوصف دون أن يتخطاها إلى التحليل السياسى للأحداث ، وهو ما دفع إلى عدم الاعتماد عليه وحده فى معظم الدراسات الحديثة للتدخل .

وإلى جانب الاتجاه التاريخى ، فهناك الاتجاه الذى يركز على **التحليل القانونى** ، والذى يعد من أقدم المناهج المستخدمة فى دراسة العلاقات الدولية بشكل عام ، وظاهرة التدخل بصفة خاصة . وقد

ركزت الدراسات فى هذا الاتجاه على مفهوم التدخل والفرق بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى ، ومدى مشروعية التدخل والإشكاليات القانونية التى يثيرها ، وموقف القانون الدولى والتنظيمات الدولية وفقهاء القانون الدولى من التدخل فى الصراعات الداخلية ، ومدى التوافق أو التعارض بين هذا التدخل وسيادة الدولة . ومن أهم الدراسات التى استخدمت هذا المنهج : دراسة محمد مصطفى يونس ، **النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول : دراسة فقهية و تطبيقية فى ضوء مبادئ القانون الدولى المعاصر** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥. وتركز هذه الدراسة على تعريف مفهوم التدخل ، والأبعاد القانونية للمفهوم ، وذلك فى إطار المصادر المختلفة للقانون الدولى . كما تتناول مسألة التدخل فى الصراعات الداخلية ، وأثر ذلك على سيادة الدولة محل التدخل . وهناك أيضاً دراستان للدكتور أحمد حسن الرشيدى ، تبحثان فى أثر التطورات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية ، وانعكاسات ذلك على الموقف من التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، والجدل القانونى المثار فى هذا الشأن . وهاتان الدراستان هما : **التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية** (القاهرة : مركز البحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،١٩٩٤) . و " الاتجاهات الحديثة فى دراسة القانون الدولى " ، **المجلة المصرية للقانون الدولى** (القاهرة ، الجمعية المصرية للقانون الدولى ، المجلد ٥٥ ، ١٩٩٩).

وبالنسبة للاتجاهات التى ركزت على دراسة **البيئة الداخلية والخارجية للتدخل** فى الصراعات الداخلية ، نجد أنه فى مرحلة القطبية الثنائية ، وسيطرة الصراع الأيديولوجى على العلاقات بين القوى الدولية وانعكاس ذلك على الدول الصغرى فى هذا النظام الدولى ، فإن الدراسات الخاصة بالتدخل قد ركزت على دراسة حالات **التدخل الأجنبى** فى الصراعات الداخلية لدول القارة الأفريقية ، التى كانت تمثل إحدى ساحات الحرب الباردة ، مع التركيز على أثر هذا التدخل على قضية السيادة الوطنية بالذات ، نظراً لما تمثله قضية السيادة من حساسية بالغة لمعظم دول القارة التى كانت حديثة الاستقلال فى ذلك الوقت . ومن أمثلة هذه الدراسات ما يلى :

١- William Zartman , **Ripe for Resolution , Conflict and Intervention in Africa** (New York & Oxford : Oxford University Press, 1985).

وتركز هذه الدراسة على موضوع التدخل الأجنبى فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، وذلك باستخدام اقتراب إدارة الصراع ، إذ تناول الباحث عدداً من الصراعات الأفريقية ، موضحاً أسباب وظروف التدخل الأجنبى والإقليمى فى كل حاله ، وذلك بالتركيز على أزمتى شابا فى زائير .

٢-د. عبد الرحمن الصالحى ، " التدخل الأجنبى فى القرن الأفريقى" ، **أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى** (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ج ١، ١٩٨٧) .

وقد تناول الباحث فى هذه الدراسة الأسباب المختلفة التى دفعت إلى التدخل الأجنبى فى شئون منطقة القرن الأفريقى ، وطبيعة هذا التدخل ، وأهم النتائج التى أدى إليها .

٣-عبد الله محمود الشهاوى ، **التدخل الأجنبى فى إفريقيا فى السبعينيات : دراسة تطبيقية على أنجولا وزائير** ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨.

وتتناول الدراسة موضوع التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات بالتطبيق على حالتى أنجولا وزائير ، ويعرض فيها الباحث للأسباب الداخلية والخارجية التى دفعت إلى التدخل الأجنبى فى أفريقيا ، والوسائل التى اعتمدت عليها القوى المتدخلة فى تنفيذ عمليات التدخل ، وذلك بالتركيز على التدخل فى حالتى أنجولا وزائير ، مختتماً دراسته ببيان المواقف الدولية والإقليمية من هذا التدخل ، وأهم النتائج التى أسفر عنها ، واحتمالات تكرار التدخل الأجنبى مستقبلاً .

وقد تميزت هذه المرحلة أيضاً بوجود اتجاه يركز على **محددات التدخل** فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية ، سواء بالنسبة للتدخل الأجنبى أو الإقليمى . ومن الدراسات التى تعبر عن هذا الاتجاه ما يلى :

١- Michael G. Schatzberg: "Military Intervention and the Myth of Collective Security: The Case of Zaire", **The Journal of Modern African Studies** (Cambridge, Cambridge University Press, Vol. 27, No. 2, 1989).

ركز الباحث فى هذه الدراسة على مفهوم الأمن الجماعى كمحدد للتدخل الأجنبى فى شئون الدول الأفريقية ، وذلك باتباع منهج دراسة الحالة وبالتطبيق على زائير . وانتهى الباحث إلى استنتاج مؤداه فشل آلية الأمن الجماعى سواء تحت مظلة منظمة الوحدة الأفريقية أو الأمم المتحدة فى تسوية الصراعات التى اندلعت فى زائير ، وأن هذه الآلية ما هى إلا ستار لتبرير التدخل فى هذه الصراعات ، وهو ما أدى إلى اعتماد نظام موبوتو على التدخل الأجنبى والإقليمى من أجل مواجهة معارضيه ، والإبقاء على نظامه السلطوى .

٢- د. محمود أبو العينين ، **الأمن الجماعى الأفريقى : المستويان القارى والإقليمى الفرعى** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة خاصة محكمة ، رقم ٣٦، ١٩٩٤) .

وتتناول هذه الدراسة مفهوم الأمن الجماعى فى أفريقيا على المستويين القارى والإقليمى الفرعى ، وتعرض لحالتين تطبيقيتين للأمن الجماعى ، أحدهما على المستوى القارى ، وهى حالة تدخل منظمة الوحدة الأفريقية فى تشاد ، والأخرى على المستوى الإقليمى الفرعى ، وهى حالة تدخل الإيكواس فى ليبيريا . وتخلص الدراسة إلى الكشف عن العديد من أوجه القصور الذى يعترى نظام الأمن الجماعى الأفريقى ، مما يدفع إلى أشكال مختلفة من التدخل من جانب الأطراف الأفريقية فى الصراعات الداخلية الأفريقية .

٣- د. حسن نافعة (محرر) ، **الأمن الجماعى بين الواقع والمحظور : قضايا للمناقشة** (القاهرة ، مركز البحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤).

وتبحث هذه الدراسة موضوع الأمن الجماعى ، من حيث مفهومه وتطوره ، وتطبيقاته المختلفة ، وأثر ذلك على قضايا التدخل فى الشئون الداخلية والسيادة الوطنية وحقوق الإنسان . وتخلص الدراسة إلى أن الفشل فى تطبيق آلية الأمن الجماعى وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، يعتبر أحد العوامل الأساسية التى أسهمت فى زيادة حالات التدخل – استناداً إلى مبررات مختلفة – فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

٤- أمير كمال محمد ، **مبدأ عدم التدخل بين النظرية والتطبيق فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية** ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،١٩٩٠.

وتركز هذه الدراسة على محدد آخر للتدخل فى الصراعات الأفريقية . وهو موقف التنظيم الإقليمى فى أفريقيا من التدخل فى الصراعات الأفريقية ، وأثر ذلك على الموقف الأفريقى من التدخل فى هذه الصراعات .

وفى أعقاب الحرب الباردة ، كان هناك تركيز على مسألة **التدخل الإنسانى** فى الصراعات الداخلية ، وذلك فى ضوء التطورات التى شهدها النظام الدولى ، حيث ركز الباحثون على التطورات التى لحقت ببنية النظام العالمى عقب انتهاء الحرب الباردة ، وهيمنة الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية الرأسمالية على هذا النظام العالمى ، والتى ساعدت على وجود نوع من القبول بالتدخل فى الصراعات الداخلية ، لوقف انتهاكات حقوق الإنسان ، ووضع حد لتصاعد الكوارث الإنسانية . كما سعى الباحثون إلى إبراز أثر هذه التطورات على مفهوم السيادة الوطنية ، والجدل المثار فى هذا الشأن ، بين الاتجاهات التى لا تزال تصر على مفهوم السيادة المطلقة ، والاتجاهات الأخرى التى ترى نسبية مفهوم السيادة . وفى هذا الإطار تبرز الدراسات الآتية :

١-عبير بسيونى ، **التدخل الخارجى فى الصراعات الداخلية : حالة التدخل فى العراق " مارس ٩١- سبتمبر ١٩٩٦"** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧.

وقد سعت الباحثة إلى تحديد مفهوم التدخل الإنسانى وتطوره ، والجدل المثار حوله ، وذلك باتباع منهج دراسة الحالة ، حيث تناولت حالة التدخل الخارجى فى الصراع الداخلى العراق ، بهدف التعرف على دوافع هذا التدخل ، وحقيقته ونتائجه .

٢- مسعد عبد الرحمن زيدان ، **تدخل الأمم المتحدة فى النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١.

وتتناول الدراسة أنماط تدخل الأمم المتحدة أثناء وبعد انتهاء الحرب الباردة ، وذلك بالتركيز على الأسباب المختلفة التى أدت إلى تدخل الأمم المتحدة فى الصراعات الداخلية فى أقاليم العالم المختلفة ، والتى يأتى التدخل لأسباب إنسانية فى مقدمتها .

وفيما يتعلق بحالة **التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية** ، فقد واكب اندلاع صراع ١٩٩٧/٩٦وصراع ١٩٩٨ فى الكونغو الديموقراطية ، ظهور الكثير من الدراسات العربية والأجنبية ،

والتى تعتمد فى تحليلها لموضوع التدخل فى الكونغو الديموقراطية إما على منهج تحليل النظم ، أو أسلوب التحليل المقارن ، أو اقترابات إدارة الصراع وتحليل السلوك الدولى . وقد ركزت هذه الدراسات على الجوانب الآتية :

١- العوامل التى أدت إلى اندلاع الصراعات فى الكونغو الديموقراطية .

٢- طبيعة وآليات التدخل فى صراعات الكونغو الديموقراطية .

٣- الدوافع المختلفة التى أدت إلى اتخاذ الأطراف المتدخلة لقرار التدخل .

٤- أثر التدخل فى الكونغو الديموقراطية على مسارات وتطورات الصراعات فيها .

ومن الدراسات العربية التى تعبر عن هذا الاتجاه دراسة : د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية فى الحرب الأهلية فى الكونغو الديموقراطية فى عهد الجمهورية الثالثة " ، فى د. إبراهيم نصر الدين (محرر) ، **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا** (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،١٩٩٩) .

وتعتمد هذه الدراسة على تطبيقات منهج تحليل النظم فى العلاقات الدولية ، وذلك بهدف تحليل دور العوامل الداخلية والإقليمية التى أدت اندلاع الصراع ضد كابيلا عام ١٩٩٨. كما تعتمد أيضاً على أسلوب التحليل المقارن فى دراسة دور الأطراف الإقليمية فى هذا الصراع ، وتحديد الأسباب المختلفة التى دفعت هذه الأطراف إلى بناء مواقفها من أطراف الصراع على نحو معين .

كما توجد دراسات عديدة أخرى ، ومنها دراسة الشيماء على عبد العزيز بعنوان : **الأزمة السياسية فى زائير ٩٦/١٩٩٧**، رسالة ماجيستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١. ودراسة د. رجاء إبراهيم سليم بعنوان ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **السياسة الدولية** (القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، ع ١٣٥، يناير ١٩٩٩) . ودراسة محمد أبو الفضل ، " ظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا : الكونغو الديموقراطية : المخاطر والتحديات " ، فى د. إبراهيم نصر الدين (محرر) الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** . هذا بالإضافة إلى العديد من الدراسات الأخرى التى استعان بها الباحث خلال دراسته .

أما الدراسات الأجنبية التى ركزت على دراسة عملية التدخل فى الكونغو الديموقراطية فمن أهمها :

1-Glynne Evans, **Responding to Crises in the African Great Lakes** (New York & Oxford: Oxford University Press, 1997).

وتستخدم هذه الدراسة أسلوب التحليل المقارن ، وتركز على الخلفية الاجتماعية والسياسية لصراع ٩٦/١٩٩٧ فى زائير ، وذلك بالمقارنة بين الأوضاع فى دول إقليم البحيرات العظمى ، كما تتعرض لحالات التدخل فى الصراع الزائيرى ، وغيره من الصراعات فى المنطقة ، بهدف التعرف على طبيعه هذه التدخلات ودوافعها فى كل حالة ، و ردود الأفعال الأفريقية والدولية إزاءها ، وما أدت إليه من نتائج .

2- Peter Rosenblum, " Endgame in Zaire ", **Current History** (Philadelphia: Current History, Inc, Vol.96, No.610, May 1997).

ويركز هذا المقال على الأسباب الداخلية التى ساهمت فى اندلاع الصراع فى شرق زائير ضد الرئيس موبوتو ، والتى يأتى فى مقدمتها الطبيعة السلطوية لموبوتو وسياساته إزاء المسألة الإثنية والفساد السياسى . ويتناول الباحث أيضاً دور كل من رواندا وأوغندا فى دعم المتمردين ضد موبوتو .

3- Mwesiga Baregu (ed.), **The Crisis in the Democratic Republic of Congo** (Harare: SAPES Trust, 1999).

وتحلل هذه الدراسة – بقدر كبير من التفصيل – الأسباب الداخلية والإقليمية لصراع ١٩٩٨ضد الرئيس كابيلا ، وذلك بالاعتماد على منهج تحليل النظم . كما تركز على عملية التدخل الإقليمى فى هذا الصراع ، وخاصة الدوافع المختلفة للأطراف المتدخلة ، وذلك بالاعتماد على أسلوب التحليل المقارن . وتتعرض الدراسة أيضاً للجهود الإقليمية والدولية لتسوية الصراع ، والاحتمالات المستقبلية لتطوره .

4- Ibo Mandaza (ed.), **Reflections on the Crisis in the Democratic Republic of the Congo** (Harare, SAPES Trust, 1999).

وتركز هذه الدراسة على الأسباب الداخلية والإقليمية للصراع فى الكونغو الديموقراطية . وتتناول إشكالية الأمن الإقليمى فى إقليم البحيرات العظمى ، باعتبارها سبباً ونتيجة فى ذات الوقت للصراع فى الكونغو الديموقراطية . كما تتعرض لعملية التدخل الإقليمى فى هذا الصراع . وتركز فى النهاية على جهود تسوية الصراع على المستويين الإقليمى والدولى . كما تطرح تصوراً للنتائج التى قد يسفر عنها الصراع ، بالنسبة للكونغو الديموقراطية بصفة خاصة ، وإقليم البحيرات العظمى بوجه عام .

وفى ضوء عرض الدراسات السابقة ، تجدر الإشارة إلى الملاحظات الآتية :

١- إن الدراسات السابقة الخاصة بالتدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية أثناء الحرب الباردة قد ركزت على موضوع التدخل الأجنبى فى تلك الصراعات .

٢- إن الدراسات المتعلقة بالتدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة قد ركزت إما على حالات دراسية بعينها مثل حالة الكونغو الديموقراطية أو ليبيريا أو سيراليون ... إلخ ، أو على أحد أبعاد التدخل الإقليمى فى تلك الصراعات ، وخاصة البعد المتعلق بأسباب التدخل الإقليمى ، دون أن تتجاوز ذلك لتتناول تحليل ظاهرة التدخل ، سواء على مستوى القارة الأفريقية ككل ، أو على مستوى الأبعاد المختلفة التى تنطوى عليها تلك الظاهرة ، من حيث أسبابها ومحدداتها وأنماطها ونتائجها ... إلخ .

٣-إن الباحث يسعى إلى دراسة الأبعاد المختلفة لظاهرة التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية على مستوى القارة الأفريقية ككل ، وذلك من الناحية النظرية والتطبيقية ، باعتباره موضوعاً جديداً لم يتناوله الباحثون من قبل على هذا النحو من الشمول . وتشمل الدراسة تحليل

ظاهرة التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، بالتطبيق على الكونغو الديمقراطية ، خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، منذ ١٩٩٠ فصاعداً ، مع الإشارة لبعض حالات التدخل الإقليمى فى ظل الحرب الباردة بشكل مختصر ، وذلك كخلفية عامة تخدم أغراض الدراسة .

وقد اختير هذا **النطاق الزمنى للدراسة** ، لأنه يمثل تلك المرحلة التى انتشرت فيها الصراعات الداخلية والتدخل الإقليمى فيها على مستوى القارة الأفريقية ، بدرجات ، وأشكال ، وأبعاد مختلفة وغير مسبوقة عما كانت عليه قبل انتهاء الحرب الباردة ، وهى الحرب التى أعقبها حدوث العديد من التغيرات الهيكلية التى طرأت على بنية النظامين الدولى والإقليمى .

وفيما يختص **بمنهج الدراسة** ، فإنه نظراً لتعدد أبعاد موضوع التدخل فى الصراعات الداخلية ، سواء من حيث البيئات المختلفة لحالات التدخل ، أو الأطراف المتدخلة ، أو أنماط التدخل ، ومحدداته ، ونتائجه ، فقد فرضت طبيعة الموضوع على الباحث الأخذ بالتعدد المنهجى كقاعدة . إذ يعتبر التعدد المنهجى بمثابة صندوق أدوات (Toolkit) يستعين الباحث بأى منها حسب طبيعة المشكلة أو الموضوع .

وفى هذا الإطار ، اعتمد الباحث أساساً على مقولات **منهج تحليل النظم** ، وذلك من أجل تحليل بيئة التدخل ، وأسبابه ، وعملية التدخل ونتائجها فى الحالات المختلفة التى تم تناولها خلال الدراسة . كما اتبع **أسلوب التحليل المقارن** ، بغرض التوصل إلى النماذج والقواعد المتواترة لحالات التدخل وتصنيفها وفقاً لمعايير متعددة . واعتمد أيضاً على **التحليل القانونى** ، بهدف التعرف على مدى مشروعية التدخل فى الحالات المختلفة . وبالإضافة إلى ما سبق ، استخدم الباحث عدداً من الاقترابات الأخرى الملائمة لبعض جوانب الموضوع ، **كاقتراب إدارة الصراع** و**تحليل السلوك الدولى** ، وذلك للمساعدة فى تفسير لماذا تدخلت الأطراف المتدخلة على هذا النحو أو ذاك ، وكيف تم ذلك التدخل .

واتساقاً مع هذا الإطار المنهجى ، تم **تقسيم الدراسة** إلى فصل تمهيدى وبابين وخاتمة . أما الفصل التمهيدى فهو الإطار النظرى للدراسة . ويسعى إلى تحديد مفهومى التدخل والصراع الداخلى ، وتحليل عملية التدخل فى الصراعات الداخلية فى إطار العلاقات الدولية بشكل عام . وبالنسبة للبابين ، فإن الباب الأول يتناول محددات وأنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية . ويتكون هذا الباب من فصلين ، حيث يتناول الفصل الأول المحددات العالمية والإقليمية والداخلية للتدخل ، بينما يركز الفصل الثانى على تحديد وتصنيف الأنماط الأساسية للتدخل الإقليمى . أما الباب الثانى ، فيركز على تحليل عملية التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية بعد الحرب الباردة . ويتكون من فصلين ، يتناول أولهما تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٧/٩٦، بينما يركز ثانيهما على تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٨. أما الخاتمة فتتضمن تلخيصاً لأهم النتائج التى كشفت عنها الدراسة .

ولعله من المفيد – بداية – **ضبط المفاهيم** التى تتناولها هذه الدراسة ، وخاصة مفهومى التدخل والصراعات الداخلية ، مع مراعاة أنه سيتم دراسة ذلك بشكل أكثر تفصيلاً فى الفصل التمهيدى

للدراسة . بالإضافة لذلك ، فمن المهم توضيح بعض الأمور بالنسبة للاسم الرسمى للكونغو الديموقراطية .

١-بالنسبة **لمفهوم التدخل** ، فإنه مع الوعى باختلاف طبيعة التدخل وتعدد أشكاله ، على نحو ما سيرد البيان والتفصيل ، فإن الباحث يحرص منذ البداية على توضيح أن المقصود بمفهوم التدخل فى إطار هذه الدراسة إنما ينصرف إلى أمرين :

أ-التدخل العسكرى : سواء فى شكله المباشر أو غير المباشر . وهو ما يعنى استبعاد الأشكال الأخرى غير العسكرية للتدخل ، مثل التدخل الدبلوماسى أو الاقتصادى أو الدعائى .. إلخ .

ب-التدخل الإقليمى : ويأخذ الباحث بالمعيار الجغرافى فى تحديد مفهوم الإقليمية ، أى أن مفهوم التدخل الإقليمى فى هذه الدراسة سوف ينصرف إلى التدخل من جانب دول أو منظمات أفريقية أو كليهما معاً فى الصراعات الداخلية لدول أفريقية أخرى .(١)

ويعنى ذلك استبعاد التدخلات الأجنبية فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، أى التدخلات التى تباشرها الدول والتنظيمات التى تقع خارج النطاق الجغرافى لأفريقيا ، غير أن ذلك لا ينبغى أن يفهم منه إهمال التدخلات الأجنبية كلية ، وإنما سوف يتم التعرض لها فى ضوء تأثيرها على عمليات واتجاهات التدخل الإقليمى . ومن جهة أخرى ، فسوف تستبعد الدراسة حالات التدخل التى قد تقوم به دولة أفريقية ما فى إطار عمليات التدخل الدولية التى تباشرها الأمم المتحدة أو الدول الأجنبية ، لأن العبرة هنا تكون بإرادة الطرف المتدخل ، ومن ثم يشترط لكون التدخل إقليمياً أن يكون نابعاً من إرادة دولة أفريقية أو تنظيم إقليمى أفريقى معين ، وبالتالى لا يعتبر تدخل الدول الأفريقية فى إطار تلك العمليات من قبيل التدخل الإقليمى ، لأن الدول الأفريقية لا تباشر التدخل هنا بإرادتها المنفردة أو باسمها ، وإنما تباشره باسم الجماعة الدولية ككل .

٢-وفيما يتعلق **بمفهوم الصراعات الداخلية** ، يحرص الباحث على تأكيد ما يلى :

أ- إن المقصود بمفهوم الصراعات الداخلية فى إطار هذه الدراسة هو (تلك الصراعات العنيفة ، التى تحدث داخل حدود دولة ما ، نتيجة لأسباب داخلية بالأساس ، والتى تطبق بشأنها أحكام المادة

---

(١) تباينت المذاهب القانونية حول تحديد مدلول مصطلح إقليمى Regional ، حيث اعتمد أحد الاتجاهات على المعيار الجغرافى ، مؤكداً أن مصطلح إقليمى يعبر عن وحدة أرضية تضم فى حدودها مصالح مترابطة . فى حين يرى اتجاه آخر أن الظروف هى التى تحدد مدلول المصطلح فى كل حالة على حده ، إذ لا توجد قواعد لتحديد مدلول المصطلح ، وإنما يتوقف ذلك على الاتفاق الإقليمى . وهناك اتجاه ثالث يرى ضرورة فهم مصطلح على أنه جزء من كل ، على أساس أن كلمة الإقليمى مهما اتسع مدلولها الجغرافى فهى تشير إلى جزء من كل وهو الكرة الأرضية . انظر : مسعد عبد الرحمن زيدان ، **تدخل الأمم المتحدة فى النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١، ص ١٠٨.

الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ، ١٩٤٩وكذا أحكام البرتوكول الثانى الملحق بهذه الاتفاقيات ، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت لتلك الصراعات أبعاد أو آثار خارجية) .

ب-إن هذا التحديد لمفهوم الصراعات الداخلية يعنى استبعاد حالات التدخل الإقليمى فى الصراعات غير الداخلية فى أفريقيا . كما هو الحال بالنسبة لحالات التدخل التى قد تحدث لمواجهة صراع ما بين دولتين أفريقيتين ، أو لمواجهة صراع بين دولة أفريقية ودولة أجنبية .

٣-وفيما يختص **بالاسم الرسمى للكونغو الديموقراطية** ، تجدر الإشارة إلى أن هذا الاسم قد تغير خمس مرات ، كما سلف البيان . وهنا يود الباحث التأكيد على أنه سوف يستخدم فى التعبير عن الكونغو الديموقراطية اسمها الرسمى فى كل مرحلة زمنية . بمعنى أنه سوف يطلق عليها اسم الكونغو خلال الفترة من ١٩٦٠وحتى١٩٧١، وزائير خلال المدة من ١٩٧١وحتى مايو ١٩٩٧، والكونغو الديموقراطية منذ مايو ١٩٩٧. ونظراً لوجود دولة أفريقية أخرى تسمى رسمياً جمهورية الكونغو ، فإن الباحث سوف يطلق عليها اسم الكونغو برازافيل للتميز بينها وبين الكونغو الديموقراطية .

فصل تمهيدى

الإطار النظرى للدراسة

فصل تمهيدى
الإطار النظرى للدراسة

مثلت الصراعات الداخلية أبرز أشكال التفاعلات الأفريقية – الأفريقية فى أعقاب الحرب الباردة . ويذهب البعض إلى أن هذا النوع من الصراعات قد احتل قائمة الصدارة فى التفاعلات الدولية فى عالم ما بعد الحرب الباردة . فمن بين خمسة وعشرين صراعاً مسلحاً رئيسياً شهدها العالم عام ٢٠٠٠ ، كان هناك صراعان فقط بين الدول ، بينما كانت الصراعات الأخرى هى صراعات داخلية بالأساس ، رغم الإقرار بوجود أبعاد إقليمية ودولية – بدرجات متفاوتة – للكثير من الصراعات الداخلية .

وقد ارتبط انتشار الصراعات الداخلية بشيوع حالات التدخل فيها ، سواء من جانب الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية ، أو الأطراف الأخرى ، وهو ما أدى إلى تحول عمليات التدخل إلى ظاهرة واضحة ، وخاصة فى القارة الأفريقية ، التى انتشرت فيها عمليات التدخل من قبل الأطراف الإقليمية بشكل واضح يستحق الدراسة والمتابعة والتأصيل النظرى .

وعلى الرغم من أهمية موضوع التدخل فى الصراعات الداخلية ، إلا أن عدم الاتفاق حول صياغة تعريف شامل ومقبول لمفهوم التدخل أدى إلى حدوث نوع من الفوضى فى استخدامه ، فأصبح من الصعب التمييز – بدقة – بين التدخل والسلوكيات الأخرى التى تهدف إلى تعزيز مصالح الدولة ، من خلال التأثير على غيرها من الدول ، مما أدى إلى إشكاليات عديدة على المستويين النظرى والتطبيقى .

ومن جهة أخرى ، فإن تعدد اتجاهات تحديد مفهوم الصراع الداخلى ، والجدل المثار حول أبعاد هذا المفهوم ، قد أدى إلى الخلط بينه وبين الصراع الدولى من ناحية ، كما أدى إلى صعوبة التمييز بين الأشكال والمستويات المختلفة للصراع الداخلى من ناحية أخرى . ومن ثم ، يصبح من المهم تحديد مفهوم الصراع الداخلى ، وبيان أشكاله المختلفة ، وهو ما سوف يتم تناوله فى هذا الفصل من الدراسة ، والذى ينقسم إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : تحديد مفهومى التدخل والصراعات الداخلية .

المبحث الثانى : تحليل عملية التدخل فى الصراعات الداخلية .

المبحث الثالث : التدخل فى الصراعات الداخلية فى إطار العلاقات الدولية .

المبحث الأول
تحديد مفهومى التدخل والصراع الداخلى

إن فهم وتحليل عمليات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة ، إنما يتطلب تحديد مفهومى التدخل والصراع الداخلى .

وبوجه عام ، هناك صعوبة واضحة فى تحديد مفهوم التدخل ، خاصة فى ظل تطور وسائل الاتصال الدولى ، وزيادة مستويات الاعتماد المتبادل بين أطراف النظام الدولى ، وتطور وسائل الضغط والتأثير الذى يمكن لهذه الأطراف ممارسته على الأطراف الأخرى ، حتى أنه بات من الصعب تقرير ماهية التدخل ، وتمييزه عن غيره من الممارسات المعتادة التى تسعى تلك الأطراف من خلالها إلى تحقيق مصالحها .

ومن جهة أخرى ، فإنه من الصعب أيضاً تحديد مفهوم الصراع الداخلى ، فبالإضافة لتعدد الاتجاهات التى حاولت تحديد هذا المفهوم ، توجد صعوبة فى التمييز بين الصراع الداخلى والصراع الدولى ، لدرجة قد تصل إلى حدوث نوع من التداخل بين هذين النوعين من الصراع ، فضلاً عن إمكانية الخلط بين بعض الأشكال المختلفة للصراعات الداخلية وبعضها الآخر .

وفى هذا الإطار ، يسعى الباحث إلى تحديد مفهومى التدخل والصراع الداخلى ، على النحو الذى سوف تأخذ به هذه الدراسة ، وذلك فى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : تحديد مفهوم التدخل .

المطلب الثانى : تحديد مفهوم الصراع الداخلى .

المطلب الأول
تحديد مفهوم التدخل

تعددت اتجاهات تحديد مفهوم التدخل [١] ، وليس ذلك سوى نتيجة للغموض الذى يكتنف هذا المفهوم . إذ استند البعض فى تحديد المفهوم إلى دلالته اللغوية ، فى حين اعتمد البعض الآخر على مدى مشروعية التدخل فى الشئون الداخلية ، بينما حاولت اتجاهات أخرى وضع ضوابط أو معايير اصطلاحية من أجل تحديد المفهوم . وفيما يلى توضيح لهذه الاتجاهات :

---

(١) كان المشرع السويسرى دى فاتيل De Vattel هو أول من استخدم مصطلح تدخل فى مؤلفه " قانون الأمم " ، ثم ورد المصطلح فى نظرية القانون الدولى عام ١٧٥٨. انظر : أمير كمال محمد دسوقى ، **مبدأ عدم التدخل بين النظرية والتطبيق فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية** ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠، ص ١٧.

أولاً-الاتجاه اللغوى :

ويعتمد أنصار هذا الاتجاه فى تحديد مفهوم التدخل على تحليل مدلول كلمة التدخل ، وذلك عن طريق التفسير الحرفى للكلمة ، أى بالرجوع إلى أصلها اللغوى فى اللغات المختلفة .

ففى اللغة العربية ، يشتق لفظ التدخل من " دخل " أى ولج إلى مكان معين أو صار داخله . والداخل من الشيء يعنى باطنه ، أما الداخل من الإنسان فينصرف إلى نيته . ويقال أيضاً " داخل المرء فلاناً " أى شاركه ، و " تداخلت الأشياء " أى دخل بعضها فى بعض ، و " تداخلت الأمور " أى تشابهت و التبست . أما التدخل ، فيعنى تكلف الدخول فى الأمر ، ومن ثم كان الدخيل هو الشخص الذى دخل فى قوم ما ، وانتسب إليهم وهو ليس منهم ، أو هو الأجنبى الذى يدخل وطن غير وطنه ليستغله .(١)

وفى اللغة الإنجليزية ، كانت أهم الكلمات المستخدمة فى التعبير عن مفهوم التدخل هى : Intervention ، Interference .

ويذهب البعض إلى أن كلمة Intervention هى كلمة ذات أصول لاتينية ، تستمد أصولها من الكلمة اللاتينية Interventio ، وأنها تنصرف إلى الأعمال التى من شأنها انتقاص سيادة الدول الأخرى ، وخاصة عندما تتدخل دولة ما بالقوة أو بالتهديد باستخدام القوة فى شئون دولة أخرى .(٢) ويرى آخرون أنها تستمد أصولها من الأحرف اللاتينية التالية: Intus–Venire أو Inter-Venire ، وأن التدخل بمعنى Intus- Venire يقصد به " تدخل دولة فى الشئون الداخلية دولة أخرى " ، أما التدخل بمعنى Inter-Venire فينصرف إلى " تدخل دولة ما فى علاقات دولتين أخريين ، ومن ثم فى الشئون الخارجية لإحدى الدولتين أو كلتيهما " .(٣)

أما كلمة Interference ، فإنها تستمد أصولها اللغوية من الكلمة اللاتينية Interferire . وقد اشتقت منها اللغة الإنجليزية كلمة تتكون من مقطعين هما: (Inter) بمعنى Between أوAmong أى " فيما بين " ، و(Ferire) بمعنى Strike ، أى " يخترق أو ينفذ إلى " . وبتأصيل كلمة Interference ، وجد أن غالبية المعاجم قد اتفقت على أن هذه الكلمة لا تعنى أكثر من التدخل العادى ، أى التدخل الداخلى – وهو الأكثر شيوعاً – ويقصد به تدخل دولة ما بين قطاعات متصارعة للمجتمع فى دولة أخرى ، حيث يدور سبب النزاع غالباً حول المطالبة ببعض التغييرات الدستورية.(٤)

---

(١) **المعجم الوجيز** (القاهرة : معجم اللغة العربية ، ١٩٩٢) ص ص٢٢٢– ٢٢٣.

(٢) أمير كمال محمد دسوقى ، م س ذ ، ص١.

(٣) محمد مصطفى يونس : **النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول : دراسة فقهية وتطبيقية فى ضوء مبادئ القانون الدولى المعاصر** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥. ص ص ٢٠ – ٢١.

(٤) أمير كمال محمد ، م س ذ ، ص ١.

ويتبين مما سبق أن كلمة Intervention تعتبر أكثر شمولاً من كلمة Interference ، حيث تنصرف الأولى إلى التدخل فى الشئون الداخلية والخارجية للدولة محل التدخل (الدولة الهدف) (١)، بينما يقصد بالثانية التدخل فى الشئون الداخلية للدولة الهدف ، وخاصة فى صراعاتها الداخلية ، غير أن معظم باحثى العلاقات الدولية بوجه عام قد دأبوا على استخدام كلمة Intervention فى التعبير عن تدخل طرف خارجى فى الشئون الداخلية – وخاصة الصراعات الداخلية – والشئون الخارجية للدولة الهدف . وفى ذات الوقت دأب معظم الباحثين على عدم استخدام كلمة Interference ، وفقاً لمدلولها السابق الإشارة إليه ، مع استخدام كلمة Intervention بدلاً منها.

وهكذا ، يتضح أن كلمة Intervention هى الأكثر استخداماً فى اللغة الإنجليزية فى التعبير عن ظاهرة التدخل فى الصراعات الداخلية ، وهى الأكثر شمولاً أيضاً ، نظراً لأن التدخل فى الصراعات الداخلية عادة ما يقترن بمحاولات للتدخل فى الشئون الخارجية للدولة ، سواء بهدف إجبارها على اتباع سياسات خارجية معينة ، أو من أجل إفساد العلاقات بينها وبين حلفائها الذين تعتمد عليهم هذه الدولة فى مواجهة معارضيها فى الداخل .

أما فى اللغة الفرنسية ، فقد استخدمت كلمات عديدة للتعبير عن مفهوم التدخل ، ومن أبرزها : Intervenir أى تدخل أو توسط بين خصمين ، و Interposition وتعنى التدخل ، أو التوسط بين ، أو الاعتراض . وقد استخدمها البعض بمعنى التدخل للحصول على تعويض عن الأضرار المترتبة على عدم الاعتراف بالحقوق الدولية للدولة المتدخلة وحقوق ومصالح رعاياها .(٢) ومن ناحية ثانية ، استخدم البعض كلمة Represaille ، بمعنى انتقم أو قابل الشر بالشر ، فى حين استخدم البعض الآخر مصطلح Attaque Armee بمعنى الهجوم العسكرى .

ونستنتج مما سبق أن تحديد مفهوم التدخل استناداً إلى دلالته اللغوية أمر ليس باليسير ، نظراً لأن لفظة التدخل قد شاع استخدامها فى معظم اللغات ، وهو ما أدى إلى إطلاقها على كثير من الظواهر والمواقف المتباينة فيما بينها . كما أن الدلالة اللغوية لمفهوم التدخل تختلف حسب الشخص الذى يستخدم المفهوم ، فاستخدام علماء اللغة للمفهوم قد يختلف عن استخدام رجال الدولة والساسة له . إذ يستخدم الساسة هذا المفهوم –غالباً– على النحو الذى يتسق مع المصالح الوطنية لدولهم ، بصرف النظر عن مدى اتساق ذلك الاستخدام مع استخدامه اللغوى . ويضفى ذلك مزيداً من الغموض حول المفهوم ، وهو الأمر الذى يصعب قبوله ، خاصة فى ظل تزايد أهمية موضوع التدخل فى الوقت الراهن . كما أن كلمة التدخل ليست لفظاً مجرداً ، فهى كلمة ذات جوانب سياسية

---

(١) سوف يستخدم الباحث مصطلح (الدولة الهدف) فى التعبير عن (الدولة محل التدخل) .

(٢) استخدمها الفقيه Stowell بهذا المعنى . انظر : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٢٠ .

وقانونية عديدة ، وذات تطبيقات متنوعة أيضاً على مستوى الممارسة الواقعية . وبالتالى ، فإن دقة البحث تقتضى عدم الاعتماد فقط على الاتجاه اللغوى ، إلا فى حدود استرشادية .

ثانياً- الاتجاه القانونى :

ويأخذ بهذا الاتجاه معظم أنصار المدرسة القانونية . وينصب التركيز هنا حول الأبعاد القانونية لمفهوم التدخل مثل : مدى مشروعية التدخل ، وماهية الأطراف المتدخلة والمستهدفين بالتدخل ، ومدى أهمية توافر القصد أو الإرادة فى العمل التدخلى .. إلخ .

وبالنسبة لمدى مشروعية التدخل ، فإن الرأى الغالب فى إطار الاتجاه القانونى يرى أن التدخل إنما ينصرف إلى الأعمال غير المشروعة .(١) فيذهب البعض إلى أن التدخل يعنى " التدخل القسرى أو الديكتاتورى Dictatorial Intervention بواسطة دولة فى الشئون الداخلية لدولة أخرى أو فى العلاقات بين دولتين أخريين .(٢) كما يعرفه البعض الآخر على أنه تعرض دولة للشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ، وإملاؤها إرادتها عليها ، بقصد تغيير الحالة الراهنة فيها ، دون سند قانونى " .(٣) أو هو " التورط غير المشروع من جانب دولة ذات سيادة فى شئون دولة أخرى " .(٤) ويعرفه البعض الآخر بأنه قيام دولة أو منظمة دولية بتصرفات مباشرة أو غير مباشرة ، من شأنها المساس بسيادة الدول أو اختصاصاتها الداخلية أو الخارجية ، دون مبرر قانونى لذلك .(٥) ويرى هذا الاتجاه أن أحكام القانون الدولى المنصوص عليها فى الأعراف والمواثيق الدولية العالمية والإقليمية هى المرجع فى تحديد مشروعية التصرف ، وهل يعد تدخلاً من عدمه .

غير أن التركيز على مسألة المشروعية فقط ، لا يفيد فى التمييز بين التدخل وغيره من المفاهيم الأخرى غير المشروعة مثل الإمبريالية ، التى يعرفها البعض بأنها " الأعمال التى تمثل تعدياً على شئون شعب آخر " . وهو تعريف يصعب التفرقة بينه وبين الرأى القائل بأن التدخل هو " سلوك عدائى خارجى يتجه إلى تحقيق تغيير جوهرى فى شئون الدولة الهدف".(٦)

كما الخلاف بين فقهاء القانون الدولى حول مدى مشروعية بعض الأعمال التى تقوم بها الدول ، يؤدى إلى صعوبة الاتفاق بشأن تحديد الأعمال التى تندرج تحت وصف التدخل . وعلى سبيل

---

(١)عبد الله الشهاوى ، **التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات : دراسة تطبيقية على أنجولا وزائير** ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧، ص ١٩.

(٢) **The Encyclopedia Americana** (Danbury : Grolier Incorporated ,Vol.15,1994).

(٣) د.على صادق أبو هيف ، **القانون الدولى العام** (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ط٥، ١٩٦٠) ص ٢٠٢. وانظر أيضاً : أحمد عطية ، **القاموس السياسى** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط١، ١٩٨٨) ص ٢٧٧.

(٤) عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات ... ، **م س ذ** ، ص ١٩.

(٥) مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ١١٧.

(٦) عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات ... ، **م س ذ** ، ص ١٨.

المثال يرى البعض أن تجميد المفاوضات التجارية ووقف المساعدات الاقتصادية تعد من قبيل التدخل ، فى حين يذهب البعض الآخر إلى أن الأعمال السابقة لا تعد من الأمور غير المشروعة ، ومن ثم فهى لا تندرج تحت وصف التدخل ، لأن الحظر القانونى يقتصر فقط على أشكال معينة ومحدودة من التدخل العسكرى والسياسى والاقتصادى .[١] بالإضافة لذلك ، فإن الدعم الذى تقدمه الدولة (أ) لمعارضى الحكومة الشرعية فى الدولة (ب) قد يفسر من جانب المعارضة على أنه مساعدة خارجية ، فى حين تنظر إليه الحكومة الشرعية فى الدولة (ب) على أنه يمثل تدخلاً فى شئونها الداخلية .

أما بالنسبة لماهية القائم بالتدخل والمستهدف به ، فإن الرأى السائد فى إطار الاتجاه القانونى يرى أنه لا يجوز التدخل إلا بين أطراف يتمتع كل منها بالشخصية القانونية الدولية . وبالنسبة للطرف المتدخل فإنه قد يكون دولة أو منظمة دولية ، نظراً لتوافر الشخصية القانونية الدولية فى الحالتين . ومن المتصور أيضاً أن يمارس التدخل بواسطة مجموعة من الدول . وبالنسبة للطرف المستهدف بالتدخل ، فإنه يجب أن يكون دولة ، فالأعمال التى تقوم بها دولة أو منظمة دولية ما لا تعد تدخلاً إذا كانت موجهة إلى فرد أو هيئة أو تنظيم لا يتمتع بوصف الدولة ، حيث يجب أن يكون طرفى التدخل فى نفس المركز من حيث الاستقلال والسيادة .

وعلى هذا ، فلا يعتبر من قبيل التدخل الأعمال التى تقوم بها الدولة الحامية فى مواجهة الدولة المحمية ، فلا يمكن وصف سلوك الأولى فى مواجهة الثانية بأنه سلوك تدخلى ، حيث إن رابطة الحماية تخضع الدولة الثانية للدولة الأولى . وكذا لا يعتبر تدخلا مباشرة الحكومة الاتحادية لبعض لشئون الدول الداخلة فى الاتحاد وفقاً للقانون المنظم للاتحاد .[٢]

ومن جهة أخرى ، يتفق أنصار الاتجاه القانونى على أن صفة التدخل تنطبق على الفعل ، سواء أكان الشخص القانونى الدولى الذى يمارسه يباشره بصفته ، أم كان يباشره بشكل غير مباشر عن طريق أفراد أو هيئات أو جماعات خاصة . فالتدخل قائم فى الحالتين ، بصرف النظر عما إذا كانت أداة التدخل هى القوات المسلحة التابعة للدولة أو للمنظمة ذاتها ، أم كانت هذه الأداة هى أفراد أو هيئات أو جماعات أخرى تعمل لحساب الدولة أو المنظمة المعنية . وعلى سبيل المثال ، فمن غير المتصور عدم اعتبار الأعمال الهدامة –التى يمارسها الأفراد أو الجماعات لحساب دولة ما ضد دولة أخرى– تدخلاً .

---

(١) عبير محمد بسيونى ، **التدخل الخارجى فى الصراعات الداخلية : حالة التدخل فى العراق " مارس ٩١–سبتمبر ١٩٩٦**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧، ص ٣.

(٢) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ص ٣٢–٣٥.

وفيما يختص بمدى أهمية توافر عنصر القصد أو الإرادة لدى الطرف المتدخل ، فإن الاتجاه القانونى يتفق على أن وصف التدخل لا يطلق على عمل معين إلا إذا كان نابعاً من إرادة الطرف المتدخل . فإذا قامت دولة ما بتنفيذ عمل معين أو الامتناع عن تنفيذه ، خشية الخوف من دولة أو منظمة دولية ، فإن ذلك لا يعد تدخلاً ، طالماً أن تلك الدولة أو المنظمة الدولية لم تقم بأى عمل يفهم منه على أنه تدخل فى شئون الدولة الهدف . كما أنه إذا تدخلت جماعة مسلحة تنتمى لدولة ما فى شئون دولة أخرى ، فإن ذلك لا يعد تدخلاً من جانب الدولة التى تتبعها تلك الجماعة إلا إذا كانت هذه الدولة هى التى تقدم الدعم للجماعة . أما إذا تدخلت الجماعة المسلحة دون إرادة الدولة التى تتبعها أو رغماً عنها ، فإن ذلك لا يعد تدخلاً ، نظراً لصدوره – فى هذه الحالة – عن كيان لا يتمتع بالشخصية القانونية الدولية ، ومن ثم لا تقع على الدولة التى تتبعها الجماعة مسئولية دولية فى هذه الحالة . أما إذا تدخلت دولة ما بإرادتها ثم أنكرت تدخلها ، فإن هذا الإنكار لا يؤثر فى ثبوت التدخل ، طالما توافرت الأدلة على حدوثه ، وطالما ثبت أن الدولة لم تقم بالتزاماتها على النحو الذى يمنع حدوث التدخل .(١)

أما عن أثر قبول الدولة الهدف للتدخل على تحديد كون الفعل يعد تدخلاً من عدمه ، فإن الاتجاه القانونى يرى أن التدخل ينصرف إلى الأعمال التى يقوم بها الطرف المتدخل ، سواء تمت بموافقة الدولة الهدف أو بعدم موافقتها . لأن التدخل إذا كان رغماً عن إرادة الدولة ، فإنه يسلب حقها فى إدارة شئونها الداخلية والخارجية ، وإذ كان التدخل بناء على موافقة حكومة الدولة الهدف لمواجهة ثورة داخلية مثلاً ، فإنه يسلب شعب هذه الدولة حقه فى اختيار النظام السياسى الذى يرتضيه .(٢) رغم ذلك يرى البعض أن التدخل يكون مشروعاً إذا تم بموافقة الحكومة الشرعية فى الدولة الهدف . وسوف يتم مناقشة هذا الرأى فى المطلب الخاص بتحديد موقف القانون الدولى من التدخل فى الصراعات الداخلية .

ثالثاً- الاتجاه الاصطلاحى :

وقد تطور هذا الاتجاه فى إطار أدبيات العلاقات الدولية . ويضع أنصاره عناصر أو معايير معينة لتحديد مفهوم التدخل ، فنجد أن بعضهم يوسع من المفهوم ، فى حين أن البعض الآخر يضيق منه ، استناداً إلى تلك العناصر أو المعايير . وفى هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين فرعيين هما :

---

(١) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٣٨-٣٩.

(٢) **المرجع السابق** ، ص ٣٦.

١-الاتجاه الموسع :

ويطلق أنصاره وصف التدخل على سلوكيات السياسة الخارجية للدولة المتدخلة ، إزاء الصراعات الداخلية أو الخارجية للدولة الهدف ، أو إزاء شئونها الداخلية والخارجية بشكل عام ، دون أية اشتراطات أو قيود أو ضوابط تميز بين التدخل وغيره من المفاهيم المرتبطة به أو المتداخلة معه . ومن أهم مقولات هذا الاتجاه ما يلى :

أ -إن التدخل مفهوم شامل .

ووفقاً لهذا الرأى ، يرى شوارز Schwarz أن التدخل يشمل مختلف أنماط سلوك السياسة الخارجية للدولة المتدخلة ، ومن ثم فإن اتخاذ دولة أو منظمة دولية ما موقفاً معيناً تجاه صراع ما قد يوصف بأنه سلوك تدخلى .(١) كما يرى منتر William Minter أن التدخل يشمل " أى عمل خارجى يمكن أن يؤثر بشكل جوهرى على توازن القوى فى صراع معين " .(٢) بل إن البعض يعتبر أعمال الوساطة التى تقوم بها الدولة من أجل تسوية الصراعات – الداخلية أو الدولية – نوعاً من التدخل . ومن بين الذين أخذوا بهذا الرأى الفقيه دى فاتيل ، الذى أطلق وصف التدخل على الوساطة بهدف حل المنازعات الداخلية لدولة ما ، أو حل المنازعات بين دولتين متحاربتين .(٣) وهناك أيضاً من يصف سلوك الدولة بأنه تدخلى عندما تقدم على مساعدة أحد فريقين متصارعين فى حرب أهلية ، دون أن يعتبر عملها دخولاً فى حالة حرب .(٤)

ب-إن أدوات التدخل لا تقتصر على الأداة العسكرية .

إن التدخل يمكن أن يتخذ كافة الصور التى تؤثر فى سيادة أو شخصية الدولة الهدف ، حتى ولو لم تتضمن استخدام الأداة العسكرية . وبناء عليه فقد يكون التدخل سياسياً أو اقتصادياً . وقد يكون فى صورة دعاية مغرضة أو أعمال هدامة ، أو غير ذلك من التصرفات غير ذات الصفة العسكرية .(٥)

---

(١) أحمد يوسف أحمد ، **الدور المصرى فى اليمن (١٩٦٢- ١٩٦٧)** ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨، ص ٩ .

(٢) William Minter, "Intervention :The Folly of Formulas " **ACAS Bulletin** ,No.48-49, Full 1997, P.1.(Internet) www.pruirienet.org/acas/bull 48-49.

(٣) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ٢٢ .

(٤) د. عبد الوهاب الكيالى (محرر) ، **موسوعة السياسة** (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، ط٢، ١٩٩٢) ص ٧٠٥.

(٥) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ٢٦ .

ج – إن التدخل ينصرف إلى الشئون الداخلية والخارجية للدولة الهدف .

يذهب هذا الرأى إلى أن الشئون الداخلية والخارجية تعد محلاً للتدخل ، نظراً لأن التدخل يحرم الدولة الهدف من التمتع باستقلالها وسيادتها ، وبالتالى فإنه قد يؤثر فى سلطتها فى اتخاذ القــرارات على المستوى الداخلى ، وقد يؤثر أيضاً فى قدرتها على التصرف والاختيار فى شئونها الخارجية.

وفى إطار هذا الرأى يعرف شرايدر Schraeder ، التدخل بأنه استخدام الأداة السياســـية أو الاقتصادية أو العسكرية من جانب دولة ما ، للتأثير على السياسات الداخلية أو الخارجيـــة لدولـــة أخرى ، سواء من أجل الإبقاء على هذه السياسات أو تغييرها كلياً أو جزئياً.[(١)] وهناك أيضاً مـــور Prof. Moore الذى يوسع من مفهوم التدخل ليشمل : سحب الدبلوماسيين ، وتجميد المفاوضـــات التجارية ، وكذا الوعود أو التهديدات بسحب أو منح المساعدات الاقتصادية .[(٢)]

د–إن عدم التدخل يعد نوعاً من التدخل .

وهنا يرى البعض أن هناك حالات معينة يعتبر فيها عدم التدخل " Not act " نوعـــاً مـــن التدخل .[(٣)] فعندما يترتب على عدم تدخل دولة ما فى الصراع الداخلى لدولة أخرى نتـــائج ســـلبية بالنسبة للدولة الأخرى ، فإن عدم التدخل يعتبر – فى هذه الحالة – نوعاً من التدخل . فإذا افترضنا وجود حرب أهلية فى الدولة (أ) ، يحقق فيها المتمردون انتصارات واضحة على الحكومة الشرعية ، فإن عدم تدخل الدولة (ب) قد يعنى رضائها عن هذا الوضع ، أو تأييدها الضمنى للمتمردين ضد الحكومة الشرعية .[(٤)]

وقد تعرض الاتجاه الموسع لانتقادات عديدة ، نظراً لأنه يوسع من مفهوم التدخل على حســـاب دقة استخدامه ، وهو ما لا يساعد على تمييز المفهوم عن غيره من الظواهر فى السياسات الدولية ، ولا يفيد فى التوصل إلى فهم مشترك لمدلول التدخل ، ولا يخدم أهداف التحليل العلمى للمفـــهوم ، لأن إطلاق وصف التدخل على كافة سلوكيات السياسة الخارجية للدولة ، بما فى ذلك الامتناع عـــن القيام بعمل معين ، قد يؤدى إلى الخلط بين التدخل والحياد .[(٥)] كما أن هذا الاتجاه يطلق وصـــف

---

(١) Peter Schraeder , " Concepts, Relevance ,Themes and overview " , in Peter Schraeder (ed.), **Intervention into the 1980s:US Foreign Policy in the Third World** (London: Lynne Riener Publisher, 1989) P.2.

(٢) عبير محمد بسيونى ، م س ذ ، ص ص ٢–٣ .

(٣) **المرجع السابق** ، ص ٢ .

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الرأى انظر ،

James N. Rosenau, **The Scientific Study of Foreign Policy** (New York: The Free Press, 1971) PP.280-281.

(٥) الحياد هو سلوك تعلن الدول عن الالتزام به ، عندما لا تريد المشاركة فى صراع مسلح لا يعنيها ، أو لا يتعلـق بها بصورة مباشرة . ويجب على الدول المحايدة مقاومة الضغوط الأجنبية التى تحـــاول المســـاس بحيادهـــا ، والعمل على حماية حيادها ولوعن طريق السلاح ، وعدم القيام بأى إجراء أو عمل أثناء ممارستها لعلاقاتـــها=

التدخل على صور لو اعتبرت كذلك لكان هذا مصادرة على معظم السلوكيات المرتبطة بالعلاقات الدولية ، حيث إن سعى كل دولة لتحقيق مصالحها قد يتطلب اتصالاً دولياً مستمراً للتأثير في سياسات الدول الأخرى ، فكيف يمكن اعتبار ذلك نوعاً من التدخل .

٢-الاتجاه المضيق :

وهذا الاتجاه يضم معظم القانونيين التقليديين وجانب من المعاصرين . ويضع أنصاره عدداً من المعايير التى يرون ضرورة توافرها حتى ينطبق وصف التدخل على سلوك معين ، ومن أهم هذه المعايير ما يلى :

أ-الطابع المؤقت للسلوك التدخلى :

يرى أنصار هذا الرأى أن التدخل يعتبر سلوكاً مؤقتاً ، أى أن له بداية وله نهاية ، وبالتالى فهو يختلف عن غيره من أنواع السلوك الدولى الأخرى مثل الاستعمار .(١) فالطرف المتدخل غالباً ما يسعى إلى تحقيق أهدافه ثم الخروج بعد ذلك من الدولة الهدف ، كما أن التدخل يصبح أمراً طبيعياً أو منتهياً عندما يصبح وجود الطرف المتدخل أمراً تقليدياً أو مألوفاً ، أو بمجرد أن تصبح نتائج التدخل مقبولة وراسخة حتى ولو ظل الطرف المتدخل موجوداً فى الدولة الهدف ، فى حين أن الاستعمار غالباً ما يقترن برغبة المستعمر فى البقاء فى الدولة المستعمرة (٢) ، وربما برغبته فى الاستيطان بها أو استيعابها بشكل كلى .

ب-اقتصار التدخل على الشئون الداخلية للدولة الهدف :

وهنا يذهب البعض إلى أن التدخل ينصرف إلى الشئون الداخلية فقط فى الدولة الهدف . وعلى هذا الأساس ، فإن التدخل إنما يتمثل فى " تلك الأعمال أو التصرفات التى تحاول التأثير ليس على الشئون الخارجية للدولة ، ولكن على شئونها الداخلية فقط " .(٣)

وفى هذا السياق يرى جيمس روزيناو James N. Rosenau – ويتفق معه فينسنت Vincent – أن التدخل سلوك غير مألوف يتجه إلى بنية السلطة فى الدولة الهدف من أجل الحفاظ عليها أو تغييرها أو حملها على اتباع سياسات معينة أو التخلى عن سياسات أخرى . ويحدد روزنو

=الدولية ، قد يمس بحيادها ، أو قد يفهم منه أنه يمثل تأييداً لأحد أطراف الصراع . حول مفهوم الحياد انظر :
د. عبد الوهاب الكيالى (محرر) ، م س ذ ، ص ص ٥٩٤-٥٩٥. وانظر أيضاً :

Alex de Wall, " Military Intervention in Africa :Intervention Unbound", www.sas.upenn.edu/African_Studies/Hornet/milt_intv.html

(١) R. J. Vincent, **Nonintervention and International Order**, (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1974) P.13.

(٢) أحمد يوسف أحمد ، م س ذ ، ص ١٣.

(٣) Mark Mallan ," The Principle of Non-Interference and the Future of Multinational Intervention in Africa ", **African Security Review** (Pretoria: Institute for Security Studies, Vol.6, No.3, 1997)P.29.

هيكل السلطة بمؤسسات صنع القرارات الأساسية فى الدولة أو بالأشخاص الذين يتخذون القــرارات داخل تلك المؤسسات .[١]

غير أن الرأى السابق لم يسلم من النقد ، حيث إن قصر وصف التدخل على السلوكيات التــى تؤثر على الشئون الداخلية فقط فى الدولة الهدف ، إنما يعبر عن منظور ضيق فــى النظــر إلــى استقلال الدولة وسيادتها ، وتجاهل لإمكانية التدخل فى الشئون الخارجية للدولة ، بالرغم من كــون سيادة الدولة ترتبط بشئونها الداخلية والخارجية معاً .

ج- اقتصار أدوات التدخل على استخدام القوة المسلحة :

ينظر معظم أنصار المدرسة القانونية التقليدية وجانب من المعاصرين إلى مفهوم التدخل علــى أنه استخدام القوة المسلحة ضد إرادة دولة أخرى . ويعتبر هؤلاء أن أى صورة للتدخل لا تتضمــن استخدام القوة لا تعد تدخلاً . ويعد الفقيه جروسيوس من أهم أنصار هذا الرأى ، حيث إنه أطلـــق وصف التدخل على التصرفات المتسمة بالعنف ، وكان يعتبر تلك التصرفات بمثابة حرب عاديــة ، حيث لم يكن يرى أن هناك فرقاً بين التدخل والحرب ، وذلك استناداً إلى مقولة شيشـــرون " ليــس هناك شىء وسط بين الحرب والسلام " .[٢] وهناك أيضا اتجاه فى الفقه الألمـــانى يقصــر مفــهوم التدخل على التدخل القهرى عن طريق استخدام دولة ما للقوة المسلحة ضد دولة أخــرى .[٣] كمــا يحصر فريدريك بيرسون Frederic Pearson مفهوم التدخل فى الشكل العسكرى فقط دون ســواه من الأشكال الأخرى .[٤]

ولعل الاعتماد على هذا المعيار من شأنه الخلط بين التدخل العسكرى والحرب [٥] ، كمـــا أن اعتبار أن التدخل العسكرى فقط عن طريق استخدام القوة المسلحة هو الذى يؤثر فى استقلال الدولة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك الرأى انظر : James N. Rosenau, **op.cit.**, PP.292-297.

(٢) يعتبر جروسيوس من أوائل من تحدثوا عن مفهوم التدخل ، انظر : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٢٣.

(٣) ولمزيد من التفصيلات حول هذا الاتجاه وأبرز مؤيديه انظر :

John A. Perkins, **The Prudent Peace: Law as Foreign Policy** (Chicago: University of Chicago Press, 1981) P.89.

(٤) عبير محمد بسيونى ، م س ذ ، ص ٩.

(٥) تعرف الحرب بأنها صراع مسلح بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية أو تحقيق مصالح وطنية أو قوميـة معينة " . وقد نظم القانون الدولى قواعدها فى مختلف مراحلها ، كما أنه لابد من استخدام القوة المسلحة فى حالة الحرب . أما بالنسبة للتدخل العسكرى ، فهو لا يخضع لتنظيم قانونى دولى مثل الحرب . ولا يشترط بالضرورة الإعلان عنه قبل حدوثه أو الاعتراف به بعد حدوثه . والتدخل العسكرى - بوجه عام - أضيـــق فـــى نطاقـــه وأهدافه من الحرب ، فرغم كونه ينطوى على استخدام القوة المسلحة ، إلا أنه لا يصل إلى درجة الحرب، حيث تستهدف الحرب الغزو الإقليمى وتحطيم القوة العسكرية وتدمير البنية الأساسية للخصم أو إبادته فـــى بعــض=

وسيادتها من شأنه الخلط بين التدخل والعدوان ، وتجاهل الأدوات السياسية والاقتصادية والثقافية الأخرى ، التى قد يشكل استخدامها تهديداً لسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية .[١]

د- توافر عنصر الإكراه فى العمل التدخلى :

يرى البعض أن معيار استخدام القوة المسلحة هو معيار ضرورى ولكنه غير كاف . ومن ثم ، يلزم لوصف سلوك معين بأنه سلوك تدخلى أن ينطوى ذلك السلوك على عنصر الإكراه أو الإجبار .[٢] فمجرد تدخل دولة ما عسكرياً فى شئون دولة أخرى ، لا يعنى أن تلك الدولة تنتهج سلوكاً تدخلياً إزاء هذه الدولة الأخرى . فقد تتدخل الدولة " أ " عسكرياً فى شئون الدولة " ب" بناء على طلب أو قبول الدولة " ب " ومن ثم لا يمكن وصف سلوك الدولة " أ " بأنه سلوك تدخلى لانتفاء بعد الإكراه أو الإجبار .

ومن أهم أنصار هذا الرأى Oudratt ، التى تعرف التدخل بأنه " عمل قسرى يستهدف تغيير سلوك أحد الأطراف أو أكثر فى الدولة محل التدخل ، عن طريق التهديد أو الاستخدام الفعلى للقوة المسلحة أو العقوبات الاقتصادية أو المحاكمات الجنائية .[٣] وهناك أيضاً نيل ماثيزون Neil Matheson ، الذى يرى " أن التدخل يتمثل فى استخدام الإجبار بصورة منتظمة من قبل فاعل دولى ما ضد دولة أخرى ، لإحداث تغيير أو لمنع تغيير فى النظام السياسى لهذه الدولة أو فى سياساتها الداخلية أو الخارجية " .[٤] كما يعرف بيلوف Beloff التدخل بأنه " محاولة من دولة

=الحالات ، بينما يسعى التدخل العسكرى فى الغالب إلى التأثير على إرادة الخصم أو السلطة السياسية فى الدولة الهدف . انظر فى هذا الشأن : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٤٧-٤٩.

(١) عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العدوان – فى قرارها رقم ٣٣١٤ – الصادر فى ديسمبر ١٩٧٤بأنه " استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسى أو أى صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة " . ونظراً لأن سيادة الدولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسى يمكن أن تتهدد عن طريق استخدام الأدوات السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية ، بدون استخدام القوة المسلحة ، فإنه يمكن القول بأن التدخل العسكرى هو أحد مظاهر العدوان ، وأن ظاهرة التدخل أكثر اتساعاً من ظاهرة العدوان ، أى أن كل عدوان هو تدخل وليس كل تدخل يعد عدواناً . انظر : محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ص ٢٧-٢٨، وانظر أيضاً : نجاة قصار ، " الحدود القانونية لاستخدام القوة الدولية من خلال ممارسة الأمم المتحدة " ، **المجلة المصرية للقانون الدولى** (القاهرة : الجمعية المصرية للقانون الدولى ، المجلد ٣١، ١٩٧٥) ص ٢٤١-٢٤٢.

(٢) J.Hare & Corey Joynt, " Intervention ", in Lawrence Freedman (ed.) , **War** (Oxford & New York: Oxford University Press, 1974) P.182.

(٣) Chantal de Jonge Oudratt , " Humanitarian Intervention : The Lessons Learned " **Current History** (Philadelphia:Current History Inc & Events Pub. Co., Vol.99, No.641, December 2000) P.419.

(٤) عبير محمد بسيونى ، م س ذ ، ص ٩ .

للتأثير على البنيان الداخلى أو السلوك الخارجى لدولة أخرى ، من خلال درجـات متنوعـة مـن الإكراه " .[١] ويرى فريدمان أيضاً أن التدخل يعنى " التدخل الإكراهى فـى الشـئون الداخليـة أو الخارجية لدولة ما بشكل ينال من استقلالها " .[٢] وهناك من يعتبر التدخل عملاً ديكتاتورياً ينطـوى على استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ضد دولة ما ، بشكل يمثل تقويضـاً لإرادتـها وانتقاصاً من سيادتها .[٣] وفى ذات الاتجاه يرى البعض أن التدخل يعنى " التدخل الإكراهـى فـى نطاق اختصاص دولة ذات سيادة أو مجتمع سياسى مستقل " .[٤]

وفى هذا السياق يميز البعض بين التدخل الذى ينطوى على الإكراه أو الإجبار ، وغيره مـن التفاعلات غير الجبرية مثل التأثير أو النفوذ Influence ، الذى يقتصر على محـاولات فـرض النفوذ على دولة أخرى من خلال الممارسات الدبلوماسـية فقـط ، وكـذا الارتبـاط أو التشـابك Involvement ، والذى ينصرف إلى قيام دولة بعمل داخل إقليم دولة أخرى ، بهدف تحقيق غايـة مشتركة ، وباستخدام وسيلة مقبولة من الطرفين .[٥]

والحقيقة ، إن هذا المعيار يتسم بالغموض ، إذ ليس من اليسير دائماً التحقق من توافر عنصـر الإكراه ، فالدولة قد تتبع سلوكاً ما بشكل يبدو طوعياً فى الظاهر ، مع أنها قد تكون مكرهة علـى القيام به فى الواقع ، خشية التعرض للعقاب المرتبط بعدم القيام بذلك السلوك ، ومن ثـم يصعـب التمييز فى كثير من الأحوال بين الأعمال التى تقوم بها الدولة طوعاً وتلك التى تقوم بها إجبارياً .

هـ- توافر درجة معينة من الجسامة فى السلوك التدخلى :

يرى البعض أنه لا يجب إطلاق وصف التدخل إلا على الأعمال التى تتسم بدرجة كبيرة مـن الجسامة . وهنا يعرف التدخل بأنه " عمل إرادى على درجة من الجسامة – أيـا كـانت طبيعتـه عسكرية أو اقتصادية أو سياسية – يباشره شخص قانونى دولى بغية حرمان الدولة المعنيـة مـن التمتع باستقلالها ".[٦] ولكن ، يبدو من الوهلة الأولى أن ثمة صعوبة فى تقديـر درجـة الجسـامة المرتبطة بسلوك الدولة المتدخلة ، حيث إن الحكم على درجة الجسامة مسألة تقديرية يصعب قياسها بشكل دقيق .

---

(١) Max Bellof , " Reflections on Intervention " , **Journal of International Affairs** (New York : School of International and Public Affairs , Vol.XXII , No.2, 1968)P.198.

(٢) أحمد يوسف أحمد ، م س ذ ، ص ١٠.

(٣) أمير كمال محمد ، م س ذ ، ص١.

(٤) Mark Mallan ," The Principle of Non-Intervention …" , **op.cit.**,P.29.

(٥) أحمد يوسف أحمد ، م س ذ ، ص ١٠ .

(٦) محمد مصطفى يونس ، م س ذ ، ص ٢٩ .

وأمام تعدد اتجاهات تحديد مفهوم التدخل ، وفى ظل الانتقادات التى وجـهت إليـها ، سـعى الباحث إلى تحديد مفهوم التدخل الذى سوف يستخدمه فى إطار هذه الدراسة بشكل توفيقى ، يـأخذ فى حسبانه الاتجاهات السابقة . وفى هذا الإطار ينصرف مفهوم التدخل فى إطار هذه الدراسة إلـى (الأعمال الإرادية المباشرة وغير المباشرة ، التى يقوم بها شخص قانونى دولى ، والتى يكون مـن شأنها التأثير على إرادة دولة ما فى ممارسة سيادتها على المستويين الداخلى والخـارجى ، وذلـك بصرف النظر عن أداة التدخل ، أو قبول الدولة الهدف أو عدم قبولها للتدخل) .

ويشمل المفهوم السابق العناصر الآتية :

١-إن التدخل ينطوى على عمل إرادى .

٢-إن التدخل قد يكون مباشراً أو غير مباشر .

٣-إن التدخل سلوك يباشره شخص قانونى دولى (دولة أو منظمة دولية) .

٤-إن التدخل ينصرف إلى الشئون الداخلية والخارجية للدولة الهدف .

٥-إن التدخل لا يقتصر على استخدام الأداة العسكرية فقط ، وإنما يشمل أدوات أخرى سياسـية ، واقتصادية ، وغيرها .

٦-إن وصف التدخل لا يتوقف على قبول أو عدم القبول الدولة الهدف له .

وبوجه عام ، سوف يلتزم الباحث بهذا المفهوم للتدخل ، مع التأكيد على أن التطبيـق سـوف يقتصر على التدخل العسكرى الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة .

المطلب الثانى

تحديد مفهوم الصراع الداخلى

إن تحديد مفهوم الصراع الداخلى يقتضى إلقاء الضوء على الاتجاهات الأساسية التى تصـدت لتحديد هذا المفهوم ، وكذا الاتجاهات التى سعت للتمييز بينه وبين الصراع الدولى . وفيما يلى يتـم تناول تلك الاتجاهات :

أولاً- اتجاهات تحديد مفهوم الصراع الداخلى :

الاتجاه الأول : ويركز على النطاق الجغرافى الذى يحدث الصراع فى إطاره . ويرى أن الصـراع الداخلى هو ذلك الصراع الذى يحدث داخل حدود دولة واحدة بالأساس ، بصرف النظـر عمـا إذا كان لذلك الصراع امتداد خارج حدود تلك الدولة . ومن أهم أنصار ذلك الاتجاه كارل دويتش الـذى يقول إنه " فى حالة الصراع الداخلى فإننا نركز بالأساس علىٰ الجسد الداخلى للدولة ، ومن ثم فإننـا

نقبل حدود الدولة أو الوحدة السياسية محل الصراع باعتبارها شيئاً غير قابل للتغيير " .(١) وفى ذات الاتجاه يرى البعض أن الصراع الداخلى هو الصراع الذى يقع داخل حدود دولة واحدة ، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود دعم خارجى لجماعة أو أكثر من المشاركين فى هذا الصراع (٢) ، أو هو الصراع الذى تخوض فيه القوات المسلحة لدولة ما مواجهة مسلحة مع فئة أو بعض الفئات داخل ترابها الوطنى .(٣)

الاتجاه الثانى : ويركز على مستوى العنف الذى ينطوى عليه الصراع الداخلى وعلى الأسباب الدافعة إليه . ويرى أن الصراعات الداخلية هى تلك الصراعات العنيفة ، والتى تنجم عن العوامل المحلية بشكل أساسى . ومن أنصار هذا الاتجاه مايكل براون الذى يرى أن الصراع الداخلى هو مفهوم ينصرف إلى النزاعات السياسية العنيفة أو التى يحتمل أن تكون عنيفة ، والتى تحدث داخل حدود دولة واحدة ، والتى يمكن إرجاع أصولها بشكل مبدئى إلى العوامل المحلية أكثر من العوامل النظامية .(٤)

وفى إطار نفس الاتجاه ، يرى البعض أن الصراع الداخلى هو تناقض صراعى على مصالح حكومية أو إقليمية ، تستخدم فيه القوة المسلحة من قبل طرفين أحدهما على الأقل حكومة الدولة ، وينتج عنه ٢٥ قتيلاً على الأقل فى العام .(٥)

---

(١) Karl W. Deutsch, " External Intervention in Internal War " in Harry Eckstein (ed.) **internal War: Problems & Approaches** (New York & London: The Free Press & Collier- Macmillan Limited, 1964) P. 100.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، **الحروب الأهلية فى أفريقيا** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ط١، ٢٠٠١) ص ٢٥. وأنظر أيضاً : د. حازم محمد عتلم ، **قانون النزاعات الدولية : المدخل – النطاق الزمنى** (الكويت : مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٩٤) ص ١٥٢.

(٣) عامر الزمالى ، **مدخل إلى القانون الدولى الإنسانى** (تونس : المعهد العربى لحقوق الإنسان ، ط١، ١٩٩٣) ص ٣٧

(٤) وتتضمن الأسباب النظامية : النماذج المتغيرة لعلاقات التحالف ، والتقدم المفاجئ أو التطور فى التقنية أو التكنولوجيا العسكرية . انظر فى هذا الشأن :
Michael E. Brown (ed.), **The International Dimension of Internal Conflict** (Cambridge & London: The MIT Press, C.S.I.A Studies in International Security, 1996) PP.1-2.

(٥) وفى هذا السياق ، تصنف الصراعات الداخلية وفقاً لمعيار مزدوج لمعدل القتلى ، أولهما يتم حسابه على أسس سنوى ، والآخر يحتسب على أساس المدة الكلية للصراع . وهنا يمكن التمييز بين الصراعات الصغرى ، وهى الصراعات التى يزيد فيها عدد القتلى عن ٢٥ قتيلاً فى العام ، بينما يقل عدد القتلى عن ١٠٠٠قتيلاً طوال مدة الصراع ، والصراعات المتوسطة ، وهى الصراعات التى يقل فيها عدد القتلى عن ١٠٠٠قتيلاً فى سنة معينة ، بينما يزيد فيها عدد القتلى عن١٠٠٠ قتيلاً طوال مدة الصراع ، والصراعات الكبرى ، وهى الصراعات التى يزيد فيها عدد القتلى عن ١٠٠٠ فى سنة معينة ، كما يزيد عدد قتلاها عن ١٠٠٠طوال مدة الصراع . انظر: =

الاتجاه الثالث : ويستند فى تحديده للصراع الداخلى إلى القانون الذى يحكم ذلك الصراع . ويرى أن الصراع الداخلى هو الصراع الذى يحدث فى إقليم دولة ما ، والذى تطبق بشأنه أحكام المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بمعاملة أسرى الحروب لعام ١٩٤٩، وكذا أحكام البرتوكول الثانى الصادر عام ١٩٧٧والملحق بهذه الاتفاقيات .(١)

الاتجاه الرابع : ويربط بين تعريف الصراع الداخلى والنتائج الناجمة عنه . وفى هذا الإطار يعرف البعض الصراع الداخلى بأنه تلك الحالة التى ينتج عنها انهيار أو تعطل فى النظام الاجتماعى والسياسى القائم ، دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل ، وذلك مثلما حدث فى كل من لبنان والصومال .(٢)

الاتجاه الخامس : ويتناول مفهوم الصراع الداخلى من خلال تحديد الظروف الموضوعية التى تؤدى لحدوثه . ومن ثم فإن الصراع الداخلى يندلع عندما تلاحظ مجموعتان أو أكثر داخل النظام السياسى أن مصالحها متناقضة ، وبالتالى تسعى لتحقيق أهدافها من خلال أساليب من شأنها الإضرار بالمجموعات الأخرى .(٣)

ثانياً– الأشكال الرئيسية للضراع الداخلى :

يميز الباحثون بين عدد من الأشكال الرئيسية للصراع الداخلى ، حيث يميز كارل دويتش بين أشكال عديدة أهمها : الحروب الأهلية ، الثورات ، حروب العصابات (٤) ، بينما يقسم مايكل براون تلك الصراعات حسب مستوى العنف إلى : الحملات الإرهابية التى تنطوى على مستويات منخفضة من العنف ، وحروب العصابات والتمردات والصراعات الإثنية والحركات الانفصالية والثورات التى تنطوى على قدر أكبر من العنف ، ثم الحرب الأهلية الشاملة التى قد يصل مستوى العنف فيها إلى حد الإبادة الجماعية للعدو (٥) ، فى حين يرى البعض الآخر أن الصراعات الداخلية تشمل طائفة متنوعة من صور التمرد المسلح ضد حكومة الدولة ومن أبرزها : التظاهرات ، والقلاقل والاضطرابات وأعمال الشغب ، والعصيان المسلح ، والحروب الأهلية .(٦)

M.Shllenberg (ed.) **States in Armed Conflicts** (Uppsala, Department of Peace and = Conflict Research, 1996) P.P12-23.

(١) مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ١٧.

(٢) أنظر : مركز دراسات الجزيرة ، " أنواع الصراع ومفهومه " ، ص ١، على الموقع التالى :
http://www.aljazeera net/ in depth/fights/2001/ 12/12- 30. htm

(٣) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٤) Karl W. Deutsch, **op.cit.**, P.100.

(٥) Michael Brown (ed.),**op.cit.**, PP.1-2.

(٦) د. حازم محمد عتلم ، **م س ذ** ، ص ١٥٢.

ونظراً لتعدد اتجاهات تحديد أشكال الصراع الداخلى ، فقد سعى الباحث إلى تحديد تلك الأشكال ، حسب مستوى العنف المصاحب لها ، وطبيعة ودرجة التنظيم العسكرى للأطراف المتصارعة ، والأهداف المراد تحقيقها ، والقانون الذى ينظمها ، .. الخ . ومن ثم يمكن التمييز بين عدد من الأشكال الرئيسية للصراعات الداخلية ، رغم ما قد يوجد من تداخل بينها ، وذلك على النحو التالى :

أ-التوتر (Tension) :

وهو حالة من القلق السياسى أو الاجتماعى – أو هما معاً – التى تحدث داخل الدولة . والتى يتم التعبير عنها بصورة سلمية من خلال وسائل مثل : المظاهرات ، والمؤتمرات التى تعقد بهدف معارضة الحكومة . وقد يكون التوتر فى صورة تعبئة من جانب فئات أو جماعات عرقية أو سياسية أو دينية داخل الدولة ضد بعضها البعض خارج إطار القواعد الدستورية . ويتم التعامل مع التوتر من خلال القواعد القانونية الداخلية للدول ، بعيداً عن عمليات التدويل .[١] وعادة ما تلجأ الحكومات فى مواجهة تلك التوترات إلى فرض حالة الطوارئ والاعتقال السياسى والمحاكمات القضائية .

ب-الاضطراب (Turbulence) :

يمثل الاضطراب مرحلة تالية للتوتر – أو مصاحبة له أحياناً – ويسعى القائمون به إلى زعزعة الاستقرار والأمن الداخلى ونشر الفوضى داخل الدولة . وغالباً ما يكون الاضطراب محدوداً فى أهدافه ونطاقه المكانى والزمنى ، وخاصة فى بدايته ، حيث لا يكون مرتبطاً بتنظيم معين . ولكن مع زيادة مستوى العنف المصاحب للاضطراب ، وانتظام القائمين به فى إطار تنظيم متماسك ، ذو تسلسل قيادى محدد وأهداف واضحة ، فإنه يتحول إلى صراع داخلى مسلح ، يجب أن يلتزم أطرافه بأحكام القانون الدولى الإنسانى ، كما يمكن للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التعامل حينئذ مع ذلك الصراع .[٢]

وعادة ما تعتمد الحكومة على قوات الشرطة الداخلية – وربما القوات المسلحة فى بعض الأحيان – من أجل مواجهة الاضطراب وإعادة النظام الداخلى إلى نصابه .[٣]

ج – التمرد (Rebellion) :

ويقصد به الرفض أو المقاومة من جانب أقلية معينة للنظام الحاكم ، بهدف تغيير هذا النظام أو إرغامه على الاستجابة لمطالب المتمردين ، سواء كان ذلك راجعاً لعدم تقبل إيديولوجية النظام

---

(١) مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ص ٥٠ – ٥١ .

(٢) **المرجع السابق** ، نفس الصفحتين .

(٣) عامر الزمالى ، **م س ذ** ، ص ٤١.

ومقولاته ، أم كان راجعاً لأسباب أخرى مثل سلطوية النظام أو فساده أو تبنيه لسياسات تمييزية لصالح جماعات معينة فى المجتمع على حساب باقى الجماعات ، أو انتهاجه لسياسات لا تتسق مع رغبات و تطلعات الشعب ككل أو بعض قطاعاته ، وخاصة الجيش باعتباره الجهة التى تملك عناصر القوة المسلحة . ويمثل التمرد تهديداً للنظام الحاكم فى الدولة ، خاصة إذا اقترن باستخدام السلاح بهدف الإطاحة بهذا النظام عن طريق انقلاب عسكرى ، أو إذا طال أمده استناداً إلى دعم أجنبى معادى .[١]

وقد يستخدم مصطلح التمرد فى الأدبيات السياسية والتاريخية ليعنى الثورة ، وهو استخدام غير دقيق لأن التمرد يعبر عن حالة سلبية و رفضية ، بينما تعبر الثورة عن نظرة إيجابية تستهدف بناء نظام جديد .[٢]

د – الانقلاب العسكرى (Military Coup) :

ويعرف الانقلاب العسكرى بأنه عمل سريع ومفاجئ وعنيف يستهدف الإطاحة بالنظام الحاكم تقوم به مجموعة من الفئات تحتل مراكز عليا فى سلم المراتب فى الحكومة أو داخل أجهزة القوة فى الدولة كالقوات المسلحة وقوات الشرطة .[٣]

ويختلف الانقلاب عن الثورة ، فغالباً ما يكون التنافس على السلطة هو المحرك الأساسى للانقلاب ، كما أن التغير الناجم عن الانقلاب غالباً ما يقتصر على تغيير الطبقة أو النخبة الحاكمة، دون مساس بجوهر النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، كما هو الحال بالنسبة للتغيرات الناجمة عن الثورات ، بيد أن ذلك لا ينفى إمكانية حدوث تغييرات فى بنية السلطة والمجتمع نتيجة للانقلابات ، كما لا ينفى وجود حالات تكون فيها الانقلابات بمثابة ثورات إجهاضية للثورات الحقيقية .[٤]

كما يختلف الانقلاب عن الحرب الأهلية ، سواء من حيث نطاق الصراع الذى يكون أكثر اتساعاً فى حالة الحرب الأهلية ، والتى قد تمتد لتشمل مختلف أقاليم الدولة ، بل ودول الجوار أيضاً ، وأيضاً من حيث أعداد الضحايا ، الذين يكونون أقل عدداً فى حالة الانقلاب مقارنة بالحرب

---

(١) حول مفهوم التمرد انظر : أحمد فؤاد محمد رسلان ، **نظرية الصراع الدولى : دراسة فى تطور الأسرة الدولية فى العالم المعاصر** ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠. ص ٤٦٧، وانظر أيضاً : د. عبد الوهاب الكيالى (محرر) ، م **س ذ** ، ص٨٧٥.

(٢) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٣) كان دعم الدول للانقلابات العسكرية فى الدول الأخرى يمثل أحد الأساليب البارزة للتدخل أثناء الحرب الباردة ، مثلما حدث فى فيتنام الجنوبية وإيران وكمبوديا واليونان وإثيوبيا . انظر فى هذا الشأن ، أحمد فؤاد محمد رسلان ، **م س ذ** ، ص ص ٤٦٩-٤٧٠.

(٤) د. عبد الوهاب الكيالى ، **م س ذ** ، ص ص ٢٧٢-٢٧٣.

الأهلية ، التى تتجاوز تأثيراتها العسكريين لتشمل المدنيين أيضاً ، وذلك بمستويات قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية وتدمير الأصول الاقتصادية والبنية الأساسية .(١)

٥ – حرب العصابات (Guerilla Warfare) : (٢)

وهى حرب تسعى إلى تحقيق أهداف محدودة فى الغالب . ولا تعتمد على استخدام الأساليب النظامية للحرب التقليدية –خاصة فى مراحلها الأولى والوسيطة – وإنما تعتمد أساساً على المناوشات ، والكر والفر والهجمات السريعة ، وغيرها من الأساليب التى تنطوى على قدر كبير من العشوائية . كما تتسم حرب العصابات بغياب التكافؤ بين طرفيها من حيث القدرات وحجم القوات العسكرية . إذ يكون هناك تفوق كبير للقدرات العسكرية الحكومية ، كما يتناسب حجم قوات المعارضة عكسياً مع حجم القوات الحكومية ، فعندما يكون الخصم متفوقاً بشكل ملحوظ ، تقسم العصابات نفسها إلى مجموعات صغيرة جداً والعكس صحيح . ومن ثم فإن حرب العصابات هى حرب لا تحتاج إلى حشد قدر كبير من القوات أو الأسلحة والمعدات الحربية ، حيث تستمد قوات المعارضة قدرتها على البقاء والاستمرار من تنظيمها البدائى البسيط ، ولهذا تستمد حروب العصابات فاعليتها من ضعفها الذاتى . أما فى مراحلها النهائية ، فإنها يمكن أن تتخذ طابعاً تقليدياً بهدف إلحاق الهزيمة بالقوات الحكومية ، وذلك من خلال تبنى المعارضة لوسائل تقليدية نظامية مشابهة لتلك التى تعتمد عليها القوات الحكومية ذاتها .(٣)

وتختلف حرب العصابات عن الحرب الأهلية ، إذ تقوم الحرب الأهلية منذ بدايتها على مبادئ الحرب النظامية التقليدية ، سواء من حيث أساليب القتال المتبعة أو تمركز قوات المعارضة فى مناطق محددة ، فى حين أن قوات المعارضة فى حروب العصابات عادة ما لا تتركز فى مناطق محددة ، كما أنها تفتقر إلى قواعد ثابتة تنطلق منها فى شن هجماتها ، حيث تلجأ بشكل شبه مستمر إلى تغيير أماكنها فى ضوء أهدافها المرحلية وتطورات الصراع . ومن جهة أخرى ، فإن الحروب الأهلية غالباً ما تكون أوسع نطاقاً من حروب العصابات ، سواء من حيث مستوى العنف ، أو حجم

---

(١) Yusuf Bangura, " Comments on Regional Security and the War in Congo ", in Mwesiga Baregu (ed.), **Crisis in the Democratic Republic of Congo** (Harare: SAPES Trust, 1999) P.15.

(٢) أطلق مفهوم Guerrilla للدلالة على فئة من المقاتلين الذين يديرون حرباً بوسائل أو فى ظروف مختلفة عن الظروف المعتادة للحرب التقليدية . ويعرف البعض حرب العصابات بأنها حرب " القتال والهرب بعيداً " . ويستخدم هذا المفهوم أيضاً للدلالة على حركات المقاومة وأعمال الثوار . ولمزيد من التفصيلات انظر : صلاح الدين محمود عامر ،**المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولى مع إشارة خاصة إلى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤، ، ص٣٠ وما بعدها .

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٤٤ .

التدمير أو نطاق الانتشار . بالإضافة إلى أنه فى الحروب الأهلية يوجد نوع من التكافؤ النسبى بين قوات المعارضة والقوات الحكومية ، وهى سمة غير متوافرة فى حروب العصابات .

و- الثورة (Revolution) :

هناك تعريفات عديدة لمفهوم الثورة . وتدور معظمها حول أن الثورة تعبر عن تغيرات جذرية فى البنيان السياسى والاجتماعى والاقتصادى القائم ، وأنها تمثل طفرة فى التاريخ الإنسانى . ويرى البعض أن مفهوم الثورة فى أحد أهم تعريفاته يشير إلى تلك " الحالة التى تتضمن تغييراً سريعاً فى بنية السلطة السياسية القائمة داخل الدولة من خلال العنف ، بهدف إحداث تغيير اجتماعى جذرى ، وعن طريق حشد المساندة الشعبية " .(١)

وتحدث الثورات لأسباب متباينة مثل : وجود فجوات اجتماعية أو اقتصادية فى المجتمع السياسى ، و الرغبة فى التحديث الاجتماعى والاقتصادى ، وحدوث انهيار فى المجتمع نتيجة الصراع بين القيم الثقافية والحضارية التقليدية والحديثة ، وعدم قدرة النظام السياسى القائم على الاستجابة المرنة لمطالب التغيير ، وضعف فاعلية الضبط السياسى وافتقار النظام السياسى لقنوات المشاركة السياسية والتعبير عن الرأى والنقد .(٢)

وتختلف الثورة عن الحرب الأهلية فى أنها لا تنطوى على مستوى مماثل من الصراع والعنف كما هو الحال بالنسبة للحرب الأهلية . بل إن هناك بعض الثورات السلمية والتى تعرف "بالثورات البيضاء " ، ومنها الثورة الإنجليزية ضد الملكية المطلقة عام ١٨٦٨، وثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر .(٣) كما أن الحرب الأهلية لا تستهدف بالضرورة تغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية داخل الدولة كما هو الحال بالنسبة للثورة ، وإنما تسعى جماعات المعارضة فى الحروب الأهلية إلى تحقيق أهداف أقل نطاقاً من إحداث التغيير الشامل . غير أن الثورة قد تتشابه - إلى حد بعيد - مع الحرب الأهلية عندما تنشأ من أسفل ، فى صورة حركة جماهيرية منظمة تستخدم الأساليب العسكرية التقليدية ، بهدف إسقاط النظام الحاكم وتغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية فى الدولة .(٤) ومن أمثلة هذا النوع من الثورات ، ثورة الشعب الرومانى ضد نظام شاوشيسكو فى ديسمبر ١٩٨٩، والتى أطاحت بالنظام من ناحية ، و حولت رومانيا من الشيوعية إلى الليبرالية بشقيها السياسى والاقتصادى من ناحية أخرى .

---

(١) Robin Higham (ed.), **Civil Wars in the Twentieth century** (Lexington: The university Press of Kentucky, 1972) P.25.

(٢) أحمد فؤاد محمد رسلان ، م س ذ ، ص ٤٦٨.

(٣) د. عبد الوهاب الكيالى (محرر) ، م س ذ ، ص ٨٨٢ .

(٤) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٤٤ .

من أجل تحقيق مصالحها ، عن طريق استخدام الوحدات العسكرية التابعة لها فى مواجهة القـوات الحكومية أو قوات الجماعات الإثنية الأخرى ، وذلك انطلاقاً من مناطق معينة تعتبرها الجماعة قاعدة تمركز لها .[١] وفى ذات الاتجاه يرى اوكو ادبا نولى أن الحرب الأهلية هى أحـد أشـكال الصراع الإثنى ، نظراً لأن العامل الإثنى يعتبر هو الدافع الأساسى وراء الحروب الأهلية فى كثير من الدول .[٢]

وهناك اتجاه خامس يسعى إلى تعريف الحرب الأهلية بشكل إجرائى ، مثـل روى ليكليـدر ، الذى ينظر للحرب الأهلية باعتبارها صراعاً بين فريقين أو أكثر يتمتع كل منهم بقدر ما من السيادة إزاء أتباعه ، كما أنها تتسم بوجود مقاومة فعالة فيما بين الأطراف المتصارعة ، مما يؤدى عـادة إلى سقوط ما لا يقل عن ١٠٠٠ قتيلاً أو أكثر خلال العام الواحـد ، مـع ملاحظـة أن الطـرف الأضعف يستطيع أن يلحق بقوات خصمه خسائر لا تقل عن ٥% من الخسائر التى يتعرض لها فى المقابل .[٣] وفى ذات الاتجاه ينظر البعض للحرب الأهلية على أنها صراع داخلى مسلح ينجم عنـه أكثر من ١٠٠٠ قتيلاً ، ويحدث داخل حدود دولة ذات سيادة ومعترف بها ، ويمثل تحدياً لسيادة هذه الدولة ، ويتضمن طرفين أو أكثر ، أحدهما هو الحكومة ، أما الأطـراف الأخـرى فتتمثـل فـى جماعات التمرد المسلح القادرة على تنظيم وتصعيد أعمال المقاومة ضد الدولة .[٤]

ومن الجدير بالذكر ، إن الأشكال السابقة للصراعات الداخلية لا تـزال مثـاراً لكثـير مـن المناقشات حول توصيفها وأبعادها ، ومدى إمكانية إدراجها ضمن نطاق الصراعات الداخلية مـن عدمه . وعلى سبيل المثال ، يستثنى البروتوكول الثانى الملحق باتفاقيات جنيف المشار إليها آنفـاً التوترات والاضطرابات من نطاق قانون الصراعات الداخلية المسلحة ، وهو ما قد ينفى عنها صفة الصراع الداخلى ، بالرغم من أن الممارسات الواقعية تشير إلى أن هذين الشكلين من الصراع ربما ينجم عنهما قدر كبير من العنف ، خاصة عندما يتخذ الثوار أهدافاً أبعد فى مداها مـن الأهـداف المبدئية للتوتر أو للاضطراب ، وهو ما يدفعهم إلى التجمع فى إطار تنظيمى أكثر تماسكاً وأوسـع

---

(١) ولمزيد من التفصيلات حول هذا المفهوم انظر : تيد روبرت جار ، **أقليات فى خطر** ، تعريب مجدى عبد الحكيم وسامية الشامى (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٩٥) ص ص ١٠٧-١١١.

(٢) اوكو ادبا نولى ، **الصراع العرقى فى أفريقيا** ، ترجمة عادل شعبان (القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات والنشر والتوثيق ، ١٩٩١) ص ص ٢٩-٣٠ .

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ**، ص ٢٣.

(٤) Ibrahim Elbadawi & Nicholas Sambanis ," Why are So Many Civil Wars in Africa ? Understanding and Preventing Violent Conflict ", Paper Presented to a Workshop Titled, **The Political Economy of Civil Wars**, Sponsored by the center for International Security and Cooperation, Stanford University, 10-12 August, 2001.P.5.

س-الحرب الأهلية (Civil War) :

هناك العديد من الاتجاهات فى تعريف الحرب الأهلية ، حيث يتبنى الاتجاه الأول تعريفاً واسعاً للغاية للحرب الأهلية ، ومن أنصاره جاكلين غرابان وجان بيرنـــار ، اللـــذان يعتـــبران أن كافـــة التوترات والنزاعات والحروب والإرهاب الدولى تندرج تحت ما يسمى " الحرب الأهلية الكونيـــة " نظراً للثورة الهائلة فى مجالات النقل والاتصالات ، والتى جعلت من جميع أشكال القتال فـــى أى مكان فى العالم أشبه بحرب أهلية يخوضها مواطنون من دولة واحدة .(١) وبالمثل يصف روبـــرت تريندل الحرب الباردة بأنها تمثل شكلاً من أشكال الحرب الأهلية الإثنية العالمية .(٢)

وهناك اتجاه ثان يرى أن الحرب الأهلية هى نزاع مسلح ينجم عن التصادم بيـــن المصـــالح الكبرى التى لا يمكن حلها إلا بإراقة الدماء ، ومن ثم فالحرب الأهلية هى التطور الطبيعى للسياسة التى يختارها فريق من الناس عندما لا تسمح له السياسة العادية بتحقيق أهدافه .(٣)

وبالنسبة للاتجاه الثالث ، فيركز على أهداف الحروب الأهلية ومن أنصـــاره روبيـــن هايـــام Robin Higham الذى يقول إن " الحرب الأهلية هى تلك الحالة التى يستخدم فيها العنف المســـلح المنظم واسع النطاق ، داخل المجتمع الواحد ، بهدف تحدى سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظـــام السياسى فى الدولة ، سواء بهدف الإطاحة بهذه الحكومة ، أو الحصول على الحكم الذاتـــى داخـــل الدولة ، أو الانفصال عنها " .(٤)

أما الاتجاه الرابع ، فهو يركز على الأبعاد الإثنية للحرب الأهلية ، ومن أهـــم أنصـــاره تيـــد روبرت جار ، الذى ينظر للحرب الأهلية باعتبارها أحد أشكال الثورة التى تقوم بها الجماعة الإثنية

---

(١) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ**، ص ص ١٨ – ١٩.

(٢) Robert C. Trundle, " Has Global Ethnic Conflict Superseded Cold War Ideology? ", **Studies in Conflict and Terrorism** (Washington: Taylor & Francis Group, No.19, 1996) P.P.93-99.

(٣) وهنا يميز شارل زور غبيب بين نمطين للحروب الأهلية : أولهما الحرب الأهلية التقليدية ، وهى نزاع داخلـــى ذو انعكاسات دولية محدودة ، حيث لا ينتقل صداها إلى المجتمع الدولى إلا بطريقة غير مباشرة . ومن ثم فـــلا تنطبق عليها قوانين الحرب ، كما لا تنطبق على المعارضة صفة المحاربين ، وإنما تتعـــامل معـــهم الحكومـــة الشرعية باعتبارهم متمردين أو مجرمين سياسيين ، إلا إذا اعترفت بهم كمحاربين ، حيث يمكن حينئذ تطبيـــق معظم قوانين الحرب على ذلك النزاع . أما ثانيهما فتمثله الحرب الأهلية الحديثة ، وهى بمثابة انعكاس داخلـــى لنزاع دولى . فالطابع الدولى لمعظم الصراعات الداخلية أصبح شديد الوضوح ، ومن ثم فسواء كانت الحـــرب الأهلية ناجمة عن الخلاف بين التكتلات والقوى الدولية أم نابعة من داخل الدولة ، فلا يمكن لهذه الحـــوب إلا أن تؤثر على المجتمع الدولى . انظر : شارل زور غبيب ، **الحرب الأهلية** ، ترجمة أحمد برو (بيروت – باريس: منشورات عويدات ، ط ١، ١٩٨١) ص ص ١٩ – ٢٠.

(٤) Robin Higham (ed.) **op. cit**, pp.18- 20.

نطاقاً ، مما قد يحولهما إلى حرب أهلية تغطى كافة أقاليم الدولة ، ومن ثم تم أخذ هذين الشكلين فى الاعتبار عند تصنيف الأشكال الرئيسية للصراعات الداخلية .

ثالثاً-التمييز بين الصراع الداخلى والصراع الدولى :

هناك اتجاهين أساسيين فى التمييز بين الصراع الداخلى والصراع الدولى ، وفيما يلى يتم تناولهما :

الاتجاه الأول : ويعتمد فى تحديد ماهية الصراع على أطرافه الأساسيين . ويرى أن الصراع الدولى هو الصراع الذى ينشب بين دولتين أو أكثر ، وينظمه القانون الدولى ، وفى إطاره يسعى كل طرف إلى المحافظة على مصالحه الوطنية (١) ، أو هو الصراع الذى يحدث حال قيام مواجهة بين القوات المسلحة لدولتين أو أكثر ، حتى ولو لم تعترف إحداهما رسمياً بحالة الحرب .(٢)

غير أن الاتجاه السابق قد تعرض للنقد ، نظراً لأن الصراعات الداخلية قد تتداخل مع الصراعات الدولية ، خاصة عندما تتضمن مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية لأكثر من دولة ، كما هو الحال بالنسبة للصراع الدائر فى الكونغو الديموقراطية منذ ١٩٩٨، والذى يشهد مواجهات بين القوات الحكومية للكونغو الديموقراطية وبين قوات المتمردين من ناحية ، كما يشهد مواجهات بين القوات الحكومية وقوات رواندا وأوغندا وبوروندى التى تدعم المتمردين من ناحية ثانية ، بل إن هذا الصراع شهد أيضاً مواجهات بين قوات رواندا وأوغندا من جهة ، وقوات زيمبابوى وأنجولا وناميبيا التى تدعم الحكومة من جهة أخرى .

ولعل هذا الانتقاد يثير قضية مهمة تتعلق بأثر التدخل الخارجى فى الصراع الداخلى على صفة ذلك الصراع . وهنا يمكن التمييز بين أربعة وجهات نظر ، حيث تذهب وجهة النظر الأولى إلى أن التدخل الخارجى لا يؤثر على الصفة الداخلية للصراع ، بينما ترى وجهة النظر الثانية أن التدخل يدول الصراع عندما يحدث لصالح الثوار ، ولكنه لا يدوله عندما يحدث لصالح الحكومة القائمة ، أما وجهة النظر الثالثة فترى أن التدخل غير الشرعى هو الذى يدول الصراع نظراً لما يترتب عليه من تدخلات من جانب دول وأطراف خارجية أخرى ، وأخيراً تقول وجهة النظر الرابعة إن التدخل يدول الصراع فى كل الحالات .(٣)

ويتخذ البعض موقفاً توفيقياً – يؤيده الباحث – بين وجهات النظر السابقة ، فيشير إلى أن التدخل الخارجى لا ينفى عن الصراع الداخلى صفته الداخلية ، ولكن ذلك لا يعنى أن يظل الصراع

---

(١) د. محمد حافظ غانم ، **مبادئ القانون الدولى العام : دراسة لضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط ٢، ١٩٦١) ص ٦٢٤ .

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، **م س ذ** ، ص ٢٧. وأنظر أيضاً : اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، **دليل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن أنشطتها فى حالات النزاع** ، جنيف ، ١٩٨٦، ص ٢٣.

(٣) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ٥٠.

داخلياً خالصاً ، وإنما يصبح الصراع الداخلى فى تلك الحالة " صراع داخلى ذو أبعاد دولية " . ولعل هذا الرأى يتفق مع ما ذهبت إليه م٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام١٩٤٩، والبروتوكول الثانى الملحق بها فى عام ١٩٧٧ [١] ، كما أنه يتفق مع الممارسات الواقعية وقرارات المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة .[٢]

الاتجاه الثانى : وهو يميز بين الصراع الداخلى والصراع الدولى استناداً إلى القانون المطبق بشأنها ، فيذهب هذا الاتجاه إلى أن الصراعات الدولية هى تلك الصراعات التى يطبق بشأنها اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩والبروتوكول الأول الملحق بها والذى صدر عام ١٩٧٧. أما الصراعات الداخلية فهى تلك الصراعات التى تطبق بشأنها المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف سالفة الذكر ، وكذا البروتوكول الثانى الملحق بها لعام ١٩٧٧.[٣]

ويلاحظ ، إن المادة الثالثة المشتركة لم تضع شروطاً موضوعية لتحديد ماهية الصراع الداخلى ، بينما نص البرتوكول الثانى على ضرورة توافر ثلاثة شروط فى الصراع المسلح حتى يمكن وصفه بأنه صراع داخلى ، وهذه الشروط هى[٤] :

أ- حد أدنى من العنف يتجاوز فى شدته التوترات والاضطرابات الداخلية .

ب- حد أدنى من التنظيم العسكرى ، بمعنى وجود قيادة مسئولة وقادرة على احترام قانون الحرب.

ج - حد أدنى من السيطرة على الأراضى بما يتيح القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة .

وفى ظل الخلاف بين الاتجاهين السابقين ، اتخذ البعض موقفاً توفيقياً ، مؤكداً أنه من الخطأ الفصل الكامل بين الصراع الداخلى والصراع الدولى ، خاصة وأن الممارسات الواقعية تؤكد وجود قدر يعتد به من التدخل والترابط بينهما .

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الصراع الداخلى ينصرف فى رأى الباحث إلى (تلك الصراعات العنيفة ، التى تحدث داخل حدود دولة ما ، نتيجة لأسباب داخلية بالأساس ،.والتى تطبق بشأنها أحكام المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩وكذا أحكام البرتوكول الثانى الملحق بهذه الاتفاقيات ، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت لتلك الصراعات أبعاد أو آثار خارجية) .

---

(١) مسعد عبد الرحمن ، م س ذ، ص ١٣ .

(٢) وعلى سبيل المثال أدان مجلس الأمن الدولى تدخل صربيا فى الصراع فى البوسنة والهرسك ، مؤكداً على صفته كصراع داخلى مسلح ، رغم التدخل الخارجى فيه . انظر : **المرجع السابق** ، ص ٢٩.

(٣) **المرجع السابق** ، ص ١٨ .

(٤) أنظر فى هذا الشأن : أحكام البرتوكول الثانى لعام ١٩٧٧، الملحق باتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بمعاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩، م ١، وانظر أيضاً م ٢٨ من هذا البروتوكول والتى تتعلق بحماية ضحايا الصراعات الداخلية .

المبحث الثانى
تحليل عملية التدخل فى الصراعات الداخلية

تتسم الصراعات الداخلية بوجود أبعاد دولية فى بنيتها ، وهو ما يفسر حدوث عملية التدخل فيها . وفى هذا الإطار ، تبدو أهمية تحليل عملية التدخل فى الصراعات الداخلية ، باعتبارها عملية معقدة ومتعددة الجوانب وتثير تساؤلات عديدة تتعلق بمحددات وأهداف التدخل فى تلك الصراعات ، وأشكال وأساليب التدخل فيها . وعلى هذا ينقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :
المطلب الأول : محددات وأهداف التدخل .
المطلب الثانى : أشكال وأساليب التدخل .

المطلب الأول
محددات وأهداف التدخل

يهدف الباحث فى هذا المطلب إلى دراسة المحددات المختلفة التى تؤثر على صانع القرار ، عندما يتعين عليه اتخاذ قرار بالتدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى معين من عدمه ، كما يسعى إلى تحديد الأهداف الأساسية المتوخاة من التدخل ، فى حالة ما إذا صدر القرار بالتدخل ، وفيما يلى يتم تناول تلك المحددات والأهداف :

أولاً- محددات التدخل فى الصراعات الداخلية :

١- عدم الاستقرار الداخلى فى الدولة الهدف ، والافتراض الأساسى هنا هو أنه كلما زاد عدم الاستقرار فى الدولة الهدف ، كلما ازدادت فرص التدخل الخارجى فى صراعاتها الداخلية . ففى ظل ظروف عدم الاستقرار فى الدولة الهدف قد تتأثر مصالح الدول الأخرى بالسلب ، خاصة فى ظل تزايد التأثيرات العابرة للحدود ، وهو ما قد يدفع تلك الدول إلى التدخل فى الصراع الداخلى للدولة الهدف ، خاصة وأن قدرتها على مقاومة التدخلات الخارجية تقل بدرجة كبيرة فى ظل عدم استقرارها الداخلى ، وهو ما يوفر الحافز على التدخل .(١)

٢- المشكلات الداخلية فى الدولة المتدخلة ، فكلما زادت حدة تلك المشكلات فى دولة ما ، كلما زاد احتمال تدخلها فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى ، بهدف نقل مظاهر عدم الاستقرار والعنف من داخل الدولة إلى خارجها .(٢) ويفسر البعض هذا الأمر استناداً إلى نظرية الحرب

---

(١) عبير محمد بسيونى ، م س ذ ، ص ص ١٢-١٣.
(٢) أحمد فؤاد محمد رسلان ، م س ذ ، ص ٤٥٤.

التحويلية (Diversionary War Theory) أو نظرية " كبش الفداء " ، ومفادها أنه عندما تتعرض دولة ما لحرب أهلية أو لأزمة سياسية حادة أو لمشكلات اقتصادية ما ، فإن نظامها الحاكم قد يسعى لإنهاء مشكلاته الداخلية عن طريق شن صراع مع أى عدو خارجى ، ومن ثم يتحول العدو الخارجى إلى كبش فداء ، من خلال تحميله المسئولية بدون وجه حق عن المشكلات الداخلية للنظام الذى شن الحرب ، أو عن طريق استخدام الصراع معه كوسيلة لجذب انتباه المواطنين بعيداً عن المشكلات الداخلية .(١)

٣-الرغبة فى توسيع المجال الحيوى للدولة المتدخلة . وهنا يستند علماء الجيوبوليتكس إلى فكرة المجال الحيوى كمحدد للتدخل فى شئون الدول الأخرى .(٢) إذ يرى هؤلاء أن الدولة تشبه فى خصائصها الكائن الحى . فهى تشغل حيزاً معيناً تعيش عليه ، كما تنمو وتتقلص وينتهى أجلها بالوفاة . كما أنها تشبه الآدميين فى الانشغال الدائم بالكفاح المستمر من أجل البقاء وتوسيع مجالها الحيوى .(٣)

وتزداد الحاجة إلى توسيع المجال الحيوى عندما يزداد نمو السكان وتزداد كثافتهم فى الدولة ، إذ يؤدى ذلك إلى مشكلات عديدة ، نتيجة لزيادة الضغوط والمطالب السكانية التى يتعين على النظام الحاكم فى تلك الدولة مواجهتها . ومن ذلك زيادة الطلب على أنواع عديدة من الموارد ، وخاصة الأراضى ، ومطالبة النظام بتخفيف حدة الفقر ، وإيجاد الآلاف من فرص العمل وتوفير الخدمات ، .. إلخ . وهو ما قد يزيد من احتمالات التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى ، كنوع من الاستجابة للضغوط الداخلية من أجل التوسع الإقليمى .

---

(١) لا تعنى هذه النظرية أن الصراع الداخلى لابد وأن يؤدى بالضرورة إلى التدخل الخارجى ، أو أن الصراعات الداخلية تسبق الحروب الدولية ، وإنما تعنى أن فرص التدخل الخارجى تزداد فى حالة وجود صراعات داخلية فى الدول المتدخلة . انظر : جرج كاشمان ، **لماذا تنشب الحروب ؟ مدخل لنظريات الصراع الدولى** ، ترجمة د.أحمد حمدى محمود (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج١، ١٩٩٦) ص ٢٢٢.

(٢) ويعنى المجال الحيوى حرفياً " مكان للعيش " . ويرجع الأساس النظرى لفكرة المجال الحيوى إلى المفكر الاستراتيجى وعالم الجغرافيا السياسية الألمانى راتزل . وقد فسرت هذه الفكرة مشكلات ألمانيا خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين على أنها ترجع إلى فرض حدود قاصرة وغير عادلة عليها ، ومن ثم كان الحل هو التوسع باتجاه الدول الأوروبية . انظر فى هذا الشأن : بيتر تيلور و كولن فلنت ، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر** ، ترجمة عبد السلام رضوان و د . إسحاق عبيد (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، ج١، ع ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢) ص ١٠٥.

(٣) كان من أهم مؤيدى هذه الأفكار عالم الجغرافيا السياسية السويدى رودليف كيلين ، وكارل هاوسهونر أستاذ الجغرافيا السياسية فى جامعة ميونخ ، والمفكر رودلف هس الذى عرف هتلر بهذه الأفكار التى أوردها فى كتابة الشهير كفاحى ، كما حاول تطبيقها على أرض الواقع ، مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية . انظر : جرج كاشمان ، م س ذ ، ص ٢١٤ .

٤-مدى القرب أو البعد الجغرافى بين الدولة المتدخلة والدولة الهدف ، حيث إن احتمال تدخل دولة ما فى شئون دولة أخرى يزداد كلما كانت الدولة المتدخلة قريبة جغرافيا من الدولة الهدف . ويفسر ذلك بأن قدرة الدولة المتدخلة على حشد قواتها المسلحة ونقلها وتقديم الدعم اللوجيستيكى لها – وهو الأهم – تزداد كلما ازداد التقارب بينها وبين الدولة الهدف . كما أن أثر الصراع الداخلى يتعاظم بصفة خاصة بالنسبة لدول الجوار ، بينما يقل الأثر نسبياً على الدول غير المجاورة ، أو الواقعة خارج نطاق الإقليم الذى تقع فيه الدولة محل الصراع . كما أن احتمالات التداخل الإثنى تزداد بين الدول المتجاورة ، مما يزيد من أهمية الصراع بالنسبة للأطراف المتدخلة ، ومن ثم تزداد احتمالات التدخل فى هذه الحالة .

غير أنه لا ينبغى أن يفهم من ذلك أن تأثير المحدد الجغرافى على قرار التدخل يعد تأثيراً مطلقاً ، فقد تحجم الدولة عن التدخل إذا لم تكن متأكدة من أن نتيجة التدخل سوف تكون فى صالحها ، أو إذا كانت التكاليف المتوقعة لتدخلها تفوق إمكانياتها ، كما أنه يمكن التدخل فى الصراعات الداخلية للدول البعيدة جغرافياً ، وذلك إذا توافرت أسباب تدفع لذلك ، خاصة وأن التقدم التكنولوجى قد أتاح قدراً أكبر من الحراك فى وسائل الاتصال والنقل ، ومن ثم قدرة أكبر على تحرر المتدخلين من القيود الجغرافية .

٥- الصورة القومية التى تتصورها الدولة لنفسها ، فالطريقة التى ينظر بها الحكام فى دولة ما لدولتهم ومكانتها العالمية أو الإقليمية تؤثر إلى حد كبير على موقفهم من التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى . وعلى سبيل المثال ، يفسر البعض استعداد الولايات المتحدة للتدخل فى مناطق العالم المختلفة بتصور القيادات الأمريكية لدور بلدهم كدولة ذات مسئوليات خاصة فى النظام الدولى ، وأنها قائدة العالم الحر ومعقل الديموقراطية ، والمدافعة عن الحريات وعن حقوق الإنسان .[١]

٦- إدراك صانع القرار للموقف التدخلى ، ومن الافتراضات الأساسية فى هذا الشأن ما يلى [٢] :

أ- قد يلجأ صانع القرار إلى التدخل إذا أدرك أن الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالموقف تجعل من خيار التدخل أمراً حتمياً لا مفر منه . وهنا يؤكد البعض أن التدخل العسكرى يحدث عندما يدرك صانع القرار أنه لا مفر من استخدام القوة العسكرية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق أهداف معينة . ومن ثم فإنه بالرغم من الإقرار بعدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، إلا أن هناك العديد من الدول التى لا تزال تدرج التدخل ضمن قائمة البدائل التى يمكن اللجوء إليها فى ظروف معينة .

---

(١) جرج كاشمان ، **م س ذ** ، ص ٩٧ .

(٢) **المرجع السابق** ، ص ص٩٧-١١٠.

ب- قد يكون قرار التدخل ناجماً عن سوء إدراك صانع القرار لقدرات دولته وقـدرات الخصـم . فصانع القرار قلما يتدخل فى صراع لا يتوقع الانتصار فيه ، ولكنه سيكون أكـثر ميـلاً إلـى التدخل فى صراعات الدول الأخرى إذا أدرك أن قدراته العسكرية تفوق قدرات خصمـه ، وأن هذا الخصم لن يحظى بدعم خارجي يؤدى إلى تغير ميزان القوى لصالحه ، وأن عملية التدخـل ستكون ميسرة من الناحية العسكرية ، وأنه لن يطرأ عليها مفاجآت غير متوقعـة تحـول دون تحقيق أهدافها ، مما يسهم فى إنجاز عملية التدخل فى وقت قصير . ومن المتوقع أن تمنح هـذه المدركات صانع القرار شعوراً بالتفاؤل إزاء النتائج التى سوف تترتب على التدخل ، مما يدفعـه إلى اتخاذ قرار التدخل .

ج-إن احتمالات التدخل تزداد إذا أدرك صانع القرار أن التدخل لن يترتب عليه أعبـاء اقتصاديـة كبيرة ، أو أنه سوف يحقق عوائد اقتصادية مغرية لصالح دولته أو لصالح قطاعات معينة فيـها مثل قادة الجيش أو رجال الأعمال . ومن المنطقى أيضاً أن تقل احتمـالات التدخـل إذا أدرك صانع القرار أن تكاليف التدخل تفوق قدرات الدولة المتدخلة ، خاصة إذا كانت قـدرات هـذه الدولة محدودة أو غير كافيه للقيام بعمل عسكرى خارجى أساساً ، أو إذا كانت تفتقر إلى حلفـاء آخرين يمكنهم دعم تدخلها العسكرى .

والواقع ، إن سوء الإدراك ربما يدفع صانع القرار إلى اتخاذ قرار غير صائب بـالتدخل ، وهو ما قد يترتب عليه عواقب وخيمة ، من المؤكد أنها لم تكن فى تصور صانع القـرار عنـد اتخاذه لقرار التدخل ، وإلا لما أقدم عليه منذ البداية .

ثانياً- أهداف التدخل فى الصراعات الداخلية :

هناك وجهات نظر متعددة فى تحديد أهداف التدخل فى الصراعات الداخلية . ويرى البعـض مثل مايكل براون أن التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى لا يحدث بشكل آلى أو تلقـائى، وإنما يحدث بغرض تحقيق أهداف معينة من أهمها : تخفيف حدة المعاناة الإنسانية واستعادة السلام والأمن الإقليمى (التدخل الحميد) ، وحماية المصالح الأمنية الوطنية (التدخل الدفـاعى) ، وحمايـة الجماعات الإثنية التى ترتبط مع الدول المتدخلة بعلاقات خاصـة (التدخـل الوقـائى) ، وتعظيـم المصالح السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية (التدخل الانتهازى) .(١)

وبوجه عام ، يمكن تقسيم أهداف التدخل-من وجهة نظر الطرف المتدخل ومصالحـه- إلـى الأهداف الآتية :

---

(١) Michael E. Brown, **op.cit.**, PP. 25-26.

١-إحلال السلم فى الدولة الهدف :

قد يحدث التدخل فى الصراعات الداخلية بهدف إحلال السلم فى الدولة الهدف . وقد يتم إحلال السلام عن طريق عمليات **حفظ السلم** ، التى يتولى فيها المتدخلون الفصل بين الأطراف المتحاربة أو الإشراف على تطبيق اتفاقيات السلام دون المشاركة فى القتال . وفى بعض الأحيان قد يضطر المتدخلون إلى **فرض السلم** عن طريق تقديم الدعم العسكرى المباشر أو غير المباشر لأحد أطراف الصراع ، بما يؤثر على توازن القوى العسكرية فى صالح هذا الطرف ، مما يدفع الطرف أو الأطراف الأخرى إلى الجلوس على مائدة المفاوضات ، بحثاً عن أنسب الصيغ أو البدائل المقترحة لتسوية ذلك الصراع وتحقيق السلام . وفى بعض الحالات قد يساهم المتدخلون فى عمليات **بناء السلم** بعد انتهاء الصراع .

٢- منع الإخلال بالنظام فى الدولة الهدف :

قد يكون الهدف من التدخل هو وضع حد لحالة الفوضى والإخلال بالنظام فى أراضى الدولة الهدف . ففى كثير من الأحيان قد تمثل ظروف الفوضى واختلال النظام فى الدولة الهدف تهديداً لاستقرار الدول الأخرى ، وخاصة إذا ارتبط الصراع الداخلى بتدفق اللاجئين إلى الدول الأخرى ، أو بحدوث انتهاكات لحدودها من جانب أطراف الصراع ، وهو ما قد يدفع هذه الدول – أو بعضها على الأقل – إلى التدخل لوضع حد لحالة الفوضى فى الدول محل الصراع ، ومن ثم لحماية مصالح الدول المتدخلة وضمان أمنها واستقرارها .

٣-المحافظة على بقاء النظام الحاكم فى الدولة الهدف :

أحياناً يكون الهدف من التدخل هو المحافظة على بقاء أو استمرار النظام الحاكم فى الدولة الهدف ، سواء لأن ذلك النظام قد وصل إلى السلطة بعد انتخابه بأسلوب ديموقراطى من جانب شعب هذه الدولة ، ومن ثم يكون التدخل من أجل الدفاع عن الديموقراطية ، وضمان احترام قواعد القانون الدولى ومواثيق وقرارات المنظمات الدولية ، التى تحظر استخدام القوة للإطاحة بالحكومات المنتخبة . وقد يحدث التدخل إلى جانب ذلك النظام ، نظراً لإيمانه بذات الإيديولوجية التى تؤمن بها الدولة المتدخلة ، كما هو الحال بالنسبة للتدخل السوفيتى فى المجر وتشيكوسلوفاكيا ، أو لأن استمرار ذلك النظام فى السلطة يتسق مع المصالح السياسية والاقتصادية الدولة المتدخلة .[١]

٤- تغيير النظام الحاكم فى الدولة الهدف :

يهدف المتدخلون فى بعض الأحيان إلى الإطاحة بالنظام الحاكم فى الدولة الهدف ، خاصة إذا كان استمراره فى السلطة يمثل تهديداً لمصالحهم ، سواء لأن ذلك النظام غير منتخب ديمقراطياً ، ومن ثم فهو نظام غير شرعى ولا يمثل الشعب الذى يحكمه ، وهنا يهدف التدخل إلى تغيير النظام الحاكم

---

(١) عبد الوهاب الكيالى (محرر) ، م س ذ ، ص ٧٠٥ .

واستبدال نظام ديموقراطى آخر به .[١] وقد ترجع الرغبة فى الإطاحة بذلك النظام إلى وجود علاقة عدائية بينه وبين المتدخلين ، أو لأن ذلك النظام يدعم أعداء الدول المتدخلة ، وبالتالى فهو يمثل تهديداً لأمنها ، أو نتيجة لتبنى ذلك النظام مخططات لزيادة قوة الدولة أو للتوسع الخارجي ، بما قد يؤدى إلى اختلال توازن القوى الدولى أو الإقليمى ، بشكل غير مرغوب فيه من وجهة نظر الدولة أو الدول المتدخلة .

وهناك العديد من الأمثلة التى تعبر عن هذه الحالات ومنها : تدخل تنزانيا فى أوغندا للإطاحة بنظام عيدى أمين ، و تدخل فيتنام فى كمبوديا لإسقاط نظام الخمير الحمر فى كمبوديا ، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى هايتى لتغيير الحكومة العسكرية فيها .[٢]

٥- منع تصاعد الكوارث الإنسانية فى الدولة الهدف :

وهنا يسعى المتدخلون إلى منع تصاعد الكوارث الإنسانية فى الدولة الهدف ، وذلك عن طريق وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان فيها ، ووقف عمليات العنف ضد السكان ، وإقامة مناطق آمنة لهم ، وتأمين وصول مواد الإغاثة الإنسانية إليهم ، وإعادة توطينهم بعد انتهاء الصراع . وعادة ما تتضمن الفئات التى يستهدفها المتدخلون بالحماية الإنسانية سكان الدولة ككل أو إحدى الأقليات الإثنية أو الدينية الموجودة فيها ، والتى يشكل استمرار الصراع تهديداً لوجودها فى بعض الأحيان ، وكذا الرعايا الأجانب فى الدولة الهدف ، بما فى ذلك رعايا الدول المتدخلة بالطبع ، والموظفين الدوليين فى الدولة الهدف .

٦-الرغبة فى بسط النفوذ والسيطرة :

وتعد هذه الرغبة من أهم الأسباب الحاكمة للكثير من التدخلات فى العصر الحديث ، خاصة من جانب الدول الكبرى ، لأن هذه الدول لها مصلحة سياسية فى السيطرة على الأحداث فى العديد من النظم الفرعية فى العالم ، سواء كانت هذه النظم الفرعية مجاورة لحدود هذه القوى الكبرى ، أو كانت بعيدة عنها . وقد برزت هذه الرغبة فى التدخل خلال مرحلة التوسع الاستعمارى ، حيث كانت الدول تطالب بالتدخل أو ترى أن من حقها التدخل فى أى مكان فى العالم . وعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التى مارست عمليات التدخل فى الشئون الداخلية للدول الغربية أولاً ، ثم فى

---

(١) غالباً ما يكون الاستناد إلى هذا المبرر مجرد ستاراً لتحقيق أهداف أخرى ، حيث إنه قلما تتدخل الدول فى الصراعات الداخلية بهدف الإطاحة بالنظم غير الديموقراطية فى الدولة الهدف .

(٢) Myron Weiner and Rainer Munz , " Migrants , Refugees and Foreign Policy : Prevention and Intervention " ,**Third World Quarterly** (London:Center for Developing Areas Research , University of London, Vol.18, No.1, March 1997).

شئون الدول الأخرى التى لا تنتمى للعالم غير الغربى ، وذلك بعد ازدياد قوتها ، واتســـاع مفهومـــها لمصالحها الحيوية .(١)

٧- **إحباط تدخل الدول الأخرى :**

فى بعض الحالات قد يمثل التدخل فى الصراعات الداخلية تهديداً لمصالح دول أخرى ، خاصة إذا كان التدخل يستهدف الإطاحة بنظام صديق لهذه الدول ، أو يسعى لتغيير خريطة توازن القوى الإقليمى فى غير صالحها ، أو إذا كان هذا التدخل يشكل تـــهديداً لمصالحـــها الاقتصاديـــة ، أو لاســـتثماراتها وتجارتها مع الدولة الهدف ، أو كان من شأنه إطالة أمد الصراع وتصعيده بدرجة تؤثر على اســـتقرار وأمن الدول الأخرى ذاتها .

وفى الحالات السابقة قد تسعى الدول الأخرى إلى إحباط المخططات التى يستهدفها ذلك التدخـــل ، أو القضاء على التهديدات التى يمثلها بالنسبة لمصالحـــها ولأمنـــها ، وذلـــك عـــن طريـــق التدخـــل المضاد Counter Intervention فى الصراعات الداخلية ، والذى من شأنه أيضاً إعانة الدولة الهدف على استعادة استقلالها وسيادتها الكاملة على إقليمها ومواطنيها.(٢)

ومن المتصور أن يكون التدخل مدفوعاً بواحد أو أكثر من الأهداف سالفة الذكر ، وذلك بشكل متداخل ، فالدولة قد تتدخل فى الصراع الداخلى لدولة أخرى بهدف إحلال السلام ، ووقف الكوارث الإنسانية المرتبطة بتلك الصراعات ، وحماية أمنها الوطنى ، وبسط نفوذها وتدعيم مكانتها فى ذات الوقت . ومن المتصور أيضاً أن تختلف الأهداف المعلنة للتدخل عن أهدافـــه الحقيقيـــة . فالدولـــة المتدخلة قد تبرر تدخلها باعتبارات إنسانية ، بينما يكون هدفـــها الحقيقـــى هـــو تحقيـــق أهـــداف استراتيجية أخرى من قبيل تثبيت أقدامها فى مواقع استراتيجية معينة فى الدولة الهدف .

المطلب الثانى
أشكال وأساليب التدخل

يقصد بأشكال التدخل ، الصور التى تتخذها الدول للتدخل فى الصراعـــات الداخليـــة للـــدول الأخرى . أما أساليب التدخل ، فتنصرف إلى الطريقة التى يتم مـــن خلالـــها التدخـــل فـــى تلـــك الصراعات . وفيما يلى عرض لأبرز تلك الأشكال والأساليب .

---

(١)عارض البعض الاتجاه الذى يطالب بالتدخل أو يدعى حق التدخل استناداً إلى مطالب الســـيطرة الإقليميـــة أو الدولية ، وكان الاعتراض يستند إلى الأسس القانونية والأخلاقية ، حول هذا الأمر انظر :
William V. O'Brien, **U.S. Military Intervention: Law and Morality** (Beverly Hills / London: Sage Publication, 1979) P.10.

(٢) عبير محمد بسيونى ، م س ذ ، ص ١١.

أولاً–أشكال التدخل فى الصراعات الداخلية :

تمثل أشكال التدخل فى الصراعات الداخلية انعكاساً لأشكال التدخل فى شئون الدول بوجه عام ، سواء على المستوى النظرى أو العملى . ويختلف الباحثون فى تحديد تلـــك الأشـــكال ، نتيجـــة لاختلافهم فى تحديد المقصود بمفهوم التدخل ، وتباين المعايير التى يستند إليها الباحثون فى التمييز بين أشكال التدخل وبعضها .

وحسب تصور **مفهوم التدخل** يميز البعض بين تدخل خارجى وتدخل داخلى . ويعرف التدخل الخارجى بأنه التدخل فى العلاقات الخارجية لدولة أخرى دون رضائها . أما التدخل الداخلى فيقصد به التدخل بين الأطراف المتنازعة فى دولة أخرى . ووفقاً **لأداة التدخل** ، يمكن التمييز بين تدخـــل عسكرى وتدخل غير عسكرى (سياسى ، اقتصادى ، ثقافى ، دعائى ، ..إلخ) . وطبقاً **لهدف التدخل** يميز البعض بين تدخل هجومى وتدخل دفاعى . و يسعى التدخل الهجومى إلى تغيير نظام الحكـــم فى دولة معينة ، بينما يسعى التدخل الدفاعى إلى الإبقاء على ذلك النظام . وإذا نظرنا إلى أشـــكال التدخل من زاوية **طبيعة الأطراف المتدخلة** فيمكن التمييز بين تدخل تمارسه الدول بإرادتها المنفردة ، وتدخل تضطلع به المنظمات الدولية . ووفقاً **لعدد الأطراف المتدخلة** ، يمكن تقسيم أشكال التدخـل إلى تدخل فردى وثنائى وجماعى ومتعدد الأطراف . وحسب **علنية أو سرية** التدخل ، يميز البعض بين تدخل مباشر وتدخل غير مباشر . ويتضمن التدخل المباشر : التدخل العســـكرى ، والتدخـــل الدبلوماسى ، والتدخل الاقتصادى . أما التدخل غير المباشر فيشمل : تقديم الرشـــاوى ، والدعايـــة السرية المناهضة ، واغتيال المسئولين ، والتخريب ، وحروب العصابات .. إلخ . وهناك الكثير من المعايير الأخرى التى يمكن الاستناد إلها فى التمييز بين أشكال التدخل المختلفة .(١)

ومن الجدير بالذكر ، إن استخدام معايير للتمييز بين أشكال التدخل ، إنما يقصد به إيجاد وسيلة لتصنيف هذه الأشكال على المستوى النظرى بحيث يسهل دراستها وتحليلها . فى حين أنه لا يوجـد على مستوى الممارسة حدود فاصلة بين أشكال التدخل وبعضها ، حيث تتداخل أشكال التدخل مـــع بعضها البعض حسب ظروف التدخل وتطوراته فى كل حالة على حدة . فالدولة قـــد تتدخـــل فـــى صراع ما بشكل مباشر وبشكل غير مباشر فى ذات الوقت . كما أن أشكال التدخل يمكن أن تختلف من باحث إلى آخر حتى مع استخدام نفس معيار التصنيف ، فوفقاً لمعيار الهدف من التدخل ، يميز البعض بين تدخل هجومى وآخر دفاعى ، فى حين يميز البعض الآخر بين ثلاثة أشكال للتدخل وفقاً للهدف ، هى التخريب عندما يستهدف التدخل دعم المتمردين ، والمساعدة عندما يســـاعد الطـــرف

---

(١) للمزيد من التفصيلات حول المعايير المختلفة للتمييز بين أشكال التدخل أنظر : عبـــد الله الشـــهاوى ، التدخـــل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات ... ، م س ذ ، ص ص ٣٠ –٣١ ، وانظر أيضاً : أحمد يوسف أحمـــد ، م س ذ ، ص ص ٢٩– ٣١.

المتدخل الحكومة الشرعية فى مواجهة خصومها ، والوساطة إذا استهدف الطرف المتدخل التوفيق بين الأطراف المتصارعة .(١)

ومن ثم ، فإنه وفقاً لطبيعة موضوع الدراسة وأغراضها ، يميز الباحث بين شكلين أساسيين للتدخل فى الصراعات الداخلية هما : **التدخل العسكرى** و**التدخل غير العسكرى** . وفيما يلى توضيح لهما:

١-التدخل العسكرى :

يمثل التدخل العسكرى الشكل التقليدى للتدخل فى شئون الدول الأخرى ، حيث ينظر الفقه التقليدى إلى التدخل من وجهة نظر استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها . وعادة ما يكون التدخل العسكرى هو السلاح الأخير بعد فشل كافة السياسات والأساليب الأخرى .(٢) ويمكن التمييز بين أشكال متعددة للتدخل العسكرى ومن أهمها :

أ-التدخل السريع (Quick Decisive) والتدخل طويل المدى (Protracted) :

ويعتمد التمييز بين هذين النمطين الفرعيين للتدخل وفقاً لرأى ريتشارد ليتل Richard Little ، على ثلاثة عوامل أساسية (٣) : أولها ، مدة التدخل وتحسب بداية من أول استخدام للقوة العسكرية وحتى الانسحاب . وثانيها ، مدى حدة التدخل (Severity) مقاساً بعدد القتلى أو الجرحى الناتج عن التدخل . وثالثها ، نتيجة التدخل ، وتقاس بمقارنه أهداف التدخل بالعائد منه ، مع أخذ تكاليف التدخل فى الاعتبار .

وتتوقف طول مدة التدخل العسكرى فى الصراعات الداخلية على مجموعة من العوامل ، أهمها ما يلى (٤) :

(١) العلاقة بين الدولة المتدخلة والدولة الهدف :

توضح نتائج الدراسات السابقة أن التدخلات العسكرية السريعة تكون فى الحالات التى توجد فيها علاقة قوية بين الدولة المتدخلة والدولة الهدف . فإذا كانت الدولة الهدف من حلفاء الدولة المتدخلة أو تقع ضمن مجالها الحيوى ؛ فإن التدخل فى هذه الحالة يكون سريعاً وحاسماً . أما فى الحالات التى تكون فيها العلاقة غير ودية بين الدولة المتدخلة والدولة الهدف ، كأن تكون الدولة الهدف حليفة لقوى أخرى غير الدولة المتدخلة ، أو تكون واقعة بعيداً عن مجالها الحيوى ، فإن التدخل فى هذه الحالة يكون طويل المدى .

---

(١) أحمد يوسف أحمد ، **م س ذ** ، ص ٣٠.

(٢) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ص ٤٥-٤٧.

(٣) عبير محمد بسيونى ، **م س ذ** ، ص ٢٤ .

(٤) **المرجع السابق** ، ص ص ٢٧-٢٩.

(٢) الاستراتيجية العسكرية :

تلعب الاستراتيجية العسكرية للدولة المتدخلة دوراً مهماً فى تحديد طول مدة التدخل . فإذا كانت الدولة المتدخلة تتبنى استراتيجية الحرب الرابحة (War Winning)، بمعنى أنها تسعى إلى تحطيم الجزء الأكبر من قوة العدو ، فإنها تلجأ إلى التدخل السريع مستخدمة فى ذلك عدد كبير من القوات منذ البداية ، لتحقيق أهداف محددة وحالية بدون تدرج . أما فى حالة تطبيق استراتيجية الدبلوماسية الإجبارية (Coercive Diplomacy) ، فيتم الأخذ بالتدخل الممتد ، حيث تستهدف تلك الاستراتيجية فرض نوع من الإجبار السياسى على الدولة الهدف ، ومساعدة الحليف المحلى لكى يسود سياسياً ، دون السعى لإلحاق الهزيمة العسكرية المباشرة بالعدو .

(٣) نطاق الهدف السياسى الأساسى :

كلما كان نطاق الهدف السياسى الأساسى للتدخل محدوداً كلما زاد احتمالات التدخل السريع ، بينما تزداد احتمالات التدخل طويل المدى فى حالة الأهداف السياسية ذات النطاق الواسع . فإذا استهدفت الدولة المتدخلة مثلاً الإطاحة بقائد أو رئيس معين فى السلطة ، فإنها تلجأ إلى التدخل السريع . أما إذا كانت الدولة تستهدف تغيير الواقع السياسى بأكمله فى الدولة الهدف ، فإنها تأخذ بالتدخل طويل المدى . وهنا يلاحظ أنه فى حالات التدخل السريع يسهل تحويل الأهداف السياسية إلى عمليات عسكرية ، فى حين يكون من الصعب تحقيق ذلك فى حالات التدخل طويل المدى .

ب-التدخل المباشر والتدخل غير المباشر :

قد يتخذ التدخل العسكرى فى شئون الدول الأخرى أشكالاً مباشرة أو غير مباشرة ، سواء أكان ذلك فى صالح الحكومة الشرعية أم ضدها . و بالنسبة للتدخل المباشر ، فإنه يتسم بالانتقائية الشديدة ، فلا توجد قواعد واضحة له ، كما أن قرار التدخل فى هذه الحالة يصدر غالباً عن رئيس الدولة أو السلطة التنفيذية للحكومة ، وليس بالضرورة عن السلطة التشريعية .[1]

أما التدخل غير المباشر فى الصراعات الداخلية فإن اللجوء إليه يحدث فى بعض الحالات من أهمها : العمل على دعم حلفاء أو أصدقاء قد يضيرهم إظهار هذا التدخل بشكل مباشر ، ومحاولة التغلب على تعقيدات عملية صنع القرار فى الدولة المتدخلة ، والتى قد لا تتيح لحكومة هذه الدولة اتخاذ قرار حاسم وسريع بالتدخل العسكرى المباشر فى صراع داخلى معين ، بالإضافة إلى الرغبة فى تقديم المساعدة العسكرية لأحد الحلفاء ، مع عدم القدرة على تنفيذ ذلك بشكل مباشر ، والسعى لإحباط التدخلات العسكرية غير المباشرة من جانب الآخرين ، وذلك من خلال التدخل غير المباشر أيضاً فى شئونهم .[2] وبالإضافة لما سبق ، فإن الدول قد تلجأ إلى التدخل العسكرى غير المباشر

---

(١) عبير محمد بسيونى ، **م س ذ** ، ص ٥ .

(٢) **المرجع السابق** ، ص ص ٣-٤.

بهدف تجنب إثارة حساسية مواطنى الدولة الهدف تجاه زيادة النفوذ الخارجى فى بلادهم فى حالة تدخلها بشكل مباشر عن طريق قواتها المسلحة ، إذا يثير وجود قوات تابعة لدول أخرى فى دولة ما حساسية مواطنى هذه الدولة ، حتى ولو كانت القوات المتدخلة تدعم الحكومة الشرعية فى مواجهة المتمردين ، خاصة فى حالة وجود درجة عالية من الوعى السياسى بين المواطنين .(١)

وترجع أهمية التدخل العسكرى غير المباشر إلى أن القيام به لا يقتصر على الدول ذات القدرات العسكرية الكبيرة فقط ، وإنما يمكن للدول ذات القدرات العسكرية المحدودة القيام به ، وخاصة إذا كانت لها ميول توسعية أو اتجاهات ثورية معينة (٢) ، نظراً لأنه لا يتطلب حشد أعداد كبيرة من القوات أو رصد إمكانيات مادية كبيرة ، وبالتالى فهو لا يشكل ضغطاً على اقتصاديات هذه الدول. ومن جهة أخرى ، فهناك إمكانية للقيام بالتدخل العسكرى غير المباشر دون التعرض للمساءلة الدولية ، نظراً لأنه يأخذ طابعاً سرياً فى أغلب الأحوال ، ومن ثم فهناك صعوبة فى إثبات حدوثه ، وعلى ذلك فمن المتصور وجود تطبيقات أكثر للتدخل العسكرى غير المباشر مقارنة بالتدخل العسكرى المباشر .

ويمكن للباحث التمييز – بشكل إجرائى – بين عدة صور للتدخل المباشر والتدخل غير المباشر ، مع مراعاة أن ترتيب هذه الصور فى كل من الشكلين ليست له أى دلالة تحليلية . وتتضمن صور **التدخل العسكرى المباشر** الصور الثلاث الآتية :

(١) استخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى ، أيا كان نوع القوات المتدخلة ، سواء أكانت قوات حربية ، أو بوليسية ، أو حرس وطنى .

(٢) القصف المتعمد لإقليم دولة أخرى ، أو مهاجمة سفنها وطائراتها ، دون تخطى حدود هذه الدولة .

(٣) فرض الحصار البحرى على شواطئ ومرافئ دولة أخرى .

أما صور **التدخل العسكرى غير المباشر** فتشمل خمس صور هى :

(١) تكوين أو تنظيم أو دعم جماعات مسلحة أو مرتزقة أو إرهابية موجودة على إقليم الدولة ، ومساعدتها على التدخل فى إقليم دولة أخرى ، أو ممارسة أنشطة تخريبية على أرضها .

(٢) توفير الدعم اللوجيستيكى للجماعات المتمردة . ويقصد بالدعم اللوجيستيكى عملية التأمين الإدارى والفنى والطبى . وينصرف التأمين الإدارى إلى توفير الطعام والشراب والملابس

---

(١) ظهرت تلك المشكلة عندما تدخلت أنجولا وزيمبابوى بشكل مباشر فى الكونغو الديموقراطية . وقد حاولت الدولتان مواجهة الأمر عن طريق إلزام قواتهما الموجودة فى كينشاسا بارتداء زى القوات الحكومية الكونغولية تجنباً لإثارة المواطنين ، على أن تلتزم قوات الدولتين الموجودة فى الإقليم الاستوائى بالزى الرسمى لجيشى البلدين ، حيث لا يثير ذلك حساسية مواطنى الإقليم . انظر : **جريدة الأهرام** ، ١٠ أبريل ٢٠٠١.

(٢) عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات ... ، **م س ذ** ، ص٤٠ .

والوقود ، أما التأمين الفنى فيقصد به الإمداد بالسلاح والمعدات العسكرية وتوفير خدمات النقل والصيانة والإصلاح والتزويد قطع الغيار وإخلاء المعدات المدمرة ، أما التأمين الطبى فيقصد به توفير العلاج وإخلاء الجرحى والقتلى .

(٣) إرسال المستشارين والخبراء العسكريين ، وتوفير المدربين والخدمات التدريبية، وتوفير المعلومات الاستخباراتية .

(٤) رفض الدولة اتخاذ التدابير الممكنة فى إطار إقليمها لمنع كل مساعدة أو حماية لجماعة مسلحة تسعى للتدخل فى إقليم دولة أخرى . ومن ذلك التساهل فى مواجهة مواطنيها الذين يتطوعون ضمن قوات دولة أجنبية أو جماعات مسلحة تسعى أو تباشر تدخلاً فى صراع داخلى .

(٥) إثارة أو تصعيد الصراعات الداخلية فى دولة أخرى ، على أن يكون ذلك مصحوباً بأعمال مادية ذات طبيعة عسكرية أهمها توريد الأسلحة والمعدات إلى الثوار .

وهناك بعض **الملاحظات** حول التدخل العسكرى المباشر وغير المباشر :

(١)إن التمييز بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر يعتمد على ثلاثة معايير أساسية : أولها علنية / سرية التدخل ، وثانيها طبيعة القوات المتدخلة ، وثالثها مدى الاعتماد على الإمكانيات الذاتية للقوات المتدخلة . وبالنسبة للمعيار الأول ، يتسم التدخل العسكرى المباشر –غالباً– بطابعه العلنى ، نظراً لصعوبة إنكار حدوثه ، على الأقل بعد مرور مدة معينة من بداية التدخل ، فى حين أن التدخل العسكرى غير المباشر غالباً ما يتسم بطابعه السرى ، نظراً للعديد من الأسباب التى تم ذكرها آنفاً . وقد انتقد البعض هذا المعيار نظراً لعدم كفايته ، وصعوبة التمييز فى بعض الأحيان بين التدخل العلنى والتدخل السرى . وفيما يختص بالمعيار الثانى ، فالتدخل العسكرى يكون مباشراً إذا حدث عن طريق القوات المسلحة التابعة رسمياً للدولة المتدخلة ، أو عن طريق القوات المسلحة التى تعمل رسمياً تحت راية منظمة دولية أو إقليمية معينة ، فى حين أن التدخل العسكرى يعتبر غير مباشر إذا قامت به دولة ما عن طريق قوات أخرى غير القوات المسلحة التابعة لها – مثل الجماعات التطوعية وجماعات المرتزقة والجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة ضد حكومة الدولة الهدف – حتى ولو كانت هذه القوات تحظى بدعم الدولة المتدخلة . وبخصوص المعيار الثالث ، ففى حالة التدخل المباشر يكون الاعتماد الأساسى على الإمكانيات الذاتية للقوات المتدخلة من جنود وأسلحة ومعدات ، أما فى حالة التدخل غير المباشر ، فإن القوات المتدخلة غالباً ما تعتمد على الإمكانيات التى تتوافر لها من جهات أخرى ، خاصة فيما يتعلق بالتسليح والمعدات والدعم اللوجيستيكى .

(٢) فى حالة تدخل قوة عسكرية تابعة لمنظمة دولية أو إقليمية فى صراع داخلى ما ، فإن هذا التدخل يعتبر تدخلاً عسكرياً مباشراً ، بصرف النظر عما إذا كانت بعض الدول الأعضاء فى

المنظمة المتدخلة قد شاركت فى التدخل بشكل مباشر عن طريق قواتها المسلحة ، أو شاركت بشكل غير مباشر عن طريق تقديم الدعم اللوجيستيكى على سبيل المثال ، فالعبرة فى هذه الحالة تكون بالإرادة الجماعية للمنظمة وليس بالإرادة الفردية لأعضائها .

(٣) إن قيام دولة ما بدعم التدخل المباشر لدولة أو أكثر فى شئون دولة أخرى ، يعتبر نوعاً من التدخل بالوكالة فى شئون الدول الأخرى (Intervention by Proxy) ، حيث تلجأ الدولة المتدخلة بالوكالة (أى مقدمة المساعدة) إلى دعم التدخل المباشر لطرف أو أطراف معينة فى شئون دولة أخرى ، بغية انتصار الطرف الذى تلقى المساعدة ، حتى يتبع سياسات تحقق مصالحها ، والتى عادة ما تكون مصالح غير قوية لدرجة تبرر تدخلها عسكريا بشكل مباشر.(١)

(٤) رغم أن المساعدات العسكرية تعتبر من أهم أشكال التدخل غير المباشر ، إلا أنها قد تساعد على تحول التدخل من الشكل غير المباشر إلى الشكل المباشر . وتزداد احتمالات ذلك بصفة خاصة عندما يتزايد نشاط المستشارين أو الخبراء العسكريين ، وعندما يتبع الطرف الذى تلقى المساعدات سياسات لا ترضى الدولة التى قدمتها ، مما يدفعها إلى التدخل المباشر .(٢)

(٥) إن اللجوء إلى التدخل المباشر وغير المباشر ، قد ارتبط فى الممارسات الدولية بالعديد من المشكلات والآثار السلبية بالنسبة للدول المستهدفة والدول المتدخلة على السواء . فهو غالباً ما يصعد الصراعات ويؤدى إلى تدويلها ويطيل أمدها فى الدول الهدف . ويؤثر على السياسة الخارجية للدول المتدخلة ، من خلال دفعها إلى التخلى عن مصالح خارجية مهمة بسبب انشغالها بالتدخل ، وتعريضها للعقوبات الدولية والصدام مع قوى خارجية أخرى ، مع الإضرار بسمعتها الدولية . كما يترك أثره على سياساتها الداخلية أيضاً ، حيث إن التكاليف المرتفعة للتدخل الخارجى قد تؤثر بالسلب على مستوى المعيشة فى الدولة المتدخلة ، وهو الأمر الذى يزيد من سخط مواطنيها عليها ، ويقوض أسس شرعيتها الداخلية ، وخاصة فى حالة فشل التدخل .

وتزداد حدة هذه المشكلات فى حالة التدخل المباشر ، إذ قد تتعرض القوات المتدخلة للعديد من المشكلات ، ومن أهمها (٣) : صعوبة تشكيل قوى تقليدية يتم تجنيدها وتدريبها – فى حالة التدخل متعدد الأطراف – بما يتسق وقدرات ومعدات وتكوين الدولة أو الدول الحليفة المشاركة معها فى التدخل ، ومواجهة قوات أجنبية تستخدم أسلحة حديثة وتطبق أساليب جديدة

---

(١) Akiiki Mujaju , " How to make Sence of the Events Taking Place in the Great Lakes Region " , in Mwesiga Baregu (ed.), **op.cit.**, P.85.

(٢) عبير محمد بسيونى ، **م س ذ** ، ص ٦.

(٣) **المرجع السابق** ، ص ص ٢١-٢٤.

غير مألوفة ، والإصابة بالأمراض والأوبئة ، ومواجهة المفاجآت البيئية ، خاصة مع اختلاف المناخ ، والافتقار إلى المعلومات الاستخباراتيه الدقيقة ، وصعوبة تبرير خسائر التدخل – خاصة الخسائر البشرية – أمام الرأى العام فى الدول الديموقراطية ، ومشاكل القوات التى قد تتواجد فى الدولة الهدف بعد انتهاء عمليات التدخل الأساسية ، فى إطار ما يسمى " تسييل التدخل Liquidation of the Intervention " ، أى تحويله من شكل عسكرى لآخر .

٢- التدخل غير العسكرى :

مع اشتداد وطأة المشكلات المرتبطة بالتدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة ، ازداد الاتجاه نحو ممارسة أشكال أخرى للتدخل فى شئون الدول – رغم استمرارية اللجوء إلى التدخلات العسكرية بنوعيها – لا تتضمن استخدام القوة العسكرية سواء بشكل مباشر أم غير مباشر . وقد اصطلح على وصف هذه الأشكال بالتدخلات غير العسكرية ، نظراً لما تتضمنه من اعتداء على استقلال الدول وسيادتها . ومن أهم صور التدخلات غير العسكرية ما يلى :

أ-التدخل الدبلوماسى :

يذهب الدارسون إلى أن هذا الشكل من التدخل غير العسكرى يحدث عن طريق استخدام الدولة للوسائل العادية للدبلوماسية ، بشكل رسمى أو غير رسمى ينطوى على نوع من التهديد ، بغية التأثير فى إرادة الدولة الهدف ، أو تغيير الواقع السياسى فيها بفرض حكومة موالية للدولة المتدخلة بدلا من الحكومة القائمة والتى تمثل عقبة أمام تحقيق مصالحها . ومن أمثلة التدخلات الدبلوماسية ما يلى(١) :

(١) تقديم الدولة المتدخلة مطالبات شفوية أو مذكرات مكتوبة تتعلق بمسائل تدخل فى الاختصاصات الداخلية للدولة الهدف مثل مطالبتها بالقيام بعمل معين أو الامتناع عن القيام بعمل ما أو السير على خطى معينة .(٢)

(٢) الاعتراف المبكر أو السابق لأوانه بأحد الأطراف فى حرب أهلية ، وخاصة قبل الاعتراف بوجود حالة الحرب ، وكذا الاعتراف بحكومة غير موجودة فى الواقع أو لم يتحقق لها الاستقرار. إذ يمثل ذلك الاعتراف نوعاً من التدخل فى شئون الدولة أو الحكومة الشرعية لصالح المشقين عليها أو الحكومة الجديدة التى تسعى للخروج على الحكومة الشرعية . وخاصة إذا كانت الحومة الشرعية مازالت جاهدة لإخضاع خصومها لسلطتها وتأكيد هيمنتها باعتبارها تمثل السلطة العليا فى الدولة . وهنا يذهب الفقيه **أبنهايم** إلى أن الاعتراف السابق

(١) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ص ٥٨-٦٣ .

(٢) أحمد عطية ، **م س ذ** ، ص ٢٧٧.

لأوانه بحكومة ما ، هو تدخل غير شرعى فى شئون دولة تتعرض لصراعات داخلية ، وهـذا هو الرأى السائد فى الفقه الدولى .

(٣) عدم الاعتراف بحكومة جديدة وليدة ثورة شعبية داخلية ، بعد الاعتراف لذلك الشعب بحقه فـى تقرير مصيره . إذ أن كل استخدام لعدم الاعتراف للتأثير على إرادة الدولـة وحرمانـها مـن ممارسة حقوقها السيادية يشكل تدخلاً وخروجاً على القاعدة العامة لعدم التدخل ، كمـا يحظـر القانون الدولى لجوء الدولة إلى أية أساليب دبلوماسية – حتى ولو كانت شـرعية – لحرمـان الدولة الهدف من ممارسة حقوقها السيادية .

ويتضح مما سبق أن السلوك الدبلوماسى للدولة لا يعد شكلاً مـن أشـكال التدخـل إلا إذا اقترن بالتهديد ، واستهدف التأثير على إرادة الدولة الهدف أو تغيير الواقع السياسى فيها ، حتـى ولو استخدمت فى ذلك أساليب دبلوماسية مشروعة ، ومن ثم يختلف التدخل الدبلوماسى عن حق الدولة فى حماية مصالحها بالوسائل الدبلوماسية ، إذ أن لكل دولة الحق فى حمايـة مصالحـها باستخدام الوسائل الدبلوماسية المقررة دولياً ، وكذا من حقها المطالبة بالتعويض عما قد يلحـق بمصالحها من أضرار ، وذلك وفقاً لما أقرته اتفاقية فيينا عام ١٩٦١.

وكذا لا يعد من قبيل التدخل الدبلوماسى صدور تعليق علنى من دبلوماسى معتمد لدى دولة ما يتعلق بالسياسات الداخلية أو الخارجية لهذه الدولة ، حيث أن ذلك التصرف لا يعدو أن يكون مجرد خطأ فى البروتوكول . كما أن وجود عملاء للدولة فى منظمات كبيرة لها أهميتها داخـل الدولة الهدف ، لا يدخل ضمن صور التدخل الدبلوماسى ، إذ أن ذلك الأمر أصبح مألوفـا فـى الحياة السياسية الدولية.[١]

ب–التدخل الاقتصادى :

تحدث التدخلات الاقتصادية عندما تمارس الدول أو المنظمات الدولية إجراءات اقتصاديـة ومالية معينة ، بغية التأثير على إرادة الدولة الهدف ودفعها إلى تبنـى سياسـات معينـة ، أو حرمانها من ممارسة حقوقها السيادية ، أو التأثير على بنية السلطة فى هذه الدولة ، سواء بدعـم النظام القائم فيها ، أو بتغييره واستبدال نظام آخر به .

غير أنه لا يعتبر من قبيل التدخل الاقتصادى ما تقوم به الشركات الأجنبيـة والمصـالح التجارية وغير الحكومية ، التى تنتمى إلى دولة ما من إجراءات تستهدف التأثير على الأوضـاع السياسية أو الاقتصادية فى الدول الأخرى ، نظراً لأن تلك الإجراءات لا تمارسها الدولة ذاتـها

---

(١) عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات ... ، م س ذ ، ص ص ٣٢ – ٣٣.

عن طريق أدوات القوة المتاحة لديها ، وإنما تمارسها جهات لا تمثلها رسمياً ، ولا تحظى بدعمها ، ولا تتمتع بشخصية قانونية دولية مستقلة .(١)

والتدخل الاقتصادى يمكن أن يحدث من خلال إجراءات إيجابية أو ثوابية ، عندما يتضمن عنصر المنح مثل : تقديم المساعدات الاقتصادية ، والقروض ، والمنح ، والاستثمارات ، والمزايا التجارية ...إلخ .

وبالنسبة للتدخل من خلال الإجراءات الإيجابية ، فإنه وإن كان يهدف إلى تحقيق أغراض عديدة مثل : تخفيف المعاناة الإنسانية ، وتشجيع النمو الاقتصادى ، والمساهمة فى استقرار المجتمعات غير المستقرة . إلا أن ذلك لا يعنى أن أنه يدخل فى باب المساعدات الدولية الخيرية أو مساعدة المعوزين عبر العالم ، حيث إنه غالباً ما تسعى الأطراف المتدخلة إلى التأثير على إرادة الدولة الهدف ، ودفعها إلى تقديم تنازلات سياسية أو استراتيجية معينة ، أو دفعها إلى تبنى أنماط معينة من السياسات والتوجهات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، بالإضافة إلى دمج الدولة الهدف فى شبكة واسعة من العلاقات والنظم القائمة على أساس التبعية .(٢) ويتعاظم تأثير تلك الإجراءات كلما كانت المساعدات أو المزايا الممنوحة للدولة الهدف حيوية بالنسبة لها ، ومن ثم تزداد – فى هذه الحالة – فرص الدولة المانحة فى التدخل فى شئون الدولة الهدف .(٣)

ولعل اللجوء إلى منح المساعدات أو المزايا الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية وغير سياسية ليس بالأمر الجديد ، وإنما الجديد فى ذلك هو التوسع فى استخدام تلك الإجراءات ، والتعبير عن دوافعها بشكل علنى ، حيث أصبح التفاوض حول حجم وشروط المساعدات والمزايا الاقتصادية أمراً علنياً تتداوله أدوات الإعلام ، وهو ما يوحى بأن مثل هذا التدخل قد أصبح مشروعاً ، وأن مشروعيته تستند إلى قوة المال وليس إلى نص القانون .(٤)

وفى مقابل الإجراءات الإيجابية المشار إليها آنفاً ، فإن التدخل الاقتصادى قد يتم عن طريق الإجراءات السلبية أو العقابية ، وذلك عندما ينطوى على عنصر المنع . ومن ذلك : الامتناع عن تقديم المساعدات أو تأجيلها ، أو إلغاء اتفاقية اقتصادية أو تجارية تتضمن مزايا كان من الممكن أن تحصل عليها الدولة الهدف ، أو تغيير التعريفة الجمركية بهدف الإضرار باقتصاد الدولة الهدف ، أو السحب الكبير لرءوس الأموال الأجنبية بشكل يعرض اقتصاد الدولة الهدف للخطر ، أو فرض العقوبات مثل : الحظر الاقتصادى والمقاطعة الاقتصادية ..إلخ .

---

(١) أحمد فؤاد محمد رسلان ، م س ذ ، ص ٣١٣.

(٢) عبد الله السناوى ، " اللانظام القانونى الدولى ، هل بدأ عصر شرعية التدخل ؟ ، **مستقبل العالم الإسلامى** (مالطة : مركز العالم الإسلامى ، السنة ٢، ع ٦ ، ربيع ١٩٩٢) ص ٥٨ .

(٣) عبد الله الشهاوى ، التدخل الأجنبى فى أفريقيا فى السبعينيات ... ، م س ذ ، ص ٣٣ .

(٤) عبد الله السناوى ، م س ذ ، ص ٥٩ .

وقد نص عهد عصبة الأمم وكذا ميثاق الأمم المتحدة على إمكانية اللجوء لمثل هذه الإجراءات لإجبار الدول على احترام التزاماتها الدولية فى إطار القانون الدولى . وقد ورد النص علـــى هـــذا المعنى فى م١٦ من عهد العصبة ، وطبقته العصبة بالفعل عندما طالبت أعضائها بتوقيع عقوبـــات اقتصادية ضد إيطاليا بسبب غزوها لإثيوبيا . كما نصت عليه م ٤١ من ميثاق الأمم المتحـــدة .[١] ومن الدول التى وقعت عليها الأمم المتحدة العقوبات الاقتصاديـــة : جنـــوب أفريقيـــا ، هـــاييتى ، والعراق ، وليبيا ، والسودان ..إلخ .

ج-التدخل الدعائى :

يعتبر التدخل الدعائى أحد أشكال التدخلات غير العسكرية التى تعتمد على اســـتخدام الدعايـــة بهدف التأثير على إرادة الدول الأخرى فى ممارسة حقوقها السيادية ، ومباشرة اختصاصاتها فـــى شئونها الداخلية والخارجية .[٢]

والتدخل الدعائى لا يتعلق بصراع بسيط للأفكار ، وإنما هو انعكاس للصراع بيـــن الأنظمـــة الإيديولوجية والاجتماعية المتنافرة ، حيث يرتبط بحركة منظمة وبجهود متفق عليها للتأثير علـــى إرادة الدولة الهدف ، وحملها على قبول إيديولوجيات أو نظريات أو مذاهب أو مبادئ معينة . وهنا يصف البعض التدخل الدعائى بأنه نوع من التدخل الإيديولوجى .[٣]

وقد يأخذ التدخل الدعائى شكلاً شرعياً عندما يستهدف مثلاً مساندة شعب ما فى سبيل الحصول على استقلاله أو حقوقه المشروعة ، فى حين أنه قد يأخذ شكلاً هداماً عندما يسعى إلى زيادة نطـــاق التناقضات الداخلية فى الدولة الهدف ، أو إثارة السكان ضد السلطات الوطنية ، بغرض إقامة نظـــام يتفق ووجهات نظر أو مصالح الدولة المتدخلة .

ورغم أن التدخل الدعائى لا يمثل ظاهرة جديدة فى الحياة السياسية الدوليـــة ، إلا أن أهميتـــه ازدادت فى الآونة الأخيرة ، مع التقدم الكبير فى وسائل الاتصالات ، من حيث سرعتها ، ودقتـــها ، وصعوبة رقابتها ، فضلاً عن تأثيرها على الرأى العام . ومن ثم فمن المتوقع أن يزداد لجوء الدول المتقدمة إلى التدخل الدعائى ، نظراً لتفوقها فى مجال الاتصالات ، بشكل يمكنها من تشكيل وعـــى كونى يخدم استراتيجياتها ومصالحها وثقافاتها .

ومن المعتاد أن يصاحب التدخل الدعائى صوراً أخرى للتدخل ، وعلى سبيل المثال فإن التدخل العسكرى غالباً ما يصاحبه تدخلاً دعائياً ، فقد كانت التدخلات الشيوعية فى فيتنام خليطاً من العمـــل

---

(١) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ص ٦٤ – ٦٨ .

(٢) الدعاية هى عمل متعمد يستهدف تشكيل أو ضبط أو تغيير اتجاه الآخرين باستخدام وسائل الاتصـــال ، بحيـــث تكون ردود فعل المتأثرين بالدعاية فى أى وقت وفقاً لما يرغبه صانع المادة الدعائية . حول استخدام الدعاية فى التأثير على إرادة الدول الأخرى ، انظر: أحمد فؤاد محمد رسلان ، **م س ذ** ، ص ص ٣١٨–٣١٩.

(٣) وللمزيد من التفصيلات ، انظر : عبد الله السناوى ، **م س ذ** ، ص ٦٠ .

العسكرى و الدعائى ، وبالمثل كان التدخل السوفيتى فى أفغانستان عام ١٩٧٩، والتدخل الفرنسى والليبى فى تشاد عام ١٩٨٣، والتدخل الأمريكى فى جزيرة جرينادا عام ١٩٨٤ ...إلخ .[١]

ونظراً لأن هذه الدراسة تعنى أساساً بالتدخل العسكرى فى الصراعات الداخلية ، فإن الباحث سوف يقتصر فى تناوله لأشكال التدخل فى الصراعات الداخلية على أشكال التدخل العسكرى فى هذه الصراعات ، مع استبعاد الأشكال الأخرى غير العسكرية للتدخل فيها .

ثانياً- أساليب التدخل فى الصراعات الداخلية :

هناك أسلوبان للتدخل فى الصراعات الداخلية . وينبع الأسلوب الأول من داخل نظام الصراع الداخلى ذاته فى اتجاه النظام الدولى أو الإقليمى ، فى حين ينبع الأسلوب الثانى من النظام الدولى أو الإقليمى فى اتجاه نظام الصراع الداخلى ، وفيما يلى توضيح لذلك [٢]:

١- الأسلوب الأول :

وفى إطار هذا الأسلوب ، قد يطلب أحد وأكثر من أطراف الصراع الداخلى دعماً خارجياً يساعده على الانتصار ، حيث إن علاقة القوة بين طرفى الصراع لن تعدو أن تكون إما علاقة تكافؤ ، أو علاقة يتفوق فيها أحد الطرفين على الآخر . وفى الحالة الأولى قد يطلب أحد الطرفين أو كلاهما الدعم الخارجى ، وفى الحالة الثانية سوف يطلب الطرف الأضعف هذا الدعم ، طالما أن الأقوى واثق من النصر بقدراته الذاتية . ولكن فى كلتا الحالتين سوف يسارع الطرف الآخر الذى لم يبادر بطلب الدعم إلى اتخاذ إجراءات مضادة لتلك الحالة التى اتخذها خصمه لإحباط جهوده . بل إن توقع طلب أحد الطرفين – وبالذات أضعفهما – للدعم الخارجى قد يدفع الطرف الآخر إلى المبادرة باتخاذ إجراءات وقائية ، وهو ما يجعل الصراع الداخلى موضعاً للاهتمام الدولى .

٢-الأسلوب الثانى :

وفى ظل هذا الأسلوب يبادر النظام الدولى أو الإقليمى بالتدخل فى الصراع الداخلى ، حتى يتمكن من التأثير بدرجة كبيرة على مساره وعلى نتائجه أيضاً . ويرجع السبب فى تأثير النظام الدولى والإقليمى على الصراعات الداخلية إلى التأثير المحتمل لهذه الصراعات على بنية النظام الدولى أو الإقليمى ، فلا يخفى مثلاً الأثر الكبير للصراع فى الكونغو الديموقراطية على الاستقرار الإقليمى فى إقليم البحيرات العظمى .

ووفقاً لهذا الأسلوب ، يتدخل النظام الدولى أو الإقليمى فى الصراعات الداخلية من خلال ثلاثة مسالك أساسية هى[٣]:

---

(١) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ص ٧١ – ٧٤ .

(٢) أحمد يوسف أحمد ، **م س ذ** ، ص ص ١٦-١٧.

(٣) **المرجع السابق** ، ص ١٨.

أ-تشجيع أعداء الحكومة الرسمية :

ويتم اللجوء إلى المسلك الأول عندما يتفق هدف أعداء الحكومة الرسمية مع البنية السائدة فى المجتمع الدولى أو الإقليمى ، وهنا يتم تقديم الدعم المادى والمعنوى لأعداء الحكومة على حساب الحكومة الرسمية . وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الخارجى بالقضية التى يحارب من أجل أعداء الحكومة قد يصل إلى حد العمل على إثارة صراع داخلى فى الدولة الهدف ، كما هو الحال بالنسبة لتأييد ودعم الولايات المتحدة لانفصال إقليم بنما عن كولومبيا عام ١٩٠٣.

ب- قمع المعتدين وعزلهم :

ويتبع هذا المسلك عندما يتعارض هدف أعداء الحكومة مع البنية السائدة للنظام الدولى أو الإقليمى ، مما يدفع ذلك النظام إلى تقديم الدعم المادى والمعنوى للحكومة الرسمية ، بل وقد يتدخل بشكل جماعى فى الصراع الداخلى بالنيابة عنها ، بل أنه فى حالة سقوط الحكومة الرسمية قد يلجأ النظام الدولى إلى نبذ النظام الجديد على أمل أن يؤدى ذلك إلى سقوطه أو إصلاحه ، وذلك مثلما فعلت الدول الرأسمالية فى مواجهة لثورة الروسية عام ١٩١٧.

ج- التوفيق بين الحكومة وأعدائها :

وهذا المسلك يتم استخدامه عندما يكون ناتج الصراع الداخلى قليل الأهمية بالنسبة للنظام الدولى أو الإقليمى ، ومن ثم تبدو الحاجة إلى التوفيق بين أطراف الصراع ، ووقف تصاعد العنف وامتداد آثاره إلى المجتمع ميدان الصراع الداخلى . وتجدر الإشارة إلى أن تأثيرات المجتمع الدولى يمكن أن تتم وفقاً للمسالك الثلاثة المذكورة فى آن واحد ، نظراً لاختلاف إرادة أعضاء المجتمع الدولى ، وتباين مصالحهم ومواقفهم من أطراف الصراع .

ونظراً لاختلاف حسابات وعلاقات أطراف النظام الدولى أو الإقليمى بأطراف الصراع الداخلى ، فمن المنطقى أن تختلف مسالكهم فى التعامل مع ذلك الصراع ، وذلك ما بين مساندة الحكومة الشرعية ، أو مساندة أعدائها ، أو التوفيق بين الأطراف المتصارعة .

ويتطلب التدخل فى الصراع الداخلى توافر بعض الشروط ، ومن أهمها : وجود متسع من الوقت لحدوث التدخل ، نظراً لأن الانتصار السريع لأحد طرفى الصراع الداخلى لن يمكن الطرف الآخر من طلب الدعم الخارجى ، كما أن الدول سوف تتردد كثيراً فى التدخل ضد الحكومة التى يقيمها أعداء الحكومة الرسمية بعد حرب أهلية قصيرة للغاية ، خاصة عندما تتمكن تلك الحكومة من تثبيت أقدامها فى وقت قصير . ويتطلب التدخل أيضاً وجود حراك دولى فى الاتصال والموارد ، لأنه بدون ذلك سوف يصبح الدعم الخارجى لأى من طرفى الصراع صعباً للغاية .[1]

([1]) أحمد يوسف أحمد ، م س ذ ، ص ص ١٨-١٩.

ويلاحظ أنه عندما يتم التدخل فى الصراعات الداخلية فإن الأطراف المحلية فـــى كثـــير مـــن الأحيان تفقد السيطرة على توجيه الصراع الداخلى ، حيث تتدنى قدرتها على المساومة والتفاوض ، وتقل قدرتها على اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية ، خاصة تلك المتعلقة بأسلوب تسوية الصراع ، وأمد الصراع ، بل إن دورها في بعض مراحل الصراع قد يقتصر على دور " العميل " للقـــوى المتدخلة .[١]

(١) أحمد فؤاد محمد رسلان ، م س ذ ، ص ٤٧١.

المبحث الثالث
التدخل فى الصراعات الداخلية فى إطار العلاقات الدولية

ركزت دراسات العلاقات الدولية فى تناولها لمفهوم التدخل على أنه يعنى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، بهدف التأثير على السلطة السياسية فيها ، خلال ممارستها لسيادتها على المستويين الداخلى والخارجى ، وذلك دون تحديد لماهية الشئون الداخلية ، حيث اكتفت هذه الدراسات بالتأكيد على أن الشئون الداخلية هى تلك المسائل التى تدخل ضمن نطاق الاختصاص الداخلى للدولة . ولما كانت الصراعات الداخلية تندرج فى إطار الشئون الداخلية ، فإن الباحث سوف يسحب نتائج التحليلات الخاصة بالتدخل فى الشئون الداخلية بوجه عام على التدخل فى الصراعات الداخلية أيضاً ، حيث إنه من المنطقى أن ما ينطبق على الكل ينطبق أيضاً على الجزء الذى يندرج فى إطار هذا الكل .

والجدير بالذكر ، إن موضوع التدخل فى الصراعات الداخلية قد حظى باهتمام كبير فى إطار العلاقات الدولية بوجه عام ، سواء فى القانون الدولى ، أو التنظيم الدولى ، أو أدبيات العلاقات الدولية . وقد كان أكثر أبعاد هذا الموضوع إثارة للجدل هو البعد المتعلق بمدى مشروعية التدخل الصراعات الداخلية . ومن ثم ، تم تخصيص هذا المبحث من أجل عرض وتحليل مدى مشروعية التدخل فى تلك الصراعات ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : التدخل فى القانون الدولى .

المطلب الثانى : التدخل فى التنظيم الدولى .

المطلب الثالث : التدخل فى أدبيات العلاقات الدولية .

المطلب الأول
التدخل فى القانون الدولى

تصدى القانون الدولى منذ أمد بعيد لدراسة مدى مشروعية التدخل فى الصراعات الداخلية . وكان مبدأ سيادة الدولة هو أحد المبادئ الحاكمة التى تم الاستناد إليها فى تحديد مدى مشروعية التدخل فى تلك الصراعات من عدمه ، إذ كان الموقف القانونى من التدخل يتحدد فى ضوء التوافق أو التعارض بين طبيعة ودوافع وأدوات هذا التدخل وبين سيادة الدولة .[1] وكانت القاعدة القانونية

(1) تبلور مفهوم السيادة فى إطار القانون الأوروبى، الذى عرف باسم القانون الدولى التقليدى. وفى ظل هذا القانون كانت السيادة الوطنية ينظر إليها باعتبارها مفهوماً مطلقاً ، ويأخذ وجهين أحدهما داخلى والآخر خارجى=

الأساسية فى هذا الصدد هى عدم مشروعية التدخل فى الصراعات الداخلية ، لأنه ينطوى على تقييد لحرية الدولة ويمثل اعتداءاً على سيادتها . ويعنى ذلك أن القانون الدولى – بوجه عام – نظر إلى التدخل في تلك الصراعات باعتباره عملاً محظوراً وغير شرعى فى جوهره ، وغير مبرر إلا من خلال القائمين به فقط . وقد تم التعبير عن ذلك فى إطار المعاهدات الدولية ، والعرف الدولى ، وآراء فقهاء القانون الدولى .

أولاً– التدخل فى المعاهدات الدولية : (١)

كانت المعاهدات الدولية الجماعية هى الإطار الأساسى الذى تم التأكيد من خلاله على عدم مشروعية التدخل فى شئون الدول الأخرى وإرساء مبدأ عدم التدخل كقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولى العام . ومن أهم المعاهدات التى نصت على ذلك : مجموعة المعاهدات التى أبرمت بين دول أمريكا اللاتينية ، ومعاهدة حلف شمال الأطلنطى ، ومعاهدة حلف وارسو ، واتفاقية هلسنكى ،..إلخ .

وقد كانت دول أمريكا اللاتينية هى صاحبة السبق فى إبرام المعاهدات التى تحظر على الدول التدخل في شئون للدول الأخرى ، حيث دأبت هذه الدول على عقد المؤتمرات من أجل إبرام المعاهدات التى تؤكد على عدم مشروعية التدخل فى شئون الدول الأخرى ، وقد استمر هذا الاتجاه حتى أصبح مبدأ عدم التدخل من المبادئ الأساسية فى القانون الدولى الأمريكى .(٢)

= والوجه الداخلى يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها وداخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة ، ويقصد به أن تدير الدولة كافة شئونها الداخلية بدون تدخل أية سلطة خارجية ، وأن يكون لها السلطة الكاملة على الإقليم والأشخاص داخل الدولة . ويعتبر ذلك مجالاً محجوزاً للدولة وحدها . أما الوجه الخارجى ، فينصرف إلى علاقة الدولة بغيرها من الدول والكيانات الدولية الأخرى . ويعنى أن تدير الدولة شئونها الخارجية بدون تدخل سلطة أخرى ، وأن يكون لها الحرية فى تحديد علاقاتها بسائر الدول الأخرى . ولمزيد من التفصيلات انظر كل من : محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ٢، و د. أحمد حسن الرشيدى ، " الاتجاهات الحديثة فى دراسة القانون الدولى العام " ، **المجلة المصرية للقانون الدولى** ، المجلد ٥٥ ، ١٩٩٩، ص ٧٢.

(١) تعتبر المعاهدات الدولية هى المصدر المباشر الأول لإنشاء القواعد القانونية الدولية . و تعرف المعاهدة الدولية بأنها اتفاق دولى مكتوب بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولى العام ، أيا كانت التسمية التى تطلق عليه ، و يتم إبرامه وفقاً لأحكام القانون الدولى ، بهدف إحداث آثار قانونية معينة . انظر : د. صلاح الدين عامر ، **مقدمة لدراسة القانون الدولى العام** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط٢، ١٩٩٥) ص ١٨٦.

(٢) كانت أولى هذه المعاهدات هى معاهدة الاتحاد والتحالف الدائم – التى أكدت على سيادة واستقلال أطرافها ضد كل إكراه خارجى – التى وقعت خلال مؤتمر بنما عام ١٨٢٦. غير أنه لم يتم النص صراحة على مبدأ عدم التدخل إلا فى مؤتمر ريو عام ١٩٢٧، الذى أكد على أنه ليس من حق أى دولة أن تتدخل فى الشئون الداخلية لدولة أخرى . ثم تلى ذلك مجموعة من المؤتمرات التى سعت إلى إبرام معاهدات لإقرار مبدأ عدم التدخل كمبدأ أساسى فى القانون الدولى الأمريكى ، ومن ذلك : مؤتمر هافانا عام ١٩٢٨، ومؤتمر منتفيديو عام ١٩٣٣، =

وقد حددت دول أمريكا اللاتينية – من خلال ما أبرمته من معاهدات – موقفها من مسألة التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى . إذ نظرت هذه الدول إلى التدخل على أنه كل إجراء قهرى يستهدف التأثير على إرادة دولة ما ذات سيادة ، سواء فى ممارسة شئونها الداخلية أو الخارجية ، من أجل الحصول على منافع معينة . كما أكدت هذه الدول على إمكانية تعدد أدوات التدخل لتشمل أدوات يأتى فى مقدمتها الأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية . وقد استثنت هذه الدول من القاعدة العامة لعدم التدخل الإجراءات العسكرية التى تتم بهدف الدفاع الشرعى الفردى والجماعى ، وكذا الإجراءات الاقتصادية والسياسية التى لا ترمى إلى التأثير القهرى فى إرادة الدول الأخرى .(١)

وبالنسبة لمعاهدة حلف شمال الأطلنطى التى أبرمت فى أبريل ١٩٤٩، فقد تضمنت نصوصاً تحظر على الدول المتعاقدة الاستخدام المباشر أو غير المباشر للقوة أو أى وسيلة أخرى غير ودية ضد إرادة دولة ما ، سواء فى المجال الداخلى أو الخارجى (م١، م٢) ، بهدف التأثير على السلامة الإقليمية أو الأمن أو الاستقلال السياسى لهذه الدولة . وقد استثنت المعاهدة من ذلك الحظر الأعمال التى تتم بغرض الدفاع الشرعى الفردى والجماعى فى مواجهة أى اعتداء مباشر أو غير مباشر قد تتعرض له دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة (م٤) ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لوقف هذا الاعتداء .(٢)

وفى إطار المعاهدة المنشئة لحلف وارسو فى مايو ١٩٥٥(٣) ، تم النص على التزام الدول المتعاقدة بعدم التدخل فى شئون الدول الأخرى ، باستثناء الحالات التى يتم إعمال حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى بشأنها ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين .(٤)

وفيما يتعلق باتفاقية هلسنكى التى تم توقيعها فى أغسطس ١٩٧٥، فقد تضمنت كثيراً من المبادئ المتعلقة بالأمن والتعاون الأوروبى ، ومنها احترام مبدأ السيادة وما يترتب عليه من التزامات متبادلة بين الدول ، واحترام الحدود الدولية ، والالتزام بعدم استخدام القوة أو التهديد

=ومؤتمر بيونس أيرس عام ١٩٣٦، ومؤتمر ليما عام ١٩٣٨، ومؤتمر بوجوتا عام ١٩٤٨. وللمزيد من التفصيلات حول تلك المؤتمرات والمعاهدات التى أبرمت خلالها والمبادئ التى أقرتها انظر : محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ص ٢٠٤-٢١٨.

(١) **المرجع السابق** ، ص ص ٢١٩-٢٢١.

(٢) ولمزيد من التفصيلات فى هذا الشأن انظر : د. بطرس غالى ، " ميثاق الأطلنطى الشمالى " ، **المجلة المصرية للقانون الدولى** ، المجلد ٧، ١٩٥١، ص ١ وما بعدها .

(٣) تم حل هذا الحلف فى يوليو ١٩٩١ بعد انتهاء الحرب الباردة ، وتفكك الكتلة الاشتراكية .

(٤) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ص ٢٢٤-٢٢٥ .

باستخدامها فى إطار العلاقات الدولية ، والتعهد بالتسوية السلمية للمنازعات . كما نصت الاتفاقية على وجوب امتناع الدول الموقعة على الاتفاقية عن كل تدخل فردى أو جماعى ، مباشر وغير مباشر ، فى الشئون الداخلية أو الخارجية المتعلقة بالاختصاص الوطنى لدولة موقعة أخرى بغض النظر عن علاقاتهما المتبادلة . كما نصت الاتفاقية على حظر ممارسة أى شكل من الضغط العسكرى أو الاقتصادى أو السياسى على أى من الدول الموقعة من أجل الحصول على منفعة ما أيا كانت .[١]

ويلاحظ مما سبق أنه قد تم توسيع نطاق الأعمال التى تندرج تحت مفهوم التدخل لتشمل الأعمال غير المباشرة – أيضاً – التى قد تتعرض لها إحدى الدول المتعاقدة ، وذلك فى إطار معاهدة حلف شمال الأطلنطى واتفاقية هلسنكى وهو ما يبرر إعمال حق الدفاع الشرعى فى هذه الحالة ، فى حين أن معاهدة حلف وارسو قد تحدثت عن مفهوم التدخل بشكل عام دون أن تميز بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر .

ثانياً– التدخل فى العرف الدولى :[٢]

كانت – ولا تزال – هناك الكثير من الوقائع التى أدت إلى تكوين قواعد دولية عرفية تحظر التدخل فى شئون الدول الأخرى ، ومن ثم تكرس مبدأ عدم التدخل كقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولى . ومن أهم هذه الوقائع ما يلى[٣]:

١– تأكيد الدول على مبدأ عدم التدخل كأساس يحكم العلاقات الدولية :

ويعتبر " مبدأ مونرو " من أهم الأمثلة فى هذا السياق ، وهو المبدأ الذى أعلنه الرئيس الأمريكى الأسبق جيمس مونرو عام ١٨٢٣، والذى يحظر على الدول الأوروبية التدخل فى شئون أمريكا اللاتينية .[٤] ومن الأمثلة البارزة الأخرى تأكيد كل من فرنسا وبريطانيا على مبدأ عدم التدخل كإطار عام يحكم علاقاتهما بروسيا بعد الاعتراف بحكومتها الثورية ، كما اتخذ الجنرال

---

(١) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) يعتبر العرف هو المصدر الثانى لإنشاء القواعد القانونية الدولية . وقد أشارت م ٣٨ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية إلى القواعد الدولية العرفية على أنها " العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال " .

(٣) وللمزيد من التفصيلات حول هذه الوقائع ، انظر : محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ص ٢٤٤-٢٦٢.

(٤) يرى البعض أن هذا المبدأ وإن كان يحظر على الدول الأوروبية التدخل فى شئون دول أمريكا اللاتينية ، إلا أنه لا يحظر على الولايات المتحدة التدخل فى شئون تلك الدول ، ومن ثم ، فإن هذا المبدأ لا يحظر التدخل بشكل مطلق ، وإنما يمثل نوعاً من تقسيم مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية . ولمزيد من التفصيلات ، انظر : أحمد فخر " وجهة نظر حول التدخل العسكرى المبرر " ، **أوراق الشرق الأوسط** (القاهرة : المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، نوفمبر– مارس ١٩٩٥) ص ٧٥.

الفرنسى ديجول مبدأ عدم التدخل كتعبير عن الاستقلال الوطنى وكوسيلة لرفض سياسة التكتل ، وذلك عندما أعلن رفضه لأشكال التدخل المختلفة فى الشئون الداخلية أو العلاقات الدولية للدول الأخرى ، كما أعلن الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان تمسك بلاده بمبدأ عدم التدخل كمبدأ أساسى للسياسة الفرنسية ، وكذا أكد الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان أمام الكونجرس فى أبريل ١٩٨٣أن السياسة الأمريكية تقوم أساساً على مبدأ عدم التدخل ، وبالمثل أكد كل من لينين وستالين وخروشوف وبريجينيف فى الاتحاد السوفيتى على التزام الاتحاد السوفيتى بمبدأ عدم التدخل باعتباره الأساس الذى يجب أن يحكم العلاقات الدولية .

وقد صدرت أيضاً العديد من الإعلانات الحكومية المشتركة التى تؤكد على مبدأ عدم التدخل واحترام مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية للدول مثل : الإعلانات المشتركة الصادرة عن فرنسا وكل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن فى مارس ١٩٨٠، وكذا الإعلان المشترك الأمريكى الصينى فى ١٧ أغسطس ١٩٨٢، والإعلان المشترك السوفيتى الهندى والسوفيتى الليبى فى ديسمبر ١٩٨٠، والسوفيتى اليونانى فى فبراير ١٩٨٣. وفى الإطار الأفريقى صدرت العديد من الإعلانات المشتركة المماثلة مثل : الإعلان الليبى التشادى فى نوفمبر عام ١٩٨٠، والإعلان الجزائرى الأنجولى الذى يدين تدخل جنوب أفريقيا فى شئون أنجولا الداخلية .

٢–تأكيد الدول على رفض التدخل فى صراعات الدول الأخرى :

ومن أهم الأمثلة على ذلك إعلان كل من فرنسا وبريطانيا عدم التدخل فى الثورة الروسية عام ١٩١٧، وإعلان لينين رفض الاتحاد السوفيتى لفكرة تصدير الثورة والتدخل المباشر أو غير المباشر فى الحرب الأهلية الأسبانية عام ١٩٣٦، وإعلان فرنسا عدم تدخلها فى الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وإعلان مصر عدم تدخلها فى الشئون الداخلية للسودان إثر الانقلاب الذى أطاح بالرئيس جعفر نميرى .

٣– تأكيد الدول على رفض التدخل الخارجى فى صراعاتها الداخلية :

غالباً ما تعلن الدول التى تثور فيها الصراعات الداخلية – سواء لأسباب دينية أو إثنية – مثل صربيا، روسيا ، الهند، تركيا، إندونيسيا، السودان أن هذه الصراعات تعتبر شأناً داخلياً ، ومن ثم تؤكد هذه الدول رفضها للتدخل الخارجى فى هذه الصراعات . ولا يكاد المتتبع لحالات الصراع الداخلى أن يلاحظ سماح أى من الدول التى تثور فيها هذه الصراعات بالتدخل الخارجى فى صراعها الداخلى ، إلا إذا كان توازن القوى فى الصراع فى غير صالح حكومة هذه الدولة ، أو إذا كان المتمردين على وشك السيطرة على الدولة . وحتى فى هذه الحالة ، فإن الحكومة التى تسمح بالتدخل الخارجى فى صراعها الداخلى ، دائماً ما تحرص على نفى الصفة الدولية عن الصراع عن طريق عدم الاعتراف بالمتمردين ، كما أنها تحرص على تقليص دور الأطراف المتدخلة فى اتخاذ القرارات الأساسية الخاصة بإدارة الصراع أو تسويته .

٤- تأكيد القضاء الدولى على عدم شرعية التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى :

لعب القضاء الدولى دوراً لا يمكن إغفاله فى إرساء قاعدة عدم التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى . وفى هذا الإطار ، عبرت محكمة العدل الدولية عن موقفها من التدخل بشكل عام ، والتدخل فى الصراعات الداخلية بصفة خاصة ، عندما أصدرت حكمها فى قضيـة النزاع بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا عام ١٩٨٦، مؤكدة أن مبدأ عدم التدخل هو من المبادئ التى تحتفظ بطابع إلزامى كعنصر من عناصر القانون الدولى العرفى ، ومن ثم رفضت المحكمة التدخل الأمريكى ضد نيكاراجوا ، معتبرة إياه نوعاً من العدوان المسلح على دولة مستقلة ، نظراً لتعارضه مع حق الدفاع الشرعى عن الذات [١]، ومع المبادئ القانونية التى ترفض التدخل من أجل تغيير النظم السياسية فى الدول الأخرى .[٢]

ثالثاً- التدخل فى أدبيات القانون الدولى :

تباينت أراء فقهاء القانون الدولى حول مدى مشروعية التدخل فى الصراعات الداخلية ، وما إذا كان التدخل فى تلك الصراعات يعد انتهاكاً لمبدأ السيادة الوطنية ، وهل هناك أسباب موضوعية تبرر التدخل فى تلك الصراعات ، وكيف يكون شكل التدخل فى حالة توافر الظروف والأسباب التى تبرره ؟ .. إلخ . وفى هذا الإطار يمكن التمييز بين الاتجاهين الآتيين[٣]:

الاتجاه الأول : ويرى عدم مشروعية التدخل فى الصراعات الداخلية أيا كانت أشكاله أو أساليبه ، وسواء كان التدخل لصالح الحكومة المعترف بها كحكومة شرعية أو إلى جانب الثوار الذين يعارضونها ، وذلك طالما أن الصراع لا يؤثر فى الوضع القانونى للدولة محل الصراع ، وطالما أن الثوار لا يرتكبون أخطاء تستدعى التدخل الخارجى .[٤]

ويذهب هذا الاتجاه إلى أن التدخل لصالح المتمردين يمثل اعتداء على السيادة الوطنية للدولة الهدف ، لأن القانون الدولى يكفل للدول حقها فى اختيار حكوماتها وفقاً لدساتيرها الوطنية دون تدخل خارجى ، ومن ثم فمن المحظور قانوناً تقديم أى مساعدات لحركات التمرد أو التحريض على شن الصراعات الداخلية [٥] ، كما يذهب إلى أن التدخل لصالح الحكومة ضد الثوار يمثل اعتداء

---

(١) أكدت المحكمة أن ما قامت به الولايات المتحدة ضد نيكاراجوا يخرج كلية عن أحكام م ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، لأن حق الدفاع عن الذات لا يمكن ممارسته إلا رداً على هجوم مسلح . انظر فى هذا الشأن :
David Bernstien, " International court of Justice: Case Concerning Military and Paramilitary in and Against Nicaragua ", **Harvard International Law Journal**, (Cambridge: Harvard Law School, Vol.28, No.1, winter 1987) PP.148-149.

(٢) مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ص ١٠٣-١٠٤.

(٣) د. أحمد الرشيدى ، " الاتجاهات الحديثة فى دراسة القانون الدولى العام " ، **م س ذ** ، ص ص ٧٣- ٧٥.

(٤) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ٧٦٩.

(٥) عبير محمد بسيونى ، **م س ذ** ، ص ١٦.

على حق الشعب أو قطاعات معينة منه فى اختيار النظام السياسى الذى يرتضيه ، وهو من الحقوق التى كفلها القانون والتنظيم الدوليين .

ومن جهة أخرى ، يرفض هذا الاتجاه التدخل المضاد فى مواجهة التدخلات السابقة ، نظراً لعدم شرعية مواجهة الخطأ بخطأ مثله .[١] بل إن هذا الاتجاه يرفض التدخل استناداً إلى حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى ، نظراً لأن حق الدفاع الشرعى تنظمه م٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وفقاً لقواعد وشروط تختلف كل الاختلاف عن أحكام م٢/٧ من ميثاق الأمم المتحدة ، كما أكدت على ذلك محكمة العدل الدولية فى حكمها الصادر بشأن النزاع بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا .

ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى أن مبدأ عدم التدخل لا يزال يمثل أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولى العرفى والاتفاقى ، بل ويعتبر قاعدة قانونية دولية آمرة . وبناء عليه ، فإن الخروج على مبدأ عدم التدخل ينطوى على مخالفة صريحة للقواعد الدولية العرفية ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ، كما أنه يتعارض مع ما استقر عليه قضاء محكمة العدل الدولية . وبالتالى فإن بعض حالات التدخل – مثلما حدث فى العراق وهايتى – تنطوى فى تقدير أصحاب هذا الاتجاه على خروج واضح على حدود الاختصاص الداخلى لهاتين لدولتين ، ومن ثم انتهاكاً لمبدأ عدم التدخل .

وفى إطار هذا الاتجاه يرفض البعض الادعاءات التى تقول إن وجود حالات للعدوان من جانب الدول الكبرى على الدول الأقل قوة يعنى انهيار مبدأ عدم التدخل ، مؤكدين أن انتهاك مبدأ عدم التدخل لا يعنى انهياره ، باعتبار أن ذلك يمثل استثناء من قاعدة أساسية ، وبالتالى لا يجب القياس عليه .[٢] كما يذهب البعض الآخر مثل مايكل والزر Micheal Walzer إلى القول بعدم وجود حق مسلم به فى القانون الدولى يسمح بالتدخل لأسباب إنسانية . فالتدخل فى تصوره أمر مرفوض قانوناً ، حتى إذا كان بهدف منع انتهاكات حقوق الإنسان التى ترتكبها دولة ما تجاه مواطنيها ، ومن ثم فهو يرى ضرورة حماية قدسية الدولة (Sanctity of State) إزاء التدخلات الخارجية .[٣]

الاتجاه الثانى : ويميل أنصاره – بوجه عام – إلى قبول التدخل فى الصراعات الداخلية ، بشرط توافر الأسباب الموضوعية التى تبرره ، ووجود الضوابط التى تساعد على ترشيده . ويستند هؤلاء إلى وجود اتجاه متزايد فى الوقت الراهن نحو تقليص نطاق الاختصاص الداخلى للدولة أو مجالها

---

(١) مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ٩٣.

(٢) Stanlake Samkange, " African Perspectives on Intervention and State Sovereignty **African Security Review** ,Vol.11, No.1, 2002,P.2.(Internet) www.iss.com.

(٣) Dived Fisher , " Ethics of Intervention " , **Survival** (London : The International Institute for Strategic Studies ,Vol.3, No.1, 1994)P.52.

المحجوز لصالح دور أكبر للمجتمع الدولى ، وعلى حساب مبدأ السيادة الوطنية . كما أنهم يرون أن التمسك بمبدأ عدم التدخل والالتزام بقيد الاختصاص الداخلى أو المجال المحجوز للدولة ، لا ينبغى النظر إليهما باعتبارهما غاية مطلقة ، لأنه قد توجد مبررات تسوغ الخروج عليهما ، خاصة فى حالات انهيار الدول ، وحدوث صراعات داخلية حادة ، مثلما حدث فى الصومال ورواندا على سبيل المثال . وفى هذا السياق قبل جانب من الفقه ما اصطلح على تسميته بالتدخل الإنسانى أو التدخل لأغراض إنسانية ، على نحو ما حدث فى الصومال والبوسنة .

ويرى هذا الاتجاه أن التدخل فى الصراعات الداخلية ، يكون مشروعاً عندما يتسق مع فكرة الحرب العادلة (١) ، حيث يكون التدخل عادلاً وبالتالى مشروعاً فى حالتين هما :

١- **عندما يكون سبب التدخل عادلاً** . وتتضمن الأسباب العادلة ما يلى :

أ- التدخل لمساندة دولة ما فى مواجهة عدوان خارجى . ويمثل ذلك السبب العادل النموذجى للتدخل فى تقدير ديفيد فيشر ، لأنه يتفق مع مبدأ الدفاع الشرعى عن الذات .(٢)

ب-التدخل لمساندة حركة تحرر وطنى ضد قوة استعمارية أو إمبريالية قمعية ، لأنه التدخل فى هذه الحالة يتناسب مع حق الدفاع الشرعى عن الذات ، حيث إن القوة الاستعمارية تمثل فى تلك الحالة دور المعتدى الخارجى . فإذا تدخلت قوة خارجية ما لدعم نظام إمبريالى فى مواجهة

---

(١) رغم تأكيد البعض على انهيار نظرية الحرب العادلة ، إلا أن هذه النظرية تظل إطاراً مساعداً للتقييم الأخلاقى لكل أشكال التدخل فى شئون الدول الأخرى . حيث إنها توضح متى يمكن للدولة أن تلجأ للحرب بشكل شرعى أو قانونى ، وتحدد أيضاً الطريقة التى يجب أن تدار هذه الحرب بواسطتها . وتكون الحرب عادلة إذا توافرت فيها الشروط التالية : أن يكون سبب قيام الحرب عادلاً أو مشروعاً (الدفاع الشرعى عن الذات) ، وأن تعلن الحرب بواسطة السلطة ذات الأهلية للقيام بذلك (الحكومة) ، وأن يكون التدخل العسكرى هو الخيار الأخير بعد استنفاذ جميع الطرق السلمية لحل النزاع أو تسويته ، أن يكون هناك تناسباً بين الضرر الذى يمكن أن ينجم عن التدخل – حتى إذا كان غير مقصوداً – والفائدة التى يمكن تحقيقها ، مع ضمان عدم الاعتداء على المدنيين ، فضلاً عن أخذ احتمالات النجاح فى الاعتبار . ولمزيد من التفصيلات حول نظرية الحرب العادلة انظر:
Daved Fesher, **op.cit.**, P.53. and Michael Walzer , **Just and Unjust Wars** (New York : Basic Books , Inc., Publications, 1977).

(٢) يضفى فيشر المشروعية على تدخل الأمم المتحدة من أجل طرد العراق من الكويت ، باعتبار أن ذلك التدخل قد تم استناداً إلى حق الدفاع الشرعى عن الذات ، بينما يرى فيشر عدم مشروعية كل من عمليات التدخل التالية التى حدثت بحجة حماية الأكراد فى شمال العراق والشيعة فى جنوبه ، وكذا عمليات التدخل التى حدثت فى يوغوسلافيا ، نظراً لعدم إمكانية تبريرها استناداً إلى حق الدفاع الشرعى عن الذات . انظر :
Daved Fesher, **op.cit.**, P.54.

حركة تحرر وطنى ، فإن التدخل المضاد لدعم هذه الحركة يمكن اعتباره حالة خاصة من مبدأ الدفاع الشرعى عن الذات ، وبالتالى يمكن اعتباره عملاً مشروعاً أو مبرراً .(١)

ج- التدخل المضاد الذى تقوم به الدولة فى مواجهة تدخل سابق غير شرعى فى شئونها.(٢)

د- التدخل لفصل الأطراف المتحاربة ومنع المزيد من إراقة الدماء ، فالتدخل يعتبر مشروعاً إذا كان هدفه حفظ السلام أو فرض السلام . أما التدخل لمساندة أحد الطرفين فى حرب أهلية فلا يعتبر تدخلاً عادلاً أو مشروعاً فى تقدير فيشر .(٣)

هـ- التدخل الإنسانى ، ويؤسس البعض مشروعية هذا التدخل على أساس أن ميثاق الأمم المتحدة لم يستنكر التدخل الإنسانى صراحة (٤)، ومن ثم يعتبر التدخل الإنسانى مشروعاً إذا كان يستهدف منع المعاناة الإنسانية أو وقفها دون تحقيق أى أغراض سياسية أخرى (٥)، حيث إن الدوافع الإنسانية قد يساء استخدامها لتكون ستاراً يخفى وراءه دوافع سياسية أو استراتيجية أخرى قد تمثل اعتداء على وحدة أو سلامة أراضى دولة مستقلة ذات سيادة .(٦)

و- تدخل الدول من أجل حماية وإجلاء رعاياها فى الدول الأخرى .(٧)

٢- عندما يكون التدخل بناء على طلب الحكومة الشرعية للدولة الهدف :

يرى البعض أن التدخل بناء على طلب حكومة الدولة الهدف يعتبر تدخلاً مشروعاً لأنه يتم بناء على وجود علاقة صداقة وتعاون بين هذه الدولة والطرف المتدخل ، وذلك بعد اقتناع الطوف

---

(١) سبق أن أيد جون ستيورات ميل ذلك الرأى عندما أيد تدخل بريطانيا لدعم الثورة المجرية فى مواجهة الإمبراطورية النمساوية ، وذلك فى حالة تدخل روسيا لصالح النمسا، انظر: **Ibid.**, P.55.

(٢) Jeremy Levitt, " African Interventionist Sates and International Law " , in Oliver Furley and Roy May (ed.) , **African Interventionist States** (Aldershot: Ashgate Publishing Limited, 2001) P.17.

(٣) سبق أن أبدى الكاتب مونتاجيو برنارد Montague Bernard فى القرن التاسع عشر عدم مشروعية التدخل لدعم أحد أطراف حرب أهلية ما ، مؤكداً أن التدخل فى تلك الحالة يفترض أن يؤدى إلى قلب ميزان القوى وقد لا يؤدى إلى ذلك . فإذا تحقق الاحتمال الأول ، فإن التدخل يمنح السبق أو التفوق للطرف الذى تم التدخل لصالحه ، والذى لم يكن بإمكانه أن يصبح متفوقاً بدون حصوله على ذلك الدعم الخارجى . أما إذا تحقق الاحتمال الثانى ، فإن التدخل فى هذه الحالة يكون قد أخطأ فى تحقيق هدفه . انظر :
Daved Fesher, **op.cit.**, P.55.

(٤) د. ويصا صالح ، " مبررات استخدام القوة فى القانون الدولى التقليدى " ، **المجلة المصرية للقانون الدولى** ، المجلد ٣٢، ١٩٧٦، ص ١٦٧.

(٥) Seyom Brown , **The Causes and Prevention of War** (New York : St. Martin's Press, Second Edition, 1994) P.105.

(٦) د. ويصا صالح ، **م س ذ** ، ص ١٦٤.

(٧) مختار مزراق ، **حركة عدم الانحياز فى العلاقات الدولية** (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٤) ص ٢٥١.

المتدخل بعدالة موقف الحكومة التى تطلب المساعدة .(١) وفى المقابل يرى فريق آخر أن استناد التدخل إلى طلب الحكومة لا يكفى لإضفاء المشروعية عليه ، إذ يلزم تمتع الحكومة التى تطلب المساعدة الخارجية بالشرعية وبالسيطرة الفعلية على معظم أراضى الدولة فى الوقت الذى تطلب فيه هذه المساعدة . أما إذا فقدت تلك الحكومة شرعيتها أو فقدت سيطرتها الفعلية على الدولة أو معظم أراضيها على الأقل ، فإن حقها فى التحدث باسمها يسقط فى هذه الحالة ، وبالتالى لا تصبح مؤهلة من الناحية القانونية لطلب المساعدة الخارجية ، كما يصبح التدخل فى تلك الحالة غير مشروع ، لأنه يصبح تدخلاً بين طرفى حرب أهلية ، وليس بين حكومة شرعية وثائرين ضدها.(٢)

ومن ناحية أخرى ، يرى البعض أن هناك اتفاق عام فى الفقه فى الوقت الراهن على ضرورة ممارسة التدخل – إذا توافرت الأسباب الموضوعية التى تسوغه – من جانب المنظمة الدولية ذات الصلة ، بعد إجماع أعضائها على أهمية القيام بالتدخل ، بدلاً من التدخل عن طريق دولة ما بشكل منفرد أو حتى من خلال عدد محدود من الدول ، مثلما حدث فى حالة التدخل الأمريكى فى بنما وهاييتى ، وتدخل قوات الدول المتحالفة لحماية الأكراد والشيعة فى شمال وجنوب العراق بعد انتهاء حرب الخليج الثانية .(٣)

والخلاصة ، إن القانون الدولى – بوجه عام – يعارض التدخل ، وخاصة فى شكله العسكرى ، وحتى بالنسبة للاتجاه القانونى الذى يقبل التدخل ، فإن أنصاره يؤمنون بأن مبدأ عدم التدخل كان – ولا يزال – هو القاعدة الأساسية فى إطار القانون الدولى ، وإن كانوا يرون عدم جدوى التمسك بهذا المبدأ كغاية فى حد ذاته ، خاصة عندما توجد مبررات عادلة وموضوعية تتطلب التدخل .

المطلب الثانى
التدخل فى التنظيم الدولى

تمثل مواثيق المنظمات الدولية إطاراً مرجعياً لضبط وتنظيم العلاقات فيما بين المنظمة وأعضائها من ناحية ، وفيما بينها وبين الدول الأخرى من غير الأعضاء فيها والمنظمات الأخرى من ناحية ثانية . وهنا تبدو أهمية تحديد موقف التنظيم الدولى والإقليمى من التدخل فى الشئون الداخلية ، خاصة من حيث مدى مشروعيته . ونظراً لأن نطاق هذه الدراسة لا يتسع لتناول مواقف

---

(١) محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ٧٣٢.

(٢) انظر فى هذا الشأن : د. سمعان بطرس فرج الله ، " تعريف العدوان " ، **المجلة المصرية للقانون الدولى** ، المجلد ٢٤، ١٩٦٨. ص ص ٢٢٦-٢٢٧. وانظر أيضاً : Jeremy Levitt,**op.cit.**, P.20.

(٣) د. أحمد الرشيدى ، " الاتجاهات الحديثة فى دراسة القانون الدولى العام " ، **م س ذ** ، ص ٧٥.

كافة المنظمات الدولية والإقليمية ، فسوف يتم الاقتصار على بيان موقف التنظيم الدولى ممثلاً فى عصبة الأمم والأمم المتحدة ، مع عرض أمثلة لبعض التنظيمات الإقليمية .

أولاً- موقف التنظيم الدولى من التدخل :

١- موقف عصبة الأمم :

لم يحدد عهد عصبة الأمم ماهية التدخل ، ولم ينص صراحة على مبدأ عدم التدخل أو يفوض حظراً عاماً صريحاً على التدخل فى شئون الدول ، إلا أنه تضمن من النصوص ما يدل على احترام مبدأ عدم التدخل ، ومن ذلك إدانته - مع استثناءات - للحروب العدوانية والتهديدات بالحرب ، والنص فى م١٠على التزام الدول الأعضاء بالمحافظة وباحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لأعضاء العصبة . كما نصت م١٥/٨ على ما يدل على امتناع العصبة عن التدخل فى المسائل التى تعد ضمن الاختصاص الداخلى للدول ، وذلك من خلال التأكيد على عدم اختصاص العصبة فى تقديم توصيات فى المنازعات التى تدخل ضمن الاختصاص الداخلى للدول ، وهو ما يمثل اعترافاً بالاختصاص المطلق للدول ، وتأكيداً على حماية ذلك الاختصاص من أى تدخل خارجى ، حتى من جانب العصبة . غير أن الفقرة السابقة لا تنفى حق العصبة فى التدخل فى الشئون الداخلية والخارجية للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء فى مسائل معينة من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، بشرط ألا تدخل تلك المسائل فى نطاق الاختصاص الداخلى للدول وفقاً للمادة ١٥/٨ .(١)

وإذا كان العصبة قد أكدت على احترامها للاختصاص الداخلى للدول الأعضاء ، وعبرت عن ضرورة احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لها ، دون الإشارة صراحة إلى لفظ التدخل ، إلا أنها فى ممارساتها أكدت صراحة على ضرورة الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، ومن ذلك إعلان العصبة أنه يجب على كل دولة الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية لدولة أخرى ، وذلك بمناسبة اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية .(٢)

٢- موقف الأمم المتحدة :

قام النظام الدولى الذى تأسس بعد الحرب العالمية الثانية على أساس مبدأ عدم التدخل . وقد ورد النص على ذلك فى م٢/٤ من ميثاق الأمم المتحدة ، والتى تلتزم بموجبها الدول الأعضاء بعدم

---

(١) ولمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع انظر : محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ص ٢٣٣-٢٣٥.

(٢) **المرجع السابق** ، ص ٢٣٤.

استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى إطار علاقاتها الدولية ، ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأى دولة .(١)

ومن جهة أخرى ، نصت م٧/٢ على أنه ليس فى ميثاق الأمم المتحدة ما يسوغ لها أو يلزمها بالتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى للدول ، وليس فيه أيضاً ما يلزم الدول الأعضاء بعرض مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق .(٢)

والجدير بالذكر ، إن الالتزام بعدم التدخل كما توحى به المادة ٧/٢ لا يقع على عاتق الأمم المتحدة وحدها ، وإنما يشمل ذلك الالتزام المنظمة وأعضائها أيضاً (٣)، ويتضح ذلك من مقدمة م٢ من الميثاق التى تنص على أنه " تعمل الهيئة وأعضاؤها فى سعيها وراء المقاصد المذكورة فى م١ وفقاً للمبادئ الآتية ... " ، والتى يأتى من بينها مبدأ عدم التدخل فى الفقرة السابعة . فضلاً عن أن القول بغير ذلك يتعارض مع المنطق السليم ويخالف العرف الدولى ، حيث تعلن الفقرة السابعة مبدأً مقبولاً على المستوى العالمى ومن ثم فإنه يكون ملزماً لكل أشخاص القانون الدولى سواء كانت دولاً أو منظمات دولية .(٤)

وقد التزمت المنظمة – إلى حد كبير– أثناء الحرب الباردة بما ورد فى ميثاقها حول عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، خاصة فى ظل ظروف الصراعات الداخلية التى كانت تنشب فى تلك الدول .

وقد أكدت المنظمة على ذلك الالتزام من خلال الإعلانات والقرارات اللاحقة التى صدرت عنها ، مثل الإعلان الصادر عام ١٩٦٠بخصوص منح البلاد والشعوب المستعمرة استقلالها ، والذى تضمن وجوب التزام جميع الدول بتطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة بأمانة وحزم ، والالتزام بأحكام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على أساس المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى . وهناك أيضاً إعلان حظر التدخل فى شئون الدول الأعضاء وحماية استقلالهم وسيادتهم ، والذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٥. وبالإضافة لذلك ، فقد أقرت الجمعية

---

(١) يعد استخدام القوة استناداً إلى حق الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى عن النفس فى حالة الهجوم المسلح على الدولة ، وفقاً لما ورد فى م ٥١ من الميثاق ، هو الاستثناء الوحيد الذى ورد على مبدأ عدم جواز استخدام القوة فى العلاقات الدولية .

(٢) تنص م٧/٢على أنه " ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع من الميثاق " .

(٣) انظر فى هذا الشأن : د. محمد حافظ غانم ، **الوجيز فى القانون الدولى العام** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩) ص ١٧٢.

(٤) حول الجدل الفقهى بشأن هذا الموضوع انظر : محمد مصطفى يونس ، **م س ذ** ، ص ص ٢٣٥–٢٣٨.

العامة عام ١٩٦٦عدم جوار التدخل من جانب الدول بشكل مباشر أو غير مباشر – مهما كانت الأسباب – فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى . كما أقرت أيضاً عام ١٩٨١أن أى إجراءات من شأنها الضغط اقتصادياً على الدول تعد تدخلاً غير مشروع فى شئونها الداخلية.[١]

ويعنى ما سبق أن الأمم المتحدة خلال مرحلة الحرب الباردة قد وسعت من مفهوم التدخل ، حيث إنها لم تقصره على التدخل المسلح ، وإنما أقرت أن كافة صور التدخل الأخرى التى تستهدف المساس بشخصية الدولة أو بعناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية ، تعد من الأمور غير المشروعة .

ثانياً– موقف التنظيم الإقليمى من التدخل :

نصت مواثيق المنظمات الإقليمية على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، حتى أنه أصبح من المبادئ المتفق عليها فى إطار الإقليمى ، حيث تكرر النص على هذا المبدأ بشكل روتينى فى مواثيق المنظمات الإقليمية التى أنشأتها دول العالم الثالث ، بعد ظهورها كدول مستقلة على مسرح الحياة الدولية .[٢] وفيما يلى عرض لموقف بعض هذه التنظيمات من التدخل :

١– موقف منظمة الدول الأمريكية :

نصت م ١٥من ميثاق منظمة الدول الأمريكية (ميثاق بوجوتا) على أنه لا يجوز لدولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتحت أى سبب فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى . كما نصت م ١٦من الميثاق على أنه لا يجوز لأى دولة أن تستخدم أو تشجع استخدام وسائل القمع ذات الصبغة الاقتصادية أو السياسية بهدف التأثير على إرادة دولة أخرى أو الحصول على مزايا معينة .[٣]

ويعنى ذلك أن الميثاق قد حدد ماهية التدخل بالإشارة إلى كل تصرف يهدف إلى التأثير فى إرادة الدولة أو الحصول على مزايا أيا كانت . ومن ثم فهو لم يحظر فقط اللجوء إلى القوة المسلحة ، ولكنه حظر أيضاً كل شكل للتدخل أو أى محاولة تهدف إلى المساس بشخصية الدولة وعناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية التى تشكلها .

---

(١) مسعد عبد الرحمن زيدان ، م س ذ ، ص ص ١٠٩-١١٠.

(٢) William O'Brien, **op.cit.**, P.11.

(٣) Gordon Graham, **Ethics and International Relation** (Cambridge & Massachusetts: Blackwell Publication Ltd.,1997) P.94.

وقد أقرت اللجنة القانونية المشتركة لدول أمريكا اللاتينية ما جاء فى ميثاق بوجوتا حول عدم التدخل ، كما نصت على عدم مشروعية قيام الدول الأمريكية بأى عمل تدخلى فى إطار علاقاتها ببعضها .(١)

ولعل ما ورد فى ميثاق بوجوتا وفى تقرير اللجنة القانونية المشتركة يعد أكثر وضوحاً وتقدماً فى بيانه للأعمال التى تعد من قبيل التدخل غير المشروع ، وذلك مقارنة بما جاء فى م٢/٧ من ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن عدم وجود تعريف جامع مانع لمفهوم التدخل فى ميثاق بوجوتا قد فتح الباب أمام التدخل لاعتبارات سياسية .(٢)

٢- موقف جامعة الدول العربية :

لم يتعرض ميثاق الجامعة العربية لمسالة التدخل بصورة واضحة ، كما هو الحال بالنسبة لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، حيث أكد الميثاق على موقفه من التدخل بشكل عام وغير مباشر ، وذلك عندما أكد فى م ٨ على ضرورة احترام كل دولة من الدول الأعضاء فى الجامعة لنظم الحكم القائمة فى دول الجامعة الأخرى ، مع التعهد بعدم القيام بأى عمل يرمى إلى تغيير تلك النظم ، باعتبار أن ذلك حقاً من حقوق الدول الأخرى .(٣)

ويلاحظ أن المادة السابقة لم تشر إلا إلى صورة واحدة من صور التدخل ، وهى الإطاحة بنظم الحكم فى الدول الأخرى . وكأن واضعى الميثاق قد قصروا التدخل على تلك الصورة فقط ، أو أن الحكام لم يكن يعنيهم إلا الحفاظ على نظم الحكم فقط ، دون غيرها من الأمور التى قد تمس كيان الدولة . ويمثل ذلك قصوراً من جانب الجامعة العربية بالمقارنة بالمنظمات الدولية الأخرى ، وخاصة الحديثة منها .

٣- موقف منظمة الوحدة الأفريقية :

أكد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على مبدأ عدم التدخل ، حيث ورد فى ديباجته ومادته الثانية ما يؤكد على التزام الدول الأعضاء بالمحافظة على الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للدول الأفريقية ، ومكافحة الاستعمار الجديد فى كافة أشكاله ، واعتبار ذلك من الأهداف الأساسية لقيام

---

(١) ومن أبرز الأعمال التدخلية التى ذكرتها اللجنة : السماح بتهريب الأسلحة وأدوات الحرب بقصد إثارة القلاقل والاضطرابات والفتن وتشجيع أو تغذية الحروب الأهلية ، والتزويد لأى سبب بالأسلحة أو قطع الغيار لأشخاص أو جماعات أخرى بقصد توجيهها للأعمال السابق ذكرها ، وتشجيع حركات الانفصال أو التمرد حتى ولو كانت ضد حكومة غير معترف بها ، والقيام بالأعمال التى تنم عن الاعتراض المباشر أو غير المباشر على تشكيل حكومة فى دولة أخرى . انظر : مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ١١٣.

(٢) ومن ذلك تدخل الولايات المتحدة فى نيكاراجوا عام ١٩٨٤ لتأييد قوات الكونترا ضد الحكومة المركزية ، وتدخلها فى هايتى عام ١٩٩٤ لإعادة نظام أرستيد إلى السلطة ، انظر: **المرجع السابق** ، ص ١١٤.

(٣) جامعة الدول العربية ، **ميثاق جامعة الدول العربية** ، ١٩٤٥، م ٨.

المنظمة . كما تضمنت بعض مبادئ المنظمة ما يفيد التأكيد على عدم جواز التدخل فى شئون الدول الأعضاء مثل : المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء (م٣/١) ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء (م٣/٢) ، واحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت فى كيانها المستقل (م٣/٣) ، والاستنكار المطلق للاغتيالات السياسية وإدانة كافة الأنشطة الهدامة من جانب الدول المجاورة أو الدول الأخرى (م٣/٥) .[١]

وقد أكدت المنظمة على موقفها من التدخل فى ممارساتها الفعلية اللاحقة أيضاً ، ففى إطار قمتها الثانية فى أكرا عام ١٩٦٥، أعادت المنظمة التأكيد على إدانتها لبعض صور الأنشطة الهدامة التى تم النص عليها فى م٣/٥ من الميثاق ، وذلك من خلال القرار رقم ٢٧ الذى صدر عن القمة المشار إليها ، والذى أدان العديد من الأنشطة الهدامة التى تقوم بها دولة ما فى مواجهة دولة أو عدة دول أخرى ، معتبراً إياها تصرفات غير مشروعة وتمثل تدخلاً فى شئون الدول الأخرى .[٢] ومن ناحية أخرى ، جعلت المنظمة مبدأ عدم التدخل ، أحد أهم الأسس الحاكمة لعمل المنظمة فى إطار علاقاتها بالتنظيمات الدولية والإقليمية الأخرى ، ففى إطار القمة العربية الأفريقية الأولى ، والتى عقدت فى مارس ١٩٧٧، تم التأكيد على هذا الأمر باعتباره أحد المبادئ الأساسية للتعاون بين الدول العربية والدول الأفريقية .[٣]

و رغم ذلك ظلت المنظمة فى حاجة إلى مزيد من الخطوات لتحديد موقفها بدقة من التدخل فى شئون الدول الأخرى . وقد حققت المنظمة تقدماً كبيراً فى هذا الشأن إثر تحولها إلى الاتحاد الأفريقى عام ٢٠٠٢، حيث تضمن القانون التأسيسى للاتحاد نصوصاً تسمح بإمكانية تدخل الاتحاد فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، وفى صراعاتها الداخلية بالطبع . وذلك على نحو ما سوف يتم بيانه فى المبحث المتعلق بمحددات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية .

---

(١) منظمة الوحدة الأفريقية ، **ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية** ، ١٩٦٣، الديباجة والمادتين ٢ ، ٣.

(٢) ومن هذه الأنشطة ، التشجيع والتحريض على الانقسام والنزاع الداخلى فى الدول الأفريقية من خلال استغلال الاختلافات القائمة على أساس الدين أو العنصر أو اللغة ، والعمل على تعميق الخلافات السابق ذكرها . انظر : مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ١١٤.

(٣) د.محمود أبو العينين (محرر) ، **التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢**(القاهرة : مركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢) ، ص ٢٧٢.

المطلب الثالث
التدخل فى أدبيات العلاقات الدولية

أثارت مشروعية التدخل فى الصراعات الداخلية جدلاً واسعاً فى إطار أدبيات العلاقات الدولية بوجه عام . وفى هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات أساسية : أولهما يعارض التدخل ، والثانى يؤيده ، أما الثالث فهو يقبله ، وإن كان يقصره على أضيق نطاق ممكن ، ويقرنه بشروط تضبطه وتزيد من فاعليته . وفيما يلى عرض للاتجاهات الثلاثة :

أولاً- الاتجاه المعارض للتدخل :

يرفض أنصار هذا الاتجاه التدخل فى الصراعات الداخلية ، حيث ينظرون إليه باعتباره عدواناً لا يتفق نصاً وروحاً مع ميثاق الأمم المتحدة ، وهو ما قد يهدم مبادئ وقواعد العلاقات الدولية.[١] ويستند هؤلاء إلى الحجج الآتية :

١- إن التدخل يعرقل جهود تسوية الصراعات الداخلية .

وهنا يرى إدوارد ليتواك Edward Luttwak أن معظم أشكال التدخل الخارجى قد أدت من الناحية الفعلية إلى تعطيل جهود التسوية السلمية للصراعات الداخلية ، وإطالة أمدها . فالتدخل يؤدى إلى تجميد الصراع بشكل تحكمى ، ويوفر نوعاً من الحماية للطرف الأضعف إزاء رفض تقديم تنازلات من أجل السلام . ومن ثم فمن الأفضل أن تترك الصراعات الداخلية ، وخاصة الصراعات محدودة النطاق أو الأقل أهمية ، لكى تخمد نفسها بنفسها و" تحترق ذاتياً " دون الحاجة للتدخل الخارجى ، حيث يذهب ليتواك إلى أنه يجب إعطاء تلك الصراعات الفرصة لكى تدور دورتها الكاملة بلا تدخلات خارجية ، مشيراً إلى أن عدم منح الصراع فى يوغوسلافيا السابقة الفرصة لكى يدور دورته الكاملة قد أدى – فى واقع الأمر- إلى إعاقة جهود التسوية السلمية ، ومن ثم إلى إطالة أمد الحرب ، وزيادة معاناة السكان .[٢]

وينتقد البعض ما ذهب إليه ليتواك ، نظراً لأن عدم التدخل فى الصراعات الصغيرة قد يحولها إلى صراعات عنيفة يصعب احتوائها فيما بعد ، خاصة وأن الممارسات الواقعية تؤكد أن ترك المقاتلين يحاربون حتى النهاية لم يسهم فى تسوية الكثير من الصراعات ، وإنما أدى فى كثير من الحالات إلى تصاعدها ، مثلما حدث فى كولومبيا وكمبوديا وفى نيجيريا أثناء الحرب الانفصالية١٩٧٦-١٩٧٠، وفى رواندا عام ١٩٩٤عندما شهدت واحدة من أسوأ عمليات الإبادة

---

(١) Stanlake Samkange, **op.cit.**, P.2.

(٢) Chester Croker , A Poor Case for Quitting : Mistaking Incompetence for Intervention" , **Foreign Affairs** (New York :Center of Foreign Relation, Vol.79, No.1,2000)P.P.183-185.

الجماعية فى التاريخ المعاصر . وحتى فى حالة التسليم بأن القتال حتى النهاية قد يحقق السلام فى بعض الأحيان ، فإن السلام فى تلك الحالة سيكون سلام غير عادل .(١)

٢- إن التدخل يتعارض مع حق الدولة فى إدارة شئونها بشكل مستقل .

وقد دافع جوردان جراهام Gordan Graham عن هذه الحجة ، مؤكداً أن حق كل دولة فى الاستقلال السياسى وإدارة شئونها الخاصة بذاتها وبشكل مستقل ، إنما هو من الحقوق العادلة التى كفلها القانون الدولى ، ومنحها درجة كبيرة من التقدير ، تصل إلى ما أسماه البعض ب " القداسة الخاصة "، ومن ثم فإذا كان حق الدولة فى الاستقلال بإدارة شئونها الخاصة حق عادل ، فإن هنالك أسساً أخلاقية تقع على كل دولة توجب عليها عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى .(٢)

ويضيف Stanlake Samkange أن مبدأ عدم التدخل – بالإضافة إلى السيادة – يعتبر أحد الأدوات القليلة المهمة التى ترتكن إليها الدول الصغرى فى تعاملاتها مع الدول الكبرى أو الأقوى أو العدوانية . كما أن هذا المبدأ يلعب دوراً حيوياً بالنسبة للكثير من الدول فى مرحلة ما بعد الاستعمار ، خاصة فى إطار ما تواجهه من تحديات تتعلق ببناء الدولة وتحقيق التنمية الشاملة . وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الأفريقية التى تحتاج إلى المناخ السياسى الآمن لتحقيق تطلعاتها المشروعة فى بناء الدولة وتحقيق التنمية .(٣)

٣- إن عدم التدخل المطلق يضمن تحقيق السلم .

يستند أصحاب هذا الرأى إلى معيار النتائج Consequences فى تحديد مشروعية التدخل ، حيث يرون أن التدخل يكون مبرراً إذا كانت النتائج المترتبة عليه أفضل من تلك التى يمكن أن تترتب على عدم القيام به . ويرى هؤلاء أنه نظراً لأن أضرار التدخل غالباً ما تكون أكثر من فوائده ، فإن الحظر المطلق للتدخل سوف يؤدى إلى عالم أكثر سلاماً ونظام دولى أكثر اتساقاً . أما إذا سمح القانون الدولى ولو بقدر ضئيل من التدخلات الدولية ، فإن احتمال اندلاع الصراعات داخل الدول وبينها أيضاً سوف يتزايد ، وهو ما قد يؤدى إلى نتائج غير مرغوبة على الإطلاق .(٤)

وقد انتقد البعض الرأى السابق ، لأن معيار النتائج لا يترك مجالاً للاستثناء ، وهو ما يضفى عليه نوعاً من الجمود . فأحياناً يكون لكسر المبدأ العام نتائج أفضل من تلك المترتبة على الالتزام به . ويرد أنصار معيار النتائج بأنه لا يوجد دليل يقينى على أن كسر المبدأ يؤدى فى كل الأحوال إلى نتائج أفضل من تلك الناجمة عن الالتزام به . ولكن من المؤكد أن كسر المبدأ سوف يؤدى إلى

---

(١) **The Economist** , 31 July 1999.

(٢) Gordon Graham,**op.cit.**, P.98.

(٣) Stanlake Samkange, **op.cit.**, PP.2-3.

(٤) Gordon Graham, **op.cit.**, PP.103-104.

نتائج سلبية مستقبلاً ، نظراً لأن ذلك سوف يخلق حجية يمكن الاستناد إليها بشكل متكرر لكسر المبدأ فيما بعد ، وهنا فإن الاستثناء قد يصبح هو القاعدة الأصلية .(١)

٤- إنه لا وجود للتدخل الإنسانى الخالص فى الممارسات الواقعية .

يرى هذا الرأى أن الأغراض الإنسانية غالباً ما تكون ستاراً لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية واستراتيجية أخرى ، مما قد يؤدى إلى تغير ميزان القوى الذى يحكم تلك الصراعات فى الاتجاه الذى يؤدى إلى تصعيدها وزيادة حدتها ، وهو ما قد يؤدى إلى نتائج وخيمة حتى من وجهة نظر هؤلاء الذين يطالبون بالتدخل الإنسانى كخيار أول فى مواجهة الكوارث الإنسانية الناجمة عن الصراعات الداخلية .(٢)

ومن أنصار الرأى السابق وزير الخارجية والإعلام فى ناميبيا ، ثيوبن جوريراب ، الذى يرى أن التدخل الإنسانى هو مفهوم تتبناه الدول الكبرى ، وتستخدمه من أجل الهيمنة العالمية باسم حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين ، وهو ما قد يهدد سيادة الدول الأفريقية وقدسية حدودها وترابها الوطنى ، خاصة عند استخدامه وتطبيقه خارج مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو دون تفويض منها .(٣)

ثانياً- الاتجاه المؤيد للتدخل :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التدخل لا يمثل عملاً غير مشروع ، أو مسلكاً غير حميد فى العلاقات الدولية فى كل الأحوال ، ولكنه قد يكون هو الخيار الضرورى والأفضل فى بعض الحالات . وتتمثل أهم أسانيد هذا الاتجاه فى الآتى :

١-إن التدخل يعتبر ضرورة لحماية حقوق الإنسان .

يرى هذا الرأى أن انتهاكات حقوق الإنسان أصبحت من الأمور الأساسية التى تبرر التدخل الإنسانى ، بل والتى تكسبه الشرعية أيضاً ، خاصة عندما تصل تلك الانتهاكات إلى درجة جسيمة لا يمكن الصمت إزائها . وهنا يصبح التدخل الإنسانى لإسقاط النظم الحاكمة المسئولة عن تلك الانتهاكات أمراً ضرورياً ، خاصة وأنها هى التى أدت بتصرفاتها غير المقبولة إلى استنفار

---

(١) Gordon Graham , **op.cit.**, P.105.

(٢) William Minter, **op.cit.**, PP.1-2.

(٣) ورد ذلك خلال محاضرة ألقاها الوزير الناميبى فى المجلس المصرى للشئون الخارجية بالقاهرة فى مايو ٢٠٠٠، عندما كان رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك . انظر : د. عبد الملك عودة ، **مشكلات أفريقيا فى عالم متغير**(القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٥٧، ٢٠٠١) ص ١٢.

المجتمع الدولى من أجل القيام بالتدخل ، وبالتالى تكون تلك النظم ذاتها هى المسئولة عن تبرير التدخل وإضفاء المشروعية عليه ، ومن ثم يجب عليها تحمل تبعاته .[١]

وهنا يقول مارك مالان Mark Mallan إنه إذا كان القانون الدولى قد نجح – نسبياً – فى ضبط سلوك الدول إزاء الدول الأخرى ، فإنه لم يثبت نفس الفعالية فى ضبط سلوك الحكومات إزاء مواطنيها ، بدليل أن ألمانيا التى أحجمت عن استخدام الغاز السام ضد الحلفاء ، رغم تعرضها للهزيمة ، لم تبد أى ندم على استخدامه ضد مواطنيها من اليهود . وبالتالى يجب صياغة مفهوم واضح للتدخل لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان ، والتى لم يعد من المقبول التعامل معها باعتبارها شأناً داخلياً ، أو الصمت إزاءها بدعوى أن التدخل لمواجهتها يمثل انتهاكاً للسيادة الوطنية .[٢]

ويؤيد ليفين H. Levine ما ذهب إليه مالان ، مؤكداً أن الدول ينبغى أن تتبع سياسة نشطة فى مجال حقوق الإنسان ، بحيث تصبح حقوق الإنسان هدفاً أساسياً لسياساتها الخارجية ، حتى لا تتكرر انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق ، على نحو ما حدث فى كمبوديا فى عهد بول بوتل ، وما حدث أيضاً فى أوغندا فى عهد عيدى أمين ، وفى رواندا عام ١٩٩٤.[٣]

٢- إن التدخل يعتبر أداة لتحقيق الديموقراطية .

يرى أصحاب هذا الرأى أن التدخل يعتبر أداة فعالة لتحقيق الديموقراطية ودعمها ، وذلك عن طريق إسقاط النظم الاستبدادية وإحلال نظم ديموقراطية بدلاً منها .

ويتحفظ البعض على الرأى السابق بدعوى أن النظم الديموقراطية الجديدة المفروضة من الخارج غالباً ما تفتقر إلى الاستقرار ، نظراً لضعف شرعيتها السياسية ، حيث ينظر الشعب إليها باعتبارها نظماً عميلة للدولة أو للدول المتدخلة التى جاءت بها إلى السلطة ، وكذا نتيجة لعدم قدره هذه النظم على دعم المؤسسات الديموقراطية الوليدة وحماية ذاتها فى مواجهة المعارضة الداخلية والتهديدات الخارجية . ويرد أنصار التدخل على هذا التحفظ بأن الدولة أو الدول المتدخلة تمثل ضماناً أساسياً لحماية الاستقرار فى الدولة الهدف ، خاصة وأنها غالباً ما يتوافر لديها القدرات والموارد اللازمة لدعم النظم الديموقراطية الناشئة فيها وحمايتها فى مواجهة التهديدات المختلفة ،

---

(١) Vojin Dimitrijevic ," Human Rights and Peace " in Janusz Symonides (ed.) **Human Rights: New Dimensions and Challenges** (Aldershot: Ashagate Publishing Limited, 1998) PP.58-59.

(٢) Mark Mallan , " The Principle of Non Intervention ... ", **op.cit.**, PP.29-34.

(٣) **Ibid.**, P.35.

ريثما تستطيع هذه النظم الاعتماد على ذاتها ، خاصة فيما يتعلــق بخلــق بيئــة مواتيــة للتحــول الديموقراطى وإيجاد مؤسسات وقواعد ديموقراطية راسخة .(١)

٣- إن التدخل يحول دون تفاقم الكوارث الإنسانية .

يقول أنصار هذا الرأى إن التدخل الفعال يحد من تفاقم الكـــوارث الإنســـانية الناجمـــة عـــن الصراعات الداخلية . ويذهبون إلى أن المجتمع الدولى أصبح أكثر اقتناعاً فى الســـنوات الأخـــيرة بأهمية التدخل لمواجهة تلك الكوارث ، حيث أصبح هناك اتجاه متزايد نحو التعامل مـــع التدخـــل العسكرى باعتباره الخيار الأفضل من أجل توفير الحماية الفعالة للشعوب من مخـــاطر الكـــوارث الإنسانية ، بدلاً من عدم المبالاة والتكاسل ، الذى يؤدى فى الغالب إلى تفاقم تلك الكوارث .(٢)

ويدلل هؤلاء على صحة موقفهم بأن التردد فى التدخل لوقف انتهاكات حقوق الإنســـــان فـــى البوسنة والهرسك هو الذى أوحى للصرب بأنه يمكنهم شن حرب إبادة ضد مسلمى البوسنة بـــدون رادع ، مما أدى إلى كارثة إنسانية كان من الممكن تجنبها عن طريق اتخاذ قرار ســـريع وحاســـم بالتدخل . ومن ثم ، فهم يرون أنه من الخطأ النظر إلى ضرب حلف الناتو لمواقع الصـــرب فـــى سراييفو عام ١٩٩٥ باعتباره تدخلاً ، وإنما يجب اعتباره عملاً من أعمال الوساطة التى كان لابـــد منها لخلق الظروف التى مهدت لتوقيع اتفاق دايتون من أجل تسوية الصراع .(٣)

٤-إن التدخل يعد الخيار الأفضل فى حالات معينة .

ومن أنصار هذا الرأى تشستر كروكر Chester Croker ، الـــذى يقـــول إن التدخـــل فـــى الصراعات الداخلية إنما هو أمر موجود بالفعل ، كما أنه أصبح يطرح نفسه بقوة على " الأجنـــدة السياسية " للدول ، وخاصة فى ظل ما يرتبط بتلك الصراعات من تزايد لحالات ســـقوط الأنظمـــة الحاكمة ، وانهيار الدول ، وتفاقم الكوارث الإنسانية والأزمات البيئية والصحية ، وانتشار الأعمـــال الإرهابية والأنشطة الإجرامية .(٤)

ويرى كروكر أن ليتواك لم يكن على صواب عندما تحدث عن ضرورة عدم التدخل وتـــرك الصراعات الداخلية لكى تخمد نفسها بنفسها ، بعد منحها الفرصة لكى تدور دورتها الكاملة ، نظـــراً

---

(١) David Reilly, " Peace through Coercion: The Effects of Foreign Military Intervention on Democratization and War ", **Online Journal of Peace and Conflict Resolution**, Vol.2, No.1, March 1999.P.5. (Internet) www.ojpcr.com.

(٢) Stanlake Samkange, **op.cit.**, P.10.

(٣) Michael J. Smith," Humanitarian Intervention Revisited: Is There a Universal Policy ", **Harvard International Review** (Cambridge: Harvard International Relations Council, Vol.22, No.3, fall 2000) PP.8-11.

(٤) Chester Croker, **op.cit.**, P.184.

لأن ميدان المعركة نفسه قد لا يؤدى بالضرورة إلى تحقيق السلم بشكل مستقر إلا فى بعض الظروف غير العادية ، والتى من بينها ما يلى :

أ -عندما يحقق الطرف المنتصر نصراً ساحقاً على خصم لا يحظى بدعم خارجى كاف . فهنا يمكن للطرف للمنتصر أن يستوعب الطرف المنهزم بشكل كامل ، وأن يفرض عليه شروطه .

ب-عندما يكون الطرف المنتصر متسامحاً بشكل غير عادى ، ويقبل بالتعاون أو المشاركة مع الطرف المنهزم .

ج-عندما يدرك الطرف الأضعف عدم قدرته على هزيمة خصمه الأقوى . وعندما يمتلك هذا الطرف الأضعف بصيرة نافذة تجعله يعترف بضعفه وعدم قدرته على مواصلة الصراع ، ملتمساً فى المقابل تحقيق أفضل الشروط الممكنة لتحقيق السلم وضمان أمنه .

ويرى كروكر أن الشروط السابقة ليست شروطاً عامة تتوافر فى معظم الحالات ، وإنما هى أقرب إلى المثالية ، حيث إن الخاسرين أو الضحايا عادة ما يكون لديهم الكثير من الأصدقاء الذين يساعدونهم أو يتبنون قضاياهم . وينطبق ذلك بشكل خاص على الصراعات الداخلية التى تنطوى على الكثير من الأبعاد التى تجعل منها صراعات شديدة التعقد ، ومن ثم يكون من الصعب تسويتها سلمياً فى الأجل القصير . ويدلل كروكر على ذلك بالصراع الشيشانى الذى بدأ فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر ولم يسوى بشكل نهائى حتى تاريخ إعداد هذه الرسالة . وهناك أيضاً الصراع فى السودان التى تعيش حالة حرب أهلية شبه مستمرة منذ استقلالها ، بالإضافة إلى حالات مشابهة أخرى فى أنجولا وكشمير وسيريلانكا . وهنا يرى كروكر أن التدخل الفعال يمكن أن يكون ناجحاً فى مواجهة تلك الصراعات .(١)

ثالثاً- الاتجاه المقيد للتدخل :

ويأخذ هذا الاتجاه موقفاً وسطاً بين الاتجاهين السابقين . فهو لا يعارض التدخل أو يقبله بشكل مطلق ، وإنما يرى أن مبدأ عدم التدخل هو الأصل فى العلاقات الدولية ، وأنه القاعدة التى يجب تلتزم بها الدول فى علاقاتها الدولية ، إلا أنه فى بعض الحالات لا يمكن للمجتمع الدولى أن يقف صامتاً إزاء صراعات الدول الأخرى ، وخاصة الصراعات الداخلية التى يعجز أى من أطرافها عن تحقيق نصر سريع وحاسم فيها ، ومن ثم يكون التدخل أفضل من عدمه .(٢)

وفى إطار هذا الاتجاه أكد البعض أن السيادة الوطنية عادة ما كانت تستخدم لحماية الحكام على حساب المواطنين ، إلا أنه من الناحية النظرية - على الأقل - لم تعد السيادة تمثل إطار واقياً يمكن

---

(١) Chester Croker, **op.cit.**, P.185.

(٢) Barbara Walter, " The Critical Barrier to Civil War Settlement", **International Organization** (San Diego: University of California, Vol.51, No.3, 1997) P.P.360-362.

للحكومات السلطوية الاحتماء خلفه من أجل إخفاء انتهاكاتها لحقوق شعوبها .[١] فالسيادة الوطنية لا يجب أن تقف حائلاً دون إنقاذ ضحايا الصراعات والحروب الأهلية . ففى ظل المآسى المرتبطة بالصراعات الداخلية ، أصبح لزاماً على المجتمع الدولى التخلى عن المفاهيم المطلقة للسيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، إذ لم يعد من المقبول التعامل مع السيادة وعدم التدخل كمفاهيم مطلقة ، ولم يعد مقبولاً أيضاً عدم مواجهة النظم السلطوية التى تنتهك حقوق الإنسان ، بحجة الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، حيث إن حماية الشعوب من القهر ومن الآثار الوخيمة للصراعات الداخلية تتطلب مراجعة مفاهيم التدخل ، والسيادة الوطنية ، ومن ثم يجب تبنى مفهوم جديد للسيادة يعتمد على التوازن بين حقوق الحكومات وواجباتها .[٢]

ومن أنصار هذه الاتجاه ريتشارد فولك R. Falk الذى يرى أنه قد حان الوقت للتحول من مفهوم السيادة المطلقة absolute Sovereignty إلى مفهوم السيادة المسئولة responsible Sovereignty ، حيث إن شرعية الحكومة التى تكفل لها ممارسة حقوقها السياديه يجب أن تتضمن أيضاً حماية وتعزيز الحد الأدنى من المبادئ الإنسانية ، والقدرة على توفير الحماية الفعالة للمواطنين إزاء الأخطار التى يتعرضون لها داخل أوطانهم ، والتى تمثل تهديداً لأمنهم ولوجودهم أيضاً . وهناك أيضاً فرانسيس دينج Francis Deng الذى يرى أنه بدلاً من النظر إلى السيادة باعتبارها وسيلة لتوفير الحماية للدولة إزاء التدخلات الخارجية ، فإنه ينبغى التعامل معها باعتبارها مفهوم معيارى للمسئوليات التى يجب أن تتحملها الحكومات تجاه مواطنيها ، ومن ثم فإن السيادة الوطنية فى ضوء هذا المفهوم الجديد تتطلب أنماطاً من نظم الحكم تستند إلى المشاركة الشعبية الديموقراطية ، والإدارة الفعالة للانقسامات المجتمعية ، واحترام حقوق الإنسان ، والتوزيع العادل للثروات الوطنية . وهنا تصبح جميع الحكومات ملزمة بأن توفر أساساً لشرعيتها ، يعتمد على ضمان الحد الأدنى من معايير الحكم الجيد ، وتحمل مسئولية تحقيق أمن ورفاهية مواطنيها وكذا كافة المقيمين على أراضيها ، وذلك قبل المطالبة بالحق فى السيادة الوطنية .[٣]

---

(١) Jakkie Cilliers & Kathryn Sturman , " The Right Intervention : Enforcement Challenges for the African Union " **African Security Review**, Vol.11, No.3, 2002, P.1.(Internet)

(٢) Severine M. Rugumamu, " State Sovereignty & Intervention in Africa " **Conflict Trends** (Durban: The African Center for the Constructive Resolution of Disputes, No.4, 2001) P.1-2. (Internet) www.conflicttrends.com.

(٣) **Ibid.**, P. 2

وفى ذات السياق يرى Stanlake Samkange أن القضية محل الاهتمام عند التعامل مع مفهوم السيادة الوطنية لا ينبغى أن تكمن فى إعادة تعريف مفهوم السيادة فى ضوء التطورات الدولية ، وإنما يجب التركيز على ضرورة الفهم الجيد لمتطلبات السيادة فى جوانبها الداخلية .[١]

ويرد أنصار هذا الاتجاه على من ينظرون إلى التدخل على أنه يمثل تهديداً لحق الدولة فى السيادة والشرعية ، خاصة عند حدوثه بدون رضاء الدولة الهدف ، حيث يؤكد David Scheffer " إن التدخل ليس سلاحاً يشهره المجتمع الدولى فى وجه الدول بشكل عشوائى ، حيث يمكن للحكومات تجنب التعرض للتدخل عن طريق الوفاء بالتزاماتها ، ليس فقط تجاه الدول الأخرى ، وإنما تجاه مواطنيها أيضاً " .[٢] كما يؤكد البعض أن القبول بالتدخل ، لا ينبغى أن يكون قبولاً مطلقاً ، وإنما لابد من توافر بعض الشروط لكى يحقق التدخل أهدافه المرجوة ، ولكى يصبح بالتالى أمراً مقبولاً ، ومن أهم هذه الشروط ما يلى[٣]:

١- أن يكون التدخل قوياً وحاسماً ، حتى وإن تضمن استخدام القوة العسكرية ، إما لردع الأطراف المتصارعة ومنعها من مواصلة القتال أو العودة إليه بعد توقفه ، أو لفض الاشتباك بينها .

٢- يجب ألا يتضمن التدخل أى مؤشر يوحى بتردد القوى المتدخلة ، لأن ذلك قد يعطى لأطراف الصراع دافعاً قوياً لمواصلة الصراع أو العودة إليه . وهنا يرى كلافام Clafam أن التدخل يجب أن يحدث بسرعة ودون إبطاء لكى يحقق أهدافه ، حيث إن السرعة التى تتحرك وتنتشر بها القوات المتدخلة ، لا تقل أهمية عن كفاءتها الفنية أو التكتيكية . وفى هذا الإطار يقول كلافام " إن التدخل الحاسم والسريع من جانب الأمم المتحدة كان من الممكن أن يسهم فى مواجهة عمليات الإبادة الجماعية التى شهدتها رواندا عام ١٩٩٤" .[٤]

٣- يجب على القوات المتدخلة أن تظل متواجدة فى منطقة الصراع ، ليس فقط خلال مرحلة التفاوض من أجل التسوية السلمية للصراع ، بل أيضاً أثناء تنفيذ الترتيبات الانتقالية الرامية إلى تسوية الصراع .

وعلى الرغم من وجاهة الكثير من الأسانيد والحجج التى قدمها الباحثون فى إطار الاتجاهات الثلاثة سالفة الذكر ، إلا أن الباحث – رغم ميله للاتجاه المقيد للتدخل بوجه عام – ليس بوسعه التسليم بالأفضلية المطلقة لهذا الاتجاه على الاتجاهين الآخرين ، إذ يعتمد تحديد ذلك

---

(١) Stanlake Samkange , **op.cit.**, P.10.

(٢) Severine M. Rugumamu, **op.cit.**, P.3.

(٣) Barbara Walter,**op.cit.**, PP.362-364.

(٤) Mark Mallan , " The Principle of Non Intervention ... " , **op.cit.**, P.35.

الأمر على الظروف المحيطة بكل حالة من حالات التدخل على حده ، وطبيعة ذلــك التدخــل ، وأدواته ، وفاعليته ، ونتائجه.

وفى **ختام هذا الفصل** ، تجدر الإشارة إلى أنه برغم أن ظاهرة التدخل تعد ظاهرة عالمية ، تنتشر تطبيقاتها فى أنحاء شتى من عالمنا المعاصر ، إلا أن تطبيقات هذه الظاهرة فــى القــارة الأفريقية قد ارتبطت ببعض الخصائص التى تميزها عن غيرها فى مناطق العــالم الأخــرى ، سواء من حيث المحددات التى صاغتها ، أو الأنماط التى اتخذتها ، ومن ثم تم تخصيص البــاب الأول من هذه الدراسة لبحث محددات وأنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية.

الباب الأول

محددات وأنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية

الباب الأول
محددات وأنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية

كان التدخل من جانب الدول الاستعمارية السابقة والدول الأجنبية - بوجه عام - فى الصراعات الداخلية الأفريقية هو النمط السائد للتدخل فى تلك الصراعات أثناء مرحلة الحرب الباردة . ورغم أن تلك المرحلة قد شهدت عدداً من التدخلات الإقليمية فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، إلا أنه نادراً ما كانت الدول الأفريقية تتدخل بشكل مباشر فى تلك الصراعات ، حيث كانت الغلبة - آنذاك - للتدخل غير المباشر . وحتى فى حالة حدوثه ، فإنه قليلاً ما كان يتخذ شكلاً سافراً ، حيث كانت الأطراف المتدخلة تعمل فقط كحليف مساند لأحد أطراف تلك الصراعات ، وذلك بشكل محدود النطاق وقصير الأمد فى معظم الأحوال .

غير أنه منذ نهاية الحرب الباردة أصبح النمط السائد للتدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية هو التدخل الإقليمى ، سواء من جانب التنظيمات الإقليمية ، أو من جانب الدول الأفريقية فى إطار تلك التنظيمات أو خارج إطارها . كما أصبحت حالات التدخل الإقليمى المباشر وغير المباشر فى تلك الصراعات تمثل ظاهرة واضحة ومتنامية منذ نهاية الحرب الباردة ، حيث شهدت القارة كثيراً من حالات التدخل ، وذلك على نحو غير مسبوق . وبعد أن كانت التدخلات فى الصراعات الداخلية الأفريقية سريعة ، أو بمعنى أدق خاطفة ومحدودة النطاق ، فقد أصبحت فى الوقت الراهن أكثر امتداداً من الناحية الزمنية ، حتى أن بعضها تجاوز الأربعة أعوام مثلما يحدث الكونغو الديموقراطية حالياً ، كما أصبحت أوسع نطاقاً وأشد كثافة ، حيث تنطوى بعض حالات التدخل على حشد أعداد كبيرة من القوات المسلحة التى تستخدم أنواعاً شتى من الأسلحة ، وهو ما أصبح يتطلب رصد مبالغ طائلة للقيام بمثل هذه العمليات.

وفى هذا السياق ، تثور العديد من التساؤلات بشأن المحددات التى تكمن وراء اتخاذ قرارات التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، وكذا حول الأنماط المتباينة التى اتخذتها ظاهرة التدخل الإقليمى خلال مدة الدراسة . وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم هذا الباب إلى فصلين هما :

الفصل الأول : محددات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية .

الفصل الثانى : أنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية .

الفصل الأول
محددات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية

يحدث التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية استجابة لموقف معين يتطلب التدخل واتخاذ قرار فى هذا الصدد ، وذلك فى إطار بيئة عالمية وإقليمية محددة . وعادة ما يتخذ قرار التدخل فى إطار تنظيم إقليمى معين ، أو تتخذه الدول المتدخلة إما منفردة أو بشكل جماعى فى إطار مظلة الشرعية الإقليمية التى يوفرها التنظيم الإقليمى القارى أو الإقليمى الفرعى ، أو خارج إطار هذه المظلة . كما تتخذ قرارات التدخل أيضاً بالتشاور مع الحلفاء الدوليين والإقليميين للأطراف المتدخلة .

والواقع ، إن اتخاذ قرار التدخل فى صراع داخلى معين لا يحدث بشكل عشوائى ، وإنما توجد محددات تؤثر فى صانع القرار عند اتخاذه لذلك القرار . وهذه المحددات قد تتعلق بطبيعة النظام العالمى وما قد يتيحه من فرص أو يفرضه من تحديات بالنسبة للمتدخلين . وقد ترتبط أيضاً بالبيئة الإقليمية المحيطة بالطرف المتدخل ومكانته فى إطارها . كما أنها قد تتصل بطبيعة الصراعات الداخلية التى يتم التدخل فيها ، من حيث نطاقها ، وتأثيرها على مصالح المتدخلين وعلى الأمن والاستقرار الإقليميين . وفى هذا الإطار ، يميز الباحث بين ثلاثة مستويات من المحددات هى : المحددات العالمية ، والمحددات الإقليمية ، والمحددات الداخلية ، وذلك فى إطار ثلاثة مباحث على النحو الآتى :

المبحث الأول : المحددات العالمية للتدخل .

المبحث الثانى : المحددات الإقليمية للتدخل .

المبحث الثالث : المحددات الداخلية للتدخل .

المبحث الأول
المحددات العالمية للتدخل

يرتبط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بمجموعة من المحددات العالمية . وتتعلق هذه المحددات بطبيعة النظام الدولى والقيم السائدة فيه بعد الحرب الباردة ، ومكانة القارة الأفريقية فى إطار هذا النظام ، وموقف الأمم المتحدة من التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية ، ومواقف القوى الدولية من التدخل فى تلك الصراعات . ومن ثم ينقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية :

المطلب الأول : متغيرات النظام الدولى بعد الحرب الباردة .

المطلب الثانى : موقف الأمم المتحدة من التدخل فى الصراعات الداخلية .

المطلب الثالث : موقف الدول الكبرى من التدخل فى الصراعات الداخلية .

المطلب الأول
متغيرات النظام الدولى بعد الحرب الباردة

مع انتهاء الحرب الباردة ، حدثت مجموعة من المتغيرات فى النظام الدولى . وترتبط هذه المتغيرات ببنية هذا النظام ، وطبيعة التفاعلات الدولية فى إطاره ، والقضايا الجديدة محل الاهتمام العالمى ، والمناطق التى أصبحت تحتل أهمية كبيرة فى سلم أولويات القوى المسيطرة فى النظام الدولى . وقد كان لهذه المتغيرات آثارها السلبية على القارة الأفريقية ، سواء بالنسبة لمكانة القارة فى إطار النظام الدولى ، والقضايا والمشكلات الجديدة التى واجهتها بسبب تلك المتغيرات ، ومواقف القوى الدولية من تلك القضايا والمشكلات .

وبالنسبة لبنية النظام الدولى ، فقد أعقب انتهاء الحرب الباردة حدوث نوع من التحول فى بنية هذا النظام ، وذلك بالانتقال من نظام القطبية الثنائية ، الذى تبلور عقب الحرب العالمية الثانية ، إلى نظام الأحادية القطبية أو القوة العظمى الواحدة One Super Power World ، الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية [(١)] ، وذلك إثر سقوط النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، وتفكك حلف وارسو ، وانهيار الاتحاد السوفيتى . وقد مهدت هذه التطورات للإعلان عن قيام نظام عالمى جديد تقوده الولايات المتحدة ، باعتبارها القطب الرئيسى القادر على قيادة السياسة العالمية وتحديد أولويات

---

(١) يضم هذا النظام قوى كبرى أخرى ولكنها تلى الولايات المتحدة من حيث القوة والتأثير ، وهى الدول الصناعية الكبرى ومعها روسيا والصين . انظر : د. محمود أبو العينين ، " أفريقيا وتطور النظام الدولى " ، فى د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد) ، **الموسوعة الأفريقية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، المجلد ٥ ، مايو ١٩٩٧) ص ص ٧٨-٧٩.

التصرف وأولويات العمل الجماعى الدولى ، وكذا تحديد مبادئ المشروعية وحدودها وأساليب حمايتها وضمان احترامها .

أما عن طبيعة التفاعلات الدولية فى إطار النظام العالمى الجديد ، فقد تبدلت العلاقات التى كانت قائمة على المواجهة والصراع بين القطبين السوفيتى السابق والأمريكى وحلفائهما ، كما تغيرت سياسات توازن القوى العسكرية وسباق التسلح ، ليحل محلها سياسات الحوار والتفاوض ، على أساس توازن المصالح والاعتماد المتبادل والتعايش السلمى ، ومن ثم بدأ الاتجاه نحو خفض التسلح وتنسيق المصالح وتنظيم التنافس بين القوى الكبرى فى النظام الدولى .

ومن جهة أخرى ، تغيرت قائمة الاهتمامات العالمية فى إطار النظام العالمى الجديد ، بالانتقال من التركيز على قضايا السياسة العليا High Politics ، وفى مقدمتها قضايا الأمن والاستراتيجية ، إلى الاهتمام الكبير بقضايا السياسة الدنيا Low Politics مثل : التنمية ، وتعزيز الديموقراطية وحقوق الإنسان والأقليات ، وقضايا البيئة .. الخ .[1] كما أصبحت القوى الكبرى تركز اهتماماتها على قضاياها الداخلية بالأساس ، وخاصة القضايا الاقتصادية . وقد برز أيضاً مفهوم العولمة وسياساتها ، التى اختلفت الآراء حول تاريخ ظهورها وطبيعتها وأبعادها وآثارها المحتملة ، وإن كان هناك اتفاق على أنها تمثل تحدياً ينبغى الاستعداد الجاد للتعامل معه ، بهدف الاستفادة من إيجابياتها وتقليل سلبياتها . فضلا عن ذلك ، فقد حدثت تغيرات أخرى عديدة ، كالتحولات الديموقراطية التى طالت رياحها معظم مناطق العالم ، بما فى ذلك دول المعسكر الشرقى ذاتها . كما تنامى الاتجاه العالمى نحو التكتل السياسى والاقتصادى ، سواء بإقامة تكتلات جديدة أو بتطوير التكتلات القائمة بالفعل . وتفجرت الصراعات الإقليمية والداخلية بصورة لم تحدث من قبل فى مختلف مناطق العالم ، مثلما حدث فى منطقة البلقان وأفريقيا والشيشان ، .. إلخ .

وفيما يختص بالمناطق محل الاهتمام فى إطار النظام العالمى الجديد ، احتلت روسيا وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية أولوية كبرى ، نتيجة لما شهدته من تحولات ليبرالية سياسية واقتصادية ، وهو ما فرض على القوى الكبرى فى النظام العالمى توجيه القدر الأكبر من الاهتمام الاستراتيجى والدعم الاقتصادى لتلك الدول من أجل إعادة ترتيب الأوضاع فيها .

وقد أثرت هذه التطورات سلبياً – بوجه عام – فى القارة الأفريقية ، حيث تراجعت القيمة الاستراتيجية لأفريقيا فى إطار الاستراتيجيات العالمية ، وبدأ الحديث فى الدوائر السياسية والإعلامية عن تهميش القارة . ويرجع ذلك إلى سببين : أولهما هو تفكك المعسكر الشرقى وانهيار الاتحاد السوفيتى ، وثانيهما هو تناقص أهمية الوزن التصويتى للدول الأفريقية فى الأمم المتحدة ، إثر زيادة

---

(1) د. محمود أبو العينين ، " أفريقيا وتطور النظام الدولى " ، **م س ذ** ، ص ٧٩.

مستوى التوافق بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى فى النظام العالمى الجديـــد ، ولا ســيما روسيا الاتحادية والصين .(١)

وفى هذا الإطار، أخذ تهميش القارة مظاهر عديدة منها : انخفاض حجم المساعدات الاقتصاديـــة التى أصبحت تتلقاها القارة من المؤسسات الدولية والدول المانحة ، حيث انخفض حجم هذه المساعدات فى الكثير من الحالات ، بل إنها توقفت فى حالات أخرى ، فى الوقت الذى تدفقت فيه المساعدات على دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا .(٢) وانخفض أيضاً حجـــم الاســتثمارات الأجنبيـــة والتدفقات المالية الداخلة إلى القارة .(٣) كما أخذت القوى الكبرى تتحدث عن مشروعات للشراكة مـــع أفريقيا ، وتقدم أطراً جديدة للتعامل مع القارة تقوم على التجارة والاستثمارات أساســـاً وليـس علـــى المعونات ، مثلما كان الحال سابقاً . ومن ذلك المبادرة التى طرحها الرئيس الأمريكى الســـابق بيـل كلينتون فى مارس ١٩٩٨ حول إقامة شراكة أمريكية أفريقية ، فيما عرف باسم قانون النمو والفـرص الأفريقى Africa Growth and Opportunity Act .(٤) ومـــن ناحيـــة أخـــرى انخفـض حجـم المساعدات العسكرية التى كانت تحصل عليها دول القارة من الولايات المتحدة وغيرها مـــن الـــدول الغربية ، بينما توقفت هذه المساعدات تماماً من جانب الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية السابقة .(٥)

---

(١) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٣٨٨.

(٢) وهنا قال ولسن ندولو وزير الشئون الخارجية والتعاون الدولى الكينى ، فى حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والأربعين " إن البلدان النامية ترحب بالتغيرات التى حدثت فى أوروبـــا الشـــرقية ، إلا أنـــها تتوجس خيفة أن تتحول الموارد إلى تلك المنطقة على حساب البلدان النامية ... " ، أنظر : **الوقائع** " مجلـــة الأمـــم المتحدة " (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، السنة ١٢، ع ١، مارس ١٩٩١) ص ١٧.

(٣) وفى هذا السياق أكد نائب الرئيس النيجيرى السيد أوغسطس إيكومو ، فى حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحـــدة فى دورتها الخامسة والأربعين " إن تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى اقتصادنا ، لم يماثل توقعاتنـــا وتضحياتنا " ، أنظر : **المرجع السابق** ، ص ١٤.

(٤) Alec Russell , **Big Men Little People : Encounters in Africa** (London: Macmillan Publishers Ltd. , 1999) P.113.

(٥) ولمزيد مـــن التفصيلات انظر : د . محمود أبو العينين ،" أفريقيـــا والتحولات الراهنـــة فى النظام الدولى " ، فـــى د. عبد العظيم رمضان (محرر) ، **مصر وأفريقيا : الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعـــاصرة** (القـــاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، رقم ٩٥ ، ١٩٩٦) ص ص ٢٧٩-٢٨٤ .

وقد انعكس ذلك بالسلب على الدول الأفريقية من عدة جوانب أهمها ما يلى :

١- تناقص هامش المناورة الاستراتيجى أمام الدول الأفريقية ، حيث كان وجود النظام الدولى ثنائى القطبية يتيح لدول القارة فرصة أكبر لتحقيق مصالحها [1]، كما كان يتيح أيضاً لحركات المعارضة المسلحة الحصول على حاجتها من المساعدات المالية والعسكرية .[2] غير أنه مع انهيار هذا النظام أصبح على الدول الأفريقية مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بمفردها ، دون سند يمكنها الاعتماد عليه ، وهو ما أدى إلى تضييق دائرة الفرص ومضاعفة القيود الواردة على الاختيارات السياسية المتاحة أمام هذه الدول ، وخضوعها لهيمنة الولايات المتحدة وحلفائها .

٢- التناقص النسبى فى الاهتمام الدولى بأفريقيا . وعلى سبيل المثال لم تعد السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا مندرجة فى إطار استراتيجية كونية عامة لإدارة الصراع مع الكتلة الشرقية ، وإنما أصبحت مدفوعة أساساً بالاعتبارات الإقليمية المرتبطة بالمصالح الأمريكية المباشرة فى المنطقة ، كما أضحت تتوقف على خصوصية كل حالة على حده .[3] وفى ذات السياق فقدت أفريقيا وضعها الاستثنائى فى أجهزة صنع السياسة الخارجية الفرنسية ، فبعد أن كان يطلق على وزارة التعاون الفرنسية – التى تتولىّ تعزيز التعاون بين فرنسا ومستعمراتها الأفريقية السابقة – اسم وزارة الشئون الأفريقية ، فإن مشروعات التعاون الفرنسية الأفريقية قد تحولت من إطارها الثنائى المباشر

---

(1) وعلى سبيل المثال نجحت إثيوبيا والصومال فى استغلال المخاوف الأمريكية والسوفيتية من تثبيت أحد القطبين لوجوده فى منطقة المحيط الهندى والمدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، فكان نجاح الاتحاد السوفيتى فى توقيع اتفاقية صداقة مع الصومال فى يوليو ١٩٧٤، وتثبيت وجوده فى ميناء بربرة الصومالى ، سبباً فى توقيع الولايات المتحدة اتفاقاً دفاعياً مع إثيوبيا وحصول الأخيرة على ما قيمته ٣٥٠ مليون دولار من المعونات الاقتصادية و٢٧٨،٦ مليون دولار من المساعدات العسكرية الأمريكية ، خلال المدة من ١٩٥٣إلى ١٩٧٤. وقد شكلت هذه المبالغ ٥٠% تقريباً من جملة المعونات الأمريكية إلى قارة إفريقيا بأكملها خلال هذه المدة . وفى المقابل تمكنت الصومال من الحصول على مساعدات من الاتحاد السوفيتى بلغت قيمتها ٣٢ مليون دولار . انظر : خالد عبد العظيم ، " التطورات فى القرن الأفريقى : تحليل من منظور الجغرافيا السياسية " ، **كراسات استراتيجية** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ع ١٠٦، أكتوبر ٢٠٠١) ص ص ٨-٩. وانظر أيضا : د. عبد الرحمن الصالحى ، " التدخل الأجنبى فى القرن الأفريقى " ، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى ، ١- ٧ يناير ١٩٨٥ (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧). ص ص ٢٤٢-٢٥٢.

(2) وقد كانت رغبة الولايات المتحدة فى محاصرة النفوذ السوفيتى فى أنجولا سبباً فى حصول حركة يونيتا على مساعدات مالية وعسكرية أمريكية بلغت قيمتها زهاء ٢٥٠ مليون دولار ، خلال المدة من ١٩٨٦إلى ١٩٩١وحدها ، انظر :

Kwame A. Ninsin, **Globalization and the Future of Africa,** (Harare: The African Association of Political Science, Occasional Paper Series, Vol.4, No.1, 2000) P.22.

(3) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٣٨٨.

إلى إطار جديد متعدد الأطراف ، حيث أصبحت تلك المشروعات جزءاً من مهام وزارة الخارجية الفرنسية ، وهو ما أفضى إلى تبلور مصطلح " موت وزارة التعاون الفرنسية " .(١)

٣- تزايد ضغوط القوى الدولية على الدول الأفريقية ، حيث أدى تراجع أهمية الاعتبارات الإيديولوجية وتزايد أهمية اعتبارات الديموقراطية وحقوق الإنسان والمصالح الاقتصادية إلى تزايد الضغوط الدولية على دول القارة . فأضافت الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية ، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، شروطاً سياسية جديدة إلى برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، فضلاً عن الشروط الاقتصادية السابقة ، من أجل استمرار التعاون مع الدول الأفريقية ، فيما أصبح يعرف بالمشروطية السياسية الاقتصادية ، ومن أهم هذه الشروط السياسية : التحول الديموقراطي والحكم الجيد ، احترام حقوق الإنسان .(٢)

والجدير بالذكر ، إن التغيرات التى طرأت على بنية النظام الدولى بعد الحرب الباردة ، وما أدت إليه من تناقص القيمة الاستراتيجية لأفريقيا ، وما ارتبط بذلك من آثار سلبية على القارة ، قد ساهمت فى تفجر الصراعات الداخلية فيها . فالدول الكبرى فرضت على الدول الأفريقية التحول الديموقراطى ، دون أن تقدمَ المساندة الكافيه لذلك التحول ، كما فرضت على الحكومات الأفريقية تقليل دورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية دون أن تقدم لها المساعدات أو الاستثمارات ، التى تمكنها من مواجهة الآثار الجانبية للسياسات الاقتصادية التى اضطرت دول القارة لتطبيقها ، وفقاً لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى .

وفى الوقت الذى أدت فيه المتغيرات والسياسات الدولية إلى تفجر الصراعات الداخلية فى القارة ، فإنه لم يكن هناك اهتمام دولى حقيقى بتسوية تلك الصراعات ، كما لم يعد هناك ضوابط دولية لتحجيم نطاقها ، مثلما كان الحال فى ظل الحرب الباردة ، ومن ثم أصبحت الصراعات الداخلية الأفريقية محكومة بتوازن القوى بين الأطراف المتصارعة ذاتها ، وبالتدخلات من جانب الحلفاء الإقليميين لأطراف الصراع . وفى هذا السياق امتدت آثار تلك الصراعات إلى المحيط الإقليمى بشكل غير

---

(١) Anatole N. Ayissi, " Powershift and Strategic Adjustment in French Military Engagement in Central Africa ", **African Journal of Political Science** (Harare: African Association of Political Science, Vol.4, No.2, 1999) P.19.

(٢) يأتى فرض الشروط السابقة انعكاساً للمتغيرات العالمية الجديدة ، إذ لم يعد هناك ما يرغم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية على دعم نظم استبدادية فاسدة مثل نظام موبوتو فى زائير ، بسبب الخوف من أن يؤدى سقوط نظامه إلى وصول حكومة موالية للاتحاد السوفيتى فى كينشاسا ، وبالمثل لم تعد هذه الدول مضطرة لدعم نظام سياد برى فى الصومال من أجل الحصول على تسهيلات بحرية فى موانيها ، ومن ثم فإن النظم السلطوية الأفريقية أصبحت مضطرة إلى التحول الديموقراطى ، خاصة بعد غياب الحليف الاستراتيجى الأساسى لها ممثلاً فى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية السابقة . انظر : أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٣٨٨.

مسبوق ، مما أدى إلى تهديد الأمن الإقليمى فى النطاق المحيط بالدولة محل الصراع . ومع إحجام الأمم المتحدة ومعظم القوى الدولية الكبرى عن التدخل الفعال لمواجهة تلك الصراعات ، أو التأخر فى القيام بهذا التدخل فى حالة حدوثه ، فقد اضطرت التنظيمات والدول الأفريقية إلى التصدى - بأنفسها - لتلك الصراعات من خلال التدخل العسكرى المباشر وغير المباشر فيها . أما عن سبب هذا الموقف الدولى من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، فسوف يتم توضيحه فى المطلب التالى .

المطلب الثانى
موقف الأمم المتحدة من التدخل فى الصراعات الداخلية

فى أعقاب الحرب الباردة طرأ قدر كبير من التغير على موقف التنظيم الدولى من التدخل فى الصراعات الداخلية .(١) غير أن التطور الأكثر بروزاً فى هذا الصدد تمثل فى موقف الأمم المتحدة من التدخل فى تلك الصراعات ، حيث أكدت المنظمة على إمكانية تدخلها فى الصراعات الداخلية ، مع ضرورة تشجيع التنظيمات الإقليمية على التدخل فى الصراعات التى تنشأ فى محيطها الإقليمى .

وفى هذا السياق ، صدرت تصريحات عن الأمينين السابقين للأمم المتحدة ، خافيير دى كويلار Javier de Cuellar ود. بطرس غالى تؤكد على أن السيادة الوطنية لا يجب أن تقف حائلاً دون تدخل الأمم المتحدة لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان داخل الدول .(٢) كما أكد الأمين العام الحالى للمنظمة كوفى أنان فى سبتمبر ١٩٩٩على ضرورة البحث عن صيغة توازنية تحافظ على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة من ناحية والاعتبارات الإنسانية من ناحية أخرى ، لأنه بدون التوصل إلى تلك

---

(١) وعلى سبيل المثال عدلت منظمة الدول الأمريكية من ميثاقها بموجب بروتوكول واشنطن عام ١٩٩٢ لينص على حق التدخل داخل الحدود الوطنية للدول الأعضاء فى حالة نشوب أزمات سياسية ، أو توقف المسيرة الديموقراطية فيها . انظر : **جريدة الجرائد العالمية** ، ٩ يناير ٢٠٠١ ، ص ١٨.

(٢) وهنا قال دى كويلار عام ١٩٩١ " إن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول لا يمكن أن يظل حاجزاً وقائياً تنتهك خلفه حقوق الإنسان بشكل منظم بدون عقاب ... ، إن عدم الاعتداء على سيادة الدولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسى هى من الأمور المسلم بها ، إلا أن الأمر لا يمكن أن يكون كذلك إذا تصورت الدولة أن السيادة الوطنية تتضمن حق الحكومة فى ارتكاب المذابح وعمليات الإبادة المنظمة ضد المدنيين باسم حماية النظام العام والسيطرة على الانقسامات أو مواجهة حالات العصيان والتمرد ، ومن ثم فإن حماية حقوق الإنسان تتطلب مراجعة المجتمع الدولى لمفهوم السيادة الوطنية... " . كما تضمن تقرير د. بطرس غالى لعام ١٩٩٢، والذى عرف باسم " أجندة السلام " توصيات أبعد فى مداها ، عندما طالب الأمم المتحدة بالتدخل فى الصراعات الداخلية ، كما طالب بتطوير وتدعيم برامج الأمم المتحدة الخاصة بالمساعدة الإنسانية . انظر فى هذا الشأن :
Severine Rugumamu, **op.cit.**, P.3.

الصيغة فإن الأمم المتحدة سوف تفشل فى الاستجابة القوية للصراعات الداخلية فى العالم على نحو ما حدث فى رواندا وكوسوفو .(١) كما قال أنان – فى إطار حديثه عن الصراع فى كوسوفو – إن المجتمع الدولى لم يكن بوسعه الصمت إزاء انتهاكات حقوق الإنسان فى كوسوفو ، خاصة وأنه لم يكن هناك بديل آخر يمكن اتخاذه لمواجهة تلك الانتهاكات ، فى ظل تعذر الحصول على تصريح مسبق من مجلس الأمن يجيز تدخل الناتو فى ذلك الصراع .(٢)

ومن جهة أخرى أكد د. بطرس غالى على أهمية الدور الإيجابى الذى تؤديه التنظيمات الإقليمية فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين .(٣) كما شدد كوفى أنان أيضاً على أهمية ذلك ، وأشار إلى أن التنظيمات الإقليمية هى الإطار الملائم للقيام بمهام الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية ، خاصة فى مواجهة الصراعات الداخلية . كما أعرب عن رغبته فى إقامة شراكة حقيقية تستند إلى تقسيم للعمل بشكل أكثر رشداً وأقل تكلفة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية .(٤)

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية دور التنظيم الإقليمى فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، حيث أصدرت الجمعية العامة القرار ٥٧/٤٩ عام ١٩٩٤، والذى يؤكد أهمية زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات الإقليمية ، كما عرض القرار لأهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه التنظيمات فى مجال الدبلوماسية الوقائية ، وفى كفالة التطبيق الفعال لقرارات الأمم المتحدة ، وفى تسوية الصراعات الداخلية ، بحيث تكون لها الأولوية على مجلس الأمن فى هذا الصدد ، وذلك من أجل بناء الثقة على المستوى المحلى ، ومن أجل حفظ السلم والأمن الدوليين .(٥)

وأكد مجلس الأمن أيضاً على دور التنظيمات الإقليمية فى حفظ السلم والأمن فى دوائر اختصاصها ، ودعا إلى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية حتى يمكن إعمال أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .(٦)

ولكن على الرغم من التغير الملاحظ فى موقف الأمم المتحدة من التدخل فى الصراعات الداخلية ، ورغم التطور الكبير الذى طرأ على دور الأمم المتحدة فى حفظ الأمن والسلام الدوليين فى أعقاب الحرب الباردة ، إلا أن المنظمة أصبحت تتردد كثيراً قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالتدخل فى

---

(١) Stanlake Samkange, **op.cit.**, P.6.

(٢) Chantal de Jonge Oudraat, **op.cit.**, P.419.

(٣) مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ٢٣٧.

(٤) الأمم المتحدة ، شراكة من أجل مجتمع عالمى ، **التقرير السنوى عن أعمال الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨**، ص١٢-١٧.

(٥) د. مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ص ٢٣٤- ٢٣٥.

(٦) **المرجع السابق** ، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.

الصراعات الداخلية الأفريقية . وحتى فى الحالات التى تدخلت فيها المنظمة ، فإن التدخل غالباً ما كان يحدث بعد تفاقم الصراع ، كما كان يركز على عمليات بناء السلم بعد انتهاء الصراع .

وفى هذا السياق ، أخذت الأمم المتحدة تشجع التنظيمات والدول الأفريقية على التدخل بنفسها فـــى الصراعات الداخلية الأفريقية ، حيث أكد مجلس الأمن فى قراره رقم ٧٥١ فى ٢٤ أبريل ١٩٩٢بشأن الصومال على عدم إمكانية تجاهل الدور الإقليمى فى تسوية ذلك الصراع ، كما أكد على أهميـــة دور منظمة الوحدة الأفريقية فى التسوية السلمية للصراع فى رواندا عـــام ١٩٩٤. ومـــع توالـــى انـــدلاع الصراعات الداخلية فى القارة أكد المجلس فى قراره رقم ١١٧٠ فى ٢٨ مايو ١٩٩٨، علـــى أهميـــة الدور الإقليمى فى مواجهة تلك الصراعات ، كما شجع إنشاء آليات إقليمية جديدة لتسوية الصراعـــات الأفريقية ، وخاصة الصراعات الداخلية .[١]

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قراراها رقم ١٥٨/٥٠ الصادر خلال الدورة الخمسين للجمعية ، على أهمية دعم وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيـــة فـــى ســـبيل التسوية السلمية للصراعات وحفظ السلم والأمن فى أفريقيا، كما أكدت على ضرورة تقديم المســـاعدة لمنظمة الوحدة الأفريقية لدعم قدراتها المؤسسية والتنفيذية فـــى مجـــال منـــع المنازعـــات وإدارتـــها وتسويتها.[٢] وبالفعل أنشأت الأمم المتحدة مكتباً للاتصال تابع لها فى مقر منظمة الوحدة الأفريقية فـــى أديس أبابا ، كما أعربت الأمم المتحدة عن ترحيبها بزيادة الدور الإقليمى للتنظيمات الأفريقية فى مجال عمليات حفظ السلم .[٣]

ومن جهة أخرى ، رفضت الأمم المتحدة الكثير من الطلبات الأفريقية بالتدخل فـــى الصراعـــات الداخلية ، حيث رفض مجلس الأمن إرسال قوة لحفظ السلام فـــى بورونـــدى عـــام ١٩٩٣[٤] ، كمـــا انسحبت بعثة الأمم المتحدة فى رواندا ، والتى كانت مكلفة بالإشراف على تنفيذ اتفاق السلام فى البلاد ، وذلك بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك د. بطرس غالى ، وذلك عقب مقتل عدد مـــن الجنود البلجيكيين فى رواندا [٥]، ورفضت الأمم المتحدة أيضاً طلب الحكومة الانتقالية فى الصومـــــال

---

(١) د. مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) **المرجع السابق** ، ص ٢٣٦.

(٣) الأمم المتحدة ، شراكة من أجل مجتمع عالمى ، **م س ذ** ، ص ص١٢-١٧.

(٤) أدى هذا الرفض إلى إرسال منظمة الوحدة الأفريقية بعثة أفريقية للحماية والمراقبة فى بوروندى ، انظـــر : أحمـــد يوسف القرعى ، " قمة القاهرة والآلية الأفريقية الجديدة " ، **السياسة الدولية** ، ع ١١٥، يناير ١٩٩٤، ص٦٠-٦٢.

(٥) Alec Russell ,**op.cit**, P.119.

بالتدخل لحفظ السلم فى البلاد ، رغم صدور موافقة البرلمان الصومالى على ذلك التدخل فـــى يوليـــو ٢٠٠٢.[١]

ولعل هذا الموقف من جانب الأمم المتحدة يعود إلى الأسباب الآتية :

١- الأزمة المالية التى تعانيها الأمم المتحدة :

مع تزايد مطالب الدول بتدخل الأمم المتحدة لمواجهة الصراعات الداخليـــة فيــها ، تزايــدت الأعباء المالية الواقعة على عاتق المنظمة ، حيث تكلفت عمليات الأمــم المتحــدة لحفــظ الســلام نحو ٣،٦ بليون دولار خلال المدة من ١٩٤٥وحتى ١٩٨٩، بينما تكلفت تلك العمليات زهــاء ١٢،١ بليون دولار خلال المدة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٥فقط .[٢] ويأتى ذلك فى الوقت الذى تــزداد فيــه مديونيات الدول الأعضاء فى المنظمة لصالحها . إذ أنه فى عام ١٩٩٦ كانت هناك ٧٠ دولة مدينة للأمم المتحدة بمبالغ يصل مجموعها إلى ٣،٢ بليون دولار ، بينما كانت الولايات المتحدة وحدهــا مدينة ب ١،٣ بليون دولار .[٣]

٢- ازدياد حجم الخسائر البشرية للأمم المتحدة :

مع التوسع فى عمليات التدخل التى تقوم بها الأمم المتحدة فى مختلف أنحاء العالم [٤] ، وخاصة فى أفريقيا ، ازداد حجم الخسائر البشرية بين جنود وموظفى بعثات الأمم المتحدة ، مما أوجد نوعــاً من التردد من جانب المنظمة فى التدخل فى الصراعات الداخلية ، وخاصة فى القارة الأفريقيـــة ، حيث تعمل تلك البعثات فى ظل ظروف غاية فى الصعوبة ، (انظر الجدول رقم ١) .

---

(١) لعل الإخفاق السابق للأمم المتحدة فى الصومال ، والفوضى السياسية التى تعيشها البلاد حالياً ، ورفض المعارضـة لتدخل الأمم المتحدة ، هى أهم العوامل الدافعة إلى عدم استجابة المنظمة لمطلب الحكومة الصومالية بالتدخل لحفـظ السلم فى الصومال . انظر: بدر حسن شافعى ، " الصومال : احتمالات عودة التدخل الدولى " ، **السياسة الدوليـــة** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ع ١٥٠ ، أكتوبر ٢٠٠٢) ، ص ص ١٥٠-١٥٢.

(٢) Hussein Solomon , " South Africa and the UN " , **Africa Insight** , Vol.26, No.1, 1996, P.72.

(٣) **Idem.**

(٤) بلغ عدد القتلى فى بعثات الأمم المتحدة ٩٤٣ قتيلاً خلال المدة من ١٩٩٠وحتى نهاية يونيو ٢٠٠٢ ، وهو ما يساوى ٥٠،٣% من العدد الإجمالى للقتلى منذ عام ١٩٤٨. وبينما كان المتوسط السنوى لعدد القتلى قبل الحرب الباردة يقل عن ٢٠ قتيل سنوياً ، فقد ارتفع المتوسط إلى أكثر من ٧٢ قتيل خلال الفترة من ١٩٩٠وحتى نهاية يونيـــو ٢٠٠٢. انظر فى هذا الشأن : UN. Department of peacekeeping Operation Situation Center.

جدول رقم (١)

عدد ضحايا بعثات الأمم المتحدة على مستوى العالم / سنوياً - حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٢

العام	عدد الضحايا	العام	عدد الضحايا	العام	عدد الضحايا	العام	عدد الضحايا
١٩٤٨	٨	١٩٦٢	٤٦	١٩٧٦	١٤	١٩٩٠	٢٤
١٩٤٩	٣	١٩٦٣	٣٥	١٩٧٧	١٧	١٩٩١	١٦
١٩٥٠	٥	١٩٦٤	٢٢	١٩٧٨	٢٨	١٩٩٢	٦٠
١٩٥١	٠	١٩٦٥	١٨	١٩٧٩	٣٠	١٩٩٣	٢٥٢
١٩٥٢	٠	١٩٦٦	٢٠	١٩٨٠	٢٠	١٩٩٤	١٦٧
١٩٥٣	١	١٩٦٧	٢٢	١٩٨١	٣٠	١٩٩٥	١٢٣
١٩٥٤	٠	١٩٦٨	٧	١٩٨٢	٢٦	١٩٩٦	٥١
١٩٥٥	٠	١٩٦٩	٦	١٩٨٣	١١	١٩٩٧	٤٨
١٩٥٦	٢	١٩٧٠	٨	١٩٨٤	١٤	١٩٩٨	٣١
١٩٥٧	١٦	١٩٧١	٩	١٩٨٥	١٦	١٩٩٩	٢٦
١٩٥٨	١٧	١٩٧٢	٦	١٩٨٦	٢٧	٢٠٠٠	٥٠
١٩٥٩	١٠	١٩٧٣	١٤	١٩٨٧	١٧	٢٠٠١	٦٤
١٩٦٠	٤٣	١٩٧٤	٤١	١٩٨٨	١١	٢٠٠٢	٣١
١٩٦١	١٥٦	١٩٧٥	١٧	١٩٨٩	٣٣	٢٠٠٣	غير متاح

Source :UN :Department of Peacekeeping Operations Situation Center, Last Updating 30/6/2002.

٣- مشكلات تطبيق نظام الأمن الجماعى الدولى :(١)

فى أعقاب الحرب الباردة ، أوضحت الممارسات اتساع مفهوم ونطاق الأمن الجماعى ليمتد إلى مجالات لم تكن داخلة فيه أصلاً . فأصبحت مسائل حقوق الإنسان ، ومشكلات اللاجئين ، والإرهاب ، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – من المجالات التى يعترف فيها بجواز التدخل بالعمل الأمنى الجماعى الدولى أو بتدابير الأمن الجماعى الدولى عن طريق مجلس الأمن .(٢)

وقد عبر مجلس الأمن عن هذا التطور فى بيانه الرئاسى الصادر فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، والخاص بمسئولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين ، حيث أكد البيان أن عمليات مراقبة الانتخابات والتحقق من احترام حقوق الإنسان وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الجهود التى يبذلها المجلس لصون السلم والأمن الدوليين . كما ورد بالبيان أن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس – فى حد ذاته – ضماناً لتحقيق السلم والأمن الدوليين . فالمصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية أصبحت هى الأخرى تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين .(٣)

وكان من المتوقع فى ظل هذا التطور أن تزداد فاعلية نظام الأمن الجماعى الدولى ، خاصة بعد تقلص احتمالات استخدام حق الفيتو فى إطار مجلس الأمن ، إثر انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور الامتناع الصينى عن التصويت ، بالإضافة إلى ازدياد عدد قوات الأمم المتحدة من حيث الكم ، وتنوع مهامها بشكل لم يحدث من قبل أثناء مرحلة الحرب الباردة ، ومشاركة بعض الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بنصيب يعتد به فى تشكيل قوات الأمم المتحدة . بل إن دول المحور سابقاً (ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان) أصبحت تشارك فى بعض عمليات الأمم المتحدة ، وهو تطور لم يكن متصوراً من قبل .(٤)

---

(١) ويعنى مفهوم الأمن الجماعى ارتباط أمن " الجزء " ارتباطاً عضوياً بأمن " الكل " ، فعندما يتعرض هذا الجزء للتهديد بالعدوان أو يتعرض للعدوان الفعلى ، فإن مسئولية ردع التهديد أو دحر العدوان تقع فى هذه الحالة على عاتق الكل وليس على عاتق الجزء المهدد أو المعتدى عليه وحده . ولمزيد من التفصيلات انظر : د. حسن نافعة ، " الأمن الجماعى بين الواقع والأسطورة : قضايا للمناقشة " ، فى حسن نافعة (محرر) **الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ط١، ١٩٩٤) ص ٢٩.

(٢) د. جميل محمد حسين ، " تطور ممارسات الأمن الجماعى الدولى فى فترة ما بعد الحرب الباردة فى ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة " ، فى د. حسن نافعة ، **المرجع السابق** ، ص ١٤٥.

(٣) انظر : الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، **البيان الرئاسى لمجلس الأمن حول مسئولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين** ، ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

(٤) د. حسن نافعة ، " الأمن الجماعى بين الواقع والأسطورة : قضايا للمناقشة " ، **م س ذ** ، ص ٥٧.

غير أن الممارسات الواقعية أكدت أن نظام الأمن الجماعى العالمى لا يزال يعانى من بعض المشكلات المزمنة ، خاصة وأن مجلس الأمن بتشكيله الحالى لا يعبر عن إرادة المجتمع الدولى أو خريطة توزيع القوى فى العالم .(١) كما أن المجلس لا يزال بعيداً عن أى رقابة حقيقية من جانب الجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية . بالإضافة إلى أن الدول الغربية دائمة العضوية فى مجلس الأمن أصبحت تهمين على إدارة المجلس وعلى قراراته ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك المعسكر الاشتراكى .(٢) هذا فضلاً عن العقبات التى تواجه تنفيذ عمليات الأمن الجماعى ، ومن أهمها عدم وجود جيش دائم وثابت ومجهز تحت تصرف مجلس الأمن يمكن استخدامه فور وقوع الأزمات أو الصراعات الدولية ، ووجود الكثير من المشكلات اللوجيستيكية والتنظيمية التى تواجه حشد وتنسيق الجهود الطوعية للدول المشاركة فى عمليات الأمن الجماعى . فضلاً عن عدم وجود قواعد مستقرة تحدد نظام قيادة قوات الأمم المتحدة ، وتنظم طبيعة علاقتها بالأمين العام ومجلس الأمن .

وكان من نتاج ذلك ، أن أصبح عمل مجلس الأمن يتسم بالانتقائية الواضحة ، كما توسع المجلس فى إصدار القرارات وفقاً للفصل السابع من الميثاق بعد أن كان يحجم عن ذلك أثناء الحرب الباردة ، مما ولد الكثير من المخاوف لدى الدول الصغرى فى النظام الدولى بصفة خاصة ، نظراً لتسرع المجلس فى اللجوء إلى الفصل السابع دون إعطاء الفرصة للدراسة المتأنية لطبيعة الموقف أو النزاع ، وما إذا كان يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين .(٣)

وفى ظل المشكلات السابق عرضها ، اتجهت الأمم المتحدة نحو تفعيل الفصل الثامن من ميثاقها ، والذى يتعلق بتنظيم دور التنظيمات الإقليمية فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، حيث نصت م٥٢ من هذا الفصل على " أنه ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى ما يكون العمل الإقليمى صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها . كما نصت الفقرة ٣ من نفس المادة على أنه " على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التى يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن " .(٤)

---

(١) ولمزيد من التفصيلات حول هذا الأمر انظر : د. حسن نافعة ، **إصلاح الأمم المتحدة** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ط١، ١٩٩٥) ص ص ٨٧-٨٨.

(٢) د. حسن نافعة ، " نظام الأمن الجماعى بين الواقع والأسطورة : قضايا للمناقشة " **م س ذ** ، ص ص ٤٩-٥٠ .

(٣) **المرجع السابق** ، ص ص ٥٧-٥٨.

(٤) د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى العام ، دراسة لضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة، **م س ذ**، ص ٦٠.

المطلب الثالث

موقف الدول الكبرى من التدخل فى الصراعات الداخلية

أصبحت الدول الكبرى تتردد بشدة فى التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، بعد الحرب الباردة ، رغم تنامى تلك الصراعات كما وكيفاً .[١] ويفسر البعض ذلك بأن الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة لم تعد تشكل تهديداً مباشراً للأمن الوطنى لأى دول كبرى .[٢] وفيما يلى عرض لمواقف بعض الدول الكبرى من التدخل فى تلك الصراعات :

١- موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

يرى كثير من المحللين أن فشل التدخل الأمريكى فى الصومال قد أعاد إلى أذهان الساسة والشعب فى الولايات المتحدة ذكرى حرب فيتنام ، وأدى إلى ترسخ الاعتقاد بعدم وجوب تدخل الولايات المتحدة مستقبلاً فى أى عملية لحفظ السلم فى أفريقيا [٣]، وخاصة العمليات التى تعتمد على القوات البرية ، نظراً لما ينطوى عليه ذلك من مخاطر جمة .[٤]

وفى هذا الإطار أصدر الرئيس كلينتون القرار الرئاسى رقم ٢٥ فى مايو ١٩٩٤، والذى حظر استخدام القوات البرية الأمريكية خارج البلاد ، كما أدى إلى تخفيض حاد للميزانية الأمريكية المخصصة لعمليات حفظ السلم . ومن جهة أخرى مارست الولايات المتحدة ضغوطها داخل الأمم المتحدة لتقييد وضبط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم فى المستقبل ، خاصة بعد أن حملت الولايات المتحدة المنظمة الدولية مسئولية الإخفاق فى الصومال ، حيث وضعت الولايات المتحدة شروطاً لدعم عمليات حفظ السلم فى المستقبل ومنها : أن يكون هناك تقدير مسبق لمدة العملية ، وأن تكون العملية

---

(١) عبر رئيس جنوب أفريقيا ، ثابو مبيكى ، عن هذا الوضع قائلاً " إن تفجر الصراعات فى القارة أدى إلى وجود نوع من التشاؤم العالمى بشأن أفريقيا " . انظر : **آفاق أفريقية** ، " أبعاد الأزمة الراهنة فى زيمبابوى " (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، السنة ١، ع ٢، صيف ٢٠٠٠) ص ١٣٤.

(٢) د. بطرس بطرس غالى ، " الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية " ، **السياسة الدولية** ، ع ١١٥، يناير ١٩٩٤، ص ٨ .

(٣) Alec Russell , **op.cit.**, P.119.

(٤) ومن الجدير بالذكر هنا أن قائد عمليات القوات الدولية فى الصومال الجنرال أنطونى زينى ، قد وصف عملية التدخل فى الصومال بأنها واحدة من أسوأ العمليات العسكرية التى واجهها طيلة حياته ، مؤكداً أنها تفوق فى تعقيدها عمليات التدخل فى هايتى والبوسنة وغيرهما . انظر :

United States Institute of Peace, Report about the Conference Entitled: Managing Communications: Lessons from Interventions in Africa, Jointly Sponsored by the U.S. Institute of Peace & the National Defense University, Washington D.C.20 June 1996.P.14.www.usip.org/oc/sr/Managingcomm.html.

موجهة ضد تهديد حقيقي للسلم العالمي ، وأن تكون ذات ميزانية دقيقة . ورغم أن عدم واقعية تلك الشروط كان واضحاً إلا أن إصرار الولايات المتحدة على توافرها قد أعاق الأمم المتحدة عن الاستجابة للكثير من الصراعات الداخلية ، كما هو الحال فى رواندا وبوروندى .(١)

ومع انتشار الصراعات الداخلية فى أفريقيا ، رأت الولايات المتحدة ضرورة تبنى اقتراب جديد للتعامل مع تلك الصراعات ، دون التدخل فيها على نحو ما حدث فى الصومال . وهنا وجدت الولايات المتحدة أن الحل الأمثل يتمثل فى تشجيع الأفارقة على الاضطلاع بمشكلاتهم الأمنية بأنفسهم ، مع تشجيعهم ودعمهم حتى يتمكنوا من تحمل تبعات ذلك الأمر . ولتحقيق ذلك تبنت الولايات المتحدة اقتراباً ذو شقين هما :

أولاً- دعم القدرات الأفريقية فى مجال تسوية الصراعات وحفظ السلم :

وفى هذا الإطار ، وافق الكونجرس فى ١٩سبتمبر١٩٩٤على تخصيص ٢٥ مليون دولار لدعم قدرات منظمة الوحدة الأفريقية فى تسوية الصراعات ، وكذا لدعم قدرات المنظمات الإقليمية الفرعية المنخرطة فى أنشطة حفظ السلم الإقليمى ، وتمويل المنظمات غير الحكومية التى تقوم بالوساطة فى الصراعات الأفريقية . وفى أكتوبر١٩٩٤ أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكى ، ستروب تالبوت Strobe Talbot – أثناء زيارته لزيمبابوى – أن بلاده تدرس إمكانية تزويد السادك بطائرات نقل ، لدعم قدرة المنظمة على الاستجابة السريعة للأزمات وحفظ السلم الإقليمى . وفى ديسمبر من نفس العام ، وعد مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى – آنذاك - انطونى لاكى Antony Lake ، بتقديم ١،٥ مليون دولار لدعم صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية .(٢) ومع تولى الولايات المتحدة رئاسة مجلس الأمن فى شهر يناير ٢٠٠٠، دعا الممثل الأمريكى فى المجلس إلى تخصيص ذلك الشهر لمناقشة قضايا الصراعات والحروب الأهلية الأفريقية ، وبحث سبل تسويتها بالوسائل السلمية ، ودعم قدرات القارة فى هذا الشأن .(٣)

ثانياً- تشكيل قوة أفريقية لحفظ السلم الإقليمى :

جاء الاهتمام الأمريكى بتشكيل تلك القوة فى إطار تصورها لمصالحها فى القارة فى الوقت الراهن ، والتى لا تتطلب تدخلاً أمريكياً مباشراً فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، على نحو ما حدث فى الصومال .(٤) وفى هذا السياق ، اقترح وزير الخارجية الأمريكى الأسبق ، وارين كريستوفر فى

---

(١) Gerry Cleaver & Roy May," African Perspectives Regional Peacekeeping " in Oliver Furly & Roy May (eds.) , **Peacekeeping in Africa** (Brook Field & Aldershot: Ashagate Publishing Limited, Second Edition, 1999) PP.30- 35.

(٢) **Ibid.**,P.34 .

(٣) د. عبد الملك عودة ، **مشكلات أفريقيا فى عالم متغير** ، م س ذ، ص ص ٨-٩.

(٤) وهنا أشارت وزارة الدفاع الأمريكية صراحة إلى محدودية المصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة فى القارة ، فى الوقت الذى لا تزال فيه مصالحها السياسية تحظى بمنزلة مهمة . مما ولد قناعة بأن يكون التدخل الأمريكى=

خريف ١٩٩٦ إنشاء قوة الأفريقية لمواجهة الأزمات African Crisis Response Force ، وذلك فى إطار ما يعرف بالمبادرة الأفريقية لمواجهة الأزمات African Crisis Response Initiative . وكان من المخطط أن تتألف تلك القوة من ١٠ آلاف فرد ، ينتمون إلى دول القارة ، وينتظمون فى إطار ٨ كتائب ، بحيث تكون القوة مستعدة للتحرك السريع فى وقت الأزمات ، على أن تعمل القوة تحت قيادة أفريقية ، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة ، بينما تتولى الولايات المتحدة تقديم التمويل والتدريب العسكرى لتلك القوة .(١) وقد أرسلت الخارجية الأمريكية العديد من الوفود إلى جهات أوروبية وأفريقية عديدة بهدف كسب التأييد لذلك الاقتراح .(٢)

وقد عرضت بريطانيا وكندا وبعض الدول الغربية الأخرى المساهمة فى تمويل القوة المقترحة ، بينما أبدت فرنسا والاتحاد الأوروبى عدداً من التحفظات ، تركزت حول غموض الاقتراح الأمريكى ، والخوف من هيمنة الولايات المتحدة على القوة المقترحة ، خاصة وأن فكرة إنشائها لم تكن نابعة من الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية .(٣)

وبالنسبة للموقف الأفريقى ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية قد تحفظت على الاقتراح الأمريكى ، خاصة فيما يتعلق بمسألة القيادة والتمويل ، حيث رأت المنظمة أن المشكلات الحقيقية سوف تظهر مع الحاجة إلى تدبير تكاليف الإبقاء على القوة المقترحة فى الميدان . كما تحفظت جنوب أفريقيا على سيطرة الأمم المتحدة على القوة المقترحة ، وأكدت ضرورة سيطرة الأفارقة عليها ، وهو ما عبرت أوغندا عنه ، حيث أكدت أنها لن تشارك فى تلك القوة إلا إذا كانت مخصصة لعمليات حفظ السلم الإقليمى ، وذلك تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية . ومن جهة أخرى ، أثيرت مسألة العضوية فى القوة المقترحة، حيث انتقدت نيجريا عدم تحديد الاقتراح الأمريكى لقائمة الدول المرشحة للمساهمة بقواتها فى تلك القوة ، بينما عارضت جنوب أفريقيا إنشاء تلك القوة عن طريق أعضاء السادك ، فى

=فى الصراعات الأفريقية يرتبط بالحجم الحقيقى لمصالح الولايات المتحدة فى القارة ، بحيث لا يصل إلى درجة التدخل المباشر فى تلك الصراعات . انظر : أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا، م س ذ ، ص٣٩٣.

(١) أكدت كل أوغندا وإثيوبيا وغانا والسنغال وماولاى وتونس ومالى استعدادهم للمشاركة فى تلك القوة المقترحة ، التى سوف تسهم الولايات المتحدة ب ٤٠ مليون دولار لتأسيسها ، بالإضافة إلى ٢٠ مليون دولار من أجل نشرها . ولمزيد من التفصيلات انظر كل من : . Gerry Cleaver & Roy May, **op.cit.**,P.35 وانظر أيضاً :
Simon Banham,"The US Security Interests in Africa", **Jane's Intelligence Review-Pointer** (London: Jan's Publications, Vol.3, No.11, 1 Nov.1996.P.12.

(٢) ومن ذلك زيارة وارين كريستوفر لأفريقيا فى أكتوبر ١٩٩٦، وزيارة نائب القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية الجنرال جاميرسون Jamerson لمقر منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا ، وزيارته أيضاً للسنغال فى يناير ١٩٩٧، بالإضافة إلى زيارات مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية ، جورج موسى George Mosse للعديد من الدول الأوروبية والأفريقية . انظر : Gerry Cleaver & Roy May ,**op.cit.**, PP.34-35.

(٣) **Ibid.**, P.35.

حين كان الاتجاه الغالب يرى أن تكون تلك القوة أفريقية خالصة ، وأن تشمل الدول الأنجلوفونية إلى جانب الفرانكفونية ، وذلك ضماناً للمصداقية . وقد كان هناك أيضاً خلاف حول مقار مراكز التدريب للقوة الأفريقية المقترحة ، إذ أعربت إثيوبيا عن رغبتها فى استضافة تلك المراكز ، حتى تكون فى طليعة القوة الأفريقية المقترحة ، بينما أعلنت مصر عن إنشاء مركز للتدريب فى القاهرة ، فى حين رأت فرنسا وبريطانيا أن كلية أركان الحرب فى زيمبابوى يمكن أن تصبح مركزاً تدريبياً متميزاً .[١]

ورغم الانتقادات والتحفظات التى أثيرت حول الاقتراح الأمريكى ، فقد عزمت الولايات المتحدة على تنفيذ اقتراحها ، حيث أرسلت ١٢٠خبيراً عسكرياً إلى أوغندا فى يوليو ١٩٩٧، وذلك فى إطار برنامج لتدريب قوات الدول الأفريقية على عمليات التدخل فى الأزمات ، وذلك بتكلفة تقدر بنحو ١٥ مليون دولار . كما أرسلت ١٢٠ خبيراً عسكرياً إلى السنغال ، لتدريب ٧٥٠ جندياً سنغالياً على المهارات اللازمة لحفظ السلم والعمليات الإنسانية ، وذلك بتكلفة تقدر بنحو ١٥ مليون دولار أيضاً [٢] . وقد تدعمت الرغبة الأمريكية فى إنشاء قوة أفريقية لحفظ السلم الإقليمى بصفة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة ، ومن ثم ، خصصت الولايات المتحدة ١٥مليون دولار لصالح مبادرة مواجهة الأزمات الأفريقية فى ميزانياتها القومية لعام ٢٠٠٢.[٣] كما شاركت القوات الأمريكية فى تدريبات عسكرية مشتركة مع كينيا فى المنطقة الساحلية .[٤]

٢-الموقف الأوروبى :

مع نهاية الحرب الباردة ، أصبح هناك قدر كبير من التردد من جانب الدول الأوروبية فى التدخل العسكرى فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، حيث تولدت قناعة لدى حكومات الدول الأوروبية بخطورة التدخل فى تلك الصراعات ، سواء على حياة جنودها ، وربما على مستقبلها السياسى أيضاً ، خاصة بعد الفشل الأمريكى والفرنسى فى الصومال و رواندا على الترتيب . وهنا دأبت بريطانيا وفرنسا على تأكيد عدم رغبتهما فى عدم التدخل فى تلك الصراعات ، كما اتخذ البرلمان الألمانى علم ١٩٩٦ قراراً بعدم مشاركة الجنود الألمان فى مهام دولية دون وكالة من مجلس الأمن الدولى .[٥] وقد فسرت الحكومة الألمانية ذلك القرار بعدم قدرتها على تحمل المخاطر السياسية التى يمكن أن تنجم عن المشاركة بقوات عسكرية خارج الحدود الألمانية ، دون وجود ضرورة تفرضها المصالح الوطنية

---

(١) Gerry Cleaver & Roy May ,**op.cit.**, PP.35-37.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٣٩٤.

(٣) Mark Mallan , " The Post 9/11 Security Agenda and Peacekeeping in Africa ", **African Security Review** , Vol.11, No.3, 2002.P.46.

(٤) د. إبراهيم الأمين ، " هل تغيرت أمريكا أم تغيرت الإنقاذ أم تغيرت الناس ؟ " ، **جريدة البيان الإماراتية** ، ٢٠ فبراير ٢٠٠٢.

(٥) **جريدة القدس العربى** ، ٦ يوليو ٢٠٠٢ .

للبلاد . ومن جهة أخرى ، أعربت الحكومة النمساوية عن ذات الموقف عندما أكدت رفضها استخدام قواتها البرية خارج حدودها الدولية .(١)

وفى ظل التغير الذى طرأ على الموقف الأوروبى من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، تحمست العديد من الدول الأوروبية لفكرة إنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم . وفى هذا الإطار كان الموقف البريطانى والفرنسى هو الأبرز فى إطار الموقف الأوروبى العام ، وذلك بحكم عضويتهما الدائمة فى مجلس الأمن الدولى حالياً ، وأيضاً بسبب العلاقات القوية للدولتين بدول أفريقيا منذ العهد الاستعمارى . ومن ثم يركز الباحث على تحليل موقف كل من بريطانيا وفرنسا من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية .

أ- الموقف البريطانى :

أعربت بريطانيا فى العديد من المناسبات عن رفضها للتدخل العسكرى المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية .(٢) وقد انعكس ذلك على موقفها من فكرة إنشاء قوة أفريقية لحفظ السلم فى أفريقيا ، حيث ساهمت بريطانيا - بمشاركة الولايات المتحدة وفرنسا- فى صياغة المبادرة الخاصة بتشكيل قوات أفريقية لحفظ السلم فى القارة . ورغم الخلافات التى كانت قائمة بين الدول الثلاث بشأن بعض تفاصيل تلك المبادرة ، إلا أنها نجحت فى النهاية فى تقريب مواقفها.(٣)

وكان رئيس الوزراء البريطانى السابق جون ميجور قد أكد فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤ أن بلاده تؤيد إنشاء وحدات إقليمية لحفظ السلم ، وأن هناك حاجة لتدريب الأفارقة على القيام بعمليات الوساطة وحفظ السلم ، كما أكد وزير الخارجية البريطانى - آنذاك - دوجلاس هيرد أنه يجب التوسع فى إقامة مراكز أفريقية تتولى تدريب الأشخاص على نظم وقواعد حفظ السلم والوساطة وتسوية الصراعات . كما دعا هيرد إلى إنشاء مراكز لوجيستيكية تابعة للأمم المتحدة فى أفريقيا ، لتخزين المعدات وصيانتها وتدريب الأفارقة على استخدامها ، وإقامة قواعد لفرق لوجيستيكية سريعة الحركة فى القارة ، وذلك من خلال الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، لتسهيل التعزيز بالإمدادات العسكرية السريعة .(٤)

وفى هذا السياق ، بدأت عناصر من الجيش البريطانى بالتعاون مع وزارة الخارجية البريطانية فى تدريس مواد التدريب على عمليات حفظ السلام فى الكليات العسكرية فى زيمبابوى وغانا . وفى

---

(١) أكدت استطلاعات الرأى العام التى أجريت فى ألمانيا فى ذلك الوقت ، معارضة نسبة كبيرة من الألمان لتدخل القوات الألمانية فى البلقان أو فى أى مكان آخر ، انظر : Myron Weiner and Rainer Munz, **op.cit.**,P.49.

(٢) ومن ذلك تأكيد السفير البريطانى لدى الأمم المتحدة ، جيرمى جرينستوك Jeremy Greenstock على نفور بلاده من التدخل العسكرى المباشر فى الصراعات الأفريقية . انظر :

Milan Vesely, " UN Peacekeepers: Warriors or Victims ", **African business** (London: I C Publications Limited January 2001) P.9.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٣٩٤ .

(٤) Gerry Cleaver & Roy May ,**op.cit.**,P.33 .

أبريل ١٩٩٧جرت فى نيانجا Nyanga فى زيمبابوى عملية تدريبية عرفت باسم " عملية النسر الأزرق " شاركت فيها قوات ثمانى دول أفريقية تنتمى إلى مجموعة الكومنولث ، وذلك تحت إشراف بريطانيا ، التى قامت أيضاً بتمويل هذه التدريبات بالتعاون مع السادك .(١) كما قام المسئولون العسكريون البريطانيون بزيارة زامبيا للتعرف على إمكانية إنشاء وحدة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة فى الأكاديمية العسكرية فى زامبيا .(٢) وفى ذات الاتجاه ، بحثت بريطانيا مع فرنسا إنشاء لجنة مشتركة لبحث ترتيبات حفظ السلم فى أفريقيا ، وذلك فى مايو ١٩٩٦. كما شاركت بريطانيا فى مباحثات دعا إليها اتحاد غرب أوروبا لتحديد مستوى المساعدة التى يمكن للاتحاد تقديمها لدعم عمليات حفظ السلم فى أفريقيا .(٣)

غير أن هذا الموقف البريطانى لا ينفى حدوث استثناءات على موقفها من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، ومن ذلك تدخلها فى الصراع الداخلى فى سيراليون . وهنا يؤكد البعض أن التدخل البريطانى لم يكن مدفوعاً باعتبارات حماية الديموقراطية فى مستعمرتها السابقة ، بقدر ما كان منطلقاً من الرغبة فى حماية الاستثمارات والمصالح الاقتصادية البريطانية فى سيراليون ، والتى أضيرت بشدة نتيجة الفوضى التى نجمت عن ذلك الصراع .(٤)

ب-الموقف الفرنسى :

رغم أن القارة الأفريقية لا تزال تمثل أحد أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية (٥) ، إلا أنه قد طرأت بعض المتغيرات التى فرضت على فرنسا مراجعة سياستها تجاه القارة بشكل عام والدول الفرانكوفونية بصفة خاصة ، وفى مقدمتها : بروز الديموقراطية وحقوق الإنسان كقيم موجهة للسياسة الفرنسية فى ظل النظام العالمى الجديد ، واشتداد حدة التنافس الأمريكى الفرنسى فى أفريقيا ، مع وضوح التفوق النسبى للولايات المتحدة فى هذا الشأن ، واندلاع الصراعات فى العديد من مناطق

---

(١) كانت زيمبابوى هى التى اقترحت إجراء هذه التدريبات ، التى استفاد منها نحو ١٠٠٠ جندى ، بينما صممها ١٦ مستشاراً عسكرياً بريطانيا ، كما ساهمت بريطانيا بنحو ٣٠٠ ألف جنيه استرلينى من تكاليفها الإجمالية . لمزيد من التفصيلات حول الجهود البريطانية لإقامة قوات حفظ سلام أفريقية ، انظر كل من :

Gerry Cleaver & Roy May ,**op.cit.**,P.33 .

Michael Guerra Quentin, " Africa Practices Peace-Keeping", **Jane's Intelligence Review - Pointer**, Vol.4, No. 6, June 1997, P.11.

(٢) Gerry Cleaver & Roy May ,**op.cit.**, P.34.

(٣) **Ibid.**,P.33.

(٤) د. محمد جمال مظلوم ، " الحروب الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين " ، **كراسات استراتيجية** ، المجلد ١٢، ع١١٣، ص ١٦.

(٥) أكد الرئيس الفرنسى الأسبق فرنسوا ميتران فى هذا الشأن أنه بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ فى القرن الحادى والعشرين . انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص٤٥٤.

النفوذ والمصالح الفرنسية فى القارة مثل تشاد والكونغو الديموقراطية وأفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل وكوت ديفوار ، ..إلخ ، فى الوقت الذى لم تحقق فيه المحاولات الفرنسية لمواجهتها تلك الصراعات النجاح المتوقع ، بل إن بعض هذه المحاولات منيت بالإخفاق ، مثلما حدث فى رواندا وأفريقيا الوسطى وزائير .

وفى هذا السياق ، رأت فرنسا ضرورة تعديل سياستها إزاء القارة الأفريقية ، خاصة فيما يتعلق بالتدخل العسكرى من أجل مواجهة الصراعات الداخلية فى القارة ، وذلك على النحو الآتى :

١-عدم التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية :

مع نهاية الحرب الباردة أدركت فرنسا أنه لم يعد بوسعها التدخل فى الصراعات الأفريقية – وخاصة الداخلية منها – مثلما كان الحال فى ظل الحرب الباردة ، إذ لم يعد من الممكن تبرير عمليات التدخل الفرنسية فى القارة أو إضفاء المشروعية عليها فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة . ومن ثم ، حرصت فرنسا على عدم التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية . وقد التزمت فرنسا بهذه السياسة إلى حد كبير ، باستثناء عملية تركواز فى رواندا عام ١٩٩٤. وحتى فى الحالة الرواندية فقد بات واضحاً أن قدرة فرنسا على التدخل المنفرد قد تقلصت إلى حد كبير ، مما دفعها إلى تكوين ائتلاف دولى بهدف القيام بتلك العملية ، مع السعى للحصول على غطاء شرعى لها من خلال الأمم المتحدة .

ويلاحظ أن الأهداف الأساسية للتدخل الفرنسى فى أفريقيا بعد الحرب الباردة قد تحولت من مواجهة الصراعات الداخلية والعمل على استعادة وتدعيم الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم بالنسبة لحلفائها المخلصين (موبوتو فى زائير ، و مبا Mba فى الجابون ، وداكو Dacko فى أفريقيا الوسطى) ، ومواجهة الاعتداءات الخارجية على الدول الحليفة لها (حالة تشاد) ، إلى العمل على إجلاء وحماية الرعايا الفرنسيين عند حدوث صراع داخلى فى دولة أفريقية ما ، أو التدخل لحفظ السلام أو لأغراض إنسانية فى إطار الأمم المتحدة غالباً – باستثناء عملية باراكودا التى كانت تسعى إلى إقامة نظام سياسى جديد فى أفريقيا الوسطى ، يتفق مع المصالح الفرنسية – ويعتبر التدخل الفرنسى فى زائير فى بداية التسعينيات ، ورواندا ، وأفريقيا الوسطى فى إطار عملية ميساب ١٩٩٧/٩٦، وفى الكونغو برازافيل من أبرز الأمثلة فى هذا الشأن .(١)

وفى ظل هذا التوجه ، أكدت فرنسا أن عهد التدخل الفرنسى فى الصراعات الأفريقية قد انتهى ، وأنه يجب على الأفارقة تحمل المسئولية فى هذا الشأن .(٢) كما رفضت فرنسا طلباً من تشاد لمساعدتها فى مواجهة التمرد الذى حدث فى شمال البلاد ضد نظام إدريس ديبى ، وذلك من خلال القوات الفرنسية المتمركزة فى تشاد ، حيث نظرت فرنسا إلى ذلك التمرد باعتباره أمراً داخلياً يجب مواجهته

---

(١) Anatole N. Ayissi, **op.cit**, PP.28-32.

(٢) **Ibid.**, P.35.

من خلال الأساليب السياسية التفاوضية .[1] ويأتي ذلك في الوقت الذي كانت فيه تشاد أثناء الحرب الباردة تعد واحدة من أعلى مناطق التركز بالنسبة للتدخل الفرنسي في أفريقيا ، وذلك بالقياس إلى عدد حالات التدخل ، ومدته ، وكثافته .[2] ويوضح الجدول رقم (٢) تغير الموقف الفرنسي من التدخل في أفريقيا أثناء الحرب الباردة مقارنة بمرحلة ما بعد الحرب الباردة .

الجدول رقم (٢)

التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا (١٩٧٨-٢٠٠٢)

الدولة	تاريخ التدخل	اسم العملية	هدف العملية
تشاد	١٩٧٨ يونيو ١٩٨٣–نوفمبر ١٩٨٤ فبراير ١٩٨٦	تاكود مانتا ايبرفير	مواجهة اضطرابات أهلية مواجهة اضطرابات أهلية وعدوان خارجي مواجهة عدوان خارجي
بوروندي	أكتوبر ١٩٩٣	يابمو	غ م
الكاميرون	فبراير – سبتمبر ١٩٩٤ فبراير ١٩٩٥	بالاتا أراميس	غ م غ م
أفريقيا الوسطى	سبتمبر ١٩٧٩ يوليو ١٩٩١ ١٩٩٦–١٩٩٧ ١٩٩٦–١٩٩٧	غ م باراكودا ميساب الماندين ١، ٢	غ م مواجهة اضطرابات أهلية إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين
الكونغو برازافيل	مارس ١٩٩٧ يونيو ١٩٩٧ يونيو ١٩٩٧	بيليكان بيليكان ٢ بيليكان ٣	إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين
الجابون	مايو – يونيو ١٩٦٤	ريكوان	إجلاء وحماية رعايا فرنسيين
رواندا	أكتوبر ١٩٩٠– ديسمبر ١٩٩٣ أبريل ١٩٩٤ يونيو – أغسطس ١٩٩٤	نورويت أماريليس توركواز	مواجهة اضطرابات أهلية/ إجلاء رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين تدخل إنساني
زائير	مايو ١٩٧٨ مايو ١٩٧٨ سبتمبر– نوفمبر ١٩٩١ يناير – فبراير ١٩٩٣ نوفمبر – ديسمبر ١٩٩٦	بونيت ليوبارد بوميير باجوير ماليبو	مواجهة اضطرابات أهلية وعدوان خارجي مواجهة اضطرابات داخلية وعدوان خارجي إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين إجلاء وحماية رعايا فرنسيين
كوت ديفوار *	سبتمبر ٢٠٠٢	غ م	مواجهة اضطرابات داخلية/ إجلاء رعايا فرنسيين

المصدر : تم إعداد الجدول استناداً إلى البيانات الواردة في المصدر الآتي : Anatole N. Ayissi, **op.cit**, P.29.

غ م : تعني أن البيانات غير متاحة . * : أضاف الباحث حالة التدخل في كوت ديفوار بهدف تحديث البيانات .

---

(١) ترتب على ذلك الرفض الفرنسي ، مطالبة تشاد لفرنسا باستدعاء سفيرها في نجامينا ، باعتباره شخص غير مرغوب فيه ، وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات بين فرنسا ودول أفريقيا الفرنكوفونية، مما أدى إلى توتر شديد في العلاقات بين البلدين . وقد جاء هذا السلوك التشادي بعد تصاعد نشاط المعارضة بقيادة وزير الدفاع السابق يوسف توجوبي ، وتشكيل تحالف للمعارضة التشادية في الداخل والخارج ، مما أدى إلى الاعتقاد بوقوف فرنسا خلف نشاط المعارضة ، بهدف إسقاط نظام ديبي . ولمزيد من التفصيلات انظر : د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا في عالم متغير ، **م س ذ** ، ص ٧٣.

(٢) Anatole N. Ayissi, **op.cit.**,P.30.

٢-خفض الوجود العسكرى فى أفريقيا :

اتجهت فرنسا إلى تخفيض وجودها العسكرى فى أفريقيا ، حيث خفضت عدد قواعدها العسكرية فى القارة إلى خمس قواعد فقط ، بعد أن كان عددها يبلغ ١٠٠ قاعدة عام ١٩٦٠. كما خفضت فرنسا عدد خبرائها العسكريين الذين كانوا يعملون فى القارة من ١٠١٦خبيراً عام ١٩٨٥ إلى ٥٠٦ خبيراً عام ١٩٩٩.[(١)] كما أعلنت أيضاً اعتزامها خفض أعداد قواتها المتمركزة فى أفريقيا بمقدار الثلث تقريباً ، أى من ٨٠٠٠ جندياً عام ١٩٩٧ إلى ٥٦٠٠ جندياً عام ٢٠٠٢ .[(٢)] وقد خفضت فرنسا بالفعل تواجدها العسكرى فى جيبوتى من ٣٥٠٠ جندياً عام ١٩٩٩إلى ٢٧٣٥جندياً عام ٢٠٠٠.[(٣)]

ومن جهة أخرى ، توقفت فرنسا عن تفعيل اتفاقيات الدفاع واتفاقيات المساعدة الفنية العسكرية التى كانت قد أبرمتها خلال المدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٦مع الدول الأفريقية التى كانت خاضعة للاحتلال الفرنسى ، بالإضافة إلى زائير ورواندا وبوروندى ، وهى الاتفاقيات التى كانت تمثل إطاراً مؤسسياً للتعاون الأمنى بين فرنسا وهذه الدول ، والتى كانت تمنح فرنسا حق التدخل العسكرى فى هذه الدول .[(٤)] ويعبر الجدول رقم (٣) عن الاتجاه الفرنسى نحو خفض تواجدها العسكرى فى القارة .

الجدول رقم (٣)

القواعد العسكرية والخبراء العسكريين الفرنسيين فى أفريقيا

القاعدة	حجم القوات فى القاعدة (١٩٩٨)	عدد الخبراء العسكريين فى أفريقيا	العام
جيبوتى	٣١٨٠	١٠١٦	١٩٨٥
تشاد	١١٢٠	٩٠٠	١٩٩٢
السنغال	١٠٠٠	٧١٥	١٩٩٥
كوت ديفوار	٦٧٧	٥٠٦	١٩٩٩
الجابون	٥٦٠		

Source: Anatole N. Ayissi, **op.cit**, P.37.

وقد نفت فرنسا أن يكون خفض قواتها ناجماً عدم اهتمام بالقارة الأفريقية ، مؤكدة أن هذا الأمر يعود إلى تحويل الجيش الفرنسى إلى جيش احترافى بعد وقف التجنيد الإلزامى للمدنيين ، وأنها فى

---

(١) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، **م س ذ** ، ص ٤٥٤.

(٢) Anatole N. Ayissi, **op.cit.**, P.36.

(٣) تعد جيبوتى مقراً لأكبر قاعدة عسكرية فرنسية فى ، حيث بلغ عدد العسكريين الفرنسيين المتمركزين فيها عام ٢٠٠٢، نحو ٢٧٣٥ جندياً. انظر : **جريدة البيان** ، " أمريكا تدرب الجيش اليمنى فى جيبوتى " ، ١٩ يوليو ٢٠٠٢.

(٤) Anatole N. Ayissi, **op.cit.**, P.23.

المقابل تسعى إلى الاهتمام بالكم بدلاً من الكيف ، من خلال الارتقاء بمستوى أسلحتها وجنودها ، بحيث يتسق مع متطلبات عمليات التدخل السريع لحفظ السلم عن طريق قوة الانتشار السريع التـــى أسســتها فرنسا عام ١٩٩٣ بهدف التدخل السريع فى أى مكان فى القارة ، مثلما حدث فى رواندا فـــى إطــار عملية التركواز .[١]

٣- تأييد إنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم :

أكدت فرنسا فى أكثر من مناسبة تأييدها لفكرة إنشاء قـــوات أفريقيـــة لحفـــظ الســـلم ومواجهـــة الصراعات فى القارة ، حيث أعلن رئيس الوزراء الفرنسى الأسبق بـــالادير M..Balladur ، أثنـــاء جولته الأفريقية فى يوليو وأغسطس ١٩٩٤، أن بلاده ترغب فى إقامة قوات أفريقية لحفـــظ الســـلم ، بحيث تكون قادرة على التدخل السريع فى عمليات حفظ السلم فى القارة ، فى ظل تفويض واضح مـــن الأمم المتحدة .[٢] كما وعد الرئيس الفرنسى السابق فرانسوا ميتران أثناء القمة الفرنسية الأفريقية فـــى باريس بتقديم الدعم اللوجيستيكى والتدريبى لقوات حفظ السلم الأفريقية المقترحة . وأكد أنه حصل على تعهدات مماثلة من جانب دول أوروبية أخرى بتقديم الدعم لتلك القوات . وبعــــد تـــأييد قمـــة الـــدول الصناعية السبع فى يونيو ١٩٩٧ للاقتراح الأمريكى بإنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم ، أكدت فرنســـا تأييدها للاقتراح ، رغم تحفظها على بعض جوانبه ، وأشارت إلى أنها قد تسهم فى دعم نشاط القـــوة الأفريقية المقترحة بالمشاركة مع الولايات المتحدة وبريطانيا .[٣]

وانطلاقاً من ذلك ، تبنت فرنسا برنامجاً يسمى ريكامب (تعزيز القدرات الأفريقية لحفظ الســـلم) Renforcement de Capacites Africaines de Maintien de la Paix- RECAMP ، وذلـــك بهدف تدعيم القدرات الأفريقية فى مجال حفظ السلم ومواجهة الصراعات الداخلية فى القـــارة . كمـــا وقعت اتفاقاً مع الولايات المتحدة وبريطانيا فى يونيو ١٩٩٧يهدف إلى دعم القدرات الأفريقية فى مجال حفظ السلام .[٤] وعلى المستوى التطبيقى شاركت القوات الجوية الفرنسية فـــى نوفمـــبر ١٩٩٦ فـــى مناورات عرفت باسم Volcano 96 ، بهدف تقييم إمكانيات التعاون أو المساهمة فى دعم العمليـــات الأفريقية لحفظ السلم .[٥] كما أقامـــت قاعـــدة " زامبا كدو " للتـــدريبات العســـكرية فى كوت ديفوار ،

---

(١) تتمركز هذه القوة فى عدة قواعد فى جنوب غرب فرنسا مثل : تولوز ، و نانت ، ورين ، وتتكون مـــن ٤٤،٥٠٠ جندى . انظر د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقـــى ٢٠٠١/٢٠٠٢، م س ذ ، ص ص ٤٥٠-٤٥٢.

(٢) صدر ذلك التصريح عن رئيس الوزراء الفرنسى فى معرض دفاعه عن عملية التركواز ، التى تدخلـــت بموجبـــها بلاده فى رواندا . ولمزيد من التفصيلات انظر :
Oliver Furley & Roy May (eds.) , African Interventionist States, **op.cit.**, P. 7.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٩٤.

(٤) Anatole N. Ayissi, **op.cit.**, P.36.

(٥) Gerry Cleaver & Roy May , **op. cit.**, PP.33-34.

وأجرت فى مارس ١٩٩٨ مناورات عسكرية فى منطقة الحدود المشتركة بين السنغال ومالى وموريتانيا عرفت باسم " مناورات ديديمان ١٩٩٨ " ، حيث قامت فرنسا بتمويل تكاليف هذه المناورات ، التى شاركت فيها ثمانى دول أفريقية ، مع مشاركة رمزية من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا .(١)

وعلى ضوء ما تقدم ، يمكن رصد الاستنتاجات الآتية:

١-تكشف مواقف القوى الدولية من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية عن ازدواجية فى معايير التعامل مع مشكلات كل من أوروبا وأفريقيا ، فبينما يوجد اهتمام واضح بأوروبا ومشكلاتها ، يوجد نوع من الفتور إزاء مواجهة الصراعات الأفريقية ، بدليل أن الأساس الأخلاقى الذى تم الاستناد إليه لتبرير التدخل الأمريكى الغربى فى كوسوفو على سبيل المثال ، لم يتوافر بشكل يدفع للتدخل فى العديد من الصراعات الداخلية الأفريقية ، مثل الصراع الرواندى والصراع البوروندى وغيرهما من الصراعات ، رغم فداحة الكوارث الناجمة تلك الصراعات ، والتى لا تقل فى حدتها عما حدث فى كوسوفو .

٢-إن الطرح الأمريكى لفكرة إنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم ، يعكس رغبة أمريكية فى عدم التدخل المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية . غير أن الولايات المتحدة فى مسعاها لتحقيق ذلك حرصت على حشد التأييد الغربى لفكرتها ، فى الوقت الذى أغفلت فيه تقدير الإمكانيات والتصورات الأفريقية فى ذلك الشأن ، فجاءت الفكرة غير واقعية إلى حد كبير ، نظراً لعدم وضوح التفويض الموكل إلى القوة ، وارتفاع تكاليف إعدادها ونشرها ، فضلاً عن المشكلات الأخرى المتعلقة بالقيادة ومراكز التدريب .

٣-إن التنافس الفرنسى الأمريكى فى أفريقيا لم ينعكس إيجابياً على تبنى اقتراب تعاونى لمواجهة الصراعات الداخلية الأفريقية . إذ انتقد الوزير الفرنسى للتعاون الخارجى ، جاكوز جودفرين Jacques Godfrain الاهتمام المتأخر لإدارة كلينتون بأفريقيا . وفى المقابل أكدت الولايات المتحدة أن الزمن الذى كانت تعتبر فيه القوى الاستعمارية السابقة أن الدول الأفريقية تمثل امتداداً لأراضيها قد انقضى .(٢)

---

(١) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ص ٣٩٤-٣٩٥. وانظر أيضاً :
Michael Guerra Quentin, **op.cit.**, P.11.

(٢) Gerry Cleaver & Roy May ,**op.cit.**,P.36 .

المبحث الثانى
المحددات الإقليمية للتدخل

هناك مجموعة من المحددات الإقليمية التى تؤثر على عمليات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية . وترتبط تلك المحددات بالتغير الذى طرأ على الموقف الإقليمى من قضايا السيادة الوطنية والأمن الوطنى . وكذا بتطور الموقف الأفريقى من التدخل فى الصراعات الداخلية ، وبترتيبات الأمن الإقليمى فى أفريقيا ، ومن ثم ، سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : تغير الإدراك الأفريقى لمفهومى السيادة والأمن .
المطلب الثانى : الموقف الأفريقى من التدخل فى الصراعات الداخلية .
المطلب الثالث : ضعف آليات تسوية الصراعات وتحقيق الأمن الإقليمى .

المطلب الأول
تغير الإدراك الأفريقى لمفهومى السيادة والأمن

كان التغير الذى طرأ على الإدراك الأفريقى لمفهوم السيادة الوطنية والأمن الوطنى من أهم محددات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، سواء من جانب التنظيمات الإقليمية أو الدول الأفريقية الأخرى .

وبالنسبة لمفهوم السيادة الوطنية للدول الأفريقية ، فقد تضافرت مجموعة من العوامل التى أدت تغير الإدراك الأفريقى لهذا المفهوم ، حيث تآكل المفهوم المطلق – بشكل تدريجى – للسيادة الوطنية ، ليحل محله مفهوم نسبى آخر لها ، ومن أهم هذه العوامل ما يلى :

أولاً– تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلى :

مع اشتداد وطأة الأزمات الاقتصادية وزيادة حجم الديون وتفاقم أعبائها فى أفريقيا ، طبقت معظم الحكومات الأفريقية برامج صندوق النقد والبنك الدوليين التى تعرف باسم " برامج التثبيت والتكيف الهيكلى " منذ بداية الثمانينيات . وقد تضمنت تلك البرامج إجراءات شاملة لإصلاح الاقتصاديات الأفريقية عن طريق تخفيض قيمة العملات الوطنية ، والخصخصة ، وتحرير أسعار الصرف ، وتثبيت الاقتصاد الكلى ، الخ . وقد نال ذلك من سيادة الدول الأفريقية ، نظراً لأن تطبيق تلك البرامج قد أرغم هذه الدول على قبول التدخل الدولى المباشر فى إدارة سياساتها الاقتصادية ، وذلك فى ظل الاحتياج الشديد للمعونات الدولية ، كما أنه أدى أيضاً إلى تراجع الدور الاجتماعى للدول الأفريقية ، وتقييد

قدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية التى كانت تؤديها من قبل ، وكذا على تحقيق الأمـــن العام ، وكسب التأييد السياسى .(١)

وقد تسبب فى انتهاك العديد من الجماعات القبلية فى الدول الأفريقية للعقد الاجتماعى المبرم بينها وبين الدولة ، مما دفعها إلى التخلى عن ولائها للأنظمة الحاكمة ، وتكوين تنظيمات عســـكرية تقــوم بدور الدولة فيما يعرف باسم " الدولة الظل " .(٢)

ثانياً- الشروط الاقتصادية والسياسية للمعونات الخارجية :

وقد ازداد تآكل السيادة الوطنية للدول الأفريقية عندما أضافت الدول والمؤسسات الدولية المانحــة شروطاً سياسية فرضتها على الدول الأفريقية ، وطالبتها بالوفاء بها من أجل الحصول على المساعدات والقروض اللازمة ، وذلك بالإضافة إلى الشروط الاقتصادية التى تضمنتها برامج التثبيــت والتكيــف الهيكلى . وتركز الشروط السياسية على ضرورة التحول الديموقراطى بما ينطوى عليـــه ذلـــك مــن احترام حقوق الإنسان ، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية ، وإدخال مفـــاهيم المحاســـبة الحكوميـــة ، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية المؤسسية .

وفى هذا السياق طالب تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨٩ الدول الأفريقية بضرورة اتخاذ إجــراءات حاسمة لمحاربة الفساد وسوء الإدارة ودعم استقلال القضاء ، وخلق مناخ ملائـــم لتعبئـــة المـــوارد ، وإدخال المزيد من الإصلاحات السياسية الديموقراطية . ومع تنامى الاتجاهات الداعية إلى العولمـــة ، فقد أضيفت تحديات أخرى إلى قائمة التحديات التى كان يتعين على الدول الأفريقية مواجهتها من قبيل عدم الاستقرار السياسى ، وتفاقم أعباء الديون ، والاعتماد بشكل أساسى على المعونـــــات الخارجيـــة والتخلف التكنولوجى ، .. إلخ .

وهكذا ، وفى ظل الأزمات الاقتصادية الطاحنة التى حاقت بمعظم الدول الأفريقية ، فقد أصبـــح التدخل الخارجى فى شئونها السياسية والاقتصادية أمراً لا مفر منه ، وهو ما أدى إلى ضعف الرسوخ التقليدى لمفهوم السيادة المطلقة الذى تمسكت بها الدول الأفريقية منذ الاستقلال .(٣)

ثالثاً-الرقابة الدولية على الانتخابات :

أصبح مبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات أمراً مقبولاً على المستوى العالمى ، وقد أيدت الأمـــم المتحدة هذا الاتجاه ، بل إنها سمحت بمشاركة التنظيمات غير الحكومية فى عمليات الرقابة .(٤)

---

(١) Stanlake Samkange, **op.cit.**, P.3.

(٢) يحيى غانم ، " القصة غير المروية لقيام إسرائيل بتمويل أطول حرب فى القارة الأفريقية " ، **جريدة الأهـــرام** ، ٢١ أبريل ٢٠٠٢ .

(٣) Stanlake Samkange, **op.cit.**, P.3.

(٤) ولمزيد من التفصيلات حول مبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات انظر : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، **قضايا فـــى النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى ، ط١، ٢٠٠١) ص ٢٧٣.

وقد بدأت الرقابة الدولية على الانتخابات فى أفريقيا مع استقلال زيمبابوى عام ١٩٨٠، ثم تكررت بعض أعمال الرقابة فى عدد من الدول الأفريقية المستقلة . ففى أوغندا قامت مجموعة الكومنولث بدور مهم عام١٩٨٠، نظراً لعدم وجود سلطة مركزية حقيقية آنذاك . وفى ناميبيا نظمت الأمم المتحدة برنامجاً تدريبياً لمدة عام للإشراف على ومراقبة الإجراءات الانتخابية التى قامت بها سلطات جنوب أفريقيا ، من أجل انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور دولة ناميبيا المستقلة .(١) وقد لعبت منظمة الوحدة الأفريقية دوراً مهماً فى الرقابة على الانتخابات فى الكثير من الدول الأفريقية ، حتى أنها بحلول عام ١٩٩٤ كانت قد راقبت ٣٩ من عمليات الانتخابات والاستفتاء فى ٢٥ دولة أفريقية .(٢)

ورغم محاولات العديد من الدول الأفريقية وضع قيود على عمل المراقبين الدوليين ، بل والسيطرة على أنشطتهم الرقابية ، إلا أنه فى أعقاب الحرب الباردة أصبح مبدأ الرقابة الدولية على الانتخابات فى أفريقيا أمراً مقبولاً ومستقراً فى العمل به ، بل إن الدول الأفريقية ذاتها أصبحت هى التى تطلب هذه الرقابة .(٣)

رابعاً- تزايد استخدام شركات الأمن الخاصة : -

فى أعقاب الحرب الباردة تزايد استخدام العديد من الدول الأفريقية لشركات الأمن الخاصة ، بهدف توفير الأمن الوطنى وحماية الاستثمارات والمشروعات الكبرى فيها .(٤) وقد وصل الأمر أحياناً إلى حد الاعتماد الكلى على الخدمات الأمنية التى توفرها تلك الشركات ، مما أدى إلى تحول القارة الأفريقية إلى سوق واسعة مفتوحة أمام شركات الأمن الخاصة ، التى تجند المرتزقة من دول أوروبا الغربية ، والولايات المتحدة ، وأمريكا اللاتينية ، واستراليا .

ومن أهم الشركات واسعة النشاط فى هذا المجال : ساند لاين Sand Line البريطانية ، والنتائج الحاسمة Executive Outcomes فى جنوب أفريقيا ، وICI ، و Defense System ، وجراى سيكيورتى ، ولايف جارد ، تيليسيرفيس ، وهوايت ليجون . وتؤدى تلك الشركات الكثير من الخدمات ، ومن أهمها : توفير المقاتلين ، والدعم اللوجستيكى ، وإنشاء وإدارة معسكرات التدريب على تكتيكات

---

(١) د.حمدى عبد الرحمن حسن ، قضايا فى النظم السياسية الأفريقية ، م س ذ ، ص ٢٧٣.

(٢) Margaret Aderinsola Vogt, " Conflict Resolution and Peace-Keeping : The organization of African Unity and the United Nation " , in Gunnar M. Sorbo & Peter Vale, **out of Conflict : From War to Peace in Africa** (Uppsala: Nordisk Afrikainstitutet, 1997) PP.59-60.

(٣) خلال المدة من ١٩٩١إلى ١٩٩٣ تلقت الأمم المتحدة طلبات من ١٩دولة أفريقية للمساعدة فى إجراء الانتخابات فى تلك الدول ، وذلك عن طريق تقديم الدعم المادى والفنى بغرض تنظيم الانتخابات والإشراف عليها ومراقبتها. راجع فى هذا الشأن : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، قضايا فى النظم السياسية الأفريقية ، **م س ذ** ، ص ٢٧٤.

(٤) Emmanuel Kwesi Aning , " Africa's Security in the New Millennium : State or Mercenary Induced Stability ? ", **Conflict Trends**, June 2000. P.31.

الفرق الخاصة ومواجهة حروب العصابات والتمردات المسلحة ، وضبط الأمن ، وحراسة وتأمين المطارات والمناجم وأنابيب نقل البترول ومحطات الطاقة الكهرومائية ومحطات الاتصالات ومقار البنوك والشركات الاستثمارية والقوافل والشحنات والمخازن التابعة لوكالات الإغاثة الإنسانية ..إلخ.(١) وفى مقابل ذلك تحصل شركات الأمن الخاصة على عوائد مالية كبيرة ، أو امتيازات فى مجال تجارة المعادن الثمينة ، حيث تتولى تلك الشركات بنفسها بناء الطرق ونقل المعادن والاستيراد والتصدير.(٢)

ومن أهم الدول التى استخدمت تلك الشركات : سيراليون ، وليبيريا ، والكونغو الديموقراطية ، والسودان ، وأوغندا ، وأنجولا ، وبتسوانا ، وموزمبيق ، ومالاوى ، و زامبيا ، والجزائر ، وكينيا ، ومدغشقر . وعلى سبيل المثال تعاقدت حكومة سيراليون مع شركة النتائج الحاسمة وشركة ساند لاين من أجل توفير الأمن فى البلاد وتدريب القوات المسلحة الحكومية فى مواجهة متمردى الجبهة الثورية المتحدة .(٣) وقد لعبت شركة ساند لاين بالفعل دوراً مهماً فى إعادة الرئيس أحمد تيجان كباح من المنفى فى فبراير ١٩٩٨، لتولى مهام الرئاسة فى سيراليون بعد هزيمة الانقلاب العسكرى الذى سبق وأن أطاح به .(٤) وفى السودان تولت شركة ساند لاين مهمة حماية خطوط أنابيب نقل البترول السودانى . وقد اعتمدت أوغندا على ذات الشركة فى تقديم خدمات الاستطلاع وجمع المعلومات فى مناطق نشاط جيش الرب المتمرد ضد الحكومة . وفى أنجولا تولت شركة النتائج الحاسمة مواجهة حركة يونيتا المتمردة وحماية حقول النفط والمعادن الأنجولية وتقديم الاستشارات فى مجال الدعم اللوجيستيكى والتقنى .(٥) وتشير التقارير أيضاً إلى وجود منافسة قوية بين شركات الأمن داخل الكونغو الديموقراطية ، حتى أنها تضطر أحياناً إلى عقد اتفاقات لتقسيم العمل فى مناطق الصراع المختلفة ، وعلى سبيل المثال اتفقت شركتى Stabilco وأوميجا على أن تعمل الأولى لصالح موبوتو ، فى حين تعمل الثانية لصالح كابيلا .(٦)

وعلى الرغم من انتقاد جهات دولية عديدة – وفى مقدمتها الأمم المتحدة – للاستعانة بتلك الشركات ، وتأكيدها على عدم شرعية ذلك ، خاصة فى ظل التاريخ السيئ لمعظم تلك الشركات التى

---

(١) د.عبد الملك عودة ، **السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٣٥ ، أبريل ١٩٩٩) ص ص٧٠-٧١.

(٢) Thalif Deen , " Mercenaries Capitalize on Mineral Resources " , **Jane's Defence Weekly** (London: Jane's Publications , Vol.26, No.20, 13 Nov.1996)P.5.

(٣) William Reno, " External Relations of Weak States and Stateless Regions in Africa " in Gilbert M. Khadiagala & Terrence Lyons (eds.), **African Foreign Policies: Power and Press** (Boulder & London: Lynne Rienner Publishers, 2001) P.196.

(٤) Patrick Cullen , " Keeping the New Dog of War on a light Leash : Assessing Means of Accountability for Private Military Companies ", **Conflict Trends** , June 2000. P.38.

(٥) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٧١.

(٦) Patrick Cullen , **op.cit.**, P.39.

تعتمد على المرتزقة وتصعد الصراعات وتنتهك حقوق الإنسان فى المناطق التى تعمل فيــها ، إلا أن الدول الأفريقية استمرت فى استخدامها بل والاعتماد عليها أحياناً ، نظراً لعدم وجود بديل آخر أمامــها ، واتساع نطاق الصراعات الداخلية فيها ، والفراغ الأمنى الناجم عن عدم رغبة الأمم المتحدة والــدول الكبرى فى التدخل فى أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة .

وقد ساهم التوسع فى الاعتماد على تلك الشركات فى تغير الإدراك الأفريقــى لمفــهوم الســيادة الوطنية ، حيث تراجع تمسك الأفارقة بالمفهوم المطلق للسيادة لصالح المفهوم النسبى لها، وذلك نتيجـة لتراجع الشعور بكيان وهيبة الدولة فى إدراك الشعوب الأفريقية ، بعد أن أصبحت تلك الشركات تؤدى كثيراً من المهام التى كانت من صميم اختصاص الحكومة ، وبعد أن أصبحت تلعب دوراً مهماً أيضــاً فى تثبيت نظم الحكم أو الإطاحة بها ، وفى التأثير على السياسات الاقتصادية فى الدول الأفريقية .

وفيما يختص بمفهوم **الأمن الوطنى** ، فقد طرأ عليه قدر كبير من التغير مع نهاية الحرب البــاردة ، حيث ظهرت محاولات لإعادة تعريف المفهوم ، بالابتعاد عن مدلوله الواقعى التقليدى الضيق الــذى كان يتمحور حول أمن الدولة ذاتها ، نحو مفهوم جديد أكثر اتساعاً يركز على الأمن الإنســـانى بمــا يتضمنه من أبعاد متعددة . وفى ظل المفهوم الجديد للأمن لم يعد التركيز ينصب على أمن الدولـــة أو النظام الحاكم فقط ، وإنما أصبح البشر أنفسهم هم المحور الأساسى للاهتمام ، سواء أكانوا أفـــراداً أو جماعات ممثلة فى أحزاب سياسية أو مؤسسات المجتمع المدنى . كما اتسع نطاق التهديدات التى قـــد يتعرض لها الأمن الوطنى لتشمل التهديدات غير العسكرية الناجمة عن : الفقر ، والمرض ، والتدهور البيئى ، والاستبداد السياسى ، .. إلخ . ولعل إعطاء الأولوية لأمن البشر على أمن الدولـــة والنظــام الحاكم يمثل تطوراً جديداً على طريق الإقرار بإمكانية التدخل من أجل استعادة النظام وحماية المدنييـن أثناء الصراعات الداخلية ، حتى وإن حدث التدخل دون موافقة صريحة من جانب السلطات الوطنيـــة فى الدولة الهدف .[١]

وقد تعددت الجهود الأفريقية التى بذلت من أجل صياغة جديدة لمفهوم الأمن والإطار الأمنى فـــى القارة ، ومن ذلك اجتماع منتدى القادة الأفارقة عام ١٩٩١ للتباحث حول قضايا الأمـــن والاســـتقرار والتنمية والتعاون فى القارة ، والذى أكد أهمية بناء إطار أمنى أفريقى جديد ، يستند إلى مفهوم أكـــثر تطوراً للأمن ، يتجاوز الأبعاد العسكرية ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياســية للفــرد والمجتمع بأسره ، كما ينصرف إلى القضايا المحلية والوطنية أيضاً ، مع العمل فى الوقت ذاته علـــى تدعيم هذا الإطار الأمنى ، من خلال تشجيع آليات الوساطة والتوفيق والتحكيم وإنشاء آليـــة أفريقيـــة لحفظ السلم فى القارة ، والتوصل إلى مواثيق لتحقيق التنمية وعدم الاعتداء بين الـــدول الأفريقيـــة ، وإنشاء مجلس للحكماء الأفارقة African Elders' Council of Peace ، واتخـــاذ المزيـــد مـــن

---

(١) Stanlake Samkange ,**op.cit.**, PP.3-4.

إجراءات بناء الثقة داخل الدول الأفريقية وفيما بينها أيضاً ، وتخفيض الإنفاق العسكرى . وقد استمرت هذه الجهود حتى تم تأسيس الآلية الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات عـــام ١٩٩٣، والاتحـــاد الأفريقى عام ٢٠٠٢، الذى اتخذ مفهومى الأمن والتدخل فى إطاره أبعاداً أخرى أكثر اتساعا .(١)

المطلب الثانى
الموقف الأفريقى من التدخل فى الصراعات الداخلية

مع تغير الإدراك الأفريقى لمفهوم السيادة الوطنية ومفهوم الأمن الوطنى طرأ قدر كبير من التغير فى الموقف الأفريقى من التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأفريقية ، سواء على مستوى التنظيـــم الإقليمى الأفريقى أو على مستوى الدول الأفريقية .

أولاً– موقف التنظيم الإقليمى :

يعد موقف التنظيم الإقليمى القارى والإقليمى الفرعى من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية من أهم المحددات الإقليمية للتدخل فى تلك الصراعات .

وبالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فقد كانت تنظر للصراعات الداخلية باعتبارها شأناً داخليـــاً لا ينبغى التدخل فيه ، سواء من جانبها أو من جانب الدول الأفريقية والأجنبية الأخرى . وقد تأكد موقف المنظمة من خلال قراراتها ومواقفها المتعلقة بالكثير من الصراعات الداخلية الأفريقية ، والتى وضـــح فيها احترامها لمبدأ الاختصاص الداخلى للدول المعنية ، والحفاظ على سيادتها ضد أى تدخل خـــارجى .(٢)وحتى عندما تدخلت المنظمة فى الصراع الداخلى فى تشاد عام ١٩٨١، فقد حرصت على التـــأكيد على أن القوة الأفريقية التى سوف يتم نشرها فى تشاد هى قوة محايدة ، وليس من حقها أن تتدخل فـــى الشئون الداخلية لتشاد أو الاشتراك فى أى ممارسات سياسية .(٣)

غير أن موقف المنظمة من التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد طرأ عليه نوع من التغـير ، خاصة بعد الاتجاه التدريجى فى إطار المنظمة نحو إعادة تعريف وتوسيع مفهوم الســـيادة الوطنيـــة والأمن الوطنى ، بالإضافة إلى زيادة مساحة الاتفاق بين الدول الأعضاء على ضرورة اهتمام المنظمة

---

(١) Stanlake Samkange ,**op.cit.**, P.4.

(٢) اتضح ذلك أثناء أزمة الكونغو فى الستينيات ، وأثناء أزمة بيافرا فى نيجيريا ، حيث أصدر مؤتمر القمة الذى عقـــد فى كينشاسا بخصوص الأزمة الأخيرة القرار رقم ٥١/٤ فى ١٤سبتمبر ١٩٦٧، ليؤكد أن الصراع فى بيافرا يدخـــل ضمن نطاق الاختصاص الداخلى لنيجيريا ، وبالتالى فإن تسويته تقع على عاتق الحكومة النيجيرية ذاتها . انظر :
د. محمد الحسينى مصيلحى ، **منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية : دراسة مقارنة** ، رســـالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٦. ص ٥٦٧.

(٣) د. مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ٣٧٤ .

بالصراعات الداخلية وعدم قصر اهتمامها على الصراعات التى تندلع بين الدول الأفريقية فقط . ففى يوليو عام ١٩٩٠ أكد قادة الدول الأفريقية خلال القمة العادية السادسة والعشرين للمنظمة فى أديس أبابا على ضرورة اهتمام المنظمة بإيجاد حلول سلمية للصراعات الداخلية التى قد تعوق القارة عن تحقيق تطلعاتها نحو تحقيق الأمن والتنمية والاستقرار .(١) وفى عام ١٩٩٢، قال الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية ، سالم أحمد سالم " إننا فى أفريقيا فى حاجة إلى استخدام الروابط والعلاقات الثقافية والاجتماعية التى تجمع بين الأفارقة من أجل إعادة تفسير مبدأ عدم التدخل على النحو الذى يمكننا من تطبيقه فى منع وتسوية الصراعات بالشكل الذى يحقق صالح القارة ".(٢)

وفى هذا السياق ، صاغت منظمة الوحدة الأفريقية تصوراً جديداً لمفهوم التدخل فى الشئون الداخلية ، وذلك بالتأكيد على إمكانية تبرير ذلك التدخل فى حالتين هما :

١-إذا كانت الدولة الهدف تعانى انهياراً شاملاً فى النظام والقانون (حالة ليبيريا) ، إذ أنه غالباً ما ينطوى الصراع الداخلى فى مثل هذه الحالة على قدر كبير من المعاناة الإنسانية ، كما تزداد احتمالات امتداد آثاره إلى دول الجوار ، ومن ثم يمكن تبرير التدخل هنا استناداً إلى الاعتبارات الإنسانية والرغبة فى استعادة النظام والقانون .

٢-عندما تصل التوترات داخل الدولة الهدف إلى مستوى قد ينذر بتحولها إلى صراع واسع النطاق . ففى هذه الحالة أقرت المنظمة إمكانية التدخل الوقائى Pre-emptive involvement لمنع الصراع قبل اندلاعه بالفعل .

وفى إطار الاتحاد الأفريقى ، نصت م٤ من القانون التأسيسى للاتحاد على حق الاتحاد فى التدخل فى الدول الأعضاء بناء على قرار مؤتمر الاتحاد فى الظروف الخطيرة وهى تحديداً : جرائم الحرب ، وعمليات الإبادة ، والجرائم ضد الإنسانية . كما نصت المادة ذاتها على حق الدول الأعضاء فى الاتحاد فى مطالبة الاتحاد بالتدخل من أجل استعادة السلام والأمن فيها . ونصت م ٢/٢٣ أيضاً على حق الاتحاد فى فرض العقوبات على الدول الأعضاء التى لا تمتثل لقرارات وسياسات الاتحاد ومن هذه العقوبات الحرمان من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع الدول الأعضاء الأخرى ، أو أى إجراءات أخرى ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية يحددها المؤتمر .(٣)

وتعتبر التدابير الواردة فى القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى بمثابة قواعد غير مسبوقة لتنظيم عملية التدخل فى القارة . وهى القواعد التى تدعمت واتسعت أكثر فى إطار البروتوكول المقترح للآلية الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات ، والذى تم طرحه فى القمة الأولى للاتحاد فى ديربان

---

(١) Stanlake Samkange ,**op.cit.**, P.4.

(٢) **Idem.**

(٣) انظر: الاتحاد الأفريقى ، **القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى**، لومى، توجو، ١١ يوليو ٢٠٠٠، م ٤. وانظر أيضاً: Jakkie Cilliers & Kathryn Sturman, **op.cit.**, P.1.

بجنوب أفريقيا فى يوليو ٢٠٠٢. فبموجب هذا البروتوكول تم تأسيس آلية أفريقية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات تسمى (مجلس السلام والأمن) . وسوف يدخل المجلس حيز التنفيذ بمجرد التصديق على البروتوكول المنشئ له . وسوف يطبق المجلس قرارات الاتحاد الأفريقى فيما يتعلق ب : الإنذار المبكر ، والدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، ويشمل ذلك المساعى الحميدة ، الوساطة ، التوفيق والمصالحة والتحكيم ، وعمليات دعم السلم والتدخل ، وعمليات بناء السلم وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع ، ودعم الأمن والاستقرار ، وتقديم المساعدات الإنسانية .(١)

وهكذا ، كانت التطورات التى طرأت على مفهومى السيادة والأمن فى إطار التنظيم الإقليمى الأفريقى عاملاً حاسماً فى تغير موقف التنظيم الإقليمى فى القارة من عمليات التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، وهو ما ساهم فى اتجاه التنظيمات الإقليمية الفرعية فى أفريقيا إلى الإقرار بإمكانية التدخل العسكرى من أجل تسوية الصراعات الداخلية فى محيطها الإقليمى . وتعتبر حالتى تدخل الإيكواس فى كل من ليبيريا وسيراليون من أبرز الأمثلة على ذلك ، وهو ما سوف يتم توضيحه فى المبحث المتعلق بالتدخل المباشر فى إطار التنظيمات الإقليمية الفرعية ، والذى سيرد فى الفصل الثانى من هذا الباب .

ثانياً–مواقف الدول الأفريقية :

كانت مواقف الدول الأفريقية من عمليات التدخل فى الصراعات الداخلية من أهم المحددات التى ساهمت فى تبلور ظاهرة التدخل الإقليمى فى أفريقيا فى الوقت الراهن . ويمكن تفسير اتجاه الدول الأفريقية نحو التدخل فى الصراعات الداخلية انطلاقاً من اعتبارات السياسة الواقعية . إذ يرجع ذلك الاتجاه إلى رغبة تلك الدول فى حماية مصالحها الوطنية ، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو العسكرى ، فضلاً عن رغبة النخب الحاكمة فى تحقيق ودعم مصالحها الشخصية ومصالح الجماعات الإثنية التى ينتمون إليها . وفى هذا الإطار تتراجع اعتبارات السياسة العليا المتمثلة فى الحكم الجيد والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان . وهذا الأمر لا يميز الدول الأفريقية فقط وإنما يميز سياسات دول الشمال المتقدم أيضاً .(٢)

وفى هذا الإطار ، يمكن القول بأن تدخل الدول الأفريقية فى الصراعات الداخلية فى القارة قد ارتبط بالرغبة فى تحقيق مصالحها الوطنية ، والتى يأتى فى مقدمتها ما يلى :

---

(١) Jakkie Cilliers & Kathryn Sturman, **op.cit.**, PP.3-8.

(٢) Felip Reyntjens , " Briefing the Second Congo War : More than a Remark ", **African Affairs** (Oxford : Oxford University Press , Vol98, 1999)P.250.

١-تحقيق المكانة الإقليمية :

تعتبر المشاركة فى عمليات حفظ السلم من أهم العوامل التى تكسب الدول المشاركة مكانة إقليمية ودولية متميزة .[١] ويعتبر تحقيق وتدعيم تلك المكانة أمر على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدول الأفريقية ، وخاصة تلك التى تسعى للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن الدولى ، والتى تأتى جنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر فى مقدمتها .[٢]

وفى هذا السياق ، كانت الرغبة فى تحقيق وتدعيم المكانة الإقليمية أحد محددات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية . وعلى سبيل المثال كانت رغبة جنوب أفريقيا فى تأكيد مكانتها الإقليمية وإثبات جدارتها فى إقرار النظام فى الدول غير المستقرة هى أحد محددات تدخلها فى ليسوتو .[٣] وقد دفعتها هذه الرغبة أيضاً إلى إعداد فريق عسكرى للعمل كمراقبين عسكريين أو كضباط اتصال عسكرى أو كضباط فى مراكز القيادة ضمن أى بعثة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية أو السادك [٤]، فضلاً عن القيام بدور فاعل فى تسوية الصراعات الداخلية فى كل من سيراليون ، والسودان ، والكونغو الديموقراطية ، وجزر القمر ، وكوت ديفوار ، وبوروندى ..إلخ .[٥]

وبالمثل كانت الرغبة فى تحقيق وتدعيم المكانة الإقليمية من أهم محددات قرار الرئيس النيجيرى سانى أباتشى بالتدخل فى سيراليون . وينطبق ذلك أيضاً على قرار السنغال وغينيا بالتدخل فى غينيا بيساو ، والقرار الليبى بالتدخل فى أفريقيا الوسطى والمشاركة فى بعثة الإيكوموج فى سيراليون ، وكذا الاستعداد الليبى للمشاركة فى قوات حفظ سلام أفريقية فى الكونغو الديموقراطية .

---

(١) وعلى سبيل المثال تمكنت الهند من خلال المشاركة المستمرة فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلق صورة قومية لها كدولة محبة للسلام ، وكقوة إقليمية يمكن الاعتماد عليها فى تسوية الصراعات والمساهمة فى تحقيق السلم والأمن الدوليين ، كما كانت الرغبة فى تحقيق المكانة الدولية والإقليمية دافعاً أساسياً لمشاركة كل من استراليا والنرويج والسويد وايرلندا والبرازيل والأرجنتين وغانا ونيجيريا فى تلك العمليات . انظر :
Kgomotso Monnakgotla, " The Naked Face of UN Peacekeeping: Nobel Crusade of National Self-Interest? ", **African Security Review**, Vol.5, No.5, 1996, PP.57-58.

(٢) وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تبنت قراراً فى ٣ ديسمبر ١٩٩٣، تم بمقتضاه تكوين مجموعة عمل مستمرة بهدف وضع تصوراتها بخصوص الهيكل الحالى لمجلس الأمن وكيفية إضفاء الطابع الديموقراطى عليه ، من خلال توسيع العضوية الدائمة فيه بحيث يصبح ممثلاً- بحق – للمجتمع الدولى . وقد أصبحت جنوب أفريقيا عضواً فاعلاً فى مجموعة العمل المشار إليها منذ يوليو ١٩٩٤. ولمزيد من التفصيلات فى هذا الشأن انظر:
Hussein Solomon, " South Africa and the UN ", **op.cit.**, P.73.

(٣) **Le Mond** , 24 / 9/1998.

(٤) حول الدور الإقليمى لجنوب أفريقيا فى دعم السلم الإقليمى انظر:
South Africa Yearbook2001/2002 (Pretoria : Government Communication and Information System, 2002) P.458.

(٥) **Ibid.**, PP.267-271.

٢- تحقيق المصالح الاقتصادية :

وقد تدفع المصالح الاقتصادية الدولة للتدخل فى الصراعات الداخلية للـدول الأخـرى ، فكلمـا تعاظمت المصالح الاقتصادية للدولة أ مع الدولة ب ، كلما ازدادت احتمـالات تدخـل الدولـة أ فـى الصراعات الداخلية للدولة ب . وكذا كلما زادت احتمالات تحقيق أرباح اقتصادية أو تجاريـة معينـة نتيجة للتدخل مقارنة بتكاليفه المادية والبشرية ، كلما ازدادت احتمالات التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى .

وعلى سبيل المثال ، لعبت المصالح الاقتصادية دوراً مهماً فى دفع جنوب أفريقيا للقيـام بـأول عملية للتدخل فى الصراعات الداخلية لدولة أخرى بعد انتهاء العهد العنصرى – رغم تحفظها إزاء أى تدخل عسكرى خارجي – وذلك عندما تدخلت فى ليسوتو ، حيث تشكل ليسوتو جزءاً متكـاملاً مـع المشروعات الاقتصادية الكبرى لجنوب أفريقيا ، كما أن المجمع الهيدروكهربائى الضخم الموجود فـى ليسوتو ، يسهم فى تعويض نقص المياه فى جنوب أفريقيا ، حيث يغذى ذلك المجمع إقليم جوهانسـبرج ، الذى يعرف بأنه " الرئة الاقتصادية لجنوب أفريقيا " بحاجته من المياه . ومن ثم لـم تكـن جنـوب أفريقيا لتسمح بأن يهدد الصراع فى ليسوتو مصالحها الاقتصادية المهمة فيها .(١)

٣-تدعيم القدرات العسكرية :

عادة ما تتدخل الدول الأفريقية فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى من أجل تدعيـم قدراتـها العسكرية . فالمشاركة فى عمليات التدخل الإقليمى تتيح لتلك الدول الحصول على الأسـلحة الحديثـة والمعدات العسكرية عالية التقنية والتدريب العسكرى المتقدم ، إما على نفقة التنظيم الإقليمى المتدخـل أو على نفقة الدولة الإقليمية القائدة لعملية التدخل فى إطار ذلك التنظيم ، أو على نفقة الأمم المتحدة أو الدول الكبرى فى النظام الدولى فى حالة وجود دعم دولى للتدخل الإقليمى . كما أن مشاركة الدول فى عمليات التدخل الإقليمى تسهم فى رفع الروح المعنوية للجنود ، نتيجة لحصولهم على مزايـا ماديـة وعينية عديدة أفضل بكثير من تلك التى يحصلون عليها فى بلادهم . ولا شك أن الدول الأفريقية فـى حاجة إلى تحسين قدراتها العسكرية ، حيث يزيد ذلك من قدرتها على مواجهة الانقلابـات العسـكرية وحركات التمرد فى الداخل ، كما أنه يزيد من قدرتها على الاضطلاع بعمليات التدخل الإقليمـى فـى الصراعات الأفريقية .(٢)

وعلى سبيل المثال كان التدخل النيجيرى فى سيراليون سبباً أساسـياً فـى موافقـة الكونجـرس الأمريكى على إرسال شحنات من البنادق الهجومية الحديثة والمدرعات إلى نيجيريا ، بـهدف دعـم

(١) **Le Mond** , 24 / 9/1998.

(٢) Milan Vesely , " UN Peacekeepers : Warriors or Victims " , **op.cit.**, P.10.

تدخلها فى سيراليون .[١] كما أن مشاركة السنغال فى التدخل الإقليمى ، سواء فى إطار بعثة ميساب فى أفريقيا الوسطى أو فى إطار الإيكواس فى ليبيريا وسيراليون قد دفعت فرنسا إلى إدراجها ضمن برنامج " ريكامب " الذى يستهدف زيادة قدرات الدول الأفريقية على القيام بعمليات حفظ السلم الإقليمى . وقد استفادت السنغال بالفعل من التدريب المتقدم الذى حصلت عليه قواتها من خلال هذا البرنامج فى التدخل فى غينيا بيساو ، وإنجاز مهمتها مع تحقيق أقل قدر ممكن من الخسائر .[٢]

المطلب الثالث
ضعف آليات تسوية الصراعات والأمن الإقليمى

يعتبر وجود آليات فعالة لتسوية الصراعات ووجود ترتيبات أمنية محكمة لتحقيق الأمن الإقليمى من أهم الضمانات ضد حدوث التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية . ونظراً لضعف فاعلية تلك الآليات ، فقد أدى ذلك إلى صعوبات جمة أمام تسوية الصراعات الداخلية الأفريقية سلمياً ، مما أدى إلى عدم إمكانية السيطرة على تلك الصراعات ، بل وتفاقمها ، وهو ما دفع التنظيمات والدول الأفريقية إلى التدخل العسكرى فيها .

أولاً – آليات تسوية الصراعات والأمن الإقليمى على المستوى القارى :

نص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى ديباجته على مبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين . وكان وجود نظام محدد لتسوية الصراعات وتحقيق الأمن على المستوى القارى يمثل أساساً راسخاً لضمان السلم والأمن فى القارة . وفى هذا الإطار تعددت آليات تسوية الصراعات وتحقيق الأمن فى القارة ، غير أنها لم تكن فعالة بالقدر الكافى فى أدائها لدورها .

ففى البداية أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية لجنة الدفاع كلجنة متخصصة من لجان المنظمة استناداً إلى م ٢/ج و م ٢٠ من الميثاق . كما أنشئت لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، كجهاز يناط به مهمة إدارة الصراعات وحلها بالوسائل السلمية .

وبالنسبة للجنة الدفاع ، فقد كانت تضم وزراء دفاع الدول الأفريقية أو أى وزراء مفوضين من قبل حكوماتهم . وكانت تمثل إطاراً لبحث سبل تحقيق السلم والأمن فى القارة ، حيث طرحت الدول الأفريقية العديد من المشروعات لتحقيق الأمن فى القارة ، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ الفعلى .[٣]

---

(١) Milan Vesely , “ UN Peacekeepers : Warriors or Victims “ , **op.cit.**, P.10.

(٢) Oliver Furley & Roy May (ed.), African Interventionist States, **op.cit.**, P.5.

(٣) ومن أهم هذه المشروعات : مشروع إنشاء قيادة أفريقية عليا ، ومشروع إنشاء منظمة دفاع أفريقية ، ومشروع إنشاء قوة طوارئ أفريقية ، ومشروع إنشاء قوة لحفظ السلم فى أفريقيا ، ومشروع إنشاء مجلس أمن سياسى أفريقى . وللمزيد من التفصيلات حول تلك المشروعات انظر : د. محمود أبو العينين ، **الأمن الجماعى الأفريقى** :=

أما لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، فإن الدول الأفريقية لم تعرض عليها أى صراع دولـــى أو داخلى . ويرجع ذلك إلى فقدان الثقة فى اللجنة وعدم الرغبة فى اللجوء إلى التسويات القضائية أو شبه القضائية للصراعات ، وتفضيل التسويات السياسية التى تعتمد على التفاوض وتوازنات القوى . وهنـــا فإن الدول الأفريقية كانت تلجأ فى تسوية صراعاتها وتحقيق الأمن إلى آليات وترتيبات أخرى مثـــل : دبلوماسية القمة ، ولجان التوفيق ، ولجان الوساطة الخاصة المؤقتة ، ولجان المساعى الحميدة .[١]

وقد تعرضت فاعلية منظمة الوحدة الأفريقية فى تسوية الصراعات وتحقيق الأمن لاختبار جـــاد عندما شكلت المنظمة قوة أفريقية لحفظ السلم فى تشاد عام ١٩٨١، حيث واجهت تلك القوة صعوبـــات جمة تتعلق بالنقل والتمويل والإمداد . إلخ .[٢] ومنذ ذلك الحين بدأ التفكير فى استحداث آليـــة جديـــدة لإدارة الصراعات وتحقيق الأمن فى القارة .

ومع التطورات التى طرأت على النظام الدولى بعد الحرب الباردة ، وفى ظل تزايد الصراعـــات الأفريقية ، فقد أولت منظمة الوحدة الأفريقية اهتماماً خاصاً بإدارة الصراعات وتحقيق الأمـــن . وقـــد تعددت الجهود فى هذا الصدد حتى خرجت إلى النور آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات الأفريقية فـــى يونيو١٩٩٣.[٣] ورغم دور الآلية الجديدة فى تسوية الصراعات الأفريقية فى كل مـــن : بورونـــدى ، ورواندا ، وأنجولا ، والصومال ، ليبيريا .. إلخ ، ومع أنها كانت أفضل كثيراً من الترتيبات الســـابقة لتحقيق السلم والأمن فى القارة ، إلا أنه ظلت هناك العديد من القيود التى قللت من فاعليـــة الآليـــة ، والتى سيتم توضيحها بعد استعراض أهم ترتيبات تسوية الصراعات وتحقيق الأمن علـــى المســـتوى الإقليمى الفرعى فى أفريقيا .

ثانياً- آليات تسوية الصراعات والأمن الإقليمى على المستوى الإقليمى الفرعى :

اتجهت الدول الأفريقية إلى إقامة تنظيمات إقليمية فرعية بهدف تنسيق وتدعيم التعاون فيما بينها ، تمهيداً لتحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة . وبرغم أن تلك التنظيمات كانت تعتـــبر كيانـــات اقتصاديـــة

=**المستويان القارى والإقليمى الفرعى** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة خاصة محكمة ، رقـــم ٣٦ ، ١٩٩٤) ص ص ٢٧-٣٩.

(١) د. محمود أبو العينين ، " الأمن الجماعى الأفريقى ... " ، **م س ذ** ، ص ص ٢٠-٢٤.

(٢) حول تدخل منظمة الوحدة الأفريقية فى تشاد وتقييم تلك العملية انظر :

George Klay Kieh, " The Organization of African Unity , Peacekeeping and the Chadian Civil War ", **The Iranian Journal of International Affairs** (Tehran : The Institute for Political and International Studies, Vol.XII, No.1, Spring 2000) PP.79-88.

(٣) حول نشأة الآلية واختصاصاتها وإطارها المؤسسى وتمويلها انظر :

Mahmoud M. Abul-Enein, " Peaceful Settlement of the African Disputes in the Post Cold War Era ", in Jinadow L.Adele (ed.), **The Political Economy of Peace and Security in Africa: Ethnocultural and Economic Perspectives** (Harare: APPS Books, 2000) P.157.

بالأساس ، إلا أن إدراكها للترابط بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية ، قد دفعها إلــــى إنشــاء آليات لتسوية الصراعات وتحقيق الأمن فى محيطها الإقليمى .

ففى إقليم غرب أفريقيا، سعت **الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا** (إيكـــواس ECOWAS) إلى تنسيق وتدعيم التعاون بين أعضائها فى المجال الأمنى ، حيث وقعت الجماعة بروتوكولاً للتعــاون الأمنى فى عام ١٩٧٨ بهدف إقرار مبدأ عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء . وقد تطور التعاون الأمنى داخل الجماعة بصدور ميثاق دفاع الإيكواس ECOWAS Defense Pact ، الذى اعتمد رسمياً فـــى مايو ١٩٨١، ثم دخل حيز التنفيذ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦، ليكون بمثابـــة أول نمـــوذج لنظـــام الأمـــن الجماعى الأفريقى فى إطاره الإقليمى الفرعى .(١)

وقد أشارت نصوص الميثاق إلى الإطار العام الحاكم لعمله ، والذى يتمثل فى الآتى : اعتبـــار أن أى تهديد مسلح أو عدوان ضد دولة عضو بمثابة تهديد أو عدوان ضد دول الجماعة ككل ، ووجـــوب تبادل المعونة والمساعدة فى الدفاع ضد العدوان المسلح عن طريق تعهد الدول الأعضاء بوضع قـوات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية العاملة تحت تصرف الإيكواس ، على أن تعرف قـــوات الجماعـــة باسم (القوات المسلحة المتحالفة للجماعة – AAFC) . وقد حدد الميثاق مصادر التهديد علـــى النحـــو التالى : التهديد المسلح أو العدوان الخارجى ، وأى نزاع مسلح بين اثنتين أو أكثر من الدول الأعضـاء ، وأى نزاع مسلح يقع داخل دولة عضو يدار ويدعم بشكل فعال من الخارج ، بمـــا يعـــرض الأمـــن والسلم فى الجماعة كلها للخطر . وقد اعتبر الميثاق أن هذا التهديد يعد تهديداً للجماعة ككل ، وهذا هو جوهر الأمن الجماعى الإقليمى .(٢)

وفى يونيو ١٩٩٣ تم تعديل معاهدة الإيكواس ، بحيث تجيز للدول الأعضاء تشكيل قوات لحفـــظ السلم ، بهدف التدخل فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى ، وذلك فى حالات الصراع التـــى تنـــذر بحدوث كارثة إنسانية ، أو التى تمثل تهديداً للاستقرار الإقليمى ، أو التى تستهدف الإطاحة بحكومـــة ديموقراطية منتخبة .(٣) كما تم الاتفاق فى ديسمبر ١٩٩٧على إنشــــاء آليـــة لمنـــع وإدارة وتســـوية الصراعات فى إقليم غرب أفريقيا .(٤)

وفى الإقليم الجنوبى للقارة ، نص ميثاق **جماعة التنميـــة لـــدول الجنـــوب الأفريقـــى** (ســـادك – SADC) فى المواد ٤ ، ٥ ، ٢١ على مبادئ تكرس التعاون بين الدول الأعضاء فـــى دعـــم الســـلم

---

(١) E. John Inegbedion, " ECOMOG in Comparative Perspective ", in Timothy M. Shaw & Julius Okolo (eds.), **The Political Economy of Foreign Policy in ECOWAS** (New York : Martin's Press , 1994) P.222.

(٢) بدر حسن شافعى ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة فى غرب أفريقيا " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٤٣، يناير ٢٠٠١، ص ١٦٠ .

(٣) Oliver Furley & Roy May (ed.), African Interventionist States, **op.cit.**, P.4.

(٤) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، **م س ذ** ، ص ٨٧.

والأمن فى إقليم الجنوب الأفريقى ، والعمل على الدفاع عن دول الجماعة ، والالتزام بالتعـــاون فـــى المجالات السياسية والأمنية .

وفى ٢٨ يونيو ١٩٩٦ تم الاتفاق على إنشاء (جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمنـــى) . وقد تحددت أهداف الجهاز فى بروتوكول السياسات والدفاع والتعاون الأمنى الذى تم توقيعه فـــى ١٤ أغسطس ٢٠٠١. ووفقاً للمادة ٢ من البروتوكول فإن أهداف الجهاز تتمثل فى : دعم السلم والأمن فى الإقليم ، وحماية البشر والعملية التنموية فى الإقليم ضد أخطار عدم الاستقرار الناجم عن انهيار القانون والنظام أثناء الصراعات الداخلية والصراعات الدولية والعدوان المسلح ، ودعم التعاون الإقليمى فـــى مجالات الدفاع والأمن وإنشاء الآليات المناسبة لتحقيق ذلك التعاون ، ومنع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والدولية بالوسائل السلمية ، التى تتضمن الدبلوماســـية الوقائيـــة ، التفـــاوض ، الوســـاطة ، والمساعى الحميدة ، والتحكيم ، والقضاء ، مع إقرار إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية ، وفقاً لقواعد القانون الدولى ، و م ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة بعد الحصول على ترخيص من مجلس الأمن الدولى ، وذلك كخيار أخير فى حالة فشل الوسائل السلمية ، مع العمل على دعم القدرات الخاصة بحفظ السلم والمشاركة فى عمليات حفظ السلم الإقليمى والدولى .(١)

وبالنسبة **لتجمع الساحل والصحراء** ، فإن ميثاقه لم يحدد نظاماً للأمن الجماعى بين أعضاء التجمع ، إلا أنه مع إدراك أهمية توافر الأمن والاستقرار السياسى فى تحقيق أهداف التجمع ، فقد وقعت الدول الأعضاء ميثاقاً للتعاون الأمنى خلال القمة الثانية للتجمع فى نجامينا فى فبراير ٢٠٠٠. وبمقتضى هذا الميثاق تلتزم دول التجمع بتعزيز الأمن والاستقرار فى إطار التجمع ، واحترام السلامة الإقليمية للدول الأعضاء ، ومنع استخدام أراضيها فى أى نشاط يقوض سيادتها ، وكذا عدم التدخـــل فـــى شـــئونها الداخلية ، مع العمل على تسوية أية نزاعات قد تنشأ بالطرق السليمة ، وضمان الأمن على الحـــدود ، وحرية انتقال الأفراد والأموال والممتلكات بين الدول الأعضاء ، ومحاربة الإرهاب .(٢)

وفى إقليم وسط أفريقيا ، أكدت **الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا** – إيكاس ، Economic community of Central African States- ECCAS الحاجة إلى إنشاء إطار مؤسســـى يتولـــى تعزيز السلم والأمن والاستقرار فى الإقليم ، الذى وصفته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية للأمـــن فـــى وسط أفريقيا بأنه مصدر دائم للتوتر فى القارة منذ أكثر من أربعين عاماً .(٣)

---

(١) SADC Protocol on Politics, Defence and Security Co-operation,Blantyre,14 August 2001.www.Sadc.int/english/protocols/

(٢) سامية بيبرس ، " تجمع دول الساحل والصحراء " ، آفاق أفريقية ، السنة ٢، ع ٧ ، ٢٠٠٢، ص ٩٠ .

(٣) Musifiky Mwansali , " Politics and Security in Central Africa" , **The African Journal of Political Science** (Harare: African Association of Political Science,Vol.4, No.2,1999)P.90.

وقد تأسست بالفعل ثلاث آليات لدعم التعاون الأمنى فى إقليم وسط أفريقيا ، حيث وقعت تسع من دول الإقليم ميثاقاً لعدم الاعتداء ، فى ياوندى فى يوليو ١٩٩٦، بهدف دعم التعاون بينها فى المسائل المتعلقة بالسلم والأمن . وفى أكتوبر من ذات العام تم إنشاء " آلية الإنذار المبكر – EWM " ، والتى يقع مقرها فى ليبرفيل بالجابون ، وقد تشمل مهامها : الإشراف على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية فى الإقليم ، وتحديد مصادر التوترات قبل تحولها إلى صراعات سياسية ، وتوقع المصادر المحتملة للصراعات والبحث عن السبل المناسبة لتسويتها قبل نشوبها . وفى مؤتمر الإيكاس فى ياوندى فى ٢٥ فبراير ١٩٩٩، أنشئ " المجلس الأعلى للسلام والأمن فى وسط أفريقيا – كوباكس COPAX " ، بهدف منع وإدارة وتسوية الصراعات فى الإقليم ، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للتعامل بفاعلية مع تلك الصراعات ، بما فى ذلك تشجيع والحفاظ على وتعزيز السلم والأمن فى ذلك الإقليم الفرعى .(١)

وفى شرق أفريقيا كانت هناك **الهيئة الحكومية للتنمية** (إيجاد) ، والتى كانت معنية فى بادئ الأمر بمواجهة مشكلات التنمية والجفاف والتصحر ، ثم اتجهت بعد ذلك إلى الاهتمام بتسوية الصراعات الإقليمية وتحقيق الاستقرار فى محيطها الإقليمى ، إلا أنها لا تملك آليات مؤسسية للقيام بهذا الدور .(٢)

ثالثاً – تقييم فاعلية آليات تسوية الصراعات والأمن الإقليمى :

إن تقييم فاعلية آليات تسوية الصراعات والأمن الإقليمى فى أفريقيا ، سواء على المستوى القارى أو على المستوى الإقليمى الفرعى ، يقتضى إلقاء الضوء على العوامل التى قد تؤدى إلى تفعيل أو تقويض دور تلك الآليات ، وذلك من خلال تأثيرها على القدرات الأفريقية فى مجال تسوية الصراعات وحفظ السلم وتحقيق الاستقرار فى القارة ، ومن أهم هذه العوامل ما يلى :

١– القدرات العسكرية الأفريقية :

تتسم القدرات العسكرية للدول الأفريقية – بوجه عام – بضعفها النسبى ، فالجيوش فى معظم الدول الأفريقية هى جيوش صغيرة الحجم ، وذلك كأعداد مطلقة ، وأيضاً بالنسبة إلى عدد السكان . إذ يقل حجم الجيش فى الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية عن ٥٠ ألف جندى . وبصورة أكثر تفصيلاً ، تشير البيانات إلى أنه توجد خمس دول أفريقية جنوب الصحراء فقط يتجاوز حجم الجيش فيها ٥٠ ألف جندى ، منها ثلاث دول متورطة فى صراعات داخلية وإقليمية وهى السودان وإثيوبيا وأنجولا ، بينما توجد عشرة دول يتراوح حجم الجيش فيها بين ٢٠ إلى ٥٠ ألف جندى ، فى حين أن هناك خمس دول لديها جيوش يتراوح حجمها بين ١٠ إلى ٢٠ ألف جندى ، بينما توجد تسع عشرة دولة لديها

---

(١) Musifiky Mwansali , **op.cit.**, Pp.96-99.

(٢) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، م س ذ ، ص ٤٥٧.

جيوش يقل حجمها عن ١٠ آلاف جندى . بل إن هناك بعض الدول الأفريقية التى ليس لها جيوش منظمة أساساً ، كما هو الحال بالنسبة للصومال فى الوقت الراهن ، وليبيريا أثناء الحرب الأهلية ، نظراً لظروف انهيار الدولة فى الحالتين ، والتى تجعل من الصعب وجود جيش وطنى منظم ، أو السيطرة على الجيش فى حالة وجوده .

وغالباً ما تكون الجيوش فى العديد الدول الأفريقية منهمكة فى صراعات داخلية أو إقليمية ، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها فى مهام حفظ السلم الإقليمية . فضلاً عن القدر الكبير من التسييس الذى تتسم به جيوش هذه الدول ، واستخدامها المستمر كأداة للقمع الداخلى ضد المعارضة السياسية وجماعات المجتمع المدنى . وعلى سبيل المثال لا يمكن الاعتماد على جيوش كل من : رواندا ، وبوروندى ، وأنجولا ، والسودان ، وأوغندا ، وسيراليون... إلخ .

وتفتقر الجيوش فى أغلب الدول الأفريقية إلى التدريب الجيد والمهارات اللازمة للقيام بعمليات حفظ السلم الإقليمى ، وهى مهارات ليس من السهل اكتسابها فى فترة وجيزة ، كما أن اكتسابها يحتاج إلى كثير من المال والخبرات غير المتاحة فى أفريقيا . وتعانى معظم الجيوش الأفريقية نقصاً فى القدرات اللوجيستيكية اللازمة للقيام بعمليات حفظ السلم ، إذ أن إعداد قوات أفريقية لحفظ السلم ليس غاية فى حد ذاتها ، وإنما الأهم من ذلك هو القدرة على نشر هذه القوات فى المناطق المستهدفة والإبقاء عليها عند مستوى الكفاءة المطلوب ، من خلال توفير الدعم اللوجيستيكى لها ، وتزويدها بمعدات وأجهزة العمليات العسكرية الحديثة ، إلا أنه فى ضوء حالة سوء الطرق البرية والسكك الحديدية فى معظم دول القارة ، ومع أخذ العوامل الجغرافية مثل المسافة والتضاريس فى الحسبان ، فإنه سيكون من الصعب الوصول إلى مناطق الصراع . وحتى إذ تم الاعتماد على النقل الجوى وبدرجة أقل على النقل البحرى ، فإن العبء الواقع على عاتق القوات الجوية والبحرية سيكون كبيراً جداً فى ظل نقص الإمكانيات الأفريقية من الطائرات والسفن ذات الحجم الضرورى للنشر السريع للقوات والمعدات اللازمة للقيام بعمليات حفظ السلم ، بالإضافة إلى أن القوات والمعدات اللازمة لهذه العمليات توجد بشكل متناثر فى الدول الأفريقية ، ومن ثم فإن تجميعها سوف يمثل مشكلة تنظيمية فى حد ذاتها .[١]

٢- الإمكانيات الاقتصادية الأفريقية :

يعتبر نقص التمويل من أهم معوقات تفعيل ترتيبات الأمن فى أفريقيا ، حيث إن تحمل مسئولية تسوية الصراعات وحفظ السلم فى القارة يتطلب توافر إمكانيات تعجز الدول الأفريقية عن تدبيرها ، فبالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فهناك ١٥ دولة من أعضائها على الأقل غير قادرة على دفع

---

(١) Gerry Cleaver & Roy May, **op. cit.**, PP.40-41.

التزامات المالية تجاه المنظمة لمدة سنتين على الأقل .[١] وعلى الرغم من أن ميزانية منظمة الوحدة السنوية تبلغ ٣٢مليون دولار أمريكى ، إلا أن مقدار المتأخرات على الدول الأعضاء قد بلغ فى مايو ٢٠٠٢ نحو ٥٢ مليون دولار .[٢]

ورغم إنشاء آلية فض المنازعات الأفريقية ، وتأسيس صندوق السلام للمساهمة فى تمويل الآلية ، إلا أن مشكلة التمويل ظلت قائمة ، نظراً لمحدودية عدد الدول الأفريقية التى تسدد اشتراكاتها فى المنظمة ، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لصندوق السلام ، بالرغم من المساهمات المالية التى تقدمها الولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP .[٣] وعلى سبيل المثال ، حصل الصندوق على مساهمات مالية تقدر بحوالى ٤٨ مليون دولار ، وذلك حتى مارس ٢٠٠٢، إلا أن إسهام الدول الأفريقية فى هذا المبلغ قد بلغ نحو ١٨ مليون دولار فقط ، حيث خصم هذا المبلغ من مساهمات تلك الدول فى الميزانية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بينما ساهمت الدول غير الأفريقية والمنظمات الدولية بالثلاثين مليون دولار الباقية .[٤]

وقد ألقى الضوء على المشكلات المالية التى تعانيها المنظمة ، وذلك خلال المؤتمرين اللذين عقدا فى يناير ١٩٩٥فى القاهرة وهرارى ، بهدف مناقشة مستقبل عمليات حفظ السلم فى أفريقيا . وقد أكد المؤتمران أن الحالة المالية للمنظمة تجعل من تكوين قوة عسكرية ثابتة تابعة للمنظمة أمراً غير عملى ، ومن ثم اقترح المؤتمران أن تخصص الدول الأفريقية وحدات من جيشها تكون جاهزة للقيام بمهام حفظ السلم الإقليمى، على أن تؤسس المنظمة عدداً من قواعد الدعم اللوجيستيكى لمواجهة احتياجاتها اللوجيستيكية .[٥]

وإذا كان ضعف الإمكانيات يمثل أحد المعوقات الاقتصادية ، فإن تفاوت الامكانيات يمثل عائقاً إضافياً . وفى هذا الإطار طالب الرئيس السنغالى عبد الله بخروج نيجيريا من عضوية الإيكواس ، نظراً لأن الإمكانيات الكبيرة – نسبياً – لنيجيريا بشرياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً مقارنة بغيرها من دول الإيكواس تجعلها قوة مهيمنة داخل المنظمة ، مما يخلق قدراً من الخلل الاستراتيجى بين الدول الأعضاء من شأنه إعاقة عملية التكامل بينهم ، خاصة وأن نيجيريا ذاتها تعانى من اضطرابات داخلية

---

(١) جمال نكروما ، " الوحدة الأفريقية فى سياق الفكر السياسى لبعض الزعماء الأفارقة : الحلم المؤجل " ، فى د. محمود أبو العينين (محرر) **الاتحاد الأفريقى ومستقبل القارة الإفريقية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١) ص ٤٣.

(٢) Jakkie Cillier & Kathryn Sturman ,**op.cit**, P.8.

(٣) Gerry Cleaver & Roy May ,**op.cit.**,P.36 .

(٤) Jakkie cillier & Kathryn Sturman., **op.cit**, P.9.

(٥) Gerry Cleaver & Roy May ,**op.cit.**,PP.36 -37.

، مما يجعلها – فى تصوره – عنصراً لعدم الاستقرار فى إقليم غرب أفريقيا .[١] وينطبق الأمر ذاته على جنوب أفريقيا فى إطار السادك .

٣- **المشكلات والاعتبارات السياسية :**

تمثل المشكلات والاعتبارات السياسية عائقاً أمام جهود تسوية الصراعات الأفريقية وتحقيق الأمن الإقليمى . وعلى سبيل المثال ، أوضحت تجربة الصراع الصومالى عدم قدرة الإيجاد على تسوية الصراعات التى تنشأ داخل الدول الأعضاء ، نظراً للخلافات القائمة بينهم ، كما هو الحال بالنسبة للصراع الإريترى الإثيوبى ، والخلافات بين السودان وكل من أوغندا وإثيوبيا.[٢] وفى إطار الإيكواس ، توجد الكثير من الخلافات بين الدول الأعضاء ، ومثال ذلك الخلاف بين ليبيريا وغينيا وسيراليون ، بسبب التدخلات غير المباشرة المتبادلة فيما بينها ، بالإضافة إلى الصراعات الحدودية القائمة والكامنة بين دول الإيكواس مثل الصراع الموريتانى السنغالى . وقد ساهمت هذه الخلافات فى الحد من قدرة المنظمة على تنسيق المواقف إزاء سبل تسوية الصراعات وتحقيق الأمن على المستوى الإقليمى الفرعى لغرب أفريقيا .

ومن جهة أخرى ، فإنه قد لا يكون فى وسع بعض الدول المساهمة فى تسوية الصراعات وتحقيق الأمن فى أفريقيا ، وذلك لأسباب عديدة منها ظروف التغير السياسى والانشغال بترتيب الأوضاع السياسية الداخلية ، كما هو الحال بالنسبة لجنوب أفريقيا فى المرحلة التالية مباشرة للتحول الديموقراطى فيها .

٤- **القدرات التنظيمية الأفريقية :**

توجد العديد من المعوقات التنظيمية التى تحول دون تفعيل آليات تسوية الصراعات وتحقيق الأمن فى أفريقيا . ففى إطار الإيكاس على سبيل المثال ، لم يبدأ المجلس الأعلى للسلام والأمن عمله حتى منتصف عام ٢٠٠٠، نتيجة للخلاف بين الخبراء الحكوميين حول المسائل الفنية والتنظيمية لعمل المجلس . كما أن هناك الكثير من العراقيل التى تعوق عمل آلية الإنذار المبكر ، ومنها الافتقار إلى الكوادر المدربة ذات الكفاءة المطلوبة ، والافتقار أيضاً إلى مراقبين وطنيين من دول وسط أفريقيا لتسهيل عمل الآلية . ومن ناحية أخرى أثير الكثير من الجدل حول العلاقة بين تلك الآليات الأمنية والإيكاس من ناحية ، والعلاقة بينها وبين بعضها من ناحية أخرى ، وذلك نتيجة لغلبة المصالح

---

(١) قدم عبد الله واد ذلك الطرح عندما كان وزيراً فى حكومة الرئيس السنغالى السابق عبده ضيوف ، وذلك فى إطار اقتراحات عبد الله واد بشأن إمكانيات تطوير الإيكواس . ولمزيد من التفصيلات حول خطة واد فى ذلك الشأن ، انظر : أحمد إبراهيم محمود ، " انتخابات الرئاسة فى السنغال : الأبعاد والدلالات " ، **آفاق أفريقية** ، السنة الأولى ، ع ٢ ، صيف ٢٠٠٠، ص١٢٥.

(٢) بدر حسن شافعى ، " الصومال : احتمالات عودة التدخل الدولى " ، **م س ذ** ، ص ص ١٥١-١٥٢.

الوطنية على المصالح الإقليمية ، والاهتمام بالمسائل الإجرائية على حساب القضايا الفنية عند اتخـــاذ القرارات فى ذلك الصدد .[١]

(١) ولمزيد من لتفصيلات حول المشكلات التى تواجه عمل الآليات الأمنية فى إقليم وسط أفريقيا ، انظر :
Musifiky Mwansali, **op.cit**, PP.96-102.

المبحث الثالث
المحددات الداخلية للتدخل

وترتبط هذه الفئة من المحددات بطبيعة الصراعات الداخلية فى القارة الأفريقية عقب الحرب الباردة ، سواء من حيث زيادة حدتها ، أو اتساع نطاقها ، أو امتداد آثارها إلى المحيط الإقليمى . كما أنها ترتبط بمجموعة أخرى من العوامل التى تؤثر على صانع القرار فى الدولة الهدف ، والتى تجعله يقبل بالتدخل الإقليمى فى الصراع الداخلى المندلع فى بلاده . وفى هذا الإطار ، ينقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : خصائص الصراعات الداخلية الأفريقية .

المطلب الثانى : موقف الدول الأفريقية من التدخل فى صراعاتها الداخلية .

المطلب الأول
خصائص الصراعات الداخلية الأفريقية

اتسمت الصراعات الداخلية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة ببعض الخصائص التى ساهمت فى تدخل التنظيمات والدول الأفريقية فى تلك الصراعات . وفيما يلى عرض لخصائص الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة :

أولاً– صعوبة احتواء الصراعات الداخلية الأفريقية :

تتسم الصراعات الداخلية الأفريقية بالصعوبة فى احتوائها ، وعدم القدرة على السيطرة عليها بشكل فعال ، هو ما يؤدى إلى سرعة تصاعدها ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها :

١–ضعف قدرة معظم دول القارة على فرض كامل سيطرتها على كل إقليمها ، حتى أن بعض هذه الدول يسيطر بالكاد على العاصمة وعدد من المدن الرئيسية فقط ، وهو ما يشجع الجماعات أو القوى المعارضة على شن الحروب الأهلية ، ويساعد أيضاً على سرعة تصاعد حدة تلك الصراعات وطول أمدها ، خاصة مع عدم قدرة الدول الأفريقية على حسمها .[١]

٢– إن معظم أطراف الصراعات الداخلية الأفريقية يستخدمون – فى الغالب – أسلحة خفيفة وأقل تعقيداً بكثير من الأسلحة التقليدية الثقيلة ، التى تعتبر أكثر تعقيداً فى استخدامها وأكثر ارتفاعاً فى ثمنها ، بينما تتسم الأسلحة الخفيفة بسهولة استخدامها وحملها ونقلها وإخفائها، حتى بالنسبة للجنود

---

(١) انظر : يحيى غانم ، " القصة غير المروية ... " ، م س ذ ، ٢١ أبريل ٢٠٠٢ .

الأطفال ، وهو ما يعرقل جهود نزع السلاح ، وبالتالى يصعب التوصل إلى تسوية سريعة لتلك الصراعات .[١]

وفى هذا السياق لوحظ أن الدول الأفريقية تركز فى الوقت الراهن على بناء قوات سريعة الحركة خفيفة التسلح بحيث تكون قادرة على مواجهة حركات التمرد ، وخاصة تلك التى تتبع استراتيجيات حرب العصابات . وعلى سبيل المثال ، تركز رواندا على شراء أسلحة المشاة وعربات الدورية القادرة على المرور فى حقول الألغام ، كما تركز أوغندا على شراء أسلحة خفيفة ومتوسطة للقيام بنفس المهام .[٢]

والواقع أن التغيرات التى طرأت على النظام الدولى مع نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى الانخفاض فى تجارة الأسلحة التقليدية فى أفريقيا ، وحدوث زيادة متزامنة فى تجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة ، خاصة مع تحول اهتمام تجار السلاح من أسواق السلاح التقليدية فى الشرق الأوسط إلى الأسواق الأفريقية ، وهو ما ساهم فى انتشار الصراعات الداخلية فى أفريقيا وسرعة تصاعدها .

٣- صعوبة إقناع جماعات التمرد المسلحة بإنهاء الصراعات ، ففى ظل ظروف الفقر الشديد فى معظم الدول الأفريقية تتمكن تلك الجماعات من تجنيد الشباب الصغير ، خاصة وأنه ليس لديهم ما يخسرونه ، ومع سعى تلك الجماعات إلى الاستيلاء على موارد الدولة بهدف الاستمرار فى الصراع ضد الحكومة ، فإن مقاتلوها يصبحون أكثر عنفاً ، كما يكون من الصعب إقناعهم بوقف الصراع ، نظراً لعدم وجود ما يضمن لهم الاستمرار فى الحصول على المزايا التى كانوا يحصلون عليها فى ظل استمرار الصراع .[٣]

٤- عدم وجود مؤسسات ديموقراطية حقيقية فى الكثير من الدول الأفريقية يمكنها احتواء الصراعات السياسية قبل تحولها إلى صراعات مسلحة عنيفة ، وعدم وجود آليات فعالة للحيلولة دون تصاعد تلك الصراعات المسلحة .[٤]

---

(١) والجدير بالذكر ، إنه لا توجد ضوابط قوية على تجارة الأسلحة الخفيفة ، نظراً لعدم اشتراط إدراج مبيعات تلك الأسلحة ضمن قوائم مبيعات السلاح التى يجب الإبلاغ عنها أو تسجيلها فى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية . ولسهولة الحصول عليها عن طريق شركات السلاح الخاصة . انظر فى هذا الشأن :

Ruchita Beri, " Militarisation and Search for Security in Africa ", **African Security Review**, Vol.5, No5, P.66.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٣٥. وانظر أيضاً ،

Jeans Defense Weekly, Vol.28, No.9, Septemper1997.P.30.

(٣) Ibrahim Elbadawi & Nicholas Sambanis ,**op.cit.**, P.10.

(٤) **Idem.**

ثانياً- انتقال الصراعات الداخلية بين الدول الأفريقية :

إن حدوث صراع داخلى فى دولة معينة قد يكون مقدمة أو عامل مساعد على حدوث صراعات مماثلة فى دولة أخرى أو أكثر من خلال ما يعرف ب " أثر العدوى " ، خاصة عندما يقترن الصراع الداخلى بالجهود المتعمدة للدعاية لأحد أو لكل من طرفى الصراع فى منطقة معينة . فمن خلال ذلك الأثر تمارس الصراعات الداخلية تأثيرها على دول الجوار ، حيث تنتشر هذه الصراعات عبر الحدود الإقليمية ، من خلال تأثيرها على سكان الدول المجاورة ، الذين يكونون مدركين بالفعل لهذه الصراعات ومستعدين – بشكل موات – للانخراط فى صراعات مماثلة ضد الأعداء المحليين داخل دولهم .(١)

فمع اندلاع الأزمة حول إعادة توزيع الأراضى فى زيمبابوى ، تزايدت المخاوف من إمكانية تكرار تجربة زيمبابوى فى الدول الأفريقية الأخرى ذات الوضع المشابه ، والتى يقطنها البيض مع السود ويمتلكون فيها نسبة كبيرة من الأراضى الزراعية ، ومنها : جنوب أفريقيا ، وناميبيا ، وسوازيلاند ، وكينيا ، وبتسوانا ، وموزمبيق . وقد ذكرت بعض التقارير بالفعل أن المزارعين البيض فى كل من ناميبيا وكينيا قد عبروا عن قلقهم من انتقال أزمة الأراضى فى زيمبابوى إلى ناميبيا ، خاصة بعد تصاعد دعوات المواطنين السود فى البلدين بالحذو على درب المحاربين القدماء فى زيمبابوى ، ما لم يتنازل البيض طواعية عن بعض الأراضى التى يمتلكونها .(٢)

وفى حالتى ليسوتو وسيراليون أدت الإطاحة بالحكومة المنتخبة إلى تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو ، وتدخل الإيكواس فى سيراليون ، للحفاظ على استقرار عملية التحول الديمقراطى فى هاتين الدولتين ، خوفاً من أن يؤدى انتقال عدوى انهيار التحول الديموقراطى فيهما إلى المزيد من الدول الأفريقية الأخرى .(٣)

ولكن القول بانتقال الصراعات الداخلية إلى الدول المجاورة ، لا ينبغى أن يفهم منه أن دول الجوار تمثل أطرافاً سلبية أو غير فعالة ، حيث يعبر ذلك عن رؤية أحادية مبسطة للأبعاد الإقليمية لتلك الصراعات ، نظراً لأن تأثيرات الصراعات الداخلية لا تنتقل فى اتجاه واحد فقط (من المكان الذى نشأ فيه الصراع إلى الدول المجاورة) ، وإنما تتسم الصراعات الداخلية بتدخل الدول المجاورة – بشكل أو بآخر – من أجل التأثير على مسارات وتطورات تلك الصراعات .(٤)

---

(١) Karl Deutsch, **op.cit**.PP.100-101.

(٢) آفاق أفريقية ، " أبعاد الأزمة الراهنة فى زيمبابوى " ، **م س ذ** ، ص ص ١٣٤-١٣٧.

(٣) Stanlake Samkange, **op.cit**., P.5.

(٤) Michael Brown, **op.cit**., P.24.

ثالثاً-امتداد آثار الصراعات الداخلية إلى المحيط الإقليمى :

تتسم الصراعات الداخلية فى أفريقيا بسرعة انتقال آثارها إلى المحيط الإقليمى . ومن أهم هذه الآثار : عدم الاستقرار السياسى ، مشكلات اللاجئين ، المشكلات الاقتصادية ، .. إلخ .

١-مشكلات الاستقرار السياسى :

قد تؤدى الصراعات الداخلية إلى توترات بين الدول الأفريقية وبعضها . فقد أدى الصراع فى ليبيريا إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسى فى العديد من دول الجوار وخاصة سيراليون وغينيا، وهو ما دفع دول الإيكواس إلى التدخل من أجل تسوية الصراع الليبيرى ووضع حد لتداعياته السلبية على الاستقرار الإقليمى فى إقليم غرب أفريقيا .[1] وبالمثل أدى الصراع الذى كان قائماً فى مصر بين الحكومة والجماعات الإسلامية إلى توتر العلاقات المصرية السودانية ، بسبب اتهامات مصر للسودان بإيواء عناصر الجماعات الإسلامية ودعمها فى مواجهة النظام المصرى . كما أدى تورط السودان فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى يونيو ١٩٩٥ إلى مزيد من التوتر فى العلاقات المصرية السودانية .

٢-مشكلات اللاجئين :

مع تصاعد الصراعات الداخلية تضطر دول العالم إلى فتح حدودها أمام اللاجئين الفارين من تلك الصراعات ، وذلك كاستجابة منها للاعتبارات الإنسانية التى تكون طاغية فى مثل هذه الحالات . ورغم أن الدول عادة ما تتخذ إجراءات أمنية مشددة تجاه دخول الأجانب إلى أراضيها فى الأوقات الطبيعية إلا أنها تضطر إلى التخلى عن تلك الإجراءات فى حالة وجود تدفقات هائلة العدد من اللاجئين . ونظراً لأن أعداد اللاجئين قد تفوق قدرات الدول على استضافتهم فإن بعض الدول قد تعلن أنها لن تقبل دخول المزيد منهم على أراضيها ، إلا أنها كانت تضطر إلى التراجع عن هذا الموقف ، لأن ترك اللاجئين فى العراء عند مناطق الحدود يعنى الموت المحقق لهم ، وهى مسئولية لا تستطيع أى دولة تحمل تبعاتها الأخلاقية والسياسية والقانونية .[2]

كما أن معسكرات اللاجئين غالباً ما تكون بؤراً لعدم الاستقرار فى دول الملجأ ، وذلك لأسباب عديدة مثل : صعوبة التكيف بين اللاجئين والسكان المحليين ، ووجود جماعات المعارضة المسلحة فى كثير من الأحيان إلى جانب اللاجئين ، حيث يتم استخدام هذه المعسكرات كقواعد لانطلاق هجمات هذه الجماعات على الأهداف الواقعة فى الدول المصدرة للاجئين (دول المنشأ) ، ومن ثم تمثل هذه الجماعات مصدراً لقلق النظم الحاكمة فى دول المنشأ ، وهو الأمر الذى قد يدفعها للتدخل العسكرى فى الدول المضيفة لضرب هذه المعسكرات والقضاء على الجماعات المسلحة ، مثلما فعلت رواندا عندما هاجمت معسكرات اللاجئين فى شرق زائير عام ١٩٩٦. وهو الأمر الذى يؤدى فى كثير من الأحيان

---

(١) Stanlake Samkange, **op.cit.**, P.5.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٣٥٨.

إلى مزيد من الكوارث الإنسانية نتيجة لمقتل الآلاف من اللاجئين المدنيين ، كما يؤدى إلى توتر العلاقات بين دول المنشأ ودول الملجأ ، وذلك وسط اتهامات من جانب دول المنشأ بتواطؤ دول الملجأ مع جماعات المعارضة المسلحة القابعة فى معسكرات اللاجئين ، فى الوقت الذى تحتج فيه دول الملجأ على الهجمات التى تشنها دول المنشأ على أراضيها ، نظراً لما يمثله ذلك من انتهاك لسيادتها .(١)

٣-المشكلات الاقتصادية :

غالباً ما تؤثر الصراعات الداخلية على الأوضاع الاقتصادية فى دول الجوار . ففى زيمبابوى تسببت الأزمة الاقتصادية التى واكبت أزمة إعادة توزيع الأراضى فى خسارة بلغت قيمتها ٢٥ بليون جنيه إسترلينى لجنوب أفريقيا وبتسوانا وموزمبيق ومالاوى وزامبيا . وكانت جنوب أفريقيا هى أكثر البلاد تأثراً بالأزمة ، حيث انخفضت قيمة عملتها الوطنية (الراند) بنسبة ٢٥% عام ٢٠٠٠، بسبب عدم الاستقرار فى زيمبابوى ، وهو ما يفسر حرص جنوب أفريقيا على إيجاد مخرج سريع لتلك الأزمة .(٢)

المطلب الثانى

موقف الدول الأفريقية من التدخل فى صراعاتها الداخلية

يتلخص الموقف العام للدول الأفريقية من التدخل فى صراعاتها الداخلية فى معارضة التدخل الأجنبى فى تلك الصراعات والقبول بالتدخل الإقليمى فيها . غير أن القول بذلك لا ينفى وجود بعض الاستثناءات على مواقف الأفريقية فى هذا الصدد . وفيما يلى تفصيل لما سبق إجماله .

أولاً- موقف الدول الأفريقية من التدخل الأجنبى فى صراعاتها الداخلية :

ترفض الدول الأفريقية – بوجه عام – التدخل الأجنبى فى صراعاتها الداخلية ، وخاصة تدخلات القوى الكبرى خارج إطار الأمم المتحدة . وقد عبرت الدول الأفريقية عن هذا الموقف العام فى أكثر من مناسبة .

وعلى سبيل المثال ، رفضت كل من زائير وإثيوبيا وكوت ديفوار تدخل الأمم المتحدة فى الصراع الليبيرى ، خشية أن يمثل ذلك سابقة يمكن أن تطبق عليهم فى حالة اندلاع صراع داخلى فى

---

(١) Hussein Solomon , " From Zaire to the Democratic Republic of the Congo : Towards Post-Mubutuism " , **Africa Insight** (Pretoria: The African Institute of South Africa , Vol.27, No.2, 1997) P.95.

(٢) لمزيد مكن التفصيلات حول أثر عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى زيمبابوى على جنوب أفريقيا ودول الجوار الأخرى ، انظر ، **The Observer** , 30 September 2000.

أى من الدول الثلاث .(١) وقد أعرب وزير خارجية بوركينا فاسو أمام الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١عن تخوف بلاده من أن يؤدى التدخل لحماية حقوق الإنسان إلى تجاوزات تهدد سيادة واستقلال الدول ، مثل التجاوزات التى حدثت من قبل تحت شعار رسالة التحضر التى صاحبت الاستعمار الأوروبى للقارة الأفريقية .(٢)

وقد أكد وزير الخارجية الرواندى فى نوفمبر ١٩٩٦على ذات المعنى قائلاً " إن بلاده لا تثق فى وجود القوات الأجنبية فى أفريقيا ، وأنها تعارض أى تدخل عسكرى أجنبى فى منطقة البحيرات العظمى ، وأنها ستقاوم ذلك بكافة الوسائل الممكنة ... ، مشيراً إلى أن التدخل العسكرى الفرنسى فى رواندا عام ١٩٩٤ أدى إلى هروب هؤلاء المتورطين فى أعمال الإبادة الجماعية .(٣) كما أكدت الحكومة الرواندية على ضرورة تسوية صراع ١٩٩٦/٩٧ فى شرق زائير فى الإطار الأفريقى ، وأن المجتمع الدولى إذا كان يسعى حقاً إلى تسوية ذلك الصراع ، فإنه ينبغى عليه أن يسدى لمنظمة الوحدة الأفريقية كل العون اللازم لحشد قوات أفريقية يناط بها نزع سلاح قوات الجيش الرواندى السابق وميليشيات الإنترأهاموى المتمركزة فى شرق زائير .(٤)

وفى ذات الاتجاه أكد وزير الخارجية المصرى ، السيد عمرو موسى ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٩رفض مصر لاقتراحات الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بإمكانية استخدام القوة لتحقيق الحماية الإنسانية ، مؤكداً ضرورة التمسك بحق الدولة فى الحفاظ على سيادتها الكاملة وعدم التنازل عن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية.(٥)

وتعود مواقف الدول الأفريقية من التدخل الأجنبى فى صراعاتها الداخلية إلى الآتى (٦):

١- طريقة احتلال أفريقيا وممارسات القوى الأجنبية فيها :

لا تزال الطريقة التى احتلت بها الدول الأفريقية تؤثر على رؤى وتصورات الأفارقة فيما يتعلق بالتدخل الأجنبى ، حيث دأبت الدول الغربية على تبرير اغتصابها للأراضى الأفريقية استناداً إلى " الرسالة المقدسة " التى تقع على عاتقها ، والتى تتمثل فى ضرورة نشر مظاهر الحضارة المسيحية الغربية فى أفريقيا على النحو الذى يعود بالخير على الأفارقة ذاتهم . ومع عدم اقتناع الأفارقة بهذه

---

(١) Max A. Sesay, " Civil War and Collective Intervention in Liberia ", **Review of African Political Economy** (London: Roape Publication Ltd., No.67, 1996) P.41.

(٢) مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ١٠٠.

(٣) د.رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٣٥، يناير ١٩٩٩، ص ٥٥.

(٤) منظمة الوحدة الأفريقية ، **تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن إقليم البحيرات العظمى**، طرابلس، الجماهيرية العظمى، ٢٤/٢٨ فبراير ١٩٩٧، ص ٨ .

(٥) مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ٩٨.

(٦) Stanlake Samkange, **op.cit.**, PP.3-4.

الحجة ، فقد ترسخ لديهم نوع من التخوف من الأطروحات الخارجية – والغربية بصفة خاصة – التى تؤكد على ضرورة توفير الرعاية والحماية الإنسانية للأفارقة .

كما أن الاستغلال والإذلال الذى تعرضت له الدول والمجتمعات الأفريقية على يد المستعمر ، نتيجة لفقدان السيادة والسيطرة على مقدراتها ، قد خلق نوع من الحساسية الشديدة لدى معظم دول القارة تجاه أى عمليات تدخلية تفرض عليها وصاية من الخارج ، مهما بلغت درجة الانهيار التى تعانيها بعض هذه الدول ، وبصرف النظر عن كيفية نشأة وإدارة مثل هذه العمليات ، وتعتبر حالتى الصومالية ورواندا دليل واضح على ذلك .

٢- ميراث مرحلة ما بعد الاستقلال :

وقد تأثرت المواقف الأفريقية أيضاً إزاء التدخل الأجنبى بميراث مرحلة ما بعد الاستقلال فى القارة ، حيث شهدت القارة الكثير من مخططات وممارسات الاستعمار الجديد والحرب الباردة والتدخل الأجنبى . فالتدخلات البلجيكية العديدة فى شئون الكونغو ، وكذا التدخلات السياسية والعسكرية الفرنسية فى العديد من الدول الأفريقية ، وخاصة الدول الفرانكوفونية ، فضلاً عن تدخلات الدول الأجنبية الأخرى ، قد ألقت بظلال كثيفة من الشك لا تزال قائمة حتى الآن حول حقيقة مواقف تلك الدول إزاء صراعات الدول الأفريقية .

وقد تأكدت هذه الشكوك فى العديد من المواقف ، وفى مقدمتها ما حدث فى رواندا عام ١٩٩٤، حيث كان من الصعب بالنسبة لكثير من المحللين – فى ظل تصاعد عمليات الإبادة الجماعية – الاقتناع بأن التدخل الفرنسى ذلك الصراع فى إطار " عملية التركواز " كان مدفوعاً بالاعتبارات الإنسانية ، خاصة فى ظل ما ترتب على الصراع الرواندى بعد ذلك من تداعيات أدت إلى عدم الاستقرار على مستوى إقليم البحيرات العظمى بشكل عام .

وفى أثناء مرحلة الحرب الباردة أيضاً لم تكن مسائل الديموقراطية وحقوق الإنسان والحكم الجيد تعنى كثيراً بالنسبة للقوى العظمى والدول الحليفة لها فى أفريقيا ، حيث طغت اعتبارات الصراع الأيديولوجى فى تلك المرحلة على هذه القيم . كما كان مبدأ عدم التدخل غالباً ما لا يؤخذ فى الاعتبار عندما يتم التباحث بشأن قضايا التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وبالتالى فقد كان تكوين ودعم القوى الخارجية – وخاصة القوى العظمى – لحركات المعارضة الداخلية المسلحة فى مواجهة نظم الحكم القائمة عملاً مألوفاً فى العلاقات الدولية فى تلك المرحلة . ورغم انتهاء الحرب الباردة إلا أن مواريثها لا تزال عالقة بالأذهان فى أفريقيا .

٣- الضعف الجيوبوليتكى لمعظم دول القارة :

تعد المخاوف الأفريقية التقليدية من التدخل الأجنبى انعكاساً للضعف الجيوبوليتكى العام الذى تعانيه معظم دول القارة . إذ أن معظم دول القارة – مع استثناءات قليلة – لا تستطيع بسهولة حماية استقلالها والدفاع عن سيادتها فى مواجهة القوى السياسية والعسكرية ، ومن ثم تجد هذه الدول نفسها

مضطرة للاعتماد على احترام الآخرين للقانون الدولى وقواعد العلاقات الدولية ، وبالتالى يعتبر الدفاع عن قواعد القانون الدولى ومبادئ العلاقات الدولية والعمل على دعمها هو وسيلة الدفاع الفعالة الوحيدة بالنسبة لكثير من دول القارة . وهنا فإن أى تهديد لهذه القواعد والمبادئ أو أى نقص فى درجة الالتزام بها ، خاصة من جانب الدول الكبرى يمثل تهديداً للدول الأفريقية .

ولعل ميراث الخوف لدى الأفارقة من انتهاك قواعد القانون الدولى ومبادئ العلاقات الدولية فيما يتعلق بعدم التدخل والسيادة ، هو الذى دفع معظم هذه الدول إلى اتخاذ مواقف سلبية من تدخل حلف الناتو فى كوسوفو ، باعتبار أن تدخل الناتو من شأنه أن يحدث سابقة يمكن للدول والمنظمات الأخرى الارتكان إليها فى القيام بتدخلات مماثلة .

ثانياً- موقف الدول الأفريقية من التدخل الإقليمى فى صراعاتها الداخلية :

إن التخوف الأفريقى من التدخل الأجنبى فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، لم يقابله تخوف مماثل من التدخل الإقليمى فى هذه الصراعات . وهو الأمر الذى انعكس فى مطالبة العديد من قادة الدول الأفريقية محل الصراعات بالتدخل الإقليمى لمواجهة تلك الصراعات .

وهناك الكثير من الأمثلة التى تؤكد ذلك ، ومن أبرزها مطالبة لوران كابيلا بتدخل زيمبابوى وأنجولا وناميبيا بالتدخل فى الصراع الذى اندلع فى الكونغو الديموقراطية عام ١٩٩٨، ومطالبة حكومة أحمد تيجان كباح فى سيراليون بتدخل نيجيريا والإيكواس لمساندتها فى مواجهة الانقلاب العسكرى الذى تعرضت له فى يوليو ١٩٩٧، ومطالبة حكومة ليسوتو المنتخبة بتدخل جنوب أفريقيا والسادك لمواجهة حركة التمرد الذى اندلع فيها عقب انتخابات ١٩٩٨.

وإذا كانت هناك بعض الدول الأفريقية التى تطالب بالتدخل الدولى فى صراعاتها الداخلية ، مثلما طالبت حكومة الصومال الانتقالية عام ٢٠٠٢ بتدخل الأمم المتحدة ، ومثلما طالب الليبيريون فى يوليو ٢٠٠٣ بالتدخل الأمريكى ، إلا أن ذلك لا يعبر عن القاعدة العامة ، خاصة وأن الدول التى تطالب بالتدخل الدولى تشترط أن يتم هذا التدخل – فى حالة حدوثه – تحت مظلة الأمم المتحدة .

ويرجع هذا الموقف الأفريقى من التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية إلى وعى الأفارقة بأن مهمة مواجهة تلك الصراعات أصبحت تقع على عاتق الأفارقة ذاتهم ، وهو ما يستلزم تبنى اقترابات جديدة تقوم على التدخل الإقليمى فى تلك الصراعات . وهنا بدأت الدول الأفريقية تعيد التفكير فى مبدأ عدم التدخل ، بل إن بعض هذه الدول أخذ يتحرك بعيداً عن التصورات التقليدية الخاصة بالسيادة وعدم التدخل .(١)

وكان من نتيجة هذه التطورات أن أصبح صانع القرار فى الدول الأفريقية يقبل بالتدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية التى قد تندلع فى دولته ، بل إن بعض الدول الأفريقية قد تمادت فى هذا الاتجاه

---

(١) Stanlake Samkange, **op.cit.**, PP.1-4.

وأخذت تتعامل مع هذا النمط من التدخل باعتباره الخيار الأول أمامها ، وليس باعتباره عملاً استثنائياً لا يجوز اللجوء إليه إلا كخيار أخير بعد فشل الوسائل السلمية فى تسوية تلك الصراعات . كما أن مبررات القبول بالتدخل لدى بعض الدول الأفريقية قد تجاوزت الأغراض إنسانية ، التى تهدف إلى وضع حد للكوارث الإنسانية المصاحبة للصراعات الداخلية المندلعة فيها ، حيث أصبحت هذه الدول تقبل بالتدخل من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية الأخرى مثل : مواجهة حالات انهيار السلطة ، أو مواجهة التهديدات التى قد تتعرض لها عمليات التحول الديموقراطى فى الدولة ، أو منع تصاعد آثار الصراعات الداخلية بشكل يمثل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين .(١)

وفى هذا السياق ، تحدث البعض مثل مورى مكوين Norrie Mcqueen عن ثقافة التدخل الإقليمى فى أفريقيا ، وذلك مع تكرار واستمرار حالات التدخل الإقليمى فى القارة منذ نهاية الحرب الباردة . بل إن البعض الآخر قد دافع عن هذا النمط من التدخل ، مثل الكاتب الأوغندى جون كاكاندى John Kakande الذى أكد عام ١٩٩٧أن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى لم يعد له وجود فى أفريقيا أو فى أى مكان فى العالم ، كما طالب الحكومة الأوغندية بتقديم الدعم لقوات التمرد السودانية من أجل خلق منطقة عازلة بين أوغندا والسودان ، بشكل يحول دون دعم السودان لجماعة جيش الرب المتمردة فى شمال أوغندا ، مؤكداً أن أوغندا لا يجب أن تكترث كثيراً بأى لوم قد تتعرض له نتيجة لتدخلها فى السودان ، فقد تدخلت أنجولا فى الحرب الأهلية فى الكونغو برازافيل ، وساندت نجيسو فى مواجهة ليسوبا المنتخب ديمقراطياً ، دون أن تستنكر أى جهة هذا الصرف ، بما فى ذلك منظمة الوحدة الأفريقية ، كما أن رواندا وأوغندا وبوروندى وزيمبابوى وزامبيا قد تدخلت فى زائير بهدف الإطاحة بموبوتو ، دون أن تتعرض لأى عقاب نتيجة لذلك التدخل .(٢)

وفى المقابل سعى البعض الآخر مثل د. على مزروعى إلى ترشيد مسألة التدخل الإقليمى ، وذلك من خلال الدعوة إلى إنشاء مجلس أمن أفريقى على غرار مجلس الأمن الدولى ، وإنشاء قوة طوارئ أفريقية تعمل تحت مظلة تنظيمية إقليمية ، لمواجهة حالات انهيار الدول الأفريقية تحت تأثير الصراعات الداخلية .(٣)

وختاماً ، فقد ساهمت المحددات السابقة ، فى مستوياتها المختلفة ، فى صياغة أنماط متنوعة من التدخلات المباشرة وغير المباشرة فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، سواء فى إطار التنظيمات الإقليمية ، أو خارجها ، وهو ما سوف يتم توضحيه فى الفصل الثانى من هذا الباب .

---

(١) Stanlake Samkange, **op.cit.**, PP.1-4.

(٢) Oliver Furley & Roy May , African Interventionist States ,**op.cit.**, P.4.

(٣) Ali A. Mazuri, " The African States as a Political Refugee: Institutional Collapse and Human Displacement ", **International Journal of Refugee Law** (Oxford: Oxford University Press, Summer 1995) PP.34-36.

الفصل الثانى
أنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية

تغطى عمليات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية معظم أرجاء القارة الأفريقية . وقد أخذ التدخل الإقليمى فى تلك الصراعات نمطين رئيسيين هما : التدخل المباشر ، والتدخل غير المباشر .

وبالنسبة للتدخل المباشر ، فقد تمثلت تطبيقاته فى ثلاثة أشكال أساسية هى : أولاً، التدخل من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية ، مثلما تدخلت الإيكواس فى كل من ليبيريا ، وسيراليون ، وغينيا بيساو ، وكوت ديفوار . وثانياً ، التدخل من جانب الدول الأفريقية ، تحت مظلة تنظيم إقليمى معين ، سواء باسم هذا التنظيم أو وفقاً لميثاقه وبتأييد منه ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل بعثة ميساب ثم ليبيا فى أفريقيا الوسطى ، وتدخل نيجيريا فى سيراليون ، وتدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو ، وتدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو ، وتدخل زيمبابوى وأنجولا وناميبيا فى الكونغو الديموقراطية عام ١٩٩٨. وثالثاً ، التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية خارج إطار التنظيم الإقليمى ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل رواندا وأوغندا وبوروندى فى الكونغو الديموقراطية فى صراعى ٩٦/١٩٩٧و ١٩٩٨.

أما التدخل غير المباشر ، فإنه ينتشر بصور أوسع نطاقاً من النمط السابق . ويتخذ هذا التدخل أنماطاً عديدة وفقاً لشكل التدخل . وهنا يمكن التمييز بين أربعة أنماط أساسية هى : التدخل عن طريق تصعيد الحروب الأهلية ، والتدخل عن طريق دعم العمليات الانفصالية ، والتدخل عن طريق الإطاحة بالنظم الحاكمة ، والتدخل عن طريق دعم حركات التمرد المسلح .

وفيما يلى عرض للحالات المختلفة للتدخل المباشر وغير المباشر ، مع ملاحظة أنه لن يتم دراسة النمط الخاص بالتدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية خارج إطار التنظيم الإقليمى (حالتى التدخل فى الكونغو الديموقراطية) فى هذا الفصل ، نظراً لأنه سوف يتم تناوله بالتفصيل فى الباب الثانى لهذه الدراسة . وفى هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هى :

المبحث الأول : التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية .

المبحث الثانى : التدخل المباشر من جانب الدول فى إطار التنظيم الإقليمى .

المبحث الثالث : التدخل غير المباشر من جانب الدول الأفريقية .

المبحث الأول
التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية

ينصرف التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية إلى عمليات التدخل الإقليمى التى يباشرها تنظيم إقليمى فرعى معين ، استناداً إلى قرار صادر عنه ، ووفقاً لأحكام الميثاق الذى يقوم التنظيم على أساسه ، أو حسب الترتيبات الإقليمية المتفق عليها . وبموجب هذا القرار يتم تشكيل قوات للتدخل باسم التنظيم وتحت رايته ، تساهم فيها الدول الأعضاء . وتتم عملية التدخل فى مراحلها المختلفة تحت إشراف التنظيم ، سواء من حيث تعيين قيادة القوات المتدخلة ، وتحديد مهامها ، وتحديد خطة التدخل ، وموعد انتشار القوات وتوزيعها على مواقعها ، وكذا موعد وخطة انسحاب القوات . هذا، ويفترض أن تتم الإجراءات السالفة تحت إشراف ومراقبة مجلس الأمن الدولى .

وقد كان التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية هو الشكل الأول لعمليات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة ، فعندما تدخلت الإيكواس فى ليبيريا ، فإنها بذلك قد سجلت الحالة الأولى للتدخل الإقليمى فى تلك الصراعات ، ثم توالت عمليات التدخل سواء من جانب الإيكواس أو غيرها من الأطراف الأفريقية ، حتى تبلورت ظاهرة التدخل الإقليمى على نحو ما هى عليه فى الوقت الراهن . ومن جهة أخرى ، كان تدخل التنظيمات الإقليمية الفرعية هو الشكل الوحيد – حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة – للتدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الأفريقية فى الصراعات الداخلية خلال مدة الدراسة ، التى لم تشهد عمليات للتدخل من جانب التنظيم الإقليمى القارى ممثلاً فى منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى الآن) .

ويوضح الجدول رقم (٤) حالات التدخل الإقليمى من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية بعد الحرب الباردة :

جدول رقم (٤)
حالات التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية

التنظيم المتدخل	الدولة الهدف	تاريخ التدخل
الإيكوس	ليبيريا	١٩٩٠
الإيكواس	سيراليون	١٩٩٧
الإيكواس	غينيا بيساو	١٩٩٨
الإيكواس	كوت ديفوار	٢٠٠٣

المصدر : أعد الباحث الجدول السابق استناداً إلى العديد من المصادر التى رصدت حالات التدخل من جانب التنظيمات الإقليمية خلال مدة الدراسة .

وكما يتضح من الجدول السابق ، فقد كان تدخل الإيكواس فى الصراعات الداخلية الأفريقية هو الشكل الوحيد للتدخل الإقليمى المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الأفريقية فى الصراعات الداخلية الأفريقية . وفيما يلى سوف يتم عرض عمليات التدخل التى قامت بها المنظمة ، وذلك من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول : تدخل الإيكواس فى ليبيريا .

المطلب الثانى : تدخل الإيكواس فى سيراليون .

المطلب الثالث : تدخل الإيكواس فى غينيا بيساو .

المطلب الرابع : تدخل الإيكواس فى كوت ديفوار .

المطلب الأول

تدخل الإيكواس فى ليبيريا

أولاً– أسباب الصراع ومقدمات التدخل :

فى ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩ بدأت الحرب الأهلية الليبيرية ، عندما تعرضت مقاطعة نيمبا الواقعة على الحدود الليبيرية مع كوت ديفوار لهجوم من جانب مجموعة من المنشقين التابعين لما يعرف ب (الجبهة الوطنية القومية لليبيريا National Patriotic Front of Liberia- NPFL) والتى يقودها تشارلز تايلور ، ثم وصلت الجبهة زحفها بعد ذلك نحو العاصمة مونروفيا بهدف الإطاحة بالرئيس دو .[١]

وقد اندلعت الحرب لأسباب عديدة أهمها الممارسات القمعية للرئيس صمويل دو ، وسوء الإدارة الاقتصادية ، والتحيز الإثنى لصالح جماعة الكران الإثنية التى ينتمى إليها الرئيس ، والتى لا تمثل أكثر من ٤% من السكان ، إذ تقلد أبناء الكران الكثير من المناصب المهمة فى الحكومة والقوات المسلحة ، حتى تحول الجيش إلى " حرس رئاسى " من الكران .[٢] وقد أدى ذلك إلى تسييس الاختلافات الإثنية فى البلاد وتعمق العداء الإثنى من جانب الجماعات الإثنية الرئيسية الأخرى – ولا سيما جماعتى الجيو Gio والمانو Mano – ضد الكران ، وهو ما نجم عنه كثير من التوترات فى البلاد ، والتى من أبرزها محاولة الانقلاب الفاشلة فى نوفمبر ١٩٨٥ بقيادة توماس كوينو نكبا ، الذى

---

(١) Jeremy Levitt, **op.cit.**, P.18.

(٢) Herbert Howe ," lessons of Liberia : ECOMOG and Regional Peacekeeping ", **International Security** (New York : Harvard College and the Massachusetts Institute of Technology , Vol.21, No.3, winter 1996/97)P.148.

ينتمى لقبيلة المانو ، والتى أعقبها عمليات انتقام واسعة النطاق من جانب قوات دو ضد قبيلتى الجيو والمانو .[١]

وقد استند الرئيس دو فى مواجهته للمتمردين إلى دعم قبيلتى الكران والماندنجو ، الذين تم تسليحهما لمواجهة المتمردين وحلفائهم . وفى المقابل اعتمد تايلور على تأييد قبيلتى جيو ومانو ، حيث قام تايلور بتسليحهما أيضاً ، بهدف شن هجمات مؤثرة ضد نظام دو والعناصر الموالية له . ورغم محاولات القوات الحكومية التصدى للمتمردين ، والقيام بعمليات عقابية جماعية ضد قبائل جيو ومانو ، بسبب تأييدهما للمتمردين ، إلا أن قوات تايلور تمكنت من تحقيق انتصارات سريعة حتى وصلت إلى مقاطعة جراند جيدى ، التى تعد الموطن الرئيسى لقبيلة الكران ، والتى ارتكبت قوات تايلور فيها كثيراً من الأعمال الانتقامية ضد أنصار دو .

وفى يوليو ١٩٩٠، انشق عدة مئات من قوات تايلور وشكلوا تنظيماً جديداً بزعامة برنس جونسون ، عرف باسم (الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا - INPFL) . وكان أتباع هذا التنظيم يمثلون نخبة من المقاتلين المدربين من قوات الجبهة الوطنية ، ولا سيما القوات الخاصة التى قامت ليبيا بتدريبها . وقد سيطرت قوات جونسون على جزء من العاصمة مونروفيا ، ولم يبق مع تايلور سوى بضع أفراد مدربين ، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المدنيين الذين ينحدرون من مقاطعة نيمبا .[٢]

ثانياً- تدخل الإيكواس فى الصراع :

عندما تمكنت قوى المعارضة من السيطرة على مونروفيا ، أبدت الولايات المتحدة اهتمامها المبدئى بوقف الصراع ، إلا أن الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ قد استحوذ على الاهتمام الأمريكى بالكامل .[٣] مما جعل الولايات المتحدة تتعامل مع الصراع الليبيرى باعتباره شأناً داخلياً خالصاً [٤] ، إذ لم تهتم بتحريك المسألة الليبيرية فى مجلس الأمن ، واكتفت بإرسال إحدى حاملات الطائرات لإجلاء رعاياها ورعايا بعض الدول الأخرى ، نظراً لاستيائها من حليفها السابق صمويل دو ، بسبب انتهاكه لحقوق الإنسان فى بلاده . كما اكتفت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بإصدار بيانات تطالب فيها بوقف القتال والتفاوض المباشر من أجل تسوية الصراع سلمياً .[٥]

---

(١) William O. Neil, " Liberia: An Avoidable Tragedy " **Current History** ,Vol.92, No.574, May1993, P.217.

(٢) أحمد إبراهيم ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٢٣٦ .

(٣) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٤) Max A. Sesay, **op.cit.**, P.39.

(٥) محمد مصطفى شحاته ، " أبعاد الحرب الأهلية فى ليبيريا " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص ص ٢٢٠-٢٢١.

وفى ظل الموقف هذا الموقف الدولى والإقليمى من الصراع الليبيرى ، وضعت الإيكواس ذلك الصراع على قائمة أولوياتها خلال القمة رقم ١٣ للمنظمة ، والتى عقدت فى العاصمة الجامبية بانجول ، فى مايو ١٩٩٠. فأصدرت المنظمة قراراً يطالب بوقف إطلاق النار ، وإجراء انتخابات حرة ، وتشكيل لجنة خماسية خاصة بالوساطة برئاسة جامبيا ، تضم كل من : جامبيا ، نيجيريا ، غانا ، مالى ، توجو . ويعنى ذلك أن الإيكواس لجأت أولاً إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية الصراع ، إلا أن اعتراض تايلور على عمل اللجنة جعل الإيكواس تفكر فى إرسال قوات عسكرية لحفظ السلم فى ليبيريا ، تنفيذاً لبنود الميثاق الدفاعى للمنظمة . وبالفعل تشكلت تلك القوة ، التى عرفت باسم مجموعة المراقبة الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوموج – ECOMOG) ، وذلك تحت قيادة الجنرال الغانى أرنولد ساينو Arnold Qu Sinoo .[١]

وقد حددت الإيكواس مهام قوات الإيكوموج فى تأكيد الالتزام بوقف لإطلاق النار ، واستعادة القانون والنظام وإقامة حكومة انتقالية مؤقتة ، وخلق الظروف الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة فى البلاد [٢]، إلا أن تايلور رفض وقف إطلاق النار ، مما أحرج قوات الإيكوموج ، التى لم تتمكن من إدخال عناصر الحكومة المؤقتة التى شكلها المؤتمر الوطنى لكل الليبيريين والذى عقد فى بانجول فى٣٠ أغسطس ١٩٩٠، وهو ما جعلها حكومة منفى تعمل من جامبيا . وإزاء ذلك الوضع بدأت نيجيريا تتخلى عن فكرة الإجماع داخل الإيكواس ، وأخذت تتحرك بمفردها ، فأعلن الرئيس النيجيرى آنذاك ، إبراهيم بابانجيدا، وضع قوات الإيكوموج تحت قيادة بلاده ، واستبدال قائد نيجيرى بقائدها الغانى .[٣]

وقد تطورت مهام قوات الإيكوموج فى ليبيريا إثر الهجوم الذى شنته قوات تايلور ضدها ، إذ تحولت مهمة الإيكوموج من حفظ السلام إلى فرض السلام ، بمعنى الاستعداد لقتال المتمردين ضد الحكومة المؤقتة إذا تطلب الأمر . وبالفعل قامت قوات الإيكوموج بدفع قوات تايلور خارج العاصمة ، وهو ما مكن الحكومة المؤقتة من السيطرة عليها . وفى ظل هذه الأوضاع ، سعى مجلس الأمن إلى دعم جهود الإيكواس ، فأصدر المجلس القرار رقم ٧٨٨ فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٢ الذى أكد فيه على مشروعية تدخل الإيكواس ، كما فرض حظر شامل على تصدير السلاح إلى ليبيريا .[٤]

---

(١) بدر حسن شافعى ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة فى غرب أفريقيا " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٤٣، يناير ٢٠٠١، ص ١٦١ .

(٢) ECOWAS, ECOWAS Standing Mediation Committee , **Decision A/DEC.1/8/1990, on the Case-Fire and Establishment of ECOWAS Case Fire Monitoring Group for Liberia,** Banjul, Gambia, 7 August 1990.

(٣) بدر حسن شافعى ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة فى غرب أفريقيا " ، **م س ذ** ، ص ١٦٢.

(٤) Jeremy Levitt , **op.cit.**, P.19.

وقد ساعد ذلك قوات الإيكوموج على إحراز المزيد من الانتصارات ، مما اضطر تـايلور إلـى الموافقة على توقيع اتفاق كوتونو للسلام فى بنين فى ١٧يوليو١٩٩٣، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والإيكواس . وقد تمثلت أهم بنود الاتفاق فى وقف إطلاق النار ، ونزع سلاح الفصائل المتحاربة ، وتشكيل حكومة انتقالية تمثل الأطراف الرئيسية فى الصراع ، وذلك حتـى يتـم تشكيل حكومة منتخبة ومجلس تشريعى فى سبتمبر ١٩٩٤.(١)

وفى محاولته لتنفيذ بنود اتفاق كوتونو ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٨٦٦ فـى ٢٢ سـبتمبر ١٩٩٣، والذى أقر فيه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة فى ليبيريا UN Observer Mission in Liberia (UNOMIL) . وتعتبر هذه البعثة هى الأولى من نوعها التى تقيمها الأمم المتحدة بالتعاون مع بعثة لحفظ السلم تتبع منظمة أخرى هى الإيكواس .(٢)

غير أنه كانت هناك بعض العقبات التى واجهت تنفيذ اتفاق كوتونو ، ومن أهمها مسـألة نـزع السلاح . ولذا تم توقيع اتفاق آخر فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٥ عرف باسم اتفاق أبوجا ، الذى ينص علـى وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة مؤقتة تقود البلاد إلى انتخابات ديموقراطية وتشريعية خلال عـام ، بالإضافة إلى تشكيل مجلس رئاسى للبلاد يضم نائب مسلم للرئيس وآخر مسيحى ورئيسً برلمان مسلم ، وقيام قوات الإيكوموج بنزع سلاح الفصائل المتحاربة.(٣)

ورغم التحديات التى واجهت تنفيذ اتفاق أبوجا ، إلا أن الإيكواس اعتبرت أن هذا الاتفاق سـيظل هو الإطار القانونى الأنسب للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الليبيرى . وقد وضعت المنظمة جدولاً زمنياً لتنفيذ الاتفاق ، ينتهى بإجراء انتخابات رئاسية فى يوليو ١٩٩٧. وقد أجريت الانتخابات بـالفعل لتسفر عن فوز تايلور برئاسة البلاد .(٤)

ثالثاً- تقييم عملية التدخل :

أثارت عملية تدخل الإيكواس فى ليبيريا كثيراً من الجدل ، خاصة فيما يتعلق بمدى مشروعية هذا التدخل ، وأسلوب إدارة عملية التدخل ، وجهود فى تسوية الصراع .

وبالنسبة لمدى مشروعية تدخل الإيكواس ، يرى المحللون أن ذلك التدخل كان مشروعاً ، وأنـه يستمد مشروعيته من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن قواعد القانون الدولى أيضاً .

---

(١) أحمد فاضل يعقوب ، " دور منظمة الإيكواس فى حل أزمة ليبيريا " ، **السياسة الدولية** ، ع ١١٨، أكتوبـر ١٩٩٤، ص ص ١٥٣-١٥٤.

(٢) Jeremy Levitt , **op.cit.**, P.19.

(٣) صلاح سالم ، " الحرب الأهلية فى ليبيريا وإمكانات التسوية السياسـية " ، **السياسـة الدوليـة** ، ع ١٢٥، يوليـو ١٩٩٦، ص ١٧٢.

(٤) د. محمود أبو العينين ، " منظمة الوحدة الأفريقية وتسوية النزاعات والصراعات الأفريقية " ، فى **منظمة الوحـدة الأفريقية : الحاضر وتحديات المستقبل** (القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، ديسمبر ١٩٩٧) ص ١٥٣.

فالأمم المتحدة أجازت تدخل الإيكواس وأضفت المشروعية عليه ، حيث أصدر مجلس الأمن خمس عشر قراراً يتعلق بالصراع الليبيرى خلال المدة من ٢٢ يناير ١٩٩١وحتى ٢٧ نوفمبر١٩٩٦، كما صدرت تسعة بيانات عن المجلس تتعلق بذات الموضوع . وقد تضمنت تلك القرارات والبيانات كثيراً من الفقرات التى تعبر عن تأييد المجلس لتدخل الإيكواس ودعمه سياسياً ومادياً وعسكرياً . بل إن الأمم المتحدة أنشأت بعثة لمراقبة وقف إطلاق النار فى ليبيريا بالتعاون مع الإيكواس ، وذلك فى سابقة هى الأولى من نوعها .(١) ومن جهة أخرى ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية أيدت أيضاً تدخل الإيكواس ، وأقرت أنه لا يمثل انتهاكاً لميثاقها .(٢)

ومن الناحية القانونية ، يرى المحللون أن القانون الدولى يجيز تدخل الإيكواس باعتباره تدخلاً إنسانياً ، استهدف وقف الكارثة الإنسانية واسعة النطاق التى نجمت عن الصراع الليبيرى ، والتى لا تتفق مع مبادئ حقوق الإنسان الراسخة فى القانون الدولى .(٣) وفى ذات الاتجاه يرى البعض أن الإيكواس قد استندت فى تدخلها فى ليبيريا إلى الاعتبارات الإنسانية ، وأن ذلك تأكد فى الكثير من قراراتها الخاصة بذلك الصراع ، خاصة وأنه لا يوجد دليل مؤكد على أن الإيكواس تدخلت بناء على طلب الرئيس صمويل دو ، بهدف إنقاذ نظامه فى مواجهة المتمردين . فالمنظمة لم تشر فى أى من قراراتها بشأن الصراع الليبيرى إلى الرسالة التى بعثها دو إلى المنظمة ، مطالباً فيها بنشر قوة لحفظ السلم فى ليبيريا .

وفى هذا الإطار ، يرى البعض أن تدخل الإيكواس كان سيصبح غير قانونى إذا كان الدافع إليه هو إنقاذ نظام دو ، وذلك استناداً إلى عاملين : أولهما ، إن التحيز لأحد أطراف الحرب الأهلية فى دولة ما يمثل اعتداء على الاستقلال السياسى لشعب هذه الدولة ، وانتهاكاً لحقه فى إدارة شئونه بنفسه وتقرير نظام الحكم الذى يرتضيه دون تدخل خارجى ، وهو من الحقوق الثابتة فى القانون والتنظيم الدوليين . ومن ثم فإذا كانت الإيكواس قد تدخلت لإنقاذ نظام دو فإنها بذلك ستكون قد اعتدت على حق الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا وغيرها من أطراف الصراع فى تقرير نظام الحكم الذى يرتضونه لبلادهم . أما ثانيهما ، فهو أن دو – وفقاً للقانون الدولى – لم يعد مؤهلاً للتحدث باسم ليبيريا ، ومن ثم فهو لم يعد مؤهلاً لطلب المساعدة الخارجية من الإيكواس ، لأن الشعب الليبيرى لم يعد ينظر إليه فى

---

(١) Jeremy Levitt , **op.cit.**, PP.19- 21.

(٢) Max A. Sesay, **op.cit.**, P.44.

(٣) أدى الصراع إلى مقتل زهاء ١٠٠ ألفاً من السكان ، معظمهم من المدنيين ، حتى أغسطس ١٩٩٠، كما شرد ما يربو عن ٤٠٠ ألف مواطن ، معظمهم من النساء والأطفال ، بالإضافة إلى مئات الآلاف من اللاجئين فى غينيا وسيراليون وكوت ديفوار ، كما دمر الممتلكات والبنية الأساسية ، وأدى فى النهاية إلى انهيار الدولة ذاتها . انظر : Jeremy Levitt, **op.cit.**, PP.19- 21.

ذلك الوقت باعتباره رئيساً شرعياً للبلاد ، كما أنه كان قد فقد سيطرته الفعلية على مقاليد الحكم إثر سقوط حكومته وسيطرة المتمردين على معظم أقاليم الدولة .(١)

وفى إطار هذا التحليل القانونى ، يؤكد البعض أنه حتى تكتمل الأركان القانونية لتدخل الإيكواس فى ليبيريا ، فقد كان من الواجب على المنظمة الحصول أولاً على موافقة تايلور قبل نشر قوات الإيكوموج فى ليبيريا ، باعتبار أنه كان طرفاً أساسياً فى الصراع ، وأنه كان الحاكم الفعلى للبلاد فى ذلك الوقت ، كما أن الحصول على موافقة الأطراف الأساسية فى الصراع يعتبر قاعدة قانونية ثابتة ، يشترط توافرها قبل نشر قوات حفظ السلم الدولية .(٢)

وفى المقابل ، يتحفظ البعض الآخر على مسألة القبول كشرط مسبق للتدخل فى الصراعات الداخلية ، على أساس أن توافر القبول أصبح أمراً صعباً فى ظل الأزمات الإنسانية الحالية ، وذلك إما نتيجة لانهيار السلطة فى الدولة محل الصراع ، أو بسبب كثرة عدد الجماعات التى تدعى أنها وحدها صاحبة السلطة ، فضلاً عن أن الانتظار حتى يتحقق القبول يمثل عقبة أساسية فى سبيل الاستجابة السريعة للمطالب الخاصة بالتدخل الإنسانى .(٣)

أما عن إدارة الإيكواس لعملية التدخل ، فقد شابها الكثير من أوجه القصور ، حيث تم نشر قوات الإيكوموج بشكل سريع فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٠، وذلك بعد ١٧ يوماً فقط من صدور قرار نشرها فى ٧ أغسطس ١٩٩٠، قبل أن تستكمل الدول المشاركة فى القوة استعداداتها للتدخل . وكان حجم القوة المتدخلة عند بداية نشرها حوالى ٣ آلاف جندى فقط ، وهو حجم غير كاف لمواجهة القوات المتمردة ، مما قلل من فاعليه التدخل ، ومن ثم من مصداقيته ، خاصة وأن قوات الإيكوموج لم تتمكن عقب تدخلها من بسط سيطرتها على البلاد .(٤)

وقد كانت هناك انقسامات بين دول الإيكواس الأنجلوفونية والفرانكوفونية حول التدخل فى ذلك الصراع ، وكذا حول الموقف من أطراف الصراع . إذ أكدت بوركينافاسو وكوت ديفوار والسنغال أن تدخل قوات الإيكوموج كان مدفوعاً برغبة نيجيريا فى الهيمنة الإقليمية ، كما رفضت مالى وتوجو المساهمة بقواتهما المسلحة فى إطار الإيكوموج ، رغم أن الدولتين كانتا من أعضاء لجنة الوساطة التى تشكلت لبحث سبل تسوية الصراع الليبيرى .(٥) وقد انعكست تلك الانقسامات على الموقف من أطراف الصراع ، إذ كانت نيجيريا وغانا تعارضان تولى تايلور رئاسة البلاد ، فى حين حظى تايلور

(١) Jeremy Levitt , **op.cit.**, P.20.

(٢) **Ibid.**, P.21.

(٣) Mark Mallan , " The Principle of Non-Intervention ..." , **op.cit** , PP.30-32.

(٤) Gerry Cleaver , " Liberia : Lessons for Future From the Experience of ECOMOG " , in Oliver Furely & Roy May (eds.) , **op.cit.**, PP.226-227.

(٥) **Ibid.**, P.225.

بتأييد بوروكينافاسو وكوت ديفوار والسنغال ، كما ساهمت تلك الدول فى تهريب الأسلحة وتوفير الدعم التدريبى واللوجيستيكى لقواته .(١)

أما عن قيادة قوات الإيكوموج قد استأثرت بها نيجيريا بعد عزل القائد الغانى . وقد كان الدور النيجيرى هو الأبرز بين الدول المتدخلة فى ليبيريا ، فعندما وصل الصراع إلى ذروته كان عدد القوات النيجيرية قد بلغ نحو ١٥ ألف مقاتلاً ، فضلاً عن أنها ساهمت بالجانب الأكبر من السفن البحرية والطائرات الهجومية . كما كانت الخسائر البشرية النيجيرية هى الأكبر بين الدول المتدخلة ، حيث أعلن الرئيس أوباسانجو أن بلاده فقدت نحو ٥٠٠ جندياً فى ليبيريا .(٢)

ويلاحظ أن قوات الإيكوموج قد خرجت عن حدود المهام الموكلة إليها ، وذلك بالانتقال من حفظ السلم إلى محاولة فرض السلم ، مما حولها إلى طرف من أطراف الصراع ، كما عرضها لهجمات قوات تايلور بشكل مستمر .(٣) وهنا تثور قضية قبول أطراف الصراع لتدخل الإيكوموج ، حيث أن رفض تايلور لتدخل تلك القوات قد جعله يناصبها العداء ، ويتهمها بأنها متحيزة وأنها قوات غازية تسعى لخلق نظام تابع فى ليبيريا ونهب ثروات البلاد .(٤)

وبالنسبة لدور الإيكوموج فى نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم فى الجيش والمجتمع ، فإنه برغم النص فى اتفاق أبوجا على تلك المسائل ، ورغم تحديد عقوبات على قادة الجماعات المتصارعة الذين لا يلتزمون بنزع السلاح والتسريح ، إلا أن دور الإيكوموج كان محدوداً فى هذا الصدد ، نظراً للصعوبات التى واجهتها ، والتى من أهمها عدم تعاون قادة الجماعات المتصارعة بشكل كاف مع الإيكوموج ، حيث كان هؤلاء يخفون الأسلحة الخفيفة والصغيرة ، أو ينقلونها إلى دول الجوار ، أو يبقون عليها هى والمقاتلين انتظاراً لما ستسفر عنه مفوضات التسوية السلمية ، كما كانوا يستخدمون الأسلحة والمقاتلين كأوراق ضغط خلال تلك المفاوضات . كما كان هؤلاء القادة يرغبون فى الاحتفاظ بالأسلحة والقوات خشية احتكار تايلور لقوات الأمن الجديدة بعد انتخابه رئيساً للبلاد . وكان من الصعب أيضاً على بعض القادة السيطرة على مقاتليهم ، خاصة الجنود الأطفال ، الذين كانوا يمثلون ٢٥ % تقريباً من المقاتلين فى الحرب الأهلية ، فضلاً عن هروب أعداد من المقاتلين إلى دول الجوار مثل : سيراليون ، وغينيا ، وعدم رغبة الجنود فى تسليم أسلحتهم ، التى تعتبر مصدراً مهماً

---

(١) E. John Inegbedion, **op.cit.**, PP.225-226.

(٢) Bunmi A. Ohohe, " Nigeria Assess the Cost of it's Role in Peace Operations", **Africa Today Magazine** (London: Afro Media Limited, Vol.5, No.12, December 1999) P.38.

(٣) **Idem.**

(٤) صلاح سالم ، م س ذ ، ص ١٧٢.

للرزق والأمن . ومن ناحية أخرى ، فقد وقفت الصعوبات المالية واللوجيستيكية حائلاً دون نجاح مهام الإيكوموج فى هذا الصدد .(١)

وبالنسبة لدور الإيكوموج فى الحفاظ على الثروات الليبيرية ، فقد حاولت تلك القوات مواجهة عمليات نهب الأخشاب والماس والذهب والحديد عن طريق على الاستيلاء على معدات التعدين ومحاصرة منافذ التصدير الأساسية مثل : هاربر Harper ، وجرين فيل Greenville، وبوشمن Buchman ، غير أن ذلك لم يكن كافياً لإنقاذ ثروات البلاد ، نظراً لتواطؤ دول أخرى مثل بوركينا فاسو وكوت ديفوار مع تايلور فى تهريب الثروات الليبيرية ، حيث كان يتم تصدير الموارد الليبيرية عن طريق ميناء سان بدرو San Pedro فى كوت ديفوار (٢) ، بل إن التقارير قد أشارت إلى تورط الإيكوموج فى عمليات تهريب الماس والذهب والأخشاب فى المناطق التى كانت تسيطر عليها .(٣)

ومن جهة أخرى ، كانت مواجهة الوضع الإنسانى المتردى فى ليبيريا أمر تنوء به قدرات الإيكوموج ، نظراً لفداحة الكارثة الإنسانية التى حاقت بالبلاد خلال سنوات الحرب ، حتى أنه خلال المدة من ١٩٨٩إلى ١٩٩٥، كان زهاء ٢٠٠ ألف ليبيرى قد فقدوا حياتهم ، بينما لجأ نحو ٧٠٠ ألف شخص إلى دول الجوار ، فى خين تشترد حوالى ١،٤مليون شخص داخل البلاد .(٤) وقد ازداد الوضع سوءاً مع تجدد القتال بعد تولى تايلور الرئاسة . وقد أعرب السيد كوفى أنان فى ١٥مايو ٢٠٠٢عن قلقه الشديد إزاء الوضع الإنسانى المتردى فى ليبيريا ، وناشد المجتمع الدولى سرعة تقديم الدعم اللازم لمواجهة ذلك الوضع .

وفيما يختص بتسوية الصراع ، فإن قوات الإيكوموج قد نجحت فى إيقاف القتال ، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ، إلا أنها لم تعالج جذور الصراع ، مما أدى إلى تجدده مرة أخرى بعد انسحاب الإيكوموج فى يوليو ١٩٩٩، حيث اندلع القتال هذه المرة بين الحكومة الليبيرية وجبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية LURD ، بسبب ممارسات تايلور السلطوية ، وفشله فى إدارة الخلافات السياسية فى البلاد أو احتواء القوى المعارضة له .(٥)

وقد طالب كوفى أنان الحكومة الليبيرية والمتمردين بوقف القتال واللجوء إلى الحوار ، كما أعلن تأييده لجهود الإيكواس لتحقيق هذا الحوار ، إلا أن الأمور سارت من سيئ إلى أسوأ ، مما اضطر

---

(١) Emmanuel Kwesi Aning , " War to Peace : Dilemmas of Multilateral Intervention in Civil Wars ", **African Security Review** , Vol.9, No.3, 2000, PP.9-15.

(٢) Emmanuel Kwesi Aning ,**op.cit.**, PP.3-4.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٣٢٨.

(٤) Human Rights Watch, **The Report of Child Soldiers in the World , 2001**.RePublic of Liberia.www.hrw.org.reports2001/countries/liberia.html

(٥) **Africa South of the Sahara**,2000 (London : Europa Publication Ltd., 2000) PP.122-124.

تايلور إلى إعلان حالة الطوارئ فى ٨ فبراير ٢٠٠٢، كما سعى لتأجيل الانتخابات الرئاسية التى كان من المزمع إجرائها عام ٢٠٠٣.[١]

وفى هذه الأثناء تقدمت قوات المعارضة صوب العاصمة وتمكنت من محاصرتها . وضغطت الولايات المتحدة والمعارضة الوطنية على تايلور من أجل التنحى عن السلطة فى يوليو ٢٠٠٣، وهو ما وافق عليه تايلور ، وإن كان قد اشترط لتحقيقه نشر قوات دولية فى ليبيريا . وفى هذا الإطار تدخلت قوات الإيكواس لحفظ السلم فى ليبيريا ، وسلم تايلور السلطة فى ١١ أغسطس ٢٠٠٣ إلى نائبه موسى بللاه ، ثم غادر البلاد متجهاً إلى نيجيريا .

والجدير بالذكر أن تجدد الصراع الليبيرى قد اضطر قوات الإيكواس إلى التدخل مرة أخرى فى ليبيريا – بدعم ومساندة القوات الأمريكية – فى ٤ أغسطس ٢٠٠٣، عن طريق نشر قوة قوامها ٣٥٠٠ جندياً فى العاصمة والمناطق المحيطة بها . وكانت قوات الإيكواس تضم كتيبتين من نيجيريا ، وكتيبة من غينيا بيساو ، وعدد من السرايا من السنغال ومالى وجامبيا وغانا وتوجو . وقد تمكنت هذه القوات من تهدئه الأوضاع الأمنية فى البلاد ، حتى تم توقيع اتفاق أكرا فى ١٨ أغسطس ٢٠٠٣، والذى نص على نقل السلطة من الحكومة الانتقالية إلى حكومة وحدة وطنية فى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٣.[٢]

المطلب الثانى
تدخل الإيكواس فى سيراليون

بدأ الصراع فى سيراليون فى مارس١٩٩١، مع دخول قوات الجبهة الثورية المتحدة RUF بقيادة فوادى سنكوح إلى أراضى سيراليون ، بهدف الإطاحة بنظام جوزيف مومو ، إلا أن مومو قد أطيح به عن طريق انقلاب عسكرى فى أبريل ١٩٩٢، قاده فالنتين ستراسر . وقد قد سعت الجبهة الثورية لاستغلال تلك الظروف ، فهاجمت المواقع المعزولة التابعة للجيش والمناطق السكنية الريفية غير المسلحة .

أولاً- أسباب الصراع ومقدمات التدخل :

اختلف الباحثون بشأن طبيعة ذلك الصراع ، فهناك اتجاه يعتبره صراعاً إثنياً ، لأن سنكوح ينتمى إلى قبائل التيمنى أو اللوكو ، أما النخبة الحاكمة فهى تنتمى إلى الكريول (العبيد المحررون من الأمريكيتين) [٣]، بينما يرى البعض الآخر أن البعد الإثنى لم يكن واضحاً فى هذا الصراع ، لأن

---

(١) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، م س ذ ، ص ١٦٩.

(٢) الأمم المتحدة ، **تقرير الأمين العام بشأن الحالة فى ليبيريا** ، ١١ سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٥.

(٣) Stephen P. Riley, " Liberia and Sierra Leone: Anarchy or Peace in West Africa ", **Conflict Studies** (London: Current Affairs Research Service Center, No.287, Feb.1996) P.9.

الجبهة الثورية كانت تجند ضمن قواتها شباباً ينتمون إلى مختلف الجماعات الإثنية والمناطق فى البلاد[١]، كما أنها كانت تنظيماً غير متماسك ، ويفتقر إلى الكوادر المدربة والأيديولوجية الواضحة ، وكان هدفها الوحيد هو الوصول إلى السلطة .[٢] وهناك اتجاه ثان يرى أن الصراع قد اندلع بهدف السيطرة على موارد البلاد ، حيث تسعى الجبهة الثورية بالأساس إلى الاستيلاء على المناطق الغنية بالثروات المعدنية من أجل توفير الأموال اللازمة للإطاحة بالحكومة ، تمهيداً للسيطرة على السلطة والثروة فى البلاد ، كما أن معظم قوات الجبهة قد انضم إليها تحت إغراء الحصول على نصيب من ثروات البلاد .[٣] وفى المقابل يرى اتجاه ثالث أن الصراع قد اندلع لمواجهة تسلط النخبة الحاكمة وفسادها .

وفى يناير ١٩٩٦دخل الصراع مرحلة جديدة عندما وقع انقلاب عسكرى ضد ستراسر ، قام به رئيس الأركان جوليوس مادا بيو ، وأعلن الرئيس الجديد التزامه بالديموقراطية ، وعزمه إجراء انتخابات حرة فى وقت قريب . وقد أجريت الانتخابات بالفعل فى ١٥ مارس ١٩٩٦، لتسفر عن فوز رئيس حزب الشعب السيراليونى أحمد تيجان كباح A.T. Kabbah بالرئاسة . وهنا تعهد كباح بالتفاوض من أجل إحلال السلام فى البلاد .[٤]

وقد اعترض سنكوح على نتائج الانتخابات ، وواصل تمرده ضد النظام الجديد . وهنا توسطت كل من الإيكواس ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والكومنولث بين النظام والجبهة الثورية من أجل توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار ، بهدف إتاحة الفرصة لإنجاح المفاوضات بين الطرفين . وفى ديسمبر ١٩٩٦ اجتمع الطرفان فى كوت ديفوار ، ووقعا اتفاق أبيدجان لوقف إطلاق النار .[٥]

---

(١) Paul Richard ," Rebellion in Liberia and Sierra Leone : A Crisis of Youth ? ", in Oliver Furley (ed.),**Conflict in Africa** (London & NewYork: Tauris Academic Studies, I.B. Tauris Publishers, 1995) P.141.

(٢) حول نشأة وتكوين وأهداف الجبهة الثورية المتحدة انظر :

Ibrahim Abdullah, " Bush Path to Destruction: The origin and Character of the Revolutionary united Front (RUF/SL) ", **Africa Development** (Dakar: Council for the Development of Social Research in Africa, Vol.XXII, No.3-4, 1997) PP.68-73.

(٣) فى مطلع عام ١٩٩٥ كانت الجبهة قد استولت على ثلاثة مصادر رئيسية للدخل هى : مناجم الماس فى مقاطعة كوتونو ، ومنجم خام أكسيد التيتانيوم فى جبانجباتوك ، ومنجم البوكسيت فى موكانجى . انظر : أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٢٥٨ .

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، **سيراليون والخروج من الأزمة** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، نشرة خاصة محكمة ، رقم ٥٧ ، ٢٠٠٠) ص ص ١٧-١٨.

(٥) نص اتفاق أبيدجان على : إنهاء القتال ، وسحب القوات الأجنبية والمرتزقة ، ونزع سلاح المقاتلين ، وتسريحهم ، وإعادة دمجهم فى القوات الحكومية والمجتمع . انظر : منظمة الوحدة الأفريقية ، مجلس الوزراء ، **تقرير الأمين العام عن النزاع فى سيراليون** ، الدورة العادية ٦٥، طرابلس ، ٢٤-٢٨ فبراير ١٩٩٧. ص ص ٣-٤.

وفى مايو ١٩٩٧وقع انقلاب عسكرى بقيادة جونى بول كوروما ، الذى كان مسجوناً بتهمة التـآمر ضد نظام كباح ، إلا أن جنوداً متمردين أطلقوا سراحه ونصبوه رئيساً (للمجلـــس الثـورى للقـوات المسلحة) Armed Forces Revolutionary Council ، والذى كان يمثل تحالفاً بين بعض وحدات الجيش والجبهة الثورية المتحدة . وقد تم تعيين سنكوح نائباً للرئيس ، فى الوقت الذى كان فيه سـنكوح معتقلاً فى نيجيريا وقت وقوع الانقلاب ، بينما فر كباح ونظامه إلى غينيا .(١)

وقد برر قادة الانقلاب محاولتهم الإطاحة بكباح بمحاباة الرئيس لأبناء قبيلته وإثارتـــه للنعـــرات القبلية فى البلاد ، وتقسيم البـــلاد بيـــن الشـــمال والجنـــوب ، ومنـــح الامتيـــازات لصـــالح قـــوات الكاماجور Kamajors على حساب باقى وحدات الجيش الأخرى .(٢) وفى المقابل يرى البعض أن تلك المبررات واهية ، وأن الصراع فى سيراليون ما هو إلا ميكانيزم لجأ إليه قادة الأطراف المتصارعـــة لتقسيم ثروات البلاد فيما بينهم ، ومن ثم كان الشعب هو الطرف الخاسر فى التحليل النهائى .(٣)

ثانياً– تدخل الإيكواس فى الصراع :

ناشد كباح كل من الإيكواس ونيجيريا بالتدخل السريع لإعادة الديموقراطية إلى سيراليون . وقـــد توسطت الإيكواس من أجل إجراء مفاوضات بين ممثلى الحكومة المخلوعة وقادة الانقلاب من أجـــل إعادة كباح إلى منصبة ، إلا أن تلك الوساطة باءت بالفشل .(٤) وهنا تدخلت نيجيريا أولاً وبشكل منفرد فى الصراع ، ثم تدخلت الإيكواس بعد ذلك . وفى هذا الإطار يعرض الباحث لتدخل الإيكـــواس فـــى سيراليون ، ثم يعرض للتدخل النيجيرى فيها فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

والجدير بالذكر ، إنه عندما وقع الانقلاب ضد كباح كانت هناك وحدات من قـــوات الإيكومـــوج تتمركز بالفعل فى سيراليون ، وذلك فى إطار عمليات فرض السلم فى ليبيريا . إلا أن الإيكواس لـــم تتدخل عسكرياً وبشكل رسمى ، إلا بعد المقاومة الشديدة التى واجهتها القوات النيجيرية ، حيث قررت الإيكواس أولاً فرض حصار شامل على سيراليون ، إلا أن تواطؤ بعض الدول مع المتمردين قد قلـــل من فاعلية ذلك الحصار ، ومن ثم رأت الإيكواس ضرورة التدخل العسكرى .

وخلال قمتها العشرون فى٣٠ أغسطس ١٩٩٧ فى أبوجا ، قـــررت الإيكـــواس إرســـال قـــوات الإيكوموج إلى سيراليون من أجل تنفيذ قرار الحصار واستعادة القانون والنظام فى البلاد . وقد نجحت قوات الإيكوموج بالفعل فى طرد بول كوروما وقواته من العاصمة فى ١٢ فبراير ١٩٩٨، ثم استكملت

---

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، سيراليون والخروج من الأزمة ، م س ذ ، ص ١٩.

(٢) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

(٣) Gerry Cleaver & Roy May ,**op.cit**, P.38.

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، سيراليون والخروج من الأزمة ، م س ذ ، ص ص ٢٠-٢١.

سيطرتها على معظم أنحاء البلاد . وفى ١٠ مارس عاد كباح إلى سيراليون لتولى مهام منصبه كرئيس للبلاد ، وذلك بصحبة كل من رؤساء نيجيريا ، وغينيا ، ومالى ، والنيجر ، ونائب رئيس جامبيا .(١)

ثالثاً - تقييم عملية التدخل :

أكد الباحثون أن تدخل الإيكواس فى سيراليون كان قانونياً ، لأنه تم بناء على طلب كباه ، وهو الرئيس الشرعى المنتخب ، والذى يحظى بتأييد غالبية الشعب ، والذى كان لا يزال يسيطر فعلياً على معظم مناطق الدولة عندما طالب بتدخل الإيكواس . كما أن التدخل تم استناداً إلى م ٥٨ من معاهدة الإيكواس المعدلة لعام ١٩٩٣، والتى تجيز اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الصراعات الداخلية أو الدولية التى تهدد السلم والأمن الإقليمى فى غرب أفريقيا ، بما فى ذلك التدخل العسكرى . كما أن هذا التدخل قد حظى بتأييد الأمم المتحدة ، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١١٣٢ فى ٨ أكتوبر ١٩٩٧، والذى أيد فيه جهود الإيكواس فى سيراليون وفرض حظر على السلاح والبترول فى البلاد ومنع قادة الانقلاب من السفر للخارج .(٢) وقد حظى تدخل الإيكواس أيضاً بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية ، بما فى ذلك استخدام القوة لإعادة الرئيس المخلوع إلى موقعه .(٣)

ويرى البعض أن التدخل الإقليمى فى سيراليون قد حدث لنتيجة لضعف احتمالات تدخل الأمم المتحدة أو أى من الدول الكبرى فى ذلك الصراع ، وبالفعل لم تتدخل الأمم المتحدة إلا فى مارس ٢٠٠١، عندما بدأ نشر قواتها لحفظ السلم فى المناطق التى يسيطر عليها المتمردون . كما اكتفت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الصراع ، ودعوة أطراف الصراع للتوصل إلى تسوية سلمية . واكتفت بريطانيا أيضاً بإرسال قوات لإجلاء رعاياها من البلاد .(٤)

وقد تولت نيجيريا قيادة قوات الإيكوموج فى سيراليون ، كما أنها مارست دوراً مسيطراً فى إطارها ، غير أن ذلك لم يمنع الانقسام داخل الإيكواس حول أسلوب التدخل فى سيراليون وحول الموقف من أطراف الصراع ، فبينما كانت معظم دول الإيكواس تقف إلى نظام كباح ، فإن بعض دولها كانت تؤيد المتمردين وتمدهم بالأسلحة أو تسهم فى تهريبها إليهم عبر أراضيها مثل : ليبيريا، وبوركينا فاسو ، وجامبيا .

أما عن دور الإيكواس فى نزع السلاح وتسريح القوات المتحاربة ، فقد تشكلت لجنة برئاسة رئيس مالى للإشراف على نزع سلاح المحاربين وتسريحهم ، وإعادة إدماجهم فى الحياة العسكرية والمدنية .(٥) غير أنه كانت هناك الكثير من العقبات التى قللت من فاعليته دور الإيكواس فى هذا

---

(١) Jeremy Levitt, **op.cit.**, P.23.

(٢) **Ibid.**, PP.23-25.

(٣) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، **م س ذ** ، ص ٣٧ .

(٤) Africa Today Magazine ,"Sierra Leone Nigeria's Vietnam" ,Vol.5, No.4, April 1999, P.14.

(٥) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، **م س ذ** ، ص ٧٧ .

الصدد ، حيث أكد الجنود أن قادتهم قد خدعوهم وأنهم بدأوا ينسقون مواقفهم مع قــوات الإيكومــوج والأمم المتحدة من أجل العودة إلى مناصبهم العليا فى حكومة سيراليون التى حصلوا عليها من خــلال اتفاق تقسيم السلطة ، تاركين إياهم يواجهون مصيرهم غير المعلوم . كمــا طــالب بعــض الجنــود بتعويضات مالية من أجل الموافقة على نزع سلاحهم ، فى حين طالب الجنود المتورطون فى الأعمال الوحشية بإصدار عفو عام عنهم بالنسبة للأعمال التى ارتكبت بعد توقيع اتفاق لومى فى يوليو ١٩٩٧، وطالبوا أيضاً بالحصول على ضمانات إضافية تضمن لهم أن بعثة الأمم المتحدة لن تغير موقفها منــهم ، لتقوم بالقبض عليهم بمجرد تسليمهم لأسلحتهم (١)، ومن ثم كانت عملية نزع السلاح وتسريح الجنــود مهمة شاقة بالنسبة لقوات الإيكوموج ، بل وبالنسبة لقوات الأمم المتحدة التى أساءت التقديــر - فــى البداية - عندما اعتقدت أن بإمكانها نزع سلاح المتمردين بدون قتال ، وهو ما جعل المتمردين يتخذون نحو ٥٠٠ جندياً من قوات الأمم المتحدة كرهائن . غير أنه مع تقدم عملية التسوية السلمية تمكنت الأمم المتحدة من إنهاء عملية نزع السلاح بنجاح فى يناير ٢٠٠٢. وهى الآن بصدد إنهاء عمليات التســريح وإعادة الإدماج .(٢)

والجدير بالذكر ، إن أداء قوات الإيكوموج لم يسلم من النقد ، حيث أكدت التقــارير أن سـلوك الإيكوموج كان دموياً ، وأنها انتهكت كثيراً من حقوق الإنسان ، وخاصة بالنسبة للمدنيين .(٣) كما أنها لم تكن قادرة على مواجهة الكارثة الإنسانية فى سيراليون ، نتيجة لضعف قدراتها على مواجهة كارثة إنسانية بهذا الحجم الذى كان موجوداً وقت التدخل ، حيث كان عدد النازحين آنذاك يقدر ب ٨٠٠ ألف شخص.(٤) وفى هذا الإطار كان الدور الأهم لبعثة الأمم المتحدة ، التى شكلت لجنة لتقصــى الحقــائق حول انتهاكات حقوق الإنسان ، وتقوم حالياً بإنهاء الترتيبات المتعلقة بإنشاء محكمة لجرائم الحرب فى سيراليون ، وإعادة زهاء ١٦٥ ألف من اللاجئين فى دول الجوار.(٥)

وقد انتقد البعض أيضاً أداء الإيكوموج فى مواجهة عمليات نهب الموارد فى سيراليون ، بــل إن التقارير قد أشارت إلى تورط الإيكوموج فى عمليات استغلال وتهريب الماس ، الأمر الذى أدى إلــى تصاعد القتال ضد الإيكوموج التى وصفها معارضوها بأنها تخدم مصالحها الخاصة وليــس مصــالح سيراليون .(٦) وحتى الآن لا تزال سيراليون تعانى اقتصادياً جراء عمليات النهب التى قامت بها قوات

---

(١) Bunmi A. Ohohe, **op.cit.**, P.38.

(٢) الأمم المتحدة ، **التقرير الثالث للأمين العام عملاً بالقرار ٢٠٠١/١٣٤٣ بشأن ليبيريا** ،١ مايو ٢٠٠٢، ص ٤.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٢٩٩.

(٤) **المرجع السابق** ، ص ٣٦٦.

(٥) الأمم المتحدة ، **التقرير الرابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى سيراليون** ، ١٩يونيو ٢٠٠٢، ص ص ٩-١١.

(٦) انظر : د. محمد عاشور مهدى ، تقرير بعنوان " **الماس يشحذ صراعات أفريقيا** " ، على الموقع الآتى :
www.arabgate.info / politics/ africa / index/ diamondconflict.html

الجبهة الثورية المتحدة ، حتى أنها جاءت فى الترتيب الأخير بين ١٦٢ شملها تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠ (١)، وهو ما يكشف عن عمق عمليات نهب ثروات البلاد ، ومدى التدهور الاقتصادى الذى حاق بها ، بسبب الصراع الدائر فيها .(٢)

وفيما يختص بالعلاقة بين قوات الإيكوموج وبعثة الأمم المتحدة فى سيراليون ، فإنه مع وصول بعثة الأمم المتحدة ، أصبح هناك نوعاً من التنافس بين دور الإيكواس ودور الأمم المتحدة . إذ كانت نيجيريا ترغب فى قيادة قوات الأمم المتحدة بنفسها لأنها تعرف طبيعة المنطقة وتضاريسها جيداً ، غير أن الأمين العام للأمم المتحدة رفض ذلك . ولذا كان العديد من قادة دول الإيكواس وخاصة نيجيريا غير مرحبين بوضع الإيكوموج تحت قيادة ضابط هندى فى إطار قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة . وقد ذهب البعض إلى أن قادة دول غرب أفريقيا ، وخاصة نيجيريا ، قد حاولوا بسط سيطرتهم على الأوضاع فى سيراليون بعد التعثر الذى واجهته قوات الأمم المتحدة ، وذلك من أجل إظهار قوات الإيكوموج وكأنها المنقذ لسيراليون ، بالإضافة إلى تأكيد وضع دول الإيكوموج وعلى رأسها نيجيريا فى حفظ السلم والأمن فى إقليم غرب أفريقيا .(٣)

وبالنسبة لدور الإيكواس فى تحقيق الاستقرار السياسى فى سيراليون بعد إعادة كباح إلى السلطة ، فقد عقدت المنظمة قمة عاجلة فى أبيدجان فى ديسمبر ١٩٩٨، وذلك لبحث مسألة تجدد القتال ضد نظام كباح ، حيث قررت القمة زيادة قوام قوات الإيكوموج فى سيراليون ، وهو ما أدى إلى نجاحها فى فرض سيطرتها على العاصمة . وفى ١٧يوليو١٩٩٩، وقع كباح اتفاقاً للسلام مع سنكوح عرف باسم اتفاق لومى ، الذى اعتبره البعض مقدمة لتسوية الصراع فى البلاد .(٤) وفى أكتوبر ١٩٩٩عاد سنكوح إلى سيراليون ، وعين نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للثروة المعدنية ، غير أن تطبيق اتفاق لومى اعترضته الكثير من المشكلات ، كما أصيبت عملية تقاسم السلطة بين كباح وسنكوح بتصدعات عديدة ، ووقعت صدامات مسلحة بين الجانبين . وهنا قررت الإيكواس استخدام جميع الوسائل المتاحة ، بما فى ذلك الخيار العسكرى لمنع الجبهة من الاستيلاء على السلطة بالقوة .(٥) وقد استمر الوضع هكذا حتى نجحت الإيكواس فى إقناع الحكومة والجبهة الثورية بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار فى

---

(١) د. محمد جمال مظلوم ، م س ذ ، ص ١٦.

(٢) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٤٤٠ .

(٣) Gibril Koroma," Sierra Leone : ECOWAS Versus UN ", www.expotimes.net /issue 000607/ commentary.htm. PP1-2.

(٤) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٥) حول المشكلات التى حالت دون تطبيق اتفاق لومى انظر : د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ص ٧٧-٧٨.

أبوجا فى نوفمبر ٢٠٠٠.[١] وقد أعقب ذلك رفع حالة الطوارئ ، وإجراء الانتخابات الرئاسية فى مايو ٢٠٠٢ تحت رقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والإيكواس ، لتسفر عن احتفاظ كباح بالرئاسة .[٢] ومع استقرار الحالة الأمنية فى البلاد بدأت عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة دمج المقاتلين السابقين وإجراء المصالحة الوطنية ، وفى غضون ذلك أخذت قوات الإيكواس وقوات الأمم المتحدة فى الانسحاب بشكل متدرج من سيراليون .[٣]

المطلب الثالث
تدخل الإيكواس فى غينيا بيساو

شهدت غينيا بيساو صراعاً داخلياً مسلحاً فى يونيو ١٩٩٨، وهو الصراع الذى سرعان ما اتسع نطاقه ، بشكل فاق قدرة النظام الحاكم على مواجهته . ورغم تدخل السنغال وغينيا إلى جانب حكومة بيساو ، إلا أنهما لم يتمكنا من فرض السلم وتحقيق الأمن والاستقرار بشكل كامل فى البلاد ، مما أدى إلى مطالبة الحكومة بتدخل الإيكواس فى الصراع . وفيما يلى يتم تناول عملية تدخل الإيكواس فى غينيا بيساو :

أولاً – أسباب الصراع ومقدمات التدخل :

اندلع الصراع فى غينيا بيساو فى ٦ يونيو ١٩٩٨عقب قيام الرئيس جواو برناردو فييرا Vieira بعزل رئيس الأركان الجنرال انسومانى مانيه Ansumane Mané وعدد من كبار الضباط ، وتعيين الكولونيل انطونيو الفونسو خلفاً لمانيه .[٤] وقد اتهم الرئيس فييرا رئيس الأركان المخلوع بالفساد والتورط فى تهريب الأسلحة إلى متمردى حركة كازامانس للقوى الديموقراطية فى السنغال

---

(١) سامية بيبرس ، " سيراليون وأهمية تعزيز دور جديد للأمم المتحدة " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٤٣، يناير ٢٠٠١، ص ١٥٨.

(٢) الأمم المتحدة ، التقرير الرابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى سيراليون ، م س **ذ** ، ص١.

(٣) حول الجدول الزمنى لانسحاب قوات الإيكواس والأمم المتحدة انظر : الأمم المتحدة ، **التقرير التاسع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى سيراليون** ، ٥ سبتمبر ٢٠٠٣، ص ص ١-٨.

(٤) لم يكن الرئيس فييرا يحظى بشعبية يعتد بها داخل الجيش ، نظراً لانخفاض الرواتب ، واعتزامه تخفيض قوام الجيش بمقدار ٥٠ % مقارنة بقوته عام ١٩٩٦، وهو ما أدى إلى انخفاض الروح المعنوية بوجه عام داخل الجيش . انظر : Jeremy Levitt, **op.cit.**, P.27.

Casamance Movement of Democratic Forces ، إلا أن مانيه رفض قرار الإقالـــة ، وقـــام بمحاولة انقلابية ضد النظام الحاكم .(١)

وقد استغل رئيس الأركان حالة التذمر والسخط المنتشرة بين المواطنين وداخل صفوف الجيـــش أيضاً بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية ، خاصة بعد عملية التحول الاقتصادى التى بدأت منذ بدايـــة التسعينيات ، وذلك عندما تحولت غينيا بيساو عن الاشتراكية للأخذ بمبادئ السوق الحر ، مما أدى إلى نوع من عدم الاستقرار الاقتصادى ، خاصة مع اتساع الفوارق الطبقية ، وتزايد الأعباء الاجتماعيـــة على كاهل الشعب نتيجة لتلك التحولات ، وانخفاض متوسط الدخل السنوى للفرد (١٠٠دولار سنوياً) ، وارتفاع الأسعار ، وتزايد معدلات التضخم . هذا بالإضافة إلى تزايد الشعور بعودة تبعية البلاد للغرب مرة أخرى ، بسبب قرار الحكومة عام ١٩٩٧ بالتحول من العملة الوطنية (البيسو) إلى الفرنك (عملـــة الدول الناطقة بالفرنسية) والانضمام إلى منطقة الفرنك الفرنسى .(٢)

وقد انشقت القوات المسلحة إلى فريقين أحدهما موالى للنظام الحاكم ، والآخـــر موالـــى لرئيـــس الأركان المعزول . وظل الصراع محتدماً بين هذين الفريقين اللذين تقاسما السيطرة علـــى العاصمـــة بيساو . وقد استولى مانيه على عدد من المواقع العسكرية والاستراتيجية المهمة فى العاصمة ومنـــها المطار الوطنى والثكنات العسكرية فى منطقة برا Bra ، وشكل مجلساً عسكرياً عرف باسم " المجلـس العسكرى لدعم الديموقراطية والسلام والأمن " ، كما طالب الرئيس فييرا بالاستقالة وأعلن نفسه رئيساً موقتاً للبلاد ، إلى حين إجراء الانتخابات الحرة ، التى حدد مانيه موعدها فى يوليو ١٩٩٨.(٣)

ثانياً- تدخل الإيكواس فى الصراع :

جاء تدخل الإيكواس فى الصراع الداخلى فى غينيا بيساو تالياً لتدخل السنغال وغينيا فـــى ذلـــك الصراع ، حيث طالب الرئيس فييرا بتدخل قوات الإيكوموج التابعة للإيكواس فى غينيا بيساو ، مـــن أجل فرض السلم وتحقيق الأمن والاستقرار بشكل كامل فى البلاد .

وقد ناقشت دول الإيكواس مطلب فييرا أثناء المؤتمر الثامن عشر لوزراء خارجية المنظمة فـــى أبيدجان ، والذى عقد خلال المدة من ٣٠ يونيو إلى ٣ يوليو ١٩٩٨. وتم الاتفاق خلال المؤتمر علـــى وضع خطة مبدئية للتدخل من أجل استعادة القانون والنظام فى غينيا بيساو . وعقب ذلك أجريت العديد

---

(١) اتهم الجنرال مانيه الرئيس فييرا نفسه بالتورط فى تهريب السلاح إلى متمردى كازامانس ، خاصـــة بعـــد أن أكـــد رئيس لجنة التحقيق التى شكلها البرلمان للتحقيق فى تلك القضية براءة مانيه ، وإدانة وزير الدفاع فى غينيا بيساو . ولمزيد من التفصيلات ، انظر : د. عبد الملك عودة ، أفريقيا فى ختام القرن العشرين ، **م س ذ** ، ص ص ٩٢-٩٣.

(٢) بدر حسن شافعى ، " الانقلاب العسكرى فى غينيا بيساو " ، **السياسة الدولية** ، ع١٣٤، أكتوبـــر ١٩٩٨، ص ص ٢٢٤-٢٢٥ .

(٣) **Africa South of the Sahara**, 2002, P.476.

من المباحثات بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع ، وذلك تحت رعاية الإيكــواس ومجموعــة الدول الناطقة بالبرتغالية Community of Portuguese Speaking Countries – CPLP .[١]

وبالفعل ، نجحت الإيكواس خلال القمة الثانية عشرة للمنظمة فى إقناع طرفى الصــراع بتوقيــع اتفاق للسلام فيما بينهما ، عرف باسم اتفاق أبوجا فى نوفمبر ١٩٩٨. ومن أهم نصوص هذا الاتفاق : وقف إطلاق النار ، ونشر قوات لمراقبة تحركات المتمردين فى مناطق الحدود بين الســنغال وغينيــا بيساو ، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الصراع ، وتشجيع اللاجئين على العــودة ، وســحب القوات السنغالية والغينية من غينيا بيساو ، على أن تحل محلها قوات الإيكوموج من أجل الفصل بيــن المتحاربين والإشراف على تشكيل حكومة انتقالية لتسيير شئون البلاد ، إلى أن يتم إجراء انتخابــات رئاسية وبرلمانية فى نهاية عام ١٩٩٩ تحت إشراف مراقبين دوليين .[٢]

وخلال المدة من ديسمبر ١٩٩٨ إلى مارس ١٩٩٩ تم نشر قوات الإيكوموج فى غينيا بيســاو . وكان قوامها نحو ٨٠٠ جندى ، وذلك بمشاركة كل من : بنين ، وجامبيا ، ومالى ، والنيجر ، وتوجــو . وقد تولت الإيكوموج مهام الفصل بين الأطراف المتحاربة ، وتيسير عمل المنظمات الإنسانية أثنــاء تقديم إمدادات الإغاثة إلى مواطنى غينيا بيساو ، وتأمين مناطق الحدود بين غينيا بيساو والسنغال .[٣]

ثالثاً – تقييم عملية التدخل :

يعتبر تدخل الإيكواس فى غينيا بيساو أمراً مشروعاً من الناحية القانونية ، وذلك استناداً إلى ثلاثة أسباب هى : أولاً، إن التدخل قد حدث بناء على طلب الرئيس الشرعى المنتخب فى البلاد . وثانيــاً ، إنه يتسق مع م ٥٨ من معاهدة الإيكواس المعدلة ، ومع بروتوكول آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلم والأمن Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security ، والتى أنشأتها الإيكواس عام ١٩٩٨، حيث كان التدخل فى غينيــا بيساو يستهدف مواجهة الكارثة الإنسانية التى كانت على وشك الحدوث فى البلاد ، وتثبيت دعائم نظام فييرا المنتخب ديموقراطياً والحيلولة دون الإطاحة به عن طريق الانقلاب العسكرى الذى قاده مانيــه على غير رغبة غالبية الشعب ، واحتواء آثار الصراع ومنع امتدادها إلى خارج البلاد ، بما يهدد السلم والأمن فى إقليم غرب أفريقيا . وثالثاً ، إن التدخل قد حظى بتأييد الأمم المتحــدة ، بموجــب القــرار

---

(١) ومن أهم هذه المباحثات تلك التى أجريت فى برايا Praia فى الرأس الأخضر فى ٢٦ أغسطس ١٩٩٨ ، ومباحثات أبوجا فى أول نوفمبر ١٩٩٨، ومباحثات لومى فى ١٥ ديسمبر . انظر : Jeremy Levitt, **op.cit.**, P.27.

(٢) ورغم انتهاك هذا الاتفاق مرات عديدة من جانب طرفى الصراع ، إلا أنه ظل يمثل أساساً لتسوية الصراع فى غينيا بيساو ، خاصة وأنه قد تم بموجبه تشكيل الحكومة الانتقالية ، وإجراء الانتخابات الرئاسية فى ٢٨ نوفمــبر ١٩٩٩، لتسفر عن فوز كيمبا يالا برئاسة البلاد ، بعد جولة ثانية من الانتخابات فى ١٦ يناير ٢٠٠٠. انظر : أحمد إبراهيــم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٢٦١ .

(٣) Jeremy Levitt, **op.cit.**, P.28.

١٢١٦ الذى أصدره مجلس الأمن الدولى فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩٨ (أى قبل انتشار قوات الإيكوموج فى غينيا بيساو) ، والذى يرحب بدور قوات الإيكوموج فى تطبيق اتفاق أبوجا فى غينيا بيساو ، والـــذى يصادق أيضاً على التفويض الممنوح لتلك القوات – بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة – مـــن أجـــل تطبيق الاتفاق .[١]

ويلاحظ أن التدخل فى غينيا بيساو لم يلق فقط قبول الرئيس فييرا ، وإنما حظى أيضـــاً بقبـــول المتمردين - رغم عدم ضرورة ذلك من الناحية القانونية – أى أنه حظى بقبول كافة أطراف الصراع ، وهو أمر غير مسبوق بالنسبة لتدخل الإيكواس فى الصراعـــات الداخليـــة الســـابقة (حـــالتى ليبيريـــا وسيراليون) ، حيث رفض تايلور تدخل الإيكواس فى ليبيريا ، كما قاوم المتمردين – بالطبع – تدخـــل الإيكواس فى سيراليون من أجل إعادة الرئيس كباح إلى منصبه .

وبالنسبة لدور التدخل فى تسوية الصراع وتحقيق الاستقرار السياسى ، يمكن القول بأن الإيكواس قد لعبت دوراً واضحاً فى تسوية الصراع فى غينيا بيساو ، سواء فيما يتعلق برعاية مفاوضات التسوية السلمية ، أو فى الفصل بين المتحاربين وتأمين مناطق الحدود بين السنغال وغينيا بيساو ، والإشـــراف على تشكيل الحكومة الانتقالية ثم إجراء الانتخابات الرئاسية . إلا أن مظاهر عدم الاستقرار السياســـى لا تزال قائمة فى غينيا بيساو ، حيث اندلعت فى مطلع عام ٢٠٠١ مواجهات جديدة فى العاصمة بيـــن القوات الحكومية والمتمردين الموالين للجنرال مانيه عقب تنصيب الأخير لنفسه قائدا للقوات المسلحة ، بعد أن أقصى رئيس هيئة الأركان ، غير أن الحكومة رفضت هـــذا التنصيـــب ، واعتبرتـــه مخالفـــاً للدستور . وفى نهاية ديسمبر ٢٠٠١ تعرض النظام لمحاولة انقلابية فاشلة ، قادها المقدم ألمـــامى آلان كامارا ، عضو المجلس العسكرى السابق . وقد أكدت التحقيقات تورط رئيس الـــوزراء ، فاوســـتينو إمبالى فى هذه المحاولة .[٢] وفى بداية سبتمبر ٢٠٠٣ أطيح بالرئيس فييرا عن طريق انقلاب عسكرى ، ثم تولى هنريك روسا رئاسة البلاد خلال فترة انتقالية مدتها عام .

أما عن أداء الإيكواس على الجانب الإنسانى ، فإن قدرات المنظمة لم تكن لتكفى لموجهة المعانـــاة الإنسانية فى غينيا بيساو ، نتيجة لتزايد أعداد الضحايا من القتلى والجرحى . كما أنها لم يكن بوســـعها التعامل الفعال مع أزمة اللاجئين ، مع تدفق زهاء ٣٠٠ لاجئ إلى كل من السنغال وغينيا . وقـــد ازداد

---

(١) Jeremy Levitt, **op.cit.**, PP.29-30.

(٢) تولى رئيس الوزراء منصبه قبل تسعة أشهر فقط من هذه المحاولة ، التى عزل على أثرها . وهو ما مهد الطريـــق أمام ثالث تغيير للحكومة فى غينيا بيساو منذ وصول يالا إلى السلطة في يناير ٢٠٠٠. انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، **م س ذ** ، ص٢٥٩.

الموقف سوءاً عندما أغلقت السنغال حدودها أمام القادمين من بيساو ، وهو ما أعاق عمل منظمات ووكالات الإغاثة الإنسانية العاملة فى المنطقة .[١]

المطلب الرابع
تدخل الإيكواس فى كوت ديفوار

تعيش كوت ديفوار حالة من عدم الاستقرار السياسى منذ وفاة رئيسها الأسبق هوفييه Houphouet Boigny فى فبراير ١٩٩٤، حيث تعاقب على السلطة بعده كل من كونان بيديه ، وروبرت جى ، ولوران جباجبو ، إلا أن سياسات هؤلاء القادة – بوجه عام – لم تفلح فى الخروج بالبلاد من دائرة عدم الاستقرار والصراع ، وهو الأمر الذى اضطر الرئيس جباجبو إلى مطالبة الإيكواس بالتدخل لمواجهة الصراع المسلح الذى اندلع فى البلاد منذ سبتمبر ٢٠٠٢. وفيما يلى عرض لعملية تدخل الإيكواس فى كوت ديفوار .

أولاً – أسباب الصراع ومقدمات التدخل :

عقب وفاه الرئيس بوانيه نصب رئيس البرلمان – آنذاك – كونان بيديه نفسه رئيساً موقتاً للبلاد حسب نص الدستور ، مما أدى إلى نشوب نزاع بينه وبين والحسن واتاراً رئيس الوزراء الذى أدعى أحقيته فى رئاسة البلاد . ورغم أن المحكمة الدستورية حسمت الأمر لصالح بيديه ، إلا أن سياساته تسببت فى اندلاع المواجهات بينه وبين الشعب ، مما أدى إلى الإطاحة به فى ديسمبر ١٩٩٩من خلال أول انقلاب عسكرى تشهده البلاد بعد استقلالها، وذلك بقيادة الجنرال روبرت جى Robert Guei .[٢]

وقد سعى جى لكسب التأييد الشعبى والدولى على السواء من خلال تأكيد تمسكه بالتعددية الحزبية وإعادة الحكم المدنى إلى البلاد ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين ، وإشراك ممثلى الأحزاب السياسية الرئيسية فى الحكومة الانتقالية والمجلس الاستشارى اللذين تم تشكيلهما لإدارة البلاد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية . وأثناء الإعداد للانتخابات سعى جى إلى إبعاد منافسيه البارزين عن خوض الانتخابات الرئاسية ، مما أدى إلى توتر الأوضاع فى البلاد على المستوى الشعبى وداخل

([١]) جوزيف رامز أمين ، " مخاطر وانعكاسات الحرب الأهلية فى غينيا بيساو " ، فى إبراهيم نصر الدين (محرر) ، **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ط١، ١٩٩٩) ص ٥٨١ .

([٢]) خالد حنفى ، " ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار إلى فوضى التعددية : قراءة فى أزمة التحول الديموقراطى " ، **آفاق أفريقية** ، المجلد ١، ع ٤ ، ٢٠٠٠، ص ص ٨٧-٨٨.

القوات المسلحة أيضاً .[١] وقد أجريت الانتخابات فى أكتوبر ٢٠٠٠، وسط أزمة سياسية حادة انتهت بتولى زعيم الجبهة الشعبية الإيفوارية ، لوران جباجبو ، رئاسة البلاد .[٢]

وفى ظل حكم جباجبو ازداد التوتر فى البلاد ، خاصة بعد أن أخذ الصراع السياسى أبعاداً أخرى دينية وطائفية أخرى . وقد تزامنت هذه التوترات السياسية مع تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية وانقسام المؤسسة العسكرية حول تأييد جباجبو ، وهو ما دفع بعض قيادات الجيش للانقلاب عليه فى يناير ٢٠٠١، إلا أن المحاولة الانقلابية باءت بالفشل بعد تصدى القوات الحكومية لها .[٣]

وفى أعقاب هذا الانقلاب بدأ جباجبو جهوداً للمصالحة الوطنية فى أكتوبر ٢٠٠١، وذلك لمعالجة القضايا الخلافية التى تهدد استقرار البلاد ، والتى من أهمها مسألة الجنسية وشرعية الحكومة وأوضاع القوات المسلحة وملكية الأرض . وقد توجت هذه الجهود بعقد منتدى للمصالحة الوطنية فى يناير ٢٠٠٢، ضم كل من جباجبو و واتارا وبيديه والجنرال جى . كما تم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة . وتم أيضاً حسم الخلاف حول جنسية واتارا ، وذلك عندما صدر حكم قضائى يقر بتمتعه بجنسية كوت ديفوار . وفى أغسطس ٢٠٠٢ تشكلت حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب السياسية الرئيسية .

ورغم التطورات الإيجابية السالفة إلا أن البلاد شهدت حركة تمرد جديدة فى ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢. وقد بدأ التمرد بهجمات متزامنة قام بها نحو ٨٠٠ جندياً ، ضد المنشآت العسكرية فى أبيدجان ، وثانى أكبر مدن البلاد بواكيه ، وكورهوجو الواقعة فى الشمال . وقد فسر البعض هذا التمرد على أنه يمثل احتجاجاً على عملية تسريح هؤلاء الجنود التى كان من المقرر تنفيذها فى بداية ٢٠٠٣، حيث إن معظمهم قد تم تجنيده فى عهد الجنرال جى ، بينما أكد البعض الآخر أن هذه الهجمات كانت مقدمة لمحاولة انقلابية تدعمها عناصر أجنبية ، وهو ما أسفر عن حملات عنف واسعة النطاق ضد الأجانب

---

(١) اشترط الدستور الجديد للبلاد أن يكون مرشح الرئاسة متمتعاً بجنسية كوت ديفوار ومن أب وأم يتمتعان بذات الجنسية ، وهو ما كان يعنى استبعاد الحسن واتارا نظراً لأن أمه تتمتع بجنسية بوركينا فاسو . انظر ، خالد حنفى ، " ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار ... " ، **م س ذ** ، ص ص ٨٩-٩٠.

(٢) حدثت هذه الأزمة نتيجة لتضارب الأنباء حول نتيجة الانتخابات الرئاسية ، حيث أعلنت اللجنة الوطنية المشرفة على الانتخابات فوز جى بالرئاسة ، ثم عادت وأعلنت فوز جباجبو ، وهو ما أثار أزمة سياسية حادة ، نظراً لتمسك كل من جى وجباجبو بأحقيته فى الرئاسة . انظر : خالد حنفى ، " محنة الديموقراطية فى ساحل العاج " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٥١، يناير ٢٠٠٣، ص ١٤٨.

(٣) ازدادت حدة التوترات السياسية مع رفض وتارا مرشح المعارضة الشمالية المسلم ورئيس حزب تجمع الجمهوريين الاعتراف بجباجبو ، حيث طالب واتارا بإعادة الانتخابات التى أجريت – فى تقديره – على أسس غير ديموقراطية . وقد ازداد تأزم الموقف نتيجة لتشكيل حكومة وحدة وطنية ، دون أن يمثل فيها حزب تجمع الجمهوريين ، بالإضافة إلى استبعاد واتارا من الانتخابات البرلمانية بحكم صادر عن المحكمة العليا ، مما دعاه إلى تحريض أنصاره على إسقاط جباجبو بالقوة . انظر : **المرجع السابق** ، ص ص ١٤٨-١٤٩.

، بما فى ذلك العمالة المهاجرة من دول الجوار واللاجئين من ليبيريا وسيراليون . و رغم استعادة الحكومة لسيطرتها على العاصمة ، فقد استمرت سيطرة المتمردين على بعض المدن فى شمال وغرب البلاد ، حتى أنه بحلول سبتمبر ٢٠٠٢ كان المتمردون قد سيطروا على النصف الشمالى للبلاد .

وقد انتظم المتمردون فى إطار حركة سياسية تسمى " الحركة الوطنية لكوت ديفوار " . وحدد المتحدث باسمها ، غيوم سورو ، المطالب الرئيسية للحركة فى الآتى : استقالة جباجبو ، وتعديل الدستور ، و إجراء انتخابات وطنية شاملة يشارك فيها الجميع بدون تمييز ، ووضع نهاية لسيطرة الجنوبيين على شئون البلاد . وتكونت بعد ذلك جماعتين مسلحتين جديدتين هما : الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير ، وحركة العدالة والسلام . وقد استولت الحركتان على مدينتى دانان ومان فى نوفمبر ٢٠٠٢. وأعلنت الحركتان أن هدفهما الرئيسى هو استقالة الرئيس جباجبو والانتقام لمقتل الجنرال جى ، الذى قتل خلال أحداث العنف التى جرت فى أبيدجان .

وقد سعت الإيكواس لتسوية الصراع فى كوت ديفوار ، حيث عقدت اجتماع قمة طارئ فى أكرا فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٢، تم خلاله الاتفاق على تشكيل فريق اتصال بهدف تشجيع الحوار بين أطراف الصراع . وقد نجحت جهود هذا الفريق فى إقناع الحكومة والحركة الوطنية لكوت ديفوار بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بينهما فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٢.كما نجحت الإيكواس فى إقناع ممثلى الطرفين بالاجتماع فى لومى فى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ وتوقيع اتفاق للسلام ، تعهدت بموجبه الحكومة والحركة بالالتزام بوقف إطلاق النار المبرم بينهما ، والحفاظ على السلامة الإقليمية للبلاد ، واحترام مؤسسات الدولة ، وضمان حقوق الإنسان ، كما تعهدت الحكومة بإصدار قانون يضمن إطلاق سراح السجناء من العسكريين والسماح بعودة الجنود من المنفى وتعديل الدستور وعقد انتخابات جديدة ، غير أن المحادثات قد توقفت بسبب إصرار المتمردين على استقالة جباجبو ، وفى المقابل أصرت الحكومة على نزع سلاح المتمردين .(١) ومن جهة أخرى توسط الرئيس التوجولى إياديما من أجل إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعتين المتمردتين الأخريين ، وذلك فى يناير ٢٠٠٣.

وقد أخذت جهود التسوية دفعة قوية عندما نجحت فرنسا فى عقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم أطراف الصراع والقوى السياسية الرئيسية فى كوت ديفوار ، مما أسفر عن توقيع اتفاق " ليناس - ماركوسى " فى ٢٣ يناير ٢٠٠٣. وقد عقدت الدول المعنية بالصراع اجتماعاً فى ٢٤و٢٥ يناير تم خلاله تعيين سيدو ديارا رئيساً للوزراء وتوزيع الحقائب الوزارية فيما بين الأحزاب وأطراف الصراع ، تم بموجبه تخصيص وزارتى الدفاع الداخلية لحركات التمرد .(٢)

---

(١) الأمم المتحدة ، **تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة فى كوت ديفوار** ، ٢٦ مارس ٢٠٠٣. ص ص ٢-٦.

(٢) ومن أهم نصوص اتفاق ليناس – ماركوسى : تكوين حكومة للمصالحة الوطنية يرأسها رئيس وزراء ذو سلطات واسعة ، يعينه رئيس الدولة بالتشاور مع الأحزاب السياسية الأخرى ، على أن تستمر ولاية رئيس الوزراء ورئيس=

وقد واجه تنفيذ الاتفاق عدداً من الصعوبات التى يأتى فى مقدمتها الاعتراض علـى تخصيص حقيبتى الدفاع والداخلية للمتمردين ، وهو ما جعل الشعب يرفض الاتفاق ويتظاهر ضده ، معتبراً إياه مفروضاً من فرنسا على جباجبو . وفى هذا السياق وقعت الكثير من أحداث العنف ضد المصالح والمنشآت الفرنسية فى كوت ديفوار ، كما اعترض عدد من الوزراء وقادة الأحزاب ، بما فى ذلك الأحزاب التى وقعت على الاتفاق ، ورئيس الأركان وكبار قادة الجيش على منح المتمردين حقيبتى الدفاع والداخلية . ومن جانبه أكد جباجبو أن الاتفاق هو مجرد اقتراحات أو " دواء " يجب تجربته قبل الحكم عليه . كما اتضح تردد جباجبو فى منح السلطات اللازمة لرئيس الوزراء وفقاً لاتفاق السلام ، خاصة عندما أصر الرئيس على أن تكون له الكلمة النهائية فى تشكيل الحكومة الجديدة ، كما أنه لم يحدد موقفه النهائى من منح حقيبتى الدفاع والداخلية للمتمردين ونزع سلاح الجماعات الوطنية . وعلى الرغم من ذلك يظل هذا الاتفاق هو الأساس الذى يعول عليه الجميع من أجل التوصل إلى تسوية للصراع فى كوت ديفوار .[١]

ثانياً – التدخل الإقليمى فى الصراع :

فى أكتوبر ٢٠٠٢عقدت لجنة الدفاع والأمن التابعة للإيكواس اجتماعاً تم خلاله التوصيه بنشر قوة تابعة للمنظمة فى كوت ديفوار ، على أن تشمل ولاية القوة : مراقبة وقف مقترح لإطلاق النار ، وإخراج المتمردين من المناطق التى يسيطرون عليها ، ونزع أسلحتهم .

وعندما تم التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٢ كانت قوة الإيكواس لم تتشكل بعد . وهنا طلب جباجبو من فرنسا نشر قوة لمراقبة وقف إطلاق النار . وقد استجابت فرنسا لمطلبه ونشرت جزء من قواتها التى كانت متمركزة بالفعل فى كوت ديفوار فى إطار " عملية ليكورن " ، التى تأتى ضمن ترتيبات دفاعية ثنائية سابقة بين فرنسا وكوت ديفوار . وقد تقرر أن تستمر القوة الفرنسية – التى وصل قوامها فى نهاية مارس ٢٠٠٣ إلى ٣٩٠٠ فرد – فى عملها حتى يتم نقل مسئولياتها تدريجياً إلى قوة تابعة للإيكواس ، على أن تواصل القوة الفرنسية توفير قدرة الرد السريع لدعم قوة الإيكواس .

وفى نوفمبر ٢٠٠٢ أجرت الإيكواس استطلاعاً للموقف السياسى والأمنى فى كوت ديفوار ، ثم قرر قادة دول الإيكواس خلال اجتماعهم فى داكار فى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢ نشر قوة لحفظ السلم تابعة

= الدولة حتى عام ٢٠٠٥، وإنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق يكون مقرها أبيدجان . كما تضمن الاتفاق ملحقاً يعالج القضايا التى تشكل الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار فى البلاد مثل الجنسية وحق الترشيح للرئاسة ، ومركز الأجانب والحملات الإعلامية المتبادلة، وحقوق الإنسان ، واستقلال القضاء فيما يتعلق بالمنازعات الانتخابية ، ونظام حيازة الأراضى . ولمزيد من التفصيلات حول نصوص الاتفاق انظر : أكرم ألفى ، " كوت ديفوار : هل ينجح اتفاق باريس فى إنهاء الأزمة ؟ " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣، ص ص ٢٢٤–٢٢٥.

(١) الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة فى كوت ديفوار ، **م س ذ** . ص ص ٨–١٠.

للمنظمة فى كوت ديفوار بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢. وقد تم تعيين العميد بابا خليل فول ، السنغالى الجنسية ، رئيساً لهذه القوة ، والنيجيرى راف أويتشوه ممثلاً خاصاً للأمين التنفيذى للإيكواس فى كوت ديفوار ، كما أكدت كل من السنغال وغانا وتوجو والنيجر وبنين مشاركتها فى القوة المقترحة . وفى يناير ٢٠٠٣ بدأ انتشار قوات الإيكواس ، والتى عهد إليها برصد وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة من خلال تأمين المناطق الواقعة تحت مسئوليتها ، وكسب ثقة هذه الأطراف من أجل تهيئة الظروف المناسبة لهم لتسوية الصراع ، وتيسير حرية الحركة بالنسبة للمنظمات الإنسانية .

وقد واجهت قوات الإيكواس عدداً من المشكلات ، لعل من أهمها : صغر حجم القوات المتدخلة والتى كانت تتكون عند بداية نشرها من ١٢٦٤فرداً فقط ، بالإضافة إلى النقص فى معدات الاتصال والنقل والدعم اللوجيستيكى ، خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات الطبية ، مما أدى إلى إعاقة نشر القوات بشكل كامل وتأخير عملية تسليم المسئوليات فى بعض المناطق من القوة الفرنسية إلى قوة الإيكواس . وفى مواجهة هذه المشكلات لجأ قائد قوة الإيكواس إلى اتباع ما يعرف بأسلوب إدارة الأزمة ، واعتمد على التخطيط قصير الأجل ، كما قررت لجنة الدفاع والأمن التابعة للإيكواس زيادة قوام القوة إلى ٣٤١١ فرداً ، من بينهم ٣٠٠ من أفراد الأمن ، مع تكليفها – بالإضافة إلى المهام السابقة – بتوفير الحماية للحكومة الجديدة فى البلاد .[1]

ثالثاً – تقييم عملية التدخل :

يعتبر تدخل الإيكواس فى كوت ديفوار أمراً مشروعاً من الناحية القانونية لأنه تم بناء على طلب الحكومة المنتخبة فى كوت ديفوار وبموافقتها أيضاً ، كما أن قرار التدخل قد صدر عن قمة الإيكواس بعد التشاور بين أعضائها ووفقاً لميثاقها ، وذلك من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان فى البلاد والحد من انتشار الآثار الإقليمية للصراع ، خاصة فيما يتعلق باللاجئين . كما حظى هذا التدخل بتأييد التنظيم العالمى والإقليمى ممثلاً فى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى على الترتيب . وكانت هناك ترتيبات لتنسيق التعاون بين هاتين المنظمتين والإيكواس من أجل تسوية الصراع .

وبالنسبة للأمم المتحدة ، عرضت الإيكواس الصراع على مجلس الأمن لبحث أنسب السبل لتسويته سلمياً . وشارك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا فى الاجتماعات التى أسفرت عن توقيع اتفاق ليناس – ماركوسى للسلام . كما شارك ممثل المنظمة فى لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاق ، وبعثت الأمم المتحدة فريقاً للتقييم الفنى بهدف دراسة الأوضاع فى كوت ديفوار ، وبحث كافة آثار الصراع الداخلية والإقليمية ، واقتراح أنسب السبل لتنفيذ اتفاق السلام بالتعاون مع قوات حفظ السلام التابعة للإيكواس . وفى هذا السياق أنشأت الأمم المتحدة بعثة تابعة لها فى كوت ديفوار ، وذلك بموجب القرار ١٤٧٩ الصادر فى مايو ٢٠٠٣، بهدف المساهمة فى تنفيذ اتفاق السلام ، كما نشر

---

(1)الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة فى كوت ديفوار، م س ذ ، ص ص ١٤-١٥.

مجلس الأمن فى ٤ يوليو ٢٠٠٣ فريقاً من ضباط الاتصال فى مقر بعثة الإيكواس من أجل التنسيق بين الأمم المتحدة والإيكواس .[١]

وبالنسبة للاتحاد الأفريقى ، طالبت الإيكواس الاتحاد بتكثيف جهوده من أجل تسوية الصراع . وفى هذا الإطار شارك ممثلو الاتحاد فى الفريق الذى شكلته الإيكواس لمتابعة تطورات الصراع والعمل على تسويته . كما ساهم الاتحاد فى جهود الوساطة من أجل التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار . وشارك ممثل الاتحاد فى الاجتماعات التى أسفرت عن توقيع اتفاق السلام وفى لجنة مراقبة هذا الاتفاق .

وفيما يتعلق بأداء القوات المتدخلة ، فإن الحكم عليه فى هذا الوقت يعتبر أمراً غير دقيق ، نظراً لقصر مدة التدخل . ولكن يمكن القول بأن كثرة الصعوبات التى واجهت قوات الإيكواس فى كوت ديفوار تدل من ناحية على سوء التخطيط للقيام بعمليات حفظ السلم المعقدة ، والذى يعود بدوره إلى افتقار المنظمة إلى الهيكل الكافى لبلوغ مستوى التخطيط اللازم للقيام بعمليات من هذا النوع . ومن ناحية أخرى ، فإن تلك الصعوبات تؤكد نقص الالتزام الدولى من جانب الدول الكبرى والمؤسسات الدولية المانحة بدعم الجهود التى تبذلها الإيكواس لتسوية الصراع . وفى هذا الإطار ، فإنه من المتوقع مع زيادة قوام قوات الإيكواس فى كوت ديفوار أن تزداد مشكلات تلك قوات ، خاصة فيما يتعلق بالنقل والاتصال والدعم اللوجيستكى ، ما لم يتوافر لها دعم دولى قوى .

وختاماً لهذا المبحث ، يكمن القول بأن نمط التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية قد اقتصر على عمليات التدخل التى قامت بها الإيكواس فى أربع دول تقع جميعها فى إقليم غرب أفريقيا وهى ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل وكوت ديفوار . إذ لم تشهد مدة الدراسة تطبيقات أخرى لهذا النمط من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية الأخرى .

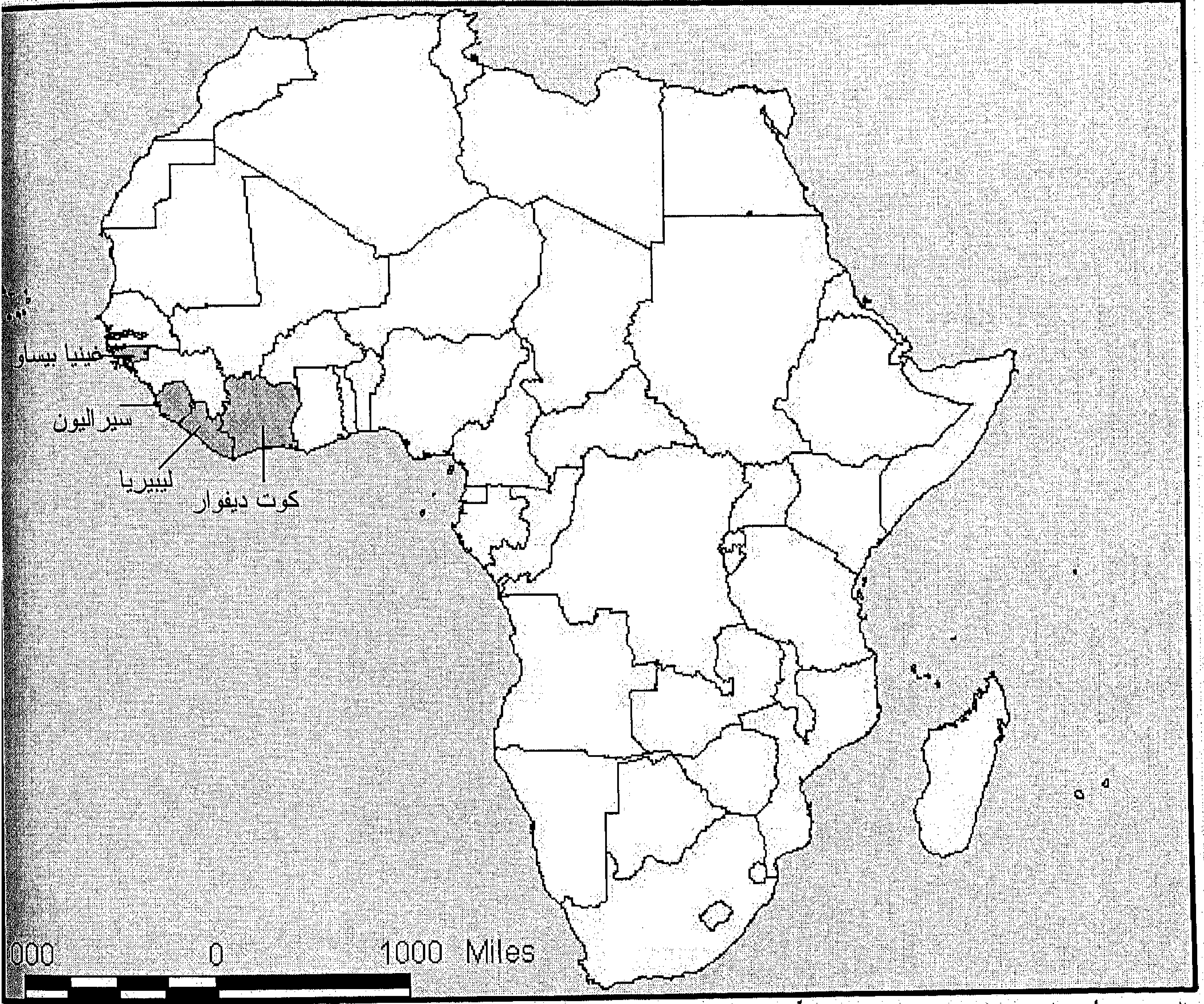
وفيما يلى تعبر الخريطة رقم (١) عن حالات التدخل الإقليمى المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية فى أفريقيا بعد الحرب الباردة .

---

(١) انظر : الأمم المتحدة ، **التقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى كوت ديفوار** ، ٨ أغسطس ٢٠٠٣.

الخريطة رقم (١)

الدول التى شهدت تدخلاً مباشراً من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية



المصدر : أعد الباحث الخريطة السابقة استناداً إلى العديد من المصادر التى تناولت حالات التدخل المباشر فى إطار التنظيمات الإقليمية الفرعية خلال مدة الدراسة .

المبحث الثانى
التدخل المباشر من جانب الدول فى إطار التنظيم الإقليمى

فى بعض الأحيان قد تؤدى الظروف المحيطة بالصراع الإقليمى ، إلى التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية فى إطار تنظيم إقليمى قارى أو فرعي معين ، سواء باسم هذا التنظيم أو بتأييد مسبق أو لاحق منه . وعادة ما يحدث ذلك عندما يتأخر أو يتعذر التدخل المباشر من جانب ذلك التنظيم ، إما لأسباب تتعلق بنقص الإمكانيات المادية أو العسكرية ، أو بسبب وجود خلافات سياسية بين الدول الأعضاء فى التنظيم ، .. إلخ ، فى الوقت الذى يكون فيه التدخل السريع أمراً حيوياً لوقف الصراع أو لمواجهة آثاره الداخلية أو الإقليمية ، والتى قد تمثل تهديداً للاستقرار والأمن الإقليميين . وهناك ست حالات تعبر عن هذا النمط هى : تدخل بعثة ميساب فى أفريقيا الوسطى(1) ، وتدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو ، وتدخل نيجيريا فى سيراليون ، وتدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو ، وتدخل زيمبابوى وأنجولا وناميبيا فى الكونغو الديموقراطية ، وتدخل ليبيا وتشاد فى أفريقيا الوسطى . ويوضح الجدول رقم (٥) هذه الحالات :

جدول رقم (٥)
حالات التدخل المباشر من جانب الدول فى إطار التنظيم الإقليمى

الأطراف المتدخلة	التنظيم (الإطار) الإقليمى	الدولة الهدف	سنة التدخل
بعثة ميساب	منظمة الوحدة الأفريقية	أفريقيا الوسطى	١٩٩٧
نيجيريا	الإيكواس	سيراليون	١٩٩٧
السنغال وغينيا	الإيكواس	غينيا بيساو	١٩٩٨
جنوب أفريقيا ، بتسوانا	السادك	ليسوتو	١٩٩٨
زيمبابوى ، أنجولا ، ناميبيا	السادك	الكونغو الديموقراطية	١٩٩٨
ليبيا ، وتشاد	تجمع الساحل والصحراء	أفريقيا الوسطى	٢٠٠١

المصدر : أعد الباحث الجدول السابق استناداً إلى العديد من المصادر التى رصدت حالات التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية فى إطار التنظيمات الإقليمية خلال مدة الدراسة .

وفيما يلى نعرض لتلك الحالات ، مع ملاحظة أنه لن يتم تناول حالة التدخل فى الكونغو الديموقراطية فى هذا المبحث ، نظراً لأنه سوف يتم تناولها بشكل تفصيلى فى الباب الثانى لهذه الدراسة . ومن جهة أخرى ، فإن اعتبارات الموائمة تقتضى تناول حالتى التدخل فى أفريقيا الوسطى

---

(1) ميساب هى البعثة الأفريقية للإشراف على اتفاقية بانجى :
Mission de Interafricaine Surveillance des Accords de Bangui- MISAB

فى مطلب واحد ، خاصة فى ظل ترابط الصراع فى الحالتين . وبالتالى ، سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب هى :

المطلب الأول : التدخل الإقليمى فى أفريقيا الوسطى .

المطلب الثانى : تدخل نيجيريا فى سيراليون .

المطلب الثالث : تدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو .

المطلب الرابع : تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو .

المطلب الأول
التدخل الإقليمى فى أفريقيا الوسطى

شهدت أفريقيا الوسطى فى ظل نظام الرئيس باتاسيه Angle Felix Patasse حالة شبه مستمرة من عدم الاستقرار السياسى والأمنى ، حيث تعرض النظام للعديد من المحاولات الانقلابية منذ ١٩٩٣وحتى الآن . وقد بلغ عدم الاستقرار السياسى ذروته خلال عام ١٩٩٧/٩٦، الذى شهد العديد من المحاولات الانقلابية ، التى استهدفت الإطاحة بالنظام الحاكم ، إلا أنه تمكن من قمعها بفضل دعم فرنسا ودول الجوار الإقليمى ، وذلك من خلال بعثة ميساب . غير أن الصراع تجدد مرة أخرى عام ٢٠٠١، وهو ما أدى إلى تدخل ليبيا وتشاد لصالح نظام باتاسيه . وفيما يلى عرض لعمليتى التدخل فى أفريقيا الوسطى .

أولاً– تدخل بعثة ميساب فى صراع ١٩٩٧/٩٦:

عانت أفريقيا الوسطى فى عهد باتاسيه من أزمة اقتصادية اجتماعية حادة ، طالت أثارها أكثر من ٣٥ % من السكان ، مما أدى إلى انتشار السخط الشعبى فى البلاد ، وخاصة داخل أجهزة الخدمة المدنية والقوات المسلحة . وقد بلغ السخط مداه خلال عام ١٩٩٧/٩٦، الذى شهده سلسلة من المحاولات الانقلابية ، التى تزعمها القادة المتذمرون داخل القوات المسلحة . وقد بدأت أولى هذه المحاولات فى ١٨ أبريل ١٩٩٦ احتجاجاً على الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ، حيث سعى المتمردون للإطاحة بنظام باتاسيه احتجاجاً على تأخر رواتبهم منذ عام ١٩٩٢. وهنا قدمت الحكومة الفرنسية دعماً مالياً لحكومة أفريقيا الوسطى ، من أجل سداد الرواتب المتأخرة ، الأمر الذى أدى إلى تسوية الأزمة بشكل مؤقت .(١)

غير أن البلاد شهدت سلسلة أخرى من التمردات المسلحة خلال المدة من نوفمبر ١٩٩٦وحتى يناير ١٩٩٧، مما دفع فرنسا إلى التدخل العسكرى لقمعها ، وفى نهاية سبتمبر ١٩٩٧ اضطرت فرنسا

(١) Jeremy Levitt, **op.cit.**, P.31.

إلى الانسحاب بعد الجدل الشديد الذى أثاره تدخلها ، سواء فى إطار البرلمان الفرنسى أو بين دوائـــر الرأى العام فى فرنسا ، خاصة وأن التدخل الفرنسى أسفر عن مقتل المئات من المدنيين فـــى أفريقيـــا الوسطى . وقد أدى الانسحاب الفرنسى إلى مزيد من التدهور فى الأوضاع الأمنية فى أفريقيا الوسطى ، خاصة مع اندلاع التوترات السياسية – الإثنية بين أنصار الرئيس السابق أندريه كولينجبـــا Andre Kolingba ، الذى ينتمى إلى جماعة ياكوما Yakoma وبين أنصار الرئيس باتاسيه الذى ينتمى إلـــى جماعة سارا Sara .(١)

وفى هذا السياق ، تم عرض الصراع فى أفريقيا الوسطى على القمة الفرنسية الأفريقية التاســـعة عشرة ، التى عقدت فى واجادوجو فى ديسمبر ١٩٩٦. وقد فوضت القمة أربع دول هـــى : تشـــاد ، والجابون ، ومالى ، وبوركينا فاسو ، بالإضافة إلى دولتين متطوعتين هما السنغال وتوجو من أجـــل تشكيل لجنة وساطة بهدف تسوية الصراع فى أفريقيا الوسطى .(٢)

وقد نجحت اللجنة فى إقناع أطراف الصراع بتوقيع اتفاقية سلام من أجل تسوية الصراع فـــى ٢٥ يناير ١٩٩٧، وهى الاتفاقية التى عرفت باسم اتفاقية بانجى Bangui ، ثم شكلت الدول الأعضاء فـــى لجنة الوساطة قوة أفريقية بهدف الإشراف على تنفيذ الاتفاقية وحفظ السلم والأمن فى أفريقيا الوسطى . وقد أطلق على القوة اسم بعثة ميساب . وكانت تتكون من ٧٥٠ فرداً ينتمون إلى كل مـــن : بوركينـــا فاسو ، والجابون ، ومالى ، السنغال ، وتشاد . وقد استفادت البعثة من الدعم المـــالى واللوجيســـتيكى الفرنسى ، حيث تم تخصيص نحو ٥٠ من القوات الفرنسية من أجل تقديم الدعم اللوجيستيكى للبعثة .(٣)

ويعتبر تدخل بعثة ميساب أمراً مشروعاً من الناحية القانونية ، وذلك استناداً إلى ثلاثة أسباب هى: أولاً، إن التدخل قد تم بناء على طلب الرئيس الشرعى باتاسيه ، الذى كان يسيطر على معظم أراضـــى الدولة وقت التدخل . وثانياً ، إن التدخل كان يستهدف وقف المعاناة الإنسانية فى البلاد ، وهو هـــدف يقره القانون الدولى . وثالثاً، إن الأمم المتحدة قد أيدت التدخل ، حيث أصدر مجلس الأمـــن قـــرارات عديدة يعبر فيها عن تأييده لميساب ، ومنها قراره رقم ١١٢٥ فى ٦ أغسطس١٩٩٧، والذى يؤكـــد أن الصراع فى أفريقيا الوسطى يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، ويسمح لميساب باســـتخدام الوســـائل القسرية – بما فيها القوة المسلحة – من أجل توفير الحماية وحرية الحركة لأفرادها . كما قررت الأمم المتحدة مواصلة جهود ميساب من خلال بعثة تابعة لها ، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١١٥٩ فى ٢٧مارس ١٩٩٨، والذى ينص على إنشاء بعثة " مينوركا " التابعة للأمم المتحـــدة فـــى أفريقيـــا الوسطى Mission des Nations Unies en Republique Centrafricaine – MINURCA ، وذلك بهدف المساهمة فى حفظ السلم والأمن والقانون والنظام ، وتوفير الحمايـــة وحريـــة الحركـــة

---

(١) Jeremy Levitt, **op.cit.**, .P.32.

(٢) Anatole N. Ayissi, **op.cit.**, P.34.

(٣) Gerry Cleaver & Roy May, **op.cit.**, P39 .

لموظفى الأمم المتحدة ، وتقديم الخدمات التدريبية لقوات الشرطة الوطنية ، وتقديم الدعم التقنى للهيئات الانتخابية الوطنية . وفى ١٥ أبريل ١٩٩٨ فوض المجلس السيد كوفى أنان مهمة نقل المسئوليات من بعثة ميساب إلى مينوركا ، والتى كان زهاء٩٠% من أفرادها ينتمون إلى بعثة ميساب .(١)

ورغم أن تدخل ميساب لم يتم تحت إشراف تنظيم إقليمى معين ، إلا أنه حظى بغطاء شرعى إقليمى من جانب منظمة الوحدة الأفريقية ، التى أيدت نشر بعثة ميساب للإشراف على تنفيذ اتفاقية بانجى ، كما أيدت جهود البعثة لتسوية الصراع فى أفريقيا الوسطى ، ومن ثم يمكن القول بأن تدخل ميساب قد تم فى إطار مبادئ وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ، خاصة وأنه كان يسعى– من بين أهداف أخرى – إلى الحيلولة دون الإطاحة بحكومة منتخبة عن طريق انقلاب عسكرى .(٢)

وعلى الرغم من استمرار العنف فى أفريقيا الوسطى أثناء وجود بعثة ميساب إلا أن ذلك لا ينفى دورها فى الإشراف على تنفيذ اتفاقية بانجى ، والعمل على وقف تصاعد الصراع ، ونزع سلاح الأطراف المتحاربة .(٣)

ثانياً– تدخل ليبيا وتشاد فى صراع ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ :

رغم الجهود التى بذلت لتسوية الصراع فى أفريقيا الوسطى فى ظل عملية ميساب ثم عملية مينوركا ، إلا أن تلك الجهود لم تفلح فى إخماد الصراع نهائياً ، حيث كانت الأوضاع تنذر بإمكانية تجدده مرة أخرى ، خاصة بعد انسحاب بعثة مينوركا خلال الشهور الثلاثة الأولى لعام ٢٠٠٠.(٤)

وبالفعل ، لم يمر وقت طويل على انسحاب بعثة مينوركا ، حتى تجدد الصراع فى شكل سلسلة من المحاولات الانقلابية التى استهدفت الإطاحة بالنظام الحاكم . وقد بدأت المحاولة الأولى فى ٢٨ مايو ٢٠٠١، بقيادة الرئيس السابق للبلاد ، كولينجبا ، الذى جند عدد من العسكريين الذين تورطوا فى أحداث التمرد عام ١٩٩٧/٩٦، بالإضافة إلى بعض القوى المعارضة ، وعدد من عناصر ميليشيا الإنترأهاموى المتمركزين فى الكونغو الديموقراطية من أجل الإطاحة بنظام باتاسيه .(٥) أما المحاولة الثانية ، فقد حدثت فى نهاية أكتوبر ٢٠٠١، إثر رفض قائد الجيش فرانسوا بوزيزى القرار الذى

---

(١) Jeremy Levitt, **op.cit.**,PP.33-35.

(٢) **Idem**.

(٣) Gerry Cleaver & Roy May, **op.cit.**, P39 .

(٤) وفى هذا الإطار أعرب كوفى أنان عن مخاوفه إزاء إمكانية تدهور الأوضاع فى أفريقيا الوسطى ، مما دفعه إلى مطالبة مجلس الأمن فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ بتمديد مهام مكتب بناء السلم التابع للأمم المتحدة فى أفريقيا الوسطى (UN Peace-Building office) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ . انظر خطاب الأمين العام إلى مجلس الأمن رقم ٩٤٣ / ٢٠٠٠، بشأن الحالة فى أفريقيا الوسطى ٣ أكتوبر ٢٠٠٠.

(٥) د. عبد الملك عودة ، **الحرب والسلام فى أفريقيا** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٧٣، ٢٠٠٢) ص ٣٧.

أصدره الرئيس باتاسيه بعزله ، مما دفعه إلى الانقلاب على النظام ، غير أنه اضطر إلى الفرار بقواته إلى تشاد بعد إحباط الانقلاب .(١) وفى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢ وقعت المحاولة الثالثة ، عندما اجتاح نحو ٥٠٠ من المتمردين التابعين للجنرال بوزيزيه العاصمة بانجى ، قادمين من منطقة سيدو الواقعة على الحدود مع تشاد ، وذلك بعد أن قطعوا زهاء ٣٠٠ كم بدون أى مقاومة من القوات الحكومية . وقد تمكن المتمردون من الاستيلاء على عدد من المناطق فى شمال العاصمة ، ثم تقدموا صوبها ، ليصبحوا على مقربة من القصر الرئاسى .(٢)

ورغم أن النظام الحاكم فى بانجى قد تمكن من التصدى لتلك المحاولات الانقلابية ، إلا أنه لم يكن لينجح فى ذلك ، لولا تدخل ليبيا ومساندة بعض القوى الحليفة الأخرى . ففى المحاولة الأولى ، تمكنت القوات الحكومية من إحباط الانقلاب واستعادة سيطرتها على البلاد ، وذلك بفضل تدخل ليبيا وتشاد (٣) ، حيث أرسلت ليبيا وحدات من قواتها المسلحة وبعض المدرعات لمواجهة الانقلاب ، وذلك بمساندة رمزية من تشاد ، وحركة تحرير الكونغو المتمردة ضد حكومة كينشاسا .(٤) وفى المحاولة الثانية أرسلت ليبيا جنودا وآليات مدرعة ومعدات على متن طائرتى نقل عسكريتين .(٥) وفى المحاولة الثالثة تولت القوات الليبية حماية مقر الرئاسة فى بانجى ، كما استخدمت الصواريخ والطائرات فى ضرب تجمعات المتمردين وإجبارهم على التراجع . وقد حظى باتاسيه أيضاً بدعم عناصر من قوات حركة تحرير الكونغو ، التى عبرت نهر أوبانجى قادمة من الكونغو الديموقراطية ، وذلك بالإضافة إلى عناصر مسلحة تنتمى إلى إحدى شركات الأمن الخاصة والتى تسمى " المؤسسة الخاصة للحماية والأمن ".(٦)

والجدير بالذكر ، إنه برغم تدخل تشاد ومساندة حركة تحرير الكونغو لنظام باتاسيه ، إلا أن الدور الليبى كان هو الدور الأكثر وضوحاً والأكثر إثارة للاهتمام فى إطار عملية التدخل الإقليمى فى أفريقيا الوسطى فى صراع ٢٠٠١/٢٠٠٢ . فمن ناحية كان الدور التشادى فى تلك العملية لا يعدو أن

---

(١) ولمزيد من التفصيلات حول هذا الانقلاب انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ، ٢٠٠١/٢٠٠٢، م س ذ ، ص ٢٥٩.

(٢) أكد العقيد معمر القذافى وكذا ممثله فى أفريقيا على عبد السلام التريكى أكثر من مرة للرئيس باتاسيه مساندة ليبيا لنظامه فى مواجهة المتمردين . انظر : شيرين رفعت (مترجم) ، أفريقيا الوسطى وكابوس لا ينتهى " ، **جريدة الجرائد العالمية** ، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ٤، نقلاً عن مجلة جين أفريك ، ٤-١٠ نوفمبر ٢٠٠٢.

(٣) رغم مساندة تشاد للتدخل الليبى فى أفريقيا الوسطى فى مايو ٢٠٠١، إلا أنها تدخلت بعد ذلك بشكل غير مباشر لدعم الانقلابات الثلاثة التى قادها بوزيزيه ضد نظام باتاسيه فى أكتوبر ٢٠٠١، وأكتوبر ٢٠٠٢ ، ومارس ٢٠٠٣ ، وهو ما سوف يتم توضيحه فى المبحث الثالث من هذا الفصل .

(٤) **The Economist** , 8-14 December 2001.

(٥) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ، ٢٠٠١/٢٠٠٢، **م س ذ** ، ص ٢٥٩.

(٦) شيرين رفعت ، **م س ذ** ، ص ٤.

يكون دوراً رمزياً . ومن ناحية أخرى ، فإن مساهمة حركة تحرير الكونغو لا ينطبق عليها وصف التدخل من الناحية القانونية ، نظراً لأنها ليست شخصاً قانونياً دولياً ، كما أنه لم يثبت أنها كانت تحظى بدعم أى شخص قانونى دولى آخر أثناء عملها فى أفريقيا الوسطى . ومن ثم ، فسوف يتم التركيز على الدور الليبى فى أفريقيا الوسطى .

ويرجع التدخل الليبى فى أفريقيا الوسطى إلى عدد من الأسباب من أهمها :

١- رغبة النظام الليبى فى تأكيد المكانة الإقليمية لليبيا فى القارة الأفريقية ، خاصة بعد توجهه نحو تعميق الاهتمام بالدائرة الأفريقية كإحدى الدوائر المهمة للسياسة الخارجية الليبية .(١)

٢-العلاقات القوية التى تربط الرئيس الليبى معمر القذافى والرئيس باتاسيه .(٢)

٣-إحجام فرنسا عن التدخل لمساندة النظام الحاكم فى أفريقيا الوسطى ، مثلما حدث من قبل ، وخاصة بعد أن ترددت أنباء عن انحياز فرنسا للمتمردين .(٣)

ويعتبر التدخل الليبى فى أفريقيا الوسطى أمراً مشروعاً من الناحية القانونية ، حيث إنه يتسق مع ميثاق تجمع الساحل والصحراء – الذى تنتمى إليه ليبيا وأفريقيا الوسطى – وميثاق التعاون الأمنى الذى وقعته دول التجمع خلال قمته الثانية فى نجامينا فى فبراير ٢٠٠٠. كما أن التجمع كان قد فوض الرئيس القذافى ، فى التحدث باسمه لدى المنظمات الدولية والإقليمية ، وإجراء ما قد يلزم من اتصالات وتحركات لتسوية النزاعات التى قد تنشأ فى إطار التجمع ، والتحدث فى هذا الشأن على المستويات الدولية والإقليمية المختلفة .(٤)

ومن ناحية أخرى ، فإن التدخل الليبى يتسق مع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية التى تؤكد رفض الإطاحة بالحكومات المنتخبة عن طريق القوة ، حيث أيدت منظمة الوحدة الأفريقية نظام باتاسيه باعتباره النظام الشرعى الحاكم فى أفريقيا الوسطى ، كما أكدت القمة السادسة والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى لوساكا ، تأييدها لجهود ليبيا وتجمع دول الساحل والصحراء الرامية إلى احتواء وتسوية الصراع فى أفريقيا الوسطى .(٥)

---

(١) ولمزيد من التفصيلات حول السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة انظر :
Asteris Huliaras, " Qadhafi,s Comeback: Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990s" , **African Affairs** , Vol.100, No.398, Jan.2001, PP.5-24.

(٢) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ، ٢٠٠١/٢٠٠٢، **م س ذ** ، ص ٢٥٩.

(٣) ترددت هذه الأنباء بعد زيارة بوزيزيه لباريس قبل ثلاثة أيام فقط من الانقلاب ، وإعلانه صراحة تزعمه للانقلاب أثناء وجوده هناك ، دون أن تحاول السلطات الفرنسية منعه أو إثناءه عن هدفه . ومن جانبها ، نفت فرنسا هذه الاتهامات ، مؤكدة إدانتها للانقلاب وتأييدها للهجوم المضاد الذى أحبطه . كما أكدت أن بوزيزيه لم يكن فى زيارة إلى فرنسا ، وإنما كان يمر بها فقط فى طريقه إلى الجزائر . انظر : شيرين رفعت ، **م س ذ** ، ص ٤.

(٤) سامية بيبرس ، " تجمع دول الساحل والصحراء " ، **آفاق أفريقية** ، السنة ٢، ع ٧ ، ٢٠٠٢، ص ٩٠ .

(٥) د.محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، **م س ذ** ، ص ١١١.

والجدير بالذكر أن التدخل الليبى قد أثار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكيـــة والـــدول الغربيــة الأخرى ، حيث حذرت الولايات المتحدة ليبيا من مغبة أن يكون تدخلها فى أفريقيا الوســطى مقدمــه لانتهاج سياسة تدخلية فى الدول الأفريقية ، فى حين أنه لم تصدر ردود فعل غربية أخرى تعرب عــن رفضها للتدخل الليبى ، خاصة وأنه كان يستهدف حفظ السلم والأمن وإنقاذ النظام الشرعى فى أفريقيـا الوسطى .

وبالنسبة لدور ليبيا فى تحقيق الاستقرار السياسى فى أفريقيا الوسطى ، فإنه برغــم أن التدخــل الليبى قد نجح فى إنقاذ نظام باتاسيه وإحباط محاولات الإطاحة به ، إلا أنه لــم يســهم فــى تحقيــق الاستقرار السياسى بشكل كامل فى البلاد [١]، حيث تجددت مهاجمة قوات بوزيزيه للعاصمة بانجى فى مارس ٢٠٠٣.[٢] ومن جهة أخرى ، لم يسهم التدخل الليبى فى مواجهـــة قضايــا حقــوق الإنســان واللاجئين فى البلاد ، نظراً لما يتطلبه ذلك من إمكانيات وتجهيزات مادية كبيرة .[٣]

وفى هذا الإطار ، قررت الدورة الثامنة لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لفض النزاعات فى طرابلس فى ٢٧ يناير ٢٠٠٢، مطالبة مجلس الأمن بنشر قوة لحفظ السلام فى أفريقيا الوسطى بصفة عاجلــة لتعزيز السلم والأمن ، على أن تشارك قوات الدول الأفريقية فى هذه القوة .[٤] وبالفعل نشرت الأمــم المتحدة بعثة تابعة لها فى أفريقيا الوسطى ، وهى البعثة التى لعبت الدور الأكبر فى بناء السلم وتحقيق الاستقرار فى البلاد .

وقد واجه التدخل الليبى معارضة داخلية كبيرة فى أفريقيا الوسطى ، حيــث نــددت المعارضــة السياسية بتدخل ليبيا غير المقبول فى الشؤون الداخلية لأفريقيا الوسطى . وطالبت أحزاب المعارضــة فى بيانها الصادر فى ٩ نوفمبر ٢٠٠١، بالانسحاب الفورى لما أسمتها قوات الاحتــلال الليبيــة مــن أفريقيا الوسطى ، خاصة وأن وجودها لا يرتكز – فى تصورهم – على أى قاعدة قانونية . كما تطــرق البيان إلى نتائج التدخل الليبى السابق فى تشاد ، والعواقب الوخيمة التى أصابت السكان فــى أفريقيــا الوسطى نتيجة للعمليات العسكرية التى تقوم بها القوات الليبية . وفى المقابل ، دافع النظام فى أفريقيــا

---

(١) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، م س ذ ، ص ٢٥٩.

(٢) آفاق أفريقية ، " الأجندة الأفريقية " ، المجلد ٤ ، ع ١٣، ربيع ٢٠٠٣، ص ١٤٧.

(٣) وكان الصراع فى أفريقيا الوسطى قد أدى إلى لجوء أعداد كبيرة من السكان إلى خارج البلاد ، ففى أعقاب محاولة الانقلاب فى ٢٨ مايو ٢٠٠١ لجأ نحو ٣٠ ألفاً من أبناء قبيلة ياكوما التى ينتمى إليها كولينجبا إلى الكونغو برازافيل بعد فرارهم عبر نهر أوبانجى . ونظراً لأن قبيلة ياكوما تمثل أغلبية أفراد الطبقة المتوسطة فى البــلاد ، فقــد أدى لجوئهم إلى الخارج إلى خسارة كبيرة بالنسبة للدولة. انظر : **The Economist**,8-14 December 2001.

(٤) **جريدة الأهرام** ، ٢٨ يناير ٢٠٠٢ .

الوسطى عن التدخل الليبى ، حيث أعلن الناطق باسم رئاسة الجمهورية - تعليقاً على موقف الأحزاب فى بلاده - أنه ليس هناك داع للاستياء من الوجود الليبى فى البلاد .(١)

المطلب الثانى
تدخل نيجيريا فى سيراليون

عندما أطاح المتمردون بالرئيس كباح ، كانت هناك وحدة من الجيش النيجيرى تتولى تأمين النظام الحاكم فى سيراليون ، وتقديم الخدمات الأمنية والتدريبية إلى جيشها الوطنى ، وذلك بموجب اتفاق أمنى بين البلدين .(٢)

وبعد فشل جهود الوساطة بين الحكومة والمتمردين فى إقناع المتمردين بإنهاء القتال وإعادة الرئيس كباح إلى منصبه ، أرسلت نيجيريا وحدات من قواتها بهدف استعادة القانون والنظام وحماية المدنيين فى البلاد ، وتأمين اللاجئين الليبيريين فيها . غير أن المقاومة الشديدة التى واجهتها القوات النيجيرية دفعتها فى البداية إلى تعزيز قوتها ، من حيث قوامها وتسليحها ، ثم دفعها بعد ذلك إلى مطالبة الإيكواس بفرض حصار على سيراليون ثم التدخل العسكرى فيها .

ويلاحظ أن التدخل النيجيرى لم يكن تدخلاً إنسانياً ، وإنما يمكن وصفه بأنه مساعدة عسكرية ثنائية تقدمها دولة لدولة حليفة ، من أجل حفظ السلم والأمن والنظام فيها ، وهو أمر معترف به فى القانون الدولى ، ومن ثم لم تعترض الأمم المتحدة على هذا التدخل .(٣)

ويرجع تدخل نيجيريا إلى رغبتها فى تأكيدها دورها كقوة إقليمية راعية للديموقراطية وحافظة للسلم فى غرب أفريقيا ، وذلك حتى تثبت جدارتها فى الفوز بمقعد دائم فى مجلس الأمن الدولى ، والذى يعتبر الفوز به هو " حلم نيجيريا العظيم " . بالإضافة إلى سعيها لاستغلال ظروف عدم الاستقرار فى سيراليون من أجل السيطرة مواردها الطبيعية والمعدنية الوفيرة ، خاصة فى ظل وجود نظام ضعيف فى سيراليون مستعد للقيام بأى شىء لحماية وجوده السياسى والمادى .(٤)

وقد كان دور نيجيريا فى سيراليون محورياً ، سواء عندما تدخلت بمفردها ، أو عندما انضمت إلى قوات الإيكوموج . فكانت هى أكبر المساهمين مادياً وبشرياً ضمن قوات الإيكوموج ، ومن ثم فقد

---

(١) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، م س ذ ، ص ٢٥٩.

(٢) Jeremy Levitt, **op.cit.**, P.22.

(٣) **Ibid.**, P.24.

(٤) Gibril Koroma, **op.cit.**, P.1.

كانت صاحبة أكبر الخسائر المادية والبشرية بين الدول المتدخلة ، إذ أكد المراقبون أن زهاء ١٠٠٠جندى نيجيرى قد لقوا حتفهم فى سيراليون .[١]

وقد عبر كباح عن محورية الدور النيجيرى عندما ناشد الرئيس أوباسانجو بعدم التخلى عن سيراليون . كما أكد كوفى أنان أن مصداقية قوات الإيكوموج سوف تتهدد إذا قللت نيجيريا من حجم قواتها فى سيراليون . وقد أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية ، فيكى هودليستون Vicki Huddleston فى مارس ١٩٩٩على ذات المعنى قائلاً " إنه بمجرد سحب القوات النيجيرية من سيراليون فإن المتمردين سوف يسيطرون على العاصمة مرة أخرى " . كما شدد وزير الخارجية البريطانى روبن كوك Robin cook على ضرورة عدم السماح بالانسحاب المفاجئ للقوات النيجيرية من قوات الإيكوموج العاملة فى سيراليون ، لخطورة ذلك على الأوضاع هناك . ولعل التخوف من الانسحاب النيجيرى هو ما دفع بريطانيا إلى تقديم ١٠مليون جنيه إسترلينى لدعم قوات الإيكوموج ، فى حين قدمت الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ما قيمته ٢٧ مليون دولار فى شكل مساعدات إنسانية .[٢]

ويعتبر التدخل النيجيرى فى سيراليون أمراً مشروعاً ، وذلك استناداً إلى الحجج الآتية [٣]:

١-إن التدخل تم بناء علىّ طلب كباه ، وهو الرئيس الشرعى المنتخب لسيراليون ، والذى يحظى بتأييد غالبية الشعب ، والذى كان يسيطر على معظم أراضى بلاده عندما طالب نيجيريا بالتدخل .

٢-إن التدخل تم استناداً إلى الاتفاق الدفاعى المبرم بين نيجيريا وسيراليون ، والذى يسمح لنيجيريا بالتدخل فى حالة وجود تهديد داخلى للنظام فى سيراليون .

٣-إن التدخل تم استناداً إلى معاهدة الإيكواس المعدلة لعام ١٩٩٣، والتى تطالب مادتها ٥٨ الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة أى تهديد للسلم والأمن داخل إحدى الدول الأعضاء ، بما فى ذلك إمكانية التدخل العسكرى .

ورغم الإقرار بمشروعية التدخل النيجيرى ، إلا أن هذا التدخل قد أثار الرأى العام فى نيجيريا ، خاصة فى ظل ارتفاع تكاليف التدخل المالية والبشرية ، حيث تساءل المواطنون حول مدة بقاء القوات النيجيرية فى سيراليون ، بينما اقترح البعض الآخر تخفيض حجم هذه القوات ، فى حين استغلت المعارضة الموقف للتأكيد على أن العبء المالى الذى تتحمله نيجيريا نتيجة لتدخلها فى سيراليون يفوق قدرات الدولة بكثير ، وأن هذا الإهدار لأموال الدولة لم يكن ممكناً حدوثه لولا أن نيجيريا تحكم بواسطة ديكتاتور[٤] ، وأنه من الأجدر توجيه تلك الأموال لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) Bunmi A.Ohohe, **op.cit.**,P.38.

(٢) Africa Today Magazine , " Sierra Leone Nigeria's Vietnam ,**op.cit**, P.14.

(٣) Jeremy Levitt, **op.cit.**, PP.23-24.

(٤) Africa Today Magazine , " Sierra Leone Nigeria's Vietnam ",**op.cit**, P.14.

فى البلاد ، وخفض معدلات البطالة ورفع مستوى المعيشة ، وسداد الديون الخارجية التى بلغت فى نهاية عام ١٩٩٩ازهاء ٣١ بليون دولار .(١) وقد دافع أوباسانجو عن موقف الحكومة النيجيرية قائلاً " إن القوات النيجيرية لا يمكن أن تظل إلى الأبد فى سيراليون ، ولكننا لا يمكن أن نكون متخاذلين باتخاذ قرار بسحب جنودنا قبل التأكد من أن الموقف فى سيراليون قد أصبح تحت السيطرة ... ".(٢)

المطلب الثالث
تدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو

عند وقوع الصراع فى غينيا بيساو فى يونيو ١٩٩٨ تدخلت كل من السنغال وغينيا فى هذا الصراع لصالح نظام الرئيس فييرا فى مواجهة المتمردين ، حيث أرسلت السنغال زهاء ١٣٠٠ جندى ، بينما أرسلت غينيا نحو ٤٠٠ جندى من أجل تحقيق هذا الهدف . وقد بررت الدولتان موقفهما على النحو الآتى :

١-موقف السنغال :

أكدت السنغال أن تدخلها فى غينيا بيساو جاء بناء على طلب الحكومة الشرعية فى بيساو ، كما أنه يمثل تطبيقاً لاتفاق التعاون الأمنى بين البلدين والذى تم توقيعه فى ٨ يناير ١٩٧٥، وكذا برتوكول التعاون الأمنى الموقع فى ٢٧ يوليو ١٩٩٥، واتفاق التعاون الأمنى الموقع فى إطار منظمة تنمية نهر جامبيا فى سبتمبر ١٩٩٧. فضلاً عن أنه يحظى بغطاء إقليمى شرعى ، نظراً لأنه قد حظى بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية والإيكواس ، كما أنه يتمشى مع قرار منظمة الوحدة الأفريقية الخاص بالتصدى لمحاولات قلب النظم والاستيلاء على السلطة عن طريق القوة . وقد أكدت الحكومة السنغالية أنها لم تأخذ موافقة البرلمان على التدخل ، نظراً لأنه لا يمثل حالة حرب . وقد دافع وزير الخارجية السنغالى ، جاك بودان ، عن تدخل بلاده فى غينيا بيساو ، مؤكداً حرص السنغال على الاستقرار فى هذه الدولة ذات الحدود المشتركة مع السنغال ، وأنه لولا ذلك التدخل لما كان من الممكن توقع ماذا سيحدث فى غينيا بيساو .(٣)

وبعيداً عن التفسير الرسمى ، يشير المحللون إلى أن التدخل السنغالى قد تم بتحريض من فرنسا ، وأن الدوافع الحقيقية لهذا التدخل تتمثل فيما يلى(٤) :

---

(١) Bunmi A. Ohohe, **op.cit**, P.38.

(٢) Africa Today Magazine , " Sierra Leone Nigeria's Vietnam ,**op.cit**, P.14.

(٣) جوزيف رامز أمين ، **م س ذ** ، ص ص ٥٦٩ – ٥٧١ .

(٤) **المرجع السابق** ، ص ص ٥٦٧ – ٥٧٠ .

أ-منع وصول نظام معادى إلى السلطة فى دولة حدودية ، حيث كانت الحكومة السنغالية تدرك أن هناك نوعاً من التقارب بين المتمردين فى غينيا بيساو ومقاتلى حركة القوى الديموقراطية لكازامانس ، نظراً لانحدارهما من أصول عرقية واحدة هى : البالانتا Balanta والبيافدا Biafada ، واشتراكهما فى كثير من العادات والتقاليد واللغة المحلية ، رغم اختلاف اللغات الرسمية (البرتغالية فى غينيا بيساو والفرنسية فى السنغال) ، وهو ما يفسر انضمام أعداد من مقاتلى حركة القوى الديموقراطية لكازامانس إلى المتمردين فى غينيا بيساو ، ومن ثم تدخلت السنغال إلى جانب فييرا ، خوفاً من الإطاحة به ووصول نظام معادى ، ربما يسبب الكثير من القلاقل للنظام الحاكم فى السنغال ، من خلال دعم حركة القوى الديموقراطية لكازامانس .[١]

ب- العمل على ضرب قواعد المتمردين السنغاليين فى غينيا بيساو ، حيث كانت قوات حركة القوى الديموقراطية لكازامانس تتخذ من أقاليم غينيا بيساو المتاخمة للسنغال عمقاً استراتيجياً لها ، سواء للتدريب أم الانطلاق لشن الهجمات ضد أهداف محددة فى السنغال ، بالإضافة إلى الاحتماء فيها عندما تنجح القوات الحكومية السنغالية فى تضييق الخناق عليهم .

ج- تأكيد المكانة الإقليمية من خلال القيام بدور فاعل فى دعم الأمن والاستقرار فى إقليم غرب أفريقيا ، الذى يمثل مجالاً حيوياً بالنسبة للسنغال .

ورغم تأكيدها على موافقة معظم قطاعات الشعب السنغالى على التدخل فى غينيا بيساو ، إلا أن الحكومة السنغالية تعرضت لانتقادات حادة من جانب المعارضة السياسية السنغالية ، التى عبرت عن رفضها لهذا التدخل من خلال المظاهرات التى اندلعت أثناء زيارة الرئيس السنغالى – آنذاك –عبده ضيوف إلى باريس فى ١٢ أكتوبر١٩٩٨. كما صدرت تصريحات عن رئيس الحزب الديموقراطى عبد الله واد (الرئيس السنغالى حالياً) ورئيس الحزب الأفريقى للديموقراطية والاشتراكية ، لاندنج سافانى ، يؤكدان فيها رفضهما للتدخل فى غينيا بيساو .[٢]

٢- موقف غينيا :

يرى المحللون أن الدوافع التى أدت لتدخل غينيا فى الصراع الداخلى فى غينيا بيساو تتمثل فى الآتى[٣] :

---

(١) يذكر أن المتمردون فى إقليم كازامانس يسعون للاستقلال عن السنغال منذ ١٩٨٣، ورغم توقيعهم اتفاق لوقف إطلاق النار مع الحكومة إلا أنه لا تزال هناك مناوشات متفرقة بين الجانبين . انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ، ٢٠٠١/٢٠٠٢، م س ذ ، ص ٤٣٠.

(٢) جوزيف رامز أمين ، **م س ذ** ، ص ٥٧٠.

(٣) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

١- رغبة الرئيس الغينى لانسانا كونتى فى عدم وجود بؤر إضافية للتوتر على حدود بلاده ، خاصة بعد وقوع محاولتين انقلابيتين ضد النظام الحاكم فى غينيا كوناكرى فى فبراير عامى ١٩٩٦و١٩٩٧ على التوالى .

٢- عدم رغبة غينيا فى استقبال المزيد من اللاجئين ، خاصة وأنها سبق لها استضافة نحو نصف مليون لاجئ إثر الصراعات الداخلية فى كل من ليبيريا وسيراليون .

٣- العلاقات الشخصية القوية التى تربط بين الرئيس لانسانا كونتى والرئيس فييرا .

وبالنسبة لتقييم عملية التدخل ، فقد كان اكتفاء القوى الدولية بالدعوة إلى تسوية سلمية للصراع ، وتقديم المساعدات الإنسانية ، مع العمل على تحقيق مصالحها ، بصرف النظر عن المصلحة الوطنية لغينيا بيساو ، من العوامل التى ساهمت فى دفع السنغال وغينيا إلى التدخل فى غينيا بيساو ، إذ لم يكن ممكناً بالنسبة للدولتين الانتظار حتى يتصاعد الصراع بشكل يهدد أمنهما الوطنى .(١)

ويرى المحللون أن تدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو لم يكن يمثل عملية حقيقية لحفظ السلم بالمفهوم المتعارف عليه لتلك العمليات ، وإنما كان يمثل نوعاً من المساعدة العسكرية لنظام الرئيس فييراً .(٢)

وعلى الرغم من ذلك ، يعتبر تدخل السنغال وغينيا أمراً مشروعاً من الناحية القانونية ، وذلك استناداً إلى ثلاثة أسباب هى : أولاً ، إن التدخل يستند إلى طلب الرئيس الشرعى المنتخب فى غينيا بيساو ، والذى كان يسيطر بالفعل على معظم أراضى الدولة ويحظى بتأييد غالبية الشعب وقت التدخل . ومن ثم فإن الصراع فى غينيا بيساو لم يتطور ليصبح حرباً أهلية ، وبالتالى لم يكن التدخل يمثل اعتداء على الاستقلال السياسى لشعب غينيا بيساو . وثانياً ، إن التدخل قد حدث استناداً إلى اتفاقات دفاعية بين السنغال وغينيا من ناحية وغينيا بيساو من ناحية أخرى ، حيث كانت تلك الاتفاقات تنص على إمكانية التدخل العسكرى فى مواجهة التحديات الداخلية أو الخارجية التى قد تواجه إحدى الدول الثلاث . وثالثاً ، إن التدخل قد حظى بتأييد القوى الكبرى فى المجتمع الدولى ، نظراً لرفض المجتمع الدولى للاستيلاء على الحكم بالقوة ، هو ما اتضح من قبل فى حالات هايتى وسيراليون وأفريقيا الوسطى .(٣) كما أنه قد حظى أيضاً بتأييد التنظيم الإقليمى القارى ممثلاً فى منظمة الوحدة الأفريقية ،

---

(١) وعلى سبيل المثال اكتفت فرنسا بإجلاء جزء من رعاياها من غينيا بيساو فى فبراير ١٩٩٩، كما قامت سفينة فرنسية بنقل مجموعة من قوات حفظ السلم الإقليمية إلى بيساو . كما أنها قدمت معونة طوارئ لغينيا بيساو قدرها ١٠٠ مليون فرنك أفريقى ، بهدف شراء أدوية ومعدات طبية ومواد غذائية . وبالنسبة للبرتغال فقد اكتفت أيضاً بالتوسط بين الأطراف المتصارعة من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع ، كما أنها ساهمت فى تقديم المساعدات الإنسانية إلى حكومة غينيا بيساو . انظر : جوزيف رامز أمين ، م س ذ ، ص ٥٧٣.

(٢) Jeremy Levitt, **op.cit.**, P.34.

(٣) **Ibid.**, P.28.

وذلك خلال البيان الصادر عن القمة رقم ٣٤ للمنظمة ، وكذا خلال البيان الصادر عن الآلية الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات [١] ، وذلك بالإضافة إلى حصول التدخل على تأييد التنظيم الإقليمى الفرعى ممثلاً فى الإيكواس ، حيث كان التدخل يتسق مع م ٥٨ من معاهدة الإيكواس المعدلة ، والتى تجيز التدخل فى الحالات المماثلة لحالة غينيا بيساو .

أما عن دور التدخل فى التسوية السلمية للصراع ، فإن التدخل-رغم نجاحه فى إيقاف القتال- إلا أنه لم ينجح فى التوصل إلى تسوية سلمية مستقرة للصراع ، نظراً لشك المتمردين فى حياد السنغال وغينيا ، ومن ثم رفضهم لدورهما فى تسوية الصراع . وقد اتضح ذلك على سبيل المثال أثناء مباحثات أبيدجان التى جرت بين الحكومة والمتمردين فى سبتمبر ١٩٩٨، حيث طالب المتمردون بإبعاد قوات السنغال وغينيا من غينيا بيساو ، كما رفضوا مشاركة هذه القوات فى القوة العسكرية التى اقترح إرسالها للفصل بين القوات المتحاربة .[٢]

وفى هذا الإطار كانت الإيكواس هى صاحبة الدور الأساسى فى التسوية السياسية للصراع . وقد أقرت السنغال بذلك ، وأصرت على أن تتم تسوية الصراع فى إطار الإيكواس وليس فى إطار منظمة الدول الناطقة بالبرتغالية ، بسبب الشكوك التى كانت تثور حول حياد البرتغال .[٣]

ويرى البعض أنه كانت هناك بعض العوامل التى أثرت سلبياً على فاعلية تدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو ، ومنها صغر حجم القوات المتدخلة [٤] ، بالإضافة لذلك فقد انعكست الخلافات السياسية بين دول غرب أفريقيا ، على مواقفها من أطراف الصراع فى غينيا بيساو ، حيث كانت بعض الدول التى تؤيد الحكومة ، فى حين كان البعض الآخر يؤيد المتمردين ، وهو ما أثر على فاعلية التدخل .[٥]

---

(١) جوزيف رامز أمين ، **م س ذ** ، ص ٥٧٨ .

(٢) **المرجع السابق** ، ص ٥٧٣ .

(٣) **The Economist,** 12-18 September 1998.

(٤) Jeremy Levitt, **op.cit.**, P.27.

(٥) وعلى سبيل المثال اتهمت غينيا بيساو والسنغال جامبيا بالمساهمة فى تقديم الدعم اللوجيستيكى إلى المتمردين فى غينيا بيساو، عن طريق السماح للبرتغال بتقديم مؤن وعتاد ووقود للمتمردين عبر موانيها . انظر : جوزيف رامز أمين ، **م س ذ** ، ص ٥٧٢-٥٧٣.

المطلب الرابع
تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو

يعتبر الصراع السياسى الذى اندلع فى ليسوتو عام ١٩٩٨، أحد مظاهر عدم الاستقرار السياسى التى أدت لزعزعة الاستقرار ، ليس فى ليسوتو وحدها ، بل فى منطقة الجنوب الأفريقى بشكل عام .

أولاً - أسباب الصراع ومقدمات التدخل :

وتعود أصول هذا الصراع إلى يناير عام ١٩٩٤، حينما واجهت الحكومة المنتخبة ديموقراطياً تمرداً من جانب فصيل من قوة الدفاع الملكى المؤيدة للملك ليتسى الثالث Letsie III ، مما دفع رئيس الحكومة موخيلى Mokhele إلى مطالبة جنوب أفريقيا بدعمه فى مواجهة ذلك التمرد . وقد قامت حكومة جنوب أفريقيا بجهد دبلوماسى – بالتعاون مع كل من زيمبابوى وبتسوانا – أثمر عن إعداد تقرير فى فبراير ١٩٩٤ يتعلق بسبل تسوية الأزمة سلمياً . وقد تصاعدت الأزمة مرة أخرى فى أغسطس ١٩٩٤عندما علق الملك – مدعوماً من جانب الجيش وأحزاب المعارضة – الدستور الذى جرت على أساسه الانتخابات العامة عام ١٩٩٣، ثم قام بحل البرلمان واستبداله بمجلس حاكم مؤقت . وفى مواجهة هذا الموقف نظمت جنوب أفريقيا قمة فى بريتوريا شاركت فيها كل من زيمبابوى وبتسوانا وحضرها ملك ليسوتو ، حيث هددت الدول الثلاث الملك بفرض حصار اقتصادى على بلاده فى حالة إصراره على قمع العملية الديموقراطية فى ليسوتو ، مما اضطره إلى إعادة الحكومة المنتخبة ديموقراطياً .(1)

وقد تجدد الصراع مرة أخرى عام ١٩٩٨، بفعل التنافس الحاد من أجل السيطرة على السلطة فى الدولة ، والذى يعود إلى وعى النخبة السياسية بأهمية الوصول إلى السلطة ، إذ تنظر عناصر النخبة السياسية إلى الدولة باعتبارها " باب العبور نحو التراكم السريع " . وقد كان هذا هو المناخ الذى اندلع فى إطاره الصراع عام ١٩٩٨، حيث اندلع الصراع عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية ، والتى خاض منافساتها الحزب الحاكم وهو حزب " مؤتمر ليسوتو من أجل الديموقراطية " Lesotho Congress for Democracy LDC – ، وذلك فى مواجهة أحزاب المعارضة ، والتى يأتى فى مقدمتها : حزب " مؤتمر باستولاند " BCP – Basutoland Congress Party ، والحزب القومى BNP – Basotho National Party ، وحزب الحرية MFP – Marematola Freedom Party . وقد فاز الحزب الحاكم ب ٧٩ مقعداً برلمانيا ، وذلك من بين ٨٠ مقعداً ، تاركاً مقعداً واحداً للحزب القومى ، مما أثار احتجاجات أحزاب المعارضة . وهى الاحتجاجات التى اتخذت شكل المسيرات

---

(1) حازم خيرى عبد الباسط ، **الدور الإقليمى لجمهورية جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤**، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠١.

والمظاهرات والمواجهات العنيفة بين الحكومة وأحزاب المعارضة الثلاثة ، التى كونت اتحاداً فيما بينها لإسقاط الحزب الحاكم ، حتى قبل أن تبدأ الانتخابات .(١)

ثانياً- التدخل الإقليمى فى الصراع :

أخفقت المبادرات الداخلية والخارجية فى إيجاد تسوية سلمية مناسبة لذلك الصراع ، خاصة فى ظل تعاطف الجيش (قوات دفاع ليسوتو – Lesotho Defense Force LDF) مع تحالف المعارضة . وبدا جلياً أن الجيش يتأهب للانقلاب على الحكومة المنتخبة ، وهو ما دفع رئيس الوزراء المنتخب موسيسيلى Pakalitha Mosisili إلى مطالبة جنوب أفريقيا وبتسوانا وموزمبيق وزيمبابوى بالتدخل العسكرى ضد معارضيها ، وذلك من أجل السيطرة على الموقف فى البلاد .(٢) إلا أن أهمية ليسوتو الاستراتيجية بالنسبة لجنوب أفريقيا ، دفعت الأخيرة إلى التدخل العسكرى السريع فى هذا الصراع ، بهدف تسويته لصالح الحكومة الشرعية ، وذلك على الرغم من انتقادها الصريح لتدخل زيمبابوى فى الصراع الكونغولى . وقد شاركت بتسوانا جنوب أفريقيا فى تلك العملية العسكرية ، التى عرفت باسم Operation Boleas . غير أن جنوب أفريقيا سيطرت على العملية التدخلية منذ بدايتها وحتى النهاية ،وكانت صاحبة اليد العليا خلالها ، سواء فيما يتعلق بالعمليات العسكرية ، أم بالمفاوضات السياسية التى أعقبتها .(٣)

ونظراً للقلق من مغبة اتهامها بأنها تواصل سياستها الخارجية التوسعية ، التى كانت تنتهجها فى ظل الحكومات العنصرية ، فقد نفت جنوب أفريقيا وجود أطماع توسعية لها فى ليسوتو ، مؤكدة أن حالة ليسوتو هى حالة تتوافر فيها الشروط المسبقة التى حددتها حكومة جنوب أفريقيا للتدخل العسكرى خارج حدودها من أجل حفظ السلم وهى : تأييد الرأى العام المحلى والدولى للتدخل ، ووضوح التفويض الموكل إلى القوات المتدخلة ، ووجود نوع من الاتساق أو التوافق فى العلاقات بين الدول المتدخلة (٤) ، كما أكدت جنوب أفريقيا أن التدخل ليس عملاً منفرداً وإنما هو تدخل إقليمى تشارك فيه بتسوانا ، وأنه لا يستهدف سوى إقرار النظام والدفاع عن العملية الديموقراطية .(٥)

ومن ناحية أخرى ، يرى البعض أنه توجد بعض الدوافع الاقتصادية لتدخل جنوب أفريقيا فى ليسوتو ومنها : أن ليسوتو تعد أحد المصادر المهمة التى تعتمد عليها جنوب أفريقيا فى تأمين

---

(١) Khabe Matlosa , " Lesotho after the 1998 Political Conflict : Reconstruction and Peace Building" , **The Southern African Economist** (Harare : Southern Africa Printing and Publishing, Vol.13, No.1, October 1999) P.12.

(٢) Balefi Tise , " Regional Security in Thothern Africa : Whither the SADC Organ on Politics, Defence and Security ? " , **Global Dialogue** (Braamfontiein : The Institute for Global Dialouge, Vol.3, No.3, Dec 1998).

(٣) Khabele Matlosa,**op.cit.**, P.12.

(٤) Gerry Cleaver & Roy May , **op.cit**, P.38.

(٥) **Le Monde** , 24/9/1998.

احتياجاتها من المياه ، حيث وقعت الدولتان اتفاقاً عام ١٩٨٦ تم بموجبه إنشاء " هيئة مشـروع ميـاه مرتفعات ليسوتو " ، وذلك للإشراف على عملية نقل المياه من ليسـوتو إلـى المنـاطق الحضريـة والتعدينية والصناعية فى جنوب أفريقيا عبر أنفاق وقنوات وأنابيب وسدود ومحطات رفع ، بالإضافـة إلى حصول جنوب أفريقيا على قدر من الطاقة الكهرومائية المتولدة عن هذا المشروع ، وذلـك فـى مقابل عوائد مالية سنوية تحصل عليها ليسوتو .[١]

كما ذهب البعض إلى أن الاعتبارات الجغرافية قد أثرت اتخاذ جنوب أفريقيـا وبتسـوانا لقـرار التدخل فى ليسوتو . إذ تحيط بها جنوب أفريقيا من جميع الجهات ، كما أنها تشترك مع بتسوانا فـى الانتماء لإقليم أفريقيا الجنوبية .

ثالثاً – تقييم عملية التدخل :

يعتبر تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو أمراً مشروعاً من الناحية القانونية ، لأنه جاء بناء على طلب رئيس وزراء ليسوتو ، ولأنه يتسق مع ميثاق السادك ويتم تحت إشرافها ، حيـث تنـص المواد ٤، ٥ ، ٢١ على مبادئ تكرس التعاون بين الدول الأعضاء فى دعم السلم والأمن فـى إقليـم الجنوب الأفريقى ، والعمل على الدفاع عن دول الجماعة ، والالتزام بالتعاون فى المجالات السياسـية والأمنية . كما أنه يتسق مع مبادئ وأهداف جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن الذى أنشئ عـام ١٩٩٦، وهو ما تأكد فى م ٢ من بروتوكول السياسات والدفاع والأمن الذى وقعته دول السادك عـام ٢٠٠١ ، حيث نصت المادة على إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية ، وفقاً لقواعد القـانون الدولـى وميثاق الأمم المتحدة بعد الحصول على ترخيص من مجلس الأمن ، وذلك كخيار أخير فى حالة فشـل الوسائل السلمية فى تسوية الصراعات الداخلية والدولية التى تهدد السلم والأمن الإقليمى .[٢]

وفى المقابل يرى البعض أن تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا لم يتم وفقاً لتفويض رسمى مسبق مـن السادك ، حيث اكتفت الدولتان بإجراء مشاورات مع قادة دول السادك المتعاطفة مع حكومة ليسوتو عن طريق الاتصالات التليفونية .[٣] ويمكن الرد على ذلك بأن ظروف الصراع قد تدفع فى بعض الأحيـان إلى التدخل بشكل سريع ، ثم الحصول على تفويض لاحق بالتدخل ، سواء فى صورة قرار أو بيـان صادر عن التنظيم الإقليمى يعرب فيه عن تأييد التدخل ، ولكن المهم هو ألا يكون التدخل متناقضاً مـع مبادئ وأهداف التنظيم أو قواعد القانون الدولى .

وقد استغرق التدخل فى ليسوتو ، تسعة أشهر تقريباً ، انسحبت بعدها القوات المتدخلة . وقد سعت جنوب أفريقيا وبتسوانا لتسوية الصراع من خلال القوة العسكرية والمفاوضات السياسية معـاً ، مـن

---

(١) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ص ٦٨-٦٩ .

(٢) SADC Protocol on Politics, Defence and Security Co-operation,Blantyre,14 August 2001.www.Sadc.int/english/protocols

(٣) Peter Fabricuis, **op.cit.**, P.44.

خلال العمل على تحييد قوات دفاع ليسوتو ، والتوسط فى المفاوضات التى جرت بين الحكومة وتحالف المعارضة ، والتى تم خلالها الاتفاق على ضرورة تأسيس سلطة سياسية مؤقتة ، تضم ممثلين عن كافة الأحزاب المتنافسة فى انتخابات ١٩٩٨، بهدف تهيئة المناخ السياسى لإجراء انتخابات جديدة عام ٢٠٠٠، وذلك من خلال القيام بعدد من الإجراءات أهمها : إعادة النظر فى النظام الانتخابى فى البلاد ، وتأسيس لجنة انتخابية مستقلة ، وبناء بيئة أمنية مساعدة .[١]

وعلى الرغم من الجهود التى بذلت لتسوية الصراع فى ليسوتو ، إلا أنه لا تزال هناك القضايا التى ينبغى حسمها ، من أجل التوصل إلى سلام مستقر ودائم فى البلاد . فعلى الجانب الأمنى ، لم ينجح التدخل الإقليمى فى إيجاد حل للمعضلة الأمنية فى الصراع ، إذ لم تكن السلطة السياسية المؤقتة قادرة على التعامل مع كثير من الجوانب الأمنية للصراع . ومن ثم استمر الشعور بعدم الأمن فى البلاد ، خاصة مع تكاثر الأسلحة التى صاحبت الصراع ، وهو ما أدى إلى انتشار حالات الاغتيال المجهولة بين أعضاء المؤسسة الأمنية ، وتعاظم التهديد الأمنى للمجتمع بشكل عام ، خاصة مع ازدياد معدلات الجريمة فى البلاد ، مما اضطر جنوب أفريقيا وبتسوانا إلى نشر قوة عسكرية مشتركة قوامها ٣٠٠ جندى فى ليسوتو ، فى إطار عملية تدريبية عرفت باسم Maluti ، بهدف المساعدة فى إعادة بناء وتدريب قوات دفاع ليسوتو ، وذلك بتمويل من البنك الدولى[٢] ، كما وقعت الدولتان اتفاقاً للتعاون الأمنى فى مارس ٢٠٠٠ يتضمن تقديم الخدمات التدريبية وتطوير القوات المسلحة فى ليسوتو .[٣]

وعلى المستوى السياسى ، لم تكن السلطة السياسية المؤقتة فعالة بالشكل الكافى ، لأنها قضت معظم وقتها إما فى التورط فى نزاعات داخلية ، أو فى الصراع مع الحكومة ، وهو ما كان يستدعى تدخل الوسطاء سواء من داخل ليسوتو ، أم من خارجها . ومن ثم فقد أخذت السلطة السياسية المؤقتة وقتاً طويلاً من أجل الاتفاق على نظام انتخابى جديد للبلاد ، وذلك بعد الحوار الوطنى الذى جرى فى فبراير ١٩٩٩حول هذه المسألة . وقد استمر الجدل حول طبيعة ذلك النظام الانتخابى حتى سبتمبر ١٩٩٩، عندما تم الاتفاق على نظام انتخابى متوازن يقوم على التمثيل النسبى . ومن ناحية أخرى لم تستطع السلطة السياسية المؤقتة أن تصل إلى نوع من الإجماع بشأن الصيغة المثلى لتحسين قدرات اللجنة الانتخابية المستقلة .[٤]

ومن الناحية الاقتصادية ، كان للصراع تكاليفه المادية الكبيرة ، كما أنه أدى إلى تدمير الكثير من عناصر البنية الأساسية فى البلاد ، خاصة فى العاصمة ، بالإضافة إلى تدمير المراكز التجارية والممتلكات ، وفقدان الكثير من الموظفين لوظائفهم ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وازدياد

---

(١) Khabele Matlosa, **op.cit.**, PP.12-13.

(٢) **Idem**.

(٣) South Africa Yearbook 2001/2002 , **op.cit.**, P.280.

(٤) Khabele Matlosa , **op.cit.**, P.13.

الفقر ، خاصة مع اتجاه الحكومة إلى تخفيض أعداد العمال ، نتيجة لخصخصة المشروعات العامة . كما أدى عدم الاستقرار السياسى والأمنى المرتبط بالصراع إلى انخفاض الاستثمارات الخارجية المباشرة ، وهو ما أثر بالسلب على اقتصاديات البلاد ، خاصة فى ظل ضعف رأس المال المحلى ، وعدم قدرته على إقامة قدر يعتد به من الاستثمارات ، للإسراع بعملية إعادة الإعمار وإيجاد فرص عمل للمتعطلين ، وكذا مع رفض الدول المانحة ضخ مساعدات مالية كافية ، حتى يتم إنعاش الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والديموقراطية في البلاد . وقد أدى ذلك إلى تأخر القيام بعمليات إعادة الإعمار ، حتى أن آثار الدمار لا تزال موجودة فى العاصمة وغيرها من المناطق الأخرى ، بل إنه لولا دعم بعض المؤسسات التمويلية الدولية مثل البنك الدولى ، والUNDP ، لما أمكن القيام ببعض عمليات إعادة الإعمار فى البلاد .(١)

ومن المنتظر أن تتزايد حدة الأزمة الاقتصادية فى ليسوتو بعد مطالبة جنوب أفريقيا لحكومة ليسوتو بسداد تكاليف التدخل . ورغم موافقة ليسوتو على مبدأ السداد إلا أن المطالبات المالية المرتفعة لجنوب أفريقيا جعلتها غير قادرة على الوفاء بها ، حتى أن وزير مالية ليسوتو طالب بضرورة التفاوض مع جنوب أفريقيا من أجل تخفيض هذه المطالبات .(٢) فضلاً عن ذلك فقد واكب الصراع السياسى فى ليسوتو تدفق اللاجئين إلى جنوب أفريقيا ، وتفجر العديد من النزاعات السياسية والاجتماعية والدينية الأخرى ، مثل النزاع بين سكان الريف وسكان الحضر ، و بين الملك والشعب ، وبين الجيش والحكومة ، وبين الحكومة وأحزاب المعارضة ، وبين البروتستانت والكاثوليك .(٣)

وفيما يتعلق بنتائج التدخل بالنسبة لجنوب أفريقيا ، فقد اعتبر البعض أن هذا التدخل يمثل ردة إلى السياسة الإقليمية القمعية التى دأبت جنوب أفريقيا على ممارساتها أثناء مرحلة الأبارتهيد ، نظراً لتجاهل جنوب أفريقيا لملك ليسوتو أثناء الأزمة ، وتباطؤها فى إعلان نتيجة التحقيق الذى قامت لجنة التحقيق التى تم تشكيلها برئاسة أحد قضاة جنوب أفريقيا حول مدى شرعية انتخابات مايو ١٩٩٨ فى ليسوتو .(٤) ومن جانبها فقد نددت المعارضة السياسية فى ليسوتو بتدخل جنوب أفريقيا فى الشئون الداخلية للمملكة ، واتهمتها بأنها تتعامل مع ليسوتو وكأنها " المقاطعة الحادية عشرة لجنوب أفريقيا " ، وأكدت أن تدخلها أدى إلى تدمير العاصمة وانتشار أعمال السلب والنهب فيها، كما أدى إلى تجميد الأوضاع السياسية فى البلاد ، وتوقف الحوار بين القوى السياسية فى البلاد .(٥)

---

(١) Khabele Matlosa , **op.cit.**, P.13.

(٢) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٦٨ .

(٣) David B. Coplan , " A River Runs Through it : The Meaning of Lesotho- Free State Border " **African Affairs**, vol.100, No.398, Jan 2001.PP.113-114.

(٤) حازم خيرى عبد الباسط ، الدور الإقليمى لجمهورية جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤، م س ذ ، ص ٢٠٣.

(٥) **Le Monde**, 24/9/1998.

وفى **ختام هذا المبحث** ، يمكن القول بأن تكرار حالات التدخل الإقليمى المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد أفسح السبيل للمقارنة بين هذه الحالات ، على نحو يساعد فى استخلاص بعض الاستنتاجات حول الأطراف القائمة بهذه التدخلات ، ودوافعها ، وأساليبها فى مواجهة الصراعات الداخلية ، وفيما يلى توضيح لذلك :

١-يلاحظ أنه لم يحدث مطلقاً تدخل مباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة من جانب التنظيم الإقليمى القارى ممثلاً فى منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى حالياً) . فالنمط السائد هو التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية ، وذلك بتأييد من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية . بالإضافة إلى التدخل من جانب الدول الأفريقية فى إطار التنظيمات الإقليمية القارية أو الفرعية ، والتدخل من جانب الدول الأفريقية خارج إطار التنظيمات الإقليمية . ولعل هذا يدفع الباحث إلى القول بأن الغلبة فى عملية التدخل الإقليمى واحتواء الصراعات فى أفريقيا كانت للمنظمات الإقليمية الفرعية على حساب التنظيم القارى .

٢-إن بعض حالات التدخل من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية لم تكن لتحدث ، لولا وجود قوة إقليمية تقف وراء هذا التدخل وتدعمه سياسياً ومادياً . ويعتبر الدور النيجيرى فى إطار الإيكواس المثال البارز على ذلك ، حيث كانت نيجيريا هى الممول الرئيس لعمليتى التدخل فى ليبيريا وسيراليون ، حيث أنفقت نحو ٨ بليون دولار من أجل التدخل فى هذين الصراعين .[١]

٣-إن التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد اقترن فى أغلب الأحوال بمبررات أساسية تمثلت فيما يلى :

أ-حماية حقوق الإنسان ومنع تصاعد الكوارث الإنسانية وتحقيق الاستقرار الإقليمى ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل الإيكواس فى كل من ليبيريا وغينيا بيساو وكوت ديفوار .

ب-الرغبة فى دعم الديموقراطية والحيلولة دون استخدام القوة فى الإطاحة بالحكومات المنتخبة ، ومثال ذلك تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو ، وتدخل نيجيريا فى سيراليون .

ج-الرغبة فى تحقيق الأمن الداخلى فى الدول المتدخلة ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل كل من رواندا وأوغندا وبوروندى ضد كل من موبوتو وكابيلا فى الكونغو الديموقراطية ، على نحو ما سيرد تفصيله فى الباب الثانى من هذه الدراسة .

٤-إن أسلوب الأطراف المتدخلة فى معظم حالات التدخل كان يتمثل إما فى العمل على وقف تصاعد الصراعات الداخلية ، والحرص على الوصول إلى تسويات سياسية لها – مثلما حدث فى ليبيريا وسيراليون وليسوتو– أو العمل على فرض مصالحها على حكومات وشعوب الدولة الهدف . غير أن الأطراف المتدخلة لم تركز على استئصال جذور هذه الصراعات من الأساس ، وهو ما أدى فى

---

(١) Bunmi A. Ohohe, **op.cit.**, P.38.

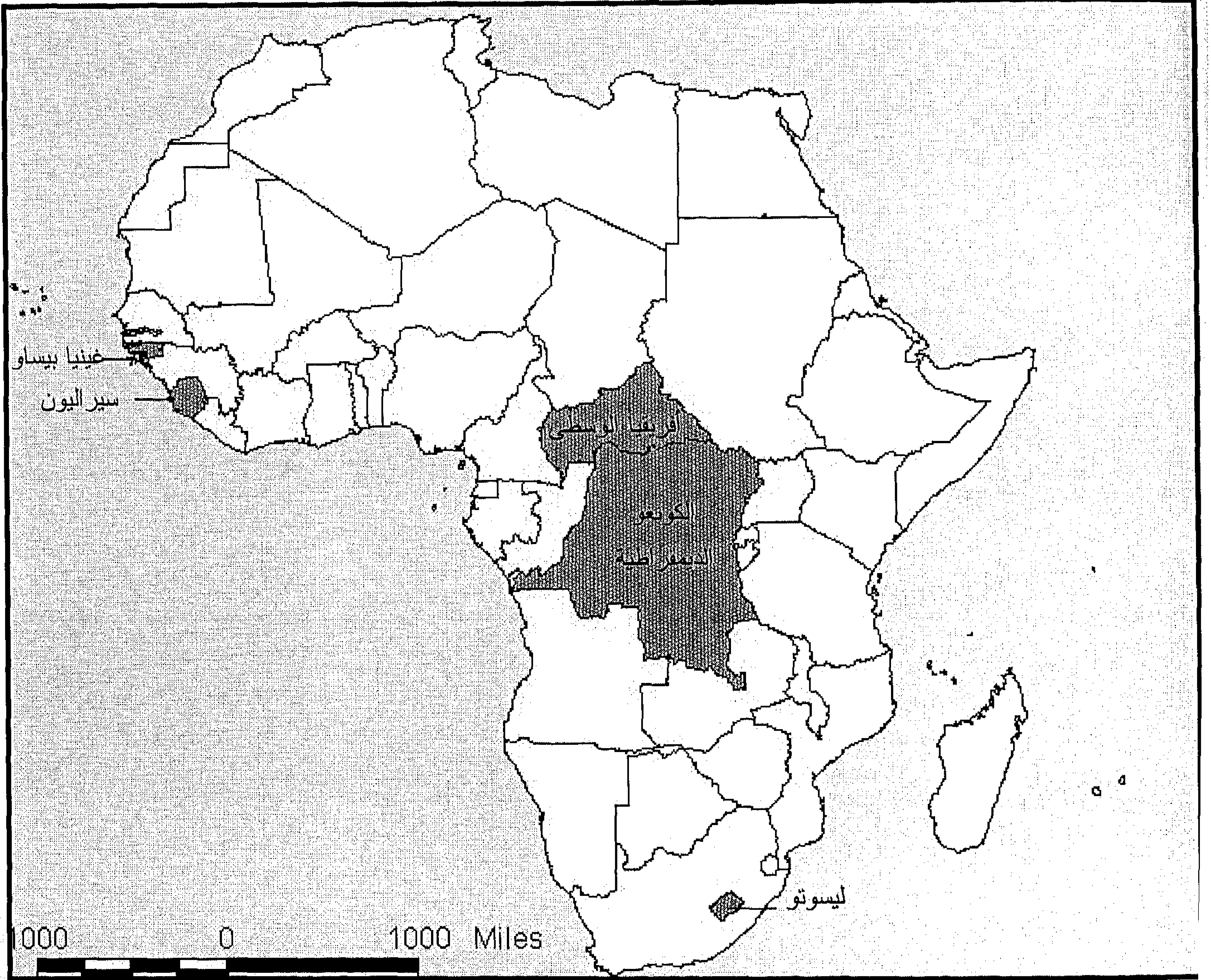
بعض الحالات إلى تجدد هذه الصراعات ، مثلما حدث في ليبيريا وسيراليون والكونغو الديموقراطية وأفريقيا الوسطى .

٥- إن احتمالات نجاح التدخل المباشر في الصراعات الداخلية تكون أقل بشكل عام مقارنة بالتدخل في الصراعات الدولية . نظراً للتعقد الذى تتسم به الصراعات الداخلية في الغالب ، وما هو يقتضى حشد إمكانيات عسكرية كبيرة نسبياً ، وتكثيف الجهود بدرجة أكبر لضمان جمع الإرادة السياسية للمتصارعين وحلفائهم في الداخل والخارج ، فضلاً عما تتطلبه تسوية الصراع الداخلي من إجراءات معقدة من قبيل تسريح المقاتلين ونزع أسلحتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع ، وهي أمور غير ميسورة في معظم الأحيان ، خاصة وأن العديد من الأطراف في الصراعات الداخلية هم جماعات مسلحة وليست دول ، ومن ثم يصعب تحقيق التوافق بين مصالح تلك الجماعات ، كما يصعب التنبؤ بسلوكها ، أو إلزامها بتنفيذ الاتفاقات الخاصة بتسوية الصراعات .

وتعبر الخريطة رقم (٢) عن حالات التدخل المباشر من جانب الدول في إطار التنظيم الإقليمى .

الخريطة رقم (٢)

الدول التى شهدت تدخلا مباشرا من جانب الدول فى إطار التنظيم الإقليمى



المصدر : أعد الباحث الخريطة السابقة استنادا إلى العديد من المصادر التى تناولت حالات التدخل المباشر من جانب الدول فى إطار التنظيم الإقليمى خلال مدة الدراسة .

المبحث الثالث
التدخل غير المباشر من جانب الدول الأفريقية

لا تقتصر أنماط التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية على الأنماط السابقة للتدخل المباشر فقط ، بل إن هناك أنماطاً أخرى للتدخل الإقليمى فى تلك الصراعات تتم بأساليب غير مباشرة ، وذلك عندما تلجأ الدول الأفريقية ، فى سعيها لحماية مصالحها فى الدول الأخرى ، إلى دعم أطراف الصراعات الداخلية فى تلك الدول ، سواء الحكومة الشرعية أو أعدائها ، وذلك من خلال الأساليب المختلفة للتدخل غير المباشر .

ويعتبر التدخل غير المباشر من الأمور المعتادة فى العلاقات بين الدول الأفريقية أثناء مرحلة الحرب الباردة وبعدها أيضاً . وعلى الرغم من بروز ظاهرة التدخل المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، إلا أن التدخل غير المباشر لا يزال هو النمط السائد للتدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة . وحتى بالنسبة لحالات التدخل المباشر ، فإنها غالباً ما تشهد بعض ممارسات التدخل غير المباشر .

وفى هذا السياق ، يوضح الجدول رقم (٦) أهم الحالات الأساسية للتدخل غير المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة .

ونظراً لعدم إمكانية دراسة كل حالات التدخل غير المباشر فى هذا المبحث ، فسوف يتم تناول أبرز تلك الحالات ، مع مراعاة تمثيلها لأنماط التدخل غير المباشر ، والتى تم تصنيفها حسب **شكل (صورة) التدخل** ، ومن ثم تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية :

المطلب الأول : التدخل غير المباشر عن طريق تصعيد الحروب الأهلية .

المطلب الثانى : التدخل غير المباشر عن طريق دعم العمليات الانفصالية .

المطلب الثالث : التدخل غير المباشر عن طريق الإطاحة بالنظم الحاكمة .

المطلب الرابع : التدخل غير المباشر عن طريق دعم حركات التمرد المسلح .

جدول رقم (٦)

الحالات الأساسية للتدخل غير المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية

شكل (صورة) التدخل	الدولة المتدخلة	الدولة الهدف
تصعيد الحروب الأهلية	أوغندا ، إثيوبيا ، إريتريا	السودان
	زائير (فى عهد موبوتو) ، زامبيا ، الكونغو برازافيل ، توجو ، بوركينا فاسو ، كوت ديفوار ، رواندا ، الجابون	أنجولا
دعم العمليات الانفصالية	إثيوبيا	الصومال
	غينيا بيساو ، جامبيا	السنغال
الإطاحة بالنظم الحاكمة	تشاد	أفريقيا الوسطى
	أوغندا	رواندا
	أنجولا ، الكونغو الديموقراطية	الكونغو برازافيل
	زيمبابوى ، أنجولا ، زامبيا	زائير (فى عهد موبوتو)
دعم حركات التمرد المسلح	السودان	إثيوبيا ، إريتريا ، أوغندا
	إريتريا	إثيوبيا
	إثيوبيا	إريتريا
	ليبيريا	سيراليون ، غينيا
	سيراليون	ليبيريا
	غينيا	ليبيريا
	زائير (فى عهد موبوتو)	رواندا ، أوغندا ، بوروندى

المصدر : أعد الباحث الجدول السابق استناداً إلى العديد من المصادر التى تناولت حالات التدخل الإقليمى غير المباشر خلال مدة الدراسة ، مع مراعاة استبعاد الحالات التى لم يتوافر للباحث دليل مؤكد على حدوثها .

المطلب الأول

التدخل غير المباشر عن طريق تصعيد الحروب الأهلية

يعتبر التدخل غير المباشر فى الحروب الأهلية أحد أنماط التدخل التى تلجأ إليها الدول الأفريقية فى علاقاتها مع بعضها البعض . وقد شهدت معظم الحروب الأهلية الأفريقية هذا النمط من التدخل . ففى معظم الدول الأفريقية تتسم القوات المسلحة بقلة العدد ونقص التسليح وضعف التدريب ، وهو ما يفقد نظمها الحاكمة القدرة على السيطرة على معظم أراضى الدولة ، وخاصة المناطق الحدودية ، مما

يزيد من فرص تدخل الدول الأخرى عن طريق إثارة الحروب الأهلية أو تصعيدها . وتعتبر الحرب الأهلية فى كل من السودان وأنجولا من أهم الحروب الأهلية التى شهدت هذا النمط من التدخل .

أولاً- التدخل فى الحرب الأهلية السودانية :

تشهد السودان حرباً أهلية شبه مستمرة منذ استقلالها .(١) ورغم توقف هذا الحرب بعد توقيع اتفاق أديس أبابا إلا أنها تجددت مرة أخرى عام ١٩٨٣، عقب تشكيل الجيش الشعبى لتحرير السودان بقيادة جون جارنج ، وذلك بسبب سياسات الرئيس جعفر نميرى .(٢) وقد استمرت الحرب منذ ذلك الحين وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة ، إلا أنها دخلت فى منعطف أكثر خطورة مع وصول نظام الجبهة الإسلامية القومية بقيادة الرئيس عمر البشير إلى السلطة عام ١٩٨٩، إذ ازداد عدد أطراف الحرب من جهة ، لتضم – بالإضافة إلى الجنوبيين – العديد من التيارات والقوى السياسية الشمالية ، كما اتسع نطاقها من جهة أخرى لتشمل مناطق أخرى غير الجنوب فى الشرق والغرب ، إلا أن مشكلة الجنوب ظلت – برغم ذلك – هى السبب الأساسى والأكثر إلحاحاً لهذه الحرب .(٣)

وكانت التدخلات الإقليمية غير المباشرة سبباً مهماً من أسباب استمرار وتصعيد الحرب الأهلية السودانية منذ اندلاعها تقريباً. فأثناء الحرب الباردة حصل المتمردون على دعم العديد من الدول الأفريقية مثل : إثيوبيا فى ظل نظام هيلاسيلاسى ، والكونغو فى عهد تشومبى .(٤) كما قدمت ليبيا دعماً عسكرياً ومادياً لجارنج منذ عام ١٩٧٩ وحتى سقوط نظام نميرى ، وذلك بسبب تأييد نميرى لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، واستمرت إثيوبيا أيضاً فى دعم جارنج رغم محاولات السودان

(١) عمل الاستعمار البريطانى على إذكاء وتكريس الانقسامات الإثنية والدينية واللغوية بين شمال وجنوب السودان . وقد تصاعدت مشكلة الجنوب منذ استقلال السودان بسبب رفض الجنوبيين لسياسات الحكومة الشمالية ، التى توسعت فى تطبيق سياسات السودنة والتعريب والأسلمة فى إطار عمليات بناء الأمة ، وهو ما أدى إلى نشأة حركة معارضة مسلحة فى الجنوب عرفت باسم أنيانيا عام ١٩٦٣. وقد خاضت الحركة صراعاً مسلحاً ضد الحكومة حتى تم توقيع اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، وهو الاتفاق الذى ساهم فى تسوية الصراع وخلق حالة من الاستقرار بعد أن كفل للجنوبيين نوعاً من الحكم الذاتى فى إطار السودان الموحد . انظر : أنس مصطفى كامل ، " الصراعات الإثنية فى حوض النيل والنظام الدولى الجديد " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٠٧، يناير ١٩٩٢، ص ٤٣ .

(٢) ومن هذه السياسات : إصرار الحكومة الشمالية على تقسيم الجنوب بعد اكتشاف النفط فى أراضيه بحيث تتحكم الحكومة فى عمليات استخراجه وتصديره ، والبدء فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان ، والسعى نحو تحقيق التكامل بين مصر والسودان ، وهو ما أثار قلق الجنوبيين من هيمنة الهوية العربية الإسلامية على السودان واستيعابهم فى إطار الثقافة العربية الإسلامية . ولمزيد من التفصيلات انظر د. إبراهيم نصر الدين ، " قضية جنوب السودان " ، فى د.إبراهيم نصر الدين (محرر) ، الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ص ١٨٨-١٩٢.

(٣) **المرجع السابق** ، ص ١٩٣.

(٤) ولمزيد من التفصيلات حول الدعم الأجنبى والإقليمى لهؤلاء المتمردين انظر :

John Howell & Beshir Hamid, " Sudan and the Outside World 1964-1968", **African Affairs**, Vol.68, No.273, Oct.1969.PP.302-310.

السلام المصرية الإسرائيلية ، واستمرت إثيوبيا أيضاً فى دعم جارنج رغم محاولات السودان تحسين العلاقات معها .[١]

ومع وصول البشير إلى السلطة ، ازداد الدعم الإقليمى للمتمردين بعد أن توترت العلاقات بين نظامه وكثير من أنظمة الحكم فى الدول الأفريقية ، وخاصة دول الجوار مثل :إثيوبيا، وإريتريا، وكينيا ، وأوغندا ، وذلك بسبب التوجهات الإسلامية المتشددة لنظام البشير ، وسعيه إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى المحيط الإقليمى لدولته ، وتبنيه سياسة خارجية تدخلية فى شئون الدول الأخرى . وهنا سعت دول الجوار إلى حصار النظام السودانى من خلال إجراءات عديدة ، أهمها تصعيد الحرب الأهلية السودانية، بهدف شغل النظام السودانى بقضاياه الداخلية عن سياساته الخارجية ، التى تمثل خطراً يعتد به على أنظمة الحكم فى تلك الدول .[٢]

وقد أشارت التقارير إلى حصول المتمردين السودانيين على أشكال مختلفة من الدعم العسكرى الإقليمى ، والذى يتضمن الدعم اللوجيستيكى ، عن طريق تقديم الأسلحة أو تسهيل نقلها إليهم . بالإضافة إلى فتح الأراضى أمام المتمردين ، من أجل الاحتماء بها عند تعرضهم لهجمات القوات الحكومية ، أو استخدامها فى أعمال التدريب العسكرى ، أو اتخاذها كقواعد انطلاق لشن الهجمات ضد الأهداف الحكومية .

وفى هذا السياق ، راحت الحكومة السودانية توجه الاتهامات إلى دول الجوار بتقديم أشكال مختلفة من الدعم العسكرى غير المباشر للمعارضة السودانية . فأعربت الحكومة عن تشككها فى ضلوع كينيا فى تهريب الأسلحة إلى المتمردين ، تحت ستار توصيل مواد الإغاثة الإنسانية إلى سكان الجنوب ، حيث تأتى الطائرات من الخارج ثم تنقل إلى كينيا ومنها إلى جنوب السودان ، دون أى رقابة على حمولتها أو إشراك للحكومة السودانية فى عمليات النقل أو التوزيع ، وهو ما يمثل انتهاكاً لسيادة السودان ، ويدعو إلى التشكك فى نوايا الدول التى تقدم المساعدات أو تنقلها.[٣]

---

(١) هانى رسلان ، " الأبعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السودانى " ، **السياسة الدولية** ، ع ٨٩، يوليو ١٩٨٧، ص ٢٠٩.

(٢) يرى البعض أن دول الجوار الإقليمى وإن كانت تعمل على تصعيد الحرب الأهلية السودانية إلا أنها لا تقبل بانفصال الجنوب نظراً لأن الجماعات الإثنية فى الجنوب لها امتدادات فى بعض هذه الدول ، وهو ما قد يثير قضية تعديل الحدود لصالح دولة جنوب السودان – فى حالة قيامها – على حساب دول الجوار ، كما أن استقلال الجنوب يمكن أن ينقل عدوى الانفصال إلى دول الجوار ، خاصة وأنها تعانى من ذات المشكلات . انظر : د. إبراهيم نصر الدين ، " بين الانفصال والصوملة وثنائية الهوية : سيناريو الإنقاذ الحقيقى للسودان " ، **وجهات نظر** (القاهرة : الشركة المصرية للنشر العربى والدولى ، ع ١٣، فبراير ٢٠٠٠) ص ٥٧ .

(٣) وهنا يؤكد وزير الإعلام السودانى أن حركة التمرد السودانية ليس لها هوية محددة ، وأنها تتسول الدعم الخارجى من دول أفريقية عديدة ومن إسرائيل أيضاً . انظر : سفارة السودان بالقاهرة ، **النشرة اليومية للسفارة السودانية** ، ٤ سبتمبر ٢٠٠١.

كما أكدت الحكومة السودانية أن أوغندا تفتح أراضيها أمام المتمردين السودانيين من أجل الانطلاق منها لشن الهجمات ضد الحكومة . وهو ذات الاتهام الذى وجهته السودان لإريتريا ، حيث اتهمتها بفتح أراضيها أمام قوات جارنج ، لكى تنطلق منها لمهاجمة مدينة كسلا ذات الموقع الاستراتيجى فى شرق السودان ، والتى يتيح الاستيلاء عليها تطوير الهجوم على ثلاثة محاور هى : المحور الشمالى الشرقى فى اتجاه ميناء بور سودان حيث يوجد خط البترول السودانى ، والمحور الجنوبى الغربى فى اتجاه العاصمة السودانية الخرطوم ، والمحور الجنوبى الشرقى فى اتجاه الدمازين حيث يقع خزان الروصيرص ومحطة توليد الكهرباء الرئيسية التى تغذى الخرطوم . ومن هنا تتضح خطورة التهديد الذى يمثله الدعم الإريترى للمعارضة السودانية المسلحة .(١) وفى ذات الاتجاه ، اتهمت السودان إثيوبيا بحشد قوات كثيفة على منطقة الحدود المشتركة ، ومهاجمة منطقة (الغشقة) ، وتقديم الدعم لقوات جارنج .(٢)

ومع اشتداد وطأة الحرب الأهلية فى الأقاليم الشرقية للسودان ، روجت الحكومة السودانية لفكرة تعرض البلاد لغزو إثيوبى إريترى ، يأتى فى إطار مؤامرة أمريكية-صهيونية تتجاوز آثارها السلبية الحدود السودانية إلى منطقة شرق ووسط أفريقيا ، كما تهدد الأمن الاستراتيجى العربى بوجه عام .(٣)

وهنا يؤكد كثير من المحللين على دور الدوائر السياسية فى الولايات المتحدة وبريطانيا فى إثارة الحرب الأهلية السودانية عن طريق دعم التدخلات الإقليمية فى تلك الحرب ، وأن ذلك يشكل جزءاً من محاولات هذه الدوائر لتحقق أهدافها فى السودان ، فساهمت الولايات المتحدة على سبيل المثال بمساعدات عسكرية تقدر بنحو ٢٠ مليون دولار لدعم التدخل الإقليمى فى السودان .(٤) وقد وظفت الولايات المتحدة وبريطانيا أساليباً أخرى للضغط على الحكومة السودانية مثل : الحصار والعقوبات

---

(١) وفى هذا السياق ، أكدت الحكومة السودانية فى يناير ٢٠٠١ أنها ترصد بدقة تلك الخطة – التى تحظى بدعم أمريكى قوى من إدارة كلينتون – التى تستهدف نقل ستة آلاف جندى من قوات جون جارنج إلى الحدود الشرقية للسودان مع إريتريا من أجل شن عمليات عسكرية جديدة ضد السودان ، كما حذر زعيم حزب الأمة الصادق المهدى أيضاً من خطورة هذه الخطة فى حالة تنفيذها . انظر خالد عبد العظيم ، **م س ذ** ، ص ٣٤.

(٢) د. محمود أبو العينين ، **إدارة الصراعات العرقية فى أفريقيا** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة خاصة محكمة ، ع ٥٩، ٢٠٠٠) ص ص ١٣١-١٣٢.

(٣) أكد المستشار الصحفى للرئيس البشير أن تلك المؤامرة تستهدف إقامة إمبراطورية مسيحية فى القرن الأفريقى ، فى إطار كونفدرالى يضم إثيوبيا وإريتريا وشرق السودان ، وتسيطر عليه أقلية التيجراى المسيحية ، كما أنها تسعى إلى تهديد الأمن الاستراتيجى العربى عن طريق تدعيم النفوذ الإسرائيلى فى البحر الأحمر ، ومحاصرة الدول العربية الإسلامية مثل السودان والصومال وجيبوتى وإجبارها على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل ، هذا بالإضافة إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية الأخرى لتلك المؤامرة . ولمزيد من التفصيلات انظر : د. محمد سليمان محمد ، **السودان : حروب الموارد والهوية** (كيمبردج : دار كيمبردج للنشر ، ط١، ٢٠٠٠) ص ٣١٠.

(٤) **المرجع السابق** ، ص ٣١١.

الاقتصادية ، وتغيير شبكة التوازنات الإقليمية المحيطة بالسودان فى غير صالحها ، والتهديد بـالتدخل العسكرى الدولى فى السودان لوقف انتهاكات حقوق الإنسان فيها . غير أن توظيف ورقـة الحـرب الأهلية السودانية وانفصال الجنوب السودانى يظل أهم أوراق الضغط الدولى على السودان . وفى هـذا السياق وصف البعض محاولات الولايات المتحدة وبريطانيا لإثارة الحرب الأهلية السـودانية بأنـها " فاشودة جديدة فى وسط أفريقيا " .(١)

وبالفعل ساهمت التدخلات الإقليمية – المدعومة دولياً – فى إطالة أمد الحرب الأهلية السـودانية ، نظراً لأنها أضعفت قدرة الحكومة السودانية على حسم الحرب لصالحها ، وساهمت فى تعديل تـوازن القوى بين الحكومة والمتمردين ، بل إنها أعطت المتمردين نوعاً من التفوق على الحكومة فى العديـد من ميادين القتال ، وهو ما أتاح لهم توسيع نطاق سيطرتهم على الأراضى السودانية .

وأمام هذه الضغوط الإقليمية والدولية سعى نظام البشير إلى الخروج من عزلته ، فبدأ يتخلص من الرموز الإسلامية فى نظامه وعلى رأسهم حسن الترابى زعيم الجبهة الإسلامية القومية ، كما تخلـى عن سياسة تصدير الثورة ، وعمل على تحسين علاقاته مع القوى الدولية والإقليمية . فعلى المسـتوى الدولى ، فتحت السودان قنوات للاتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وقدمت قـدراً كبـيراً مـن التعاون مع الإدارة الأمريكية فى إطار الحملة الدولية ضد الإرهاب . وعلى المستوى الإقليمى سـعت السودان إلى تحسين علاقاتها مع مصر ، كما تعهدت بعدم إيـواء حركـات المعارضـة الإريترية والإثيوبية (٢)، وعملت أيضاً على تحسين علاقاتها مع أوغندا ، حيث عقدت مجموعة من الاجتماعـات بين مسئولى البلدين ، مثل اجتماع نيروبى فى ديسمبر ١٩٩٩، الذى تعهدت خلاله الدولتان بعدم دعـم حركات المعارضة المسلحة فى الدولة الأخرى ، كما وقعت الدولتان اتفاقاً أمنياً يسمح للقوات الأوغندية بتعقب المتمردين الأوغنديين داخل الأراضى السودانية ، دون اشتراك القوات السودانية فى القتال .(٣)

غير أن الإجراءات السالفة لم تسهم كثيراً فى تحسين موقف الحكومة السودانية ، مما اضطرهـا– تحت وطأة الضغط الدولى والأمريكى بصفة خاصة – إلى توقيع اتفاق ماشاكوس فى كينيا في يوليـو ٢٠٠٢ ، والذى يمنح الجنوبيين حق تقرير المصير بعد مرور ستة أعوام من توقيع الاتفاق ، وهو مـا أثار قدراً كبيراً من المخاوف من احتمالات انفصال الجنوب وتمزيق أوصال السودان .

---

(١) Executive Intelligence Review , **Peace through Development in Africa's Great Lakes Region** , Special Report , Washington, D.C.: EIR News Service, Inc, September 1997, P.5.

(٢) نجحت جهود الوساطة القطرية فى توصل السودان إلى توقيع مذكرة تفاهم مع إريتريا تقضـى بالتعـهد المتبـادل بالتوقف عن التدخل فى الشئون الداخلية للدولة الأخرى والعمل على تسوية الخلافات بين الدولتين ، كمـا سـاهمت الاتصالات السرية فى تحسين العلاقات السودانية الإثيوبية ، بعد اتفاق الدولتان على إغـلاق مكـاتب المعارضـة المسلحة السودانية والإثيوبية الموجودة على أراضيهما . انظر : د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشـكلات حوض النيل ، **م س ذ** ، ص ٤٩.

(٣) حول هذا الاتفاق انظر: موقع المفكرة الإسلامية على الإنترنت ، ٢٦ مارس ٢٠٠٢ ، www.islammemo.com

ثانياً- التدخل فى الحرب الأهلية الأنجولية :

شهدت أنجولا منذ استقلالها حرباً أهلية بسبب تمرد حركة يونيتا بزعامة جوناس سافيمبى ضد الحكومة المركزية فى لواندا . وقد كانت التدخلات غير المباشرة بمثابة قوة الدفع التى ساعدت الحركة على مواصلة الصراع ضد الحكومة ، حيث كانت يونيتا تعتمد على العديد من دول الجوار فى إقامة قواعد خلفية لها فى أراضيها ، وذلك لاستخدامها إما كمراكز للدعم اللوجيستيكى أو كقواعد للانطلاق من أجل شن الهجمات ضد الحكومة الأنجولية . وكذا كانت الحركة تعتمد على هذه الدول فى تهريب الماس من المناطق التى تسيطر عليها إلى الأسواق الخارجية ، وكذا فى تهريب السلاح والمعدات العسكرية التى يتم شرائها عن طريق عوائد بيع الماس . وكانت زائير فى عهد موبوتو من أهم الدول التى تدعم يونيتا ، غير أنه بعد سقوط نظام موبوتو اتجهت الحركة إلى الاعتماد على أراضى كل من : زامبيا ، وتوجو وبوركينافاسو ، وأفريقيا الوسطى ، والمغرب ، كطرق بديلة لنقل تجارتها غير المشروعة تصديراً واستيراداً .(١)

وقد شكلت الأمم المتحدة لجنة للتحقيق حول مصادر الدعم العسكرى والمالى ليونيتا . وفى مارس ٢٠٠٠ كشفت التحقيقات عن وجود شبكة تضم عدد من رؤساء الدول والشركات الأفريقية والأجنبية ، تتولى تقديم الدعم العسكرى والمالى لحركة يونيتا الأنجولية ، وذلك برغم قرارات المقاطعة والعقوبات التى فرضها مجلس الأمن على الحركة طوال التسعينيات ، مما جعل تلك العقوبات عديمة الجدوى . وتتولى تلك الشبكة تهريب الماس الخام ، وعقد صفقات بيعه ونقله ، وإصدار شهادات المنشأ المزورة لتسهيل عمليات تهريب الماس ، وفتح الحسابات المالية فى البنوك الأمريكية والأوروبية ، ومنح جوازات السفر المزورة لقيادات الحركة وأسرهم ، رغم أنهم ممنوعون من السفر بموجب عقوبات الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى استيراد السلاح والذخيرة والوقود ونقله إلى مناطق تمركز القوات المتمردة ، مع تقديم الرشاوى والعمولات لكل من شارك فى هذه الأعمال . أما الرؤساء الأفارقة الذين أدينوا فى التحقيقات فهم : الرئيس اياديما رئيس توجو ، الذى أصبح العقل المدبر فى تلك الشبكة بعد خلع الرئيس موبوتو ، والرئيس كومباورى رئيس بوركينا فاسو ، والرئيس الجابونى عمر بونجو ، والرئيس الرواندى كاجامى ، ورئيس كوت ديفوار السابق بيديه ، والرئيس السابق للكونغو برازافيل ليسوبا.(٢)

وكانت هذه التدخلات سبباً أساسياً فى توتر العلاقات بين الحكومة الأنجولية والدول التى تدعم يونيتا ، وفى هذا السياق تقدمت حكومة أنجولا باحتجاج لدى فرنسا تطلب منها الضغط على حكومات

---

(١) قدرت مبيعات يونيتا من الماس خلال المدة من ١٩٩٢إلى ١٩٩٨ بنحو ٣،٧ مليار دولار ، وذلك بالرغم من قرار الأمم المتحدة الذى يحظر التجارة غير المشروعة فى الماس . انظر فى هذا الشأن : د. عبد الملك عودة ، أفريقيا فى ختام القرن العشرين ، **م س ذ** ، ص ص ٦٢-٦٣.

(٢) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، **م س ذ** ، ص ص٢٢-٢٣.

الدول الفرنكوفونية لايقاف دعمها ليونيتا .[١] ويرى البعض أيضاً أن رغبة الحكومة الأنجولية فى إنهاء الدعم غير المباشر ليونيتا كانت من أهم دوافع تدخل الحكومة الأنجولية للإطاحة بموبوتو ، ثم تدخلـها لدعم سلفه لوران كابيلا فى مواجهة المتمردين على نحو ما سيرد فى الباب الثانى . ويفسر البعض أيضاً التدخل الأنجولى فى الصراع الداخلى فى الكونغو برازافيل بين الرئيس ليسوبا والرئيس نجيسو ، بسعى أنجولا لضرب قواعد يونيتا التى كانت قد نقلت إلى الكونغو برازافيل بعد الإطاحة بنظام موبوتو فى زائير .[٢] كما كان دعم زامبيا وتحريضها ليونيتا على الصراع ضد الحكومة الأنجولية سبباً أساسياً فى توتر العلاقات بين أنجولا وزامبيا خلال عامى ١٩٩٨/ ١٩٩٩ حتى وصل الأمر إلى تهديد أنجولا بغزو زامبيا لإجبارها على إيقاف دعمها ليونيتا.[٣] وكانت الاتهامات الموجهة إلى الرئيس التوجولى اياديما بدعم يونيتا سبباً فى مقاطعة أنجولا لقمة منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى توجو عام ٢٠٠٠.[٤] ورغم صدور بيانات عديدة عن رؤساء الدول الأفريقية الذين وردت أسمائهم فى تحقيقات الأمم المتحدة ، تنفى بشكل قاطع الضلوع فى تقديم أى دعم عسكرى أو مالى لحركة يونيتا إلا أن ذلك لم يسهم كثيراً فى تحسين العلاقات بين أنجولا وهذه الدول .[٥]

ومن جهة أخرى ، تسببت التدخلات الإقليمية فى تأجيج الحرب الأهلية الأنجولية وزيادة حدتـها . حيث إنه وفقاً لتقديرات قسم الشئون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ، فقد بلغت الخسائر الناجمة عن الحرب الأهلية الأنجولية نحو ٢٠ بليون دولار أمريكى ، كما فقد نحو ٣٠٠ ألف أنجولى حياته خلال المدة من ١٩٩٢إلى ١٩٩٤ .[٦]

المطلب الثانى

التدخل غير المباشر عن طريق دعم العمليات الانفصالية

وفى هذا المطلب يتم تناول حالتين هما : التدخل الإثيوبى فى الصومال ، وتدخل غينيا بيساو فى السنغال ، وذلك على النحو التالى :

---

(١) د. عبد الملك عودة ، أفريقيا فى ختام القرن العشرين ، م س ذ ، ص٦٣.

(٢) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، م س ذ ، ص ٤٩٤.

(٣) Peter Fabricius, **op.cit.**, P.41.

(٤) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ١٦.

(٥) **المرجع السابق** ، ص ٢٣.

(٦) Horace Campbell , " Democratisation , Citizenship and Peace in the DRC " , in Mwesiga Baregu (ed.), **op.cit.**, P.32.

أولاً – التدخل الإثيوبى فى الصومال :

كانت الصومال – ولا تزال – هدفاً للتدخل المباشر وغير المباشر فى شئونها الداخلية ، نظراً لأهمية موقعها الاستراتيجى . ومع اندلاع الصراع الداخلى المسلح فى الصومال وسقوط نظام سياد برى فى يناير ١٩٩١، سعت إثيوبيا إلى التدخل فى هذا الصراع ، بغية التأثير على مجرياته ، بما يخدم مصالحها الوطنية ، وخاصة مصالحها الأمنية ، ومن ثم حرصت إثيوبيا على بقاء الصومال ضعيفة حتى لا تعاود المطالبة باسترجاع إقليم الصومال الغربى (أوجادين) الذى استولت عليه إثيوبيا .(١)

وقد ازدادت حدة وكثافة التدخل الإثيوبى فى الصومال مع ازدياد انكشاف ضعفها الجيو– سياسى كدولة برية داخلية ، وذلك اثر اندلاع الصراع الإثيوبى الإريترى عام ١٩٩٨، وفقدان إثيوبيا لميناءى عصب ومصوع الإريتريين ، ثم توتر العلاقات بينها وبين وجيبوتى بسبب الخلاف حول رسوم استخدام إثيوبيا لميناء جيبوتى . وقد دفعت هذه التطورات إثيوبيا إلى تكثيف الاهتمام بالصراع الصومالى والتعامل معه على النحو الذى يحقق عدداً من الأهداف من أهمها : الوصول إلى الموانئ الصومالية على خليج عدن والمحيط الهندى ، وإيجاد صومال مقسم إلى دويلات أو صومال به نظام مركزى قائم على توازنات هشة تجعل درجة اعتماده على إثيوبيا كبيرة ، وذلك حتى لا ينشأ نظام مركزى قوى فى الصومال يمكنه أن يكون نداً لإثيوبيا ، أو يمكنه منعها من استخدام الموانئ الصومالية كما فعلت إريتريا ، أو مطالبتها بمقابل كبير فى سبيل استخدام الموانئ على نحو ما فعلت جيبوتى .(٢) كما تسعى إثيوبيا إلى تأمين حدودها الشرقية ، من خلال توقيع اتفاقيات أمنية لمراقبة الحدود مع الصومال ، بحيث يتم تصفية القواعد الخلفية لحركة الأورومو وجبهة تحرير الأوجادين وجبهة الاتحاد الإسلامى . وهى كلها حركات انفصالية معارضة للنظام الإثيوبى ، وتنطلق من قواعد خلفية فى الصومال لتنفيذ عمليات فى العمق الإثيوبى .(٣)

---

(١) يفسر البعض هذا التدخل الإثيوبى استناداً إلى ترسخ ميراث الخوف من تطويق وتفكيك الدولة لدى صانع القرار الإثيوبى ، خاصة فى ظل الطبيعة التعددية للمجتمع الإثيوبى ، الذى اعتمدت الحكومات الإثيوبية المتعاقبة فى إدماجه على القهر وليس الرضاء والإقناع . انظر : د.عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، **م س ذ** ، ص ص ٣٦-٣٧. وانظر أيضاً : سمير حسنى ، " التطورات الأخيرة فى الصومال وموقف الجامعة العربية منها " ، فى د. إجلال رأفت (محرر) ، **العلاقات العربية الأفريقية** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ص ٢٤٥.

(٢) أسندت جيبوتى إدارة مينائها إلى السلطات الخليجية لميناء جبل على فى دبى ، لكى تتولى تنمية وتطوير ميناء جيبوتى بأسلوب امتياز الإدارة لمدة ٢٠ عاماً ، مما أدى إلى ارتفاع الرسوم الجمركية فى ميناء جيبوتى بمقدار ٣٠% (٤ دولار/طن)، وهو ما رفضته إثيوبيا ، مما جعلها تتجه إلى ميناء بربرة الصومالى، حيث وقعت إثيوبيا فى نوفمبر ٢٠٠٠ اتفاقاً مع جمهورية صومالى لاند يتيح لها استخدام ميناء بربرة فى شمال غرب الصومال، وذلك كبديل لميناء عصب الإريترى وميناء جيبوتى. راجع فى هذا الشأن: خالد عبد العظيم، **م س ذ** ، ص ص ٣٥– ٣٦.

(٣) **المرجع السابق** ، ص ٤٥.

وفى هذا الإطار دعمت إثيوبيا العمليات الانفصال التى تستهدف تمزيق أوصال الصومال ، حيث دعمت استقلال جمهورية " صومالى لاند " ، ووقعت معها العديد من الاتفاقات الأمنية والتجارية ، و دعت رئيسها السابق إبراهيم عقال لزيارة أديس أبابا فى إطار توثيق العلاقات الثنائية ، ونظمت رحلات جوية إلى عاصمتها هرجيسا وأقامت خط برى يربطها بالأراضى الإثيوبية ، وفتحت مكتب ملاحى لها فى صومالى لاند ، وهو ما دفع الصحافة الصومالية إلى اتهام إثيوبيا بانتهاك وحدة الصومال ، خاصة وأنها تتيح للانفصاليين فى جمهورية أرض الصومال فرصة إقامة علاقات مع دول العالم ومن ناحية ثانية ، زودت إثيوبيا جمهورية " بونت لاند " التى يرأسها جامع على جامع ، فى شمال شرق الصومال بأسلحة تم تخزينها فى مدينة بوصاصو الساحلية ، حيث يوجد ميناء بوصاصو على حافة القرن الأفريقى . وفى يونيو ٢٠٠١ دعت إثيوبيا العقيد عبد الله يوسف رئيس بونت لاند لزيارة أديس أبابا ، من أجل التباحث حول الخطة الإثيوبية للمصالحة فى الصومال ، كما قام وفد إثيوبى برئاسة نائب وزير الخارجية بزيارة مدينة جروا عاصمة بونت لاند فى إطار الترتيب لهذه الزيارة .[١] ومن ناحية ثالثة ، ساندت إثيوبيا إنشاء جمهورية " جنوب غرب الصومال " فى مارس ٢٠٠٢ برئاسة حسن محمد نور ، قائد جيش الرحناويين وعضو المجلس الصومالى للمصالحة وإعادة البناء ، والذى يتخذ من بيدوا عاصمة لجمهوريته ، حيث قدمت شحنات من الأسلحة إلى المعارضة فى بيدوا ، وهو ما ساعدها على التفوق على الحكومة أثناء المعارك التى دارت بينهما فى مايو ٢٠٠٢، بفضل استخدام الأسلحة الثقيلة بما فيها مدافع الهاون .[٢]

وفى هذا السياق ، رفضت إثيوبيا الاعتراف بالحكومة الانتقالية الصومالية التى تشكلت بموجب اتفاق عرتا فى مارس ٢٠٠٢، حيث لم تعترف بالرئيس عبد القاسم صلاد حسن ، وأصرت على بدء مفاوضات جديدة بين الفصائل الصومالية ، مع عدم الاعتراف بأى وضع مسبق والبدء مرة أخرى من نقطة الصفر .[٣] كما سعت إثيوبيا إلى عزل الحكومة الصومالية إقليمياً ودولياً ، حيث رفضت رسمياً مشاركة الصومال فى قمة الإيجاد بالخرطوم ، بدعوى وجود قرار بتجميد عضويتها فى المنظمة [٤] ، ووصفت الحكومة الصومالية بأنها إحدى الدول الراعية للإرهاب فى العالم .[٥] وهنا دعا رئيس

([١]) خالد عبد العظيم ، **م س ذ** ، ص ص ٣٥-٤٣.

([٢]) بدر حسن شافعى ، " الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولى " ، **م س ذ** ، ص ١٥١.

([٣]) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة.

([٤]) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، **م س ذ** ، ص ٤٨.

([٥]) نفى وزير الإعلام الصومالى ، زكريا حمد الحاج ، الاتهام الإثيوبى قائلاً " إن اتهام حكوماتنا بالإرهاب ادعاء إثيوبى ، تسعى أديس أبابا من خلاله لإخفاء الأعمال الإرهابية وغير القانونية التى تمارسها ضد بلادنا بمساندتها ودعمها لأمراء حرب نحن ندينهم ..." . انظر : أحمد حنقة ، " الخلافات الأثيوبية الصومالية تهدد بفشل قمة إيغاد بالخرطوم " ، **جريدة الوطن** ، الخرطوم ، ٢ يناير ٢٠٠٢.

الوزراء الصومالى حسن أشر فارح الحكومة الإثيوبية إلى تغيير موقفها العدائى من بلاده ، واعتبر ذلك شرطاً لازماً لمشاركة إثيوبيا فى أى قوات دولية يتم نشرها فى الصومال .(١)

وفضلاً عما سبق ، تسعى إثيوبيا إلى تغذية الصراع الصومالى عن طريق تقديم الدعم السياسى والعسكرى للفصائل الصومالية الموالية لها . وعلى سبيل المثال تدعم إثيوبيا (المجلس الصومالى للمصالحة وإعادة البناء) برئاسة حسين عيديد ، والذى انطلقت بدايته من إثيوبيا فى مارس ٢٠٠١، كما يوجد مقره فى أديس أبابا .(٢)

ويلاحظ أن التدخل الإثيوبى وإن كان يهدف إلى إضعاف الصومال ، إلا أنه لا يصل إلى حد السعى الجاد إلى تقسيمها ، نظراً لأن ذلك قد يؤدى إلى إثارة الحركات الانفصالية داخل إثيوبيا ذاتها ، ومن ثم يمكن النظر إلى دعم الحركات الانفصالية فى الصومال باعتباره مجرد إجراء تكتيكى يستهدف تحقيق المصالح الإثيوبية فى الصومال وأهمها الوصول إلى الموانئ الصومالية .

وفى هذا الإطار أصدرت إثيوبيا بياناً فى أكتوبر ٢٠٠٢ نفت فيه سعيها لتقسيم الصومال ، مؤكدة أنها تدعم جهود تسوية الصراع الصومالى ، ثم أكدت على ذات المعنى فى بيان مشترك صدر عن إثيوبيا والسودان واليمن فى بداية نوفمبر ٢٠٠٢ .(٣)

ومن ناحية ثانية ، فإن التدخل الإثيوبى غير المباشر قد صاحبه بعض ممارسات التدخل المباشر ، ومن ذلك توغل القوات الإثيوبية فى جنوب غرب الصومال عام ١٩٩٦ لتدمير قواعد حزب الاتحاد الإسلامى ، بالإضافة إلى توغلها صوب الجنوب من أجل تقديم الدعم إلى الفصائل المعارضة لحكومة الرئيس عبد القادر صلاد . وهو الدعم الذى يشمل المدافع والسيارات العسكرية والألغام .(٤)

ثانياً– تدخل غينيا بيساو وجامبيا فى السنغال :

تشهد السنغال عملية انفصالية منذ ديسمبر ١٩٨٢ تقوم بها حركة كازامانس للقوى الديموقراطية. وكان التدخل الإقليمى لدعم الحركة من أهم العوامل التى ساعدتها على الاستمرار فى محاولات الانفصال . وتعد غينيا بيساو وجامبيا من أهم الدول المتدخلة لدعم الحركة .

وقد أكدت المصادر حصول الحركة على دعم عسكرى غير مباشر من العناصر الجنوبية فى نظام فييرا الحاكم فى غينيا بيساو ، بما فى ذلك إيواء عناصر الحركة فى أراضى غينيا بيساو وتسهيل

---

(١) آفاق أفريقية ، " الأجندة الأفريقية " ، المجلد الثالث ، ع ١١ ، خريف ٢٠٠٢ ، ص ٨٤ .

(٢) وكانت إثيوبيا قد استضافت ٣١ من قادة فصائل المعارضة الصومالية واتفقت معهم على إنشاء هذا المجلس كتنظيم انتقالى ، كما تم الاتفاق على الاجتماع مرة أخرى خلال ستة أشهر لعقد مؤتمر شامل للمصالحة تتم دعوة الرئيس عبد القادر صلاد حسن إليه بصفته أحد قادة الفصائل وليس كرئيس للصومال . ولمزيد من التفصيلات ، انظر : خالد عبد العظيم ، **م س ذ** ، ص ٤٢.

(٣) د. عبد الملك عودة ، " الصومال على طريق المصالحة " ، **الأهرام الاقتصادى** ، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢، ص ٧٤.

(٤) خالد عبد العظيم ، **م س ذ** ، ص ص ٤٢–٤٣.

انطلاقها لشن الهجمات ضد الحكومة السنغالية .(١) كما ترددت أنباء عن انضمام أعداد من قوات رئيس الأركان الجنرال مانيه إلى صفوف الحركة من أجل دعم محاولات انفصالها عن السنغال ، وذلك نظراً للتداخل الإثنى بين شعب غينيا بيساو وسكان إقليم كازامانس ، فضلاً عن أن الإقليم ذاته كان جزءاً من غينيا بيساو حتى عام ١٨٨٨.(٢)

ومن جهة أخرى ، أكدت بعض المصادر اشتراك جامبيا فى دعم حركة كازامانس ، وذلك عن طريق فتح أراضيها أمام قوات الحركة كقاعدة للانطلاق لشن الهجمات ضد الحكومة السنغالية ، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجيستيكى للحركة .(٣)

ومع وصول الرئيس عبد الله واد إلى السلطة سعت الحكومة السنغالية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع فى كازامانس عن طريق التفاوض مع الحركة الانفصالية . وبدأت المفاوضات بالفعل فى ديسمبر ٢٠٠٠ فى جامبيا ، وبمشاركة غينيا بيساو . وفى مارس ٢٠٠١ أعلنت الحكومة السنغالية أنها وقعت اتفاقاً مع الحركة يقضى بوقف إطلاق النار ونزع سلاح المتمردين ، وانسحاب الجيش السنغالى من الإقليم ، والقبول بمبدأ المشاركة فى الحكم والإدارة بالإقليم ، وإطلاق سراح المعتقلين من الحركة والمدنيين المتعاونين معها .(٤)

المطلب الثالث
التدخل غير المباشر عن طريق الإطاحة بالنظم الحاكمة

شهدت القارة الأفريقية حالات للتدخل غير المباشر عن طريق الإطاحة بنظم الحكم فى الدولة الهدف ، وذلك من خلال تكوين أو تنظيم أو دعم الجماعات المسلحة أو جماعات المرتزقة من أجل تحقيق هذه المهمة . ويعتبر التدخل الأوغندى فى رواندا وتدخل أنجولا والكونغو الديموقراطية فى الكونغو برازافيل والتدخل التشادى فى أفريقيا الوسطى من أهم الأمثلة التى تعبر عن هذا النمط من التدخل .

أولاً– التدخل الأوغندى فى رواندا :

يعتبر التدخل الأوغندى فى رواندا من أجل الإطاحة بنظام هابياريمانا هو أحد أهم الأمثلة على هذا النمط من التدخل بعد الحرب الباردة . وقد كان الصراع الداخلى فى رواندا بين الهوتو والتوتسى

---

(١) أحمد إبراهيم محمود ، " الانتخابات الرئاسية فى السنغال: الأبعاد والدلالات " ، **م س ذ** ، ص ١٢٤.

(٢) **The Economist**, 12-18 September 1998.

(٣) جوزيف رامز أمين ، **م س ذ** ، ص ص ٥٧٢-٥٧٤.

(٤) أدى انقسام الحركة إلى جبهتين هما : جبهة الشمال وجبهة الجنوب إلى ضعفها وقبولها بالتسوية السلمية بعد الاقتناع بعدم إمكانية تحقيق حل عسكرى : انظر : د. عبد الملك عودة ، الحرب والسلام فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٣٣.

هو السبب الأساسى لحدوث هذا التدخل . إذ أدى هذا الصراع – قبل أحداث الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤– إلى لجوء الآلاف من التوتسى إلى أوغندا ، حيث اندمج هؤلاء فى المجتمع الأوغندى بشكل كبير ، حتى أنهم أصبحوا يمثلون زهاء ٢٠% من قوات جيش المقاومة الوطنى التابع لموسيفينى . وقد شكل هؤلاء اللاجئين التوتسى جماعة عرفت باسم " الجبهة الوطنية الرواندية " ، بهدف العودة إلى رواندا والاستيلاء على الحكم فيها بعد الإطاحة بنظام هابياريمانا الذى ينتمى إلى الهوتو ، خاصة فى ظل إصرار ذلك النظام على عدم عودة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم ، باعتبار أن رواندا ضاقت بسكانها ، الذين يمثلون ضغطاً كبيراً على المساحة المحدودة للدولة .(١)

ومنذ عام ١٩٨٩ أخذت الظروف فى كل من رواندا وأوغندا تدفع بالجبهة إلى الاستعداد للإطاحة بنظام هابياريمانا ، نظراً للمشكلات التى أصبحت تواجهها فى أوغندا بعد تزايد انتقادات الرأى العام والقوى السياسية الأوغندية لدور الجبهة المتزايد فى الحياة السياسية الأوغندية ، وهو ما دفع الرئيس موسيفينى إلى إبعاد بعض قياداتها . وعلى الجانب الرواندى كانت سياسات الحكومة الرواندية تسير فى غير صالح الجبهة ، خاصة بعد إعلان هابياريمانا التزامه بالتحول نحو التعددية الحزبية فى رواندا ، كما أنه أبرم اتفاقاً مع أوغندا لإعادة اللاجئين إلى رواندا تدريجياً ، وهو ما كان يعنى فقدان الجبهة لأهم مبررات صراعها ضد النظام الرواندى ، مما دفعها لاستباق الأحداث وبدء الهجوم المسلح لإحباط هذه التطورات .(٢) وفى أكتوبر ١٩٩٠ شنت الجبهة هجوماً على شمال رواندا ، انطلاقاً من الأراضى الأوغندية ، ومستفيدة من الدعم التسليحى واللوجيستيكى الجيد الذى قدمه إليها نظام موسيفينى . ورغم نجاح قوات الجبهة فى تحقيق بعض الانتصارات والوصول إلى منطقة " موتارا " الواقعة إلى الشمال الشرقى من العاصمة الرواندية كيجالى ، إلا أن النظام الرواندى تمكن من إحباط هذا الهجوم بعد شهر تقريباً من حدوثه .(٣)

---

(١) شكل اللاجئين التوتسى فى أوغندا الأغلبية الساحقة لجيش الجبهة الذى أطلق عليه اسم (الجيش الوطنى الرواندى) . وقد ضمت الجبهة إليها بعض العناصر المختارة من الهوتو المعارضين لنظام هابياريمانا ، كما أنشئت قيادة رسمية موسعة لها تبدو – فى الظاهر – متعددة الإثنيات ، إلا أن عملية صنع القرارات الأساسية داخل الجبهة ظلت فى أيدى العناصر التوتسية . انظر : د. صبحى قنصوة ، " الأزمة الرواندية : خلفيات وديناميات الصراع من أجل الهيمنة السياسية الإثنية (١٩٥٩-١٩٩٤) " ، فى د. إبراهيم نصر الدين (محرر) ، **م س ذ** ، ص ص ٦١٨-٦١٩.

(٢) د. صبحى قنصوة ، " العنف الإثنى فى رواندا : ديناميات الصراع السياسى بين الهوتو والتوتسى " ، **أعمال ندوة التوتسى وأزمة البحيرات العظمى ٢١-٢٢أبريل ٢٠٠٢** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢) ص ص ٣٢٠-٣٢١.

(٣) أنس مصطفى كامل ، **م س ذ** ، ص ٣٥.

وقد اتهم النظام الرواندى موسيفينى بدعم الجبهة وتسهيل وصول الأسلحة إليـــها ، بـــل واتخـــاذ الجيش الوطنى الرواندى التابع للجبهة كذريعة لغزو أوغندى للأراضى الرواندية [١]، إلا أن موسيفينى نفى علمه المسبق بغزو الجبهة لرواندا ، وأنكر وصفه بكونه تدخلاً أوغندياً فى شئون رواندا .[٢] وهنا يؤكد البعض أن هذا الغزو قد تم بعلم موسيفينى نظراً للروابط القديمة بين نظامه وقيـــادات الجبهـــة ، وخاصة بول كاجامى ، منذ أيام القتال ضد نظام أوبوتى فى أوغندا [٣] ، بالإضافة إلى رغبة موسيفينى فى توسيع دائرة النفوذ الأوغندى فى إقليم البحيرات العظمى ، و رغبته فى إعادة اللاجئين التوتســـى إلى موطنهم الأصلى فى رواندا ، خاصة وأنهم كانوا يشكلون عبئاً اقتصادياً على بلاده .[٤]

وفى المقابل ساندت زائير نظام هابياريمانا ، حيث أرسل موبوتو عدد من قواته للمشـــاركة فـــى القتال ضد الجبهة . وقدمت فرنسا أيضاً دعماً عسكرياً غير مباشر للنظام الرواندى تضمن : شـــحنات من الأسلحة ، ودعماً لوجيستيكياً ، واستشارات عسكرية .[٥] ويمكن إرجاع هذا الموقـــف الفرنســـى - جزئياً- إلى المخاوف الفرنسية من وجود مؤامرة أنجلوساكسونية تنفذها أوغنـــدا والجبهـــة الوطنيـــة الرواندية للإطاحة بنظام صديق و زعزعة الاستقرار فى دولة فرانكفونية مثل رواندا.

وفى أعقاب هذه المحاولة اضطر النظام الرواندى إلى العمل بشكل مكثف على تحقيق المصالحـــة الوطنية بهدف تسوية الصراع الداخلى فى البلاد . وفى أبريل ١٩٩٢ تم تشكيل حكومة وحدة وطنيـــة شاركت فيها أحزاب المعارضة الرئيسية ، كما وقعت الحكومة الجديدة اتفاقاً لوقف إطلاق النـــار مـــع الجبهة الوطنية الرواندية فى زائير فى يوليو ١٩٩٢. وعقب ذلك بدأت فى أوروشا مفاوضات التسـوية السلمية بين الحكومة والجبهة ، مما أسفر عن توقيع اتفاق للسلام فى أغسطس ١٩٩٣تضمن ترتيبـــات اقتسام السلطة خلال المرحلة الانتقالية وإنشاء جيش وطنى فى البلاد . غير أنه كانت هناك الكثير مـــن العقبات التى عرقلت تنفيذ الاتفاق ، مما أدى إلى استئناف القتال بين الحكومة والجبهة . وقـــد ازدادت الأوضاع سوءاً نتيجة لمصرع الرئيس الرواندى ورئيس بوروندى فى حادث طائرة فى أبريـــل ١٩٩٤ لدى عودتهما من تنزانيا ، مما أدى إلى تفجر الصراع بين الهوتو والتوتسى فى رواندا ، حيث بـــدأت

---

(١) Cyrus Reed, " Exile , Reform and the Rise of the Rwandan Patriotic Front", **The Journal of Modern African Studies**, Vol.34, No.3, 1996, P490.

(٢) Bethuel A. Kiplagat, " African Governments- African Conflicts ", in Gunnar M. Sorbo & Peter Vale (eds.), **op.cit.**, P.137.

(٣) وهنا يؤكد البعض أن الحرب الأهلية فى رواندا قد بدأت من أوغندا ، حيث تولت بريطانيا تدريب قـــوات الجبهـــة الوطنية الرواندية فى قاعدة جينجا العسكرية Jinja فى أوغندا ، بينما تلقى كاجامى تدريباً تأهيلياً من أجل تولى قيادة الجبهة فى كلية Leavenworth بالولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بالتنسيق مع أوغندا . انظر فى هذا الشأن :
Mwesiga Baregu, " The Clones of M. Kurtz: Violence, War and Plunder in the DRC ", **African Journal of Political Science**, Vol.7, No.2, 2002.P.36.

(٤) Oliver Furily & Roy May (ed.) , African Interventionist States, **op.cit.**, P.8.

(٥) **Idem.**

عمليات إبادة جماعية واسعة النطاق ضد التوتسى والهوتو المعتدلين ، مما اضطر الجبهة الوطنية إلى عبور الحدود الأوغندية من أجل وقف عمليات الإبادة والاستيلاء على السلطة فى رواندا ، وهو ما تحقق بالفعل ، حيث سيطرت الجبهة على السلطة فى يوليو ١٩٩٤. وأعقب ذلك تشكيل حكومة مدنية وفقاً لاتفاق أوروشا ، ولكن بدون مشاركة الحزب الحاكم ، حيث آلت المناصب الوزارية التى كانت مخصصة له إلى الجبهة ، كما اقتسمت الجبهة مع الأحزاب الأخرى المقاعد التى كانت مخصصة للحزب الحاكم فى المجلس التشريعى الانتقالى . وبينما تولى بيزيمونجو Bizimungu ، الذى ينتمى للهوتو رئاسة البلاد ، فقد استحدثت الجبهة منصب نائب رئيس الجمهورية الذى تولاه قائدها العسكرى بول كاجامى ، بالإضافة إلى توليه منصب وزير الدفاع .(١)

ثانياً- تدخل أنجولا والكونغو الديموقراطية فى الكونغو برازافيل :

خاضت الكونغو برازافيل منذ بداية التسعينيات تجربتها من أجل التحول الديموقراطى وإنهاء سيطرة الحزب الواحد والفلسفة الماركسية اللينينية التى كانت مطبقة فى البلاد . وقد عقد مؤتمراً وطنياً فى عام ١٩٩١بهدف الاتفاق على ترتيبات التحول نحو الديموقراطية ، والتى كان فى مقدمتها إجراء انتخابات رئاسية حرة . وقد أجريت الانتخابات بالفعل عام ١٩٩٢ لتسفر عن فوز باسكال ليسوبا وهزيمة الرئيس دينيس ساسو نجيسو الذى ظل يحكم الدولة من خلال الحزب الماركسى منذ عام ١٩٧٩. وعقب الانتخابات غادر نجيسو العاصمة متجهاً إلى مسقط رأسه فى شمال البلاد ، ومحتفظاً فى ذات الوقت بالآلاف من العناصر المسلحة الموالية له . ومن جانبه استبدل ليسوبا بالقيادات العسكرية والمدنية التابعة للنظام السابق قيادات جديدة تتمتع بثقته .(٢)

وأملاً فى العودة إلى السلطة مرة أخرى ، أعد نجيسو نفسه لخوض الانتخابات الرئاسية ، التى تقرر إجرائها فى يوليو ١٩٩٧، وذلك وسط تأييد شعبى واضح ، مما دفع ليسوبا إلى اتخاذ قرار بنزع سلاح الميليشيات التابعة لنجيسو والتى تعرف باسم الكوبرا Cobra ، كما أمر باعتقاله بدعوى ضمان سلمية الانتخابات ، وهو ما أدى إلى اندلاع صراع مسلح بين القوات الحكومية والقوات التابعة لنجيسو، وذلك فى ٥ يونيو ١٩٩٧، وهو الصراع الذى تمكن نجيسو من حسمه لصالحه فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٧.(٣)

---

(١) د. صبحى قنصوة ، " العنف الإثنى فى رواندا : ديناميات الصراع السياسى بين الهوتو والتوتسى " ، **م س ذ** ، ص ص ٣٢٣-٣٣٨.

(٢) الشيماء على عبد العزيز ، " العنف السياسى فى أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٧٥.

(٣) Remy Bazenguissa Ganga, " The Spread of Political Violence in Congo-Brazzaville ", **African affairs**, Vol.98, 1999, PP.38-40.

وقد سعى كل من طرفى الصراع للاستعانة بحلفائه الخارجيين بهدف تعديل توازن القوى فى صالحه ، من ثم الانتصار على خصمه . وفى هذا السياق كان نجيسو يتلقى دعماً عسكرياً من حكومة لوران كابيلا فى الكونغو الديموقراطية ومن الحكومة الأنجولية .(١) كما أكد البعض حصوله على مساعدات لوجيستيكية متنوعة من شركة البترول الفرنسية البلجيكية (توتال فينا إلف) .(٢) أما ليسوبا فقد استعان بحركة يونيتا الأنجولية ، بعد أن تحالف مع زعيمها سافيمبى (٣)، كما استعان بعدد من شركات الأمن الخاصة من جنوب أفريقيا وإسرائيل لتدريب وتسليح قواته .(٤) وهنا يصف بعض المحللين الصراع فى الكونغو برازافيل بأنه " صراع داخلى ذو امتدادات إقليمية حول السلطة ، وذلك بين رجلين طموحين وأنصارهم داخل وخارج البلاد .(٥)

ويرجع البعض التدخل الإقليمى فى الكونغو برازافيل إلى الفراغ الأمنى الذى شهدته البلاد ، خاصة بعد أن علقت فرنسا تعاونها العسكرى مع الكونغو برازافيل عام ١٩٩٧بسبب سوء الحكم فيها .(٦) وقد رفضت فرنسا التدخل العسكرى فى الصراع ، مكتفية بإجلاء رعاياها من البلاد ، ثم سحبت قواتها التى كانت موجودة فيها ، والتى يبلغ قوامها ١٢٥٠ جندياً .(٧) مما دفع حكومة برازافيل إلى اتهام فرنسا بدعم نجيسو بالأسلحة والصواريخ .(٨) بالإضافة لذلك كان تأخر الأمم المتحدة فى التدخل فى الكونغو برازافيل سبباً فى تصاعد الصراع فيها ، حيث اشترط مجلس الأمن أن توقع الأطراف المتصارعة اتفاقاً لوقف إطلاق النار بينها ، قبل الموافقة على اقتراح الأمين العام كوفى أنان بإرسال قوة قوامها ١٦٠٠جندى لحفظ السلم فى الكونغو برازافيل .(٩)

---

(١) Comfort Ero, " Viglantes, Civil Defence Forces and Militia Groups : The Other Side of the Privatisation of Security in Africa " , **Conflict Trends** , June 2000. P.28.

(٢) د. عبد الملك عودة ، الحرب والسلام فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ١٤.

(٣) لا يندرج تدخل شركة توتال فينا إلف وحركة يونيتا تحت وصف التدخل بمعناه القانونى ، لأنهما لا يتمتعان بالشخصية القانونية الدولية ، كما أنه لم يثبت أن تدخلهما كان مدعوماً من دولة أخرى .

(٤) نبيل شرف الدين ، " الدولة العصابة فى أفريقيا " ، **الأهرام العربى** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ع ٢٠٨، ١٧ مارس ٢٠٠١. ص ٢٧.

(٥) Gerry Cleaver & Roy May , **op.cit.**, PP.39-40.

(٦) Anatole N. Ayissi, **op.cit.**, P.31.

(٧) وهنا يشير البعض إلى الدور غير المباشر للسياسة الفرنسية فى إشعال الصراع فى الكونغو برازافيل ، حيث ضغطت فرنسا منذ بداية التسعينيات على نجيسو من أجل التحول الديموقراطى ، من خلال الربط بين استمرار المعونات الفرنسية ، والتحول نحو ديمقراطية التعدد الحزبى ، فى الوقت الذى لم تقدم فيه الدعم الكافى لتنظيم عملية التحول ، انظر: الشيماء على عبد العزيز ، " العنف السياسى فى أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، **م س ذ** ، ص ١٧٦.

(٨) السياسة الدولية ، " شهريات " ، ع ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٢٦٤.

(٩) الشيماء على عبد العزيز ، " العنف السياسى فى أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، **م س ذ** ، ص ١٧٧.

ومع انتهاء المواجهات المسلحة باستيلاء نجيسو على السلطة ، تم توقيع اتفاق للسلام من أجل وضع حد للصراع عام ١٩٩٩. وقد تدعم هذا الاتفاق بصدور عفو حكومى عن الجماعات المسلحة التابعة لباسكال ليسوبا ، وإن كان ذلك العفو لا يشمل ليسوبا ورئيس وزرائه برنارد كوليلاس B. Kolelas .[١] وفى مارس ٢٠٠٠ شاركت جميع أطراف الصراع من الحكومة والمعارضة فى مؤتمر وطنى للحوار حول قضايا السلم وإعادة الإعمار . وتم الاتفاق خلال المؤتمر على صياغة دستور جديد للبلاد وتشكيل حكومة انتقالية تمهيداً لإجراء انتخابات حرة نزيهة . وقد أجرت الحكومة استفتاء شعبى فى يناير ٢٠٠٢على الدستور الجديد ، كما أجريت الانتخابات الرئاسية ، التى تمكن الرئيس نجيسو من حسمها لصالحه ، بعد حملة دعائية ركزت على تحقيق السلم والمصالحة الوطنية فى البلاد .[٢]

ورغم انتهاء الصراع ، إلا أن الاستقرار السياسى والشعور بالأمن لا يزال مفتقداً . كما أن التوتر ظل سائدا داخل القوات المسلحة ، حيث خضعت تلك القوات لعملية تصفية واسعة لمعارضى نجيسو ، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات ، تراوحت بين العزل والاعتقال .[٣] وقد أدى الصراع أيضاً إلى مقتل زهاء ١٥ ألف مواطن [٤] ، وتشريد ما لا يقل عن نصف سكان العاصمة البالغ تعدداها نحو ٨٠٠ ألف نسمة [٥] ، فضلاً عن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، وتدمير العديد من المناطق والأبنية فى العاصمة وبعض المدن الرئيسية الأخرى . وهنا أكد البعض أن الصراع قد حول برازافيل إلى " مقديشيو جديدة " .[٦]

ثالثا- تدخل تشاد فى أفريقيا الوسطى :

سبقت الإشارة إلى تعرض نظام باتاسيه فى أفريقيا الوسطى لسلسة من المحاولات الانقلابية التى استهدفت الإطاحة به ، حيث جرت خلال المدة من أكتوبر ٢٠٠١ وحتى مارس ٢٠٠٣ ثلاث

---

(١) Comfort Ero, **op.cit.**, P.29.

(٢) كان انسحاب رئيس الجمعية الوطنية السابق ومرشح المعارضة البارز أندريه ميلونجو من الانتخابات سبباً فى تمهيد الطريق أمام الرئيس نجيسو للفوز بالرئاسة . حيث أكد ميلونجو أنه قرر الانسحاب نهائيا من الانتخابات بسبب سيطرة الحكومة على العملية الانتخابية ، توطئة للتلاعب فى نتائجها . انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ، ٢٠٠١/٢٠٠٢، **م س ذ** ، ص ٤٣٥.

(٣) ومن مظاهر عدم الاستقرار الأمنى ذلك الهجوم الذى وقع على منزل وزير الدفاع فى يونيو ٢٠٠١، والذى لم تعلن أى جهة مسئوليتها عنه . ويربط المراقبون بين الهجوم والصراع المحتدم داخل المؤسسة العسكرية الخاضعة لعملية استقطاب قبلى وحزبى شديد . انظر : **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٤) Remy Bazenguissa Ganga, **op.cit.**, P.40.

(٥) الشيماء على عبد العزيز ، " العنف السياسى فى أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، **م س ذ** ، ١٧٧.

(٦) Gerry Cleaver & Roy May , **op.cit.**, PP.39.

محاولات انقلابية سعى خلالها قائد الجيش المخلوع فرانسو بوزيزيه إلى الإطاحة بنظام باتاسيه ، وهو الأمر الذى تحقق بالفعل عن طريق الانقلاب العسكرى الذى وقع فى ١٥ مارس ٢٠٠٣.[١]

والواقع أن بوزيزيه لم يكن بمقدوره السعى المتكرر إلى الإطاحة بالنظام لولا تلقيه دعماً عسكرياً من بعض الدول المعادية للنظام فى أفريقيا الوسطى . وفى هذا الإطار تؤكد التقارير على دور نظام إدريس ديبى فى تشاد فى تقديم الدعم العسكرى غير المباشر لقوات بوزيزيه ، الذى كان يقود قواته من العاصمة التشادية نجامينا . ولعل ما يدعم صحة ذلك هو أن هذه القوات تنتمى إلى جماعة مبايا الإثنية ، التى تقطن شمال جمهورية أفريقيا الوسطى ، والتى تربطها صلات إثنية قوية مع بعض الجماعات الإثنية فى جنوب تشاد . كما تتمركز تلك القوات بالفعل فى الأراضى التشادية ، حيث تتخذ منها قاعدة لشن الهجمات وعمقاً استراتيجياً يمكن اللجوء إليه فى حالة تعرضها لهجوم مضاد من الحكومة وحلفائها . كما أنها تعتمد على حكومة تشاد فى الحصول على حاجتها من الأسلحة والعتاد وفى تجنيد المرتزقة المحليين . وفى هذا السياق انتقد الاتحاد الأوروبى فى بيانه الصادر فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢ الموقف الغامض لتشاد ، متهماً الحكومة التشادية بالتقاعس عن مواجهة هؤلاء المتمردين رغم علمها بمخططاتهم للإطاحة بالنظام الحاكم فى أفريقيا الوسطى .[٢] كما أدان السيد كوفى أنان عملية الإطاحة بنظام باتاسيه فى مارس ٢٠٠٣، منتقداً الدور التشادى فى هذا الصدد .[٣]

المطلب الرابع
التدخل غير المباشر عن طريق دعم حركات التمرد المسلح

يعتبر التدخل عن طريق دعم حركات التمرد المسلح من أهم أنماط التدخل غير المباشر الشائعة فى القارة الأفريقية . وعادة ما يستهدف المتمردون إما المشاركة فى السلطة أو تعديل سياسات حكومية معينة . وقد تتطور أهدافهم لتصل إلى الرغبة فى الإطاحة بالنظام والاستيلاء على السلطة . وفى إطار هذا النمط يتم تناول ثلاث حالات هى :

أولاً- التدخل السودانى فى أوغندا ، وإثيوبيا ، وإريتريا :

وقد تمثلت التدخلات السودانية الدول الثلاث فى فتح الأراضى السودانية أمام حركات التمرد ، وتقديم المساعدات العسكرية والدعم اللوجيستيكى . ومن أهم جماعات التمرد التى تحظى بدعم السودان : جبهة تحرير أورومو الإثيوبية والحركة الديموقراطية الإثيوبية الموحدة ، وحركة الجهاد الإريترية ،

---

(١) الأمم المتحدة ، **تقرير الأمين العام عن الحالة فى أفريقيا الوسطى** ، ٢٠ يونيو ٢٠٠٣، ص ٣.

(٢) شيرين رفعت (مترجم) ، **م س ذ** ، ص ٤ .

(٣) الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام عن الحالة فى أفريقيا الوسطى ، **م س ذ** ، ص ٣.

وتحالف القوى الوطنية الإريترية ، وجيش الرب للمقاومة الأوغندى ، وجبهة تحرير النيل الغربى الأوغندية .(١)

ويفسر البعض هذا التدخل برغبة السودان فى حماية حدودها ونشر أيديولوجيتها الإسلامية الأصولية فى محيطها الإقليمى ، وهو مبرر تكاد تنفرد به السودان مقارنة بالدول المتدخلة الأخرى فى القارة .(٢)

وقد كان لهذه السياسة التدخلية الكثير من التداعيات السلبية على السودان ، حيث أدت إلى عزلها دولياً وإقليمياً ، بعد اتهام الولايات المتحدة ودول الجوار لها بأنها إحدى الدول الأساسية فى رعاية الإرهاب فى العالم . وفى هذا الإطار توترت العلاقات السودانية مع دول الجوار بدرجات متفاوتة تراوحت بين : شن الحملات الإعلامية المتبادلة ، وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسى ، وصولاً إلى قطع العلاقات الدبلوماسية فى بعض الحالات ، حيث تم تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسى بين السودان وإثيوبيا ، كما قطعت العلاقات الدبلوماسية بين السودان وإريتريا عام ١٩٩٤، وتبع ذلك تسليم إريتريا مقر السفارة السودانية فى أسمره إلى المعارضة السودانية .(٣) وقطعت أيضاً العلاقات الدبلوماسية السودانية الأوغندية فى ٢٤أبريل ١٩٩٥ .(٤) بل إن العلاقات بين الدولتين قد بلغت حداً من التدهور لدرجة وصلت إلى اعتراف الدولتين صراحة بدعم عناصر المعارضة ضد حكومة الدولة الأخرى ، ومن ذلك اعتراف وزير الخارجية السودانى ، مصطفى عثمان إسماعيل ، بدعم بلاده للمتمردين الأوغنديين رداً على دعم نظام موسيفينى للجيش الشعبى لتحرير السودان .(٥) بالإضافة لذلك فقد تعرضت السودان لتدخلات غير مباشرة مضادة فى حربها الأهلية ، على النحو السابق بيانه ، وهى التدخلات التى تبررها الدول القائمة بها دائماً على أنها رد فعل لدعم السودان لجماعات التمرد المسلح ضدها .

ثانياً – التدخل الإثيوبى الإريترى المتبادل :

أدى النزاع الحدودى الإثيوبى الإريترى الذى اندلع عام ١٩٩٨ إلى اتجاه الدولتين إلى التدخل غير المباشر فى الصراع الداخلى فى الدولة الأخرى ، وذلك من خلال دعم حركات التمرد المسلح ضد النظام الحاكم فيها ، حيث شهدت العاصمة الإريترية الاجتماع الذى عقدته جماعات المعارضة المسلحة

---

(١) Samsom S. Wasara, " Conflict and State Security in the Horn of Africa: Militarization of Civilian Groups ", **African Journal of Political Science**, Vol.7, No.2., 2002.PP. 48-49.

(٢) Oliver Furley & Roy May (ed.), African Interventionist States, **op.cit.**, P.8.

(٣) د. إجلال رأفت ، " القرن الأفريقى : أهم القضايا المثارة " ، **م س ذ** ، ص ص ٧٨–٧٩.

(٤) **المرجع السابق** ، ص ٧٩.

(٥) جاء ذلك فى تصريح الوزير السودانى لوكالة رويتر ، والذى نشرته جريدة الأهرام فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٨.

الإثيوبية ، والذى أعلن خلاله تشكيل جبهة موحدة للمعارضة المسلحة ضد حكومة إثيوبيا [١] ، كما أشارت التقارير إلى تقديم إريتريا دعماً عسكرياً للجبهة الوطنية لتحرير أوجادين وجبهة تحرير أورومو ، وتحريضهما على شن الهجمات المسلحة ضد الأهداف الإثيوبية . وفى المقابل لعبت إثيوبيا دوراً فاعلاً فى تكوين تحالف القوى الوطنية الإريترية ، وتقديم الدعم العسكرى لحركة الجهاد الإريترية بهدف زعزعة الاستقرار الداخلى فى إريتريا خلال حربها مع إثيوبيا .[٢]

ثالثاً- التدخل المتبادل بين ليبيريا وسيراليون وغينيا :

شهدت منطقة حوض نهر مانو تدخلاً غير مباشر متبادل بين ليبيريا وسيراليون وغينيا ، حيث تتبادل الدول الثلاث الاتهامات فيما بينها بدعم حركات التمرد المسلح فى هذه الدول وتسهيل انطلاقها من أراضيها للهجوم على الدولتين الأخريين .

وقد أدى ذلك إلى تدهور العلاقات بين الدول الثلاث ، وخاصة منذ عام ٢٠٠٠، حيث اتهمت ليبيريا حكومة غينيا وميليشيا الكاماجور الموالية لنظام كباح فى سيراليون بدعم نشاط جماعة LURD المعارضة فى شمال ليبيريا . وفى المقابل اتهمت غينيا حكومة ليبيريا والجبهة الثورية المتحدة فى سيراليون بمسئوليتها عن الغارات التى تقوم بها المعارضة الغينية عبر الحدود ، مؤكدة أن هدف المعارضة هو الاستيلاء على مناطق استخراج الماس الذى يتم بيعه لليبيريا مقابل شراء الأسلحة . كما اتهمت سيراليون ليبيريا بدعم الجبهة الثورية المتحدة التى تهدف للسيطرة على مناطق استخراج الماس ، والذى يتم بيعه أيضا لليبيريا مقابل الحصول على الأسلحة .[٣]

وقد تصاعد الخلاف بين الدول الثلاث مع مطلع عام ٢٠٠١، حيث سحبت ليبيريا سفيرها من غينيا وخفضت عدد العاملين فى سفارتها هناك فى يناير ٢٠٠١، ثم طالبت سفيرى غينيا وسيراليون بمغادرة ليبيريا خلال أسبوع وذلك فى مارس ٢٠٠١، كما أغلقت حدودها مع سيراليون فى ذات اليوم ، وطالبت بعثتى سيراليون وغينيا بتخفيض عدد العاملين بهما إلى النصف وتقييد تحركات العدد المتبقى من العاملين فى السفارتين خلال ثلاثين يوما . وفى المقابل طردت سيراليون القائم بالأعمال الليبيرى وأغلقت الحدود مع ليبيريا ، فى حين اكتفت غينيا بالإعراب عن أسفها إزاء قرار ليبيريا

---

(١) تضم الجبهة الموحدة للمعارضة الإثيوبية ست جماعات هى : الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين ، وجبهة تحرير أورومو ، والجبهة الموحدة للقوى الديموقراطية الإثيوبية ، وجبهة تحرير سيداما ، والحركة الشعبية لتحرير بنى شنقول ، وحركة المحاربين الديموقراطية الإثيوبية . انظر : د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، **م س ذ** ، ص ٤٢.

(٢) Samsom S. Wasara, **op.cit**, PP. 48-49.

(٣) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، **م س ذ** ، ص ١٦٥.

بطرد السفير الغينى .[١] وقد وصل توتر العلاقات بين الدول الثلاث إلى حد التهديد بالحرب ، حيث حشدت ليبيريا جيشها قرب حدودها مع غينيا بدعوى وجود تحركات مماثلة للجيش الغينى ، كما ذهبت ليبيريا إلى القول بأن مجموعات مسلحة قذفت أراضيها بالمدافع .[٢]

وفى ظل هذا التصعيد اضطر آلاف اللاجئين الموجودين فى غينيا – وأغلبهم من ليبيريا وسيراليون – إلى الفرار منها عبر الحدود ، وهو ما تسبب فى مشكلات عديدة لكل من ليبيريا وسيراليون . وهو ما انعكس سلبياً على الاستقرار الإقليمى فى إقليم غرب أفريقيا ، حتى أن بعض المحللين وصف أعمال العنف فى المنطقة الغربية من كوت ديفوار على أنها جزء من الصراع الدائر فى حوض نهر مانو.[٣]

ومن ثم سعت الإيكواس وآلية فض المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى عقد مصالحة بين الدول الثلاث . كما نجحت المغرب فى إقناع الدول الثلاث بالتوقيع فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ على اتفاق سلام بهدف تسوية الصراع الدائر بينهم .[٤]

وفى ضوء رصد الحالات المتنوعة للتدخل غير المباشر فى القارة يمكن الخروج بعدد من **الاستنتاجات** ، ومن أهمها ما يلى :

١–إن التدخل غير المباشر غالباً ما يحدث بين الدول عندما لا توجد سيطرة على مناطق الحدود فيما بينها ، وهو ما يتيح للدول المتدخلة تهريب الأسلحة وتقديم الدعم اللوجيستيكى وإقامة قواعد على أراضيها للأطراف التى تدعمها ، كما يساعد الجماعات المسلحة على التنقل عبر الحدود والهروب إلى أراضى الدول التى تدعمها فى حالة تعرضها لهجوم مضاد . ويعتبر التدخل الإثيوبى غير المباشر فى الصومال من الأمثلة البارزة فى هذا الإطار ، إذ يفسر السيد حسين عديد زيادة حدة التدخلات غير المباشرة فى الصومال قائلاً " إنه توجد للصومال حدوداً مع ثلاثة دول أفريقية هى جيبوتى وكينيا وإثيوبيا ، ورغم أن حدود الصومال مع إثيوبيا تبلغ نحو ٣٠٠٠كم ، وأن حدودها مع

---

(١) يفسر البعض هذا التصعيد الليبيرى بأنه رد فعل للقرار الذى أصدره مجلس الأمن فى مارس ٢٠٠١ بشأن فرض حظر فورى على مبيعات السلاح إلى ليبيريا ، وفرض حظر اقتصادى على استيراد الماس فى غضون شهرين . انظر د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، **م س ذ** ، ص ١٦٦.

(٢) حول الوضع الأمنى بين الدول الثلاث ، انظر : منظمة الوحدة الأفريقية : مجلس الوزراء ، **تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية المقدم للمجلس الوزراى للجماعة الاقتصادية الأفريقية** ، الدورة العادية التاسعة، لوساكا ٢–٧ يوليو ٢٠٠١، الفقرات ٢٤٦: ٢٥٠.

(٣) الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام للمنظمة المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة فى كوت ديفوار ، **م س ذ** ، ص ١٤.

(٤) حول الدور المغربى وبنود اتفاق السلام انظر : د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، **م س ذ** ، ص ١٦٧.

كينيا تبلغ ١٠٠٠كم إلا أنه لا يوجد جندى صومالى يحرس تلك الحدود الطويلة .[١] كما يفسر البعض التدخلات غير المباشرة من جانب إثيوبيا وأوغندا وإريتريا فى السودان بضعف سيطرة الحكومة السودانية على حدودها مع تلك الدول .[٢]

٢- تزداد احتمالات التدخل غير المباشر فيما بين الدول التى يوجد تداخل إثنى بين شعوبها ، فمن المنطقى أن تزداد احتمالات تدخل الدول لدعم الجماعات المسلحة فى الدول الأخرى إذا كانت هذه الجماعات تشترك فى انتمائها الإثنى مع النخب الحاكمة فى الدول المتدخلة ، سواء لمساعدة هذه الجماعة فى مواجهة التمييز ضدها ، أو مساعدتها على المشاركة فى السلطة أو الحصول على الحكم الذاتى أو الانفصال عن الدولة الأم . ويعتبر دعم غينيا بيساو للحركة الانفصالية فى إقليم كازامانس السنغالى مثالاً على ذلك . غير أن هذا الاستنتاج لا ينفى وجود حالات للتدخل الإقليمى غير المباشر بين دول غير متداخلة إثنياً ، كما هو الحال بالنسبة للتدخل غير المباشر من توجو وبوركينا فاسو فى أنجولا .

٣-إن التدخل غير المباشر غالباً ما يحدث بشكل تبادلى ، فالدولة عندما تتدخل فى الصراع الداخلى فى دولة أخرى ، فإن ذلك قد يدفع الدولة الثانية للتدخل فى الدولة الأولى ، ويعتبر التدخل فى منطقة حوض نهر مانو مثالاً واضحاً لذلك ، غير أنه توجد استثناءات قليلة على هذا الاستنتاج ومنها حالة التدخل غير المباشر فى الصومال ، والتى لم تأخذ هذا الشكل التبادلى نتيجة لانهيار الدولة فى الصومال قبل تشكيل الحكومة الانتقالية ، ثم نتيجة للضعف الذى يعترى هذه الحكومة ، والتى لم تتمكن حتى الآن من السيطرة على معظم أنحاء البلاد .

٤-إن بعض حالات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد شهدت توظيفاً متوازياً لأدوات التدخل العسكرى المباشر وغير المباشر ، كما هو الحال بالنسبة للتدخل الإثيوبى فى الصومال ، حيث تدخلت إثيوبيا فيها بشكل مباشر عن طريق استخدام قواتها المسلحة ، وتدخلت أيضاً بشكل غير مباشر من خلال تقديم المساعدات العسكرية لأطراف الصراع الموالية لها .

٥-إن التدخل غير المباشر غالباً ما يأخذ الطابع السرى ، ومن ثم فهناك صعوبات عديدة تحول دون التأكد من حدوثه ومن ذلك أن التدخل غير المباشر لا يعتمد على استخدام القوات المسلحة للدول المتدخلة ، كما أن الدول المتدخلة دائماً ما تنفى تدخلها غير المباشر فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى .

وعلى سبيل المثال نفى الرئيس الجامبى يحيى جامع ، أن تكون بلاده قد قدمت دعماً عسكرياً أو سياسياً للمتمردين فى غينيا بيساو .[١] كما نفى الرئيس الإريترى أسياسى أفورقى دعم بلاده

---

(١) خالد عبد العظيم ، م س ذ ، ص ٤١.

(٢) Samsom S. Wasara, **op.cit**, P.50.

للمعارضة السودانية ، مؤكداً حرصه على تسوية الصراع السودانى بشكل سلمى وشامل فى إطار مبادرة الإيجاد . (٢) وكذا نفت ليبيا اتهامات موريتانيا لها بتدبير مؤامرة مع المعارضة فى نواكشوط لقلب نظام الحكم فى البلاد فى أبريل ٢٠٠٢.(٣) ودأبت الحكومة الليبيرية أيضاً على نفى دعمها للجبهة الثورية المتحدة فى سيراليون ، مؤكدة امتثالها للقرار ١٣٤٣ الصادر عن مجلس الأمن والذى يطالبها بالتوقف عن دعم الجبهة ، كما أكدت ليبيريا أن اتصالاتها مع الجبهة وغيرها من أطراف الصراع فى سيراليون إنما تهدف إلى إرساء السلم والاستقرار الإقليميين ، وأن هذه الاتصالات كانت تتم بشكل علنى وتحت إشراف الإيكواس .(٤)

٦-إن هناك إمكانية لممارسة التدخل غير المباشر دون تحمل المسئولية الدولية عن ذلك ، فمع صعوبة إثبات حدوث التدخل غير المباشر ونفى الدول المتدخلة لقيامها بالتدخل تجد المنظمات الدولية والإقليمية نفسها غير قادرة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد الدول المتدخلة ، بل وغير قادرة فى بعض الأحيان على توجيه الاتهام بالتدخل للدول التى تقوم بذلك ، حتى أن تقارير هذه المنظمات غالباً ما لا تتضمن تحديداً صريحاً للدول المتدخلة بشكل غير مباشر ، حيث تكتفى هذه التنظيمات بدعوة الدول المتدخلة – دون تسميتها – إلى التوقف عن القيام بمثل هذا السلوك .

٧-إن تحرك التنظيمات الدولية والإقليمية لمواجهة عمليات التدخل غير المباشر غالباً ما يكون بطيئاً ، فعادة ما تتأخر المنظمة فى الاستجابة لمثل هذه المواقف ، مما قد ينذر بتفاقمها . وعلى سبيل المثال اكتفت منظمة الوحدة الأفريقية بإدانة التدخلات غير المباشرة المتبادلة بين ليبيريا وغينيا وسيراليون . وطالبت الأطراف الثلاثة بضبط النفس والتعاون مع الإيكواس فى ذلك الشأن . كما اتسم تحرك الإيكواس أيضاً التدخل بين الدول الثلاث بالبطيء ، حيث اكتفت بإجراء لقاء مع وزير الدفاع الغينى فى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٠ ، لبحث الاستعدادات اللازمة لإرسال ٥٠٠ مراقب عسكرى إلى منطقة الحدود المضطربة بين الدول الثلاث .(٥)

وهنا يلاحظ أنه لم يحدث مطلقاً أن قامت إحدى المنظمات الإقليمية الأفريقية باستخدام القوة المسلحة أو بالتدخل العسكرى المباشر لمواجهة عمليات التدخل غير المباشر فيما بين الدول

---

(١) أكد جامع إدانته للتمرد وتأييده للرئيس فييرا ، واقترح التوسط بينه وبين المتمردين من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لذلك الصراع . انظر : جوزيف رامز أمين ، م س ذ ، ص ٥٧١ .

(٢) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، م س ذ ، ص ٦٠.

(٣) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، م س ذ ، ص ٢٦١.

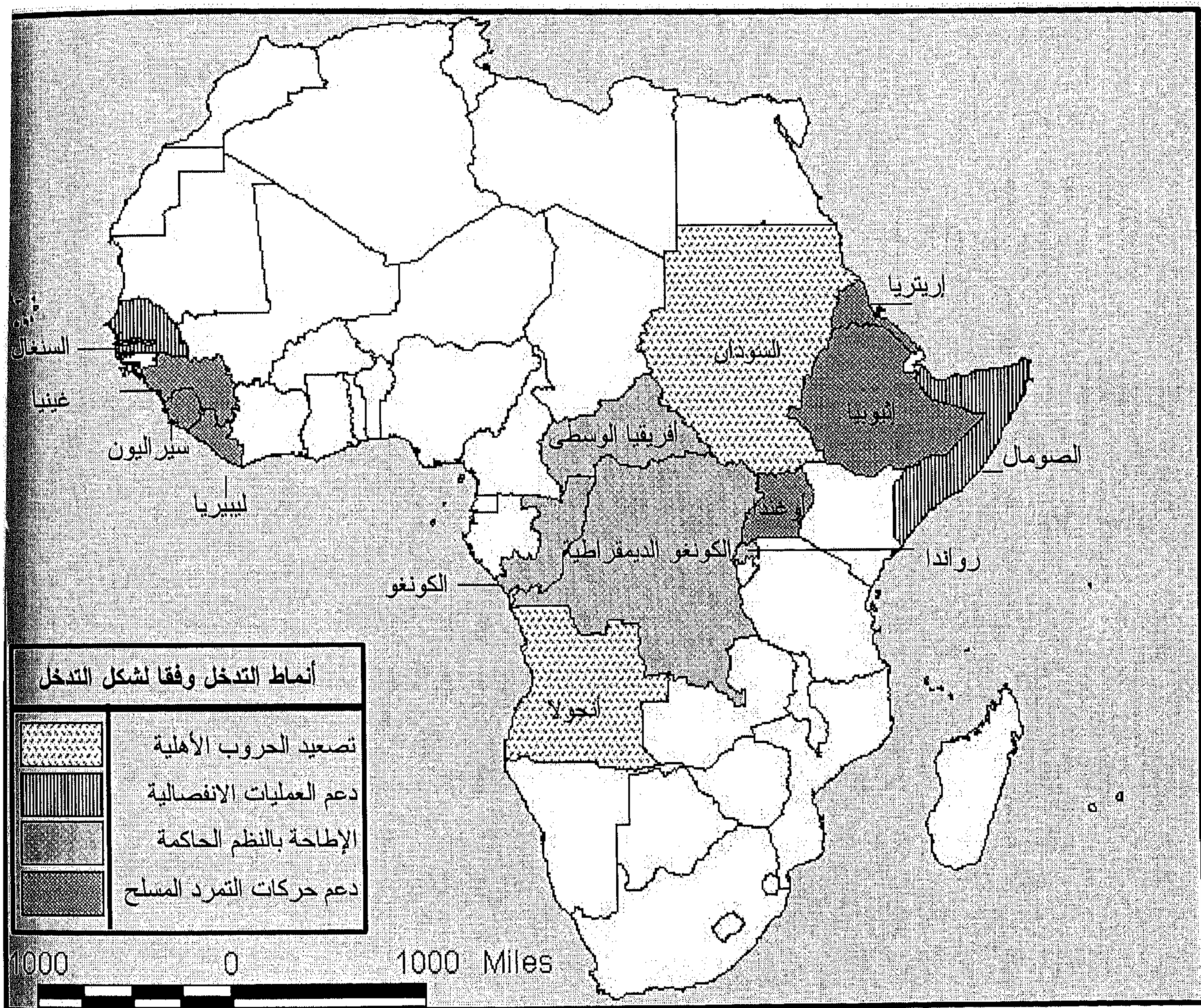
(٤) انظر فى هذا الشأن : الأمم المتحدة ، **التقرير الثانى الصادر عن الأمين العام عملاً بالفقرتين ٢،٣ من قرار مجلس الأمن رقم ١٣٤٣/٢٠٠١ بشأن ليبيريا** ، ٣١ أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ص ٢-٣ .

(٥) بدر حسن شافعى ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة فى غرب أفريقيا " ، م س ذ ، ص ١٦٢.

الأفريقية ، حيث تكتفى تلك التنظيمات بالعمل على تسوية هذه المواقف سلمياً ، أو بفرض عقوبات اقتصادية على الدول حتى تتوقف عن تدخلها غير المباشر .

وتعبر الخريطة رقم (٣) عن الدول المستهدفة بالتدخل غير المباشر خلال مدة الدراسة ، وذلك وفقاً للأنماط الأربعة السابق عرضها .

الخريطة رقم (٣)
الدول التى شهدت تدخلا غير مباشر فى صراعاتها الداخلية

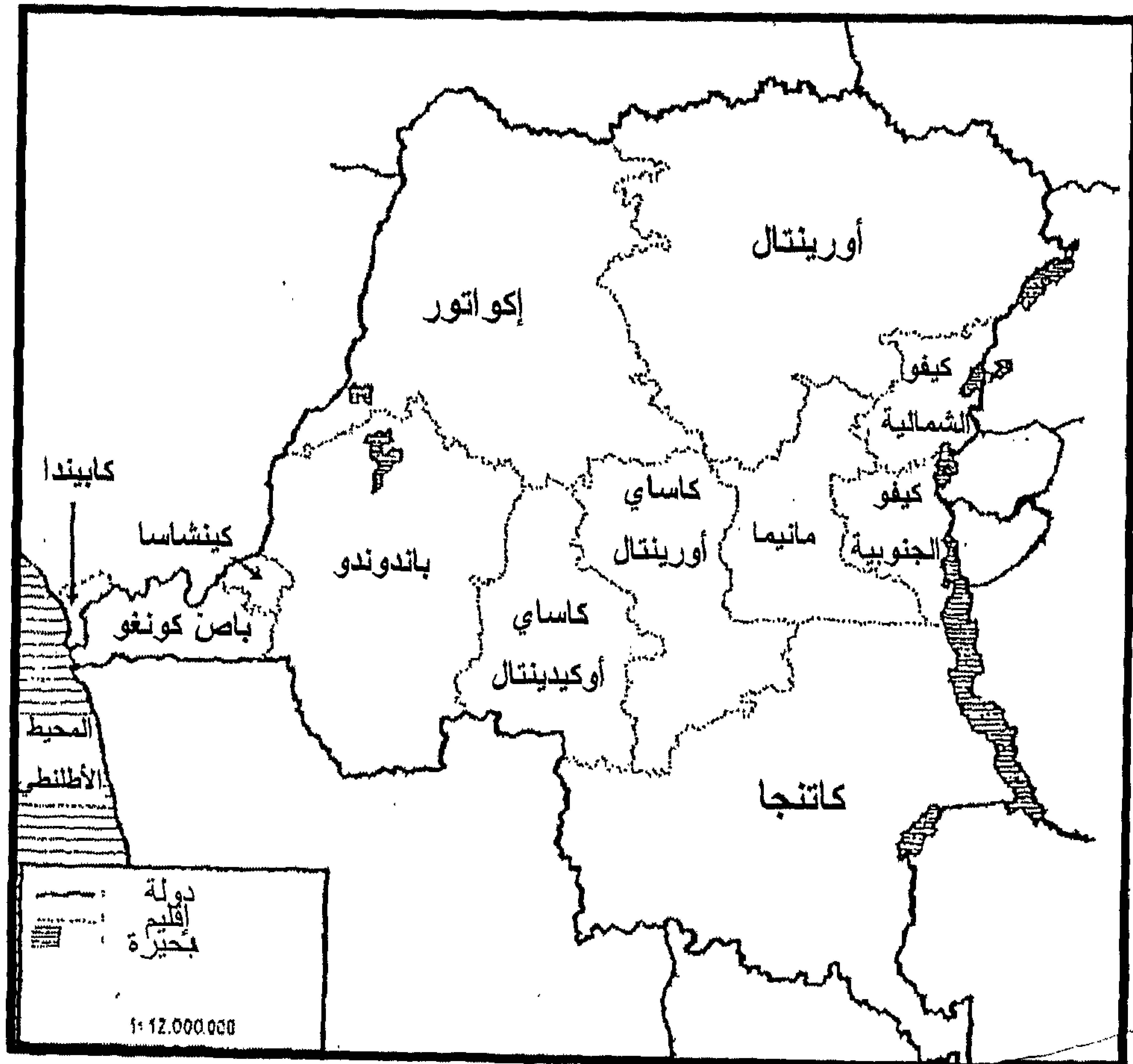


المصدر : أعد الباحث الخريطة السابقة استنادا إلى العديد من المصادر التى تناولت حالات التدخل غير المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية خلال مدة الدراسة .

الباب الثانى

التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية بعد الحرب الباردة

الخريطة رقم (٤)
جمهورية الكونغو الديمقراطية



Source: http: www. Congo-pages.org.org/geo.htm

الباب الثانى
التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية بعد الحرب الباردة

بدأ التدخل فى الكونغو (الكونغو الديموقراطية حالياً) عقب استقلالها عن بلجيكا فى ٣٠ يونيو ١٩٦٠، حيث شهدت البلاد أزمة سياسية حادة بين باتريس لومومبا رئيس الوزراء وجوزيف كازافوبو رئيس الجمهورية ، حول مسألة شكل الحكومة (فيدرالية أم موحدة) ، وكذا حول الاتجاه السياسى للدولة ، وهل يكون راديكالياً وفقاً لتصور لومومبا ، أم محافظاً وفقاً لرؤية كازافوبو .[١]

وقد استغل حاكم إقليم كاتنجا (شابا الآن) مويس تشومبى تلك الأزمة فى إعلان استقلال الإقليم عن الكونغو . كما أعلنت مقاطعة كازائى انفصالها أيضاً ، ثم اتحدت كاتنجا وكازائى معاً ضد الحكومة المركزية . وقد حظى الانفصال بتأييد بلجيكا والدول الغربية . وفى المقابل طالب لومومبا الأمم المتحدة بإرسال قوة دولية لحفظ السلم فى الكونغو . وبالفعل وصلت قوات الأمم المتحدة إلى الكونغو ، واستمرت فيها إلى أن نجحت فى إحباط المحاولة الانفصالية فى يناير ١٩٦٣.[٢]

وقد أعلنت الدول الأفريقية إدانتها للانفصال وتأييدها للحكومة المركزية فى الكونغو ، كما شاركت العديد منها ضمن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو ، فكانت القوات المغربية تمثل معظم قوات البعثة ، كما شاركت إلى جانبها قوات من مصر والسودان وتونس وغينيا وغانا .[٣]

وقد شهدت الكونغو تدخلاً آخر عام ١٩٦٤، وذلك نتيجة لفشل تشومبى ، الذى نصبته الدول الاستعمارية رئيساً للوزراء ، فى إحباط الثورة التى اندلعت فى شرق البلاد من قبل أتباع لومومبا بقيادة جيزنجا ، حيث تمكن الثوار من تحقيق انتصارات عديدة ، حتى أنهم أصبحوا يهددون الحكومة المركزية فى ليوبولدفيل (كينشاسا الآن) ، مما دفع تشومبى إلى مطالبة الولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا بالتدخل لإخماد الثورة . وبالفعل تدخلت الدول الثلاث بشكل مباشر وغير مباشر ، بعد أن تحججت برغبتها فى تخليص الرهائن الأوروبيين الذين وقعوا فى قبضة الثوار ، حيث قامت القوات الجوية الأمريكية وقوات المظلات البلجيكية بمهاجمة معاقل الثوار ، وذلك بالتعاون مع بريطانيا التى وضعت جزيرة أسنسيون المواجهة للكونغو تحت تصرف القوات الأمريكية والبلجيكية .

---

(١) ولمزيد من التفصيلات حول هذه الأزمة انظر :

William Zartman , **Ripe for Resolution , Conflict and Intervention in Africa** (New York & Oxford : Oxford University Press, 1985) P.120.

(٢) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٠٧، يناير ١٩٩٢، ص ١٩٩.

(٣) مسعد عبد الرحمن زيدان ، **م س ذ** ، ص ص ١٣٠-١٣١.

وفى عهد موبوتو شهدت زائير (الكونغو الديموقراطية حالياً) تدخـــلاً أجنبيـــاً وإقليميـــاً عـــام ١٩٧٨/٧٧، وذلك عندما تعرضت البلاد لهجومين من قبـــل الجبهـــة الوطنيـــة لتحريـــر الكونغـــو FNLC .[١]

وقد انطلق الهجوم الأول من أنجولا فى مارس ١٩٧٧عندما توغل نحو ٢٥٠٠ مقاتلاً من قـــوات الجبهة بقيادة الجنرال مبوما إلى إقليم شابا ، حتى وصلوا إلى مدينة كولويزى Kolwezi أكبر المراكز التعدينية فى الإقليم . وقد أعلن مبوما أنه يستهدف إسقاط نظام موبوتو وإقامة حكومة وحدة وطنية فـــى زائير .[٢] ونتيجة لسوء أداء القوات الحكومية وعجزها عن صد الهجوم ، طلب موبوتو مـــن حلفائـــه الغربيين والأفارقة التدخل لمساندته فى صد ذلك الهجوم الذى يدعمه الاتحاد السوفيتى وكوبـــا . وقـــد استجابت فرنسا وبلجيكا لدعوة موبوتو بتقديم الدعم المادى والعسكرى . كما أرســـلت المغـــرب قـــوة مسلحة قوامها ٥٠٠ جندياً وصلوا إلى شابا على متن المقاتلات الفرنسية فى ٨ أبريل ١٩٧٧، بينمـــا اكتفت الولايات المتحدة بتقديم الدعم المادى .[٣] وهنا اضطرت قوات الجبهة إلى الانسحاب إلى داخـــل الحدود الأنجولية ، دون أن تحدث بينها وبين القوات المغربية مواجهات كبيرة ، لتنتهى بذلك أحـــداث التمرد بعد حوالى ٨٠ يوماً من حدوثه .[٤]

وفى مايو ١٩٧٨شنت الجبهة هجوماً آخر على شابا بعد عبور زهاء ٤٥٠٠ من قواتها من منطقة تلاقى الحدود الزائيرية مع زامبيا وأنجولا . وقد هاجم المتمردون كولويزى التى يقطنها نحـــو ٢٥٠٠ من الرعايا الفرنسيين والبلجيكيين والأمريكيين ، مما أدى إلى مقتل العديد منهم ، وهو ما دفع موبوتـــو إلى مطالبة حلفائه بالتدخل لمساندته مرة أخرى . وقد استجابت فرنسا وبلجيكا على الفور، خاصة بعـــد تزايد ضغوط الرأى الداخلى فيهما من أجل التدخل لتأمين حياة الرعايا الأوروبيين ، بالإضافة إلى تأييد القادة الأفارقة المعتدلين لدور الدولتين فى قمع المتمردين فى أحداث شابا الأولى .[٥] وفى هذا الســـياق أرسلت فرنسا٤٠٠ من قوات المظلات ، كما أرسلت بلجيكا ١٠٠٠ من قوات المظلات . وفى الوقـــت الذى وصلت فيه القوات الأجنبية إلى كولويزى كان المتمردون قد أكملوا انسحابهم إلى داخـــل حـــدود زامبيا . وبالنسبة للولايات المتحدة فقد اكتفت أيضاً بالتدخل غير المباشر مـــن خـــلال تقديـــم الدعـــم

---

(١) أنشئت هذه الجبهة عام ١٩٦٨على يد ناثانيل مبوما . وتتكون أساساً من أبناء قبيلة اللوندا ومن باقى عناصر حاميـــة كاتنجا السابقة ، والذين كانوا يخدمون من قبل فى الجيش الكونغولى ، ثم تركوا الخدمة فيه بعد استيلاء موبوتو على السلطة . انظر : د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكنغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ، ٤٤.

(٢) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، **م س ذ** ، ص ١٩٩.

(٣) George E. Mosse, " French Military Policy in Africa ", in William J. Folts & Henry S. Bienen, **Arms and the African: Military Influence on Africa's International Relations** (New Haven: Yale University Press, 1998) P.69.

(٤) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، **م س ذ** ، ص ٢٠٠.

(٥) George E. Mosse, **op.cit.**, P.P.70-71.

اللوجيستيكى ، فضلاً عن المساهمة مع فرنسا وبلجيكا فى نقل عدد من القوات الأفريقية إلى شابا ، لتحل محل القوات الفرنسية والبلجيكية الموجودة فى الإقليم . وقد كان معظم القوات الأفريقية من المغرب ، بالإضافة إلى وحدات صغيرة من توجو والجابون وكوت ديفوار والسنغال . وقد استمر وجود هذه القوات فى زائير قرابة العام .(١)

وفى أعقاب الحرب الباردة ، وفى النصف الأول من التسعينيات ، تعرض نظام موبوتو لسلسلة من الاضطرابات الداخلية ، التى اندلعت احتجاجاً على سلطوية النظام وعدم استجابته للمطالب الشعبية من أجل التحول الديموقراطى ، بالإضافة إلى تفشى الفساد السياسى والتدهور الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد . ومع تنامى عمليات العنف خلال هذه الاضطرابات ، وفى ظل إخفاق القوات المسلحة الوطنية فى مواجهتها ، تدخلت القوات الفرنسية والبلجيكية بهدف حماية الرعايا الأوروبيين وتأمين عملية إجلائهم .

وهناك بعض **الاستنتاجات** التى يمكن استخلاصها من خلال العرض السابق لتجارب التدخل السابقة ، ومن أهمها ما يلى :

١-إن أزمة الكونغو فى الستينيات تمثل أول تجربة أفريقية لصراعات الحرب الباردة ، التى سعى خلالها كل واحد من القطبين المهيمنين إلى محاصرة نفوذ القطب الآخر فى مختلف مناطق العالم ، ويمكن تفسير تدخل الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا فى ذلك الوقت بالرغبة فى القضاء على المد الثورى والاتجاه اليسارى الذى يمثله لومومبا وأنصاره ، ومن ثم منع وقوع الكونغو فى دائرة النفوذ الشيوعى ، فضلاً عن الرغبة فى السيطرة على الموارد الكونغولية .(٢)

---

(١) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، **الفساد السياسى فى أفريقيا** (القاهرة : دار القارئ العربى ، ط١ ، ١٩٩٣) ص ٦٤.
وانظر أيضاً : عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، م س ذ ، ص ٢٠٠.

(٢) يرى بعض المحللين أن كانت أزمة الكونغو عام ١٩٦٠ كانت بمثابة فرصة ذهبية أمام الولايات المتحدة للتدخل من أجل مواجهة المد الشيوعى ، حيث أكدت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن الشيوعيين على وشك ضم الكونغو إلى معسكرهم . كما أكد مدير الوكالة Allen Dulles " إن لومومبا مثل كاسترو ، بل إنه أسوأ منه ، ومن ثم ينبغى العمل على تصفيته جسدياً " . وهنا تكونت مافيا سياسية عرفت باسم " مجموعة بنزا " ، التى كان موبوتو هو رجلها الأول ، من أجل تنظيم عملية اغتيال لومومبا ورفاقه . راجع فى هذا الشأن :
Ernest Wambadia-Wamba," Mobutism after Mobutu: The Current Situation in the Democratic Republic of the Congo ", **Codesria Bulletin** (Dakar: Council for Development of Social Science Research in Africa, No.3&4, 1998) PP.46-47.
وفى هذا السياق أيضاً أكدت بريطانيا أن لومومبا لديه ميول يسارية ، ومن ثم فهو ليس الحليف الذى يمكن الاعتماد عليه فى الكونغو . وبالتالى يجب التخطيط لاغتياله ، خشية وقوع الكونغو تحت لواء المعسكر الشيوعى ، حيث يمثل ذلك تهديداً للمصالح الغربية فى الكونغو بشكل خاص ، وفى وسط القارة بصفة عامة ، كما أنه سوف يؤدى إلى حدوث مواجهه مسلحة بين الغرب والشرق فى الكونغو على غرار ما حدث فى كوريا . راجع فى هذا الشأن :
Alan James, **Britain and the Congo crisis , 1960-1963** (London : Macmillan Press Ltd., 1996)PP.55-61.

٢-كان الهدف الأساسى للتدخل فى زائير خلال أزمتى شابا فى السبعينيات هو حماية نظـــام موبوتـــو الذى يعتبر من أهم رعاة المصالح الغربية فى المنطقة ، كما يعتبر حـــاجزاً أمـــام امتـــداد النفـــوذ الشيوعى فى القارة ، وخاصة فى الجنوب الأفريقى . وقد دافع الرئيس الفرنسى جيسكار ديســـتان عن تدخل بلاده فى أزمتى شابا قائلاً " إن زائير هى أقرب الجيران إلى أنجولا الشيوعية ، ومن ثـم كان رئيسها موبوتو ذا أهمية بالغة بالنسبة لحماية مركز الغرب فى أفريقيا " .(١)

٣- كان التدخل الغربى (الفرنسى البلجيكى) فى بداية التسعينيات يستهدف بالأساس إجـــلاء الرعايـــا الأوروبيين وتأمين عملية ترحيلهم ، خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية فى زائير واغتيال الســـفير الفرنسى فى كينشاسا عام ١٩٩١. وينطبق الأمر ذاته على التدخل الغربى فى الاضطرابات التـــى اندلعت فى زائير عام ١٩٩١.(٢)

٤- قامت الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا بالدور الأساسى – إلى حد ما – فى عمليات التدخل فـــى الكونغو فى الستينيات ، فى حين أنه لم يكن لفرنسا دور واضح فـــى هـــذا الشـــأن ، أمـــا خـــلال السبعينيات فقد كان الدور الفرنسى محورياً فى التدخل لصالح نظام موبوتو ، بينمـــا كـــان الـــدور البلجيكى تالياً للدور الفرنسى ، فى حين تراجع الدور الأمريكى ، واختفى الدور البريطانى إلى حـــد كبير . ويفسر البعض ذلك التغير فى الأدوار بالنسبة للدول المتدخلة برغبة فرنسا فى أن يكون لـــها دور فاعل ومستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية ، على المستوى الأفريقى بصفة خاصة ، وعلى والمستوى العالمى بشكل عام ، خاصة وأن فرنسا كانت إحدى القوى التقليدية فى القارة ، ومن ثـــم فقد كانت ترغب فى إشعار الدول الأفريقية بأن مركزها فى القارة لا يزال قوياً ، وأنـــها تســـتطيع التدخل فى أى وقت لحماية الأنظمة الصديقة لها .(٣) وقد تزامن ذلك مع تردد الولايات المتحدة فـــى التدخل العسكرى المباشر ، خاصة فى المناطق البعيدة عن الأراضى الأمريكية ، مفضلة على ذلـــك التدخل غير المباشر أو عن طريق أطراف أخرى لتحقيق أهدافها ، وذلك فـــى ضـــوء المشـــكلات الجسيمة التى تعرضت لها الولايات المتحدة جراء التدخل فى فيتنام . وبالنسبة للموقف البلجيكى فإن

---

(١) Anatole N. Ayissi, **op.cit.**, P.32.

(٢) Michael G. Schatzberg , " Military Intervention and the Myth of Collective Security : The Case of Zaire ", **The Journal of Modern African Studies** (Cambridge : Cambridge University Press , Vol.27, No.2, 1989) P.132.

(٣) وفى هذا الإطار ، أبرز المحللون الاهتمام الشخصى والرسمى للرئيس ديستان بزائير، وذلك منذ انتخابـــه رئيســـاً للدولة فى مايو ١٩٧٤، باعتبار أن زائير هى أكبر الدول المتحدثة بالفرنسية فى أفريقيا ، فضلاً عن أهمية المصالح الاقتصادية الفرنسية فيها ، والتى باتت مهددة بعد تزايد النفوذ السوفيتى فى أنجولا المجاورة لزائير . كمـــا أشـــار المحللون إلى أن رغبة ديستان فى انتهاج سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة كانت من أهم الأسباب الـــذى جعلته يتخذ قراره بالتدخل لصالح موبوتو ، بدون التشاور مع إدارة الرئيس الأمريكى جيمى كارتر . ولمزيـــد مـــن التفصيلات حول الدور الفرنسى فى زائير فى عهد ديستان انظر:

George E. Mosse, **op.cit.**, P.P.68-71.

التغير الذى طرأ عليه يعود إلى خلافها مع نظام موبوتو نتيجة للأضرار التى لحقت بالمصالح البلجيكية فى زائير ، إثر سياسة التأميم التى انتهجها موبوتو منذ عام ١٩٧٤. [١]

٥- قامت المغرب بدوراً مهم فى مساندة التدخل الأجنبى فى زائير فى الستينيات والسبعينيات أيضاً . ويمكن تفسير ذلك بالطبيعة المحافظة لنظام الحكم الملكى المغربى ، والذى كان يخشى اتساع نطاق المد الثورى فى أفريقيا ، خاصة فى ظل التشابه بين أزمة شابا ومشكلة الصحراء الغربية ، واهتمام المغرب باستقطاب الغرب إلى جانبها فى تلك المشكلة ضد جبهة البوليساريو والجزائر اللتان يدعمهما الاتحاد السوفيتى .[٢] وقد حظى التدخل المغربى فى زائير بدعم كل من فرنسا والسعودية ، خاصة وأنه توجد لدى الدول الثلاث رغبة مشتركة-لأسباب مختلفة بالطبع – فى مقاومة اختراق النفوذ الشيوعى للقارة الأفريقية .[٣] غير أنه مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى ، لم يعد للمغرب مصالح ملحة تقتضى تدخلها لدعم نظام موبوتو .[٤]

ويتضح مما سبق أن الصراعات الداخلية فى الكونغو الديموقراطية ، منذ استقلالها وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة ، قد اتسمت بحدوث تدخلات أجنبية وإقليمية متنوعة فيها . ونظراً لأن هذه التدخلات حدثت فى ظروف دولية وإقليمية متباينة ، فقد انعكس ذلك على طبيعة عمليات التدخل ، سواء حيث الأطراف المتدخلة ، أو دوافع التدخل ، أو أساليبه ، أو النتائج التى ترتبت عليه . ومن ثم كان لابد من إلقاء الضوء بشكل موجز على هذه التدخلات ، وذلك كخلفية عامة قبل تناول التدخل الإقليمى فى الصراع الداخلى فى الكونغو الديموقراطية بعد الحرب الباردة .

ونظراً لارتباط الصراع الداخلى فى زائير فى عهد موبوتو ، بالصراع الدائر الآن فيها ، فسوف يتعامل الباحث مع هذين الصراعين باعتبارهما صراعاً واحداً اندلع على مرحلتين ، حيث بدأت المرحلة الأولى عام ١٩٩٧/٩٦، بينما بدأت المرحلة الثانية عام ١٩٩٨. وفى هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الباب إلى الفصلين الآتيين :

الفصل الأول : التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٧/٩٦.

الفصل الثانى : التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٨.

---

(١) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، **م س ذ** ، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) **المرجع السابق** ، ص ٢٠١.

(٣) George E. Mosse, **op.cit.**, P.69.

(٤) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، **م س ذ** ، ص ٢٠١.

الفصل الأول

التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٧/٩٦

فى أكتوبر ١٩٩٦ اندلعت حركة تمرد مسلحة فى شرق زائير ضد نظام موبوتو . وسرعان مـــا تدخل العديد من الأطراف الإقليمية لمساندة المتمردين ، بينما اعتمد موبوتو على دعم بعض الأطـراف الإقليمية الأخرى . غير أن حركة التمرد تمكنت من حسم الصراع المسلح لصالحها ، والإطاحة بنظام موبوتو-خلال سبعة أشهر فقط - بعد اثنين وثلاثين عاماً قضاها فى السلطة ، وذلك بفضل الأوضـــاع الداخلية المواتية ، والدعم الإقليمى ، والمناخ الدولى الملائم .

ولعله من المفيد فى هذا السياق التعرف على البيئة التى حدث التدخل الإقليمـــى فـــى إطارهـــا ، وماهية الأطراف التى ساندت الحكومة ، وتلك التى تدخلت إلى جانب المتمردين ، ودوافع تدخلـــها ، والجهود الإقليمية والدولية لتسوية الصراع وإنهاء التدخل . وعلى هذا ينقسم هذا الفصل إلـــى ثلاثـــة مباحث هى :

المبحث الأول : بيئة التدخل فى صراع ١٩٩٧/٩٦.

المبحث الثانى : تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٧/٩٦.

المبحث الثالث : جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل .

المبحث الأول
بيئة التدخل الإقليمى

إن التدخل الإقليمى فى الصراع الداخلى فى زائير عام ٩٧/١٩٩٦ لم يكن ليحدث على النحو الذى حدث به ، لولا وجود بيئة داخلية وإقليمية ودولية مواتية لحدوثه . وفى هذا الإطار تم تخصيص هـذا المبحث لدراسة بيئة التدخل الإقليمى فى صراع ٩٧/١٩٩٦ فى زائير ، وذلك من خـلال المطـالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : البيئة الداخلية للتدخل .

المطلب الثانى : البيئة الإقليمية للتدخل .

المطلب الثالث : البيئة الدولية للتدخل .

المطلب الأول
البيئة الداخلية للتدخل

كانت الأوضاع الداخلية فى زائير تمثل مناخاً مواتياً لاندلاع الصراع المسلح ضد نظام موبوتـو ، وذلك نتيجة لسياسات وسمات هذا النظام ، والتى أثارت ضده المعارضة الداخلية السياسية والمسـلحة على السواء . وفيما يلى سوف يتم عرض الأسباب التى أدت إلى اندلاع الصراع .[١]

أولاً- الطبيعة السلطوية لنظام موبوتو :

شهدت زائير فى ظل موبوتو نظاماً للحكم اتسم بدرجة كبيرة من السلطوية ، وذلك منذ اسـتيلائه على السلطة فى نوفمبر ١٩٦٥وحتى الإطاحة به فى مايو ١٩٩٧، حيث سعى موبوتو لتكريس السلطة فى قبضته ، وعمل على تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائيـة . وقـام بتعديل الدستور عام ١٩٦٧، فألغى منصب رئيس الوزراء ليجمع بين رئاسة الدولة والحكومة فى ذات الوقت . كما كان الوزراء مجرد موظفين تنفيذيين لسياسة موبوتو دون أن يتمتعوا بسلطات حقيقيـة . وبالنسبة للسلطة القضائية ، فقد خضعت بكامل مؤسساتها لسيطرة موبوتو ، حيث أصبح النائب العـام

---

(١) لخص أحد الباحثين هذه الأسباب بقوله " إن موبوتو لم يكن مجرد ديكتاتوراً ، وإنما كان قائداً لنظام شديد الفسـاد ، سلم سيادة البلاد إلى الإمبريالية الأمريكية ، وسلم ثروتها للمافيا الفرنسية البلجيكية ، كما سلم جماهيرها للمرتزقـة الذين تم جلبهم من جنوب أفريقيا العنصرية والصرب المدربين على سفك الدماء والأصوليين الإسلاميين القـادمين من شمال أوغندا وأنصار عيدى أمين ... " . انظر : حلمى شعرواى ، **أفريقيا فى نهاية قرن** (القاهرة : دار الأمين ، ط١، ٢٠٠١) ص ١٢٩.

مسئولاً أمام رئيس الدولة منذ عام ١٩٦٧، كما أصبحت السلطة القضائية خاضعة لمؤسسة الرئاسة بموجب قرار أصدره موبوتو عام ١٩٧٠.(١)

وحتى يتيسر للحكومة المركزية السيطرة على كافة أجهزة الدولة ، ألغى موبوتو الأحزاب السياسية عام ١٩٦٦. وأنشأ الحركة الشعبية للثورة فى مايو ١٩٦٧، ثم أعلنها كحزب سياسى وحيد فى البلاد عام ١٩٧٠.(٢) كما سعى موبوتو إلى تقديم نفسه إلى شعبه باعتباره زعيماً كارزمياً . وفى هذا السياق تبنى موبوتو استراتيجيتين أساسيتين لتدعيم سلطته الشخصية وهما : الأصالة (٣)، والموبوتية (٤) ، مما أدى إلى تحول النظام السياسى فى عهده إلى نمط من أنماط القيصرية السياسية .(٥) فكان موبوتو يحصل على نسب تقترب من ١٠٠% فى الانتخابات الرئاسية ، كما هو الحال بالنسبة لانتخابات عام ١٩٨٤، والتى حصل خلالها على ٩٩،١٦% من الأصوات .(٦)

وقد بلغ السخط الشعبى مداه مع نهاية الحرب الباردة ، خاصة وأن موبوتو لم يكن يسمح للشعب – مطلقاً – بالتعبير الحر عن إرادته أو بالمشاركة الفعالة فى الحياة السياسية .(٧) إذ كان النظام يواجه

---

(١) عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، **م س ذ** ، ص ١٩٦.

(٢) لم تكن هذه الحركة حزباً سياسياً بالمعنى المعروف ، فهى ليست أداة للمشاركة الجماهيرية أو أداة للدولة لكسب التأييد السياسى ، ولكنها كانت أداة شخصية لموبوتو . انظر : حورية توفيق مجاهد ، **نظام الحزب الواحد فى أفريقيا بين النظرية والتطبيق** (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط١، ١٩٧٧) ص ٣٩.

(٣) تعنى الأصالة إيجاد شخصية زائيريه متفردة عن نمط السلوك والفكر الغربى من خلال إحياء الرموز والممارسات التقليدية للشعب الكونغولى . وطبقاً لبرنامج الأصالة تم تغيير اسم الدولة من الكونغو كينشاسا إلى زائير وذلك فى أكتوبر ١٩٧١ ولمزيد من التفصيلات انظر : عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، **م س ذ** ، ص ١٩٦.

(٤) تعنى الموبوتيه كافة أفكار وتعاليم وأفعال الرئيس موبوتو . وقد أصبحت الموبوتية إيديولوجية رسمية للدولة منذ يوليو ١٩٧٤. كما تبنت الحكومة برنامجاً عاماً لنشر الموبوتية وأنشئت معهداً حزبياً لتدريسها ، كما ألغت تدريس التعاليم الدينية فى المدارس ليتم تدريس الموبوتية بدلاً منها ، مما أدى إلى الصدام بين موبوتو والكنيسة الكاثوليكية . ولمزيد من التفصيلات انظر :

Ernest Wamba-dia-Wamba , " Mobutuism after Mobutu " , **op.cit.**, P.48-etc.

(٥) تعنى القيصرية السياسية تولى الحكم عادة بواسطة حاكم عسكرى فى ظل مناخ عام من الفوضى السياسية والانهيار الدستورى وتفشى الفساد . ويتمثل القيصر فى الحاكم القوى الذى يهيمن على السلطة بشكل مطلق ، باعتبار أن ذلك يمثل ضرورة ملحة لتحقيق نوع من النظام العام والقانون . انظر : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا " ، **م س ذ** ، ص ٥٥.

(٦) الشيماء على عبد العزيز، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، **السياسة الدولية** ،ع ١٢٩، يوليو١٩٩٧، ص ١٩٣.

(٧) Ernest Wamba-dia-Wamba , " The National Question in Zaire : Challenge to the Nation-State Project ", in Adebayuo Olukoshui & Liisa Lakso (Eds.), **Challenges to the Nation-State in Africa** (Helsinki : Nordiska Afrika Institute, 1996) P.163.

المطالب الخاصة بالمشاركة السياسية والديموقراطية بمزيد عمليات القمع المسلح ، والاعتقال التعسفى ، والإرهاب السياسى ضد زعماء المعارضة وأسرهم .(١)

ولكن مع تزايد الضغوط الشعبية الداخلية ، وكذا الضغوط الخارجية على نظام موبوتو من أجل التحول الديموقراطى ، اضطر موبوتو إلى الإعلان فى ٢٤ أبريل ١٩٩٠عن نهاية الجمهورية الثانية وبداية الجمهورية الثالثة فى زائير ، كما وافق على التحول نحو ديموقراطية التعدد الحزبى ، واستقال من رئاسة الحركة الشعبية للثورة ، وأعلن عن عقد مؤتمر وطنى لإدارة عملية التحول الديموقراطى وذلك بداية من أغسطس ١٩٩١وحتى ديسمبر ١٩٩٢.(٢)

غير أن موبوتو – الذى يكن لدية أى نية لترك موقعة كرئيس للدولة – تبنى تصوراً أحادياً لعملية التحول الديموقراطى يتجه من القمة إلى القاعدة ، ومن ثم فهو لم يأخذ برأى الشعب والمعارضة السياسية فى كيفية إدارة هذه العملية ، فأعلن نفسه حكماً على عملية التحول الديموقراطى ، ووضع أجندة عملية التحول بمفرده ، كما انفرد بوضع نظام انتخابى جديد فى البلاد ، وعين وحل العديد من الحكومات الانتقالية ، وأنشأ العديد من أحزاب المعارضة الصغيرة التى يقودها أنصاره ، وذلك لتحطيم المعارضة الشرعية ، وإيهام الشعب بجدية التحولات الديموقراطية .(٣)

وقد سعى موبوتو أيضاً لعرقلة عمل المؤتمر الوطنى ، إلا أن المؤتمر نجح فى تشكيل مجلس أعلى للجمهورية High Council of the Republic يتكون من ٤٤٣عضواً ، كما تمكن من اختيار اتيين تشيسكيدى Etienne Tshisekedi رئيساً للوزراء فى الحكومة الانتقالية التى تم تشكيلها .(٤) إلا أن تشيسكيدى عزل بالقوة من منصبه فى ١٧ مارس ١٩٩٣(٥)، بسبب إصراره على رفع قبضة

(١) استخدم موبوتو أدواتاً للقمع لم يكن هناك نظير لها فى القارة ، إذ كان يعتمد فى حماية نظامه على تكوين فرق عسكرية تضم العناصر الموالية له شخصياً ، فكانت هناك فرقة " كامانيولا – Kamnyola " خلال الفترة من ١٩٧٦إلى ١٩٧٨، ثم حلت محلها فرقة " كوتاكولى – Kotakoli " عام ١٩٨٣ ، والتى جاء مكانها فرقة الحرس المدنى عام ١٩٨٦، ثم فرقة الرئاسة الخاصة عام ١٩٨٩، ثم وحدة " البوم " عام ١٩٩١. انظر : تشيكالا ك. بيايا ، **الشباب والعنف والشارع فى كينشاسا : نسمع ونفهم ونصف** ، ترجمة دينا حشمت (القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق ، سلسلة أفكار جديدة ، ع ١، ٢٠٠٠) ص ص ٢٥-٢٨ .

(٢) Michael G. Schatzberg, " Highjacking Change: Zaire's Transition in Comparative Perspective ", in Marin Ottaway (ed.), **Democracy in Africa: The Hard Road Ahead** (London: Lynne Rienner Publisher, Inc, 1997) PP.114-116.

(٣) ريفسو لويى ، " المعارضة الشعبية فى وجه موبوتو " ، **مختارات العلوم السياسية الأفريقية** (نيروبى ، القاهرة : الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية ومركز البحوث العربية ، ع ٥ ، ديسمبر ١٩٩١) ص ٣.

(٤) **States Man's Yearbook, 1996** (London : Macmillan Press Ltd., 1996) P.1617.

(٥) أدى عزل تشيسكيدى إلى حدوث ظاهرة غير مألوفة فى النظم السياسية الأفريقية بعد الاستقلال وهى تكوين تنظيمات شعبية فى بداية عام ١٩٩٣، أطلق عليها اسم " برلمانات الشوارع " ، بهدف دعم المعارضة السياسية بقيادة تشيسكيدى . ولمزيد من التفصيلات حول تكوين هذه البرلمانات وأسلوب إدارتها ، انظر : د. حمدى عبد الرحمن =

موبوتو عن الجيش .[١] وتم تعيين فوستين بايريندوا بدلاً منه ، حيث شكل حكومة انتقالية استمرت حتى تم حلها هى والمجلس التشريعى الوطنى والمجلس الأعلى للدولة فى يناير ١٩٩٤، ليتم بعد ذلك تشكيل مجلس أعلى جديد ، وهو المجلس الذى تولى انتخاب كينجو وا دوندو Kengo Wa Dondo رئيساً لوزراء الحكومة الانتقالية الجديدة فى ١٤ يونيو ١٩٩٤.[٢]

وقد أكد تشيسكيدى " إن تصرفات موبوتو ليست سوى محاولات للتشبث بالسلطة لتخليد حكمه، وهنا فإن تنحية موبوتو وإلغاء الموبوتية تعتبر شرطاً أساسياً للانتقال الناجح نحو الديموقراطية فى البلاد ، خاصة وأن هذا الشرط يعبر عن مطلب شعبى ثابت " . وفى هذا السياق وقعت معظم أحزاب المعارضة على بيان طالبت فيه موبوتو بالتنحى الفورى عن السلطة ، كما رفضت الكثير من تلك الأحزاب خوض أى انتخابات طالما ظل موبوتو فى السلطة ، بل إن العديد من أقطاب المعارضة رفضوا تقلد المناصب الوزارية فى أى حكومة انتقالية تتشكل فى ظل سلطة موبوتو .[٣]

ورغم الجهود التى قامت بها المعارضة السياسية ضد موبوتو ، إلا أنها كانت ضعيفة بوجه عام ، ولم تكن تقوى على الإطاحة به ، خاصة فى ظل افتقارها إلى القدرة على الاتصال بالجماهير وتعبئتهم فى مواجهة النظام ، فضلاً عن أنه كان يقودها جيل من قدامى السياسيين ، الذين استقر معظمهم خارج البلاد ، وحتى الذين كانوا يعيشون فى الداخل فإنهم نادراً ما كانوا يغادرون العاصمة .[٤] وقد ازداد ضعف المعارضة عام ١٩٩٦عندما انشق حزب الاتحاد من أجل الديموقراطية والتقدم الاشتراكى Union Pour Democratie et Le Progres Social الذى يقوده تشيسكيدى إلى جناحين متصارعين : أحدهما يتزعمه لتشيسكيدى ، والآخر يقوده كيباسا ماليبا .[٥] وهنا يرى البعض أن ضعف المعارضة السياسية وعدم قدرتها على تحقيق التحول الديموقراطى المنشود قد ساهم فى دفع حركات المعارضة المسلحة إلى التحرك من أجل الإطاحة بموبوتو بقوة السلاح .[٦]

=حسن ، **قضايا فى النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى ، ط١، ١٩٩٨) ص ص ٢٠٢- ٢٠٤.

(١) Michael G. Schatzberg, " Highacking Change … " , **op.cit.**, P.119.

(٢) States Man's Yearbook, 1996,**op.cit**, P.1617.

(٣) ريفسو لويى ، **م س ذ** ، ص ص ٣-٥.

(٤) Peter Rosenblum, " Endgame in Zaire " **Current History** , Vol.96, No.610, May 1997, P.203.

(٥) تشيكالا ك. بيايا ، **م س ذ** ، ص ٢٩ .

(٦) حلمى شعراوى ، **م س ذ** ، ص ١٢١.

ثانياً – انتشار الفساد فى الدولة :

ابتدع موبوتو نظاماً للحكم يعتمد أساساً على السرقة Kleptocracy ، وهو ما أدى إلى تحول الفساد فى عهده إلى واقع حياتى وقيمة فى حد ذاتها ، وذلك على مختلف مستويات الحكم والإدارة فى الدولة.[١]

وقد عمل موبوتو على تركيز السلطة والثروة فى يده بشتى الطرق . فكان يتعامل مع الدولة كما لو كانت إقطاعية خاصة به . وكان يحصل على ١٧% من الميزانية القومية للدولة نظير خدماته الرئاسية . وكان يعتمد على تلك الميزانية فى رشوة عناصر المعارضة ، وخلق جماعات من المنتفعين لتدعيم نظامه ، حيث حرص موبوتو منذ عام ١٩٧١على أن يعين بنفسه موظفى الدولة فى كافة المؤسسات ، وذلك اعتماداً على رغبته فى تدعيم نظامه من خلال استيعاب أبناء الجماعات الإثنية الكبرى بغض النظر عن معايير الكفاءة والإنجاز ، حيث لم يكن هناك مجال للحديث عن المعايير الموضوعية فى التجنيد السياسى . وكان موبوتو يسيطر على استثمارات الدولة ويمتلك معظم الأسهم فى الكثير من المشروعات الاستثمارية فى البلاد . وكان يتسم بالإسراف الشديد ، فكان ينفق مبالغ طائلة من أموال الدولة على تشييد القصور فى مختلف أقاليم زائير ، وشراء العقارات فى مختلف دول العالم .[٢] فضلاً عما سبق ، كان موبوتو يحول إلى حسابه الشخصى مبالغ كبيرة من المساعدات التى كانت تقدمها الدول الغربية لبلاده .[٣]

وفى هذا الإطار تباينت التقديرات حول مقدار ثروة موبوتو ، وفى حين اتفق كثير من المحللين على أن ثروته تتجاوز المليار دولار ، فقد ذهب البعض الآخر إلى القول بأن تلك الثروة بلغت فى منتصف الثمانينيات نحو أربعة مليارات دولار .[٤]

وقد امتدت الممارسات الفاسدة إلى النخبة الحاكمة ، والتى تنصرف بالمعنى الواسع إلى أفراد العائلة الممتدة لموبوتو ، والتى يطلق عليها المواطنون اسم "عائلة القدس Jerusalem Clan " ، بالإضافة إلى الزعماء التقليديين وكبار الساسة والبيروقراط وقادة المؤسسة العسكرية . وكانت عناصر النخبة تؤلف فيما بينها تحالفاً حاكماً ، يضمه نسيج واحد من المصالح المنظمة ونظام القرابة . وكان مصدر قوتها هو سيطرتها على أجهزة الدولة ، وليس على أدوات الإنتاج التى ظلت إلى حد كبير فى

---

(١) Garole J.L. Collins , " In Focus : Congo / Zaire " **Forehgn Policy in Focus** , Vol.2, No.37, June 1997. (Internet) www.foreignpolicy-infocus.org/brief/vol.2/v2/n37cz.html

(٢) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ص ٦٥-٦٨.

(٣) وعلى سبيل المثال كشفت الصحف البلجيكية فى ديسمبر ١٩٨٨عن اختلاس موبوتو للمساعدات التى كانت تقدمها بلجيكا لزائير ، والتى كانت تقدر ب ٧٠ مليون فرنك سنوياً . و رغم ذلك استمرت بلجيكا فى تقديم المساعدات لنظام موبوتو ، كما ألغت قدراً كبيراً من الدين العام المستحق على حكومة زائير عام ١٩٨٩. انظر :
Alec Russell,**op.cit.**, PP.23-24.

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، الأزمة الكونغولية وتداعياتها ، **م س ذ** ، ص ٥٨ .

أيدى الأجانب . وقد استخدمت عناصر النخبة مراكزها السياسية وروابطها الشخصية فى السيطرة على الاقتصاد القومى والاستثمارات ، والتجارة غير المشروعة فى ثروات البلاد .(١)

وبالنسبة للجهاز البيروقراطى ، فقد أخذ الفساد داخله صوراً عديدة ، وذلك فى مختلف المؤسسات والمصالح الحكومية وأجهزة الخدمة المدنية ، بما فى ذلك المؤسسات القضائية . وهو ما يوضح أن جهاز الدولة ذاته تحول إلى آلية للنهب والإثراء وفرض التسلط على الشعب ، الأمر الذى جعل البعض يؤكد انطباق مفهوم " الدولة القرصان " على جهاز الدولة فى عهد موبوتو .(٢)

ويعتبر موبوتو هو المسئول الأول عن انتشار الفساد فى البلاد ، فهو الذى خلق النخبة الفاسدة ، التى تتولى بدورها حماية العناصر الفاسدة فى مختلف مؤسسات الدولة . فضلاً عن أن سبل مواجهة موبوتو للفساد كانت ضعيفة ، ولا ترقى إلى كبح جماح الفساد الذى انتشر فى مختلف أوصال الدولة .(٣) فكان موبوتو يشن من آن لآخر حملات قومية ضد الفساد ، إلا أن الهدف الحقيقى لهذه الحملات كان تحسين صورة النظام الحاكم لدى الدول والمؤسسات الدولية المانحة للمعونات ، خاصة وأن فساد القمة كان فوق القانون ، بل ويحظى بحماية موبوتو ذاته .(٤)

وفى هذا الإطار ، تولد اعتقاد بأن الفساد فى زائير ليس مسألة فساد لذمم الأشخاص ، بل إنه اكتسب طابعاً مؤسسياً وأصبح حقيقة موضوعية وهيكلية فى زائير ، ومن ثم فإن القضاء عليه يقتضى تغيير الإطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى السائد فى البلاد .

٣- تدنى كفاءة المؤسسة العسكرية :

كانت المؤسسة العسكرية فى عهد موبوتو واحدة من أكثر المؤسسات العسكرية فى أفريقيا والعالم فساداً وتسيباً ، وضعفاً فى الكفاءة .(٥) وقد كان منطق موبوتو فى التعامل مع الجيش سبباً مهماً من

---

(١) اعترف موبوتو ذاته فى خطابه أمام الحركة الشعبية للثورة عام ١٩٧٧، بفساد النخبة ووصفها بأنها " شرذمة تجمع بين الفساد والخيلاء " . انظر : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ص ٦٧-٦٩.

(٢) ومن أهم ملامح نموذج الدولة القرصان : هيمنة نظام حكم الفرد على السلطة السياسية ، والسيطرة على جهاز الدولة من أجل اغتنام المزايا الاقتصادية المادية والعينية ، وتحول الفساد من شيء سلبى إلى أسلوب للحياة وقيمة فى حد ذاته . انظر : **المرجع السابق** ، ص ص ٧٠-٧٥.

(٣) ومن المفارقات أن موبوتو دعا العناصر الفاسدة إلى عدم الإفراط فى الفساد ، وإعادة استثمار الأموال التى يتم نهبها داخل الدولة ، مؤكداً أن كل من يستثمر تلك الأموال فى الخارج يعتبر عدواً للأمة . انظر :
David J. Gould, **Bureaucratic Corruption and Under Development in the Third World : The Case of Zaire** (New York : Pergamon Press Inc, 1980) P.33.

(٤) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ص ٦٤-٦٩.

(٥) كان التجنيد يتم بشكل تطوعى فى الجيش الزائيرى ، وكان أغلب المجندين ينتمون إلى الأقاليم الواقعة غرب البلاد ، وبعد أزمتى شابا تم حظر التجنيد من إقليم شابا ومن باندوندو وإقليمى كاساى . انظر : =

أسباب تدنى كفاءته ، حيث كان موبوتو دائم التخلص من الضباط الأكفاء ، الذين كـان ينظـر إليـهم باعتبارهم تهديداً لسلطتة ، خاصة إذا كانوا يحظون بشعبية كبيرة بين صفوف القوات المسلحة ، ومـن ثم فقد كان يستبدل هؤلاء بعناصر جديدة أخرى تنتمى إلى جماعته الإثنية . وكان العنف هو الأسـلوب المعتاد فى التعامل مع الجنود ، الذين كانوا يجندون فى مناطق بعيدة عن محال إقامتهم ، تحت سـتار العمل فى مشروعات زراعية ، لم تنفذ أبداً . وكان الجنود يعيشون فى ظروف إقامة غير إنسـانية ، ويتقاضون مرتبات هزيلة ، باستثناء فرقة الحرس الرئاسى المتمركزة فى كينشاسا ، بل إن الحكومـة توقفت منذ ١٩٩٠عن دفع تلك المرتبات ، وهو ما دفع الجنود إلى تشكيل عصابات مسـلحة تمـارس العنف بكافة أشكاله ضد السكان المدنيين – بدلاً من حمايتهم – من أجل الحصول على المال ، وهو ما جعل الشعب ينظر لقوات الجيش على أنها عناصر منبوذة اجتماعياً ، وأنهم ليسوا إلا عناصر للإرهاب ترتدى الزى العسكرى ، وهو ما أدى إلى وقوع الكثير من المصادمات بين الجيش والشعب ، ومثـال ذلك المواجهة العنيفة بين السكان وعناصر وحدة " البوم " المسلحة والتى مارس الشعب خلالها العنـف ضد هذه العناصر كتعبير عن الرغبة فى الانتقام وتحقيق العدالة الشعبية .(١)

٤– تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

عانت زائير فى عهد موبوتو من مشكلات اقتصادية اجتماعية جمة ، وذلك نتيجة لأسباب عديدة ، يأتى الفساد فى مقدمتها . فعلى الصعيد الاقتصادى ، انخفض الإنتاج الصناعى والزراعى . حتـى أن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٨٦ كان ١٦٠ دولاراً سنوياً فقط ، فى حين وصـل معدل التضخم فى ذات العام إلى ١٠٠% ، كما وصل حجم الدين العام الخارجى إلى ٥٤٣٠ مليـون دولار ، وهو ما يعادل ٩٦،٨% من الناتج القومى الإجمالى .(٢)

وقد أعلنت زائير أكثر من مرة أنها لا تقوى على سداد ديونها ، وهو ما جعـل صنـدوق النقـد الدولى يرسل مرات عديدة ممثلين عنه للإشراف على الخزانة العامة ووزارة المالية فى زائير من أجل تحقيق قدر من النظام والكفاءة ، غير أنهم كانوا يؤكدون فى كل مرة أنه لا تلوح فى الأفق بادرة أمـل تبشر بقدرة زائير على سداد ديونها بسبب فساد النخبة الحاكمة .(٣)

Jane's Intelligence Review,"Zaire: Order of Battle", (London: Jane's Publications, = Vol.000/013, Jan 1997) P.14.

(١) تشيكالا ك . بيايا ، م س ذ ، ص ص ٢٥–٢٨. وانظر أيضاً : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فـى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٧٤. والذى يشير إلى أنه عندما هاجم المتمردون مدينة كولويزى خلال أحداث شابا ، فـإن الخطر المحدق بمعظم سكان المدينة كان يعزى بالأساس إلى الجنود الحكوميين وليس إلى القوات المتمردة .

(٢) رغم محاولات النظام لتبرير المشكلات الاقتصادية على أنها نتيجة لانخفاض أسعار سلع التصدير فـى الأسـواق العالمية ، إلا أنه لم يستطع تفسير استمرار تلك المشكلات فى الأوقات التى شهدت ارتفاعاً فى أسعار بعـض هـذه السلع . انظر : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٦١.

(٣) **المرجع السابق** ، ص ٦٣.

وقد ازداد تدهور الأوضاع الاقتصادية فى نهاية عهد موبوتو ، حيث تدهورت حالة البنية الأساسية ، سواء بالنسبة للاتصالات السلكية والطرق البرية والسكك الحديدية ، حتى أن الطائرات كانت هى الوسيلة الوحيدة المتاحة لسفر المسئولين إلى كسينجانى ثالث أكبر المدن الزائيرية ، فى حين كانت القوارب البدائية هى الوسيلة الأساسية التى كان يعتمد عليها عامة الشعب للانتقال إلى كيسنجانى ، وهو ما كان يعيد للأذهان الوسائل التى كانت تستخدم فى عهد ستانلى .[١] كما تدهورت وسائل الإعلام المحلية حتى أنها كانت عاجزة عن تغطية أنباء التمرد العسكرى ضد النظام عام ١٩٩٦، مما جعل السكان يعتمدون فى الحصول على الأنباء على البعثات التبشيرية ، التى كانت شبكاتها الإعلامية تنتشر فى مختلف أرجاء البلاد .[٢]

وقد انعكس التدهور الاقتصادى على الأوضاع الاجتماعية فى البلاد ، حيث تدنت مستويات المعيشة بدرجة كبيرة ، خاصة فى ظل تدنى مستوى الخدمات الحكومية ، وبالذات فى مجالى الصحة والتعليم . وكان هناك نقص شديد فى معظم السلع الغذائية وفى مواد الطاقة . وانتشرت البطالة فى البلاد ، وخاصة بعد اتباع سياسات التكيف الهيكلى ، والتى فرضت على الحكومة تقليل عدد موظفيها بنسبة٣٢% [٣]، مما اضطر السكان إلى البحث عن وسائل بديلة للكسب .[٤]

ومع تدنى مستويات المعيشة ، اختفى احترام الممتلكات العامة عند الشعب ، فكان الشباب ينهبون المصالح الحكومية والمدارس والمستشفيات ووسائل النقل العام وغيرها . وكانت هذه لأعمال تتم ليلاً فى بادئ الأمر ، ثم أصبحت تتم نهاراً ، وفى قلب كينشاسا ذاتها . وكان السارقون يبيعون ما ينهبونه إلى المواطنين بأسعار قليلة . كما أصبح الشباب يمارس الاعتداء والجريمة كوسيلة للحياة ، وأصبح العنف عنصراً أساسياً فى الحياة الاجتماعية ، وفى بناء النظام السياسى المتدهور . وهو ما أدى إلى تدهور شرعية النظام وأفسد مفهوم الدولة لدى الشعب . وفى هذا الإطار حدث نوع من التفكك الاجتماعى ، وبدأ الحديث فى الأوساط الأكاديمية عن الأزمة الأخلاقية التى أصابت المجتمع وخاصة

---

(١) يرى البعض أن " الحكم من خلال الفوضى " كان أحد الأساليب التى اتبعها موبوتو لتكريس سيطرته على السلطة ، ومن ثم فإن سوء حالة وسائل الاتصال والطرق كان نتيجة لسياسة متعمدة من موبوتو ونظامه للحيلولة دون قيام الجيش بعمل منظم يطيح بالنظام . ولمزيد من التفصيلات انظر : Alec Russell,op.cit., P.13.

(٢) **Idem.**

(٣) تشيكالا ك. بيايا ، م س ذ ، ص ٤٥ .

(٤) اضطر الكثير من المواطنين إلى ممارسة التسول ، أو الالتحاق بالأعمال الصغيرة المختلفة ، والتى تسمى " Kobeta Libanga " أى " تكسير الأحجار " . ويشير هذا المصطلح إلى الأعمال الحقيرة أو غير المحببة ، ويشير أيضاً إلى عالم العنف سواء أكان واضحاً أم خفياً . انظر : **المرجع السابق** ، ص ٨ .

الشباب فى زائير ، والتى أرجعها المحللون إلى تدهور الوضع الاقتصادى وتزايد الفقر والبطالة وتردى أوضاع التعليم والصراع من أجل السلطة .[١]

٥- سوء إدارة الانقسامات الإثنية :

تضم زائير حشداً متنوعاً من القبائل والجماعات الإثنية ، يتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ قبيلة و جماعة .[٢] وقد ساهمت السياسات الاستعمارية خلق هذه الانقسامات الإثنية ، ثم أدت السياسات الحكومية إلى بروز الوعى الإثنى ، وخلق بيئة مواتية للصراع ، وخاصة فى شمال وجنوب كيفو فى شرق البلاد ، والتى تبعد جغرافياً وفكرياً عن كينشاسا وغالبية الأقاليم والمدن الكونغولية .

وتعتبر سياسات القوى الاستعمارية المتنافسة فى إقليم البحيرات العظمى من الأسباب الأساسية المسئولة عن تكوين الوضع الإثنى القائم بمعطياته فى زائير بصفة خاصة ، وإقليم البحيرات العظمى بشكل عام . ففى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أدت السياسات الاستعمارية إلى خلق ما يسمى ب " ظاهرة البانيامولينجى – Baniamulenge Phenomenon " ، وذلك فى إطار تخطيط حدود مناطق النفوذ ، وفقاً لمؤتمر برلين ١٨٨٤–١٨٨٥، والذى كانت إحدى نتائجه إنشاء دولة الكونغو الحرة ، تحت إدارة هيئة الكونغو الأعلى ، ثم تحت الرئاسة الشخصية للملك ليوبولدفيل ، إلى أن تحولت لتصبح الكونغو ، تحت إدارة الحكومة البلجيكية .[٣]

وفى هذا الإطار سعت بلجيكا لتثبيت نفوذها فى الكونغو ، حيث وقعت اتفاقيتين مع بريطانيا عام ١٨٩٤و١٩٠٦، لتحديد الحدود بين مناطق النفوذ البلجيكى فى الكونغو ، والنفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا وحوض النيل . كما وقعت اتفاقاً مع ألمانيا عام ١٩١٠، لتحديد الحدود بين مناطق نفوذ البلدين أيضاً . وبموجب هذا الاتفاق أعيد تحديد الحدود فى منطقة وسط أفريقيا ، إذ اقتطعت مناطق من شمال وغرب رواندا ، لتنضم إلى الكونغو ، فيما يشكل الإقليم الشرقى من الكونغو الديموقراطية الآن . وهنا فإن الإدارة البلجيكية قد وعدت السكان الروانديين (التوتسى) الذين كانوا يقيمون فى المناطق التى أضيفت إلى الكونغو بأنهم سيصبحون مواطنين كونغوليين .[٤]

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، وضعت كل رواندا وبوروندى ، بالإضافة إلى الكونغو تحت الانتداب البلجيكى ، حيث كانت الإدارة البلجيكية تتعامل معهم – فى الغالب – باعتبارهم كياناً واحداً ،

---

(١) تشيكالا ك. بيايا ، م س ذ ، ص ٤٤ .

(٢) ومن أهم الجماعات الإثنية : الهيما ، والليندو ، المونجو ، الكونجو ، الكاتينجا ، السونجى ، البانزى ، الأزاندى ، الباكا ، التيكى ، الكوبا ، اللاما ، الألور ، الرانجا ، البيمبا ، فضلاً عن كثير من القبائل والجماعات الأخرى ، ومن بينها التوتسى الكونغوليين أو " البانيا مولينجى " . انظر :
Africa South of the Shahara, 1998, P.329.

(٣) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية فى الحرب الأهلية فى الكونغو الديموقراطية فى عهد الجمهورية الثالثة " ، فى د. إبراهيم نصر الدين (محرر) ، الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٦٨٨ .

(٤) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

ومن ثم قامت الإدارة البلجيكية بتهجير آلاف الفلاحين الروانديين (التوتسى والهوتو على السواء) إلـــى مقاطعات شرق الكونغو ، فيما بين عامى ١٩٣٧و ١٩٥٥، وذلك لتخفيف الكثافة السكانية وضغوطـــها فى رواندا من جانب ، وتوفير الأيدى العاملة للعمل فى الزراعة والتعدين والنقل من جانب آخر .(١)

وبينما أطلق على الروانديين – الهوتو والتوتسى على السواء – المتحدثين باللغة الكينية الرواندية kinyarwanda فى شرق الكونغو اسم البانياروواندا Banyarwanda (٢) ، فإن الروانديين التوتســـى أطلق عليهم وحدهم اسم البانياموليـنجى(٣) ، وذلك نسبة إلى مولينجى ، وهو اللقب الذى اتخـــذه لنفســـه زعيمهم التاريخى ، الذى كان يقطن فى منطقة تقع على بعد ٢٠٠ كم جنوب منطقة التوتسى الحاليـــة . ويعيش البانياموليـنجى حالياً فى شرق الكونغو فى المنطقة الواقعة بين بحيرتى كيفو وتنجانيقا. ويقيمون أيضاً بين بوكافو ويوفيرا فى إقليم كيفو الجنوبية . ويبلغ تعدادهم نحو ٢٥٠ ألف نسمة .(٤)

وفى الوقت الذى تمكنت فيه عناصر الهوتو البانياروواندا من الاندماج مع الجماعات الإثنية المحلية فى الكونغو ، فإن التوتسى البانياموليـنجى لم يندمجوا بشكل جيد ، وذلك لأسباب عديدة يأتى فى مقدمتها السياسات التى اتبعتها الحكومات الكونغولية المتعاقبة ، والتى أثارت الوعى الإثنى فى البـــلاد ، وأدت إلى اندلاع الكثير من أحداث العنف بين البانياموليـنجى والجماعات الإثنية المحلية ، ومن ذلك الصـــراع الذى تفجر عقب الاستقلال مباشرة ، خلال المدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤، والصراع بين قبيلتـــى لوبـــا ولوندا عام ١٩٦٣، والصراع الذى اندلع عام ١٩٦٧ فى بوكافو ، وأزمتى شابا الأولـــى والثانيـــة ، بالإضافة إلى صراعى ١٩٩٧/٩٦و ١٩٩٨.

وكانت الحكومات الكونغولية قد أقرت وجود نوعين من المواطنة فى البلاد وهمـــا : المواطنـــة المدنية (Civic Citizenship) والمواطنة الإثنية (Ethnic Citizenship) . وتمنح المواطنة المدنيـــة بموجب الدستور ، والتمتع بها يمثل أساساً لممارسة الحقوق المدنية والسياسية . أما المواطنة الإثنيـــة ، فإنها لا تمنح من خلال التشريعات القانونية ، أو أحكام القضاء ، وإنما كانت تمنح لهؤلاء الذين يثبت

---

(١) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٦٨٩ .

(٢) Filip Reyntjens , **op. cit.**, P.242.

(٣) هناك من يرى أن البانياموليـنجى ليسوا مجرد جماعة إثنية ، ولكنهم مركب يضم التوتسى الذين أقاموا فى الكونغـــو بعد مؤتمر برلين ، وهؤلاء الذين انتقلوا إلى الكونغو فى إطار موجات الهجرة الرواندية المتتالية إليها ، بما فى ذلـك الهجرات الناجمة عن عمليات الإبادة فى رواندا . ولمزيد من التفصيلات انظر:

Yash Tandon , "Globalization and the Great Lakes Crisis ", In Mwesiga Baregu (Ed.), **op.cit.**, P.46.

(٤) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٦٨٩ . وهناك من يقدر عدد البانيا موليـنجى بنحو ٤٠٠ ألف نسمة ، راجع فى هذا الشأن :

Ed Blanche, " Kabila's Influence Spread across Africa as New Congo Takes Shape ", **Jane's Defense Weekly**, Vol.27, No.21, 28 May 1997.P.22.

– بوسائل مختلفة – أنهم كونغوليون . وتعتبر المواطنة الإثنية أساساً للحصول على الحق فى الوصول إلى الأرض Access to Land . وعلى ذلك يمكن لأى شخص فى الكونغو الديموقراطية أن يكـــون مواطناً مدنياً ، أو مؤهلاً للحصول على المواطنة المدنية ، فى حين أنه قد لا يكون مؤهلاً لأن يصبـــح مواطناً إثنيا .(١)

وفى مسعاهم للحصول على المواطنة المدنية والإثنية مرت العلاقات بين البانيامونجى وكل مـــن الحكومات الكونغولية المتعاقبة وكذا الشعب الكونغولى ، بدورات مـــن الوفـــاق والتوتـــر ، إذ كـــان البانيامولينجى يعيشون فى سلام مع السكان المحليين ، حتى حدث تمرد موليلى Mulele فـــى كيفـــو الجنوبية عام ١٩٦٤، حيث وقف البانيامولينجى مع الحكومة ضد السكان المحليين ، من أجل إخمـــاد ذلك التمرد ، مما ولد مشاعر الكراهية العميقة لدى الجماعات الإثنية فى الإقليم تجاه البانيامولينجى .(٢) ومنذ ذلك الحين ظلت أوضاع وحقوق البانيا مولينجى ، فى شرق البلاد عرضة لعـــدم الاســـتقرار ، خاصة فى ظل الظروف والسياسات الحكومية المتقلبة . ففى عام ١٩٧٢وقع الرئيس موبوتو مرســـوماً يمنح فيه المواطنة الزائيرية لكل الرواندبين والبوروندبين ، الذين استقروا واستوطنوا فى الكونغو قبـــل عام ١٩٥٠. وقد صدر ذلك المرسوم بفضل نفوذ بعض عناصر التوتسى الذين وصلوا إلى منـــاصب عليا فى الدولة ، مثل بيزنجيمانا رويما Bisenjimana Rwema ، والذى شـــغل منصـــب رئيـــس الأركان ، وكذا بفضل ما أظهره التوتسى من نجاحات فى مجال المال والاقتصاد . وقد أثار حصـــول عناصر البانيامولينجى على حق المواطنة ، حفيظة العديد من الجماعات الأخرى ، التى استاءت مـــن الاستثناءات الاجتماعية الواضحة للبانيامولينجى .(٣)

وبعد الحصول على المواطنة المدنية ، تطلع البانيامولينجى للحصول على المواطنة الإثنيـــة ، إلا أن حكومة موبوتو أصدرت قانوناً يحرم البانيامولينجى من المواطنة فى يونيو ١٩٨١ ، حيـــث حـــدد القانون الجديد المواطنة على أساس الوجود الفردى أو الجماعى على أرض الكونغو داخل الحدود التى تم تحديدها جغرافياً عام ١٨٨٥، أى عقب مؤتمر برلين مباشرة . وكان تطبيق ذلـــك القـــانون يعنـــى حرمان البانيامولينجى من الحقوق القانونية والسياسية المترتبة على المواطنة ، بالإضافة إلى حرمانـــهم من الأراضى التى يملكونها ، والتى بدأت بعض الجماعات الأخرى تطـــالب بـــها باعتبارهـــا أرض

---

(١) Yash Tandom, **op.cit.**, P.46.

(٢) كان موليلى ذو الفلسفة الاشتراكية يدعو إلى تقسيم الممتلكات والأرض والماشية بين السكان المحليين ، وهـــو مـــا دافعت عنه بعض الجماعات الإثنية ، بينما عارضه البانيامولينجى ، مما جعلهم يؤيدون الحكومـــة ضـــد الســـكان المحليين ، ولمزيد من التفصيلات ، انظر :

Francois Ngolet , " African and American Connivance in Congo-Zaire ", **Africa Today** (Bloomington : Indian University Press , Vol.46., No.1, Wenter 2000) P.67.

(٣) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٦٩٠ .

الأجداد . وقد أفضى ذلك إلى مصادمات إثنية فى كيفو الشمالية عام ١٩٩٣/٩٢ ضد السكان ذوى الأصول الرواندية ، بدون تمييز بين الهوتو والتوتسى ، وهى المصادمات التى أزكتها بعض الدوائر السياسية ، حيث تعتبر الأرض أحد العناصر المحورية فى الصراع بين البانيامولينجي وغيرهم من الجماعات الإثنية فى البلاد .(١) وفى هذا السياق ازدادت التوترات الإثنية ، خاصة بعد أن أخفق المؤتمر الوطنى فى التصدى لقضية المواطنة فى زائير .(٢)

وقد ازداد الوضع سوءاً مع صدور قانون جديد فى مايو ١٩٩٥ يحظر على البانيامولينجي تملك الأراضى والمنازل . وتبع ذلك صدور بيان عن رئيس الأركان الجنرال ، اليكى مونجا اينـدو Eluki Monga Aundu فى ديسمبر ١٩٩٥ يسمح للجماعات الإثنية المحلية بطرد البانياموليجي الأجانب من الأراضى التى يسيطرون عليها ، مما أدى إلى تصاعد الأعمال العدائية ضد البانياموليجي من جانب الجماعات الإثنية المحلية والجيش الزائيرى ، فضلاً عن ميليشيات الإنترأهاموى وقوات الجيش الرواندى السابق . وهو ما أدى إلى مقتل زهاء ٢٠٠٠ من البانياموليجي خلال المدة من سبتمبر إلى أكتوبر ١٩٩٦.(٣)

وفى ٧ أكتوبر ١٩٩٦ كان الحدث الذى أشعل الصراع فى زائير ، وذلك عندما أعلن نائب حاكم إقليم كيفو الجنوبى أن البانياموليجي يهددون استقرار البلاد ، ومن ثم يجب عليهم مغادرتها خلال أسبوع ، وإلا فسوف يتم التعامل معهم باعتبارهم متمردين ، وهو ما يسوغ للحكومة اعتقالهم ، بل وإبادتهم أيضاً . وهنا تمرد البانياموليجي على النظام فى١٠ أكتوبر ، وذلك بالهجوم على عدد من الأهداف المدنية والعسكرية فى بوكافو Bukavu .(٤)

ويتضح مما سبق أن الأوضاع الداخلية فى نهاية عهد موبوتو قد مثلت بيئة مواتية لاندلاع الصراع فى البلاد وحدوث التدخل الإقليمى فيه ، ثم تداعى النظام سريعاً ، وهو الحدث الذى وصفه البعض بأنه يمثل نقطة مضيئة فى التاريخ الأفريقى ، وأنه لا يقل فى أهميته وتأثيره عن نهاية نظام الحكم فى العنصرى فى جنوب أفريقيا .(٥) وفى ذات الاتجاه أكد مبعوث الأمم المتحدة فى الكونغو

---

(١) رغم اتساع مساحة الكونغو الديموقراطية ، إلا أن نسبة أراضيها الصالحة للزراعة لا تتجاوز ٣% من المساحة الإجمالية ، وهو ما يفسر اندلاع الصراع حول الأرض بين الجماعات الإثنية المحلية وجماعة البانياموليجي . ولمزيد من التفصيلات ، انظر :
Hussein Solomon, " From Zaire to the Democratic Republic of the Congo: Towards Post-Mobutuism ", **Africa Insight**, Vol27, No.2, 1997, P.92.

(٢) Ernest Wamba-dia-wamba, " The National Question in Zaire… " **op.cit.**, P.161.

(٣) Hussein Solomon , " From Zaire …. " , **op. cit.**, P.92.

(٤) ولمزيد من التفصيلات انظر : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، " التوازن الإقليمى فى البحيرات العظمى والأمن المائى المصرى " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٣٥، يناير ١٩٩٩، ص ص ٢٨-٢٩.

(٥) Alec Russell, **op.cit.**, P.30.

الديموقراطية ، محمد سحنون ، " إن سقوط موبوتو يمثل نهاية لجيل من القادة الديكتاتوريين الذين ظهروا فى أفريقيا فى مرحلة ما بعد الاستقلال " .(١)

المطلب الثانى
البيئة الإقليمية للتدخل

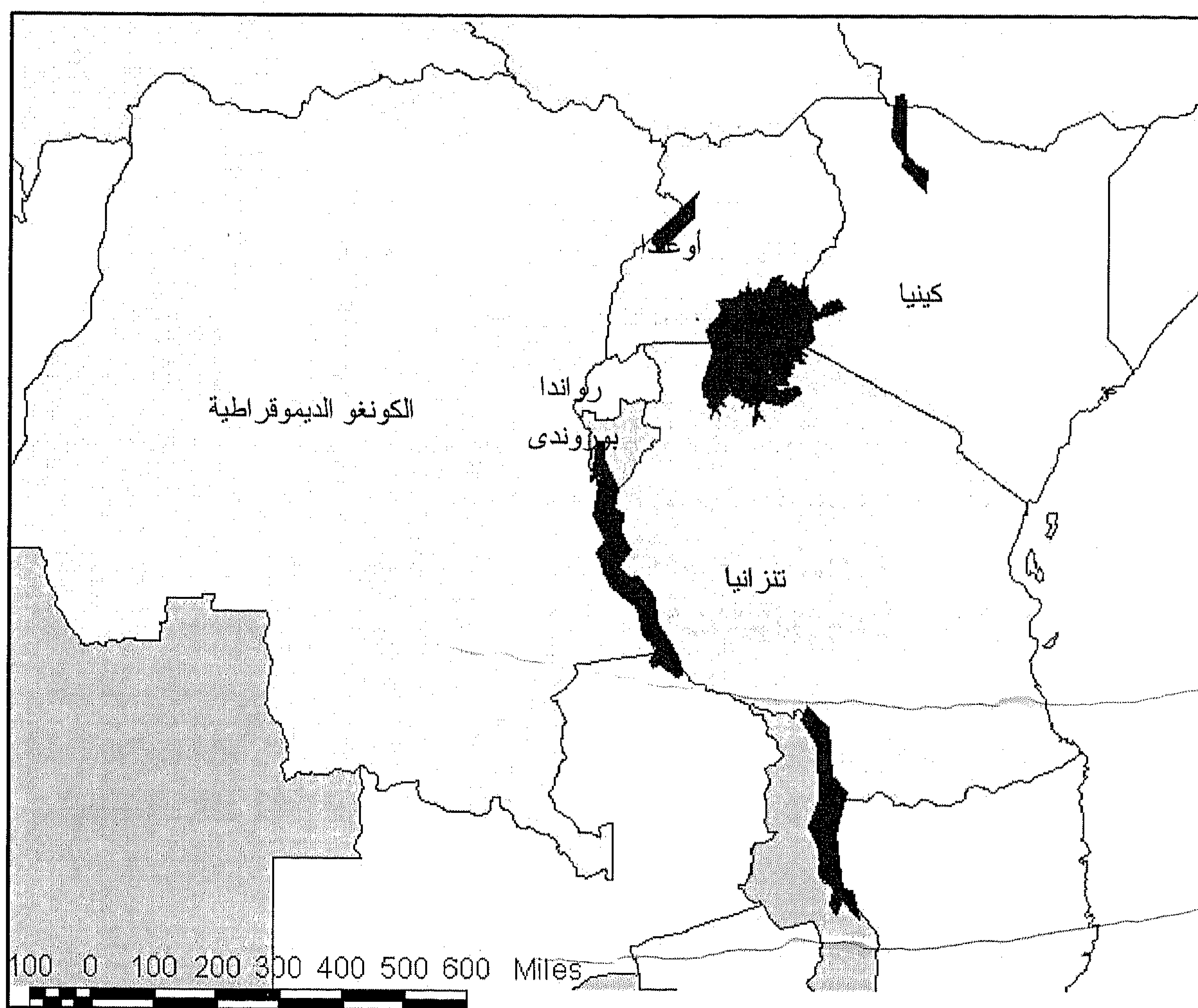
حدث التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٧/٩٦ فى زائير فى ظل وجود بيئة إقليمية معادية لنظام موبوتو . ويعود ذلك إلى الدور الذى لعبه موبوتو فى خدمة وحماية المصالح الغربية فى المنطقة ، وتهديد النظم والحركات اليسارية الصديقة للاتحاد السوفيتى خلال سنوات الحرب الباردة ، حيث جعل موبوتو زائير مركزاً لإدارة استراتيجيات الحرب الباردة لصالح الدول الغربية (٢) ، وهو ما كان يقتضى منه اتباع سياسة تدخلية إزاء الدول الواقعة فى محيطه الإقليمى ، وخاصة فى إقليم البحيرات العظمى . (انظر الخريطة رقم ٥)

---

(١) Ed Blanche, " Kabila Influence Spreads .... ", **op.cit.**, P.22.

(٢) Ed Blanche ," Long-Term African Stability at Stake as Kabila Fights for Zaire ", **Jane's Defence Weekly,** Vol.27, No.13, 2 April 1997,P.17.

الخريطة رقم (٥)
إقليم البحيرات العظمى



Source : Gerard Prunier , " The Great Lakes Crisis " , **Current History** , Vol.96, No.610, 1997, P.194.

وفى هذا الإطار ، كانت زائير فى عهد موبوتو مصدراً لتهديد الأمن والاستقرار فى إقليم البحيرات العظمى ، حيث كانت أراضى زائير بمثابة قاعدة انطلاق لهجمات حركات المعارضة المسلحة فى كل من رواندا وأوغندا وبوروندى وأنجولا على أقاليم تلك الدول ، وذلك نتيجة لتواطؤ نظام موبوتو معها ، فضلاً عن ضعف سيطرة زائير على حدودها .(١)

وقد قام موبوتو بدور فاعل فى تقويض استقرار أنجولا ، حيث تولى نظامه توصيل الأسلحة الأمريكية إلى حركة يونيتا المعارضة للحكومة الأنجولية ، وفى العمل كحلقة اتصال بين وكالة الاستخبارات الأمريكية وبين يونيتا ، خاصة مع تصاعد الحرب الأهلية الأنجولية حيث كانت السفارة الأمريكية فى كينشاسا واحدة من أكبر مراكز الاستخبارات الأمريكية فى العالم .(٢) كما سمح موبوتو ليونيتا باستخدام الأراضى والأيدى العاملة الزائيرية الرخيصة فى عمليات التنقيب عن الماس ونقله من المناطق التى تسيطر عليها الحركة إلى زائير ، وهو ما ساعد على توفير الدعم المالى للحركة .(٣) وقد استمر موبوتو فى دعم الحركة ، حتى بعد توقيع اتفاق لوساكا للسلام بينها وبين الحكومة الأنجولية عام ١٩٩٤، وهو ما ساعد على استمرار حالة عدم الاستقرار فى أنجولا .

ومن ناحية أخرى ، أيد موبوتو حكومة السودان فى صراعها مع المتمردين الذين كانوا يحظون بدعم الولايات المتحدة وأوغندا وإريتريا وإثيوبيا .(٤) كما أنه لم يتوقف عن دعم حركات المعارضة المسلحة فى بوروندى ، من خلال فتح الأراضى أمامها ، وإمدادها بأشكال مختلفة من الدعم اللوجيستيكى . وقد تدخل موبوتو أيضاً فى أوغندا ، من خلال إيواء عناصر حركات المعارضة الأوغندية وتسهيل انطلاقها من الأراضى الزائيرية لشن هجماتها ضد أهداف تقع فى شمال وغرب أوغندا .(٥)

وفى رواندا ، لعب موبوتو دوراً مهماً فى حماية نظام هابياريمانا فى مواجهة الجبهة الوطنية الرواندية ، التى كانت تحظى بدعم أوغندا ، كما كانت تحظى بدعم البانيامولينجى فى زائير (٦) ، حيث

---

(١) Filip Reyntjens, **op.cit.**, P.242.

(٢) Alec Russell, **op.cit.**, P.23.

(٣) ولمزيد من التفصيلات بشأن دور زائير فى تهريب الماس الأنجولى عبر أراضيها ، انظر :
Filip De Boeck, "Postcolonialism Power and Identity: Local and Global Perspectives from Zaire " in Richard Werbner & Terence Ranger (eds.) **Postcolonialism Identities in Africa** (London & New Jersey: Zed Books Ltd., 1996) P.77.

(٤) Filip Reyntjens, **op.cit**, P.241.

(٥) Francois Ngolet , op.cit, P.68.

(٦) محمد أبو الفضل ، " الحرب الأهلية فى الكونغو الديموقراطية : الفرص والمخاطر " فى إبراهيم نصر الدين (محرر) الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ**، ص ٦٦٥ .

فتح موبوتو جوما وبوكافو أمام القوات الفرنسية فى عملية الفيروز " Operation Turqoise " فـــى رواندا . وكانت زائير خلال هذه العملية هى مركز إمداد المتشددين الهوتو بالسلاح .(١)

وفى أعقاب سقوط نظام هابياريمانا ، ونشوب عمليات الإبادة الجماعية ضد التوتسى ، تشـــكلت حكومة وحدة وطنية رواندية جديدة ، يسيطر عليها التوتسى ، وهو ما أدى إلى هروب نحو مليونيـــن من الهوتو خارج رواندا ، خوفاً من التعرض لأعمال انتقامية على يد النظام الجديد فى كيجالى . وقــد استقر نحو ١،٢ مليون من هؤلاء الهوتو فى معسكرات اللاجئين فى زائير ، حيث قبل موبوتو إقامتهم فى البلاد ، بسبب صلته بالنظام السابق فى رواندا ، كمـــا عملـــت حكومتـــه علـــى إحلالـــهم محـــل البانيامولينجى ، وهو الأمر الذى شكل تهديداً أمنياً لرواندا .(٢)

وقد جاءت الفرصة للإطاحة بنظام موبوتو مع تصاعد أحداث العنف التى ضد البانيامولينجى فـــى زائير ، حيث أدى ذلك إلى احتدام الخلاف بين نظام موبوتو ونظام الجبهة الوطنية الروانديـــة حـــول جنسية البانيامولينجى وولائهم لزائير . فكان نظام موبوتو يرى أن البانيامولينجى ليسوا سوى روانديين استوطنوا أراضى زائير عقب الاستعمار البلجيكى ، وأن الجنسية الزائيرية لا يمكن أن تمنح لـــهم إلا على أساس فردى فقط .(٣) كما كان النظام يرى أن البانياموليبنجى يستغلون وجودهم فى زائير لتحقيـق أهداف سياسية ، فى الوقت الذى لا يزال فيه ولاءهم متجهاً نحو رواندا .(٤) وفى المقابل أكـــد نظـــام الجبهة الوطنية الرواندية أن البانياموليبنجى هم زائيريون يقيمون فى زائير منذ قرون ، وأنهم تمـــردوا على السلطة المركزية دفاعاً عن حقهم فى الجنسية وللنجاة بأنفسهم من المذابح التى يتعرضون لها .(٥)

ومنذ منتصف ١٩٩٦ أخذ الجيش الرواندى يدعم عناصر البانياموليبنجى من خلال تقديم الخدمـات التدريبية وشحن الأسلحة والذخيرة إلى إقليم جنوب كيفو .(٦) ومع بدء إرهاصات تمرد البانيـــاموليبنجى فى سبتمبر ١٩٩٦، وصدور قرار طردهم من زائير ، رأت رواندا ضرورة التدخل من أجل الإطاحـــة بنظام موبوتو ، من خلال البانياموليبنجى ، الذين كانوا يمثلون العنصر الرئيسى فـــى تحـــالف القـــوى الديموقراطية لتحرير الكونغو- زائير ، الذى أسقط نظام موبوتو .(٧)

---

(١) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦، **م س ذ**، ص ٨٦ .

(٢) Hussein Solomon , " From Zaire .... " , **op. cit.**, P.92.

(٣) Francios, Ngolet, **op.cit.**, P.67.

(٤) ولمزيد من التفصيلات حول الشكوك المتزايدة فى ولاء البانيا مولينجى لزائير ، انظر :
Georges Nzongola- Ntalaja , " Africa Focus : Conflict in Eastern Zaire ", **Africa Insight**, Vol.26, No.4, 1996)P.393.

(٥) منظمة الوحدة الأفريقية : مجلس الوزراء ، تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن الوضع فى إقليم البحيرات العظمى ، **م س ذ** ، ص ٤ .

(٦) Filip Reyntjens , **op.cit.**, P.242.

(٧) د. محمود ، " دور الأطراف الإقليمية .. " ، **م س ذ** ، ص ص ٦٩٠-٦٩١ . وانظر أيضاً :
Hussein Solomon ," From Zaire ...", **op.cit.**, P.92.

وفى هذا السياق ، التقت رغبة رواندا مع رغبة أوغندا وبوروندى فى ضرورة التدخل للإطاحة بموبوتو ، وخاصة وأن النخب الحاكمة فى الدول الثلاث هى نخب تسيطر عليها العناصر التوتسية. ولما كان نظام موبوتو يهدد الاستقرار والتنمية فى المنطقة ، فقد قررت أنجولا وزيمبابوى وزامبيا الانضمام إلى ذلك التحالف الإقليمى من أجل الإطاحة بموبوتو .

المطلب الثالث
البيئة الدولية للتدخل

لم يكن التحالف الإقليمى الذى تكون ضد موبوتو ليحقق هدفه فى الإطاحة به ، لولا وجود مناخ دولى موات لحدوث ذلك . والحقيقة أن وصول موبوتو إلى السلطة واستمراره فيها لمدة تزيد على ثلث قرن من الزمان كان يرجع بشكل أساسى إلى الدعم الغربى ، وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كان موبوتو طيلة مرحلة الحرب الباردة يمثل نموذجاً كلاسيكياً لحاكم متسلط يتمتع بدعم خارجى قوى من جانب كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا بريطانيا وغيرهم من الدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات . وقد كان ذلك الدعم يرتبط بعاملين أساسيين : أولهما ، هو الأهمية الاقتصادية لزائير كمصدر للكثير من الموارد الطبيعية مثل : الماس ، والذهب ، والكوبالت ، واليورانيوم ، والنحاس ، والقصدير ، والزنك . أما ثانيهما ، فيتمثل فى الدور الذى كانت تقوم به أثناء الحرب الباردة كحاجز أمام المد الشيوعى فى وسط وجنوب القارة .(١)

وفى هذا السياق كانت زائير واحدة من أكبر الدول المتلقية للمعونة الاقتصادية الأمريكية فى أفريقيا . كما أنها كانت الدولة الثانية فى أفريقيا جنوب الصحراء من حيث اعتمادها على الأسلحة الأمريكية .(٢) وقد قدرت بعض المصادر الدعم الأمريكى لزائير خلال المدة من ١٩٦٢ إلى ١٩٩١ على النحو التالى : ١٥٠ مليون دولار فى صورة رشاوى وعمولات سرية لموبوتو وحاشيته ، ١،٠٠٣ بليون دولار فى شكل مساعدات تنموية ، ٢٢٧،٤ مليون دولار فى صورة مساعدات عسكرية .(٣)

---

(١) قدمت الولايات المتحدة والدول الغربية أشكالاً مختلفة من الدعم لنظام موبوتو أثناء الحرب الباردة . وقد تضمن ذلك الدعم : المساعدات العسكرية والاقتصادية ، والرشاوى والعمولات السرية ، والتدخل العسكرى المباشر وغير المباشر لحماية النظام من الانهيار ، وممارسة الضغط على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية ، لتيسير حصول نظام موبوتو على حاجته من المساعدات والقروض . ولمزيد من التفصيلات راجع : Carole J.L.Collins, **op.cit.**, P.3.

(٢) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ص ٦٣-٦٤.

(٣) Carole J.L.Collins, **op.cit.**, P.3.

ولكن فى أعقاب الحرب الباردة ، تراجع دور الاعتبارات الأيديولوجية كمحدد للسياسة الخارجية للدول الغربية . وحدثت بعض التغيرات فى الأجندة السياسية والاقتصادية لتلك الدول ، فأصبحت تؤكد على أهمية المسائل الخاصة بالديموقراطية وحقوق الإنسان ، كقيم حاكمة لعلاقاتها مع دول العالم الأخرى ، وكشروط لتقديم المعونات إلى الدول المتلقية لها .[١] وقد انعكست المتغيرات السابقة على موقف الدول الغربية من نظام موبوتو ، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى .

وفيما يختص بالولايات المتحدة ، فإنها أخذت فى مراجعة علاقاتها مع حلفائها منذ نهاية عهد ريجان ، حيث أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية – آنذاك – هيرمن كوهين ، أن الحرب الباردة لم تعد عنصراً محدداً للسياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة فى تقييد مساعداتها إلى النظم الأفريقية التى لا تسعى إلى التحول الديموقراطى والإصلاح الاقتصادى واحترام حقوق الإنسان .[٢] وكان نظام موبوتو فى زائير من بين تلك النظم ، نظراً لأن سلطوية هذا النظام وانتهاكاته لحقوق الإنسان ، لم تعد تتسق مع أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، التى تقدم نفسها للعالم باعتبارها راعية الديموقراطية وحقوق الإنسان .

وفى ظل إدارة الرئيس جورج بوش الأب أصدر الكونجرس تشريعاً ينهى الدعم العسكرى والاقتصادى لنظام موبوتو بحلول صيف ١٩٩١.[٣] كما خفضت الولايات المتحدة مستوى تمثيلها الدبلوماسى لدى زائير ، فى محاولة منها للضغط على موبوتو من أجل التحول الديموقراطى .[٤]

ورغم ذلك كانت سياسة بوش تجاه زائير محلاً لانتقاد الرئيس بيل كلينتون ، حتى قبل توليه السلطة . ففى أثناء حملته الانتخابية، انتقد كلينتون تقاعس إدارة بوش عن وقف المساعدات لنظام سلطوى مثل نظام موبوتو .[٥] غير أن إدارة كلينتون لم تقدم على إحداث تغييرات جذرية فى علاقاتها

---

(١) أطلق على الضغط الغربى سواء من جانب الدول أو المؤسسات المالية الدولية بهدف فرض التحول الديموقراطى اسم المشروطية السياسية لمنح المعونات والقروض Political Conditionality . ولمزيد من التفصيلات ، انظر: د. حمدى عبد الرحمن حسن ، قضايا فى النظم السياسية الأفريقية ، **م س ذ** ، ص ١٨٤.

(٢) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦ ، **م س ذ** ، ص ص ٨١-٨٢ .

(٣) د. حمدى عبد الرحمن حسن ، " التوازن الإقليمى فى البحيرات العظمى والأمن لمائى المصرى " ، **أعمال ندوة التونسى وأزمة البحيرات العظمى** ٢١- ٢٢ أبريل ٢٠٠٢ ، ص ٣٦٥.

(٤) Carole J.L.Collins, **op.cit.**, P.3.

(٥) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦، **م س ذ** ، ص٨٢ .

بنظام موبوتو ، حيث اكتفت بإصدار قرار عام ١٩٩٣ يحظر على موبوتو وأعوانه المقربين دخـــول الولايات المتحدة الأمريكية ، مع الحفاظ على العلاقـــات الدبلوماســية مــع زائـــير عنــد مســتواها المنخفض[١]. على المستوى الأوروبى ، تخلت كثير من الحكومات الأوروبية عن دعمها لنظام موبوتو ، وذلك خوفاً من انتقادات المعارضة الداخلية ، خاصة بعد زالت المخاوف من الخطر الشيوعى ، الذى كـــانت الحكومات الأوروبية تستند إليه فى تبرير دعمها لموبوتو وغيره من النظـــم الســلطوية ، وبعــد أن أصبحت مسائل الديموقراطية والحكم الجيد وحقوق الإنسان تطرح نفسها بشدة على الأجندة السياســية للدول الأوروبية .

وعلى سبيل المثال أكد الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى لقاء مع عدد من الرؤساء الأفارقـــة ، أن فرنسا سوف تكون أقل التزاماً فى المستقبل بمنح المساعدات للنظم ذات الاتجاهات السلطوية والتـى لا تتجه نحو الأخذ بمزيد من الديموقراطية .[٢] ومن ثم كانت فرنسا هى إحدى القوى الدوليـــة التـــى ضغطت على نظام موبوتو من أجل التحول الديموقراطى ، وهو ما أحدث نوعـــاً مـــن التوتـــر فـــى العلاقات بينها وبين وزائير ، حيث رأت فرنسا أن موبوتو أصبح يشكل عبئاً عليها ، ولذلك رفضـــت انعقاد قمة الفرانكوفونية فى كينشاسا فى نوفمبر ١٩٩١، ولم ترحب أيضاً بحضور موبوتو للمؤتمـــر . وبعد عزل تشيسكيدى من منصبه كرئيس للوزراء فى زائير ، وتعيين فاستين برنـــدوا عـــام ١٩٩٣، أعلنت فرنسا – وأيدتها بلجيكا– عدم الاعتراف برئيس الوزراء الجديد ، وتعهدت بدعم تشيسكيدى .[٣]

وفى هذا الإطار ، اقتصر دور الدول الغربية التى كانت تتدخل فى أحداث الكونغو الديموقراطيـــة منذ بداية التسعينيات على حماية أرواح الرعايا الأوروبيين وتأمين ترحيلهم . ومن ناحيـــة أخـــرى ، قطعت الجماعة الأوروبية – الاتحاد الأوروبى حالياً – مساعداتها عن زائير فى يناير ١٩٩٢، باستثناء المساعدات الإنسانية .[٤]

وقد امتد هذا الموقف الأوروبى إلى المؤسسات المالية الدولية ، وخاصة صندوق النقـــد الدولـــى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، حيث توقفت هاتان المؤسستان تقريباً عن تقديم القروض والمساعدات لنظام موبوتو .

غير أن التحول فى العلاقات بين الدول الغربية ونظام موبوتو لم يمنعها من تغيير موقفـــها إزاء ذلك النظام عندما اقتضت مصالحها ذلك . فعندما تفجرت عمليات الإبادة الجماعية فى روانـــدا عـــام

---

(١) تجاهلت إدارة كلينتون الأصوات الداعية إلى تشديد العقوبات ضد زائير وتجميد أرصدة موبوتو وأعوانه المقربيـــن فى الخارج . أنظر فى هذا الشأن : Carole J.L. Collins,**op.cit.**, P.3.

(٢) Gorm Rye Olsen , " Europe and the Promotion of Democracy in Africa in the Post Cold War Africa : How Serious is Europe and For What Reason " , **African affairs,** Vol.97, No.388, July 1998, PP.343-344.

(٣) Africa South of The Sahara , 1998, P.329.

(٤) **Idem.**

١٩٩٤، أوقفت الولايات المتحدة دعمها لتشيسكيدى ، وقبلت بتعيين كينجو وا دوندو رئيساً للـوزراء ، بدلاً من تشيسكيدى.[١] وبالمثل قلصت فرنسا دعمها لتشيسكيدى ، خاصة وأنه بدا أكثر التزاماً نحـو مصالح الشعب ، وذلك على حساب المصالح الفرنسية. وهنا رأت فرنسا أن مصالحها تقتضـى عـدم التركيز على المبادئ ، والاعتماد – بدلا من ذلك – على موبوتو كمحور هام لسياسـتها فـى إقليـم البحيرات العظمى.[٢]

ولكن مع انتهاء عمليات الإبادة ، وفى ظل إصرار موبوتـو علـى تقويـض عمليـة التحـول الديموقراطى والانخراط فى الفساد ، أدركت الولايات المتحدة والدول الأوروبيـة أن نظـام موبوتـو أصبح يمثل عبئاً عليها . ومن ثم ودت هذه الدول لو أتيحت الفرصة للتخلص من هذا النظام ، بشـرط وصول حاكم قوى يستطيع أن يحقق مصالحها فى إقليم البحيرات العظمى . وقد جاءت الفرصة بالفعل مع تمرد البانياموليـنجى وتكون التحالف الإقليمى ضد موبوتو ، وظهور لوران كابيلا كرجـل سـلطة يمكنه سد الفراغ الذى قد يترتب على سقوط نظام موبوتو .

ويوضح التغير فى موقف الدول الغربية من نظام موبوتـو أن الاعتبـارات التقليديـة (الأمنيـة والاقتصادية) لا تزال تحتل أهمية محورية فى صياغة السياسات الخارجية للدول . وبعبارة أخـرى ، فإن قضايا السياسة الدنيا لا تزال تحتل أهمية تفوق تلك التى تحتلها قضايا السياسة العليا عند صياغـة السياسة الخارجية للدول . وهو ما يثبت صدق مقولات المدرسة الواقعية والمدرسة الواقعية الجديـدة ، والتى تؤكد أن سلوك الدول مازال يعتمد على مصالحها الوطنية .

وعلى سبيل المثال ، أصبحت الولايات المتحدة تعتمد على نظم كانت تصنف تاريخياً على أنـها تنتمى للاتجاه اليسارى من أجل حماية ودعم مصالحها فى القارة الأفريقية ، فوثقت علاقاتها بقادة مـن أصحاب التوجهات اليسارية السابقة مثل موسيفينى وكاجامى ، فى الوقت الذى تخلت فيه عن موبوتـو حليفها الأساسى فى المنطقة طيلة اثنين وثلاثين عاماً . كما أنها فضلت توثيق علاقاتها بكابيلا ، قـائد تحالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو/ زائير ، المعروف باتجاهاته اليسارية السـابقة ، عندمـا اعتقدت أنه الأقدر على حماية مصالحها فى المنطقة.[٣]

---

(١) Carole J.L. Collins, **op.cit.**, P.3.

(٢) Georges Nzongola-Ntalaja, " Zaire 1 : Moving Beyond Mobutu , **Current History** , Vol.93, May 1994, P.222.

(٣) أعلنت الخارجية الأمريكية صراحة أنها كانت تعرف لوران كابيلا منذ أكثر من عشر سنوات ، وأنها كانت علـى اتصال دائم معه عبر سفارتها فى رواندا ، والتى جرى فيها ما يقرب من ٤٠ اجتماعاً بيـن كـابيلا والمسـئولين الأمريكيين ، انظر : الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، **م س ذ** ، ص ١٩٥ .

المبحث الثانى
تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٧/٩٦

اتسم الصراع فى زائير بدرجة عالية من التعقيد ، نظراً للتداخل الإثنى الكثيف بين دول إقليم البحيرات العظمى ، ومسامية الحدود بين هذه الدول وبعضها ، وما يرتبط بذلك من عدم قدرة النظم الحاكمة على السيطرة على تحركات الأفراد والأسلحة عبر الحدود ، خاصة فى ظل عدم الاستقرار الذى تعيشه معظم تلك الدول .

وفى هذا الإطار ، يسعى الباحث إلى تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٧/٩٦، وذلك من خلال دراسة مقدمات عملية التدخل والأطراف المتدخلة ودوافعها ، مع تقييم عملية التدخل ونتائجها سواء بالنسبة لزائير أو بالنسبة للدول المتدخلة ، مع بيان أثر ذلك على الاستقرار الإقليمى . ولعل تحليل عملية التدخل تقتضى تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : مقدمات التدخل والأطراف المتدخلة .

المطلب الثانى : دوافع وأشكال التدخل .

المطلب الثالث : تقييم عملية التدخل .

المطلب الأول
مقدمات التدخل والأطراف المتدخلة

بدأ التمرد ضد نظام موبوتو فعلياً فى ١٠ أكتوبر ١٩٩٦ بهجوم قوات البانياموليلنجى على بعض الأهداف المدنية والعسكرية فى بوكافو . ومنذ ٢١ أكتوبر ١٩٩٦ تمكنت قوات التمرد من تحقيق العديد من الانتصارات على القوات الحكومية الزائيرية . وبحلول شهر ديسمبر كان المتمردون قد أخضعوا لسيطرتهم كل من الأقاليم والمدن الآتية : يوفيرا ، بوكافو ، جوما ، بونيا ، واليكالى Walikale ، بوتيمبو ، ليبيرو Lubero . ثم تمكنوا من الاستيلاء على كيندو ، وهو ما يعنى تقدمهم مسافة ٣٢٠ كم فى اتجاه الغرب ، وأنه لم يعد أمامهم سوى ٢٠٠ كم من أجل الوصول إلى كينشاسا . وأثناء ذلك كانت القوات الرواندية والأوغندية قد تدخلت لدعم المتمردين . ففى بداية نوفمبر ١٩٩٦ تدخلت الفرقة ٢١١ التابعة للجيش الوطنى الرواندى بقيادة الكولونيل نزارامبا Nzaramba وذلك بمهاجمة معسكر اللاجئين فى كيبومبا Kibumba الذى يقع بالقرب من جوما ، كما هاجمت القوات الأوغندية المنطقة الواقعة حول مدينة Kasindi . وفى مايو ١٩٩٧ سيطر المتمردون على مدينة كينجى Kenge القريبة

من كينشاسا ، ثم دخلت قوات التمرد إلى كينشاسا ، لتطيح بآخر معاقل نظـــام موبوتــو فــى مــايو ١٩٩٧.[١]

وبالنسبة للأطراف المتدخلة فى الصراع ، فقد كان هناك خليــط مــن الفــاعلين يشــمل الــدول والجماعات الإثنية المسلحة ، والمرتزقة ، والشركات متعددة الجنسيات ، والمهربين ، وغيرهم .

وفيما يتعلق بحكومة كينشاسا ، اعتمد موبوتو فى مواجهة التدخل على القوات المسلحة الوطنيــة . ولكن نظراً للضعف الهيكلى الذى كان يعانى منه الجيش فى زائير ، لجأ موبوتو إلى الاستعانة بحلفائــه الإقليميين من الدول والجماعات المسلحة فى دول الجوار ، والتى دأب موبوتو على دعمها . وفى هــذا السياق ، حظى موبوتو بمساندة حركة يونيتا [٢] ، وبقايا جيش الرئيس الأوغندى الأسبق عيدى أميــن ، وقوات جيش الرب للمقاومة المعارض لنظام موسيفينى ، وقوات الجيش الرواندى السابق وميليشــيات الإنترأهاموى الرواندية ، بالإضافة إلى عناصر إسلامية أصولية تم إعدادها فى الخرطوم ، وعنــاصر من المرتزقة من جنوب أفريقيا وصربيا وكرواتيا وفرنسا وبلجيكا وبعض الدول الأوروبية الأخــرى .[٣] وكان نظام موبوتو قد اتجه نحو تجنيد المرتزقة فى نهاية عام ١٩٩٦. وقد أطلق علــى هــؤلاء المرتزقة اسم " الفيلق الأبيض " . وقد تولى هؤلاء تدريب القوات الحكومية وتقديم الدعم اللوجيســتيكى لها . كما شاركوا فى العمليات القتالية أيضاً ، حيث تولوا الدفاع عن كيسنجانى ، التى كانت تضم مقر القيادة العسكرية الشرقية للقوات المسلحة الحكومية .[٤]

ويعنى ما سبق أن موبوتو اضطر إلى الاعتماد – فقط – علــى جيشــه الوطنــى ، وجماعــات المعارضة المسلحة فى دول الجوار ، إلى جانب المرتزقة الأوروبيين والأفارقة ، حيث إنه لم يســتطع إقناع أى من الدول الغربية أو الأفريقية بالتدخل المباشر لإنقاذ نظامه ، باستثناء السودان التى كــانت هى الدولة الوحيدة التى ساندته ، ولكن عن طريق التدخل غير المباشر .

وعلى الجانب الآخر ، كان المتمردون ينتظمون فى إطار تنظيم سياسى عسكرى يسمى " تحــالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو/ زائير " . وكان هذا التنظيم يضم أربعة تنظيمات فرعية أساســية هى[٥]:

---

(١) Hussein Solomon , " From Zaire … " **op.cit.**, PP.92- 94.

(٢) قدرت بعض المصادر عدد قوات يونيتا المساندة لموبوتو بنحو ٢٠٠٠ مقاتلاً . انظر : الشيماء على عبد العزيــز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، **م س ذ** ، ص ١٩٤.

(٣) Ernest Wamba-dia-Wamba, " Mobutism after Mobuto …" , **op.cit.**,P.51.

(٤) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ص ٢٧٨-٢٧٩.

(٥) حول تكوين تحالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو انظر : Francois Ngolet, **op.cit.**, P.28.

١-حزب الثورة الشعبية Party of People's Revolution : ويرأسه كابيلا ، الذى يتولى القيادة السياسية لجميع عناصر التحالف ، والذى ينتمى إلى جماعة اللوبا Luba ، التى تعيش فى شمال كاتنجا .

٢- مجلس المقاومة الوطنية من أجل الديموقراطية National Resistance Council for Democracy : ويرأسه كيساسى نجاندو Kisase Ngandu ، الذى ينتمى إلى جماعة كاسايان Kasaian ، والذى يتولى القيادة العسكرية لقوات التحالف .

٣-الحركة الثورية لتحرير زائير Revolution Movement for the Liberation of Zaire: ويرأسها ماساسو نيندانجا Massasou Nindanga ، الذى ينتمى إلى جماعة باشى الإثنية Bashi ، والتى تقطن جنوب كيفو .

٤-التحالف الديموقراطى الشعبى Democratic Alliance of Peoples : ويتكون من البانيامولينجى الذين يقاتلون من أجل الحصول على الجنسية الزائيرية . ويرأسه ديو بوجيرا Deo Bugera ، الذى ينتمى إلى شمال كيفو .

وقد قدرت العديد من المصادر قوام قوات تحالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو/ زائير بنحو ١٥ ألف مقاتل . ورغم أن التحالف لم يكن ينتمى بشكل كامل إلى جماعة التوتسى إلا أن معظم مقاتليه كانوا ينتمون إلى جماعة البانياموليتجى التوتسية .(١)

وبالإضافة إلى التنظيمات السابقة ، استعان كابيلا أيضاً بعدد من المرتزقة ، قدر بحوالى ٢٠٠ مقاتلاً من الصومال وإريتريا وإثيوبيا ، حيث تولى هؤلاء القيام ببعض المهام العسكرية فى مدينة جوما ، التى كانت مقر لقيادة قوات التحالف .(٢)

وإلى جانب التنظيم المتمرد ضد موبوتو ، تدخلت بعض الأفريقية لمساندة المتمردين وهذه الدول هى : رواندا وأوغندا وبوروندى وأنجولا وزامبيا وزيمبابوى .

المطلب الثانى

دوافع وأشكال التدخل

مع اندلاع الصراع فى زائير عام ١٩٩٦ أصبحت الأراضى الزائيرية ميداناً للتدخلات الإقليمية المباشرة وغير المباشرة من جانب دول الجوار . ورغم تباين دوافع الدول المتدخلة إلا أن الدافع الأمنى ، أو بمعنى أدق الرغبة فى تحقيق الأمن ، كان هو السبب الأساسى فى تدخل معظم الدول فى

---

(١) Simon Baynham , " Democratic Republic of the Congo : Future Prospects for Kabila's DRC ", **Jane's Intelligence Review Pointer**, Vol.4, No.7, July 1997, P.12.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية فى أفريقيا ، م س ذ ، ص ٢٧٩.

الصراع . وينطبق ذلك بصفة خاصة على أوغندا ورواندا وبوروندى . وكان المبدأ الحاكم للتدخل الإقليمى واحداً لدى معظم الدول والأطراف المتدخلة وهو " عدو عدوى هو صديقى " .[١]

وبالنسبة للدول التى تدخلت إلى جانب المتمردين فقد تمثلت مواقفها من الصراع فى الآتى :

١- موقف رواندا :

كان الدافع الأمنى هو أكثر الدوافع إلحاحاً بالنسبة لرواندا ، فقد وصلت الجبهة الوطنية الرواندية إلى السلطة عن طريق القوة ، بعد أن أزاحت نظام هابيار إيمانا الذى كان يهيمن عليه الهوتو . ولكن ظل نظام الجبهة مفتقراً إلى الاستقرار السياسى والأمنى ، نظراً لوجود قوات الجيش الرواندى السابق ، وميليشيات الإنترأهاموى التى تنتمى إلى الهوتو على الجانب الآخر من الحدود الرواندية فى شرق زائير ، حيث كانت تلك العناصر المسلحة قابعة داخل معسكرات اللاجئين الروانديين هناك .

وقد حظيت تلك العناصر المسلحة بالدعم العسكرى من جانب نظام موبوتو . وهو الأمر الذى أثار قلقاً شديداً للحكومة الرواندية ، التى ظلت تخشى تهديد تلك العناصر ، التى كانت تتحين الفرصة من أجل العودة إلى رواندا والإطاحة بنظام الجبهة الوطنية ، مثلما أطاحت الجبهة من قبل بنظام هابيار إيمانا . وهنا طالبت الحكومة الرواندية نظام كينشاسا بالتوقف عن دعم العناصر المسلحة المعارضة لها . كما ناشدت المجتمع الدولى من أجل التدخل لتسوية المشكلة ، خاصة وأن موبوتو دأب على استغلال اللاجئين الروانديين فى بلاده ، سواء من أجل الضغط على المجتمع الدولى للحصول على الدعم المادى ، أو بهدف تقويض استقرار نظام الجبهة الوطنية فى رواندا .[٢]

وفى هذا الإطار يرجع المحللون تدخل رواندا فى الصراع الزائيرى إلى الآتى :

أ - السعى للإطاحة بنظام موبوتو ، نظراً لشعور الجبهة الوطنية بخطورة ذلك النظام على استقرارها وأمنها ، ومن ثم كان سقوط نظام موبوتو وتولى كابيلا السلطة يصب فى مصلحة الجبهة .[٣]

ب - الرغبة فى ضرب قواعد الجيش الرواندى السابق وميليشيا الإنترأهاموى فى شرق زائير ، ومعاقبتهم على ما اقترفوه من أعمال الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، ومن ثم ضمان معالجة المشكلات الأمنية لرواندا فى شمالها الغربى ، من خلال تأمين حدودها مع شرق زائير .[٤]

---

(١) Filip Reyntjens,**opcit.**, P.241.

(٢) Samuel M. Makinda, " Revisiting Rwanda: Reconciliation Postponed ", **The World Today,** May 1996, PP.126-127.

(٣) Francois Ngolet, **op.cit,** P.67.

(٤) لمزيد من التفصيلات حول المشكلات الأمنية لرواندا ، انظر : د. صبحى قنصوة ، " **العنف الإثنى فى رواندا : ديناميات الصراع السياسى بين الهوتو والتوتسى** " (القاهرة : برنامج الدراسات المصرية الأفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سلسلة دراسات مصرية أفريقية ، الإصدار ٢ ، سبتمبر ٢٠٠١) ص ص ٣٣-٣٤.

وفى هذا السياق ، لم ترحب رواندا بمعالجة مجلس الأمن لمشكلة اللاجئين الروانديين فى شرق زائير ، عن طريق نشر القوات متعددة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة ، التى تبنى مجلس الأمن فكرة إنشائها فى قراراه رقم ١٠٧٨، فى إطار عملية سميت باسم " أنياب العنقاء " ، وذلك بهدف تمكين هيئات الإغاثة الدولية من العودة إلى الإقليم ، وتخفيف معاناة اللاجئين وتسهيل عودتهم الطوعية بشكل تدريجى إلى رواندا ، عن طريق المفوضية السامية لشئون اللاجئين .(١)

وهنا رفضت رواندا أن تتمركز القوة المقترحة فى أراضيها ، مفضلة على ذلك تحويل الموارد المخصصة لإنشائها إلى عملية توطين اللاجئين العائدين إليها . كما اشترطت لقبول انتشار القوات الدولية أن يتم رفع العقوبات المفروضة عليها منذ قمة أوروشا فى يوليو ١٩٩٦، بعد الانقلاب الذى أطاح بالرئيس البوروندى نجايا Sylvester Ntibantu Ngaya - وهو من الهوتو - على يد أقلية من القوات المسلحة التى تنتمى للتوتسى .(٢) وفى هذا الإطار تعمدت رواندا تقليل أعداد اللاجئين الذين كانوا يقيمون فى زائير ، من أجل قطع الطريق على الجهود الخاصة بإنشاء تلك القوة . ويرجع هذا الموقف إلى رغبة رواندا فى إعطاء الفرصة لقواتها ولقوات التمرد لإلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بميليشيات الإنترأهاموى وقوات الجيش الرواندى السابق ، وكسر سيطرتهم على معسكرات اللاجئين فى زائير .(٣)

وهنا تجدر الإشارة إلى أن رواندا قد استفادت فى مسعاها للإطاحة بموبوتو من التعاطف والدعم الأمريكى لها ضد نظام موبوتو ، وضد النفوذ الفرنسى فى المنطقة بطبيعة الحال . كما أنها استفادت أيضاً من الدعم الأوغندى ، وعدم جدية المجتمع الدولى فى معالجة المشكلة عن طريق الآليات الدولية ، مثلما كانت رواندا تأمل فى البداية . وبالفعل تمكن الجيش الرواندى بمساعدة قوات التمرد من مهاجمة معسكرات اللاجئين منذ أكتوبر ١٩٩٦، مما أدى إلى هروب الميليشيات المسلحة إلى الجبال وإفساح الطريق لعودة أكثر من ٦٠٠ ألف لاجئ إلى رواندا ، فيما وصف بأنه أكبر عودة للاجئين فى التاريخ .(٤)

وبالإضافة إلى التفسير السابق ، هناك اتجاه يرى أن التدخل الرواندى فى الصراع يعود إلى رغبتها فى التوسع الإقليمى على حساب أراضى شرق زائير ، وذلك بضم إقليم كيفو . وقد بنى أصحاب هذا الاتجاه رأيهم هذا على أساس أن رواندا لديها أسبابها التى تجعلها فى حاجة إلى مزيد من

---

(١) ولمزيد من التفصيلات حول هذه العملية ونظام إدارتها انظر :

UN, Report of the Secretary- General on the Implementation of Resolution 1078, 29 November 1996.

(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٦** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦) ص ٩٨.

(٣) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ** ، ص ص ٧٠١-٧٠٢.

(٤) **المرجع السابق** ، نفس الصفحتين .

الأراضى . فهى دويلة صغيرة ، تبلغ مساحتها ٢٦,٣٣٨كم مربع ، بينما يبلغ عدد سكانها ٧،٢ مليون نسمة ، وفقاً لتقديرات ١٩٩٥، وهو ما يجعلها ثانى أكبر دولة أفريقية من حيث الكثافة السكانية بعد سيشل ، حيث تصل الكثافة العامة للسكان فيها إلى ٢٧٤,٧ نسمة/ كم مربع .(١) كما أنها تعانى من تدنى أوضاعها الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة فيها ، حيث يعمل أغلب سكانها فى مجال الزراعة التقليدية ، كما يعيش ٧٠ % من سكانها تحت خط الفقر ، وفقاً لتقديرات عام ١٩٩٧.(٢) بالإضافة لذلك ، فإن الرئيس الرواندى بيزيمونجو قد صرح بضرورة عقد مؤتمر برلين آخر ، يتم خلاله إعادة تقسيم الحدود فى إقليم البحيرات العظمى .(٣)

ورغم نفى رواندا لوجود أى مطالب إقليمية لها فى زائير ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم أخذ هذا التفسير فى الاعتبار ، خاصة وأن ارتفاع كثافة السكان فى رواندا يجعل من التوسع الإقليمى على حساب أراضى شرق زائير مطلباً أساسياً للنظام الرواندى .

وقد كانت هناك الكثير من الشواهد التى تؤكد تدخل الجيش الرواندى فى الصراع الزائيرى منذ أكتوبر ١٩٩٦، ومن ذلك تصريح المتحدث الرسمى باسم تحالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو-زائير، جوناس سيباتونزى Jonas Sebatunzi ، بأن زهاء ٢٠٠٠ من قوات التحالف قد تلقوا تدريبات مكثفة على أيدى عناصر الجيش الوطنى الرواندى . كما أكدت التقارير وجود عدد من قيادات الجيش الوطنى الرواندى فى مدينة جوما فى شرق زائير فى نوفمبر ١٩٩٦، وذلك عقب استيلاء المتمردين عليها (٤) ، غير أن رواندا استمرت فى نفى تدخلها فى الصراع ، مؤكدة أنه أمر يخص زائير وحدها .(٥)

وبعد أن أوشك المتمردون على دخول كينشاسا ، أدركت رواندا أنها باتت على مقربة من تحقيق مأربها فى الإطاحة بموبوتو . وهنا اعترفت رواندا بتدخلها فى الصراع ، حيث أكد نائب الرئيس الرواندى آنذاك ، بول كاجامى فى ١٠ أبريل ١٩٩٧ أن زائير فى ظل نظام موبوتو كانت على الدوام مصدراً لعدم الاستقرار بالنسبة لكل جيرانها ، ومن ثم فقد اتفقت معظم دول البحيرات العظمى على

---

(١) د. سعد عبد المنعم بركة ، " الأصول التاريخية للتوتسى " ، أعمال ندوة التوتسى وأزمة البحيرات العظمى ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٢، م س ذ ، ص ١٠.

(٢) د. سلوى يوسف درويش ، " تأثير الحرب الأهلية على المرأة الرواندية : منظور أنثربولوجى " ، أعمال ندوة التوتسى وأزمة البحيرات العظمى ، **م س ذ** ، ص ٢٠٠.

(٣) منظمة الوحدة الأفريقية ، تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الوضع فى إقليم البحيرات العظمى ، **م س ذ** ، ص ٣ .

(٤) Sean Boyne , " Rebels Repel Zaire Counter-Offensive ", **Jane's Intelligence Review** , Vol.9, No.4, April 1997.P.185.

(٥) منظمة الوحدة الأفريقية ، تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الوضع فى إقليم البحيرات العظمى ، **م س ذ** ، ص ٣ .

مساندة المتمردين من أجل حماية أمنها . كما وصف كاجامى التمرد المسلح ضد موبوتو بأنــه عمــل إيجابى وأن الشعب الزائيرى ودول المنطقة كانوا فى حاجة إليه .(١)

٢- موقف أوغندا :

تعد أوغندا أحد العناصر الأساسية فى دعم المتمردين ضد موبوتو . ويرى فريق من المحللين أن أوغندا تنطلق فى موقفها من الصراع فى زائير وغيره من صراعات إقليم البحـيرات العظمــى مــن بعض المشكلات الأمنية ، فضلاً عن الطموحات السياسية للرئيس موسيفينى ، الذى يسعى لجعل أوغندا أهم دولة محورية فى إقليم وسط أفريقيا بشكل عام ، والذى يحرص أيضاً على تقديــم نفســه للــدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ، باعتباره الحليف القوى الذى يمكنها الاعتماد عليه فــى الإقليم . وفى هذا السياق يمكن تفسير التدخل العسكرى الأوغندى ضد موبوتو استناداً إلى الاعتبــارات التالية :

أ- الرغبة فى القضاء على حركات المعارضة المسلحة الأوغندية :

على الرغم من جهود موسيفينى لتحقيق التنمية فى أوغندا ، ورغم امتلاكه لجيش قــوى ، إلا أنه حتى الآن لم يستطع – حتى الآن – السيطرة على كافة الأقاليم الأوغندية ، وخاصة فى شــمال وغرب البلاد ، حيث تنشط جماعات المعارضة المسلحة ضد نظام موسيفينى .(٢) وقد أثــار ذلــك الكثير من المشكلات الأمنية الداخلية للنظام الأوغندى ، كما أدى إلى توتر العلاقات بيــن أوغنــدا وبعض دول الجوار ، وخاصة زائير والسودان وكينيا ، بزعم ضلوع النظم الحاكمة فى تلك الــدول فى دعم حركات المعارضة المسلحة ضد النظام الأوغندى .(٣)

وفى هذا السياق ، رأى موسيفينى ضرورة التدخل فى الصراع الزائيرى من أجــل الإطاحــة بموبوتو ، باعتبار أن ذلك سوف يضمن أمن واستقرار أوغندا ، بعد تطهير شــمال زائــير مــن

---

(١) الشيماء عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، م س ذ ، ١٩٤.

(٢) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧٠٥ .

(٣) ومن أهم حركات المعارضة المسلحة الأوغندية : جيش الرب للمقاومة ، الذى ينشط فى شمال أوغندا ، وخاصة فى مقاطعتى جولو Gulu وكيتجوم Kitgum فى إقليم الأتشولى Acholi Land . وجبهة تحرير النيل الغربــى التــى ترتبط بعناصر من نظام عيدى أمين . وهى تضم عناصر من متمردى أوغنــدا والكونغــو الديموقراطيــة والــهوتو الرونديين الذين انضموا للمعارضة الأوغندية ، بعد تأييد موسيفينى لمتمردى التوتسى . وهى تسعى لتحرير منطقــة منابع النيل من سيطرة التوتسى ، حيث تعتبر أن أوغندا هى الداعم الأساسى للتوتسى فى إقليم البحــيرات العظمــى ، ومن ثم تحمل الجبهة النظام الأوغندى المسئولية عن مشاكل الإقليم . وبالإضافة لما ســبق توجـد جماعــة القــوى الديموقراطية المتحالفة التى تنشط فى المقاطعات الغربية لأوغندا ، وخاصة مقاطعتى كاســيس Kasese وكابــارولى Kabarole . ولمزيد من التفصيلات حول تلك الجماعات انظر :

Ruddy Doom & Koen Vlassenroot , “ Kongo’s Message : A New Koine? The Lord’s Resistance Army in Northern Uganda “, **African Affairs**, Vol.88, No.390, Jan.1999, PP.5-etc.

حركات التمرد الأوغندية .[١] كما أنه سيدعم الشرعية الداخلية لنظام موسيفيني من خلال تحقيـــق نصر خارجي على نظام موبوتو الذي يهدد أمن واستقرار أوغندا .[٢]

ب- التناقض الإيديولوجي بين موسيفيني وموبوتو :

أسس البعض قرار موسيفيني بالتدخل ضد موبوتو بناء على اعتبارات إيديولوجية ، حيث تــــرى وجهة النظر هذه أن موسيفيني ذو الخلفية الثورية قد اكتسب طابعاً براجماتياً بعد وصوله إلى السلطة ، وأنه جعل من الكفاح ضد الطغاة والتحول الديموقراطي والتنمية الاقتصادية أهدافاً أساســـياً لنظامـــه ، وأنه يتبع في سبيل تحقيق ذلك منهجاً إصلاحياً ، جعل البعض يطلق عليه لقـــب " بســـمارك أفريقيـــا Bismarck of Africa " .[٣] وفي المقابل اتسم موبوتو بالسلطوية والفساد ، حتى أنه كان يمثل مـــن وجهة نظر البعض النقيض النظامي Systematic Opposite لكل شيء يؤمن به موسيفيني .[٤]

وفي هذا السياق ، تدخل موسيفيني في الصراع لإزاحة موبوتو حتى يتيسر لـــه تطبيـــق أفكـــاره وتحقيق طموحاته داخلياً وإقليمياً ، والتي يأتي في مقدمتها : تأكيد عمليـــة التحـــول الديموقراطـــي ، والحفاظ على معدل النمو الاقتصادي الذي حققته أوغندا خلال التسعينيات والذي كان يتراوح ما بين ٥ إلى ١٠ % ، وإقامة تجمع اقتصادي في وسط القارة يمتد من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهندي .

---

(١) وفي هذا الإطار ، قال وزير التعليم الأوغندي موشيجا Mushega ، والذي يعد أحد منظـــري حركـــة المقاومـــة الوطنية الحاكمة ، " إن إقليم البحيرات العظمى قد اختاره الله للكفاح ضد النظم الظالمة في أفريقيا " . وقد ورد ذلـــك خلال خطابه الذي ألقاه أمام جمع من سفراء الدول الأجنبية لدى أوغندا ، بعد وقت قليل من الإطاحـــة بموبوتـــو . انظر : د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧٠٦.

(٢) أسس موسيفيني شرعية نظامه على أساس قدرته على استعادة النظام العام في الدولة ، إلا أنه لم يتوصل حتـــى الآن إلى الصيغة التي تحقق الاستقرار والوحدة الوطنية وتضفي المزيد من الشرعية على نظامه . ويتضح ذلك من فشـــل النظام في اكتساب تأييد جماعات كبيرة من السكان في شمال البلاد ، وخاصة جماعة الأتشولي ، التي كانت تؤيـــد الرئيس أوبوتي ، والتي لا تزال على خلاف مع نظام موسيفيني ، خاصة وأن غياب الأمن في شمال وغرب أوغندا وعدم قدرة الجيش الأوغندي على إلحاق الهزيمة بجماعات المعارضة المسلحة قد أدى إلى نوع من الإحباط لـــدى المواطنين في تلك المناطق . انظر :
John F. Clark, " Explaining Ugandan Intervention in Congo: Evidence and Interpretations ", **African Affairs**, Vol.39, No.2, 2001) PP.265-266.

(٣) ولمزيد من التفصيلات حول الخلفية الفكرية لموسيفيني انظر : Alec Russell , **op.cit.**, PP.280-285.

(٤) وكان موسيفيني قد أعلن في تصريح له في عام ١٩٩٦ عن احتقاره لنظام موبوتو . انظر :
John F. Clark, **op.cit.**, P 267, P.273.

ج- دعم قضايا التوتسى فى إقليم البحيرات العظمى :

وهناك تفسير آخر للتدخل الأوغندى يستند إلى دور الولاء الإثنى فى تشكيل موقف موسيفينى ، حيث يرى البعض أن موسيفينى ساند موقف المتمردين ، نظراً لتعاطفه وتأييده لقضايا التوتسى فى إقليم البحيرات العظمى ، خاصة وأنه ينتمى إلى عنصر الهيما (التوتسى الأوغنديين) .(١)

أما عن شكل التدخل الأوغندى فى الصراع ، فقد جمع بين التدخل المباشر وغير المباشر ، حيث تدخلت أوغندا بشكل مباشر عن طريق قواتها المسلحة الوطنية . كما تدخلت أيضاً بشكل غير مباشر عن طريق تقديم المساعدات والتسهيلات من أجل نقل المتمردين ، والسماح باستخدام ميناء عنتيبى الأوغندى فى نقل الأسلحة إليهم ، وتدريب فيلق من قوات التوتسى قوامه ١٥ ألف جندى فى أوغندا ، حيث كان ذلك الفيلق يشكل عصب قوات التحالف ضد موبوتو ، خاصة وأنه ساهم فى الاستيلاء على مدينة كيسنجانى .(٢) كما أرسلت أوغندا عدداً من المستشارين العسكريين الأوغنديين من أجل مساندة قوات التمرد .(٣)

٣- موقف أنجولا :

نفى وزير الخارجية الأنجولى تدخل بلاده فى الصراع الزائيرى ، مؤكداً أن أنجولا ليست لديها نية لإيجاد حالة من الفوضى والاضطراب فى زائير ، وإن كانت تأمل فى تغيير نظام موبوتو من خلال الآليات السلمية .(٤) ولكن فى المقابل ، يؤكد المحللون أن أنجولا قد تدخلت بالفعل لصالح كابيلا ضد نظام موبوتو فى الصراع الزائيرى ، الذى يعد امتداداً للحرب الأهلية الأنجولية .(٥) ويفسر المحللون التدخل الأنجولى ضد موبوتو على أنه رد فعل للدعم القوى الذى دأب موبوتو على تقديمه لحركة يونيتا ، خلال مرحلة الحرب الباردة ، وهو ما كان يتسق مع الأهداف الأمريكية آنذاك .(٦)

---

(١) ومن المعروف عن موسيفينى تأييده لقضايا التوتسى فى إقليم البحيرات العظمى ، ومن ذلك اتخاذه موقفاً معارضاً من الانتخابات الديموقراطية التى أجريت فى بوروندى عام ١٩٩٣، نظراً لإدراكه أن نتيجة الانتخابات لن تكون فى صالح التوتسى ، ومن ثم فإنها سوف تضعف من موقفهم فى بوروندى . كما أكد موسيفينى عقب اغتيال الرئيس البوروندى نداداى Ndadaye فى يونيو ١٩٩٣ أن الانتخابات ليست هى الحل لقضية الديموقراطية ، وأن الأزمة فى بوروندى لن تحل من خلال الانتخابات . انظر : Executive Intelligence Review, op.cit, P. 71.

(٢) د. عبد الملك عودة ، **العلاقات المصرية الأفريقية** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٢٢، مارس ١٩٩٨) ص ٥١ . وانظر أيضاً : الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ٩٦/١٩٩٧، **م س ذ** ، ص ٧٢.

(٣) Gohn F. Clark, **op.cit.**, P.268.

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكنغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٦ .

(٥) د. عبد الملك عودة ، **قضايا أفريقيا بعد الحرب الباردة** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ع ١١١، ١٩٩٧) ص ٦٩.

(٦) حول دور زائير فى تقويض استقرار أنجولا انظر : Filip De Boeck, **op.cit.**, P.P.77-80.

وبالنسبة لشكل التدخل الأنجولى ، أفادت التقارير أن أنجولا دعمت كابيلا عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر ، حيث شاركت عناصر من القوات المسلحة الأنجولية بشكل مباشر فى القتال إلى جانب قوات كابيلا . وفى هذا السياق أكد البعض أن القوات الأنجولية كانت تقاتل إلى جانب كابيلا فى بونيا وBafwasende فى شرق كيسنجانى ، بينما كانت تقاتل قوات يونيتا إلى جانب موبوتو حول كيسنجانى .(١) ومن ناحية أخرى تدخلت أنجولا بشكل غير مباشر عندما ساعدت كابيلا فى تجنيد زهاء ١٠٠٠ من عناصر الشرطة الكاتنجية الزائيرية التى كانت تتمركز فى أنجولا (٢)، فضلاً عن تزويده بالدعم المادى واللوجيستيكى(٣) ، والسماح لقواته باستخدام الأراضى الأنجولية فى تطويق كينشاسا من الغرب .(٤)

٤- موقف بوروندى :

تدخلت بوروندى بشكل مباشر فى الصراع ضد موبوتو ، وذلك بسبب رغبتها فى الإطاحة بنظامه ، الذى اتهمته بوروندى بإيواء ودعم متمردى الهوتو البوروندييين ، ومساعدتهم فى شن الهجمات المسلحة ضد الحكومة البوروندية ، وهو ما شكل تهديداً للأمن والاستقرار فى بوروندى ، وساعد على استمرار الحرب الأهلية فيها . وقد أدى التدخل البوروندى ضد نظام موبوتو إلى توتر العلاقات بين بوروندى وزائير ، حتى وصل الأمر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق الحدود بين الدولتين فى أبريل ١٩٩٦.

٥- موقفا زيمبابوى وزامبيا :

اتخذت الدولتان موقفاً متشابهاً تقريباً ، حيث سمحت زامبيا لقوات التمرد باستخدام أراضيها للهجوم على قوات موبوتو ، فى حين أنها رفضت السماح بذلك لقوات الحكومة الزائيرية .(٥) كما استغلت زيمبابوى الصراع لدعم المتمردين بأشكال مختلفة من الدعم غير المباشر . ويعود ذلك الموقف من الدولتين إلى سعيهما نحو التخلص من نظام موبوتو ، الذى أشاع مناخاً من عدم الاستقرار وعرقل العملية التنموية فى المنطقة .(٦) ولكن على الرغم من توافر الرغبة فى التخلص من نظام

---

(١) Jane's Defence Weekly ," Angolan Forces Split on Involvement in Zaire ", vol.27, No.12, 26 Mars 1997.

(٢) patrick Smith, " Katangese Gendarmes Recruited in Zaire", **Jane's Intelligence Review-Pointer**,Vol.4, No.5, May 1997,P.11.

(٣) ومن أمثله هذا الدعم اللوجيستيكى نقل عناصر قوات الشرطة الكاتنجية إلى زائير عن متن طائرات السلاح الجوى الأنجولى . انظر : Jane's Defence Weekly, " Angolan Forces Split ...", **op.cit.**P.5.

(٤) الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، **م س ذ** ، ص ١٩٤.

(٥) Alec Russell, **op.cit.**, P.131.

(٦) **The Economist,** " Zaire: Time For Revenge ", 26 April 199.

موبوتو ، إلا أن مصالح الدولتين فى الإطاحة به لم تكن من الإلحاح بدرجة تجعلهما يتدخلان بشكل مباشر فى الصراع ، وخاصة بالنسبة لزيمبابوى التى لا تشترك فى الحدود مع زائير .

أما الدول التى تدخلت لصالح نظام موبوتو ، فقد تمثلت فى **السودان** فقط ، ويمكن تفسير الموقف السودانى بعاملين هما :

١-إن اندلاع الصراع فى زائير قد انعكس سلبياً على وضع الحكومة السودانية فى حربها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان ، إذ أدى تقدم المتمردين فى زائير إلى حرمان حكومة السودان من ميزة استخدام الأراضى الزائيرية فى ضرب قواعد المتمردين فى الجنوب السودانى [1] ، وهو ما ساعد المتمردين فى الاستيلاء على بعض المدن والمواقع بالقرب من الحدود السودانية الأوغندية الزائيرية .

٢- العداء السودانى لكل من الولايات المتحدة ورواندا وأوغندا وإريتريا . وهى الدول التى تدعم كل من المتمردين فى زائير والحركة الشعبية لتحرير السودان أيضاً .

غير أن قدرة السودان على دعم نظام موبوتو كانت محدودة نظراً لمحدودية موارد السودان ، جراء الحرب الأهلية شبه المستمرة فيها . ومن ثم اقتصر التدخل السودانى – كما سلف البيان – على تقديم الدعم العسكرى غير المباشر لنظام موبوتو .

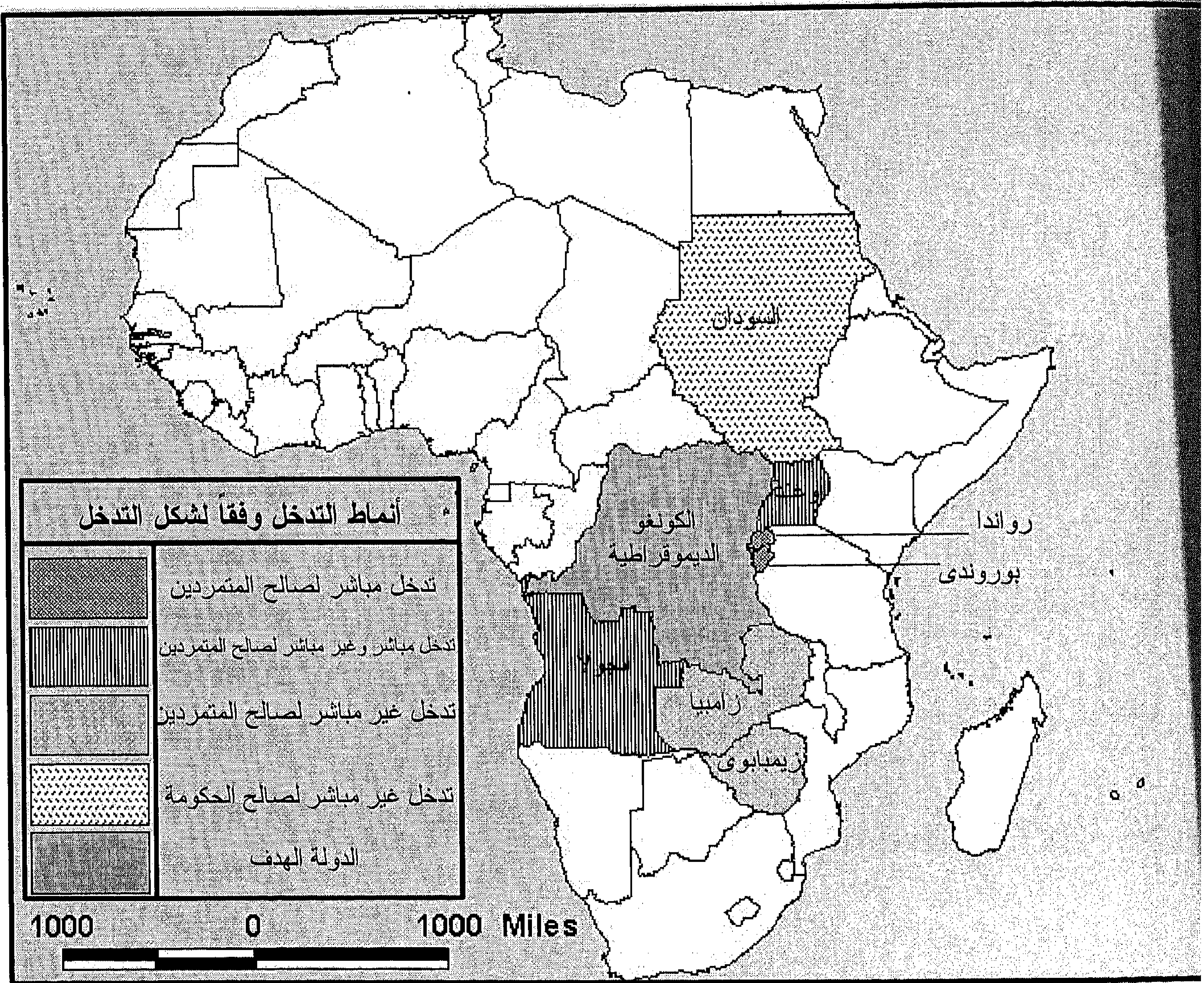
ويتضح مما سبق أن التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٧/٩٦قد اتخذ شكلين أساسيين هما : التدخل المباشر والتدخل غير المباشر ، حيث تدخلت رواندا وبوروندى –أساساً– بشكل مباشر لصالح المتمردين ، فى حين جمعت أوغندا وأنجولا بين التدخل المباشر وغير المباشر لصالح المتمردين . وبينما تدخلت زامبيا وزيمبابوى بشكل غير مباشر لصالحهم ، فقد اقتصر التدخل السودانى على التدخل غير المباشر لصالح نظام موبوتو .

وتعبر الخريطة رقم (٦) عن الأشكال التى اتخذها التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٧/٩٦ فى زائير .

---

(١) د. عبد الملك عودة ، قضايا أفريقيا بعد الحرب الباردة ، م س ذ ، ص ٦٩ .

الخريطة رقم (٦)
الدول المتدخلة فى صراع ١٩٩٧/٩٦ فى زائير



المصدر : أعد الباحث الخريطة السابقة استناداً إلى العديد من المصادر التى تناولت حالة التدخل فى صراع ١٩٩٧/٩٦ فى زائير .

المطلب الثالث

تقييم عملية التدخل

أكدت الكثير من التحليلات أن التدخل فى الصراع الداخلى فى زائير عام ١٩٩٧/٩٦ لم يكن مشروعاً من الناحية القانونية ، وذلك بالنسبة للدول التى تدخلت لصالح المتمردين ، فى حين أنه كان مشروعاً فقط بالنسبة للسودان .

وفيما يتعلق بالدول التى تدخلت لصالح المتمردين ، فإن تدخلها لم يكن مشروعاً لعدد من الأسباب هى :

١-إن هذه الدول لجأت إلى القوة فى حل نزاعها مع زائير ، وهو ما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يحظر استخدام على الدول استخدام القوة إلا فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وذلك فى حالة وجود تهديد وشيك يهدد الدولة ، وهو ما لا يتوافر بالنسبة لمعظم تلك الدول .

٢-إن هذه الدول سعت إلى الإطاحة بأحد النظم الحاكمة عن طريق القوة ، وهو أمر غير مشروع فى القانون الدولى ، كما أنه يتناقض مع مبادئ وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك بصرف النظر عن مدى التأييد الشعبى الذى يحظى به موبوتو فى بلاده .

٣- إن تدخل هذه الدول تم خارج إطار التنظيم الإقليمى ، والذى يتمثل فى منظمة الوحدة الأفريقية ، حيث لم تباشر الدول المتدخلة تدخلها تحت إشراف المنظمة أو بالتنسيق معها ، كما أنها رفضت الانصياع لقرارات المنظمة التى تطالبها بالانسحاب من زائير .

ويتضح مما سبق أن التدخل المنفرد (خارج إطار التنظيم الإقليمى) المباشر وغير المباشر من جانب الدول التى تدخلت لصالح المتمردين قد تم بالمخالفة لمبادئ القانون والتنظيم الدوليين ، وخاصة مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

أما بالنسبة لتدخل السودان ، فيؤكد البعض مشروعيته لأنه تم بناء على طلب الرئيس موبوتو ، كما أنه يمثل نوعاً من المساعدة العسكرية لنظام معترف به ، ولا يزال يسيطر فعلياً على السلطة وقت التدخل السودانى .

أما عن دور التدخل فى تحقيق أهداف الدول المتدخلة ، فيمكن القول بأن هذه الدول استطاعت تحقيق هدفها الأساسى والمعلن من التدخل وهو الإطاحة بنظام موبوتو ، ولكنها لم تستطع تحقيق بعض الأهداف الأخرى التى سعت لتحقيقها ، وخاصة أهدافها الأمنية . وينطبق ذلك بدرجات متفاوته على الدول المتدخلة .

وفيما يختص بالدول التى تدخلت لصالح المتمردين ، فقد تمكنت رواندا من التخلص من أعداد كبيرة من اللاجئين الهوتو فى شرق زائير . كما تمكنت من تقديم نفسها للولايات المتحدة الأمريكية كحليف إقليمى يمكنها الاعتماد عليه . غير أنها لم تتمكن من القضاء نهائياً على ميليشيات

الإنترأهاموى وقوات الجيش الرواندى السابق ، ومن ثم لم تأمن رواندا جانب هذه القوات بشكل نـهائى . أما أوغندا فقد أثبتت قدرتها على تحقيق المصالح الأمريكية فى المنطقة ، إلا أنها لم تنجح فى القضاء على الحركات المعارضة لها ، والتى تقبع فى زائير ، بل إنها اكتسبت عداء بعض الجماعات المسلحة الأخرى ، التى لم تكن تناصبها العداء من قبل مثل جماعة الإنترأهاموى ، التى أخذت تشن هجماتـــها على بعض الأهداف داخل الحدود الأوغندية ، كنوع من رد الفعل على الموقف الأوغندى من الصراع الزائيرى .[1] وينطبق الأمر ذاته على بوروندى التى لم تتمكن من إشباع مطالبها الأمنية من التدخـــل فى الصراع . وبالنسبة لأنجولا ، فقد تمكنت من خلال الإطاحة بموبوتو من إجبار حركة يونيتا علـــى نقل معظم قواعدها المتمركزة فى زائير ، حيث نقلت يونيتا تلك القواعد إلى الكونغو برازافيل ، وهـــو ما اضطر أنجولا إلى التدخل فى الصراع الداخلى فى الكونغو برازافيل من أجل الإطاحة بنظام ليسوبا الذى ساند يونيتا ، وذلك على نحو ما سبقت الإشارة . وفيما يتعلق بزيمبابوى وزامبيا ، فقــد حققــت الدولتان هدفهما المتمثل فى الإطاحة بموبوتو ، فى حين أنه لم تكن لهما مطالب أمنية ضرورية .

أما الدول التى تدخلت لصالح موبوتو ، والتى تتمثل فى السودان فقط ، فإن تدخلها لم يساعد على بقاء نظام موبوتو ، خاصة وأنه كان يقتصر على أشكال محدودة من الدعم غير المباشر .

وقد أدى التدخل الإقليمى إلى زيادة ميزانيات الدفاع فى الدول المتدخلة بشكل واضح ، وفى زائير أيضاً ، وذلك فى إطار سعى الدول المتدخلة للوفاء بمتطلبات التدخل ، وسعى حكومة كينشاسا لمواجهة ذلك التدخل . ويوضح الجدول رقم (٧) الزيادة فى الإنفاق الدفاعى لتلك الدول :

الجدول رقم (٧)

تطور الإنفاق الدفاعى فى زائير والدول المتدخلة فى صراع ١٩٩٧/٩٦

الدولة	إجمالى الإنفاق الدفاعى (بالمليون دولار)	
	١٩٩٦	١٩٩٧
أنجولا	٤٦٠	٦٥٨
زائير	١٧٤	٣٠٨
أوغندا	١٥٦	١٦٦
رواندا	٩٧	١٠٣
بوروندى	٥٢	٦٠

Source: The International Institute for Strategic Studies, **The Military Balance 1998-1999** (London: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1998) PP.298-299.

(١) ومن هذه الهجمات ، اغتيال مجموعة من السائحين الأمريكيين والأوروبيين فى إحدى المحميات الطبيعية فى جنوب أوغندا ، بهدف زعزعة الاستقرار الأوغندى من ناحية ، والتعبير عن الاستياء من الموقف الغربى المساند للتوتسى ضد الهوتو . حول هذا الموضوع ، انظر ، محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٧٤ .

ويلاحظ على الجدول السابق أن مقدار الزيادة فى الإنفاق الدفاعى للدول المتدخلة كان أكبر فـــى أنجولا مقارنة بالزيادة فى الإنفاق الدفاعى فى أوغندا ورواندا وبوروندى ، ويرجع ذلك إلى أن أنجولا قد تدخلت فى الصراع عن طريق الجمع بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر . كما أن اســتمرار الحرب الأهلية الأنجولية قد ساهم فى حدوث هذه الزيادة أيضاً ، خاصة وأن أنجولا تدخلت فى الكونغو برازافيل فى عام ١٩٩٧أيضاً للقضاء على قواعد يونيتا فيها . أما الزيادة الكبيرة فى الإنفاق الدفــاعى لزائير ، فكانت منطقية فى ضوء سعيها لمواجهة حركة التمرد المسلح والدول المساندة لها .

وفيما يختص بدور الدول المتدخلة فى تسوية الصراع ، فقد عرقلت هذه الدول جـــهود التســوية السلمية للصراع ، نظراً لإصرارها على الإطاحة بموبوتو ، حيث أكدت تلك الدول أن أى لقاء يجمعها بموبوتو لن يكون إلا من أجل الاتفاق على تسليم السلطة .

وعلى سبيل المثال عرقلت زيمبابوى جهود تسوية الصراع فى إطار دائرة السادك ، نظراً للتنافس القيادى بينها وبين جنوب أفريقيا ، حيث دعت جنوب أفريقيا – باعتبارها رئيــس الســادك آنــذاك – أعضاء المنظمة للاجتماع لمناقشة الوضع المتدهور فى زائير ، فى الوقت الذى صممت فيه زيمبابوى على أن تكون هى صاحبة الحق فى الدعوة لعقد ذلك الاجتماع ، باعتبار أنها كانت تـــرأس الجـــهاز الأمنى للسادك آنذاك . وكانت النتيجة عدم انعقاد الاجتماع ، ومن ثم عدم قيام السادك بالدور المتوقـــع منها فى تسوية الصراع وإنهاء التدخل ، رغم امتداد آثاره لثلاثة من أعضائها هى أنجـــولا وتنزانيـــا وزامبيا .(١) وفى هذا الإطار تركزت جهود تسوية الصراع على المستوى الإقليمى فى تلـــك الجـــهود التى قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية ، وبعض الدول الأخرى ، وخاصة جنوب أفريقيا وكينيا .

ومن جهة أخرى ، نجم عن التدخل الإقليمى انتهاكات عديدة لحقـــوق الإنســـان ، خاصـــة إزاء المدنيين فى زائير . وفى هذا الإطار أكد التقرير الذى أعدته اللجنة الدولية غير الحكوميـــة للتحقيـــق بشأن انتهاك حقوق الإنسان فى زائير أن تحالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو /زائير والـــدول التى تدخلت لمساندته قد ارتكبوا تسعة عشر نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان ، والتى تتعارض مـــع اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، ومن أهم هذه الانتهاكات : القتل الجماعى ، وحرق المدن والقرى ، وتدمير وسرقة الممتلكات ، والنهب المنظم ، ومنع وصـــول المســاعدات الإنســانية ، والاعتقـــال العشوائى ، والتجنيد الإجبارى للأطفال ، والتمييز العنصرى وإثارة مشاعر الكراهية بين الجماعـــات الإثنية ، والإبعاد القسرى والاغتصاب .(٢)

(١) Hussein Solomon," From Zaire … " **op.cit.**, P.95.

(٢) International Center for Human Rights and Democratic Development, **The Report of the International Non-Governmental Commission of Inquiry into The Massive Violations of Human Rights Committed in the Democratic Republic of the Congo (Former Zaire)**96/1997.P.5.

وقد كشفت التحقيقات عن مقتل الآلاف من اللاجئين الهوتو فى زائير ، وأن اللذين نجوا بحياتـــهم من هؤلاء اللاجئين قد هربوا إلى المناطق الغربية فى زائير .(١)

وقد سعت الأمم المتحدة للتحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراع فى زائـــير ، إلا أن جهودها فى الصدد قد تعثرت ، بسبب تعنت نظام كابيلا من ناحية ، وعدم رغبـــة القـــوى الدوليـــة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، فى مواصلة التحقيقات من ناحية أخرى .

(١) International Center for Human Rights and Democratic Development , **op.cit.,** P.4.

المبحث الثالث
جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل

لم يكن التدخل الإقليمي فى الصراع الداخلى فى زائير يمثل تهديداً لنظام موبوتو فقط ، ولكنه كان يشكل تهديداً للاستقرار فى إقليم البحيرات العظمى بأكمله . وفى هذا الإطار تسارعت الجهود من أجل تسوية الصراع وإنهاء التدخل ، وذلك على ثلاث مستويات هى : المستوى الداخلى ، والمستوى الإقليمى والمستوى الدولى . وهنا يسعى الباحث إلى إلقاء الضوء على تلك الجهود ، من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : الجهود الداخلية .

المطلب الثانى : الجهود الإقليمية .

المطلب الثالث : الجهود الدولية .

المطلب الأول
الجهود الداخلية

عندما اندلع الصراع المسلح ضد نظام موبوتو فى أكتوبر ١٩٩٦، أدرك موبوتو أن مواجهة هذا الصراع سوف تكون مختلفة هذه المرة ، عما حدث خلال أزمتى شابا ، حيث كان موبوتو هو القوة الوحيدة المهيمنة فى زائير ، كما أنه كان يحظى – آنذاك – بدعم كبير من معظم الدول الغربية ، فى الوقت الذى كانت فيه قوات الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو محدودة العدد ، كما أن قواعدها كانت موجودة خارج زائير ، وهو ما أتاح لموبوتو مواجهة الموقف لصالحة بشكل سريع .[١]

وانطلاقاً من ذلك ، تعامل نظام موبوتو الصراع الداخلى وعملية التدخل على مستويين هما المستوى العسكرى ، والمستوى السياسى :

فعلى المستوى العسكرى ، اتخذ موبوتو قراراً فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٦ بعزل رئيس الأركان الجنرال الجنرال إليكى مونجا أندو ، وتعيين الجنرال ماهيلى بوكونجو Mahele Bokungo بدلاً منه

---

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥٧.

، نظراً لتاريخه الناجح فى قمع التمردات المسلحة [١]، كما تم تدعيم قوة الجيش عن طريق وضع فرقة الحرس الرئاسى وقوات الحرس المدنى تحت قيادة رئيس الأركان الجديد .[٢]

غير أن تلك الإجراءات كانت قليلة الجدوى ، نظراً للضعف الهيكلى الذى كان يعانيه الجيش ، وسوء تسليحه – خاصة بعد القيود التى فرضت على تصدير السلاح لزائير فى أعقاب المذابح التى وقعت ضد الطلاب فى لوبومباشى وشابا – وانقسام قياداته حول أسلوب مواجهة التمرد ، بين فريق يرى ضرورة التفاوض مع المتمردين ، وآخر يرى محاربتهم حتى يتم إخماد التمرد .[٣]

وفى هذا السياق تلقى الجيش سلسلة من الهزائم المتوالية أمام قوات المتمردين التى كانت أكثر تنظيماً وكفاءة . وقد أدى ذلك إلى زيادة مشاعر السخط الشعبى على نظام موبوتو ، وهو ما استغله كابيلا بشكل جيد فى دعوة السكان إلى تأييد حركته ، وإقناعهم بالتطوع ضمن قواته ، من أجل إسقاط نظام موبوتو .[٤]

وعلى الجانب الآخر ، تبنى كابيلا خطة عسكرية تقوم على مهاجمة كينشاسا من ثلاث محاور هى : المحور الأول ، ويتمثل فى مدينة تشيكابا Tshikapa فى إقليم باندوندو والتى تزود كينشاسا بمعظم احتياجاتها الغذائية . أما المحور الثانى فهو مدينة دويتى Dowete التى تشرف على الطريق المباشر إلى بنداكا Bandaka ، ذلك الميناء النهرى الذى يسيطر على حركة المرور المهمة نحو كينشاسا . بينما يتمثل المحور الثالث فى ميناء اليبو Ilebo الذى يعد أكبر الموانى الداخلية للبلاد ، والممر الحيوى الذى يتم من خلاله توصيل السلع والبضائع إلى كينشاسا . وقد أدت هذه الخطة إلى تداعى نظام موبوتو بشكل متسارع ، خاصة وأنه لم يكن لديه خطة عسكرية مضادة قادرة على هزيمة حركة التمرد .[٥]

---

(١) كان ماهيلى يحظى بتأييد شعبى واسع النطاق ، خاصة منذ أن أعلن فى عام ١٩٩٢عن تأييد الجيش لعملية التحول الديموقراطى . انظر :

Peter Rosenblum, " Cabila's Congo ", **Current History**, Vol.97, No.610, May 1998, P.194.

(٢) Jane's Intelligence Review,"Zaire:Order of Battle", **op.cit.**, P.P.14-16.

(٣) **Idem.**

(٤) أظهرت المعارك التى خاضها الجيش الزائيرى ضد المتمردين فى جوما مدى ضعف ذلك الجيش ، الذى كان دائماً ما ينسحب من ميادين القتال تاركاً السكان لمصيرهم . بالإضافة لذلك ، انخرط جنود الجيش فى أعمال النهب والسرقة والاعتداء على السكان الذين يفترض أنهم قد هرعوا للدفاع عنهم . حتى أن معظم السكان كانوا يخشون الجيش أكثر مما يخشون قوات التمرد . ولمزيد من التفصيلات انظر:

Hussein Solomon, " From Zaire…" **op.cit**, P.93.

(٥) **Idem.**

أما على المستوى السياسى ، فقد اتبع موبوتو السياسات الآتية :

١-محاولة اللعب بالورقة الوطنية :

سعى موبوتو لإثارة الشعب ضد المتمردين ، فنفى الصفة الوطنية عن المتمردين ، وصور التمرد على أنه غزو أجنبى ضد الوطن من جانب رواندا وعملائها بهدف الاستيلاء على إقليم كيفو . وفى هذا السياق طالب موبوتو المجتمع الدولى بسرعة تقديم الدعم اللازم لنظامه ، من أجل الحفاظ على السلامة الإقليمية لزائير .

غير أن هذا المسعى قد فشل على المستويين الداخلى والخارجى . فعلى المستوى الداخلى ، لم يكن موبوتو يتمتع بالمصداقية عندما أراد أن يقدم نفسه للشعب باعتباره زعيماً وطنياً يحاول إنقاذ بلاده من الغزاة الأجانب ، نظراً لتاريخه السابق فى ممارسة القمع والتسلط ضد شعبه . أما على المستوى الخارجى ، فقد نفت دول الجوار دعمها لكابيلا وأكدت حرصها على السلامة الإقليمية لزائير . ومن جانبه نفى كابيلا تبعيته لرواندا ، وأكد أن تحالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو / زائير يعد حركة مستقلة ذات أهداف وطنية ، ولا تسعى لتحقيق مطالب انفصالية عن الوطن الأم ، وإنما تهدف لتحرير زائير وإسقاط نظام موبوتو ، الذى لم يورث شعبه سوى الفقر والخوف ، وكذا فإنها تسعى لإقامة حكومة انتقالية لمدة عام ، يتم خلالها الإعداد لإجراء انتخابات حرة تشارك فيها كافة القوى السياسية فى البلاد ، مع العمل على تحقيق العدالة فى توزيع ثروات البلاد ، وتوثيق العلاقات مع دول الجوار . وهو الأمر الذى أكسب كابيلا دعماً كبيراً فى الداخل والخارج .[1]

٢-العمل على شق صفوف التحالف المتمرد :

حاول موبوتو شق صفوف التحالف المتمرد ضده . فتعهد فى ديسمبر ١٩٩٦ بأن الحكومة الزائيرية سوف تعترف بالحق الثابت لكل المقيمين على إقليمها فى الحصول على الجنسية الزائيرية ، بما فى ذلك الجماعات التوتسية . غير أن تلك المحاولة لم تفلح فى إقناع البانيامولينجى بالتخلى عن دعم كابيلا ، حيث أكد قادة البانياموليـنجى أن المكاسب التى يمكن الحصول عليها عند الإطاحة بموبوتو ، سوف تفوق فى قيمتها ذلك العرض السخى الذى يقدمه . ومن ناحية أخرى أكد موبوتو عزمه على مواصلة عملية التحول الديموقراطى ، كما عزل رئيس الوزراء ليعين تشيسكيدى بدلاً منه ، غير أن الشعب فسر ذلك الإجراء بأنه مناورة من موبوتو لاستعادة سلطته وشرعيته المتدهورة .[2] وفى المقابل أدت الحملة التى نظمها التحالف المتمرد لتجنيد المتطوعين إلى زيادة كبيرة فى قوام قوة التحالف ،

---

(1) ملف الأهرام الاستراتيجى ، " زائير بعد رحيل موبوتو " (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، السنة ٣ ، ع ٢٩، مايو ٩٧) ص ٥٨ .

(2) Peter Rosenbulm , " Endgame in Zaire " , **Current History** , Vol.96, No.610, May 1997, P.205.

وهو ما ساهم فى تدعيم قوة المتمردين ، وتثبيت أقدامهم فى مواجهة موبوتو ، وهو ما لم يكن موبوتو يأخذه فى الاعتبار .(•)

٣-السعى لاكتساب تأييد رجال الأعمال فى زائير :

وقد فشل هذا المسعى أيضاً بسبب الضرائب المرتفعة التى تم فرضها على رجال الأعمال المحليين والمستثمرين الأجانب ، من أجل مواجهة نفقات الدفاع التى ازدادت بشكل كبير خلال مدة الصراع .[١] بالإضافة إلى أن اختلال ميزان القوى لصالح المتمردين جعل الشركات الدولية تفضل التعامل مع لوران كابيلا ، الذى بدا أكثر قدرة على تأمين مصالحهم من نظام موبوتو المتهاوى . وهنا تجدر الإشارة إلى أن كابيلا كان فى حاجة إلى المال من أجل مواجهة نفقات حركة التمرد ، ورغم أنه كان فى يناير ١٩٩٧ يسيطر – وفقاً لبعض التحليلات – على نحو ١٥٠ إلى ٢٥٠ طناً من احتياطى الذهب ، إلا أنه كان فى حاجة إلى الشركات الدولية للاستفادة من إمكانياتها التقنية فى استخراج وتسويق الذهب وغيره من المعادن ، حتى يتيسر له الحصول على حاجته من المال . وهنا اتبع كابيلا سياسة (الجزرة والعصا Carrot & Stick Policy) فى التعامل مع تلك الشركات ، وذلك من خلال عدم المساس بالمناجم الواقعة فى المناطق التى يسيطر عليها المتمردون ، والسماح للشركات بحرية العمل ، مقابل دفع رسوم مالية لحركة التمرد ، وفى حالة رفض الشركات دفع تلك الرسوم ، فإنه يتم إلغاء امتيازاتها الخاصة بالتنقيب عن المعادن فى تلك المناطق .

وفى هذا الإطار ، يشير المحللون إلى أن كابيلا لم يكن هو الذى بدأ التمرد ضد موبوتو فى أكتوبر ١٩٩٦، وأنه لم يشارك فى التمرد إلا بعد شهر تقريباً من اندلاعه ، أى فى نوفمبر ١٩٩٦، حيث كانت القوة الحقيقية المحركة لأحداث التمرد هى شركة Barrick Gold . وهى شركة ذات رأس مال بريطانى أمريكى ، وتعتبر بمثابة الشركة الأم لكل شركات التعدين العاملة فى المنطقة.[٢] كما أكد البعض أن عملية إسقاط موبوتو قد تكلفت ما يعادل ٢ مليار دولار ، وأن الاحتكارات الدولية التى كانت تطمح فى استغلال الموارد الكونغولية ، هى التى تحملت الجزء الأكبر من ذلك المبلغ .[٣]

(•) أكدت تقارير المراسلين الصحفيين العاملين فى مناطق الصراع أن تحالف القوى الديموقراطية قد نجح فى ضم زهاء ١٠٠ ألف متطوع جديد ، وذلك فى إطار حملته لتجنيد المتطوعين التى نظمها أثناء زحفه نحو كينشاسا .

(١) فى ديسمبر ١٩٩٦ قدمت حكومة زائير مشروعاً أمام البرلمان يقضى بتخصيص ٢٢٢،٤٣مليون دولار للأغراض الدفاعية ، وهو ما يعادل ٣٥ % من إجمالى الإنفاق العام لسنة ١٩٩٧. انظر: Sean Boyne, **op.cit.**, P.184.

(٢) Exective Intellegence Review , **op.cit.**, P.26.

(٣) د. محمد سليمان محمد ، **م س ذ** ، ص ٣١١.

٤-السعى للحصول على المساعدة العسكرية الفرنسية :

طلب موبوتو من فرنسا مساعدته عسكرياً فى مواجهة المتمردين ، خاصة وأن فرنسا قد ساعدته من قبل فى مواجهة الكثير من المواقف الصعبة ، مثلما حدث فى أزمتى شابا على وجه الخصوص . غير أن هذا المسعى لم ينجح أيضاً ، نظراً للمتغيرات الجديدة التى استجدت على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ، والتى فرضت على فرنسا مراجعة سياساتها الخارجية إزاء حلفائها السابقين ، ومنهم موبوتو . وفى هذا السياق ، فإن ثقة موبوتو فى الحصول على المساندة الفرنسية أدت إلى رفضه المشاركة فى قمة نيروبى التى دعا إليها الرئيس الكينى موى فى نوفمبر ١٩٩٦ من أجل تسوية الصراع ، فى الوقت الذى حرص فيه كابيلا على اكتساب التأييد الإقليمى ، فأعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد قبل يوم من انعقاد تلك القمة التى شارك فيها ثمانية من قادة الدول الأفريقية .

ويتضح مما سبق أن موبوتو قد فشل فى إدارة الصراع وإنهاء التدخل فى بلاده ، فى الوقت الذى أحسن فيه كابيلا إدارة الصراع وإنهاءه لمصلحته ، مستفيداً فى ذلك من التدخل الإقليمى والدعم الدولى.

المطلب الثانى
الجهود الإقليمية

تتمثل الجهود الإقليمية فى تلك الجهود التى بذلت فى الإطار الأفريقى من أجل تسوية الصراع وإنهاء عملية التدخل الإقليمى فيه ، وذلك على مستويين هما : مستوى التنظيم الإقليمى ، ممثلاً فى منظمة الوحدة الأفريقية ، ومستوى الدول الأفريقية .

١- موقف منظمة الوحدة الأفريقية :

أكدت المنظمة حرصها على وحدة زائير وسلامة أراضيها ، وعلى مبدأ عدم جواز المساس بالحدود المعترف بها دولياً ، مع ضرورة تسوية الصراع سلمياً . كما أصدرت العديد من البيانات التى تؤكد على تلك المعانى ، حيث دأب الأمين العام للمنظمة على الاتصال بالدول المعنية بالصراع . كما أجرى العديد من المشاورات حول هذا الشأن سواء داخل أفريقيا أو خارجها ، حيث التقى بالرئيس مانديلا ونائبه – آنذاك – ثابو مبيكى فى جنوب أفريقيا فى أكتوبر ١٩٩٦، كما التقى بسفراء الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وممثلى الترويكا بالاتحاد الأوروبى وذلك فى أديس أبابا . كما تباحث أيضاً مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص لإقليم البحيرات العظمى السيد . ر . كريستيان .[1]

(1) وفى إطار مباحثاته حول الصراع التقى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مع الأمين العام للأمم المتحدة . كما التقى بعدد من وزراء خارجية الدول الأفريقية ، فضلاً عن لقاءه بوزير الخارجية الإيطالى ، وذلك على هامش أعمال الدورة العادية الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة . كما التقى بموبوتو فى ٢٩ نوفمبر=

وقد أوفدت المنظمة بعثة أناطت بها تقييم الأوضاع فى إقليم البحيرات العظمى ، وتشجيع الأطراف المعنية بالصراع على تسويته سلمياً . وقد استمرت مهمة البعثة خلال المدة من ٣٠ أكتوبر إلى ٦ نوفمبر . وفى ٣١ أكتوبر ١٩٩٦ عقد اجتماع طارئ على مستوى السفراء للجهاز المركزى لآلية فض المنازعات التابعة للمنظمة ، وذلك لبحث الصراع ، وطالب الاجتماع بالبحث عن حل سلمى عن طريق الحوار والتفاوض وفقاً لمبادئ منظمة الوحدة الأفريقية والميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب . كما أكد على ضرورة احترام مبدأ السلامة الإقليمية للدول الأعضاء ومبدأ عدم جواز انتهاك حدودها .(١)

كما دعت المنظمة – خلال الاجتماع الوزارى غير العادى للجهاز المركزى فى أديس أبابا فى ١١ نوفمبر ١٩٩٦ – إلى عدم التدخل فى الصراع . وأكدت تأييدها للمقررات والتوصيات الصادرة عن قمة الدول الأفريقية المعنية بالصراع فى نيروبى فى ٥ نوفمبر ١٩٩٦. ودعت المنظمة المجتمع الدولى بشكل عام ، ومجلس الأمن بصفة خاصة ، إلى إنشاء آلية لدعم الدول الأفريقية ، بما يكفل مشاركتها الفعالة فى القوة متعددة الجنسيات التى اقترح مجلس الأمن نشرها فى إقليم البحيرات العظمى، حيث اعتبرت المنظمة أن الإسراع فى نشر قوة دولية محايدة ذات مهام واضحة فى الإقليم هو أنجح الوسائل لمواجهة تداعيات الصراع ، إذ أن ذلك سوف يكفل إقامة ممرات آمنة ونقاط تأمين مؤقتة ، تسهل عودة اللاجئين إلى وطنهم . كما دعت المنظمة إلى عقد مؤتمر دولى للسلم والأمن والاستقرار فى الإقليم . وخلال المدة من ٢٣ إلى ٢٩ نوفمبر أوفد الأمين العام للمنظمة بعثة الترويكا الأفريقية إلى كل من زائير ورواندا ، وذلك للتباحث مع مسئولى الدولتين وموظفى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسفراء الأفارقة وغيرهم ممن لهم صلة بالصراع ، بغية الحصول على أكبر قدر من المعلومات بشأن تطورات الصراع ، وسبل عودة اللاجئين وإعادة دمجهم ، والموقف من نشر قوة دولية محايدة فى الإقليم .(٢)

ودعا البيان الصادر عن مؤتمر وزراء الخارجية الأفارقة فى طرابلس فى مارس ١٩٩٧ إلى الوقف الفورى لإطلاق النار ، وانسحاب كافة القوات الأجنبية ، بما فى ذلك المرتزقة . كما دعا البيان الدول المجاورة لزائير إلى الكف عن التدخل فى شئونها الداخلية أو التورط فى الصراع الدائر بها . كما عقدت قمة أفريقية مصغرة فى لومى فى ٢٨ مارس ١٩٩٧، تم خلالها الاتفاق على عقد مفاوضات مباشرة بين موبوتو والمتمردين ، بعد أن كان موبوتو يرفض هذه الفكرة منذ اندلاع الصراع ، غير أن

=١٩٩٦عندما كان يقضى فترة النقاهة فى فرنسا . ولمزيد من التفصيلات انظر : منظمة الوحدة الأفريقية : مجلس الوزراء ، تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن إقليم البحيرات العظمى ، **م س ذ** ، ص ص ١- ٢.

(١) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٢) **المرجع السابق** ، ص ص ٤-٧.

الاتفاق لم يسفر عن تسوية الصراع ، أو التوصل إلى صيغة سلمية لنقل السلطة ، مما أدى إلى استمرار القتال حتى نجح المتمردون فى الوصول إلى السلطة بقوة السلاح .(١)

٢- مواقف الدول الأفريقية .

تباينت مواقف الدول الأفريقية من الصراع ، سواء من ناحية مدى الاهتمام بالصراع ، ومدى الحرص على تسويته وإنهاء التدخل ، واتجاه التأييد ، سواء لصالح الحكومة أم المتمردين . وفيما يلى توضيح لمواقف بعض الدول الأفريقية التى أبدت اهتماماً بالصراع فى زائير :

أ- موقف جنوب أفريقيا :

أكد الرئيس نيلسون مانديلا قناعته بأنه الصراع السياسى فى زائير لا يمكن تسويته إلا من خلال الطرق السلمية ، وذلك عن طريق التفاوض بين أبناء زائير أنفسهم ، بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين عن كافة الأطراف السياسية والإثنية فى البلاد .(٢)

وفى هذا السياق ، استندت جهود مانديلا إلى خطة السلام التى وضعتها الأمم المتحدة ، والتى لا تتضمن إقالة موبوتو كشرط مسبق يضعه المتمردون لوقف القتال . واستضافت جنوب أفريقيا كل من طرفى الصراع فى جوهانسبرج ، كما عقد مانديلا لقاءً مع كابيلا فى ١٧ أبريل ١٩٩٧، وأجرى أيضاً مباحثات مع موبوتو وعدد من قادة الدول المعنية بالصراع ، بهدف تقريب وجهات النظر بين الخصوم والإعداد لعقد مباحثات مباشرة بينهم . كما قام ثابو مبيكى بجولة فى ٧ مايو ١٩٩٧ زار خلالها كل من رواندا وأنجولا والكونغو والجابون وتنزانيا ، التى التقى فيها بالرئيس التنزانى السابق جوليوس نيريرى المفوض الخاص لإقليم البحيرات العظمى .(٣) وقد أسفرت هذه الجهود عن عقد لقاء مباشر بين موبوتو وكابيلا فى المحيط الأطلنطى قبالة السواحل الزائيرية ، وذلك برعاية مانديلا ، وعلى متن السفينة Outeniqua ، التابعة للسلاح البحرى لجنوب أفريقيا .(٤)

ومع تواتر التقارير التى تفيد تدخل الجيش الرواندى فى الصراع ودعمه للمتمردين ، أعلنت جنوب أفريقيا وقف تصدير الأسلحة إلى رواندا بشكل موقت ، ريثما تعود الحالة إلى طبيعتها فى إقليم البحيرات العظمى .(٥)

---

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ص ٥١-٥٤ .

(٢) Ian Taylor & Paul Williams , " South Africa Foreign Policy and the Great Lakes Crisis : Africa Renaissance Meets Vagabondage Politique, **African Affairs** ,Vol.100, No.399, April 2001.P.P.279-280.

(٣) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكنغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٦ .

(٤) Alec Russell, **op.cit**, P.260.

(٥) انظر : منظمة الوحدة الأفريقية ، مجلس الوزراء ، تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن الوضع فى إقليم البحيرات العظمى ، **م س ذ** ، ص ٣ .

ويعود اهتمام جنوب أفريقيا بالصراع إلى اعتبارات عديدة ، يأتى فى مقدمتها : رغبتها فى القيام بدور فاعل على مستوى القارة – بعد عزلتها الطويلة عن القارة أثناء عهد الحكم العنصرى – وذلك فى إطار رؤية مانديلا لأوضاع القارة ، وتأكيده على ضرورة احترام حقوق الإنسان والتحول الديموقراطى ، وتسوية الصراعات سلمياً . وهى كلها مبادئ تروق للغرب وتفسر تأييد الولايات المتحدة لدور جنوب أفريقيا فى تسوية الصراع فى زائير .(١) بالإضافة لذلك فإن ما تتمتع به زائير من موارد وفيرة ، وما تملكه جنوب أفريقيا من استثمارات كبيرة فيها ، خاصة فى مجال التعدين ، كان دافعاً قوياً لاهتمام جنوب أفريقيا بالصراع ، حيث تتنافس شركات جنوب أفريقيا مع الشركات الدولية الأخرى فى الاستثمار فى قطاعات الماس والكوبالت والنحاس فى زائير.(٢)

ولكن على الرغم من الجهد الذى بذلته جنوب أفريقيا فى سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع ، فقد كانت هناك بعض العوامل التى حدت من دورها فى هذا الصدد ومنها : الافتقار إلى خبرة التعامل مع قضايا القارة الأفريقية بعد مرحلة طويلة من العزلة والتهميش . وتباين الرؤى حول أولويات السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا بعد انتهاء الحكم العنصرى ، وذلك بين اتجاه يرى ضرورة التركيز على القضايا الأفريقية ، واتجاه معاكس يرى أهمية توثيق علاقات جنوب أفريقيا مع العالم الخارجى ، وعدم الانغماس بشكل مكثف فى الشئون الأفريقية .(٣)

ب- موقف كينيا .

أعلنت كينيا التزامها الحياد إزاء الصراع .(٤) ولكنها شاركت فى جهود تسويته سلمياً ، حيث دعا الرئيس الكينى دانيال آراب موى إلى عقد قمة أفريقية لمناقشة الصراع فى زائير ووضع حد لتداعياته الداخلية والإقليمية . وقد عقدت القمة بالفعل فى ٥ نوفمبر ١٩٩٦. وشارك فيها رؤساء كل من رواندا وتنزانيا وإريتريا ورئيس الوزراء الإثيوبى . وطالب البيان الختامى للقمة بضرورة إرسال قوة محايدة من أجل الانتشار السريع فى شرق زائير بهدف توفير الحماية للاجئين فى المنطقة .

وقد استضافت كينيا قمة ثانية للدول المعنية بالصراع فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٦، حيث طالب المشاركون أطراف الصراع بضرورة وقف إطلاق النار ، والعمل على تسويته سلمياً . وعهدت القمة

---

(١) ولمزيد من التفصيلات حول السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا بعد انتهاء الحكم العنصرى ، انظر :
Nelson Mandela, " South Africa Future Foreign Policy ", **African Affairs**, Vol.72, No.4, 1993, PP.86-97.

(٢) وكانت شركات جنوب أفريقيا مثل : شركة " دى بيريز " ، وشركة " أنجلو أمريكان " ، من أوائل الشركات التى سعت لتوقيع عقود مع المتمردين قبل وصولهم إلى السلطة ، وذلك لتأمين استثماراتها فى مجال التعدين بعد وصولهم إليها. حول مصالح جنوب أفريقيا فى زائير ، انظر : د. عبد الملك عودة ، " قضايا أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، **م س ذ** ، ص ٦٥ .

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، **م س ذ** ، ص ١٩٤.

(٤) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

إلى رؤساء كينيا وزيمبابوى وجنوب أفريقيا والكاميرون اتخاذ الإجراءات الضرورية لإحلال السلام بإقليم البحيرات العظمى . ورغم أن القمة تلقت دفعة قوية بمشاركة الرئيس مانديلا للمرة الأولى فى الجهود الأفريقية لتسوية الصراع ، إلا أن عدم المشاركة الزائيرية فى القمة ، احتجاجاً على دعم رواندا وأوغندا للمتمردين ، قضى على الأمل فى تحقيق انفراج فى الموقف .[١] وفى هذا الإطار أكدت بعض المصادر فى الخارجية الأمريكية أن حكومة كينشاسا قد تلقت إشارات من باريس بعدم حضور القمة بدعوى وجود مؤامرة انجلو سكسونية ضد زائير .[٢] ورغم عدم تحقيق أى تقدم ملموس خلال القمة الثانية ، إلا أن الحكومة الكينية استضافت قمة ثالثة فى ١٨ مارس ١٩٩٧ للبحث عن تسوية سلمية للصراع ، وذلك بحضور رئيس الوزراء الزائيرى ، و رؤساء تنزانيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوى والكاميرون .[٣]

ج – موقف الدول الفرانكوفونية :

رغم مساندتها التقليدية لنظام موبوتو فى مواجهة أزماته السابقة ، فقد اقتصر موقف الدول الفرانكوفونية عند اندلاع صراع ١٩٩٦/٩٧ على الإعراب عن آمالها فى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع ، دون التعهد بإرسال قواتها لدعم موبوتو ، مثلما كان يحدث من قبل . ومع اقتراب الصراع من نهايته حاولت الدول الفرانكوفونية إقناع موبوتو بالتنازل سلمياً عن السلطة .[٤]

وفى هذا السياق ، نفت حكومة توجو ما تردد عن إرسالها قوات عسكرية لدعم نظام موبوتو .[٥] كما أكدت المغرب أن قواتها لن تتدخل فى الصراع .[٦] كما التزمت الكونغو برازافيل بموقف تجمع الدول الفرانكوفونية . واستضافت مؤتمرين عقدتهما الجماعة الفرانكوفونية لبحث الصراع فى زائير ، غير أنها لم تقدم دعماً ملموساً لنظام موبوتو .[٧]

---

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ص ٥٣-٥٤.

(٢) Peter Rosenblum, " Endgame in Zaire " , **op.cit.**, P.204.

(٣) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٤.

(٤) الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، **م س ذ** ، ص ١٩٤.

(٥) **The Economist** , 8 February 1997.

(٦) Sean Boyne, **op.cit**.p.183.

(٧) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦ ، **م س ذ** ، ص ٧٤ . وانظر أيضاً =

د- موقف تنزانيا :

كان الاهتمام التنزانى بالصراع الكونغولى امتداداً لاهتمامها بالأوضاع فى منطقة حوض النيل بصفة عامة ، ورغبتها فى التخلص من القلاقل التى يثيرها وجود اللاجئين الروانديين والبوروندييين على أراضيها . وهو ما دفعها إلى الاتصال المباشر مع المتمردين لبحث أوضاع اللاجئين فى شرق زائير ، والذين شردوا بسبب الصراع . وهنا اتهمت زائير تنزانيا بدعم المتمردين ، والضلوع فى تهريب الأسلحة لقبائل شرق زائير .(١)

وقد نفى وزير الشئون الخارجية التنزانى تلك الاتهامات ، مؤكداً أن اتصال بلاده بالمتمردين لا يعنى اعترافها بهم ، حيث تأتى هذه الاتصالات تطبيقاً لقرارات قمة لومى بشأن مواجهة الكارثة الإنسانية فى شرق زائير .(٢)

هـ- موقف إثيوبيا :

طلب رئيس وزراء إثيوبيا ، مليس زيناوى ، مجلس الأمن بضرورة إرسال قوة دولية لحفظ السلم فى شرق زائير ، وذلك فى كلمته أمام اجتماعات الدورة الطارئة للآلية الأفريقية لفض المنازعات .(٣)

ويتضح من عرض المواقف الإقليمية من تسوية الصراع وإنهاء التدخل أن الدور الإقليمى كان - بوجه عام - أقل من المتوقع ، رغم امتداد الآثار السلبية للصراع إلى العديد من دول إقليم البحيرات العظمى . وينطبق ذلك بصفة خاصة على منظمة الوحدة الأفريقية ، التى اتسم موقفها بالبطىء والروتينية ، حتى أنها عجزت عن إيجاد تسوية سلمية للصراع وإنهاء التدخل . وهنا أكد البعض أن المنظمة لم تكن هى الآلية المناسبة للتعامل مع الصراع الزائيرى (٤)، كما أكدت حكومة كينشاسا أثناء لقائها مع بعثة الترويكا الأفريقية فى نوفمبر ١٩٩٦ أن المنظمة لم تتحل بالهمة العالية فى إدارتها للصراع لدى اندلاعه .(٥)

وبالنسبة للدول الأفريقية ، قامت كينيا بدور مهم بالمقارنة بغيرها من الدول الأخرى ، إلا أن جهودها لم تجد الاستجابة المطلوبة من الدول الأخرى ، ومن ذلك موقف الدول الفرانكوفونية التى حاولت اتخاذ موقف منفرد من الصراع ، فقررت عدم حضور قمة نيروبى ، مفضلة على ذلك طرح

Africa Research Bulletin, " In Zaire: Mobutu Returns ", Vol.33, No.1, January 1997,= P.12509.

(١) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦، **م س ذ** ، ص ٧٤ .

(٢) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٤.

(٣) **المرجع السابق** ، ص ٥١ .

(٤) Hussein Solomon, " From Zaire ..." , **op.cit.**, P.95.

(٥) منظمة الوحدة الأفريقية : مجلس الوزراء ، تقرير الأمين العام للمنظمة بشأن الوضع فى إقليم البحيرات العظمى ، **م س ذ** ، ص ٩ .

مبادرة خاصة بها لتسوية الصراع .[١] ورغم ذلك اقتصر موقف الدول الفرانكوفونية علـــى إصــدار بعض التصريحات السياسية التى تعبر عن التأييد لموبوتو ، دون اتخاذ خطوات عملية حقيقية فى هــذا الاتجاه ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على كل من المغرب وتشاد وتوجو ، رغم أنهم كانوا مـــن أهــم الحلفاء القدامى لنظام موبوتو .[٢]

المطلب الثالث
الجهود الدولية

وعلى المستوى الدولى ، سعت الأمم المتحدة إلى تسوية الصراع وإنهاء التدخل الإقليمى ، بينمـــا حرصت القوى الدولية الكبرى على التعامل مع الصراع من المنظور الذى يحقق مصالحها الوطنيــة ، وفيما يلى تفصيل لما سبق إجماله :

أولاً- موقف الأمم المتحدة :

أرسل الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً عنه إلى إقليم البحيرات العظمى ، وهو سفير كندا لـــدى الولايات المتحدة ، ريموند كريتان ، والذى قام بزيارة عدد من الدول المعنية بالصراع ، خلال المـــدة من ٥ نوفمبر إلى ٤ ديسمبر ١٩٩٦.[٣] كما وضعت الأمم المتحدة خطة مقترحـــة لتســـوية الصـــراع تتكون من خمس نقاط ، وأرسلت مبعوثاً دولياً لها هو محمد سحنون ، للتنسيق من أجل عقد لقاء بيـــن موبوتو وكابيلا .[٤]

واقترح مجلس الأمن تشكيل قوة قوامها عشرة آلاف جندى للتدخل فى زائير مـــن أجـــل حمايـــة اللاجئين ، إلا أن هذا الاقتراح لم يوضع موضع التنفيذ ، بعد تراجع عدد من الـــدول التـــى ســـبق أن أعلنت استعدادها للمشاركة فى القوة ، حيث أكدت جنوب أفريقيا أن الوضع فى شرق زائير لـــم يعـــد بحاجة إلى قوة بهذا الحجم . وطالبت رواندا بإلغاء تشكيل القوة ، وتخصيص ميزانيتها لإعادة توطيـــن اللاجئين العائدين . كما سحبت إريتريا وعدها بالمشاركة فى القوة المقترحة ، حيث ذكر بيان للخارجية الإريترية أن تلك القوة ليس لديها تفويض واضح ، وأن تشكيلها قد تجاهل التوصيات الصـــادرة عـــن منظمة الوحدة الأفريقية ، وقمة نيروبى التى عقدت لبحث الوضع فى إقليم البحيرات العظمى .[٥]

---

(١) Hussein Solomon, " From Zaire ..." , **op.cit.**, P.95.

(٢) Peter Rosenblum, " Endgame in Zaire ..." , **op.cit.**, P.204.

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦، **م س ذ** ، ص ٨٩ .

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٠ .

(٥) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

وفى ٣٠ أبريل ١٩٩٧ أصدر المجلس بياناً رئاسياً دعا فيه إلى سرعة الاتفاق على ترتيبات انتقالية سلمية ، تؤدى إلى انتخابات ديموقراطية حرة ، بمشاركة جميع أطراف الصراع . كما أصدر المجلس بياناً رئاسياً فى ٢٩ مايو ١٩٩٧، أعلن فيه عن ارتياحه لانتهاء أعمال القتال ، وتأييده للشعب الكونغولى ، واحترامه لحقه المشروع فى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية والتقدم فى مختلف الميادين ، ومعارضته لأى تدخل فى شئونه الداخلية . كما أكد فيه على السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديموقراطية ، وعلى مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة . ودعا البيان أيضاً إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية ، بما فى ذلك المرتزقة ، والعمل على تسوية الصراع سلمياً على وجه السرعة ، وفقاً لخطة الأمم المتحدة للسلام ذات النقاط الخمس ، وذلك من خلال الحوار ، والانتخابات ، وعقد مؤتمر دولى للسلم والأمن والتنمية فى إقليم البحيرات العظمى ، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .[١]

ومن جهة أخرى ، قامت المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الرونديين . كما أنها لعبت دوراً مهماً فى ترحيلهم إلى رواندا ، بعد الإنذار الذى وجهه كابيلا للأمم المتحدة ، حيث أمهلها لمدة شهرين ، لترحيل ما تبقى من اللاجئين قبل الدخول إلى كينشاسا ، وإلا قام المتمردون بإعادتهم بأنفسهم .[٢] كما دعا مجلس الأمن فى بيانه الرئاسى الصادر فى ٢٩ مايو ١٩٩٧، إلى ضرورة كفالة الحماية والأمن لجميع اللاجئين والمشردين ، وتسهيل حصولهم على المساعدات الإنسانية ، وإيقاف عمليات القتل والعنف ضد اللاجئين فى شرق الكونغو الديموقراطية ، وضرورة التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق فى التقارير التى تفيد بوقوع انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان فى الكونغو الديموقراطية .[٣]

٢- مواقف الدول الكبرى :

أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

مع اندلاع الصراع ، ووضوح ضعف نظام موبوتو ، أعلنت واشنطن طلبت من سفيرها لدى زائير ورواندا بدء حملة دبلوماسية مكثفة لتفادى تصاعد المواجهات التى اندلعت فى شرق زائير .[٤] إلا أن الإدارة الأمريكية اكتفت بانتقاد أعمال العنف والقتل التى شهدها الصراع ، حيث وصف سفيرها فى كينشاسا التمرد بأنه " غزو خارجي " ، وذلك بعدما ترددت أنباء عن مشاركة وحدات أوغندية فى

---

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، **بيان رئاسى عن الحالة فى جمهورية الكونغو الديموقراطية** ، ٢٩ مايو١٩٩٧، ص ١.

(٢) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٠ .

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، بيان رئاسى بشأن الحالة فى جمهورية الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ٢ .

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٢.

القتال إلى جانب المتمردين .[١] كما أعلنت الولايات المتحدة أنها لا تؤيد تدخل أى من دول الجوار فى الصراع ، وأنها لا تؤيد الجماعات المتمردة التى أدت إلى زعزعة الاستقرار فى زائير .[٢]

وكانت الرؤية الأمريكية لإدارة الصراع ترى أن موبوتو يمكنه تسوية الصراع إذا تخلى عن سلطويته ، وتقاسم السلطة مع المعارضة ، ووسع نطاق المشاركة الشعبية ، ونظر إلى مطالب الجماعات الإثنية الموجودة فى شرق زائير ، وأوقف التمييز ضدهم ، وشرع فى عملية إصلاح مؤسسى ، بهدف بناء مؤسسات حكومية قادرة على توفير الاستقرار وتحقيق التنمية فى البلاد .[٣]

وفى هذا السياق ، رفضت الولايات المتحدة الدعوة الرسمية التى وجهها الرئيس الفرنسى جاك شيراك لممارسة الضغوط اللازمة لتحقيق وقف إطلاق النار فى زائير .[٤] وتحفظت أيضاً على فكرة عقد مؤتمر إقليمى حول الوضع فى زائير ، بمشاركة دول وسط أفريقيا . كما رفضت المشاركة بقواتها ضمن القوة الدولية التى اقترحت فرنسا نشرها فى المنطقة ، مؤكدة أن إسهامها الأساسى فى تلك القوة سوف يقتصر على توصيل المعونات إلى اللاجئين ، وتسهيل عمليات ترحيلهم ، دون التدخل فى نزع سلاح الميليشيات . واقترحت الولايات المتحدة – رداً على المبادرة الفرنسية – إرسال نحو خمسة آلاف جندى إلى إقليم البحيرات العظمى ، على أن يخصص ألف جندياً منهم لزائير ، وأن يظل هؤلاء هناك بشكل مستمر ، تحت قيادة أمريكية ، إلا أنها تراجعت عن اقتراحها ، مؤكدة أنه لم تعد هناك حاجة لتدخلها ، مع عودة زهاء ٦٠ ألف لاجئ رواندوى إلى وطنهم .[٥]

ومنذ أبريل ١٩٩٧، حدث تغير واضح فى ميزان القوى لصالح المتمردين ، مما جعلهم يتقدمون صوب كينشاسا . وهنا تغير الموقف الأمريكى من الصراع ، حيث مارست الولايات المتحدة ضغطاً مكثفاً على موبوتو من أجل التنازل عن السلطة ، حتى يمكن تسوية الصراع سلمياً . وأعلنت أن أى حل تفاوضى للصراع يجب أن يتضمن الاتفاق على تشكيل حكومة مؤقتة ، وإجراء انتخابات ديموقراطية . وفى ١٧ أبريل أجلت الولايات المتحدة عائلات الدبلوماسيين الأمريكيين من زائير . وتحسباً للاحتمالات أرسلت الولايات المتحدة سفينة قتال إلى الكونغو برازافيل ، على متنها نحو ١٤٠٠ جندياً من مشاة البحرية لإنقاذ الرعايا الأمريكيين عند الضرورة . كما أرسلت مبعوثا خاصا إلى المنطقة ، لترتيب عقد لقاء بين موبوتو وكابيلا ، وإقناع موبوتو بأن الوقت قد حان لتقديم استقالته . وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن موافقة كل من موبوتو وكابيلا على الاجتماع معاً ، يعد نجاحاً لجهود

---

(١) Peter Rosenblum, " Endgame in Zaire…" , **op.cit.**, P.205.

(٢) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٢ .

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦، **م س ذ** ، ص ص ٨٢-٨٣ .

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٢ .

(٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٦، **م س ذ** ، ص ٩٧.

الوساطة الأمريكية بين الطرفين ، ومن ثم طلبت الولايات المتحدة من مانديلا الضغط على كابيلا من أجل القبول بالتفاوض مع موبوتو .(١)

ويتضح مما سبق أنه فى الوقت الذى عزفت فيه الولايات المتحدة عن التدخل العسكرى المباشر فى الصراع ، فإنها اعتمدت – بدلاً من ذلك – على الدور الذى قامت به جنوب أفريقيا ، وعلى الجيل الجديد من القيادات الأفريقية الموالية لها مثل : موسيفينى ، كاجامى . وهو ما ساهم فى سقوط نظام موبوتو . ويعنى ذلك أن وصول كابيلا إلى السلطة ، لم يكن مشروعاً أمريكياً خالصاً ، وإنما كان نتاجاً للتنسيق الأمريكى الأفريقى المشترك .(٢) كما أنه يعنى أيضاً أن تغيير موبوتو لم يكن رغبة سرية تسعى إليها الولايات المتحدة ، وإنما كان ذلك سياسة مخططة بالتنسيق مع الدول الأفريقية الحليفة.(٣)

وقد كشف موقف الولايات المتحدة تجاه الصراع عن وجود نوع من التضارب فى سياستها تجاه نظام موبوتو . ولعل تفسير ذلك يعود إلى رغبتها فى الجمع بين صيغة الحاكم القوى كمخرج للصراع – من وجهة نظرها – وصيغة التحول الديموقراطى . وبالتالى ، ساندت الولايات المتحدة كابيلا ، باعتباره رجلاً قوياً قادراً على حماية مصالحها فى المنطقة ، بينما تخلت عن موبوتو ، بعد تراخى قبضته على السلطة ، خاصة مع تدهور حالته الصحية .(٤)

ولعل هذا الموقف يتسق مع خصائص الفكر الاستراتيجى الأمريكى – على العكس من الفكر الاستراتيجى الفرنسى– الذى يؤمن بعدم جدوى تدعيم نظام ما ، حتى ولو كان موالياً للولايات المتحدة ، مادامت الحقائق على الأرض وموازين القوى ليست فى صالحه . أى أن الفكر الاستراتيجى الأمريكى يعطى الأولوية للحقائق على أرض الواقع وليس للأنظمة مهما كانت درجة ولائها.(٥) بالإضافة لذلك ، يرى البعض أن مساندة الولايات المتحدة لكابيلا تعود إلى : الرغبة فى تحقيق طموح أمريكى قديم ، يتمثل فى إنهاء احتكار القوى الاستعمارية السابقة للنفوذ والتأثير فى أفريقيا ، ومن ثم كان وصول كابيلا للسلطة بمثابة انتصار للولايات المتحدة على فرنسا فى السيطرة على منطقة وسط

---

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٢ .

(٢) أصبح كاجامى وموسيفينى وغيرهما من القادة الأفارقة الذين تبنوا الخط اليسارى فى الماضى ، يمثلون كتلة من القيادات الأفريقية الجديدة ، التى تحالفت مع الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة ، حيث كان هؤلاء من المعادين للنفوذ الفرنسى فى أفريقيا ، ومن ثم اعتمدت عليهم الولايات المتحدة فى تنفيذ سياساتها فى القارة . انظر :
Dan Connell & Frank Smyth," Africa's New Block ", **Foreign Affairs**, Vol.77, No.2, March-April 1998, PP. 86-87.

(٣) أكدت بعض المصادر أن الولايات المتحدة كانت على علم برغبة رواندا فى التدخل لمهاجمة معسكرات اللاجئين الهوتو فى شرق زائير ، حيث أطلع كاجامى الإدارة الأمريكية بعزم بلاده التدخل ، إذا ظل المجتمع الدولى صامتاً إزاء التهديدات الأمنية التى يمثلها هؤلاء اللاجئين . انظر :
Peter Rosenblum, " Endgame in Zaire ", **op.cit.**, P.201.

(٤) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦، **م س ذ** ، ص ص ٨٤–٨٥ .

(٥) خالد عبد العظيم ، **م س ذ** ، ص ص ١١–١٢.

أفريقيا . ومن جهة أخرى ، كانت هناك مصالح أمريكية قوية فى استغلال الثروات الطبيعية والمعدنية فى زائير . كما كانت هناك تطلعات أمريكية نحو ملء الفراغ السياسى فى زائير فى مواجهة امتداد التيارات الأصولية الإسلامية من شرق أفريقيا إليها ، حيث ازدادت مخاوف الولايات المتحدة من امتداد خطر الأصولية الإسلامية إلى زائير ومنطقة وسط أفريقيا بشكل عام ، بعد حادث تفجير السفارتين الأمريكيتين فى كينيا وتنزانيا .(١)

ب- الموقف الأوروبى :

عندما اندلع التمرد المسلح فى شرق زائير ، اكتفى الاتحاد الأوروبى بإصدار إعلان لوزراء خارجية دول الاتحاد ، فى أعقاب اجتماعهم فى لوكسمبورج فى أكتوبر ١٩٩٦، حيث دعا الإعلان كل من زائير ورواندا وأوغندا إلى وقف أعمال العنف تجنباً لكارثة إنسانية فى المنطقة ، كما توجه المبعوث الخاص للاتحاد ، الدو اجيلوا ، إلى كيجالى لمواصلة مساعيه بين زائير ورواندا لإقناعهما بضرورة استئناف الحوار ، والتعاون مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.(٢)

والجدير بالذكر ، إنه فى إطار الموقف الأوروبى كانت فرنسا هى أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بالصراع فى زائير ، نظراً للعلاقات السياسية والمصالح الاقتصادية التى تربط بين الدولتين . وفى هذا الإطار أعلنت فرنسا أن حركة التمرد ما هى إلا " غزو " من جانب حكومات رواندا وأوغندا وبوروندى الأنجلوفونية للإطاحة بنظام موبوتو ، الذى يحكم واحدة من أكبر الدول المتحدثة بالفرنسية فى العالم . وأكدت فرنسا أن التمرد ضد موبوتو يحظى بدعم أمريكى بريطانى مشترك ، وأن الرئيس الأمريكى كلينتون ورئيس الوزراء البريطانى جون ميجور يمثلان عنصرين أساسيين فى التخطيط لذلك التمرد ودعمه .(٣)

وفى هذا السياق أيدت فرنسا التدخل الدولى فى الصراع ، وذلك لأغراض إنسانية – ظاهرياً – تتمثل فى رفع المعاناة عن اللاجئين ، فى الوقت الذى كانت تسعى فيه لحماية نظام موبوتو من الانهيار .(٤) وهنا دعت فرنسا لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن ، لبحث سبل تسوية الصراع فى زائير . كما دعا وزير الخارجية الفرنسى – آنذاك – هارفيه دى شاريت إلى عقد مؤتمر دولى حول السلم والأمن والتنمية فى إقليم البحيرات العظمى ، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وبالتعاون مع دول المنطقة . كما أعلنت فرنسا استعدادها للمشاركة فى عملية لنشر قوات دولية فى الإقليم ، بشرط مشاركة الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبية وأفريقية ، والحصول على موافقة زائير ومجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية على التدخل . غير أن هذه المبادرة لم تلق استجابة من

---

(١) Francois Ngolet, **op.cit.**, P.66.

(٢) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكنغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥١ .

(٣) Alec Russell, **op.cit.**, P.32.

(٤) Gerry Cleaver & Roy May, **op.cit.**, P.31.

المجتمع الدولى . وفى ٦ نوفمبر ١٩٩٦ قدمت فرنسا مبادرة إلى مجلس الأمن تتضمن اقتراحاً بنشر قوة خاصة فى شرق زائير ، وإقامة مناطق آمنة إذا ما اقتضت الضرورة لمساعدة الأشخاص المعرضين للخطر فى زائير . ورغم تأييد بعض الدول الأوروبية لهذه المبادرة ، مثل ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وبلجيكا ، إلا أن فرنسا فشلت فى نهاية الأمر فى حشد التأييد الأوروبى لمبادرتها ، بعد اعتراض كل من بريطانيا وهولندا والبرتغال عليها فى اجتماع اتحاد غرب أوروبا فى نوفمبر ١٩٩٦ ، ولهذا جاء بيان الاتحاد هزيلاً ، إذ دعا إلى تقديم مساعدات لوجيستيكية وتدريبية لقوات أفريقية ، وذلك بموافقة ودعم أطراف أخرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، حيث إن المهمة سوف تكون شاقة بدون دعمها .[١]

وهنا يلاحظ أن تجربة التدخل الفرنسى فى رواندا عام ١٩٩٤ قد جعلت فرنسا مترددة جداً إزاء التدخل العسكرى المباشر – وبشكل منفرد – لدعم نظام موبوتو .[٢] وفى سياق هذا التردد وضع شيراك شرطاً تعجيزياً ألزم زائير بالوفاء به من أجل الحصول على المساندة العسكرية الفرنسية ، وهو الإصلاح الهيكلى للجيش الزائيرى ، ومع استحالة الوفاء بذلك الشرط ، أصبح التنصل من مساندة موبوتو أمراً يسيراً بالنسبة لفرنسا .[٣]

ويفسر البعض موقف فرنسا المؤيد لنظام موبوتو بعدد من العوامل ، أهمها ما يلى :

١- حاجة فرنسا إلى موبوتو – الذى تربطه روابط شخصية بالساسة الفرنسيين – كحليف فى مواجهة النفوذ الأنجلوفونى فى منطقة وسط أفريقيا ، حيث رأت فرنسا أن وصول الجبهة الوطنية الرواندية إلى الحكم فى رواندا – بدعم من أوغندا – يمثل خطراً على مصالحها . إذ أن ذلك يمكن أن يكون مقدمة لامتداد النفوذ الأنجلوفونى إلى المنطقة ، بحيث تكون رواندا هى الخطوة الأولى ، وربما تليها بوروندى ثم زائير ، بما يؤدى إلى فقدان فرنسا فى النهاية لإحدى مناطق نفوذها المهمة لصالح النفوذ الأنجلوفونى ، وخاصة بعد تراكم الضغوط على السياسة الفرنسية فى أفريقيا منذ بداية التسعينيات .[٤]

---

(١) الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦ ، م س ذ ، ص ص ٨٦-٨٧ .

(٢) Gerry Cleaver & Roy May ,**op. cit.**,P P.31- 32 .

(٣) Hussein Solomon ," From Zaire … " , **op.cit.**, P.95.

(٤) كانت هناك مجموعة من الضغوط التى تراكمت على فرنسا بشكل أصبح يهدد نفوذها فى القارة ، حيث تصاعد المد الإسلامى فى دولة استراتيجية مثل الجزائر . وتوفى أحد أقطاب العلاقات الفرنسية الأفريقية ، وهو الرئيس الأفوارى هوفييه بوانية فى فبراير ١٩٩٤. كما اضطرت فرنسا لتخفيض قيمة فرنك المنطقة المالية الفرنسية بمقدار ٥٠ % ، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨ . فضلاً عن تصاعد الاتجاه نحو الوحدة الأوروبية ، بشكل جعل من الصعب على فرنسا اتباع سياسة خارجية مستقلة تجاه أفريقيا ، بعيداً عن منافسيها فى أوروبا . انظر : الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٧/٩٦، **م س ذ** ، ص ٨٨.

٢-إن فرنسا لا تزال تعتمد على أفريقيا بشكل عام ، وزائير بصفة خاصة كمصدر للمواد الخام . وهو ما يفسر حرصها على أن تتضمن اتفاقيات الدفاع المشترك التى عقدتها مع الدول الفرانكوفونية بنوداً تجعل لفرنسا وضع خاص عند تصدير المواد الخام ، وخاصة المواد الاستراتيجية مثل : البترول ، واليورانيوم ، والغاز الطبيعى .[1] ومن ثم رأت فرنسا أن دعمها لموبوتو سوف يضمن تأمين احتياجاتها من الثروات الطائلة لزائير ، وذلك بدلاً من التعامل مع أشخاص جدد لم تتبلور اتجاهاتهم السياسية بشكل نهائى .

غير أن الموقف الفرنسى بدأ فى التغير شيئاً ما ، مع تزايد الضغوط الدولية والإقليمية عليها من أجل التخلى عن موبوتو [2] ، ووضوح تفوق قوات المتمردين فى مواجهة الجيش الزائيرى .[3] وفى فبراير ١٩٩٧، سحبت فرنسا – من الناحية الفعلية – دعمها لموبوتو ، وذلك عندما بدا المتمردون على وشك دخول كينشاسا . وقد تجلى التحول فى الموقف الفرنسى عندما رفضت فرنسا دعم خطط ثلاث دول أفريقية لإرسال قوات إلى زائير ، بسبب الحظر الذى يفرضه الاتحاد الأوروبى على المساعدات العسكرية لتلك المنطقة . وفى أبريل ١٩٩٧طالبت فرنسا – لأول مرة– موبوتو بالاجتماع مع كابيلا من أجل التوصل إلى حل سلمى للصراع ، مؤكدة أن التفاوض يمثل – فى تصورها– الأسلوب الأمثل لإنهاء الصراع الزائيرى . وهنا كانت فرنسا هى القوة الموجهة لقمة ليبرفيل فى ٧ مايو ١٩٩٧بين موبوتو والقادة المحافظين لدول أفريقيا الفرانكوفونية ، وذلك فى إطار البحث عن مخرج تفاوضى للصراع .[4]

وختاماً ، فإن الجهود الداخلية والإقليمية والدولية لم تنجح فى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع ، ومن ثم إنهاء التدخل الإقليمى ، وهو ما أدى إلى استمرا ر الصراع المسلح ، حتى دخل المتمردون وحلفائهم إلى كينشاسا فى مايو ١٩٩٧، بينما ذهب موبوتو إلى منفاه فى المغرب .

---

(1) يذكر أن فرنسا كانت تحصل فى ذلك الوقت على ١٠٠% من احتياجاتها من اليورانيوم من النيجر والجابون ، و٩٥% من احتياجاتها من الكوبالت من زائير وزامبيا ، و٩٠% من احتياجاتها من البوكسيت من غينيا ، و٧٦% من احتياجاتها من المنجنيز من جنوب أفريقيا والجابون ، ، و٥٧ %من احتياجاتها من النحاس من زامبيا وزائير ، و٥٥ % من احتياجاتها من الفوسفات من المغرب وتوجو ، و٣١% من احتياجاتها من الحديد من ليبيريا وموريتانيا . انظر : الشيماء على عبد العزيز ، الأزمة السياسية فى زائير ٩٦/١٩٩٧ ، **م س ذ** ، ص ٨٩ .

(2) وفى إطار هذه الضغوط أكد سفير الولايات المتحدة فى كينشاسا " إن فرنسا لم يعد بوسعها أن تفرض نفسها على الأفارقة ، لأنهم لن يتسامحوا مرة أخرى مع الاستعمار الجديد ... " . كما طلبت بعض دول أفريقيا الفرانكوفونية من فرنسا عدم الاستمرار فى دعم نظام سلطوى كنظام موبوتو ، وهى ذات الدعوة التى وجهها كابيلا لفرنسا، انظر: Sean Boyne , **op.cit.**, P.183.

(3) Gerry Cleaver & Roy May, **op.cit.**, P.32.

(4) **Ibid.**, P.31.

الفصل الثانى
التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٨

وصل لوران كابيلا إلى السلطة وسط تأييد شعبى وإقليمى ودولى واضح . وهنا توقع الكثيرون أن الكونغو الديموقراطية سوف تطوى حالة الصراع شبه المستمرة التى عاشتها منذ استقلالها تقريباً ، لتدخل مرحلة جديدة من الاستقرار السياسى الداخلى ، والتعايش السلمى مع دول الجوار ، وذلك فى ظل ما كان متوقعاً من تحولات ديموقراطية فيها ، ومساندة إقليمية ودولية لها .

غير أن الأمور سارت فى اتجاه آخر ، حيث شهدت الكونغو الديمقراطية فى أغسطس عام ١٩٩٨حركة تمرد مسلح ، استهدفت الإطاحة بنظام كابيلا . وسرعان ما تحول التمرد إلى صراع واسع النطاق بين الحكومة والمتمردين . وقد تدخلت العديد من الدول والأطراف الأفريقية فى ذلك الصراع ، سواء إلى جانب نظام كابيلا أو إلى جانب المتمردين ، مثلما حدث من قبل أثناء الصراع ضد موبوتو .

وفى هذا الإطار يسعى الباحث إلى التعرف على ظروف البيئة الداخلية والإقليمية والدولية التى حدث التدخل الإقليمى فى إطارها ، بالإضافة إلى تحليل عملية التدخل الإقليمى ، من حيث الأطراف المتدخلة ، والدوافع التى جعلتها تتخذ قرار التدخل ، سواء لصالح الحكومة أو لصالح المتمردين ، بالإضافة إلى تقييم عملية التدخل ، من حيث مدى مشروعيتها ، وما أدت إليه من نتائج ، بالنسبة للدول المتدخلة ، وللكونغو الديموقراطية على السواء . فضلاً عن تناول الجهود الداخلية والإقليمية والدولية التى بذلت من أجل تسوية الصراع وإنهاء التدخل . وهو ما يقتضى تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : بيئة التدخل فى صراع ١٩٩٨.

المبحث الثانى : تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٨.

المبحث الثالث : جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل .

المبحث الأول
بيئة التدخل فى صراع ١٩٩٨

يرى الباحثون أن اندلاع حركة التمرد المسلح ضد نظام لوران كابيلا يعتبر تطوراً منطقياً لمجمل الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية ، التى أحاطت بالكونغو الديموقراطية منذ وصول كابيلا إلى السلطة . وفى هذا الإطار يسعى الباحث إلى التعرف على طبيعة البيئة التى حدث التدخل الإقليمى فى إطارها ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : البيئة الداخلية للتدخل .

المطلب الثانى : البيئة الإقليمية للتدخل .

المطلب الثالث : البيئة الدولية للتدخل .

المطلب الأول
البيئة الداخلية للتدخل

كانت الأوضاع الداخلية فى الكونغو الديموقراطية تموج بالكثير من الخلافات والانقسامات ، سواء داخل النخبة الحاكمة أو بينها وبين الشعب ، الذى انقسم بين مؤيد ومعارض للنظام الجديد ، وهو ما مهد لاندلاع التمرد المسلح ضد نظام كابيلا ، وأتاح الفرصة لحدوث التدخل الإقليمى فى الصراع . وفيما يلى توضيح لأهم العوامل التى أدت إلى اندلاع الصراع وحدوث التدخل الإقليمى فيه .

١ – انشقاق صفوف التحالف المؤيد لنظام كابيلا :

كان انشقاق صفوف التحالف المؤيد لنظام كابيلا ، من بين الأسباب التى أدت لاندلاع التمرد ضده ، وهو ما يمثل امتداداً لظاهرة تقليدية فى الصراعات والحروب الأهلية الأفريقية ، والتى عادة ما تشهد تفككاً بين عناصر المعسكر المنتصر ، بسبب الخلاف حول كيفية تقاسم السلطة ، وتوزيع الغنائم السياسية والاقتصادية . وغالباً ما يكون ذلك التفكك قائماً على أسس إثنية ومصلحيه بين الحلفاء السابقين فى الصراع .

وقد كانت هناك مخاطر جمة من فقدان التحالف الموالى لكابيلا لقوته وتماسكه بمجرد تحقيق الهدف المشترك لعناصره ، وهو إسقاط نظام موبوتو ، حيث تكون التحالف بشكل سريع بفعل ضغوط القوى الداخلية والإقليمية المعادية لموبوتو . ومنذ الوهلة الأولى لقيام التمرد كان من الواضح ضيق مساحة القاعدة السياسية والعسكرية لكابيلا ، وأن السواد الأعظم من القوات المساندة له كان يتكون من عناصر البانيامولينجى ، إلى جانب القوات الأجنبية الرواندية والأوغندية والأنجولية والبوروندية

وغيرها .[١] وبشكل أكثر تفصيلاً كان التحالف يضم : عناصر من الوطنيين والماركسيين وغيرهم من أنصار الإيديولوجيات الأخرى ، والميليشيات التابعة لكابيلا شخصياً (القوات المسلحة الشعبية) ، والتى ينتمى معظم أفرادها إلى قبيلة البابوراى ، وميليشيات البانيامولينجى ، فضلاً عن متطوعين من الجيش الوطنى الرواندى ، والآلاف من المواطنين الكونغوليين المنفين فى أنجولا ، وسكان المناطق التى استولى عليها كابيلا أثناء تقدمه نحو كينشاسا ، كما انضم إليه حوالى خمس القوات النظامية الحكومية بعد انتصاره على موبوتو .[٢]

وقد بدأت الخلافات تدب سريعاً بين عناصر التحالف ، حيث اصطدم كابيلا بالقائد العسكرى للتحالف الجنرال كيساسى نجاندو ، مما جعل كابيلا يصدر أوامره بتصفيته جسدياً ، من أجل الانفراد بالهيمنة على التحالف الحاكم .[٣] كما اصطدم كابيلا أيضاً بجماعة البانياموليجى ، التى طالبت بوضع خاص لها داخل القوات المسلحة ، وأن تتشكل قوات الحرس الرئاسى منها ، فى الوقت الذى اكتشف فيه كابيلا أن قادة البانياموليجى لا يتمتعون بأى شعبية خارج كيفو ، كما أنه استشعر خطورتهم على نظامه ، مما اضطره إلى الانقلاب عليهم . وقد تصاعدت الخلافات مع عدم التزام كابيلا بالمساواة فى توزيع المناصب السياسية ، فضلاً عن استئثاره هو والمقربين منه بالعوائد المالية الناتجة عن تصدير الثروات المعدنية ، على حساب الأطراف الأخرى المشاركة فى التحالف .[٤]

٢- وجود عناصر أجنبية داخل الحكومة والجيش :

أبقى كابيلا على الكثير من العناصر الأجنبية لمساندته فى شئون الإدارة والحكم ، حيث أسند إلى البارزين منهم مناصب هامة فى الحكومة والجيش . غير أن غالبية الشعب الكونغولى – خاصة فى كينشاسا– لم يكن يشعر بالارتياح لوجود تلك العناصر داخل النظام ، ومن ثم فقد كانوا ينظرون إليهم باعتبارهم غزاة أجانب .[٥] وقد تسبب ذلك فى عداء بعض الجماعات الوطنية لكابيلا ، الذى كان يصنف تاريخياً على أنه ينتمى للقيادات الوطنية فى أفريقيا ، باعتباره رفيق كفاح الزعيم الوطنى السابق باتريس لومومبا . وهنا أصبح الرأى العام ينظر إلى كابيلا على أنه لا يعدو أن يكون " دمية "

---

(١) Simon Baynham, **op.cit**, P.12.

(٢) محمد أبو الفضل ، ، م س ذ ، ص ص ٦٦٣-٦٦٤ ، وانظر أيضاً ، أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو " ، **ملف الأهرام الاستراتيجى** ، السنة ٥ ، ع ٥٦ ، ص ٧٩ .

(٣) أشار بعض المحللين إلى أن كيساسى قد قتل بسبب إصراره على فرض هيمنة العناصر التوتسية على التحالف ، فى الوقت الذى أكد فيه كابيلا أنه قتل فى كمين نصبه له أنصار موبوتو . راجع فى هذا الشأن :
Thomas Turner, " Kabila Returns, in a Cloud of Uncertainty", **African Studies Quarterly**, Vol.1, No.3, 1999.P.6. (internet).

(٤) محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٦٣ .

(٥) Carole J.L.Collins , **op.cit.**, P.3.

فى أيدى رواندا وأوغندا [١]، وأنه مجرد شخص فرضته الإدارة الأمريكية على الشعب الكونغولـــى ، من خلال عملائها فى إقليم البحيرات ، بل ذهب البعض إلى القول بأن موسيفينى وكاجامى هما اللــذان يحكمان الكونغو الديموقراطية فعلياً من خلال كابيلا [٢] ، الذى لا يعدو أن يكــون واجهــة كونغوليــة للتحالف الذى أطاح بموبوتو .[٣]

وقد تزامن الرفض الشعبى لوجود العناصر الأجنبية مع شعور كابيلا بالضيق إزاء ســلوك تلــك العناصر ، خاصة وأنها كانت تمثل قيداً على سلطته . وهنا ظن كابيلا أن إبعاد تلك العناصر ، ســوف يخلصه من قيودهم على سلطته من ناحية ، ويكسبه التأييد الشعبى من ناحية أخرى .[٤] ومن ثم ســعى كابيلا منذ خريف عام ١٩٩٧ إلى التخلص العناصر الأجنبية فى نظامه .[٥]

وفى هذا السياق ، أجرى كابيلا خلال شهر يوليو ١٩٩٨حركة تغييرات واســعة فــى صفــوف القوات المسلحة ، فعزل رئيس هيئة الأركان ، جيمس كابارى James Kabari – الروان‍دى الأصل – ليوكل المنصب إلى ساليستان كيفوا Celestin Kifwa ، الذى ينتمى إلى كاتنجا . كما أصدر قــراراً بعودة كافة العناصر ذات الأصول الروان‍دية داخل الجيش إلى بلادها وتسريح عناصر البانياموليـنجى ، وهو ما أدى إلى استيائها وإثارة مخاوفها من أن تكون تلك التغييرات مقدمة للقضاء عليهم ، أو إبعادهم عن الكونغو الديموقراطية .[٦]

٣- ممارسات نظام كابيلا :

أ – الهيمنة على السلطة السياسية :

أعلن كابيلا بعد دخوله كينشاسا فى ١٧ مايو ١٩٩٧ أنه سيتنحى عن السلطة بعد فترة انتقاليــة لا تتجاوز عاماً واحداً ، يتم بعدها إجراء انتخابات عامة . كما أعلن اعتزامــه إجــراء مجموعــة مــن التغييرات السياسية والاقتصادية فى البلاد ، فغير اسم الدولة من زائير إلى الكونغــو الديموقراطيــة ،

---

(١) Filip , Reyntjents, **op.cit**, P.245.

(٢) Executive Intelligence Review , **op.cit.**, P.79.

(٣) يشير المحللون إلى أن كابيلا انضم إلى التمرد بعد بدايته فعلياً ، وأنه كون تحالفاً مع البانياموليـنجى ، غــير أن دوره فى إدارة المعركة لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض . راجع فى هذا الشأن : Alec Russell , **op.cit** ., P.30.
وانظر أيضاً : Peter Rosenblum , " Endgame in Zaire " , **op.cit.**, P.201.

(٤) John F. Clark, **op.cit.**, P.268.

(٥) فى ظل الغموض الذى أحاط بدور العناصر الأجنبية فى النظام السياسى للكونغو الديموقراطية طلبت إحدى منظمات حقوق الإنسان الكونغولية (AZADHO) فى ٤ ديسمبر ١٩٩٧ من نظام كابيلا ضرورة التحديد الدقيــق لجنســية القوات الموجودة فى إقليم كيفو ، مع التأكد من أن القوات الروان‍دية قد أبعدت عن الإقليم . راجع فى هذا الشأن ، Filip , Reyntjents, **op.cit**, P.245.

(٦) أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو " ، **م س ذ** ، ص ص ٧٩-٨٠ .

وغير اسم الحزب الحاكم من تحالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو- زائير ، إلى تحالف القوى الديموقراطية .

غير أن كابيلا أصدر مرسوما دستورياً فى ٢٨ مايو- أى فى اليوم السابق مباشرة على أداء القسم الدستورى – مكوناً من خمسة عشر بنداً ، يخوله سلطات شبه مطلقة فى تسيير أمور البلاد ، إذ سيطر كابيلا على السلطة التنفيذية ، من خلال تخويل نفسه الحق فى تعيين وعزل أعضائها ، كما هيمن على السلطة التشريعية ، عن طريق إصدار الكثير من المراسيم التى تمكنه من ذلك . و سيطر أيضاً على القوات المسلحة وأقاليم الدولة ، نظراً لتوليه وزارة الدفاع منفرداً ، واستئثاره بصلاحيات واسعة فى تعيين وعزل قادة الجيش وحكام الأقاليم . هذا بالإضافة إلى السيطرة على الخزانة العامة للدولة ، وحل جميع المؤسسات السابقة على عهده ، باستثناء السلطة القضائية . وهو ما كان يعنى أن كابيلا كان يسعى منذ البداية لتكريس سيطرته على الحكم وتهميش دور القوى الأخرى .(١)

وقد اتضح من ممارسات كابيلا أنه لم يكن متحمساً لإجراء تحول ديمقراطى حقيقى فى البلاد ، على الأقل فى ظل الظروف والمشكلات التى كان يتعين عليه مواجهتها بعد وصوله إلى السلطة . وقد عبر كابيلا عن ذلك أثناء أدائه القسم الدستورى فى ٢٩ مايو ، حيث قال : " نحن لا نؤيد ما يسمى بالمؤتمر الوطنى ... " ، كما أعلن كابيلا حظر النشاط الحزبى- كإجراء موقت – منتقداً كثرة الأحزاب وضعفها فى عهد موبوتو ، واستبعد المطالبة بانتخابات فورية ، باعتبار أنها ستكون – فى تصوره – فرصة لأنصار موبوتو . وأعلن كابيلا عن مشروع للتحول الديموقراطى ، يتم تنفيذه خلال عامين ، يبدأ بتشكيل لجنة دستورية ، وينتهى بإجراء الانتخابات ، كما أكد التزامه بهذا المشروع وفقاً للجدول الزمنى المحدد لتنفيذه .(٢) إلا أنه بحلول سبتمبر ١٩٩٨، تبين أن تداول السلطة سلمياً هو أمر بعيد المنال ، خاصة وأن الوعد بصياغة دستور جديد للبلاد ، وإجراء انتخابات عامة خلال عام ١٩٩٩ قد تأجل تنفيذه عدة مرات .(٣)

وقد أقدم كابيلا على اتباع بعض الأساليب القمعية ، المشابهة لتلك التى كان يتبعها سلفه موبوتو ، فى مواجهة عناصر وقوى المعارضة ، ومن ذلك إصدار أحكام قضائية وقرارات رئاسية بالاعتقال ، وتحديد الإقامة ، والنفى خارج البلاد فى مواجهة الكثير من المعارضين ، كما تم إعدام العديد من العناصر الموالية لموبوتو بدون محاكمة .(٤) واصطدم كابيلا أيضاً بزعيم المعارضة المنتخب من

---

(١) Africa South of the Sahara , 1998 ,**op.cit**, P.336 .

(٢) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ** ، ص ٦٩١.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا ، **م س ذ** ، ص ٣٠٠.

(٤) Alec Russell , **op.cit.**, P.35.

المؤتمر الوطنى إيتين تشيسكيدى ، حيث وصفه بأنه عميل لموبوتو .[١] ثم ألقى القبض عليه وحدد إقامته فى منفى داخلى .[٢] كما اعتقل زعيم حركة قوى المستقبل أرثر زاهيدى .[٣]

ورغم محاولات كابيلا احتواء بعض قادة المعارضة مثل : قيادات حزب الاتحاد من أجل الديموقراطية والتقدم الاشتراكى ، وقيادات الأحزاب اللومومبية ، وخاصة أفراد أسرة لومومبا ، من خلال إسناد المناصب الحكومية إليها [٤] ، إلا أن ذلك لم يقنع المعارضة بحقيقة توجهات كابيلا نحو الديموقراطية ، حيث وصفته المعارضة بأنه ليس إلا " موبوتو جديد " .[٥]

وهكذا ، فإنه فى الوقت الذى كان الشعب الكونغولى ، يتطلع إلى إيجاد بديل للموبوتيه ، فإذا بكابيلا يتجه نحو تكريس السلطوية . وهنا يقول وامبا دايا وامبا : " إن ميليشيات كابيلا الأقرب إلى المرتزقة أصبحت بديلة لقوات موبوتو ، كما حلت القبلية محل المحسوبية ، وحل الاستبعاد محل التصفية ، ومن ثم فقد عادت الموبوتية مرة أخرى ولكن بدون موبوتو " .[٦] ولهذه الأسباب أصبح كابيلا شخصاً غير مرغوب فيه من معظم القوى الموجودة فى البلاد ، حتى أنه لم يعد يأمن على حياته أو على سلامته الشخصية داخل وطنه .[٧]

ب- عدم مواجهة المشكلات الإثنية :

لم تحتل المسألة الإثنية الأولوية المناسبة فى الأجندة السياسية لنظام لوران كابيلا . وهو ما أدى إلى استمرار التوترات الإثنية ، ومن ثم عدم الاستقرار فى البلاد ، حيث تنامت مشاعر الكراهية والعداء من جانب الجماعات الإثنية المحلية ضد جماعة البانيامولينجى وغيرها من الجماعات التوتسية على السواء .[٨]

---

(١) Ernest Wamba-dia-Wamba," Mobutism after Mobuto …" , **op.cit.**, P.52.

(٢) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، ص ٦٩١ . ولمزيد من التفصيلات حول العلاقة المتوترة بين كابيلا وتشيسكيدى انظر : Alec Russell , **op.cit.**, P.35.

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديموقراطية " ، **م س ذ** ، ص ٢٠٤.

(٤) محمد أبو الفضل ، **م س ذ** ، ص ٦٦٢ .

(٥) وفى هذا الإطار أكد بيزيما كاراها – وزير الخارجية الذى انقلب على نظام كابيلا – أن كابيلا تحول إلى ديكتاتور ، وأنه أصبح فى عام واحد أسوأ من سلفه موبوتو . راجع فى هذا الشأن : د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٤٩.

(٦) حلمى شعراوى ، **م س ذ** ، ص ١٢٧.

(٧) ومن مظاهر تدهور الشرعية السياسية للرئيس كابيلا ، قيام الحكومة باقتلاع رؤوس الأشجار الاستوائية الضخمة من قلب كينشاسا ، وترك تلك الرؤوس فى الأشجار الواقعة على أطراف المدينة ، حيث كان كابيلا يخشى من أن يكمن أحدهم لموكبه بين الأغصان الكثيفة لتلك الأشجار محاولاً اغتياله . ولمزيد من التفصيلات ، انظر : يحيى غانم ، " فى الكونغو : الموت لا يأتى دائماً من رؤوس الأشجار " ، **جريدة الأهرام** ، ٢٤ يناير ٢٠٠١ .

(٨) Ernest Wamba-dia-Wamba, " Mubutism after Mobuto … " , **op.cit.**, P.52.

ومن أبرز الأمثلة التى توضح تنامى مشاعر الكراهية والعداء الإثنى أنه فى ديسمبر ١٩٩٦ أعلن مجلس المقاومة والتحرير فى كيفو Conseil de la Resistance et de la Liberation du Kivu رفضه للتعايش مع اللاجئين التوتسى أو التفاوض معهم ، باعتبارهم أعداء للوطن ، مع التأكيد علـــى ضرورة ملاحقتهم وطردهم من شرق البلاد . وفى أكتوبر ١٩٩٧ أعلنت الحركـــة الوطنيـــة لحمايـــة الديموقراطية Mouvement National Pour la Sauvegarde de la Democratie المرتبطـــة بميليشيا الماى-ماى عن خطة لتحرير شرق الكونغو الديموقراطية من العناصر الرواندية .(١)

ويعود تنامى مشاعر الكراهية الإثنية تجاه العناصر التوتسية ، وخاصة جماعة البانيامولينجى إلى موقفهم من السكان المدنيين المحليين أثناء الصراع ضد موبوتو ، حيث تعاملوا مع السكان المحليــــين كما لو كانوا أجانب يتعاملون مع سكان إقليم محتل . وفى هذا السياق تعرض السكان للعديد من أعمال العنف التى شملت : القتل ، والتعذيب ، وتدمير ونهب الممتلكات ، بل إن الزعماء التقليديين تعرضـــوا للكثير من المواقف المهينة التى وصلت إلى حد الإذلال والقتل .

وقد ازدادت المشاعر المعادية للتوتسى مع تنامى المخاوف من سيطرة رواندا على إقليم كيفـــو ، حيث عرض المسئولون الروانديون خرائط توضح التصـــور المقـــترح لروانـــدا الكـــبرى Greater Rwanda ، وذلك فى بداية صراع ١٩٩٧/٩٦. كما تجاهل الجيش الرواندى الحـــدود الدوليـــة فـــى المنطقة ، حيث كان يطلق على الجنود الروانديين اســـم " جنـــود بـــلا حـــدود Soldiers without Borders " ، كما طرح مفهوم المواطنة عبر الحدود Transborder Citizenship فى دوائر وثيقـــة الصلة بنظام كيجالى.(٢)

وبدلاً من أن يحسم كابيلا تلك المشكلات الإثنية ، فإنه استخدم أسلوب فـــرق واحكـــم " Divide and Rule " فى مواجهة البانيامولينجى . وهو الأسلوب الذى تطور فى الأساس على عهد موبوتـــو ، مما أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار أو الأمن فى الكونغو الديموقراطية .(٣)

ج – تفشى الفساد والمحسوبية داخل النظام الحاكم :

عندما تولى كابيلا مقاليد السلطة ثارت بعض الشكوك حول قدرته هو ونظامه الجديـــد علـــى تحقيق الاستقرار والنهوض بالأوضاع الاقتصادية للبلاد ، خاصة وأن معظم قادة التحالف الذى قاده

---

(١) Filip Reyntjens, **op.cit**, P.244.

(٢) **Idem.**

(٣) Horace Campbelle, **op.cit.**, PP.26-27.

كابيلا كانوا من العسكريين الذين يفتقرون إلى الخبرة السياسية اللازمة لقيادة دولة بحجم وثقل الكونغو الديموقراطية .[١]

وقد ازدادت تلك الشكوك بعد اتجاه كابيلا إلى الاعتماد على معيار الولاء فى التجنيد السياسى على حساب معيار الكفاءة والإنجاز ، حيث أحاط كابيلا نفسه بأفراد عائلته وأبناء إقليمه ومسقط رأسه (كاتنجا) ، فأسند إليهم العديد من المناصب الرئيسية . ومن ذلك إسناد وزارة الداخلية إلى عمه جايتان كاكوجى ، وإسناد وزارة العدل إلى عمه الآخر موبترى كونجولو . وتنصيب ابنه جوزيف قائداً للجيش . كما أن كبار قادة الجيش والشرطة وأعضاء الحرس الرئاسى ومحافظ البنك المركزى ، كانوا ينتمون جميعاً إلى إقليم كاتنجا .[٢] ومن جهة أخرى ، عين كابيلا بعض الأشخاص فى مناصب عليا ، رغم عدم كفاءتهم وتاريخهم الغامض أو غير النزيه . ومن هؤلاء وزير الاقتصاد ، مومبا سالونا ، الذى تولى ذلك المنصب ، رغم أنه كان مديراً لأعمال موبوتو ، ورغم اتهامه باختلاس الأموال العامة وتهريبها للخارج ، بالإضافة إلى أنه كان مطلوباً للمحاكمة فى العديد من القضايا خارج البلاد . وهناك أيضاً دومينيك ساكوبى ، الذى أصبح مسئولاً عن اتصالات كابيلا ، رغم أنه كان من العاملين فى إدارة موبوتو .[٣]

وقد أدت هذه السياسة إلى استشراء الفساد ، وتدنى مستوى الأداء الحكومى ، نظراً لتدنى كفاءة الكثير من عناصر النخبة ، وعدم نظافة أيديهم . كما أن الاعتماد على أهل الثقة على حساب أصحاب الكفاءة ، إنما يعكس غياب الرؤية الإيديولوجية ، وعدم الرغبة فى محاربة الفساد ، خاصة وأن الإجراءات التى اتخذها كابيلا فى سبيل ذلك ، لم تكن على المستوى المطلوب لمواجهة الفساد الذى استشرى فى كافة قطاعات الدولة ، خاصة فى قطاع التعدين ، وهو ما أدى فى النهاية إلى عزل كابيلا عن الشعب .[٤] وفى هذا الإطار يقول جان بيير أونديكانيه ، أحد قادة التمرد ضد كابيلا : " إن حكم كابيلا اتسم بالفساد والمحسوبية ، ومن ثم يجب عليه مغادرة البلاد فى أسرع وقت ممكن " .[٥]

---

(١) وفى هذا السياق أكد البعض أن الكونغو الديموقراطية كانت بمثابة " الإرث الثقيل " الذى ورثه كابيلا عن موبوتو ، خاصة فى ظل عدم الاستقرار الأمنى والتوترات الحدودية ، وتفاقم حجم الدين خارجى الذى قدر بنحو ١٤بليون دولار . انظر : Ed Blanche, **op.cit.**, P.22.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، " صراع الكونغو من الحرب الأهلية إلى الحرب القارية " ، دراسة غير منشورة ، سبتمبر ١٩٩٨، ص٣.

(٣) **جريدة الجرائد العالمية** ، ٣٠ مارس ١٩٩٩، ص٥ .

(٤) كان كابيلا ينظر بنفسه فى طلبات سفر المسئولين إلى الخارج ، وأيضاً فى بدل السفر المقرر لهم ، وذلك لمواجهة الفساد ، غير أن ذلك لم يثمر عن تقدم يعتد به فى محاربة الفساد . راجع فى هذا الشأن : **جريدة الأهرام** ، ٢٩ يناير ٢٠٠١.

(٥) محمد أبو الفضل ، **م س ذ** ، ص ٦٦٧ .

المطلب الثانى
البيئة الإقليمية للتدخل

عادة ما يكون الطرف المنتصر فى صراع داخلى معين مطالباً أو مفروضاً عليه أن يدفع ثمن انتصاره لحلفائه الخارجيين . ويحدث ذلك فى الغالب عندما تكون القدرات الذاتية للطرف المنتصر أقل من قدرات هؤلاء الحلفاء . وفى هذه الحالة يؤدى التدخل الخارجى إلى قيام نظام تابع فى الدولة محل التدخل ، ومن ثم حدوث أزمة سيادة فى تلك الدولة . وهنا قد يسعى الطرف المنتصر إلى إعادة تأكيد سيادته فى مواجهة حلفائه الخارجيين ، الذى ربما يصبحون أعداء جدد فى نظر الطرف المنتصر .

وبالتطبيق على الحالة الكونغولية ، نجد أن لوران كابيلا كان يشعر بأن حلفائه الإقليميين يمثلون قيداً على سلطته ، خاصة بعد أن حاصره الرأى العام الداخلى باتهامات عديدة فى هذا الشأن ، تتركز فحواها حول تبعية الكونغو الديموقراطية لرواندا وأوغندا . وفى هذا السياق ، سعى كابيلا إلى الاستقلال عن حلفائه ، والتنصل من وعوده لهم . كما عمل على تنويع شبكة تحالفاته الإقليمية ، حتى يحقق نوعاً من التوازن مع التحالف الرّواندى الأوغندى البوروندى .

وقد اتخذ كابيلا العديد من الإجراءات فى سبيل تحقيق ذلك ، حيث أنكر كابيلا – بداية– اشتراك القوات الرواندية فى عملية الإطاحة بنظام موبوتو ، بينما أكدت الحكومة الرواندية اشتراك قواتها بشكل مباشر فى الإطاحة بموبوتو .(١)

كما اتهمت حكومة كينشاسا الحكومة الرواندية بالاستغلال غير المشروع لمواردها . كما أنها طالبت الحكومة الأوغندية أيضاً بعدم التدخل فى شئونها ، والتوقف أيضاً عن استغلال مواردها بشكل غير مشروع .(٢)

ومن ناحية أخرى ، تقاعس كابيلا عن إشباع الاحتياجات الأمنية لحلفائه ، من خلال ملاحقة عناصر المعارضة المسلحة للدولتين داخل أراضى الكونغو لديموقراطية . فلم يلاحق عناصر

---

(١) عندما أكد كاجامى على الدور المحورى الذى لعبته رواندا فى دعم كابيلا وإسقاط نظام موبوتو ، نفى كابيلا هذه التصريحات بشكل قاطع ، مطالباً كاجامى بتفسير تلك المزاعم . كما نفت عناصر من الحكومة الكونغولية ذلك ، مؤكدة أن أدوات الإعلام ربما أساءت عرض تصريحات كاجامى ، وأن الكونغو الديموقراطية دولة مستقلة وليست إقليماً تابعاً لكاجامى . حول هذا الموضوع انظر : Filip Reyntjens, **op.cit** , P.245.

(٢) جاءت هذه الاتهامات على لسان الوزير الكونغولى المقرب من كابيلا ، فيكتور موبويو Victor Mpoyo فى ٢٢ مايو ١٩٩٨ ، وذلك رداً على اتهام أوغندا لكابيلا بالجحود ونكران الجميل حيث اتهم الوزير الكونغولى الرئيس موسيفينى بالتدخل فى شئون بلاده وبضلوعه هو وأخيه سالم صالح فى تهريب الثروات الكونغولية . راجع فى هذا الشأن : **Ibid.**, P.246. وللمزيد من التفصيلات انظر أيضاً : John F. Clark, **op.cit.**, P.268.

الإنترأهاموى ، أو قوات الجيش الرواندى السابق ، ولم يحاول نزع سلاحهم . ولكنه – على العكس – سمح لهم ببناء قدرات تسليحية كبيرة . كما عقد كابيلا تحالفاً جديداً مع تلك العناصر من أجل الدفاع عن نظامه ، فى مقابل السماح لهم بالعمل داخل الكونغو الديموقراطية . وتردد أيضاً أن تلك الجماعات كانت تحظى بدعم الجيش الكونغولى الجديد ، وأنه كان يوفر لها غطاء من الحماية أثناء عبورها الحدود الكونغولية لشن هجماتها ضد الحكومة الرواندية .(١)

وقد أثار ذلك الكثير من المخاوف لدى رواندا إزاء نظام كابيلا ، خاصة بعد أن اتجاه كابيلا إلى إبعاد الضباط الروانديين من الجيش الكونغولى ، فى حين كانت رواندا تأمل فى بقاءهم ، كوسيلة لمساندتها فى وقف الهجمات الحدودية من جانب معارضيها . وقد ازدادت تلك المخاوف أيضاً مع اتجاه العديد من الجماعات الإثنية فى الكونغو الديموقراطية مثل جماعات ماى-ماى ، وبيمبى Bimbe إلى دعم جماعات المعارضة الرواندية والأوغندية ، خوفاً من سيطرة التوتسى على المنطقة .

وبالنسبة لجماعات المعارضة الأوغندية ، تردد أن كابيلا كان على علم بنشاط تلك الجماعات فى بلاده ، وأنه سمح بوجود قوات سودانية فى شرق الكونغو الديموقراطية ، بهدف دعم وتدريب عناصر المعارضة الأوغندية ، وذلك نظراً لحاجته الشديدة إلى حلفاء إقليميين ، لمساعدته فى بناء وتدريب جيشه .(٢)

وبالإضافة لما سبق ، أثارت السياسة التى اتبعها كابيلا إزاء البانيامولينجى استياء حلفائه الإقليميين . وأدت إلى ازدياد مساحة الخلاف نظام كابيلا وحلفائه ، وخاصة رواندا التى كانت تنظر إلى الصراع ضد كابيلا باعتباره صراعاً بين التوتسى البانيامولينجى وحلفائهم التوتسى فى رواندا من جهة ، وبين اللاجئين الهوتو فى شرق الكونغو الديموقراطية والميليشيات التابعة لهم ، وحكومة كينشاسا المتعاطفة معهم من جهة أخرى .

وعلى مستوى العلاقات الإقليمية ، اتجه كابيلا نحو توثيق علاقاته مع زيمبابوى والسودان وأفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل . وهى دول غير صديقة لرواندا وأوغندا . إذ تتهم رواندا كل من أفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل بإيواء وتوظيف عناصر رواندية ، تنتمى للجيش الرواندى السابق ، ضمن صفوف القوات المسلحة للدولتين .(٣) كما تتهم أوغندا السودان بدعم الحركات المعارضة لنظامها ، وخاصة جماعة جيش الرب للمقاومة .

وفى ظل هذه الأوضاع لم يكن من المتصور استمرار دعم رواندا وأوغندا لنظام كابيلا ، خاصة وأنه لم يلتزم بتحقيق مصالحهما . وهنا ظهرت الكثير من مظاهر التوتر على العلاقات بين الكونغو الديموقراطية وكل من رواندا وأوغندا ، وخاصة منذ بداية عام ١٩٩٨. ففى أبريل ١٩٩٨حذرت بعض

---

(١) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ** ، ص ص ٧٠٠ – ٧٠٤.

(٢) **المرجع السابق** ، ص ٧٠٥ .

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديموقراطية " ، **م س ذ** ، ص ٢٠٣.

التنظيمات المدنية فى إقليم كيفو الجنوبى من احتمالات وقوع اعتداء خارجى على الكونغو الديموقراطية ، وذلك على ضوء ما لاحظته من وجود حشود كبيرة من القوات على الجانب الآخر من الحدود ، وزيادة عمليات التسلل عبر الحدود إلى منطقة يوفيرا . كما رفضت رواندا وأوغندا حضور القمة الإقليمية ، التى عقدت فى منتصف مايو ١٩٩٨، على هامش الاحتفال بالذكرى الأولى لوصول الرئيس كابيلا إلى الحكم . ويعود ذلك إلى اعتراض رواندا وأوغندا على دعوة السودان وأفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل لحضور القمة ، وكذا لاعتراض أوغندا على دعوة بوروندى للمشاركة فى القمة .(١)

ومع إصرار كابيلا على سياساته تجاه حلفائه الإقليميين ، رأت رواندا وأوغندا ضرورة الإطاحة بنظامه ، وإيجاد نظام جديد فى كينشاسا ، يكون صديقاً وحليفاً للدولتين . وقد جاءت الفرصة مع التمرد المسلح الذى قام به البانيامولينجى . حيث تردد أن رواندا أوعزت لرئيس هيئة الأركان المعزول ، جيمس كابارى ، بأن يسعى للإطاحة بكابيلا ، وأنها حرضت أيضاً بعض عناصر البانيامولينجى على اغتيال كابيلا .(٢)

المطلب الثالث
البيئة الدولية للتدخل

يرى البعض أن لوران كابيلا وصل إلى السلطة فى كينشاسا بفضل الدور الذى لعبته القوى الدولية الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . إذ ترددت أنباء حول دور الولايات المتحدة فى إمداد قوات كابيلا بالسلاح عبر كينيا ورواندا ، وكذا عبر ميناء عنتيبى فى أوغندا ، والموانئ الصومالية ، فضلاً عن إمداده بالخبراء العسكريين ، من أجل تقديم الاستشارات العسكرية والخدمات التدريبية لقوات التمرد .(٣)

وبعد وصوله إلى السلطة سعت الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية إلى تنسيق العلاقات مع نظام كابيلا ، بهدف حماية ودعم مصالحها فى الكونغو الديموقراطية بصفة خاصة ، وإقليم البحيرات العظمى بشكل عام . وفى هذا الإطار تعددت زيارات مسئولى الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا للكونغو الديموقراطية ، حيث زار وزير التعاون الفرنسى وكذا سكرتير عام وزارة الخارجية البلجيكية كينشاسا ، لفتح قنوات الحوار مع حكومتها وتحديد ميادين التعاون معها.(٤)

---

(١) Filip Reyntjens, **op.cit**, P.246.

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو " ، **م س ذ** ، ص ص ٧٩- ٨٠ .

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زئير " ، **م س ذ** ، ص ١٩٥ .

(٤) د. عبد الملك عودة ، أفريقيا فى ختام القرن العشرين ، **م س ذ** ، ص ٥٣ .

غير أن كابيلا اتبع مجموعة من السياسات التى أثارت استياء الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . ومن أهم هذه السياسات ما يلى :

١- اتجاه كابيلا نحو توثيق علاقاته مع الكثير من الدول ذات الاتجاهات اليسارية ، وذلك على حساب العلاقات مع الدول الغربية ، حيث زار كابيلا الصين وكوبا وليبيا ، فى حين أنه لم يزر واشنطن . كما أنه راح يحجم علاقاته مع إسرائيل ، وهى العلاقات التى بلغت درجة كبيرة من القوة فى عهد موبوتو ، وهو ما دفع إسرائيل لدعم رواندا وأوغندا ، فى الوقت الذى لم يحصل فيه كابيلا على دعم الدول الصديقة ، التى وطد علاقاته بها.(١)

وقد أثبت هذا الاتجاه فى السياسة الخارجية الكونغولية أن كابيلا لم يقلع عن ماضيه الثورى ، حيث أكدت الشواهد أن كابيلا ، ذو الخلفية الماركسية ، لا يزال ملتزماً من الناحية الإيديولوجية بفكر أستاذه لومومبا حول الوحدة الأفريقية ، والتضامن الأفريقى ، ومناهضة الاستعمار ، والنضال من أجل الاستقلال .(٢) وهى بالطبع أفكار لا تروق للدول الغربية ، التى بدأت تدرك أن كابيلا ليس هو الشخص المناسب للقضايا والواقع الجديد فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، وأنه ذو عقلية متجمدة عند حدود الستينيات .(٣)

ويدلل البعض على ذلك باختيار كابيلا معظم مستشاريه ممن كان لهم علاقة بالكفاح من أجل الاستقلال فى الستينيات ، وحرصه على معالجة القضايا السياسية والاقتصادية لبلاده فى الوقت الحاضر بأساليب الماضى ، ومن ذلك البرامج التى قدمتها حكومته لإعادة التأهيل والتعليم ، والتى تقدم تحليلاً ماركسياً للمجتمع الكونغولى والصراع الطبقى ، وتفسر عدم نجاح لومومبا بأنه يعود فى جزء منه إلى الاعتماد المبالغ فيه على الدعم الأجنبى والإثنية . وهناك أيضاً برامج التنمية الاقتصادية التى طرحتها حكومة كابيلا بهدف تحسين أوضاع الشعب ، والتى تقوم على أساس التخطيط المركزى .(٤)

وقد تأكدت قناعات الدول الغربية أيضاً فيما يتعلق بفكر كابيلا ، عندما طلب كابيلا من الرئيس الكوبى كاسترو امداده بقوات كوبية لمواجهة المتمردين ، وهو المطلب الذى رفضه كاسترو بالطبع ، والذى أثبت أن كابيلا لا يدرك جيداً طبيعة التغيرات التى طرأت على النظام الدولى بعد الحرب الباردة . (٥)

---

(١) **جريدة البيان الإماراتية** ، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨.

(٢) Akiiki Mujaju, " How to Make Sense of the Events Taking Place in the Great Lakes Region" in Mwesiga Baregu (ed.), **op.cit.**, P 93.

(٣) Alec Russell , **op.cit.**, P.36.

(٤) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ** ، ص ٦٩٢ .

(٥) انظر : **جريدة البيان الإماراتية** ، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨.

٢- لم يستجب كابيلا لمطالب الولايات المتحدة والدول الغربية بإجراء إصلاحات ديموقراطية فى البلاد ، حيث تنصل أكثر من مرة من وعودة بالتحول نحو الديموقراطية والتعددية الحزبية . ودأب على اتباع سياسات قمعية تجاه المعارضة السياسية . وفى هذا السياق أصبحت الولايات المتحدة تطلق على كابيلا لقب " الطاغية المستبد " بعد أن كانت تلقبه ب " منارة الأمل " .(١)

٣- استمرار كابيلا فى انتهاك حقوق الإنسان ، وعدم تعاونه بشكل كاف مع لجنة الأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق فى عمليات الإبادة التى تعرض لها اللاجئين الهوتو فى شرق الكونغو الديموقراطية ، والتى وصل عدد ضحاياها إلى حوالى ١٨٠ ألف شخص ، حيث صدرت العديد من التقارير التى تؤكد ارتكاب قوات كابيلا لنحو ٤٠ مذبحة أثناء زحفها نحو كينشاسا ، مما دعا لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى إرسال ممثلين عنها لإجراء المزيد من التحقيقات حول تلك المذابح ، وذلك بمساعدة المنظمات المعنية الأخرى . غير أن كابيلا ، الذى سعى لتضليل المحققين ، اتهم فريق التحقيق بأنه يمثل مظهراً للاستعمار الجديد . وحاول عرقلة عمل الفريق من خلال تقييد حريته فى الانتقال الداخلى .(٢) كما اتهم رئيس الفريق بالتحيز وطالب بتغييره . وعندما تم تعيين فريق جديد للتحقيق ، برئاسة رئيس المحكمة العليا السابق فى توجو أتسو كوفى Atsu Koffi ، لم يتعاون كابيلا معه أيضاً . واتهم كابيلا الأمم المتحدة بتهديد استقرار بلاده ، مما أدى فى النهاية إلى انسحاب الفريق فى مارس ١٩٩٨، ثم أصدر الأمين العام للأمم المتحدة قراراً بتعليق مهمة المحققين فى بداية أبريل ١٩٩٨.(٣)

والجدير بالذكر ، إن كابيلا اضطر إلى عرقلة سير التحقيقات ، خاصة وأنها وضعته فى مأزق حرج ، حيث كان عليه الاختيار بين إلقاء المسئولية عن هذه المذابح على عاتق الجيش الوطنى الرواندى ، أو الاعتراف بمسئوليته الكاملة عنها . وهو ما يعنى فى الحالة الأولى استثارة عداء رواندا ، والإقرار بدورها فى الصراع ضد نظام موبوتو ، فى الوقت الذى كان فيه كابيلا

---

(١) ولمزيد من التفصيلات انظر : **جريدة البيان الإماراتية** ، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨.

(٢) Alec Russell , **op.cit.**, P.36.

(٣) تشير المصادر إلى أن الكنغوليين لم يكن لهم مصلحة فى إبادة اللاجئين الهوتو ، خاصة وأن الدلائل كانت تشير بصدد المذابح المشار إليها إلى أسماء غير متداولة فى الكونغو الديموقراطية . كما تؤكد المصادر أن المسئولين عن تلك المذابح هم جنود يتحدثون السواحلية ، وينتمون إلى جيشى رواندا وأوغندا ، وأن الولايات المتحدة كانت تعلم حقيقة ما حدث ، غير أنها لم تشأ أن تستمر التحقيقات حول هذا الموضوع أكثر من ذلك ، رغبة منها فى تقديم نظام كابيلا بصورة أفضل للمجتمع الدولى . راجع فى هذا الشأن : د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ..." ، **م س ذ** ، ص ٧٠٣.

ينكر ذلك . كما يعنى فى الحالة الثانية تصنيف نظامه منذ البداية على أنه نظام دموى ضالع فى انتهاك حقوق الإنسان ، بل والإبادة الجماعية أيضاً .(١)

٤-جعل كابيلا اللغة الإنجليزية لغة رسمية فى الكونغو الديموقراطية ، مما أدى إلى استياء فرنسا ، خاصة وأن الكونغو الديموقراطية ، بسكانها الذين يتجاوز عددهم الخمسين مليون نسمة ، كانت أكبر دولة متحدثة بالفرنسية فى العالم – من حيث عدد السكان – بعد فرنسا .

٥- تراجع كابيلا عن عقود التعدين التى كان قد أبرمها مع الشركات الغربية . وهو ما أثار استياء الدول التى تنتمى إليها تلك الشركات ، خاصة بعد الدور الذى قامت به فى انتصار كابيلا . ولما كانت تلك الشركات تطمح فى الاستفادة من ثروات الكونغو الديمقراطية ، فقد كان تراجع لوران كابيلا عن العقود التى أبرمها معها ، دافعاً لتغير موقف الدول الغربية من كابيلا ، واتجاهها لدعم المتمردين وحلفائهم من دول الجوار ، فضلاً عن تغذية آلة الحرب .(٢)

وقد أدت السياسات السابقة إلى توتر العلاقات بين كابيلا والدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . وفى هذا السياق يرى البعض أن الولايات المتحدة هى التى بدأت التمرد المسلح ضد كابيلا ، وذلك عن طريق التدخل بالوكالة من خلال حلفائها فى المنطقة ، حيث أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لقيام حركة التمرد ، وللتدخل الرواندى الأوغندى فى الصراع ، كما زودت رواندا وأوغندا بالكثير من المساعدات العسكرية من أجل الإطاحة بنظام كابيلا .(٣)

ورغم ذلك حملت الدول الغربية كابيلا مسئولية اندلاع الصراع فى بلاده ، مؤكدة أن ذلك الصراع قد اندلع بفعل السياسات غير المواتية التى اتبعها نظام كابيلا على الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية . وقد انعكس ذلك على مواقف الدول الغربية من الصراع ، حيث أكد هيرمان كوهين ، مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية -آنذاك- أن الاعتبارات الأمنية لرواندا تستدعى أن يكون إقليم كيفو تحت سيطرة قوة صديقة لها ، ونظراً لأن القوة الصديقة الوحيدة لرواندا هى قوة التوتسى ، فقد كان من مصلحة رواندا دعم التوتسى الذين سوف يخدمون قضيتهم فى تحطيم قوة الهوتو الروانديين وتأمين الحدود الرواندية مع الكونغو الديموقراطية ، بعد أن فشل كابيلا فى القيام بتلك المهمة (٤) ، كما أكد وزير التعاون الفرنسى أن سوء إدارة لوران كابيلا كانت

---

(١) Filip Reyntjens, **op.cit**, PP.245-246.

(٢) يرى البعض أن تراجع لوران كابيلا عن هذه العقود ، كان سبباً أساسياً فى انقلاب الولايات المتحدة عليه ، وللمزيد من التفصيلات ، انظر : **جريدة الأهرام** ، العددان ٢٩ يناير ٢٠٠١ و ٢ نوفمبر ١٩٩٩.

(٣) Yusuf Bangura , " Comments on Regional Security and the War in Congo " , in Mwesiga Baregu (Ed.) , **op.cit.**, P.17.

(٤) Filip Reyntjens, **op.cit.**, P.243.

أحد الأسباب الأساسية فى اندلاع التمرد ضده ، وأن كابيلا وجد نفسه بالصدفة على رأس الســـلطة فى بلد كبير ، غير أنه لم يكن مؤهلاً للقيام بمثل هذا الدور .[١]

---

(١) جريدة الاتحاد الإماراتية ، ١١ أغسطس ١٩٩٨ .

المبحث الثانى
تحليل عملية التدخل فى صراع ١٩٩٨

يقتضى تحليل عملية التدخل الإقليمى فى صراع ١٩٩٨ إلقاء الضوء على أسباب الصراع ومقدمات عملية التدخل ، وطبيعة الأطراف المتدخلة فى الصراع ، والدوافع التى جعلت تلك الأطراف تتخذ قرارها بالتدخل ، سواء لصالح حكومة كينشاسا أو لصالح المتمردين ، والأشكال المختلفة التى اتخذها تدخل تلك الأطراف ، فضلاً عن تقييم عملية التدخل . وعلى هذا تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : مقدمات التدخل والأطراف المتدخلة .

المطلب الثانى : دوافع وأشكال التدخل .

المطلب الثالث : تقييم عملية التدخل .

المطلب الأول
مقدمات التدخل والأطراف المتدخلة

فى بداية عام ١٩٩٨، احتجت قوات البانيامولينجى عندما أراد كابيلا نقل وحدتهم خارج إقليم كيفو ، فى الوقت الذى كانوا يطمحون فيه فى الحصول على وضع متميز داخل الجيش الكونغولى ، وهو ما جعل كابيلا يرجئ قراره بنقلهم .[١] وعندما أدرك كابيلا أن ثمة انقلاباً يتم تدبيره من جانب الضباط والجنود الرواندين فى الجيش ، وحلفائهم التوتسى فى كينشاسا ، قام كابيلا بعزل رئيس أركان القوات المسلحة جيمس كابارى فى١١ يوليو ، وذلك قبل زيارته لكوبا فى نهاية ذلك الشهر . كما اتخذ كابيلا قراراً بإبعاد كل القوة الرواندية من البلاد فى ٢٦يوليو .[٢]

وقد حدثت بعض الاشتباكات بين القوات الرواندية المنسحبة والقوات المسلحة الكونغولية ، قبل أن يندلع التمرد فى ٢ أغسطس فى شرق البلاد وفى كينشاسا أيضاً على نحو متزامن ، حيث تمردت إحدى فرق القوات المسلحة فى شرق الكونغو ، وذلك بقيادة كابارى ، الذى أصبح القائد العسكرى لجيش المتمردين . كما حاولت القوات الرواندية وقوات البانيامولينجى المتمركزة فى كينشاسا السيطرة على معسكرات الجيش فى تشاتشى وكوكولو Tshatshi& Kokolo .[٣]

---

(١) محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٦٧ .

(٢) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ص٦٨٤-٦٨٥ . وانظر أيضاً :
Filip Reyntjens, **op.cit**, P.246.

(٣) **Idem.**

ومن جهة أخرى ، نجح قادة التمرد – بمساندة رواندا وبعض الجنرالات السابقين الموالين لموبوتو– فى إقناع عدد كبير من القوات الحكومية الحامية لكيتونا ، بالانضمام للتمرد ، إذ لم يكن عدد كبير منهم من الموالين تماماً لكابيلا ، حيث حارب معظمهم إلى جانب موبوتو من قبل ، ثم خضعوا لإعادة تأهيل بعد ذلك فى عهد كابيلا . وفى غضون ذلك فر بعض مسئولى الدولة من ذوى الأصول الرواندية إلى خارج البلاد ، ومن بينهم بيزيما كاراها وزير الخارجية ، الذى لجأ إلى جنوب أفريقيا.(١)

وفى الوقت الذى اندلع فيه التمرد ، كانت التحركات العسكرية الرواندية والأوغندية والبوروندية فى مناطق الحدود مع الكونغو الديموقراطية ، وداخل الأراضى الكونغولية ذاتها ، كانت قد بدأت بالفعل .(٢) وقد ساهمت الدول الثلاث فى القتال إلى جانب المتمردين ، كما حرضتهم على توسع نطاق الحرب . إذ حرضت رواندا البانياموليبنجى فى إقليم كيفو على الانفصال بالإقليم عن البلاد ، كما قدمت الدعم والإمدادات للمتمردين عن طريق الشاحنات العسكرية التى عبرت الأراضى الكونغولية ، وشجعت المتمردين أيضاً على نقل الحرب إلى الغرب ، حيث قامت الطائرات الرواندية بإنشاء جسر جوى بين جوما فى الشرق وكيتونا فى الغرب ، لنقل القوات والإمدادات إلى المتمردين .(٣)

وقد تمكنت قوات التمرد بفضل الدعم الخارجى من تحقيق العديد من الانتصارات السريعة والاستيلاء على نطاق واسع من الأراضى الكونغولية ، حيث استولى المتمردون على مدينتى جوما وبوكافو ، ثم على مثلث يمتد من بونيا فى الشمال الشرقى (قرب الحدود الأوغندية) ، ويوفيرا القريبة من بوروندى . كما استولوا على مدينة كيسنجانى الاستراتيجية .(٤) واستولوا أيضاً على القاعدة العسكرية فى كيتونا ، وميناء متادى ، وسد إنجا .(٥) ونتيجة لهذه التطورات أصبحت قوات التمرد قاب قوسين أو أدنى من دخول كينشاسا ، خاصة وأن نقل الصراع إلى الغرب قد قلل من قدرة قوات الحكومية المرابطة هناك على الدفاع عن كينشاسا ، أو تقديم العون للقوات الحكومية فى شرق البلاد .

وهكذا ، اندلع التمرد ضد نظام كابيلا ، وهو التمرد الذى سرعان ما تحول إلى صراع واسع النطاق ، خاصة بعد استيلاء المتمردين على مدينة كيندو (آخر المعاقل فى شرق البلاد) ، وتقدمهم نحو الإقليم الاستوائى فى أواسط الكونغو ، بهدف الاستيلاء على كاساى الشرقية ، وعاصمتها مدينة مبوجى ماى ، والتى تعتبر عاصمة الماس فى البلاد ، وهو ما دفع كابيلا إلى طلب المساعدة العسكرية من حلفائه الإقليميين ، بهدف القضاء على التمرد المسلح .

---

(١) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ**، ص ٦٨٥ .

(٢) Filip Reyntjens, **op.cit**,P.246.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو " ، **م س ذ** ، ص ٢.

(٤) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ** ، ص ٦٨٥.

(٥) Filip Reyntjens,**op.cit**,P.247.

وبالفعل تدخلت زيمبابوى وأنجولا وناميبيا التدخل لصالح نظام كابيلا ، ثم تدخلت تشاد والسودان لصالحه أيضاً ، مما أدى لتحسن الموقف العسكرى لصالح كابيلا بدرجة كبيرة [١]، حيث تمكنت القوات الحكومية من انتزاع سد إنجا ، ورد المتمردين عن كينشاسا بمساندة حلفائها الإقليميين . كما نجحت قوات أنجولا فى استعادة القاعدة الجوية فى كيتونا من أيدى المتمردين . وتمركزت بعض القوات الأنجولية للدفاع عن المنشآت البترولية فى كابيندا . وتحركت طائرات زيمبابوى وأنجولا للمساهمة فى الدفاع عن المناطق الجنوبية والغربية ، وهو مما اضطر المتمردين لإعادة التجمع فى شرق البلاد .[٢]

أما عن الأطراف المتدخلة فى الصراع ، فينقسم المتدخلون إلى معسكرين رئيسيين : أحدهما هو المعسكر الموالى للحكومة ، أما الآخر ، فهو المعسكر المعارض للحكومة .

ويتكون **المعسكر الأول** من العناصر الآتية :

١- الكونغو الديموقراطية وزيمبابوى وأنجولا وناميبيا وتشاد :

وقد قدرت المصادر عدد القوات المسلحة الكونغولية ما بين ٤٠ إلى ٥٠ ألف جندى من ذوى التدريب المتواضع . أما قوات زيمبابوى فكانت تبلغ زهاء ١٠٠٠٠جندياً . وكانت تتركز فى مبوجى ماى ، وكابندا وكامينا ولوبومباشى . وبالنسبة للقوات الأنجولية فقد كان عددها يتراوح ما بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جندياً . وكانت تتركز حول مناجم إنتاج الماس فى مبوجى ماى ، كما كانت تتولى حراسة خط سكة حديد كينشاسا – ماتادى .[٣] أما قوات ناميبيا فكانت تبلغ زهاء ٢٠٠٠جندياً ، بينما كان يبلغ قوام القوات التشادية ألف جندياً . وبالإضافة إلى القوات المسلحة للدول المذكورة ، قدمت كل من ليبيا والسودان دعماً عسكرياً غير مباشر لحكومة كينشاسا .

٢- جماعات المعارضة المسلحة الأجنبية [٤] :

أ-الجماعات المسلحة الرواندية :

وتتكون من قوات الجيش الرواندى السابق وميليشيا الإنترأهاموى (*). وقد اتحدت الجماعتان فى كيان واحد يطلق عليه جيش تحرير رواندا Armee Pour La Liberation Du Rwanda-ALIR ، وذلك عقب توقيع اتفاق لوساكا لتسوية الصراع فى يوليو ١٩٩٩.

---

(١) Filip Reyntjens, **op.cit.**, P.247.

(٢) وكانت قوات زيمبابوى وأنجولا قد تدخلت فى الصراع ، بطلب من لوران كابيلا، وذلك بداية من ٢١ أغسطس ، بهدف الدفاع عن المحور الغربى (كيتونا، سد إنجا ، العاصمة) ، وكذا حماية المناطق الغنية بالمعادن ، ولمزيد من التفصيلات انظر : د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ** ، ص ٦٨٦ ، وانظر أيضاً : د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٤٩ .

(٣) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديموقراطية " ، **م س ذ** ، ص ٢٠٢ .

(٤) UN, Security Council, **First assessment of the Armed Group Operating in DR Congo**,5 Apr 2002, PP.2-9. www.reliefweb.int.

ب-الجماعات المسلحة البوروندية :

وتتكون من جماعتين أساسيتين هما : قوات الدفاع عن الديموقراطية Forces Pour la Defence de la Democrati - FDD ، والقوات الوطنية للتحرير Forces Nationales Pour la Liberation- FNL . وتمثل الجماعة الثانية الجناح العسكرى لحزب تحرير شعب الهوتو.

ج - الجماعات المسلحة الأوغندية :

وتتكون من ست جماعات أساسية هى : القوى الديموقراطية المتحالفة Allied Democratic Forces - ADF ، والجيش الوطنى لتحرير أوغندا National Army for the Liberation of Uganda- NALU ، وجبهة الإنقاذ الوطنى الأوغندية Ugandan National Rescue Front- UNRF ، والجيش الوطنى الأوغندى السابق Former Ugandan National Army- FUNA ، وجيش الرب للمقاومة Lord's Resistance Army- LRA ، جبهة الضفة الغربية للنيل West Nile Bank Front- WNBF.

٣- جماعات ماى - ماى المحلية Mayi- Mayi :

وتتكون من عدد من الجماعات ، والتنظيمات ، والزعماء التقليديين ، وأمراء الحرب ، والمقاتلين ، الذين تجمعوا بهدف الدفاع عن بلادهم فى مواجهة الغزاة الأجانب وحلفائهم ، ومن ثم فإن هذه الجماعات – فى معظمها – تساند الحكومة الكونغولية .(*)

أما **المعسكر الثانى** ، فهو المعسكر المعارض للحكومة ويتكون من العناصر الآتية :

١- رواندا وأوغندا وبوروندى :

ويقدر قوام القوات المسلحة الرواندية بنحو ١٢ ألف جندى (١) ، فى حين أن القوات البوروندية كانت تقدر بنحو ١٠٠٠ جندياً من التوتسى ، الذين كانوا يتمركزون على طول شاطئ بحيرة تنجانيقا.(٢) أما القوات الأوغندية فقد تفاوتت التقديرات حول عددها ، بشكل يصعب معه تحديد قوامها . وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدد القوات المتدخلة للدول جميعاً كان يتغير بشكل شبه مستمر ، وذلك حسب تطورات الصراع .

(*) تقدر الحكومة الرواندية عدد قوات الجيش الرواندى السابق بنحو ١٣ إلى ١٥ ألف مقاتل ، فى حين أنها تقدر ميليشيات الإنتراهاموى بنحو ٤ إلى ٦ آلاف مقاتل .

(*) هناك قلة من هذه الجماعات تحارب إلى جانب الحكومة الرواندية وجماعات التمرد ضد الحكومة الكونغولية وجماعات المعارضة المسلحة الأجنبية .

(١) أكدت بعض التقديرات أن عدد القوات الرواندية قد وصل إلى ٢٠ ألف جندى فى نهاية عام ٢٠٠٢.

(٢) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديموقراطية " ، م س ذ ، ص ٢٠٣ .

٢- جماعات التمرد المحلية :

ينتظم المتمردون فى إطار تنظيمين رئيسيين هما : التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية-جوما ، وحركة تحرير الكونغو . وبالإضافة لذلك توجد بعض الجماعات المتمردة الأخرى . وفيما يلى عرض لأهم هذه التنظيمات والجماعات :

أ-التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية - جوما :

ويحظى التجمع بدعم رواندا . وكان يرأسه إميل ألونجا ، الذى استقال هو ونائبان للرئيس من مناصبهم فى ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٠ ، ثم آلت رئاسة التجمع إلى أدولف أونو سومبا .

ب-حركة تحرير الكونغو :

ويرأسها جان بيير بيمبا . وتحظى بدعم أوغندا . وتتخذ الحركة من جبادوليت مقراً لقيادتها . وتسيطر على بعض المناطق الواقعة على محور بامبيسا - بوكو- إيسيرو ، فى إقليم أورينتال . كما أصبحت تسيطر منذ يناير ٢٠٠٢على مدينة بافواسيندى ، التى كانت تحت سيطرة التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية - كيسنجانى/حركة التحرير .[١]

ج- التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية - كيسنجانى/حركة التحرير :

وكان يرأسه أرنست وامبا دايا وامبا ، ثم آلت رئاسته إلى إمبوسا نيامويزى . ويقع مقر قيادته فى بونيا . ويسيطر على مدن بونيا وبينى وبوتيمبو وبافواسيندى فى شرق البلاد .[٢]

د - التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية - الوطنى :

تكون هذا التنظيم فى منتصف عام ٢٠٠٠، برئاسة روجرز لومبالا تشيتينجى ، والذى كان عضواً بارزاً فى التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية - جوما .[٣]

ه - مؤتمر التقدميين من أجل التحرير :

تأسس هذا التنظيم فى يونيو٢٠٠٠، إثر انشقاق عضوين سابقين فى التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية - حركة التحرير .[٤]

---

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، **التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية** ، ١٥ فبراير ٢٠٠٢ ، ص ٦.

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، **التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية** ، ١٢ يونيو ٢٠٠٠ ، ص ٢، ص ١٠.

(٣) **المرجع السابق** ، ص ٢.

(٤) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

٣- جماعات المعارضة الأجنبية المسلحة :

وتتمثل فى حركة يونيتا . ويتراوح قوام القوات التابعة للحركة فى الكونغو الديموقراطية ما بين ٣ إلى ٤ آلاف مقاتل . ويتمركزون فى جنوب وسط البلاد .[١] كما يقبع عدد من عناصرها فى معسكرات اللاجئين الواقعة فى مناطق الحدود الأنجولية مع كل من الكونغو الديموقراطية وزامبيا .[٢]

ويوضح الجدول رقم (٨) أهم الجماعات الأجنبية المسلحة المنخرطة فى صراع ١٩٩٨ فى الكونغو الديموقراطية ، سواء إلى جانب حكومة كينشاسا أو إلى جانب المتمردين ، بالإضافة إلى جماعات ماى – ماى المحلية ، وذلك من حيث التكوين ، ومناطق التمركز ، والقوة العددية . كما يوضح الجدول رقم (٩) أنواع الأسلحة التى تعتمد عليها هذه الجماعات ، ومصادر دعمها .

---

(١) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديموقراطية " ، **م س ذ** ، ص ٢٠٣ .

(٢) UN, Security Council, First assessment of the Armed Group Operating in DR Congo, **op.cit**, PP.2-9.

الجدول رقم (٨)

الجماعات المسلحة المتدخلة فى صراع ١٩٩٨ فى الكونغو الديموقراطية / التكوين - مواقع التمركز - القوة العددية

الجماعة	التنظيمات الأساسية	مواقع التمركز	القوة العددية
الجماعات الروانديه	جيش تحرير رواندا (ALIR 1 & ALIR 2) (أ)	ALIR 1 - شمال كيفو ، جنوب كيفو ، مانيما ALIR 2 - جنوب كيفو ، كاتنجا ، لوبومباشى	٤٠٠٠: ٦٠٠٠ (ب) ٤٠٠٠ : ٦٠٠٠
الجماعات الأوغندية	القوى الديموقراطية المتحالفة	شمال وغرب بحيرة إدوارد ، بوتيمبو ، بينى ، كايابايونجا ، جبل فارونجا ، المنطقة المحيطة بنهر السمليكى ، جبال ريوينزورى على الحدود الأوغندية مع الكونغو الديموقراطية ، بيهيرا ، إيسالى ، روجيتزى .	٢٠٠-٣٠٠
	الجيش الوطنى لتحرير أوغندا	تم استيعابه فى إطار القوى الديموقراطية المتحالفة	غ م
	جبهة الإنقاذ الوطنى الأوغندية الجيش الوطنى الأوغندى السابق	تم حلهما بعد التفاوض مع الحكومة الأوغندية	غ م
	جيش الرب للمقاومة جبهة الضفة الغربية للنيل	توقف نشاطهما فى لكونغو الديموقراطية	غ م
الجماعات البوروندية	قوات الدفاع عن الديموقراطية	جنوب كيفو ، كاتنجا ، على امتداد ساحل بحيرة تنجانيقا	٣٠٠٠ : ٤٠٠٠
	القوى الوطنية للتحرير (ج)	غ م	غ م
الجماعات الأنجولية	حركة يونيتا	معسكرات اللاجئين على الحدود الأنجولية مع الكونغو الديموقراطية وزامبيا	غ م
جماعات ماى ماى الكونغولية (د)	جماعة باديرى	شمال كيفو ، ماسيسى ، شابوندا ، واليكالى ، يوفيرا ، والونجو	٦٠٠٠
	جماعة ديونيا	يوفيرا ، فيزى ، مانيما	٤٠٠٠ : ٥٠٠٠

تابع الجدول رقم (٨)

الجماعة	التنظيمات الأساسية	مناطق التمركز	القوة العددية
جماعات ماى-ماى الكونغو لية	جبهة المقاومة والدفاع عن كيفو	يوفيرا ، شاوبوندا ، كابارى ، والونجو ، موينجا	٤٠٠٠
	حركة الكفاح ضد العدوان على زائير	كيفو ، مانيمى	غ م
	القوى المتحدة للمقاومة الوطنية ضد العدوان على الكونغو الديموقراطية.	كيفو ، مانيمى	غ م

المصدر : تم إعداد الجدول السابق عن طريق الباحث ، استناداً إلى تقديرات بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، والتى وردت فى التقرير التالى :

UN: Security Council, First Assessment of the Armed Groups Operating in DR Congo, **op.cit.**, PP. 2-9.

أ- جيش تحرير رواندا هو الكيان الجديد الذى اتحدت فى إطاره كل من قوات الجيش الرواندى السابق وميليشيات الإنترأهاموى .

ب- تقدر الحكومة الرواندية عدد هذه الجماعة بنحو ١٣ إلى ١٥ ألف مقاتل .

ج – تؤكد بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية أن هذه الجماعة قليلة العدد ، و أنه لا تتوافر بيانات مؤكدة بشأن مواقع تمركزها .

د – جماعات الماى ماى المذكورة لا تمثل حصراً لتلك الجماعات . وتتركز هذه الجماعات بشكل أساسى فى شمال وجنوب كيفو ، ومانيمى وأورينتال ، ويتراوح عددها فى شمال وجنوب كيفو بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف مقاتل .

(غ م) تعنى أن البيانات غير متاحة أو غير مؤكدة فى حالة توافرها .

الجدول رقم (٩)

الجماعات المسلحة المتدخلة فى صراع ١٩٩٨ فى الكونغو الديموقراطية / التسليح – مصادر الدعم

الجماعة	التسليح	مصادر الدعم
الجماعات الرواندية	ALIR 1 : (بنادق آلية – مدافع متوسطة المدى ، مدافع هاون ، قاذفات صواريخ RPG ، قاذفات صواريخ كاتيوشا ، مدافع آلية مضادة للطائرات ، قنابل يدوية وألغام مضادة للدبابات والأفراد ، أجهزة تليفون محمول تعمل بنظام الأقمار الصناعية ، أجهزة لاسلكى). (أ)	حكومة الكونغو الديموقراطية
	ALIR 2 (بنادق آلية ، مدافع هاون متطورة ، قاذفات صواريخ RPG ، قاذفات صواريخ كاتيوشا ، ألغام مضادة للدبابات والأفراد ، مدافع خفيفة مضادة للطائرات) . (ب)	
الجماعات الأوغندية	القوى الديموقراطية المتحالفة : تعتمد على التسليح الخفيف (بنادق آلية ، مدافع هاون ، أجهزة تليفون محمول تعمل بنظام الأقمار الصناعية ، أجهزة لاسلكى) . (ج)	حكومة الكونغو الديموقراطية (د)
الجماعات البوروندية	قوات الدفاع عن الديموقراطية (بنادق آلية ، مدافع هاون ، مدافع ثقيلة ، قاذفات صواريخ RPG ، قنابل يدوية)	حكومة الكونغو الديموقراطية (ه)
	القوى الوطنية للتحرير ، تعتمد على التسليح الخفيف بالأساس (بنادق آلية ، مدافع هاون ، ألغام مضادة للدبابات والأفراد ، قنابل يدوية)	حكومة الكونغو الديموقراطية
جماعات ماى ماى الكونغولية (و)	جماعتى باديرى و ديونيا : أكثر الجماعات تنظيماً وتسليحاً ، تعتمد على التسليح الخفيف . جبهة المقاومة والدفاع عن كيفو ، تعتمد على التسليح الخفيف حركة الكفاح ضد العدوان على زائير : تعتمد على التسليح الخفيف القوى المتحدة للمقاومة الوطنية ضد العدوان على الكونغو الديموقراطية : تعتمد على التسليح الخفيف .	حكومة الكونغو الديموقراطية

المصدر : تم إعداد الجدول السابق عن طريق الباحث ، استناداً إلى تقديرات بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، والتى وردت فى التقرير التالى :

UN : Security Council, First Assessment of the Armed Groups Operating in DR Congo, **op.cit.**, PP. 2-9.

(*) استبعدت التقديرات بعض الجماعات التى تقلص أو انعدم نشاطها فى الكونغو الديموقراطية مثل جماعة يونيتا الأنجولية ، وعدد من الجماعات الأوغندية مثل : جبهة الإنقاذ الوطنى ، والجيش الوطنى الأوغندى السابق ، اللذين تم حلهما ، وجماعتى جيش الرب للمقاومة وجبهة الضفة الغربية للنيل ، اللتان نقلتا نشاطهما خارج الأراضى الكونغولية ، والجيش الوطنى لتحرير أوغندا ، بعد استيعابه فى إطار جماعة القوى الديموقراطية المتحالفة .

ملاحظات على الجدول رقم (٩)

(أ) تعتمد هذه الجماعة على التسليح الخفيف بشكل أساسى .

(ب) وفقاً لتقارير الحكومة الرواندية ، تمتلك هذه الجماعة بعض أنواع الأسلحة الثقيلة . كما يوجد نوع من التنسيق الدقيق بينها وبين القوات المسلحة الكونغولية ، وقوات الدفاع عن الديموقراطية البوروندية .

(ج) كانت هذه الجماعة تعتمد على بعض أنواع الأسلحة الثقيلة ، ولكن مع تضييق الخناق عليها وصغر عددها أصبحت تعتمد على الأسلحة الصغيرة والخفيفة .

(د) تشير التقارير إلى أن هذه الجماعة تحظى بدعم الحكومة السودانية ، وأنها تعمل أيضاً على اتصال وثيق مع جيش الرب للمقاومة .

(ه) تعمل هذه الجماعة فى شرق الكونغو الديموقراطية بالتنسيق مع كل من: القوات المسلحة الكونغولية ، وقوات زيمبابوى ، وميليشيات ماى-ماى ، و ALIR 2 .

(و) تتسم هذه الجماعات بسرعة تكوين وتغيير التحالفات من أجل تحقيق أهداف مرحلية أو قصيرة الأجل .

– غ م ، تعنى أن التقديرات غير متاحة أو أنها غير مؤكدة فى حالة وجودها .

المطلب الثانى
دوافع وأشكال التدخل

تباينت دوافع وأشكال التدخل من جانب الأطراف المتدخلة فى الصراع ، وذلك على النحو التالى:
أولاً- مواقف الأطراف المؤيدة للحكومة :
١- موقف زيمبابوى :

على الرغم من أن زيمبابوى ليس لها حدود مع الكونغو الديموقراطية ، ومن ثم فليس لها مشاكل أمنية من ذلك النوع الحاد الذى يميز مواقف الأطراف الأخرى للصراع ، إلا أنها قررت التدخل فى ذلك الصراع إلى جانب حكومة كينشاسا .

وقد بررت زيمبابوى تدخلها بأنه ينبع من التزامها بالقرار الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٧، والذى ينص على منع الاستيلاء على السلطة بالقوة .(١) بالإضافة إلى الالتزام بقرار السادك بالتدخل لحماية النظام الشرعى فى الكونغو الديموقراطية ، باعتبارها إحدى الدول الأعضاء فى المنظمة . غير أنه كانت هناك بعض التحليلات التى ترجع موقف زيمبابوى إلى حسابات عديدة أخرى ، ومن أهمها ما يلى :

أ- استعادة وتأكيد المكانة الإقليمية :

كانت رغبة الرئيس روبرت موجابى فى تأكيد مكانته ومكانة بلاده الإقليمية من أبرز الدوافع التى أدت إلى تدخل زيمبابوى فى الصراع الكونغولى . إذ كان موجابى واحداً من أهم القيادات الثورية الأفريقية ، كما كان الرجل الأول فى إقليم الجنوب الأفريقى خلال الثمانينيات . وكانت زيمبابوى من أهم الدول الفاعلة فى الإقليم ، وفى أفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام . غير أن هذه المكانة انتقلت – نسبياً – إلى جنوب أفريقيا ورئيسها مانديلا ، بعد التحولات الديموقراطية فى جنوب أفريقيا ، وبروزها على المسرح السياسى الأفريقى (٢) ، ومن ثم كان الصراع الكونغولى فرصة مهمة لموجابى لكى يستعيد ويؤكد مكانته ومكانة بلاده الإقليمية ، خاصة فى ظل الخلافات الشخصية بينه و الرئيس الأوغندى موسيفينى ، وأيضاً فى ظل مخاوف موجابى – النابعة من تجربته فى زيمبابوى – تجاه المخاطر التى يمكن أن تنجم عن تولى الأقليات الحكم على حساب الأغلبية ، وذلك فيما لو نجح المتمردون التوتسى فى الوصول إلى السلطة فى الكونغو الديموقراطية .

وفى هذا السياق ، يرى البعض أن رغبة موجابى فى تحقيق المكانة الإقليمية قد دفعته إلى عزل جنوب أفريقيا ، خلال الاجتماعات الأولى للسادك ، والتى خصصت لبحث الصراع الكونغولى ، إذ لم

---

(١) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٦ .

(٢) Alec Russell, **op.cit.**, P.261.

تحضر جنوب أفريقيا تلك الاجتماعات ، كما أنها لم تشارك فى الوفد الذى أرسل إلى جوما للتأكد من تدخل قوات رواندا وأوغندا فى الصراع .[١] كما قاطعت زيمبابوى وأنجولا قمة السادك التى عقدت برئاسة مانديلا . ورغم تراجع جنوب أفريقيا ، وإقرارها بحق الكونغو الديموقراطية فى الاستعانة بقوات أجنبية ، إلا أن زيمبابوى أصرت على الانفراد بإدارة الصراع وفقاً لرؤيتها .[٢]

ومن ناحية أخرى ، يرى البعض أن حرص موجابى على تحقيق المكانة الإقليمية كان من بين الأسباب التى دفعته للتدخل فى الصراع ، لمواجهة طموحات رواندا وأوغندا فى إقامة إمبراطورية توتسية فى إقليم البحيرات العظمى . وقد صرح موجابى نفسه بأن مقاومة قيام إمبراطورية التوتسى كانت من بين الأسباب التى دفعته للتدخل فى الصراع .[٣]

ب- حماية المصالح الاقتصادية :

يفسر البعض تدخل زيمبابوى برغبتها فى حماية استثماراتها العامة والخاصة فى الكونغو الديموقراطية ، خاصة بعد الجهود التى بذلتها لاختراق السوق الكونغولى فى ظل المنافسة القوية من جنوب أفريقيا [٤] ، حيث أقامت الكثير من الهيئات الحكومية وغير الحكومية التابعة لزيمبابوى استثمارات كبيرة فى الكونغو الديموقراطية ، وذلك فى إطار مشروعات مشتركة مع نظام كابيلا ، ومن ذلك توقيع هيئة الصناعات الدفاعية فى زيمبابوى (ZDD) عقداً بنحو ٥٠ مليون دولار لتزويد الكونغو الديموقراطية بالسلع والمعدات . فضلاً عن ذلك كان بعض جنرالات الجيش فى زيمبابوى ، يمتلكون شركات للنقل وينخرطون فى تعاملات تجارية وخدمية فى الكونغو الديموقراطية ، ومن ثم أيد هؤلاء التدخل لصالح حكومة كينشاسا .[٥]

ومن ناحية ثانية ، كانت الكونغو الديموقراطية من أهم الدول المدينة لزيمبابوى ، ومن ثم ثارت المخاوف لدى حكومة زيمبابوى من عدم إمكانية الحصول على مستحقاتها لدى حكومة كينشاسا فى

---

(١) Yusuf Bangura , **op.cit** ,P.14.

(٢) محمد أبو الفضل ، **م س ذ** ، ص ص ٦٧٢ – ٦٧٣ .

(٣) Filip Reyentjens , **op.cit**. P.249.

(٤) Alec Russell, **op.cit**., P.261.

(٥) يذكر أن موجابى قد التقى بلوران كابيلا بعد وصوله إلى الحكم بأربع وعشرين ساعة ، وأن معظم مباحثاته معه قد تركزت حول مجال الأعمال . كما عين كابيلا أحد رجال الأعمال البيض فى زيمبابوى وهو بيللى روتنباخ ، رئيساً لأكبر مؤسسة لاستخراج المعادن فى الكونغو الديموقراطية ، وهى شركة (Gecamines) ، التى تعمل فى مجال تعدين النحاس والكوبالت . انظر : د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية .. " ، **م س ذ** ، ص ٧٠٩ .

حالة سقوط نظام كابيلا ، وصعود نظام آخر بدلاً منه إلى السلطة ، خاصة إذا ألغى النظام الجديد الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية للنظام السالف .(١)

ومن ناحية ثالثة ، كانت زيمبابوى تتطلع إلى الحصول على نصيب وافر من ثروات الكونغو الديموقراطية . ولهذا قبلت حكومة هرارى مساندة نظام كابيلا ، فى مقابل الحصول على حقوق استغلال بعض مصادر الثروة فى الكونغو الديموقراطية . وهنا يرى البعض أن الرغبة فى استغلال الغابات الاستوائية المطيرة فى الكونغو الديموقراطية ، كانت من بين الأسباب التى دفعت زيمبابوى إلى التدخل فى الكونغو الديموقراطية ، ثم الإبقاء على قواتها هناك ، نظراً لحاجتها إلى المال ، بهدف تكريس الثروة لصالح النخبة الحاكمة ، ودعم قوة الجناح العسكرى لحزب زانو ، والإنفاق على الحملة الانتخابية الرئاسية ، لضمان فوز موجابى فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٢.(٢)

أما عن الشكل الذى اتخذه تدخل زيمبابوى ، فقد تمثل فى التدخل المباشر عن طريق القوات المسلحة المزودة بالطائرات المقاتلة ، بالإضافة إلى تقديم شحنات من الأسلحة والمعدات .(٣)

٢- موقف أنجولا :

يفسر المحللون اتخاذ أنجولا لقرارها بالتدخل لصالح نظام كابيلا استناداً إلى الاعتبارات الآتية:

أ- القضاء على قواعد حركة يونيتا فى الكونغو الديموقراطية :

قررت أنجولا التدخل فى الصراع ، من أجل ضرب القواعد الباقية لحركة يونيتا فى الكونغو الديموقراطية ، والحيلولة دون تحالفها مع المتمردين الكونغوليين ، وذلك حتى لا تتخذ الحركة من أراضى الكونغو الديموقراطية المجاورة نقطة انطلاق فى هجومها على أى أهداف داخل الأراضى الأنجولية ، وهو ما يمكن حدوثه إذا صعدت إلى السلطة في كينشاسا حكومة غير صديقة للنظام الأنجولى .(٤)

وكانت المخاوف الأنجولية بشأن إمكانية عودة النشاط المكثف ليونيتا فى الكونغو الديموقراطية قد ازدادت بعد أن رصدت أجهزة الاستخبارات الأنجولية بعض الاتصالات بين الحركة وقادة المتمردين وحلفائهم الإقليميين ، وخاصة أوغندا ، وذلك بعد زيارة زعيم يونيتا جوناس سافيمبى لكمبالا .(٥) وفى

---

(١) ومن بين هذه الديون مبلغ ١٣٠ مليون دولار ، ثمن صفقات من الأسلحة قدمتها زيمبابوى لكابيلا أثناء زحفه نحو كينشاسا لإسقاط نظام موبوتو ، ثم أثناء إعداد الجيش الكونغولى الجديد بعد وصول كابيلا إلى السلطة . انظر فى هذا الشأن د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، **م س ذ** ، ص ٦٩ .

(٢) **The Observer**, 26 August 2001 .

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، " صراع الكونغو من الحرب الأهلية إلى الحرب القارية " ، **م س ذ** ، ص ٤ .

(٤) Mwesiga Baregu , " Reflections on the Crisis in the Great Lakes Region" , in Mwesiga Baregu (ed.), **op.cit.**, PP.6-7.

(٥) Horace Campbell, **op.cit.**, P.33.

هذا الإطار لعب موجابى دوراً مهماً فى إقناع النظام الأنجولى بأن دعم كابيلا يقدم فرصة جيدة لتأمين الحدود الأنجولية الكونغولية ، وقطع خطوط إمداد يونيتا .(١)

ب- منع وصول نظام معادى إلى السلطة فى كينشاسا :

كانت أنجولا تخشى من أن يؤدى وصول حكومة جديدة معادية إلى السلطة فى كينشاسا ، إلى مزيد من عدم الاستقرار فى أنجولا ، خاصة وأنها تمتلك حدوداً طويلة مع الكونغو الديموقراطية ، حيث كانت أنجولا تخشى من أن تدعم تلك الحكومة - فى حالة وصولها إلى السلطة - حركة يونيتا مثلما كان يفعل موبوتو . كما كانت تتخوف من أن تمنعها الحكومة الجديدة من الدخول إلى منطقة كابيندا البترولية التابعة لأنجولا ، والتى تقع بين أنجولا والكونغو الديموقراطية .(٢)

وقد ازدادت المخاوف أنجولا إزاء هذا الأمر ، بعد أن رصدت أجهزتها الاستخباراتية زيارات عديدة قام بها عدد من الجنرالات الذين كانوا يشغلون مواقع قيادية فى عهد موبوتو إلى العاصمة الرواندية ، وكذا بعد أن أكدت التقارير الاستخباراتية انضمام عدد من الساسة الموبوتيين والوحدات العسكرية التابعة للجيش الزائيرى فى عهد موبوتو بشكل صريح إلى القوات المتمردة ضد كابيلا.(٣)

ج- حماية المصالح الاقتصادية :

وهنا يفسر البعض التدخل الأنجولى برغبة حكومة لواندا فى استرداد أموالها المستحقة لدى نظام كابيلا ، نتيجة لتدخلها العسكرى السابق لصالح كابيلا وحلفائه ضد نظام موبوتو (٤) ، بالإضافة إلى سعيها للاستفادة من الثروات الكونغولية .(٥)

وبالنسبة لشكل التدخل الأنجولى ، فقد اتخذ الشكل المباشر ، حيث أرسلت أنجولا وحدات عسكرية من قواتها المسلحة للدفاع عن نظام كابيلا ، عن طريق قطع خطوط إمداد المتمردين فى منطقة كيتونا على الحدود الكونغولية الأنجولية . وتتركز القوات الأنجولية على طول الساحل الغربى للكونغو الديموقراطية ، وكذا حول مناطق إنتاج الماس فى مبوجى ماى .(٦) وعقب اغتيال لوران كابيلا فى يناير ٢٠٠١، عززت أنجولا قواتها الموجودة فى الكونغو الديموقراطية ، بقوات إضافية وصلت إليها عبر برازافيل . كما سارعت القوات الأنجولية بالسيطرة على كينشاسا ، خوفاً من سقوطها فى أيدى المتمردين ، فى ظل عدم الاستقرار وفراغ السلطة الناجم عن مصرع كابيلا.(٧)

---

(١) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية... " ، **م س ذ** ، ص ٧١٠.

(٢) Yusuf Bangura, **op.cit.**, P.14.

(٣) Filip Reyntjens , **op. cit.**, P. 247.

(٤) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، **م س ذ** ، ص ٦٩ .

(٥) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديموقراطية " ، **م س ذ** ، ص ٢٠٢ .

(٦) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٧) www.islamonline.net/arabic / news /2001-01/19/article 16. Shtml

٣- موقف ناميبيا :

يعود تدخل ناميبيا فى الصراع إلى الأسباب الآتية :

أ- تعزيز موقف زيمبابوى المؤيد للحكومة الكونغولية ، حيث يعتبر الرئيس الناميبى سام نجوما هو الحليف التقليدى لموجابى ، ومن ثم لعبت الروابط القديمة بين نجوما وموجابى دوراً مهماً فى اتخاذ ناميبيا لقراراها بالتدخل لصالح الحكومة الكونغولية ، من أجل تعزيز موقف حكومة زيمبابوى المؤيد لنظام كابيلا .[١]

ب- وقوف أغلبية دول السادك إلى جانب الحكومة الكونغولية ، وخاصة بعد تأييد نيلسون مانديلا لتدخل زيمبابوى وأنجولا لصالح كابيلا ، مؤكداً مشروعية ذلك التدخل .[٢]

وبالنسبة لشكل التدخل الناميبى ، فقد اتخذ الشكل المباشر أساساً ، حيث أرسلت ناميبيا قوة يبلغ قوامها نحو ٢٠٠٠جندياً للمشاركة فى القتال إلى جانب القوات المسلحة الكونغولية . كما قدمت كميات من الذخائر والأسلحة .[٣]

٤- موقف السودان :

على الرغم من تأييدها السابق لنظام موبوتو فى مواجهة التمرد الذى قاده كابيلا ، ومع عدم وجود روابط قوية بين نظام عمر البشير فى السودان ونظام كابيلا ، فقد ساندت الحكومة السودانية حكومة كينشاسا . كما ندد البشير بتدخل رواندا وأوغندا وبوروندى إلى جانب المتمردين .[٤]

ويمكن تفسير تأييد السودان لنظام كابيلا استناداً إلى الاعتبارات الآتية :

أ-رغبة النظام السودانى فى مهاجمة الجيش الشعبى لتحرير السودان عن قرب ، عبر الحدود الغربية لأوغندا ، فضلاً عن رغبته فى نقل الحرب الأهلية المندلعة فى السودان إلى الأراضى الكونغولية ، مثلما فعلت أنجولا عندما نقلت حربها ضد يونيتا إلى الأراضى الكونغولية .[٥]

ب-العداء القائم بين نظام البشير ونظام موسيفينى ، بسبب دعم كل نظام لحركات المعارضة المسلحة ضد النظام الآخر .[٦] ولما كانت أوغندا قد ساندت المتمردين ، فقد ساندت السودان كابيلا ، بهدف إزعاج نظام موسيفينى ووقف طموحاته الإقليمية [٧]، والحيلولة دون انتقال حركات المعارضة

---

(١) **Le Mond** , 29 / 8 / 1998 .

(٢) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧١٠.

(٣) www.aljazeera.net/news/africa/2001/3/3-1-2.htm

(٤) جريدة الجرائد العالمية ، " كابيلا أفضل صديق للخرطوم " ، ٣ نوفمبر ١٩٩٨ ، ص ٩.

(٥) Mesiga Baregu (ed.), **op.cit.**, P.56-57.

(٦) Filip Reyntjens ,**op.cit.**, P.248.

(٧) Akiiki Mujaju, **op.cit.**, P.95.

الأوغندية إلى السودان فى حالة سقوط نظام كابيلا ، وهو ما قد يزيد من عـــدم الاســـتقرار فـــى السودان .[١]

ج- خوف السودان من أن يؤدى نجاح التحالف القائم بين رواندا وأوغندا وبوروونـــدى إلـــى إنعـــاش الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى تطويق السودان . خاصة وأن وصول نظام جديد صديق للدول الثلاث فى الكونغو الديموقراطية سوف يتيح لهما الحصول على قاعدة خلفية ضخمة فى الأراضى الكونغولية .[٢]

أما عن شكل التدخل السودانى ، فقد اتخذ الشكل غير المباشر ، عن طريـــق تقديـــم الدعـــم اللوجيستيكى وتجنيد الجماعات المسلحة لصالح حكومة كينشاسا . وفى هذا الإطار قامت القـــوات الجوية السودانية بنقل الإمدادات العسكرية إلى منطقة أسيرو فى الكونغو الديموقراطية .[٣] كمـــا قامت حكومة الخرطوم بتنظيم وتدريب وإرسال فرقة من المسلمين الكونغوليين ، كانت تقيم فـــى الخرطوم ، من أجل الجهاد ضد المتمردين .[٤] وقدمت أيضاً الدعم اللوجيستيكى للقوات المســـلحة الكونغولية أثناء هجومها على المتمردين فى المناطق الشـــمالية للكونغـــو الديموقراطيـــة وفـــى كيسنجانى أيضاً .[٥]

٥- موقف ليبيا :

يفسر المحللون التدخل الليبى فى الصراع على أنه يمثل محاولة من جانب حكومة طرابلـــس للخروج من العزلة الدولية التى فرضتها عليها الولايات المتحدة وحلفائـــها الغربييـــن ، بعـــد أن نجحت تلك الدول فى استصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات دولية على ليبيا ، لإجبارها على التعاون فى التحقيقات التى كانت تجرى بشأن " حادث لوكـــيربى " ، الـــذى اتـــهمت ليبيـــا بالمسئولية عنه . وفى هذا الإطار اتجهت ليبيا نحو تبنى سياسة خارجية نشطة فى إطار الدائـــرة الأفريقية ، وخاصة على مستوى تسوية الصراعات . ومن ناحية أخرى يرجع البعـــض التدخـــل الليبى لصالح حكومة كينشاسا إلى التوافق الإيديولوجى بين الرئيس الليبى معمر القذافـــى وبيـــن لوران كابيلا ، حيث يتبنى كلاهما الاتجاه اليسارى.[٦]

---

(١) جريدة الجرائد العالمية ، " كابيلا أفضل صديق للخرطوم " ، م س ذ . ص ٩ .

(٢) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٣) Horace Campbell, **op.cit.**, P.33.

(٤) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٦٩.

(٥) Thomas Turner and Others , “ War in Congo “, **Foreign Policy in Focus** , Vol.4, No.5, February 1999. www.ciaonet .org/pbei/prif/tut01.html

(٦) International Crisis Group, Report about the War in DRC Titled , **A Briefing on the International and External Players in the Central African Conflicts** ,17 Nov. 1998,P.11.

وبالنسبة لشكل التدخل الليبى ، فقد اتخذ الشكل غير المباشر ، حيث قدمت دعماً مالياً لحكومة زيمبابوى من أجل تمويل صفقات الأسلحة اللازمة للتدخل.(١) كما قدمت دعماً مالياً ولوجيستيكياً للقوات التشادية التى تدخلت فى الصراع ، والتى وصلت إلى الكونغو الديموقراطية على متن الطائرات الليبية .(٢)

٥- موقف تشاد :

يفسر المحللون تدخل تشاد إلى جانب حكومة كينشاسا على أنه يمثل نوعاً من التضامن مع إحدى الدول الفرانكوفونية المهمة فى أفريقيا .(٣) وقد اتخذ التدخل التشادى الشكل المباشر ، حيث أرسلت الحكومة التشادية فى بداية أكتوبر ١٩٩٨ نحو ألف جندى من قواتها المسلحة ، من أجل المشاركة فى القتال إلى جانب حكومة كينشاسا . غير أن القوات التشادية انسحبت كلية من الكونغو الديموقراطية فى نهاية مايو ١٩٩٩، عبر أراضى أفريقيا الوسطى ، وذلك بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة وحكومة أفريقيا الوسطى .(٤)

٦- مواقف الجماعات المسلحة :

كان هناك نوع من التغير الواضح فى مواقف الجماعات المسلحة إزاء صراع ١٩٩٨؛ مقارنة بمواقفها إزاء صراع ١٩٩٧/٩٦. وبالنسبة للجماعات المسلحة الأجنبية ، كان موقف قوات الجيش الروانـدى السابق وميليشيات الإنترأهاموى هو الأكثر تعبيراً عن ذلك التغير ، إذ وقفت تلك الجماعات الرواندية إلى جانب نظام كابيلا ، رغم ما ذكر عن الانتهاكات الجسيمة التى تعرضت لها على أيدى قوات كابيلا وحلفائه أثناء التمرد ضد موبوتو . ويفسر البعض ذلك التغير الحاد فى موقف الجماعات الرواندية على أساس إثنى ، إذ لم يكن من الممكن أن تتحالف تلك الجماعات التى تنتمى إلى الهوتو مع المتمردين التوتسى ضد كابيلا .(٥)

وبالنسبة لجماعات ماى-ماى المحلية ، فرغم أنها كانت تتخذ موقفاً عدائياً من كابيلا ، ورغم أنها حاربت قواته لصالح نظام موبوتو ، إلا أنها فضلت هذه المرة أن تقف إلى جوار نظام كابيلا ، وذلك فى إطار التحالف ضد التوتسى ، وفقاً لمنطق " عدو عدوى صديقى ".(٦)

---

(١) أعلنت حكومة موجابى رسمياً أنها تستورد الأسلحة المستخدمة فى القتال فى الكونغو الديموقراطية من الصين ، دون أن تتحمل ميزانيتها شيئاً من ثمنها ، وأنها تحصل فى سبيل شراء هذه الأسلحة على دعم مالى ليبيا وفرنسا وأنجولا. انظر : د.عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، م س ذ ، ص ٥٢.

(٢) International Crisis Group, **op.cit** , P.11.

(٣) Akiiki Mujaju, **op.cit.**, P.95.

(٤) **جريدة الشرق الأوسط** ، ١ يونيو ١٩٩٩.

(٥) Filip Reyntjens, **op.cit.**, P.248.

(٦) **Idem.**

ثانياً- مواقف الأطراف المؤيدة للمتمردين :

١- موقف رواندا :

يرى البعض أن دوافع التدخل الرواندى فى الصراع كانت تتمثل فيما يلى :

أ- الرغبة فى تأمين الحدود :

رغم نجاح رواندا فى تشتيت ميليشيات الهوتو المسلحة ، وتدمير معظم معسكرات اللاجئين الهوتو فى شرق زائير ، ورغم عودة نسبة كبيرة من هؤلاء اللاجئين إلى رواندا ، إلا أن المسألة الأمنية ظلت تمثل مشكلة مؤرقة للحكومة الرواندية ، التى ظلت تخشى عودة ميليشيات الهوتو إلى كيجالى والاستيلاء على السلطة مرة أخرى . ومن ثم تعتبر المسألة الأمنية فى شمال غرب رواندا ، أو تأمين حدودها مع شرق الكونغو الديموقراطية هى الدافع الأساسى لتدخل رواندا فى الصراع الكونغولى .

وفى المقابل يرى البعض أن الرغبة فى تأمين الحدود ما هى إلا حجة واهية للتدخل الرواندى ، حيث إن حكومة كيجالى كانت قد أخذ وعداً صريحاً من كابيلا ، بإمكانية دخول القوات الرواندية للأراضى الكونغولية لملاحقة عناصر المعارضة المسلحة الرواندية ، والقبض على العناصر المتورطة فى جرائم الإبادة الجماعية فى رواندا ، ومن ثم لم تكن هناك حاجة فعلية لتدخل رواندا .[١]

ب- التوسع الإقليمى :

يرجع البعض التدخل الرواندى فى الصراع إلى استمرار حاجتها الماسة إلى اكتساب المزيد من الأراضى على حساب الأراضى الكونغولية . وهناك من يرى أن حاجة رواندا إلى التوسع الإقليمى ، إنما ترجع لرغبتها فى تلبية الاحتياجات الاقتصادية لسكانها ، فضلاً عن رغبتها فى بناء دولة توتسية فى منطقة البحيرات العظمى ، تضم كل من رواندا وأوغندا وبوروندى وأجزاء من الكونغو الديموقراطية بعد السيطرة التوتسية عليها .[٢]

وهذا التصور مقبول نظرياً ، إذ ينتشر عنصر التوتسى فى دول البحيرات العظمى ، كما أن رواندا لها امتدادات عرقية فى شرق الكونغو الديموقراطية ، ومن ثم ترى رواندا أن إقامة تلك الدولة التوتسية ، سوف يعزز مكانتها الإقليمية ، وسوف يدعم دورها فى إطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى أفريقيا .

---

(١) John F. Clark, **op.cit.**, P.271.

(٢) وفى هذا الإطار ، وصف البعض رواندا بأنها تمثل " إسرائيل منطقة البحيرات العظمى " ، كما وصف إقليم كيفو بالنسبة لرواندا ، بأنه بمثابة الضفة الغربية بالنسبة لإسرائيل . انظر : الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديموقراطية " ، **م س ذ** ، ص ٢٠٣. وانظر أيضاً : محمد أبو الفضل ، **م س ذ** ، ص ٦٧٣ .

ج- الدفاع عن جماعة البانيامولينجى :

ذهب بعض المحللين إلى أن سماح كابيلا بارتكاب أعمال الإبادة ضد البانيـاموليـنجى ، علـى أيدى ميليشيات الانترأهاموى واللاجئين الهوتو وقبائل البانتو المحلية ، كان من بين الأسباب التـى دفعت رواندا إلى التدخل ضد حكومة كينشاسا ، وذلك للدفاع عن تلـك الجماعـة التوتسـية ذات الأصول الرواندية من ناحية ، وتحقيق طموحاتها فى بناء الدولة التوتسية المنشودة من ناحية أخرى .[١] وفى هذا الإطار انتقد وزير الخارجية الروandى ممارسات كابيلا ضد البانياموليـنجى .[٢] كمـا صرح كاجامى بأن الهدف الأساسى لتدخل القوات الرواندية ضد نظام كابيلا هو منع تكرار عمليات الإبادة ضد البانياموليـنجى فى الكونغو الديموقراطية .[٣]

أما عن شكل التدخل الروandى ، فقد اتخذ الشكل المباشر أساساً ، حيث تدخلت القوات المسلحة الرواندية فى الصراع إلى جانب المتمردين ، وخاصة التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطيـة- جوما . وفى هذا الإطار ، فإن دعم رواندا للتجمع قد جاء فى إطار تدخلها المباشر .

٢- موقف أوغندا :

قدمت أوغندا تفسيراً رسمياً لاتخاذها قرار التدخل فى الصراع يتمثل فى رغبتها فـى تـأمين حدودها ، وضمان مصالحها الأمنية ، خاصة بعد فشل لوران كابيلا فى تحقيق ذلك .[٤] ، فضلاً عن منع استئناف عمليات الإبادة ضد البانياموليـنجى فى الكونغو الديموقراطية .[٥]

وينتقد البعض الموقف الأوغندى ، مؤكداً أن نظام موسيفينى وقع فى خطأ اسـتراتيجى فـادح عندما قرر التدخل هذه المرة ضد كابيلا ، باعتبار أن المشكلة الأمنية الأوغندية لم تصل إلـى ذلـك الحد الذى يبرر التدخل فى صراع داخلى غير مأمون العواقب ، قد تدور دوائره على أوغندا ذاتها إذا ما هزم التحالف الذى تنتمى إليه .[٦] كما أن القوات الأوغندية كانت موجودة بالفعل داخل الأراضـى الكونغولية ، بموجب الاتفاقات الأمنية الموقعة بين أوغندا والكونغو الديموقراطية ، والتى من أهمها : مذكرة التفاهم التى وقعها موسيفينى وكابيلا ، بعد وقت قصير من الأخير إلى السلطة ، والتى تسـمح للقوات الكونغولية والأوغندية بالقيام بعمليات مشتركة لتعقب المتمردين الأوغنديين . وهناك أيضـاً

---

(١) John F. Clark, **op.cit.**, P.271.

(٢) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٥.

(٣) **جريدة الأهرام** ، ٩ أبريل ٢٠٠١.

(٤) John F.Clark, **op.cit.**, P.272.

(٥) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ص٥٠ -٥٤.

(٦) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ** ، ص ٧٠٥ .

معاهدة الأمن المتبادل ، الموقعة بين الدولتين فى ٢٦ أبريل ١٩٩٨، والتى منحت القوات الأوغندية حق عبور الحدود الأوغندية الكونغولية لتعقب المتمردين الأوغنديين .[١]

وإلى جانب التفسير الرسمى ، يرى البعض أن الدافع الأساسى للتدخل الأوغندى يتمثل فى اعتبارات الموائمة السياسية التى فرضت على موسيفينى التحالف مع رواندا [٢]، إذ لم تكن قيادات الجيش الأوغندى متحمسة – فى بادئ الأمر – للتدخل فى الصراع ، حيث كان لدى غالبيتها شعور بأن رواندا هى التى بدأت الحرب ضد كابيلا . غير أن قادة الجيش الأوغندى وافقوا بعد ذلك على التدخل ، بعد أن أقنعهم موسيفينى بضرورة التدخل ، وأهمية وجود دور فعال لأوغندا فيما يجرى من أحداث فى الكونغو الديموقراطية ، خاصة فى ضوء المخاطر التى يمكن أن تواجه النظام الأوغندى فى حالة هزيمة رواندا ، ووصول نظام معادى لأوغندا فى كيجالى ، فضلاً عن أن هزيمة رواندا قد تؤدى إلى تدفق موجات جديدة من اللاجئين التوتسى إلى أوغندا ، وهو ما قد يكلف أوغندا المزيد من الأعباء الاقتصادية والأمنية التى يمكن تجنبها عن طريق التدخل إلى جانب رواندا .[٣]

وقد أسس البعض التدخل الأوغندى استناداً إلى الروابط الإثنية التى ترتبط بين الهيما فى أوغندا والتوتسى فى الكونغو الديموقراطية ؛ ووجود رغبة مشتركة فى بناء إمبراطورية للتوتسى فى إقليم البحيرات العظمى . غير أن هذا التفسير لا يصدق على تأييد موسيفينى لجان بيير بيمبا ، الذى لا ينتمى إلى جماعة التوتسى الكونغولية .[٤]

ويقدم البعض تفسيراً آخر يتمثل فى رغبة موسيفينى فى تحقيق طموحه الشخصى فى أن يصبح زعيماً إقليمياً وحليفاً قوياً للدول الغربية . ويستند أصحاب هذا الرأى إلى أمرين : أولهما ، تصريحات موسيفينى عقب الإطاحة بموبوتو ، والتى أكد فيها قدرة جيشه على إلحاق الهزيمة بخصومه ، باعتباره جيشاً قوياً ، لا يخشى أى جيش آخر باستثناء الجيش الأمريكى ، فضلاً عن تصريحاته التى تحدث فيها باسم قادة دول البحيرات العظمى حول ضرورة تعديل الحدود القائمة بين دول الإقليم ، وحول أهمية تحول رواندا وبوروندى وشرق الكونغو الديموقراطية إلى جزء أساسى من إقليم شرق أفريقيا

---

(١) John F. Clark, **op.cit.**, PP.272-273.

(٢) كانت اعتبارات الموائمة السياسية والمصالح المشتركة هى أساس تحالف موسيفينى مع التوتسى الروانديين فى العديد من المواقف . ومثال ذلك تحالفه معهم فى المنفى ضد نظام أوبوتى ، الذى كان بمثابة العدو المشترك لهما ، ومن ثم التقت مصالح الطرفين على الإطاحة به . وبنفس المنطق يمكن تفسير دعم موسيفينى بعد وصوله إلى السلطة للجبهة الوطنية الرواندية ، وذلك بسبب رغبته إخراج قوات الجبهة من أوغندا . ولمزيد من التفصيلات فى هذا الشأن انظر : **Ibid.**, PP.260-269.

(٣) وكان كاجامى هو الذى بدأ التدخل فى الصراع مستخدماً قواته الجوية فى الاستيلاء على كينشاسا ، فى بداية أغسطس ١٩٩٨، بينما لم تظهر القوات الأوغندية إلا فى نهاية أغسطس . كما أن الحكومة الأوغندية لم تعترف بوجودها فى الكونغو الديموقراطية إلا فى سبتمبر ١٩٩٨. راجع فى هذا الشأن : **Ibid.**, PP.277-281.

(٤) **Ibid.**, P.270.

الأنجلوفونى ، وهو ما يمثل إشارات قوية يبعث بها موسيفينى إلى الدول الغربية للدلالة على جدارته بثقتها ودعمها . أما الأمر الثانى ، فيتمثل فى الاهتمام الأمريكى الخاص بنظام موسيفينى منذ فترة الرئاسة الثانية للرئيس كلينتون ، حيث حظى موسيفينى بثناء واضح من إدارة كلينتون ، التى كانت تعتبره " نموذجاً لجيل جديد من القيادات الأفريقية " . كما منح كلينتون أوغندا اهتماماً خاصاً أثناء زيارته لأفريقيا فى مارس ١٩٩٨، إذ جعلها مركزاً للمتلقى الذى عقده مع قادة دول شرق أفريقيا وإقليم البحيرات العظمى ، والذى جرى فى مدينة عنتيبى الأوغندية . كما اختار الرئيس الأمريكى أوغندا ليعلن فيها مبادرته الخاصة بالديموقراطية والحكم الجيد فى أفريقيا .(١)

وفى المقابل تحفظ البعض على التفسير السابق ، على أساس أن القول بأن موسيفينى يعمل لصالح الجناح الأنجلوسكسونى ، وأنه يسعى لإبعاد النفوذ واللغة الفرنسية من إقليم البحيرات العظمى ، إنما ينبثق من تلك النظرية غير المؤكدة ، التى صيغت وتطورت فى باريس ، والتى تتصور وجود مؤامرة ضد النفوذ والمصالح الفرنسية فى أفريقيا .(٢) وبالإضافة لما سبق ، فقد كان هناك نوع من عدم الاتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأوغندا حول أنسب السبل للتعامل مع الصراع الكونغولى ، حيث أكدت الولايات المتحدة وبريطانيا على أهمية اتفاق لوساكا ، فى حين أن موسيفينى كان يصر على الإطاحة بنظام بكابيلا.(٣)

٣- موقف بوروندى :

عند اندلاع الصراع الكونغولى كان على الحكومة البوروندية المفاضلة بين بديلين : أولهما ، الوقوف على الحياد ، أو على الأقل تقليص تورطها فى الصراع الكونغولى إلى أدنى حد ممكن ، على أمل أن يسهم ذلك فى رفع العقوبات الإقليمية التى فرضت على حكومتها من جانب الآلية الأفريقية لفض المنازعات ، عقب استيلاء الجنرال بويويا Buyaya على السلطة ، وإزاحته للرئيس نجايا فى يوليو ١٩٩٦. أما البديل الثانى ، فهو التدخل إلى جانب التحالف الرواندى الأوغندى لصالح المتمردين .(٤)

وقد حسمت حكومة بوروندى أمرها لصالح البديل الثانى . وبررت ذلك استناداً إلى إيواء نظام كابيلا لحركات المعارضة البوروندية ، وتسهيل انطلاقها لشن الهجمات ضد النظام فى بوروندى ، ومن ثم تدخلت بوروندى فى الصراع بهدف مهاجمة قواعد المعارضة فى شرق

---

(١) فضلاً عن ذلك ، يتمتع موسيفينى بثقة المؤسسات المالية الدولية ، وعلى رأسها : البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى . انظر : د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ** ، ص ٧٠٦ .

(٢) صيغت هذه النظرية أثناء الحملة ضد نظام هابياريمانا فى رواندا ، وما أعقبها من عمليات الإبادة الجماعية التى اندلعت عقب انهيار ذلك النظام عام ١٩٩٤. انظر : John F. Clark, **op.cit.** , P.270.

(٣) **Idem.**

(٤) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ** ، ص ٧٠٧.

الكونغو الديموقراطية ، خشية أن تؤدى الفوضى الناجمة عن الصراع الكونغولى إلى زيادة نشاطها ، مما قد يهدد استقرار بوروندى ذاتها ، خاصة وأن عاصمتها بوجمبورا تقع على مقربة من الحدود مع الكونغو الديموقراطية .(١)

ومن ناحية أخرى ، كانت حكومة بوروندى ترتبط بعلاقات قوية مع أرنست وامبا دايا وامبا زعيم التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية - جوما ، الذى شارك مع الرئيس التنزانى السابق جوليوس نيريرى فى العمل على وقف عمليات الإبادة فى بوروندى ، وإيجاد حل سلمى للصراع المندلع فيها .(٢) ومن ثم رأت بوروندى التدخل إلى جانب التنظيم الذى يقوده وامبا ، عسى أن يؤدى ذلك إلى وصول نظام صديق لها إلى السلطة فى كينشاسا ، بدلاً من نظام لوران كابيلا .

٤- مواقف المتمردين :

يرى المتمردون أن صراعهم مع نظام لوران كابيلا ليس إلا حرب تحرير يقودها تحالف الشعب الديموقراطى ضد طاغية حل محل طاغية ، إذ أن وصول كابيلا إلى السلطة بدلاً من موبوتو لم يكن يعنى سوى مجرد تغيير فى الأشخاص ، مع بقاء نفس الأوضاع وانتهاج ذات السياسات . ومن ثم طالب المتمردون المجتمع الدولى بمساندتهم كما ساند كابيلا من قبل .

غير أنه بعد نجاح كابيلا فى الحصول على دعم عسكرى إقليمى ، أدرك المتمردون أن إسقاط نظام كابيلا أصبح هدفاً بعيد المنال ، ومن ثم فقد حصروا أهدافهم فى التحول نحو الديموقراطية ، واعتبروا أن التحول الديموقراطى هو الشرط الأساسى لوقف إطلاق النار ، وإنهاء الحرب الأهلية.(٣)

ورغم اتفاق المتمردين على ضرورة الإصلاح الديموقراطى ، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل فيها كافة القوى السياسية فى البلاد ، إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم حول الأسلوب الأمثل لتحقيق ذلك ، مما أدى إلى حدوث الكثير من الخلافات بينهم . وعلى سبيل المثال اختلف المتمردون - كما سيتضح فيما بعد - حول من يكون له الأولوية فى التوقيع على اتفاق لوساكا للسلام . كما كانت توجد الكثير من الخلافات الأخرى بين جماعات التمرد ، بل وداخل التنظيم الواحد أيضاً .(٤) كما كانت التحالفات بين تنظيمات التمرد تتسم بالضعف وسرعة التبدل .(٥)

---

(١) **جريدة الأيام البحرينية** ، ٢٩ مارس ١٩٩٩.

(٢) Horace Campbell, **op.cit.**, P.35.

(٣) أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو " ، **م س ذ** ، ص ص ٧٩-٨٠.

(٤) فى إطار التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية- جوما لم يكن زعيم التجمع الأسبق وامبا دايا وامبا يحظى بعلاقات قوية مع الجناح العسكرى للتجمع ، خاصة وأنه يخضع لسيطرة رواندا . كما كانت هناك كثير من الخلافات بينه وبين الساسة الموالين لموبوتو ، حتى أن البعض قد تنبأ بالإطاحة بوامبا فى حالة انتصار المتمردين ، انظر : Thomas Turner and Others ,**op.cit.**, P.2.

(٥) وعلى سبيل المثال ، دعمت أوغندا ائتلافاً بين " التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية - حركة التحرير " و " حركة تحرير الكونغو " ، حيث أطلق على ذلك الائتلاف اسم " جبهة تحرير الكونغو " ، إلا أن الائتلاف انهار فى=

وختاماً لهذا المطلب ، يمكن القول بأن التدخل فى صراع ١٩٩٨قد اتخذ شكلين أساسيين همـــا : التدخل المباشر والتدخل غير المباشر . وفى إطار هذين الشكلين الأساسيين تم التدخل علــــى النحــو التالى :

١-التدخل المباشر لصالح الحكومة : (زيمبابوى ، وأنجولا ، وناميبيا ، وتشاد) .

٢-التدخل غير المباشر لصالح الحكومة : (ليبيا ، والسودان) .

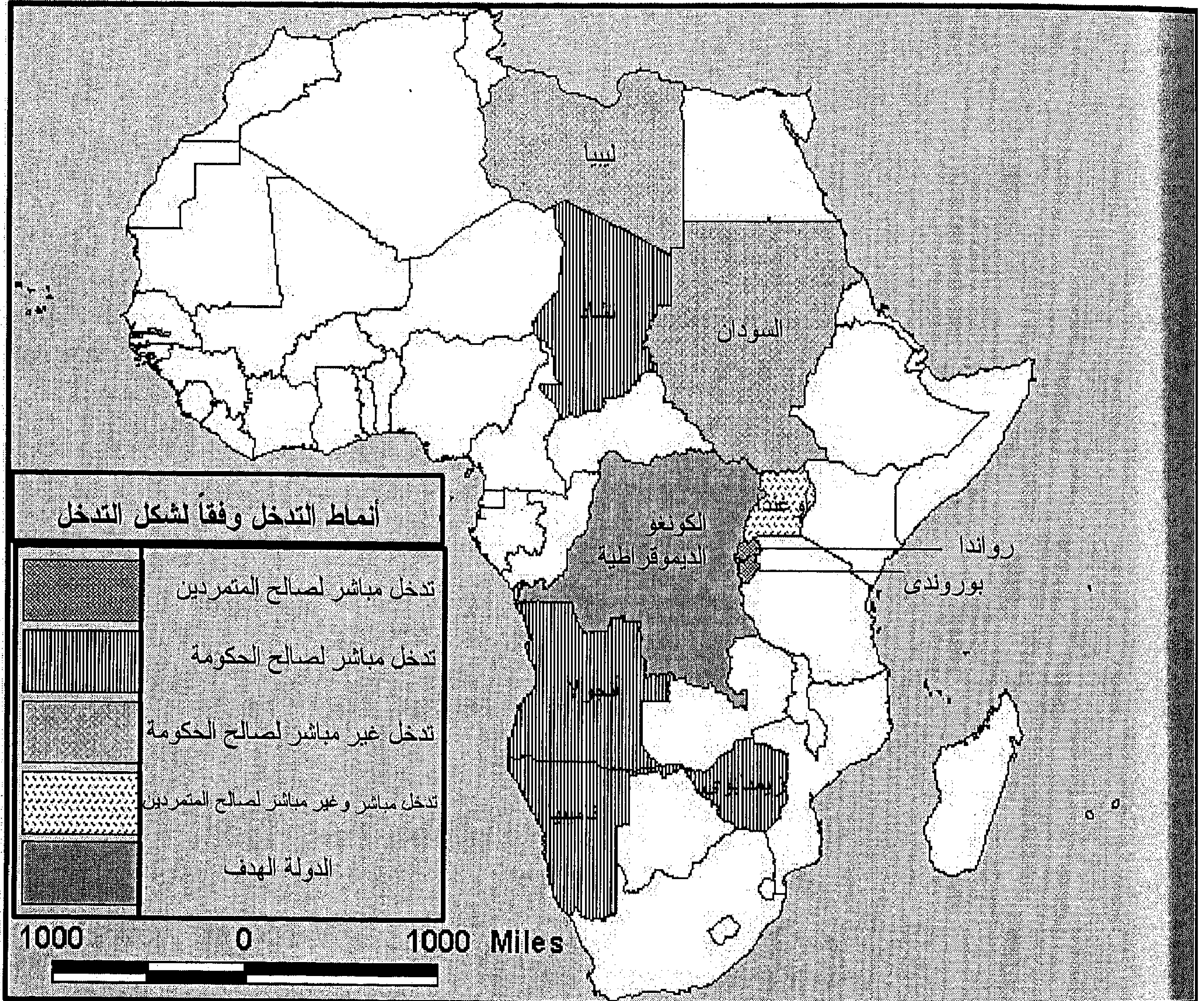
٣-التدخل المباشر لصالح المتمردين : (رواندا ، وبوروندى).

٤-التدخل المباشر وغير المباشر لصالح المتمردين : (أوغندا) .

وتوضح الخريطة رقم (٧) الدول المتدخلة فى الصراع ، وأنماط تدخلها ، وفقاً لشكل التدخل .

=أبريل ٢٠٠١. ثم دخلت الحركتان فى صراع مسلح مع بعضهما ، انظر : منظمة العفو الدولية ، **تقريــر منظمــة العفو الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان فى الكونغو الديموقراطية** ، ٢٠٠٢، ص ١ .

الخريطة رقم (٧)
الدول المتدخلة فى صراع ١٩٩٨ فى الكونغو الديموقراطية



المصدر : أعد الباحث الخريطة السابقة استناداً إلى العديد من المصادر التى تناولت حالة التدخل فى صراع ١٩٩٨فى الكونغو الديموقراطية .

المطلب الثالث
تقييم عملية التدخل

كانت عملية التدخل فى صراع ١٩٩٨أكثر تعقيداً من تلك التى حدثت عام ١٩٩٧/٩٦، سواء من حيث عدد الأطراف المتدخلة ، أو دوافع التدخل ، أو النتائج التى أسفر عنها التدخل . وانطلاقاً منذ ذلك سوف يتم فيما يلى تقييم عملية التدخل فى صرع ١٩٩٨.

وبالنسبة لمشروعية التدخل فى الصراع ، فقد كان التدخل مشروعاً من الناحية القانونية بالنسبة للأطراف التى ساندت حكومة كينشاسا فقط ، بينما كان غير مشروع بالنسبة للأطراف التى ساندت المتمردين .

وتعود مشروعية التدخل إلى جانب الحكومة إلى أن ذلك التدخل تم بناء على طلب الرئيس الشرعى للكونغو الديموقراطية . كما أنه كان يحظى بغطاء شرعى إقليمى من جانب السادك ، حيث دعا الرئيس موجابى وزراء دفاع دول السادك للاجتماع فى أغسطس ١٩٩٨ ، من أجل بحث أنسب السبل لمواجه حركة التمرد فى الكونغو.الديموقراطية ، التى تتمتع بعضوية السادك . وقد صدر عن الاجتماع قراراً بالتدخل العسكرى فى الصراع ، وذلك بتأييد تسع دول من أعضاء السادك .(١)

ويرى البعض أن قرار التدخل فى الكونغو الديموقراطية لم يكن سليماً من الناحية القانونية ، لأنه صدر بدون عقد قمة إقليمية لأعضاء السادك ، وبدون استشارة بعض الدول الأعضاء فى المنظمة ، وعلى رأسها جنوب أفريقيا . غير أنه يمكن القول بأن التطورات اللاحقة أضفت المشروعية على قرار التدخل ، حيث أيدت كل دول السادك ذلك القرار ، وذلك خلال القمة الثامنة عشر لرؤساء دول وحكومات المنظمة ، والتى عقدت فى موريشيوس فى سبتمبر ١٩٩٨.(٢) وهو ما يعنى أن قرار التدخل قد حصل على موافقة لاحقة من جانب دول السادك ، بما فى ذلك جنوب أفريقيا التى كانت تعارض التدخل فى البداية .

وقد أكدت السادك أنها تنطلق فى عملها من ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وأن تحقيق السلم الإقليمى والأمن وعدم الاعتداء بين الدول الأفريقية تعتبر أهدافاً أساسية بالنسبة لها . ومن ثم رأت المنظمة أن الحفاظ على وحدة وسلامة أراضى الكونغو الديموقراطية يتطلب الإقرار بحق حكومة كينشاسا فى دعوة القوى الأجنبية للدفاع عن سيادة الكونغو الديموقراطية فى مواجهة المتمردين والدول التى تدعمهم .

---

(١) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ** ، ص ص ٧٠٩ – ٧١٠.

(٢) Peter Fabricius, **op.cit.**, P.44.

وبالنسبة للسودان وليبيا ، فقد كان تدخلهما غير المباشر لصالح الحكومة مشروعاً من الناحية القانونية ، على أساس أنه يمثل نوعاً من المساعدة العسكرية لنظام حاكم لا يزال يسيطر على السلطة في دولته ، كما أنه جاء بناء على طلب ذلك النظام .

أما الدول التى تدخلت لصالح المتمردين ، فإن تدخلها لم يكن مشروعاً لأنه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يحظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، إلا فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وفى حالة وجود تهديد وشيك ، وهو ما لا ينطبق على الدول المتدخلة ، لأنها لم تكن فى حالة دفاع شرعى . ومن جهة أخرى ، فإن ذلك التدخل تم بشكل منفرد ، خارج الأطر التنظيمية الإقليمية فى القارة الأفريقية ، سواء على المستوى القارى أو الإقليمي الفرعى ، ومن ثم فهو لا يستند إلى أساس شرعى إقليمى . وبالتالى ، يمثل تدخل تلك الدول انتهاكاً لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى . وهو من المبادئ الأساسية فى القانون والتنظيم الدوليين .

وقد حاول موسيفينى إضفاء المشروعية على تدخل بلاده فى الصراع ، مؤكداً أن قواته تدخلت فى الكونغو الديموقراطية بموجب اتفاق أبرم مع الرئيس كابيلا بعد توليه السلطة ، يسمح للقوات الأوغندية بعبور الحدود الكونغولية ، من أجل تعقب جماعات التمرد المسلح ضد الحكومة الأوغندية . ولكن يمكن الرد على هذه الحجة بأن ذلك الاتفاق يسمح فقط بتعقب جماعات التمرد فى إطار عمليات مشتركة يقوم بها الجيش الكونغولى مع نظيره الأوغندى ، إلا أنه لا يسمح بالتدخل العسكرى ، أو احتلال أجزاء من أراضى الكونغو الديموقراطية وضمها إلى أوغندا .[1]

وفيما يتعلق بدور التدخل العسكرى فى تحقيق أهداف الدول المتدخلة ، يلاحظ أن هذا الأمر قد تفاوت بين الدول المتدخلة ، فالدول المتدخلة لصالح الحكومة نجحت فى إنقاذ حكومة كينشاسا من السقوط ، ولكنها لم تنجح فى تحقيق الاستقرار الداخلى فى الكونغو الديموقراطية ، لأنها صدت المتمردين عن كينشاسا ، ولكنها لم تستطع القضاء عليهم فى شرق البلاد . كما أن التدخل لصالح حكومة كينشاسا كان له بعض الآثار السلبية بالنسبة للدول المتدخلة ، سواء من حيث تهديد شرعية النظم الحاكمة فيها ، أو زيادة الأعباء الاقتصادية الواقعة على عاتقها .

ففى زيمبابوى ، أدى التدخل إلى زيادة ميزانية الدفاع عام ١٩٩٩بنسبة ٦٤% .[2] كما قدرت بعض المصادر التكاليف الشهرية لتدخل قوات زيمبابوى فى الكونغو الديموقراطية ب ٢٤ مليون دولار[3]، بينما أكدت بعض التقارير أن التكاليف الشهرية الإجمالية للتدخل قد بلغت نحو ٣٠٠ مليون

---

(١) John F. Clark, **op.cit.**, PP.272-273.

(٢) Willie Breytenbach , " The End of Mugabe " , **Africa Insight** , Vol.30, No.3-4, Dec.2000, P.48.

(٣) Millan Vesely , " Shadow of the Gun : Who Funds Africa's Wars " , **African Business** , December 1999, P.10.

جنيه إسترليني ، وذلك حتى أغسطس ٢٠٠١.(١) وقد أدى ذلك إلى مزيد من التدهور في شعبية موجابي .(٢) وهنا طالب زعيم المعارضة مورجان تسفانجيراي الحكومة بالانسحاب من الكونغو الديموقراطية ، كأحد الحلول المهمة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في البلاد .(٣) خاصة وأنه سيوفر التكاليف الباهظة لنشر ثلث القوات المسلحة لزيمبابوي في الكونغو الديموقراطية .(٤) ومن ناحية أخرى ، تسبب إهدار الموارد الحكومية في سبيل التدخل في الكونغو الديموقراطية في فقدان نظام موجابي ثقة المؤسسات الدولية والدول المانحة .(٥) كما صب أنصار البيئة غضبهم على حكومة زيمبابوي بسبب تقطيع قواتها للغابات الاستوائية الكونغولية .(٦) وهو ما جعل البعض يصف موجابي بأنه " حاكم تحت الحصار " نتيجة لتزايد السخط عليه في الداخل والخارج .(٧) وهكذا ، فإن زيمبابوي لم تحقق المكانة الإقليمية التي كانت تنشدها . ورغم أنها كانت تسعى إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية في الكونغو الديموقراطية إلا أن التكاليف المرتفعة للتدخل زادت من مشكلاتها السياسية والاقتصادية الداخلية .

وفي ناميبيا ، تعرضت الحكومة لانتقادات شديدة بسبب تدخلها في الكونغو الديموقراطية ، وهو ما وضعها في مأزق حرج قبيل الانتخابات الرئاسية ؛ مما اضطرها إلى تأجيل عرض ميزانيتها على البرلمان إلى ما بعد الانتخابات ، حتى تتفادى انتقادات المعارضة ، وحتى تضمن نجاح الرئيس سام نجوما .(٨)

وإذا كان ذلك هو الحال بالنسبة لزيمبابوي وناميبيا ، إلا أن الوضع كان مختلفاً بالنسبة لحكومة أنجولا ، حيث إن تدخلها لصالح حكومة كينشاسا ساعدها على حماية أمنها ، وتصفية معظم قواعد حركة يونيتا ، خاصة بعد اغتيال زعيمها جوناس سافيمبي .

وبالنسبة للدول التي ساندت المتمردين ، فإنها لم تنجح في إسقاط نظام كابيلا ، مثلما نجحت من قبل في إسقاط موبوتو . كما أنها لم تشبع رغباتها الأمنية بشكل كامل ، خاصة بالنسبة لرواندا وبوروندي ، إذ لا تزال القوات المعارضة للدولتين في الكونغو الديموقراطية قابعة في مواقعها ،

---

(١) **The Economist** , 3 October, 1998.

(٢) ومن مظاهر ذلك رفض الشعب للتعديلات الدستورية التي حاولت الحكومة إدخالها ، في الاستفتاء الذي جرى في فبراير ٢٠٠٠، وهو ما يمثل أول هزيمة لموجابي وحزب زانو منذ ١٩٨٠، انظر :
Willie Breytenbach, **op.cit.**, P.49.

(٣) **International Herald Tribune,** 25 June 2001.

(٤) آفاق أفريقية ، " أبعاد الأزمة الراهنة في زيمبابوي " ، السنة الأولى ، ع ٢، صيف ٢٠٠٠، ص ١٣٢.

(٥) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٦) **The Observer**, 26 August, 2001.

(٧) Willie Breytenbach, **op.cit.**, P.48.

(٨) د. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، **م س ذ** ، ص ٥٢.

ومتحفظة بأسلحتها ، وهو ما يشكل تهديداً لأمن الدولتين .(١) أما أوغندا ، فقد تمكنت من إشباع قــدر يعتد به من احتياجاتها الأمنية ، حيث نجحت فى استيعاب بعض حركات المعارضــة المسـلحة عـن طريق التفاوض مثل : جبهة الإنقاذ الوطنى الأوغندية ، والجيش الوطنى الأوغنـدى السـابق . كمـا اضطر جيش الرب للمقاومة وجبهة الضفة الغربية للنيل لنقل نشـاطهما الأساسـى خـارج الكونغـو الديموقراطية . ومن ثم لم يعد يعمل من هذه الجماعات داخل الأراضى الكونغولية سوى جمـاعتى : القوى الديموقراطية المتحالفة ، والجيش الوطنى لتحرير أوغندا ، والذى تم استيعابه فى إطار جماعـة القوى الديموقراطية المتحالفة .

غير أن التدخل أوغندا كانت له- برغم ذلك – انعكاساته السلبية عليها ، حيـث أدى إلـى زيـادة ميزانية الدفاع خلال عام ١٩٩٩ بمقدار ٩١ بليون شلن أوغندى ، وهو ما يمثل زيادة قدرهـا ٨٩% بالنسبة للعام السابق (٢) ، مما أدى إلى انتقاد المعارضة الداخلية للتدخل ، مؤكدة أن التذرع بالمسـائل الأمنية ليس سبباً كافياً للتدخل ، وأن المشاكل الأمنية لأوغندا لا تقع فى الأراضى الكونغولية ، وإنمـا تقع داخل أوغندا نفسها ، ومن ثم فإن مواجهتها تكمن فى الأخذ بالتعددية السياسية ، وليس بالتدخل فى صراعات الآخرين .(٣) ومن ناحية أخرى طالبت الدول المانحة والمؤسسات التمويلية الدولية أوغنـدا بسحب قواتها بشكل كامل ونهائى من الكونغو الديموقراطية ، نظراً لما أدى إليه ذلك التدخل من نتـائج سلبية بالنسبة للاقتصاد الأوغندى .(٤)

وبالنسبة لدور الدول المتدخلة فى تسوية الصراع ، فيمكن القول بأن التدخل لم يساعد على تسوية الصراع ، وإنما أدى إلى عرقلة عملية التسوية ، ومن ثم إطالة أمد الصراع ، ويعود ذلـك للأسـباب الآتية :

أ- سوء تقدير الموقف بالنسبة للمدة التى سوف يستغرقها التدخل ، حيث كان هناك اعتقاد بأن نظـام كابيلا سوف ينهار سريعاً ، على نحو ما حدث لنظام موبوتو ، ومن ثم اتخذت بعض الدول قراراها بالتدخل ، غير أنها اضطرت بعد ذلك إلى مواصلة الصراع ، والبحث عن حلفاء إقليميين ودوليـين

---

(١) أفادت التقارير أن القوات المسلحة الكونغولية نشرت عدداً من الزوارق العسكرية الهجومية فى بحيرة تنجانيقا ، وأن تلك الزوارق كانت تقل أفراداً مسلحين ينتمون لقوات الدفاع عن الديموقراطية ، وميليشيا الانترأهاموى ، مما أثـار القلق من أن تكون تلك القوات متجهة للقيام بهجمات من شأنها تقويض عملية السلام فى بوروندى وتـهديد الأمـن الرواندى . انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، **التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية،** ٦ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٨ .

(٢) John, F. Clark, **op.cit.**, PP.276-285.

(٣) Akiiki Mujaju, **op.cit.**, P.91.

(٤) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، **م س ذ** ، ص ٩٥.

لمساندتها فى حسم الصراع لصالحها ، خاصة وأن الانسحاب دون تحقيق الأهداف المتوخـاة مـن التدخل كان يعنى الهزيمة السياسية لتلك الأطراف .

ب- تحول الكونغو الديموقراطية إلى " مقاصة " لتسوية حسابات أنظمة الحكم فى دول المنطقـة مـع القوى المعارضة لها . بل إنه وقعت أيضاً صدامات على أراضى الكونغو الديموقراطية بين الدول المتدخلة وبعضها ، ومن ذلك القتال بين القوات الرواندية والأوغندية فى كيسنجانى فى بداية مايو ٢٠٠٠، وأيضاً خلال الفترة من ٥ إلى ١١ يونيو ٢٠٠٠.(١)

ج- إن الدول المتدخلة لم تكن تسعى سوى لتحقيق مصالحها السياسية والأمنيـة والاقتصاديـة ، دون الاهتمام بتسوية الصراع وإنهاء التدخل . وفى هذا السياق لم تحاول تلـك الـدول ممارسـة أى ضغوط فعالة على الجماعات المسلحة من أجل الدخول فى مفاوضات جادة لتسوية الصـراع .(٢) كما أنها لم تتعاون بشكل كاف مع بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، بدليل أن البعثـة لم تستطع الانتشار فى كيسنجانى فى بداية المرحلة الثالثة لأعمالها ، إلا بعـد جـهود مكثفـة ، استغرقت شهوراً طويلة من أجل إقناع الحكومة الرواندية بضرورة تقديم التعاون اللازم لتيسـير انتشار البعثة .(٣)

د- كانت الدول المتدخلة ترهن انسحابها من الكونغو الديموقراطية بالاستجابة لمطالبها ، والتقدم فـى عملية التسوية السلمية . وهو ما يوضح أنها لم تكن جادة فى الانسحاب ، وأنها كانت تسعى للبقاء فى الكونغو الديموقراطية لأطول فترة ممكنة ، للحفاظ على ما حققته من مكاسب . وعلى سـبيل المثال ، كان من الصعب إقناع رواندا بالانسحاب ، فى الوقت الذى ضمت فيه بالفعل أجزاء مـن إقليم كيفو الجنوبى إلى حدودها .(٤) وهو ما ينطبق على أوغندا ، التى ضمت جزءاً كبـيراً مـن شرق الكونغو ، وغيرت اسمه إلى " كيبالى تورى " ، كما عينت حاكماً أوغندياً له .(٥)

---

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطيـة ، م س ذ ، ص ٨ .

(٢) **المرجع السابق** : نفس الصفحة .

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص١٠.

(٤) وكانت رواندا قد أعلنت أنها قامت بسحب مجموعات من قواتها فى ديسمبر ٢٠٠١ ، ويناير ٢٠٠٢، إلا أنـه وردت تقارير مناقضة تفيد أن رواندا تقوم بتعزيز قواتها فى بعض مناطق الكونغو الديموقراطية ، انظر : منظمـة العفـو الدولية ، تقرير منظمة العفو الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ١.

(٥) وكانت أوغندا قد أعلنت فى نوفمبر ٢٠٠١عن البدء فى سحب مجموعات من قواتها منذ ٢٩ يوليو ٢٠٠٠ ، ثم أعلن وزير الدفاع الأوغندى فى ١٤ يناير ٢٠٠٢، اعتزام بلاده نشر قوات فى قطاعات آرو - مهاجى - كيـافنيونجى ، وذلك لحماية مصالحها الأمنية . كما نشرت أوغندا كتيبة جديدة فى منطقة بينى ، وذلك لتعزيز مركزهـا هنـاك =

ه – إن تورط الكثير من المسئولين السياسيين ، والقادة العسكريين للقوات المسلحة للدول المتدخلة ، فى عمليات تهريب الماس والذهب وغيرهما من ثروات الكونغو الديموقراطية ، جعل من استمرار الصراع ضرورة اقتصادية بالنسبة لهؤلاء ، خاصة وأن مثل هذه العمليات من الصعب حدوثها فى بيئة سياسية وأمنية مستقرة .(١)

ز- أدى التدخل إلى حدوث نوع من توازن القوى بين الحكومة الكونغولية والمتمردين ، بحيث أصبح كلاهما غير قادر على حسم الصراع لصالحة . وفى هذا الإطار يرجع بعض المحللين امتداد الصراع إلى أنه صراع يعتمد على ما يسمى " توازن الضعف العسكرى " والذى فى إطاره تصل أطراف الصراع إلى مرحلة الإنهاك ، دون أن تتمكن من حسمه لصالحها .(٢)

وفيما يختص بسلوك الدول المتدخلة فى الصراع ، فقد انخرطت هذه الدول فى عمليات نهب الموارد والاستغلال غير المشروع للثروات الكونغولية ، فضلاً عن ارتكاب الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان ، وخاصة إزاء المدنيين .

وفيما يختص بعمليات نهب الموارد ، فإن جميع الدول المتدخلة شاركت فى عمليات النهب والاستغلال غير المشروع للموارد الكونغولية ، وذلك أما من خلال السيطرة على المناجم ، أو تأسيس شركات لاستخراج المعادن والاتجار فيها ، أو المساهمة فى رءوس أموال الشركات العاملة فى هذا المجال ، بما يضمن حصول رؤساء الدول المتدخلة وقادة جيوشها وأقاربهم على نصيب وافر من الثروات المعدنية للكونغو الديموقراطية .(٣)

وبالنسبة للأطراف التى تدخلت لصالح الحكومة ، فكانت تحصل على تكاليف تدخلها عن طريق السداد بالماس ، أو من خلال الحصول على امتيازات التنقيب عن الماس والذهب وغيرهما من الموارد ، وذلك فى ظل نقص المتاح لدى الحكومة الكونغولية من العملات الصعبة .(٤) وعلى سبيل المثال ، أسس قادة الجيش الكونغولى وجيش زيمبابوى شركة تضامنية تسمى " أوريكس " ، كواجهة قانونية لاستخراج الماس وتصديره خارج الأطر الحكومية المقررة قانوناً .(٥) كما مارست قوات زيمبابوى

=انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ٥ .

(١) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديموقراطية " ، م **س ذ** ، ص ٢٠٤.

(٢) محمد أبو الفضل ، **م س ذ** ، ص ٦٧٠ .

(٣) William Reno , " External Relations of Weak States and Stateless Regions in Africa" , in Gilbert M. Khadiagala and Terrence Lyons (eds.), **African Foreign Policies: Power and Process** (Boulder & London, Lynne Rienner Publishers, 2001) P.196.

(٤) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، **م س ذ** ، ص ٩٦.

(٥) تم طرح أسهم شركة أوريكس فى بورصة لندن فى يونيو ٢٠٠٠. وتتكون هذه الشركة من مجموعة من الشركات التابعة المسجلة فى أفريقيا وجزر الكاريبى والمحيط الهادى ، وفى مقدمة هذه الشركات المساهمة تأتى شركة=

عمليات تدمير واسعة للغابات الاستوائية المطيرة فى الكونغو الديموقراطية .(١) واستولت هذه القوات أيضا على العديد من المناجم الواقعة فى كانتجا . أما القوات الأنجولية ، فقد احتلت آبار البترول فى جنوب البلاد ، حيث تقوم باستخراج البترول واستغلاله لمصلحتها .(٢)

ومن جهة أخرى ، انخرطت الأطراف التى تدخلت لصالح المتمردين أيضا فى عمليات النهب . وعلى سبيل المثال ، استولت القوات الأوغندية على مناجم الأحجار الكريمة فى كيسنجانى ، وعلى مناجم الذهب الواقعة فى شمال شرق الكونغو الديموقراطية ، هذا فضلا عن الاستيلاء على كل ما تقع عليه الأيدى ، بداية من الآلات والمعدات وحتى الآثار .(٣) وقد أكدت التقارير أيضا تورط كل من موسيفينى وزوجته وأخيه – غير الشقيق – اللواء سالم صالح فى عمليات لتهريب الماس والذهب من الكونغو الديموقراطية . وفى هذا الصدد أكد بعض الباحثين أن " الكونغو الديموقراطية – شاءت أم أبت – أصبحت مصدرا لتمويل العمليات العسكرية التى تدمرها " .(٤) وبالنسبة لرواندا ، أفادت المصادر أنها أصبحت من الدول المصدرة للماس رغم أن أراضيها لا يتوافر فيها هذا المعدن .(٥)

ولم تقتصر عمليات النهب على الدول المتدخلة عسكريا فقط ، وإنما تسابقت الشركات التابعة للدول الأخرى من أجل الاستفادة من الموارد الكونغولية ، مثل شركة (IDI) الإسرائيلية ، صاحبة عقد احتكار تجارة الماس فى الكونغو الديموقراطية ، والتى جاءت على رأس قائمة الأسباب المسئولة عن زيادة حجم تهريب الماس الكونغولى .(٦) وبالإضافة لهذه الشركة ، كانت هناك بعض الشركات الأجنبية الأخرى مثل شركتى " ميبا " و " سبيكا " فى بلجيكا .(٧)

=أوسليج الزيمبابوية ، وشركة كوسليج الكونغولية ، وشركة بترا التابعة لجنوب أفريقيا ، بالإضافة إلى عدد من شركات النقل والطيران والخدمات الأمنية . انظر : **المرجع السابق** ، ص ٩٦.

(١) **The Observer**, 26 August 2001.

(٢) مها محمد (مترجم) ، " الحرب من أجل الغنائم فى الكونغو " ، **جريدة الجرائد العالمية**، ٣ نوفمبر ١٩٩٨، ص ١٠.

(٣) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٤) وفى هذا الإطار ذكرت صحيفة Daily Mail التنزانية فى عددها الصادر فى ١٤ يناير ١٩٩٩ أن هناك ست شركات استثمارية تم تأسيسها فى شرق الكونغو ، وأن أسماء مثل موسيفينى وزوجته وأخيه وكاجامى وكاباري تأتى فى مقدمة مالكى الأسهم فيها . راجع فى هذا الشأن Filip Reyntjens, **op.cit.**, P.249.

(٥) وجه الرئيس كابيلا الأب بنفسه اتهاماً لوزيرة خارجية جنوب أفريقيا بشراء بلادها للماس المستخرج من المناطق التى تسيطر عليها القوات الرواندية ، وذلك أثناء اجتماع لهما فى مجلس الأمن . انظر : **جريدة الأهرام** ، ٢١ فبراير ٢٠٠٠.

(٦) يحيى غانم ، " شركات إسرائيلية يمتلكها حزب شاس تحتكر ألماس الكونغو ب ١٨ مليون دولار شهرياً " ، **جريدة الأهرام** ، ١٨ مارس ٢٠٠١ .

(٧) د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا فى عالم متغير ، **م س ذ** ، ص ٩٦. وانظر أيضاً : د.عبد الملك عودة ، أفريقيا فى ختام القرن العشرين ، **م س ذ** ، ص ص ٥٨-٥٩.

وإزاء عمليات النهب الذى تعرضت له الموارد الكونغولية ، طلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة تشكيل لجنة من الخبراء للتحقيق حول الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والثروات الكونغولية . وقد تشكلت اللجنة بالفعل ، وأصدرت تقريرها الأول فى ١٢ أبريل ٢٠٠١، وهو التقرير الذى أدان الدول المتدخلة فى الصراع باستغلال الثروات الكونغولية ، وأدان أيضاً بعض الدول الأخرى غير المتدخلة مثل أفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل وزامبيا ، بسبب سماحها بتهريب الثروات الكونغولية عبر أراضيها ، بالإضافة إلى إدانة الكثير من شركات التعدين والنقل الأجنبية والأفريقية.[١]

أما عن انتهاكات حقوق الإنسان التى تورطت فيها الدول المتدخلة ، فكان من أهمها : القتل الجماعى ، وتدمير المدن والممتلكات ، وتجنيد الأطفال ، والتعذيب ، والاعتقالات التعسفية ضد المدنيين بدعوى اتخاذهم مواقف سياسية معينة ، أو لإجبارهم على العمل فى المناجم ، وكذا لإجبارهم على ترك ديارهم لاستخدامها فى أنشطة خاصة بهم .[٢] وعلى سبيل المثال ، مارست القوات الرواندية والأوغندية عمليات انتقامية واسعة النطاق ضد سكان القرى المشتبه فى أنهم يؤوون عناصر من القوات المسلحة الحكومية ، أو من مقاتلى ماى – ماى .[٣] كما ورد أن الجيش الرواندى كان يختطف الأطفال ، ثم يجندهم بعد تدريبهم فى معسكرات للتدريب تحت إشرافه .[٤] وقد تورطت الجماعات المتمردة أيضاً فى عمليات مماثلة ، حيث كان المتمردون يصادرون ما لدى المدنيين من ممتلكات ، بل إنهم كانوا يعتبرون أنفسهم مثل الحكومة ، فيفرضون الجمارك والرسوم على التجارة العابرة بين مناطق النفوذ والسيطرة .[٥]

---

(١) ولمزيد من التفصيلات حول الأطراف المتورطة فى الاستغلال غير المشروع للموارد الكونغولية انظر :
UN: Security Council, **Addendum to the Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of the Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo,** 13 November 2001. PP.1-38.

(٢) منظمة العفو الدولية ، **م س ذ** ، ص ص ٣-٤ .

(٣) **Liberation** , 18 July , 2001.

(٤) كان هؤلاء الأطفال يستخدمون فى القتال ، إما كمحاربين أو كدروع بشرية . وقد قدرت الأمم المتحدة أن ما بين ١٥ إلى ٣٠ % من المحاربين المجندين حديثاً فى الكونغو الديموقراطية ، كانوا من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨عاماً ، وأن هناك عدد كبير من هؤلاء الجنود الأطفال ممن تقل أعمارهم عن ١٢عاماً ، انظر : تقرير منظمة Human Rights Watch على الموقع الآتى :
http://www.child-soldiers.org/report2001/countries/dem-rep-congo.html

(٥) وعلى سبيل المثال ، مارست قوات التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية – جوما الكثير من عمليات القتل الجماعى والاعتقال ضد المدنيين فى كيسنجانى وكيندو . انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ص ١٨-١٩ .

وقد كان لطول أمد الصراع والسلوكيات التى اتبعتها الدول المتدخلة الكثير من الانعكاسات السلبية على الأوضاع الداخلية فى الكونغو الديموقراطية ، وفى دول الجوار الإقليمى أيضاً . ففى الكونغو الديموقراطية ، انعكس التدخل سلبياً على شتى جوانب الحياة فى البلاد ، حيث تدهورت أوضاعها الاقتصادية وانخفض الإنتاج فى مختلف القطاعات .[١] كما فقد الإقليم الاستوائى زهاء ٦٥% من ثرواته ، بسبب سيطرة المتمردين على الجزء الغنى منه ، والذى توجد به مزارع المطاط والبن .[٢]

وعلى المستوى الاجتماعى ، تدهورت بشدة مستويات المعيشة فى البلاد ، حيث انتشرت المجاعة فى مختلف الأقاليم ، بما فى ذلك العاصمة ذاتها .[٣] وانتشر الفقر بصورة متزايدة ، حتى أن زهاء ٧٠% من سكان العاصمة كانوا يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم .[٤] وارتفعت أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية .[٥] وقد ازداد الأمر سوءاً مع الكوارث الطبيعية التى حاقت بالبلاد والتى من أهمها : الفيضانات التى اجتاحت مباندكا فى ديسمبر ٢٠٠١، وثورة بركان " نييرا جونجو " فى جوما، فى يناير ٢٠٠٢، فى الوقت الذى لم تكن فيه وكالات الإغاثة الإنسانية قادرة على القيام بعملها على النحو المطلوب ، فى ظل حالة انعدام الأمن السائدة فى البلاد ، خاصة فى المناطق الشرقية منها [٦] ، وأيضاً فى ظل صعوبات النقل البرى ، والقيود المفروضة على النقل الجوى ، بالإضافة إلى القيود التى فرضتها الحكومة الكونغولية ، حيث كانت الحكومة تشترط على تلك الوكالات الحصول على تراخيص قبل مزاولة أنشطتها .[٧] كما تدهور مستوى الخدمات الحكومية فى مختلف القطاعات ، خاصة فى قطاعى التعليم والصحة .[٨] وفى هذا السياق ، أشار تقرير لجنة الإغاثة الدولية International Rescue Committee إلى أن منطقة شرق الكونغو حققت أكبر معدل للوفيات

---

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ١٧ .

(٢) **جريدة الأهرام** ، ٢٩ أبريل ٢٠٠١.

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ١٢.

(٤) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٥) **جريدة الأهرام** ، ٢٥ مارس ١٩٩٩.

(٦) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ٧ .

(٧) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ١١.

(٨) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ١٨.

مقارنة بأى صراع إقليمى آخر ، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات نحو ٣٠ % سنوياً فى المناطق غير المستقرة أمنياً .(١)

كما أدى استمرار الصراع إلى لجوء مئات الآلاف من سكان البلاد إلى دول الجوار ، مثل : الكونغو برازافيل ، وزامبيا ، وأفريقيا الوسطى ، وبوروندى ، ورواندا ، حتى تجاوز عدد اللاجئين نحو ٣٠٠ ألف شخص .(٢) كما ازداد عدد المشردين داخل البلاد (Displaced) ، حيث بلغ عددهم فى ديسمبر ٢٠٠٢ حوالى ٢ مليون شخص .(٣) وهو ما أدى إلى ازدياد الضغط على موارد البلاد ، وإحداث خلل واضح فى توزيع السكان .

وقد انعكس طول أمد الصراع بالسلب أيضاً على الاستقرار الإقليمى ، حيث تدهورت الحالة الأمنية فى العديد من الدول المجاورة للكونغو الديموقراطية ، والتى لم تكن طرفاً فى الصراع ، مثل : زامبيا ، وأفريقيا الوسطى ، والكونغو برازافيل . ويعود ذلك إلى تدفق اللاجئين إلى تلك الدول ، وإلى المعارك المستمرة بين أطراف الصراع على طول الحدود بينها وبين الكونغو الديموقراطية ، والاشتباكات التى تحدث بين أطراف الصراع والقوات المسلحة لتلك الدول . ومثال ذلك قصف قوات الكونغو برازافيل للمواقع الدفاعية للقوت المسلحة فى الكونغو الديموقراطية فى " بوبورو " ، فى أكتوبر ٢٠٠٠ . ومن ناحية أخرى ، تأثرت حركة التجارة فى كل من أفريقيا الوسطى والكونغو ، وذلك نتيجة لتعطل الملاحة فى نهرى الكونغو و أوبانجى ، بسبب العقبات التى تواجه حركة الشحن فى النهرين ، حيث دخلت القوات المسلحة التابعة للكونغو الديموقراطية الجزر الواقعة على النهرين ، مما جعل الكونغو برازافيل تنشر قواتها لتأمين حدودها .(٤)

---

(١) **Africa Confidential**, "Soldiers go, plunderer stay ",Vol. 43, No.21–25, October 2002.(Internnet) www.africaconfidential.com.

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، **تقرير الأمين العام عن الانتشار الأولى للأمم المتحدة فى جمهورية الكونغو الديموقراطية** ، ١٥ يوليو١٩٩٩ ، ص ٤ .

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ١١.

(٤) **المرجع السابق** ، ص ٦.

المبحث الثالث
جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل

ترك صراع ١٩٩٨ فى الكونغو الديموقراطية أثاراً وخيمة على الأمن والاستقرار الداخلى فى الكونغو الديموقراطية بصفة خاصة ، وإقليم البحيرات العظمى ووسط أفريقيا بشكل عام . وفى هذا الإطار بذلت الكثير من الجهود الداخلية والإقليمية والدولية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع ، وإنهاء عملية التدخل الإقليمى فيه ، والتى طال أمدها بشكل غير متوقع . وقد تم تخصيص هذا المبحث لعرض جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل ، على المستويات الثلاثة السابق ذكرها ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : الجهود الداخلية .

المطلب الثانى : الجهود الإقليمية .

المطلب الثالث : الجهود الدولية .

المطلب الأول
الجهود الداخلية

تعاملت حكومة كينشاسا مع التمرد العسكرى على أساس أن هناك غزواً أجنبياً تتعرض له البلاد من جانب رواندا وأوغندا ، وأن هناك مؤامرة دولية إقليمية ، تشارك فيها جنوب أفريقيا ، للاعتداء على شعب الكونغو الديموقراطية وحكومتها الوطنية ، وتمزيق أوصال البلاد . وأكدت الحكومة أيضاً أن الدول المتآمرة استخدمت قبائل البانياموليجى لتحقيق أطماعها فى الكونغو الديموقراطية .[1] وقد صادقت كل من زيمبابوى وأنجولا وناميبيا والسودان على موقف حكومة كينشاسا فى تكييفها للأحداث التى حاقت بالبلاد ، كما أيدت قمة السادك فى موريشيوس موقف الحكومة ، مؤكدة تعرض الكونغو الديموقراطية لغزو أجنبى تقوده رواندا وأوغندا .[2]

وفى مواجهتها للتمرد ، سعت الحكومة الكونغولية لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها : طرد الغزاة ، وتأمين الحدود ، وتحقيق الوحدة والتماسك الإقليمى ، وإخماد التمرد الداخلى ، ثم إعداد

---

(1) أكد جان باتيست سونجو ، أحد رموز المعارضة الكونغولية ، أنه بالرغم من خلافه مع كابيلا إلا أنه يشاركه الرأى فى وجود مؤامرة دولية إقليمية ضد الكونغو الديموقراطية ، وأن العناصر الضالعة فى هذه المؤامرة تستغل مسألة الأقليات كستار للسيطرة على الموارد الكونغولية . انظر : **جريدة الأهرام** ، ٢١ فبراير ٢٠٠٠.

(2) Horace Campbell, **op.cit.**PP.24-25.

برنامج للتحول الديموقراطى تحت إشرافها .[١] كما بعثت الحكومة الكونغولية برسالة إلى مجلس الأمن ، طالبت فيها بفرض عقوبات على الدول المعتدية ، على أن تشمل تلك العقوبات : حظر تصدير السلاح ، وحظر التجارة والمعاملات المالية ، وتجميد أعضاء الأمم المتحدة للعلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول .

وعملت الحكومة أيضاً على حشد المشاعر القومية ضد المتمردين والدول التى تدعمهم ، من أجل كسب التأييد الشعبى ، كما دعت المواطنين إلى الدفاع عن بلادهم . وكانت أغلب المادة الصادرة عن أدوات الإعلام تتسم بالعنصرية ، حيث إنها أعدت خصيصاً لتعبئة الرأى العام ضد التوتسى ، الذين يقفون وراء حركة التمرد .[٢] كما وصف كابيلا المتمردين بأنهم " دمية " فى أيدى رواندا وأوغندا .[٣] واعتبر أن زعيمهم وامبا دايا وامبا خائناً لوطنه .[٤] وأكد أنه لا يعترف بالمتمردين ، وأنه يرفض التفاوض معهم ، مؤكداً أنه وحلفائه يدافعون عن سيادة الكونغو الديموقراطية ووحدتها الإقليمية فى مواجهة مجموعة من الغزاة مدعومة من الخارج .[٥]

وقد ناشد كابيلا الدول الأفريقية مساعدته عسكرياً فى مواجهة حركة التمرد ، خاصة وأنه لم يكن يمتلك القوة العسكرية الكافية ، حيث كان الجيش الكونغولى يفتقر إلى الأسلحة والمعدات الحديثة التى تمكنه من مجابهة خصومه .[٦] كما سعت حكومة كينشاسا إلى تعميق تحالفاتها الإقليمية . وفى هذا الإطار وقع وزراء دفاع الكونغو الديموقراطية وأنجولا وزيمبابوى وناميبيا ، فى ٨ أبريل ١٩٩٩ فى لواندا ، برتوكولاً يقضى بإقامة حلف دفاعى بين هذه الدول [٧]، حيث نص البروتوكول على أنه فى حالة تعرض أى دولة من دول الحلف لعدوان داخلى أو خارجى ، فإن الدول الثلاث الأخرى تكون ملزمة بتقديم المساعدة لها .[٨] كما عقد كابيلا اتفاقاً فى يناير ٢٠٠١ مع الرئيس نجيسو ، يقضى بعدم الاعتداء بين الكونغو الديموقراطية والكونغو برازافيل ، وذلك لضمان عدم استخدام حركة يونيتا لأراضى الدولة الأخيرة فى شن الهجمات على الكونغو الديموقراطية . كما سعى كابيلا لتدعيم

---

(١) Mwesiga Baregu (ed.), **op.cit.**, P.6.

(٢) **The Economist** , 3 October1998.

(٣) **جريدة الأهرام** ، ٢٥ مارس ١٩٩٩ .

(٤) Thomas Turner and Others, **op.cit.**, P.2.

(٥) **جريدة الجرائد العالمية** ، ٢٠ أغسطس ١٩٩٨.

(٦) رغم وجود عدد من دبابات (تى -٥٩) ووجود راجمات الصواريخ ، إلا أن المروحيات المقاتلة الخمس (م-١٢٤) التى كان يمتلكها الجيش كانت غير صالحة للعمل ، كما أن الطائرات الروسية (ميج-٢٣) التى كان الرئيس موبوتو قد اشتراها كانت لا تزال قطعاً مفككة ، لم تسنح الفرصة بعد لتركيبها وتشغيلها . ولمزيد من التفصيلات انظر : **جريدة الاتحاد الإماراتية** ، ١١ ديسمبر ١٩٩٨.

(٧) Peter Fabricius , **op.cit.**, P.44.

(٨) أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو " ، **م س ذ** ، ص ص ٧٩ -٨٠ .

العلاقات مع أفريقيا الوسطى ، وذلك لضمان استخدام أراضيها فى نقل القوات المسلحة للدول المتحالفة مع الحكومة الكونغولية .(١)

وبالنسبة لجهود تسوية الصراع ، يرى المحللون أن لوران كابيلا كان عقبة فى طريق إرساء السلم فى الكونغو الديموقراطية ، حيث إنه كان يطالب بإعادة النظر فى اتفاق لوساكا ، وكان يرفض الالتزام بشروط الأمم المتحدة ، ومن ثم كان اغتياله فى يناير ٢٠٠١ وتولى ابنه جوزيف كابيلا السلطة يمثل فرصة لتسوية الصراع الكونغولى .

وقد تلقت جهود تسوية الصراع دفعة قوية بالفعل فى عهد جوزيف كابيلا ، الذى كان أكثر مرونة من والده فى اتجاه تسوية الصراع ، حيث أدرك أنه لا سبيل لتحقيق السلم فى الكونغو الديموقراطية وتثبيت دعائم حكمه ، إلا بتهدئة الأوضاع مع رواندا وأوغندا وبوروندى ، وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا . ومن ثم ، زار جوزيف كابيلا كل من : باريس ، وواشنطن ، وبروكسل . والتقى مع مسئولى الأمم المتحدة ، للتباحث حول سبل تسوية الصراع . وبدأ أيضاً فى إيجاد قدر من الاستقلال عن حلفائه ، مؤكداً أنه قوات الدول الحليفة سوف البلاد عندما تنسحب القوات الأجنبية التى تدعم المتمردين .(٢)

كما أكد جوزيف كابيلا ضرورة تنفيذ اتفاق لوساكا ، وأعلن استعداده للتحاور مع أطراف الصراع الأخرى ، وخاصة رواندا وأوغندا ، وبحث قضاياهم الأمنية . وفى هذا السياق اجتمع جوزيف كابيلا مع وزير خارجية بوروندى فى يناير ٢٠٠٢ فى كينشاسا . واتفق الطرفان فى بيان صادر عنهما على استعادة الثقة المتبادلة ، ومطالبة الأمم المتحدة بنشر مراقبين عسكريين على امتداد حدودهما ، كما تعهدت الكونغو الديموقراطية بتيسير مشاركة الجماعات البوروندية المسلحة فى عملية أوروشا للسلام فى بوروندى ، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع استخدام الأراضى الكونغولية فى شن الهجمات ضد بوروندى ، بينما تعهدت بوروندى بالبدء فى سحب قواتها من الكونغو الديموقراطية .(٣) كما التقى جوزيف كابيلا مع الرئيسين الرواندى والأوغندى ، مما أسفر عن توقيع اتفاقين لتسوية الصراع وانسحاب القوات المتدخلة بين الكونغو الديموقراطية وكل من رواندا وأوغندا فى يوليو وسبتمبر ٢٠٠٢ على الترتيب .

ومن ناحية أخرى ، تعامل جوزيف كابيلا بشكل إيجابى مع بعثة الأمم المتحدة العاملة فى بلاده ، فرفع الكثير من القيود التى كان لوران كابيلا قد فرضها على أنشطة البعثة ، وعلى حرية حركة

---

(١) **جريدة الحياة** ، ١١ مارس ١٩٩٩.

(٢) خالد حنفى ، " البحيرات العظمى ومستقبل السلام " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٥٦.

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ٢.

أفرادها . كما قبل جوزيف كابيلا أيضاً بالرئيس البتسوانى السابق ، ماسيرى ، كوسيط للحوار الوطنى ، وأعلن استعداده للتعاون معه ، بينما كان كابيلا الأب يتشكك فى حياده .(١)

وأكد جوزيف كابيلا استعداده لإدخال إصلاحات ديموقراطية فى البلاد ، ورفع القيود المفروضة على الحياة السياسية والحزبية . وفى هذا الإطار تم تأسيس حزب سياسى جديد هو " حزب الشعب لإعادة الإعمار والديموقراطية " ، بهدف تعبئة الشعب الكونغولى للمشاركة فى الانتخابات المزمع إجرائها فى البلاد . كما أجرى جوزيف كابيلا تعديلاً وزارياً واسعاً ، أبعد فيه العديد من العناصر المتشددة من رجال " الحرس القديم " ، الذين كان يعتمد عليهم والده .(٢) وقد حرص كابيلا الابن أيضاً على استقطاب عناصر المعارضة السياسية ، حيث سمح بعودة تشيسكيدى إلى كينشاسا ، بعد اعتقاله ثم نفيه فى كاساى " مسقط رأسه " ، فى عهد لوران كابيلا .(٣) وأكد جوزيف كابيلا استعداده لإدماج المتمردين فى المؤسسات السياسية الحكومية ، وإشراكهم فى السلطة ، وذلك فى مقابل إعادة توحيد البلاد ، وإطلاق سراح الجنود الكونغوليين المحتجزين لدى رواندا وأوغندا .(٤) كما أصدر جوزيف كابيلا قراراً بإغلاق مراكز الاعتقال فى مارس ٢٠٠١.(٥)

المطلب الثانى
الجهود الإقليمية

وعلى المستوى الإقليمى ، بذلت الكثير من الجهود لتسوية الصراع وإنهاء التدخل فى الكونغو الديموقراطية ، وذلك على مستويين متكاملين هما : مستوى التنظيم الإقليمى القارى والفرعى ، ومستوى الدول الأفريقية :

---

(١) أحمد حجاج ، " الكونغو الديموقراطية بين الحرب والسلام " ، **آفاق أفريقية** ، المجلد الثالث ، ع ١٠ ، صيف ٢٠٠٢ ، ص ٢٤.

(٢) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٣) **جريدة الحياة** ، " تشيسكيدى فى كينشاسا بعد غياب ١٦ شهراً " ، ع ١٣٩١٨ ، ٢٤ أبريل ٢٠٠١ ، ص ٧ .

(٤) www. aljazeera . net /news/africa / 2001/4/4 -1-2 . htm

(٥) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام للأمم المتحدة عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ١٨.

أولاً- الجهود على مستوى التنظيم الإقليمى :

١- التنظيم القارى (منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقى) :

قام وفد من منظمة الوحدة الأفريقية برئاسة ممثلها فى بوروندى السيد . ممادوبا ، بزيارة الدول المعنية بالصراع فى أغسطس ١٩٩٨، حيث أجرى الوفد مباحثات فى كينشاسا وكيجالى وكمبالا ، من أجل البحث عن مخرج سلمى للصراع ، والتوصل إلى أرضية مشتركة لوقف تداعياته الإقليمية .(١)

وقد اكتفت المنظمة بإصدار بيان فى أغسطس ١٩٩٨، أكدت فيه دعمها ومساندتها الكاملة لحكومة الكونغو الديموقراطية ، وضرورة احترام سيادة ووحدة وتماسك التراب الوطنى للكونغو الديموقراطية ، وذلك تمشياً مع ميثاق المنظمة والقرار السادس عشر الصادر عن قمة القاهرة عام ١٩٦٤، والخاص باحترام الحدود السياسية القائمة عند الاستقلال . وطالب البيان المتمردين بسرعة وضع السلاح ، والدخول فى حوار بناء مع الحكومة الكونغولية .(٢)

ومع ثبوت تدخل كل من قوات كل من رواندا وأوغندا وبوروندى لصالح المتمردين ، أعلن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، سالم أحمد سالم ، أن المنظمة تعترف بلوران كابيلا رئيساً شرعياً للكونغو الديموقراطية ، وأنها تدين تدخل تلك القوات لصالح المتمردين ، كما تدعو الأطراف المتدخلة للانسحاب من الأراضى الكونغولية ، والبحث عن حل سياسى تفاوضى للصراع .(٣) ومن جهة أخرى ، سعت آلية منظمة الوحدة الأفريقية لفض النزاعات إلى احتواء الصراع منذ بدايته ، وذلك من خلال إرسال بعثة لتقصى الحقائق ، والمشاركة فى الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية المختلفة ، والتى عقدت لبحث سبل تسوية الصراع فى الكونغو الديموقراطية .(٤)

وفى نوفمبر ١٩٩٨، شارك الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية فى اجتماع الدول المتورطة فى الصراع الكونغولى ، والذى عقد على هامش مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية فى باريس .(٥) كما كان موضوع الصراع فى الكونغو الديموقراطية أحد الموضوعات المطروحة على جدول أعمال القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والتى عقدت فى الجزائر فى المدة من ١٢- ١٤ يوليو ١٩٩٩، حيث رحبت المنظمة باتفاق لوساكا للسلام ، واعتبرته أساساً لتسوية الصراع الكونغولى . وأكدت أنها لن تعترف بأى نظام يصل إلى السلطة باستخدام العنف ، أو الانقلاب العسكرى ، وأنها

---

(١) محمد أبو الفضل ، م س ذ ، ص ٦٧١.

(٢) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥١ .

(٣) د. عبد الملك عودة ، أفريقيا فى ختام القرن العشرين ، م س ذ ، ص ٤١.

(٤) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧١٣.

(٥) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، م س ذ ، ص ٥١ .

سوف تفرض عقوبات على تلك الأنظمة ، تشمل : الحصار الدبلوماسى ، والحرمان من حضور القمم الأفريقية ، وذلك بهدف تكريس مبدأ الشرعية القائمة على أساس الديموقراطية والانتخاب الحر .[١]

وفى ٣٠ أبريل ٢٠٠٠عقد الرئيس الجزائرى ، عبد العزيز بوتفليقة – بوصفه رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك – مؤتمراً فى الجزائر لمناقشة الحالة فى الكونغو الديموقراطية ، ودفع الحوار بين الكونغوليين إلى مرحلة جديدة . وقد صدر عن ذلك المؤتمر بيان يؤيد اتفاق لوساكا والحوار بين الكونغوليين .[٢]

وفى إطار الاتحاد الأفريقى ، أكد الاتحاد أيضاً مساندته لحكومة كينشاسا . ودعا الدول المتدخلة فى الصراع إلى استكمال عمليات الانسحاب من أراضى الكونغو الديموقرطية . كما رحب بجهود جنوب أفريقيا لتسوية الصراع ، والتى أسفرت فى النهاية عن توقيع الاتفاق النهائى لتسوية الصراع بين الأطراف الكونغولية فى ١٧ديسمبر ٢٠٠٢، حيث أعرب الاتحاد عن ترحيبه بالاتفاق ، وأكد استعداده للمساهمة فى تنفيذه ، لضمان السلم والاستقرار فى الكونغو الديموقراطية .

٢– التنظيم الإقليمى الفرعى (السادك) :

اجتمع وزراء دفاع دول السادك فى هرارى فى ١٨ /١٩ أغسطس ١٩٩٨ لاتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدة الرئيس لوران كابيلا – بناء على طلبه – على إعادة السلم والاستقرار فى بلاده . واستجابة لهذا المطلب ، أرسلت زيمبابوى وأنجولا وناميبيا قواتها العسكرية إلى الكونغو الديموقراطية لمساندة حكومتها فى ٢١ أغسطس ١٩٩٨. وهنا صرح وزير دفاع ناميبيا بأن السادك لن تسمح بأن تتعرض إحدى دولها للهجوم والتدمير ، مؤكداً أن بلاده وعدد آخر من الدول قد تعهدت بمساعدة حكومة كينشاسا .[٣]

وفى إطار دائرة السادك يمكن رصد عدد من المحاولات التى استهدفت وضع حد للصراع وإنهاء التدخل الإقليمى فيه . ومن أهمها قمة فيكتوريا الذى استضافتها زيمبابوى فى ٧ أغسطس ١٩٩٨. وقد أصدرت القمة بياناً يدعو إلى وقف إطلاق النار ، وأعلنت عن تشكيل لجنة من أربعة أعضاء هم : تنزانيا ، وزامبيا ، وناميبيا ، وزيمبابوى ، بهدف التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ، وإيجاد حل سلمى للصراع ، إلا أن اللجنة فشلت فى أداء مهمتها ، خاصة فى ظل تباعد مواقف الأطراف المتصارعة ، ورفض المتمردين الاستجابة إلى بيان وقف إطلاق النار ، مؤكدين أنه غير ملزم بالنسبة لهم .[٤]

---

(١) الشيماء على عبد العزيز ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديموقراطية " ، م س ذ ، ص ٢٠١ .

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية، **م س ذ** ، ص١.

(٣) محمد أبو الفضل ، **م س ذ** ، ص ٦٧٢ .

(٤) أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو " ، **م س ذ** ، ص ص ٧٩–٨٠ .

وفى ٦ سبتمبر ١٩٩٨عقد اجتماع تحضيرى لوزراء دفاع وخارجية كل من : زيمبابوى ، وأنجولا ، وناميبيا ، من أجل بحث ترتيبات مساندة نظام لوران كابيلا ، وذلك قبل قمة رؤساء دول إقليم البحيرات العظمى ، والتى عقدت فى زيمبابوى فى ٨/٧ سبتمبر ١٩٩٨، بهدف تسوية الصراع ، إلا أنها انتهت بدون الاتفاق على وقف إطلاق النار .(١)

بالإضافة لذلك ، عقدت العديد من المؤتمرات والاجتماعات ، ومن أهمها اجتماع وزراء دفاع الدول المتورطة فى الصراع فى ١٢سبتمبر ، إلا أن الاجتماع فشل بسبب الخلاف حول مشاركة المتمردين فيه ، حيث انسحبت رواندا وأوغندا بسبب إصرارهما على مشاركتهم في المباحثات ، فى الوقت الذى رفضت فيه الكونغو الديموقراطية وزيمبابوى وأنجولا وناميبيا السماح بمشاركة المتمردين . وهناك أيضاً قمة السادك التى عقدت فى موريشيوس ١٤ سبتمبر ١٩٩٨ إلا أنها لم تسفر عن تحقيق أى تقدم ملموس (٢) ، وقمة لوبومباشى التى عقدت فى الكونغو الديموقراطية خلال المدة من ١٤ إلى ١٩ أكتوبر ١٩٩٨، وقمة نيروبى فى ١٨ أكتوبر ١٩٩٨، ولقاء مانديلا وموسيفينى فى جنوب أفريقيا فى أكتوبر ١٩٩٨، وقمة جابرونى فى بتسوانا ٢١/٢٠ نوفمبر ١٩٩٨، وقمة لوساكا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨على مستوى وزراء دفاع وخارجية السادك ، وقمة ويندهوك للدول المتدخلة فى الكونغو الديموقراطية فى ١٨ يناير ١٩٩٩. ومؤتمر لوساكا الذى عقد فى أبريل ١٩٩٩، والذى حضره – لأول مرة – ممثلو الحكومة والمتمردين بشكل مباشر . إلا أن انسحاب وفد المتمردين أدى إلى فشل المؤتمر .(٣)

والجدير بالذكر ، إنه بالرغم من تعثر عملية تسوية الصراع ، إلا أن جهود السادك لم تتوقف من أجل البحث عن تسوية سلمية للصراع ، وإنهاء التدخل الإقليمى فيه ، وذلك منذ اندلاعه فى أغسطس ١٩٩٨، وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة . وفى هذا الإطار شاركت السادك بفاعلية فى التوصل إلى الاتفاق النهائى لتسوية الصراع فى ديسمبر ٢٠٠٢، وأكدت استعدادها للمشاركة فى تنفيذه .

ثانياً– مواقف الدول الأفريقية :

١– موقف ليبيا :

كانت ليبيا من أوائل الدول التى ساهمت فى جهود تسوية الصراع وإنهاء التدخل ، حيث سعت لتسوية الصراع فى إطار تجمع الساحل والصحراء ، من خلال عقد قمتى سيرت الأولى فى ١٨ أبريل ١٩٩٩، وسيرت الثانية فى مايو ١٩٩٩. وقد عقدت القمة الأولى بحضور رؤساء كل من : ليبيا ، والكونغو الديموقراطية ، وأوغندا ، وتشاد ، وإريتريا . وأسفرت عن توقيع اتفاق بين لوران كابيلا وموسيفينى ، ينص على نشر قوة محايدة لحفظ السلم فى منطقة الصراع ، وانسحاب كافة القوات

(١) د. رجاء سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٥

(٢) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٣) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، **م س ذ** ، ص ٧١٤ .

الأجنبية من الكونغو الديموقراطية ، وبدء حوار وطنى فى الكونغو الديموقراطية ، واحترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية . ولكن الاتفاق لم ينفذ ، خاصة وأنه تم بدون مشاركة رواندا وبوروندى والمتمردين ، كما أنه لم يكن يتضمن برنامجاً زمنياً أو آليات محددة لتنفيذه .[١] أما القمة الثانية ، فقد شاركت فيها كل من : ليبيا ، ورواندا ، وأفريقيا الوسطى ، وإريتريا ، وبوركينا فاسو . وقد نجحت القمة فى إقناع حكومة كينشاسا بالموافقة على إجراء حوار مباشر مع جميع أطراف الصراع . وهنا تجدر الإشارة إلى أن مشاركة رواندا فى القمة تعتبر نقطة إيجابية فى صالح الدور الليبى فى تسوية الصراع .[٢]

٢- موقف زامبيا :

نجحت زامبيا فى استضافة أطراف الصراع فى لوساكا . حيث تم التوصل إلى اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار فى١٠ يوليو ١٩٩٩. وذلك تحت رعاية الرئيس فريدريك تشيلوبا المفوض من قبل السادك لرعاية جهود التسوية السلمية فى الكونغو الديموقراطية . وينص الاتفاق على البنود الآتية [٣] :

أ - إنهاء القتال ، ووقف جميع الهجمات الجوية والبرية والبحرية ، خلال ٢٤ ساعة ، ووقف تحركات القوات المسلحة ، ووقف جميع أعمال العنف ضد المدنيين .

ب - تطبيع الحالة على امتداد الحدود الدولية للكونغو الديموقراطية ، ومعالجة الاهتمامات الأمنية للكونغو الديموقراطية ، والبلدان المجاورة لها ، بما فى ذلك السيطرة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة ، وتسلل الجماعات المسلحة .

ج- تحديد أساليب تنفيذ وقف إطلاق النار ، على أن يتضمن ذلك وقف الأعمال الحربية ، وفض الاشتباك ، والإفراج عن الرهائن ، وتبادل الأسرى ، والانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية ، وإجراء الحوار الوطنى ، ونزع سلاح الجماعات المسلحة ، ونشر قوات الأطراف فى مواقع دفاعية فى مناطق الصراع ، وتشكيل جيش وطنى ، وإعادة إنشاء إدارة الدولة فى الكونغو الديموقراطية ، ووضع جدول زمنى لتنفيذ وقف إطلاق النار .

د- التأكيد على عمليات فرض السلم Peace Enforcement ، والتى تشمل : تعقب الجماعات المسلحة ونزع سلاحها ، وتعقب مرتكبى عمليات القتل الجماعى والجرائم ضد الإنسانية ومجرمى الحرب الآخرين ، وتسليم المشتبه فى ارتكابهم جرائم إبادة جماعية إلى محكمة جرائم الحرب الدولية لرواندا .

وفضلاً عما سبق ، نص الاتفاق على إنشاء لجنة عسكرية مشتركة ، تتألف من اثنين من الممثلين عن كل طرف ، تحت رئاسة محايدة ، تعينها منظمة الوحدة الأفريقية ، بالتشاور مع

---

(١) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية ... " ، م س ذ ، ص ٧١٥ .

(٢) **المرجع السابق** ، ص ٧١٦.

(٣) **Lusaka Peace Agreement**, 10 July 1999 , www.usip.org/library/pa/drc_07101999.html

الأطراف ، وذلك للإشراف على تنفيذ الاتفاق . كما تضمن الاتفاق مقترحات بأن تقوم الأمم المتحدة بتشكيل ونشر قوة ملائمة لضمان تنفيذ الاتفاق ، وذلك بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة العسكرية المشتركة .

غير أنه كانت هناك الكثير من العقبات التى عرقلت تنفيذ الاتفاق – آنذاك – وفق الجدول الزمنى المخطط ، ومن أهمها : انقسام المتمردين على أنفسهم .(١) وانعدام الثقة المتبادلة بين الحكومة والمتمردين وحلفائهم الإقليميين ، وعدم إمكانية نشر قوات حفظ السلم التى نص عليها الاتفاق ، حيث إن نشر هذه القوات كان يتطلب تنفيذ بنود أخرى نص عليها الاتفاق ، وأهمها : التعاون بين الأطراف المتحاربة ، والبدء فى حوار وطنى ، وإجراء انتخابات حرة تشارك فيها جميع الأطراف . وبالإضافة لما سبق ، فقد كان من الصعب إلقاء القبض على عناصر الجماعات المسلحة الأجنبية المشاركة فى الصراع ، كما كان من الصعب أيضاً نزع سلاحهم .(٢) وقد أدت العوامل السابقة إلى استمرار التعثر فى تنفيذ الاتفاق ، إلى أن تلقت جهود التسوية دفعة قوية عندما شاركت فيها جنوب أفريقيا بكامل ثقلها .

٣– موقف جنوب أفريقيا :

عند اندلاع الصراع أرسل الرئيس مانديلا وفداً من وزراءه إلى دول إقليم البحيرات العظمى للتعرف على وجهات نظرها إزاء الصراع . كما طرح مبادرة لتسوية الصراع تقوم على : وقف إطلاق النار ، والاعتراف بلوران كابيلاً رئيساً شرعياً للبلاد ، واعتراف كابيلا بالمتمردين ، والدخول فى حوار معهم ، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع .(٣) وقال مانديلا " إن الانتخابات ، والحد من وقوع مصادمات عسكرية فى المنطقة ، هما أفضل طريق للوصول إلى الاستقرار " . وقد أيدت موزمبيق وبتسوانا جهود جنوب أفريقيا فى هذا الصدد .(٤)

وفى هذا السياق ، أعلن مانديلا رفضه لقرار التدخل لدعم حكومة كينشاسا . وأكد أن التدخل العسكرى من شأنه تصعيد الصراع وتوسيع نطاقه ، مؤكداً أن بلاده لن ترسل قوات لدعم أى من أطراف الصراع ، كما ندد بسلوك الدول التى نحت إلى هذا الاتجاه .(٥) وقد فسر البعض موقف

---

(١) اختلف قادة التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية عند توقيع الاتفاق على من يكون له الحق فى التوقيع على الاتفاق بصفته رئيساً للتجمع . ورغم تسوية هذا الخلاف فيما بعد ، إلا أن الخلافات المستمرة داخل جماعات التمرد وبينها أيضاً أدت إلى تعثر تنفيذ الاتفاق . انظر فى هذا الشأن : أحمد إبراهيم محمود ، " تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو " ، **م س ذ** ، ص ٨٠ .

(٢) **جريدة الأهرام** ، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩.

(٣) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٦.

(٤) **جريدة الجرائد العالمية** ، ٨ سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٥ .

(٥) د. رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **م س ذ** ، ص ٥٦ .

جنوب أفريقيا على أنه يمثل انعكاسا لرغبة مانديلا فى نقل نموذج الوفاق الجنوب أفريقى إلى الكونغو الديموقراطية ، حيث تمثل المفاوضات والحلول الوسط اتجاهاً عاماً لسياسة جنوب أفريقيا . بالإضافة إلى أن مانديلا لم يكن - آنذاك - يسيطر بشكل كامل على القوات المسلحة فى بلاده ، حيث كانت هناك العديد من المشكلات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة فى جنوب أفريقيا ، والتى كان لا يزال يسيطر عليها البيض ، وبالتالى لم يكن بوسع مانديلا القيام بعمل عسكرى خارجى فى ذلك الوقت .[١]

وقد فسرت حكومة كينشاسا موقف جنوب أفريقيا على أنه يمثل دعماً غير مباشر للمتمردين ضدها . وذهبت إلى أن جنوب أفريقيا تعتبر أحد العناصر الفاعلة فى المؤامرة ضد الكونغو الديموقراطية ، وأنها تجسد دور " الشرطى " فى منطقة الجنوب الأفريقى ، لحساب الولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف ترجيح كفة الدول الأنجلوفونية على حساب الدول الفرانكوفونية .[٢] إلا أن موقف جنوب أفريقيا إزاء الصراع تغير جذرياً ، عندما أعلن مانديلا فى نهاية أغسطس ١٩٩٨ تأييده لتدخل دول السادك فى الصراع ، مؤكداً أن اعتراضه على التدخل كان قائماً على أساس معلومات غير كاملة . وفى هذا السياق أكد البعض أن مانديلا تعرض لنوع من تزييف الحقائق أو (الخداع المعلوماتى) من جانب قواته المسلحة ، التى كانت لا تزال تسيطر عليها العنصرية .[٣]

ورغم تأييدها لتدخل السادك ، إلا أن جنوب أفريقيا لم تتحول عن المشاركة فى جهود التسوية السلمية للصراع ، حيث شاركت حكومة بريتوريا فى معظم المباحثات التى عقدت لذلك الغرض ، كما أنها لعبت دوراً مهماً فى التوصل إلى اتفاق لوساكا [٤]، ونجحت أيضاً فى إقناع أطراف الصراع بالدخول فى حوار وطنى فيما بينهم ، حيث استضافت مدينة صن سيتى فى جنوب أفريقيا مباحثات الحوار الوطنى ، التى بدأت فى ٢٥ فبراير ٢٠٠٢ واستمرت لمدة ٤٥ يوماً ، وذلك بمشاركة نحو ٣٥٠ مفاوضاً يمثلون حكومات الكونغو الديموقراطية وزيمبابوى وأنجولا وناميبيا من جانب ، والجماعات المتمردة وحكومتى رواندا وأوغندا من جانب آخر ، بالإضافة إلى ممثلو المعارضة السياسية وجماعات المجتمع المدنى فى الكونغو الديموقراطية .[٥]

---

(١) Yusuf Bangura,**op.cit.**, PP.13-14.

(٢) أكدت حكومة كينشاسا أن جنوب أفريقيا تدعم المتمردين وأنها قدمت إليهم العديد من صفقات الأسلحة ، خاصة فى ظل الصلات القوية التى تربطها ببيزيما كاراها ، وهو ما نفاه وزير التعليم فى جنوب أفريقيا ، والذى يرأس أيضاً لجنة الرقابة على صادرات الأسلحة التقليدية ، مؤكداً أن صفقات الأسلحة المشار إليها قد تمت عبر تجار للأسلحة من جنوب أفريقيا ، وليس عن طريق حكومة بريتوريا . راجع فى هذا الشأن : **جريدة الأهرام** ، ٢١ فبراير ٢٠٠٠.

(٣) Mwesiga Baregu (ed.) , **op.cit.**, PP.56-57.

(٤) South Africa yearbook 2001/2002,**op.cit.**, PP.272-274.

(٥) www.aljazeera .net/ news/africa/2002/3/3/-20-4.htm.

وفى٣٠ يوليو ٢٠٠٢ نجحت جنوب أفريقيا فى إقناع كل من الكونغو الديموقراطية ورواندا بتوقيع اتفاق سلام بينهما فى بريتوريا . وقد تضمن الاتفاق عدداً من البنود يأتى فى مقدمتها : تعهد الكونغو الديموقراطية بملاحقة قوات الجيش الرواندى السابق وميليشيا الانترأهاموى ، ونزع سلاحهم ، وإعادتهم إلى رواندا ، وذلك بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة واللجنة العسكرية المشتركة . وفى المقابل تلتزم رواندا بسحب قواتها من الكونغو الديموقراطية ، وذلك على نحو متزامن مع تنفيذ الحكومة الكونغولية لالتزاماتها .(١)

٤- مواقف الدول الأخرى :

كانت ليبيا وزامبيا وجنوب أفريقيا هى أهم الدول التى سعت لتسوية الصراع وإنهاء التدخل فى الكونغو الديموقراطية ، غير أن ذلك لا ينفى مساهمة العديد من الدول الأخرى فى هذا الصدد . وقد تمثلت مساهمات هذه الدول – أساساً – فى رعاية واستضافة الاجتماعات التى عقدت بين ممثلى أطراف الصراع . ومن أهم هذه الدول **كينيا** التى استضافت فى يونيو ٢٠٠٠ اجتماعاً فى مدينة " إلدوريت " بين لوران كابيلا وكاجامى ، وذلك برعاية الرئيس موى .(٢)وهناك أيضاً **موزمبيق** التى استضافت فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٠، اجتماعاً ضم رؤساء دول : جنوب أفريقيا ، والكونغو الديموقراطية ، وزيمبابوى ، ورواندا وأوغندا ، وموزمبيق ، وممثلى أنجولا وناميبيا ، وذلك لمناقشة الحالة فى الكونغو الديموقراطية .(٣) كما استضافت **تنزانيا** المحادثات التى جرت بين جوزيف كابيلا وموسيفينى فى دار السلام فى يوليو ٢٠٠١، وذلك فى لقاء كان هو الأول من نوعه ، بغرض بحث سبل تسوية الصراع الكونغولى وإنهاء الخلافات بين الدولتين .(٤) واستضافت **بتسوانا** فى أغسطس ٢٠٠١ محادثات السلام التى مهدت لبدء الحوار الوطنى بين القوى الكونغولية . واستضافت **إثيوبيا** اللقاء الافتتاحى للحوار الوطنى بين الأطراف الكونغولية فى أديس أبابا فى ١٥ أكتوبر ٢٠٠١.(٥)

وفى ضوء الجهود الإقليمية لتسوية الصراع ، يلاحظ أن دور منظمة الوحدة الأفريقية كان محدوداً فى هذا الصدد . وعلى سبيل المثال لم تطرح المنظمة مبادرة خاصة بها لتسوية الصراع ،

---

(١) ولمزيد من التفصيلات حول بنود الاتفاق انظر :

Peace Agreement Between DRC and Rwanda, 30 July 2002 ,www.usip.org/Library/pa

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ٢.

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ص ٢-٤ .

(٤) www. aljazeera.net/news/africa/2001/7/7-12-2.htm

(٥) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام حول بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ١٣.

مكتفية فقط بمساندة الجهود والمبادرات الإقليمية والدولية التى طرحت لتسوية الصراع وإنهاء التدخل الإقليمى .(١) ومن جهة أخرى ، لم تكن المنظمة قادرة على تنسيق الاتصال بين أطراف الصراع على النحو المطلوب ، حيث إنها لم تستطع تعيين رئيس اللجنة العسكرية المشتركة ، وفقاً لما هو منصوص عليه فى اتفاق لوساكا ، حتى أن اللجنة ظلت تعمل بدون رئيس متفرغ لمدة تسعة أشهر .(٢)

وكان نقص الموارد من بين العوامل التى حالت بين المنظمة وبين القيام بدورها فى الكونغو الديموقراطية على النحو الأمثل ، إذ أدى ذلك إلى عدم القدرة على تعيين أعضاء اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية ، وكذا عدم القدرة على إقامة لجنة عسكرية مشتركة إقليمية فى كيسنجانى .(٣) وعدم القدرة على توفير التمويل اللازم لانتقال الوسيط المحايد إلى الجهات التى يلزم الانتقال إليها من أجل أداء مهامه ، وهو ما اضطر بعثة الأمم المتحدة وحكومة بتسوانا إلى تمويل انتقالات الوسيط المحايد ، على أن يتم استرداد تكاليف هذه الانتقالات من الصندوق الائتمانى لدعم السلم فى الكونغو الديموقراطية ومن تبرعات الدول المانحة .(٤)

أما السادك ، فكانت أكثر الفاعلين اهتماماً بتسوية الصراع وإنهاء التدخل . كما اهتمت المنظمة بتنسيق جهودها مع الأمم المتحدة فى هذا الصدد ، حيث عينت السادك ممثلاً لها فى كينشاسا ، تتضمن مهامه تعزيز التعاون بينها وبين بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية .(٥) غير أن الخلافات السياسية بين دول السادك والتنافس فيما بينها ، ونقص الإمكانيات المادية ، قد ساهم إلى حد بعيد فى عرقلة دورها فى تسوية الصراع وإنهاء التدخل .

---

(١) وهنا يقول وزير حقوق الإنسان فى الكونغو الديموقراطية : " إنه لا أمل فى حل مشكلة البحيرات العظمى بواسطة الجهود الأفريقية أو منظمة الوحدة الأفريقية ، التى ثبت أنها لا تملك الوسائل اللازمة لتنفيذ مقررات اتفاق لوساكا ، ومن ثم يجب إعفاء المنظمة من مسئولية حل الصراع فى الكونغو الديموقراطية ، حيث إن الحل لابد وأن يكون عن طريق المجتمع الدولى ، ومن خلال مجلس الأمن ... " . انظر : **جريدة الأهرام** ، ٢ نوفمبر ١٩٩٩، ص ٦.

(٢) اضطر الجنرال كازيمبيا ، الذى يعمل بصفة متفرغة فى القوات المسلحة فى زامبيا ، إلى القيام بمهمة رئيس اللجنة العسكرية المشتركة ، لحين تعيين رئيس لها . ولمزيد من التفصيلات ، انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ٩ .

(٣) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٤) شكك الوسيط المحايد فى إمكانية استمراره فى عمله بدون توافر التمويل اللازم . ومن هنا طرحت مسألة إنشاء صندوق لدعم عمل الوسيط المحايد . انظر: الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ١١.

(٥) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ١١.

المطلب الثالث
الجهود الدولية

وفى هذا المطلب سوف يتم تناول الجهود الدولية لتسوية الصراع وإنهاء التدخل ، وذلك على مستويين هما : مستوى التنظيم الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة ، ومستوى الدول الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى .

أولاً – موقف الأمم المتحدة :

اتسم الموقف الأولى للأمم المتحدة حيال الصراع الكونغولى بالبطىء وعدم الفاعلية ، حيث أصدر مجلس الأمن بياناً لدى اندلاع الصراع ، أكد فيه على السيادة الوطنية والاستقلال السياسى لجمهورية الكونغو الديموقراطية ، وسيادتها على جميع مواردها ، وضرورة التزام جميع الدول بالامتناع عن استعمال القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لأى دولة ، على نحو يتنافى ومقاصد الأمم المتحدة . كما طالب المجلس بسرعة وقف إطلاق النار ، وانسحاب القوات الأجنبية . ومن جهة أخرى أعرب المجلس عن قلقه إزاء النتائج الوخيمة الناجمة عن الصراع الكونغولى ، وخاصة بالنسبة للمدنيين ، وبصفة أخص فى المقاطعات الشرقية .(١)

غير أنه مع توقيع اتفاق لوساكا فى يوليو ١٩٩٩، أبدى مجلس الأمن اهتماماً أكبر بالصراع ، الكونغولى ، حيث صدرت بيانات عديدة عن المجلس أكد فيها دعمه الكامل لهذا الاتفاق ، كما كلف الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقدم تقريراً كل شهرين عن مدى التقدم الذى تم إحرازه فى تنفيذ الاتفاق ، ولهذا أوفد الأمين العام فريقاً متقدماً صغيراً إلى إقليم البحيرات العظمى لتحديد الدور المناط بالأمم المتحدة بموجب الاتفاق .(٢)

وفى هذا السياق أعلن مجلس الأمن عن تبنيه خطة ثلاثية المراحل لتنظيم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم فى الكونغو الديمقراطية ، بحيث يتوقف بدء كل مرحلة على مدى التقدم الفعلى على طريق إعمال اتفاق لوساكا . وقد بدأت المرحلة الأولى عندما أصدر المجلس القرار رقم ١٢٥٨ فى ٦ أغسطس ١٩٩٩، والذى أعلن فيه اعتزامه إرسال بعثة تابعة للأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، تضم فريقاً من المراقبين العسكريين قوامه ٩٠ فرداً ، وذلك للانتشار فى كينشاسا وكيجالى وكمبالا ولواندا وهرارى ويندهوك ، بهدف تنسيق الاتصال بين عواصم الدول المعنية بالصراع ، والمقار العسكرية للأطراف المتحاربة الرئيسية . كما تم تعيين السيد كامل مرجان ممثلاً شخصياً للأمين العام

---

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، **القرار ١٣٤١/٢٠٠٠ بخصوص الصراع فى الكونغو الديموقراطية** ، ٢٢ فبراير ٢٠٠١. ص ص ١-٢.

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الانتشار الأولى للأمم المتحدة فى جمهورية الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ص ٥-٦ .

، بهدف الإشراف على عمل فريق المراقبين . ونظراً لمحدودية عدد هذا الفريق ، وافتقاره إلى السلطة والقدرة على التعامل مع تعقيدات الصراع ، فقد أرسل مجلس الأمن فريقاً للمسح التقنى قوامه ١٢ فرداً إلى الكونغو الديموقراطية ، لإجراء الاتصالات السياسية والعسكرية اللازمة ، والتمهيد لعمليات الانتشار اللاحقة التى سوف تقوم بها قوات الأمم المتحدة . كما أرسل المجلس بعثة للمراقبة تسمى " بعثة مراقبى الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية – MONUC " . وتتكون البعثة من ٥٠٠ مراقباً عسكرياً ، للعمل داخل الكونغو الديموقراطية والدول المعنية بالصراع . وتشمل المهام الموكولة إلى البعثة ما يلى : إقامة اتصالات مع جميع الأطراف ، والحصول على ضمانات فيما يتعلق بالتعاون وتوفير الأمن لنشر المزيد من قوات الأمم المتحدة ، والاتصال باللجنة العسكرية المشتركة والتعاون معها ، ومراقبة وقف إطلاق النار ، وفض اشتباك القوات وإعادة نشرها ، وإجراء تقييم للحالة الأمنية فى البلاد ، ومساعدة اللجنة العسكرية المشتركة وأطراف الصراع على التحقيق فى انتهاكات وقف إطلاق النار ، وتحديد المواقع الحالية والمحتملة مستقبلاً لقوات جميع الأطراف بغية وضع تصور لنشر قوات الأمم المتحدة ، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للمشردين واللاجئين وغيرهم من المتضررين من الصراع .(١)

وفى ٢٤ فبراير ٢٠٠٠ أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٢٩١، الذى أعلن فيه بدء المرحلة الثانية لعمل البعثة . كما وافق المجلس بالإجماع فى هذا القرار على زيادة حجم البعثة إلى ٥٥٣٧ جندياً مسلحاً . وتتمثل المهام المنوطة بالبعثة فى : خلق قنوات اتصال فعالة مع أطراف الصراع ، والرقابة على وقف إطلاق النار والتحقيق فى أى انتهاكات فى هذا الصدد ، والفصل بين الأطراف المتحاربة ، والإشراف على إعادة انتشارها ، وإطلاق سراح الأسرى ، والتحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان والمذابح الناجمة عن الحرب وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة ، وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية والتعاون فى هذا الصدد مع الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية المعنية ، والتعاون مع منسق الحوار الوطنى ، ورقابة تدفقات الأسلحة لأطراف الصراع بشكل غير مشروع ، والتحقق من عدم إساءة استغلال موارد الكونغو الديموقراطية بشكل غير مشروع والتصدى لأى تجاوزات فى هذا الأمر ، ووضع خطة عمل خلال ٤٥ يوماً من بدء المرحلة الثانية تتعلق بأنسب السبل لضمان تنفيذ اتفاق لوساكا .

وقد أوفد مجلس الأمن سكرتير عام الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلم ، برنارد مانيت ، إلى الكونغو الديموقراطية لشرح مهام البعثة فى مرحلتها الثانية ، ومناقشة الصعوبات التى قد تواجهها ، والحصول على تعهدات الأطراف بتوفير الأمن للبعثة والتعاون معها . وأكد المجلس أن البعثة تعمل

---

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الانتشار الأولى للأمم المتحدة فى جمهورية الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ص ٥-٦ .

بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والذى يجيز لها استخدام القوة واتخاذ ما يلزم عند الضرورة ، لحماية أعضاء البعثة واللجنة العسكرية المشتركة والمدنيين ضد أى تهديد وشيك أو عنف مادى . وأكد المجلس ضرورة التزام أطراف الصراع بتوفير الأمن وحرية الحركة للبعثة والتعاون الوثيق معها ، معتبراً أن هذا الالتزام يعد شرطاً ضرورياً مسبقاً لنشر قوات الأمم المتحدة ، وبحث إمكانية زيادة عددها عند الاقتضاء ، حيث أكد المجلس إن الانتقال إلى المرحلة الثالثة لعمل البعثة لن يتم آلياً ، وإنما سوف يتوقف الأمر على مدى التقدم الذى يمكن إحرازه خلال المرحلة الثانية .

وقد كان هناك تغير شبه مستمر فى تكوين بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، سواء من حيث الدول المشاركة فيها ، وطبيعة هذه المشاركة ، وذلك حسب مقتضيات العمل فى المراحل المختلفة لعمل البعثة .

ويوضح الجدول رقم (١٠) تكوين بعثة الأمم المتحدة ، من حيث الدول المشاركة فيها ، وطبيعة المشاركة لكل دولة .

الجدول رقم (١٠)

تكوين بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية

الدولة	العناصر العسكرية			المجموع	ضباط الشرطة المدنية
	المراقبون	ضباط الأركان	القوات		
الاتحاد الروسى	٢٨	١	–	٢٩	–
الأرجنتين	–	–	–	–	٢
الأردن	٢١	٧	–	٢٨	–
أسبانيا	–	١	–	١	–
إندونيسيا	٣	٧	–	١٠	–
أوروجواى	٣٠	٢٥	١٠٩٥	١١٥٠	–
أوكرانيا	١٠	١	–	١١	–
أيرلندا	١	١	–	٢	–
إيطاليا	–	٣	–	٣	–
باراجواى	١٦	١	–	١٧	–
باكستان	٢١	١٦	–	٣٧	–
البرتغال	–	–	–	–	٢
بلجيكا	–	٥	–	٥	–
بنجلاديش	١٢	٩	–	٢١	–
بنين	١٩	٢	–	٢١	١
بوركينا فاسو	١١	–	–	١١	–
بولندا	٣	–	–	١١	–
بوليفيا	–	٢	٢٠٢	٢٠٤	–
بيرو	٣	–	–	٣	–
تونس	١٩	٥	٢٥٥	٢٧٩	–
الجزائر	٦	–	–	٦	–
جمهورية التشيك	٤	١	–	٥	–

تابع الجدول رقم (١٠)

الدولة	العناصر العسكرية			المجموع	ضباط الشرطة المدنية
	المراقبون	ضباط الأركان	القوات		
جنوب أفريقيا	١	٩	١٣٥	١٤٥	–
الدنمارك	–	٢	–	٢	–
رومانيا	٢٥	١	–	٢٦	–
زامبيا	١٠	٤	–	١٤	–
السنغال	١٦	١٨	٤٦٠	٤٩٤	٢
السويد	٢	–	–	٢	١
سويسرا	–	١	–	١	–
الصين	٩	١	–	١٠	–
غانا	١٧	٢	٤٠٠	٤١٩	–
فرنسا	١	٢	٣	٦	–
الكاميرون	–	١	–	١	–
كندا	–	٦	–	٦	–
كينيا	١٥	١٤	–	٢٩	–
مالي	٢١	٣	–	٢٤	٢
ماليزيا	٦	١٢	–	١٨	–
مصر	٢٤	٢	–	٢٦	–
المغرب	–	٥	٦١٤	٦١٩	–
مالاوى	١٧	–	–	١٧	–
بريطانيا	–	٦	–	٦	–
موزمبيق	٢	–	–	٢	–
النرويج	٣	٢	–	٥	–
نيبال	١٥	٢	–	١٧	٢
النيجر	١١	١	–	١٢	٢
نيجيريا	٢٥	١	–	٢٦	–
الهند	٢١	١٠	–	٣١	–
المجموع	**٤٥٠**	**١٩٠**	**٣١٦٤**	**٣٨٠٤**	**١٤**

المصدر: الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، **التقرير الحادى عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية** ، ٥ يونيو ٢٠٠٢. ص ص ١٧-١٨.

ملاحظات :

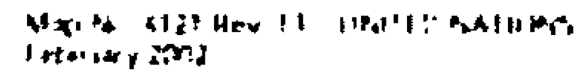
١- يبلغ العدد الإجمالى للبعثة ٧٦٢٢ فرداً ، ويشمل هذا العدد : القوة العسكرية ، والشرطة المدنية .

٢- تم تقدير بيانات الجدول وفقاً للتحديث الذى تم فى يونيو ٢٠٠٢ .

والجدير بالذكر ، إن بعثة الأمم المتحدة قد بذلت جهداً يعتد به فى تسوية الصراع ومواجهة آثاره ، وخاصة على الجانب الإنسانى ، كما عملت على إنهاء التدخل فى الكونغو الديموقراطية ، وقامت أيضاً بدور فاعل فى عمليات بناء السلم . وفى هذا الإطار تمركزت قوات البعثة فى الكثير من المواقع فى أنحاء مختلفة من الكونغو الديموقراطية ، كما دأبت البعثة على تغيير مواقعها حسب الاقتضاء . وتوضح الخريطة رقم (٨) مواقع انتشار البعثة فى الكونغو الديموقراطية .

خريطة رقم (٨)

مواقع انتشار بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية (*)



(*) تعمد الباحث الإبقاء على الخريطة بدون تعريب ، حتى تظهر أسماء المدن والمواقع المختلفة كما هى فى الأصل ، خاصة فى ظل الصعوبات الفنية التى تقف أمام تعريب الخريطة.

وبالنسبة لدور البعثة فى تسوية الصراع ، فإنها ساهمت فى حل المنازعات بين أطراف الصراع وبعضهم ، حيث توسطت فى النزاع بين حكومة كينشاسا والتجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية – جوما ، حول الأحقية فى السيطرة على مدينة موليرو . كما نجحت فى تسوية النزاع الذى نشب بين التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية – حركة التحرير ، وحركة التحرير الكونغولية ، عقب انهيار التحالف بينهما .[١] وتوسطت بين رواندا وأوغندا من أجل وقف القتال بين قواتهما .[٢]

كما دعمت البعثة الحوار الوطنى بين الأطراف الكونغولية ، حيث وضعت خبرة موظفيها تحت تصرف الوسيط المحايد للحوار الوطنى ، بما فى ذلك توفير المشورة السياسية والمالية . كما ساهمت فى تنظيم الاجتماع التحضيرى للحوار الوطنى فى كوتونو . ووافقت على توفير وسيلة الانتقال الجوى للوسيط المحايد والمشاركين فى الحوار ، مع توفير التمويل اللازم لذلك .[٣]

وقد أعطت البعثة أهمية كبيرة لنزع سلاح الجماعات المتحاربة وتسريحها وإعادة توطينها ، وطالبت بجعل كيسنجانى مدينة منزوعة السلاح ، حيث كان هذا الأمر هو الخطوة الأولى فى إطار المرحلة الثالثة لعمل البعثة . وفى سبيلها لنزع سلاح الجماعات المتحاربة ، قامت البعثة بجمع الكثير من المعلومات عن هذه الجماعات . وأقامت عدداً من مراكز الاستقبال فى شرق البلاد ، فى كيندو ، وجوما ، وكاليمى ، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة والبنك الدولى ، من أجل تنظيم إعادة الجماعات المسلحة إلى أوطانها ، وإعادة توطينها ، وإعادة إدماجها .[٤]

وقد حرصت البعثة على إجراء مشاورات مع أطراف الصراع ، وخاصة عند اتخاذها سياسيات معينة تجاه القضايا الهامة . ومن ذلك المشاورات التى أجرتها البعثة مع حكومتى رواندا وأوغندا وقيادة التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية – جوما ، فى يناير ٢٠٠٢، قبل القيام بالمرحلة الثالثة لانتشار قوات البعثة فى الكونغو الديموقراطية .[٥]

وفيما يختص بمواجهة الآثار الإنسانية للصراع ، ساهمت البعثة فى أعمال الإغاثة الإنسانية ، وذلك من خلال ما عرف ب " مبادرات السفن الإنسانية " ، التى كانت تبحر بين مناطق الصراع

---

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ص ٦-٧

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ص ٣-٤ .

(٣) **المرجع السابق** ، ص ص ١٠-١١.

(٤) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ١٤ .

(٥) **المرجع السابق** ، ص ص ٨-١٠.

المختلفة ، حاملة مواد الإغاثة إلى السكان . كما قامت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بمبادرة لإنقاذ حياة أكثر من ٤٠٠ ألف شخص من المتضررين بسبب الحرب .(١) وبذلت البعثة جهداً واضحاً فى مواجهة الأوبئة التى أصابت السكان ، وخاصة فى مناطق الصراع ، حيث عملت – بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الكونغولية – على وضع العديد من البرامج للتوعية بالإيدز ولتحصين الأطفال فى كافة أنحاء البلاد .(٢)

ومع ثورة بركان نيراجونجو فى جوما ، أوفد الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً إلى المنطقة – هو السيد روس ماونتن – للقيام بدور المنسق للمساعدات الطارئة . وأرسلت بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية كميات من المساعدات الطارئة لتلبية احتياجات السكان المنكوبين .(٣) كما أصدرت الأمم المتحدة وشركاؤها فى مجال الإغاثة الإنسانية نداءً موحداً عام ٢٠٠١، طالبوا فيه بتوفير مبلغ ١٣٩ مليون دولار ، لتمويل المساعدات الإنسانية وبرامج الإنعاش فى الكونغو الديموقراطية . وتم بالفعل توفير ٧٩ مليون دولار (٦٥% من المبلغ) فى شكل تعهدات قدمتها الجهات المانحة . وفى ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ تم توجيه النداء الموحد الثانى ، والذى طالب بتوفير ١٩٤ مليون دولار ، لمواجهة الأوضاع الإنسانية المتفاقمة فى الكونغو الديموقراطية .(٤)

وعلى صعيد حماية حقوق الإنسان ، بذلت البعثة – بالتعاون مع اليونيسيف والمجلس الكاثوليكى للأطفال – جهداً متواصلاً من أجل تسريح الجنود الأطفال . كما طالبت أطراف الصراع بالتوقف عن تجنيد الأطفال ، باعتبار أن ذلك يمثل انتهاكاً للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل . ومن ناحية أخرى ، زارت مفوضة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين الكونغو الديموقراطية . والتقت بلوران كابيلا ، حيث حددت عدداً من انتهاكات حقوق الإنسان التى ينبغى أن تعالجها حكومة كينشاسا ، والتى من أهمها استمرار تطبيق عقوبة الإعدام ، والأخذ بالمحاكم العسكرية ، والتعذيب ، والاحتجاز الإدارى .(٥)

كما لعبت البعثة دوراً مهماً فى مواجهة نهب الموارد الكونغولية واستغلالها بشكل غير مشروع ، حيث شكل الأمين للأمم المتحدة فريقاً من الخبراء فى سبتمبر ٢٠٠٠ لبحث مسألة الاستغلال غير

---

(١) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ١١ .

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ص ٧-١٠.

(٣) **جريدة الحياة** ، " كيجالى تطالب بمساعدات دولية : نصف مليون كونغولى يفرون من بركان نيراجونجو " ، ع١٤١٨٦ ، ٢٠ يناير ٢٠٠٢ ، ص ٨ .

(٤) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية، م س ذ ، ص ١٨ .

(٥) **المرجع السابق** ، ص ص ١٥-١٩.

المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات فى الكونغو الديموقراطية ، ثم تقديم التوصيات إلى مجلس الأمن .[١]

وبذلت البعثة أيضاً جهداً يعتد به على صعيد إجراءات بناء السلم وإعداد البلاد للتحول من الصراع إلى الاستقرار السياسى ، حيث أقنعت البعثة حركات التمرد بإعادة فتح نهر الكونغو أمام الملاحة للأغراض التجارية والإنسانية .[٢] كما أقامت وحدة للشرطة المدنية تضم ١٥ ضابطاً ، وذلك بهدف إجراء تقييم شامل لهيكل الشرطة المحلية فى البلاد ، من حيث العاملين فيها ، ومرافقها ، وبرامجها التدريبية . ووضعت البعثة أيضاً برنامجاً استشارياً تدريبياً لقوات الشرطة المحلية فى كيسنجانى ، لمساعدتها على الاضطلاع بمسئولياتها فى حفظ الأمن . وفى الوقت نفسه أجرت البعثة مشاورات عديدة مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها حول المساعدات التى يمكن تقديمها للجهاز القضائى فى البلاد .[٣]

كما رحبت البعثة باتفاقات التسوية السلمية التى عقدتها حكومة كينشاسا مع كل من رواندا وأوغندا وحركات التمرد . وأعربت عن استعدادها للمساهمة فى تنفيذ هذه الاتفاقات ، بما يؤدى إلى إحلال السلم والاستقرار فى الكونغو الديموقراطية .

ثانياً – مواقف الدول الكبرى :

١– موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

عندما اندلع التمرد ضد لوران كابيلا ، أصدرت الولايات المتحدة بياناً أدانت فيه التدخل العسكرى من جانب رواندا وأوغندا إلى جانب المتمردين ، باعتباره عملاً غير مقبول . و دعت واشنطن إلى وقف إطلاق النار والبحث عن حل تفاوضى للصراع ، مؤكدة أن إطلاق فرص العملية الديموقراطية فى الكونغو الديموقراطية ، واحترام حقوق الإنسان والحريات من شأنه أن يعيد الاستقرار إلى البلاد ، وهو ما أكده كل من سوازان رايس ، مساعدة وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية ، والمبعوث الأمريكى إلى إقليم البحيرات العظمى ، وولبى ، فى زياراتهما المتعددة إلى الإقليم .

وفى ظل إدارة الرئيس جورج بوش الابن ، لوحظ أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر اهتماماً بتسوية الصراع الكونغولى وإنهاء التدخل الإقليمى فيه ، خاصة بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أن ذلك الصراع هو صراع بلا فائزين ، وأنه أدى إلى تورط حلفائها فى الإقليم فى حرب بلا نهاية

---

(١) يتكون الفريق من أربعة خبراء برئاسة السيدة سافياتو بانداو ، الوزيرة السابقة للطاقة فى كوت ديفوار . ويقع مقره فى نيروبى . ويستمر عمله لمدة ستة أشهر . وللمزيد من التفصيلات انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ١٦ .

(٢) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، **م س ذ** ، ص ٤ .

(٣) **المرجع السابق** ، ص ص ١٠-١١.

واضحة ، ومن ثم رأت الولايات المتحدة ضرورة تسوية الصراع ، حتى تستكمل مشروعاتها فى إقليم البحيرات العظمى ، وحتى تستطيع الاعتماد على حلفائها - وفى مقدمتهم أوغندا - فى إطار المبادرة الأفريقية لمواجهة الأزمات .(١)

وفى هذا الإطار أيدت الولايات المتحدة جهود تسوية الصراع ، وخاصة تلك التى تقودها جنوب أفريقيا . كما قام وزير الخارجية الأمريكى كولن باول بأول زيارة له إلى أفريقيا فى ٢٣ مايو ٢٠٠١ ، بهدف بحث سبل تسوية الصراعات الأفريقية ، وعلى رأسها الصراع فى الكونغو الديموقراطية ، حيث زار الوزير الأمريكى أوغندا وطالبها بتنفيذ اتفاق لوساكا ، وسحب قواتها من الكونغو الديموقراطية .(٢) وأكد باول التزام بلاده بمواجهة الآثار الإنسانية للصراع الكونغولى . وفى هذا السياق رفعت الإدارة الأمريكية مقدار المساعدات المقدمة إلى الكونغو الديموقراطية ، لتصل إلى ٧٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٠١ .(٣) كما قدمت ٨٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٢، كمساعدات إنسانية للكونغو الديموقراطية ، بالإضافة إلى ٥ مليون دولار لدعم برنامج إصلاح القضاء فيها .(٤)

٢- الموقف الأوروبى :

أ- موقف الاتحاد الأوروبى :

ناقش الاتحاد الأوروبى الصراع فى الكونغو الديموقراطية خلال المؤتمر الوزارى الذى عقد بين الاتحاد ودول السادك فى فيينا فى ٣/٤ نوفمبر ١٩٩٨. وأصدر الاتحاد العديد من البيانات التى تؤكد حرصه على إيجاد حل سلمى للصراع الكونغولى ، واستعداده للمشاركة فى دعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية فى هذا الصدد ، حيث أرسل الاتحاد مبعوثاً خاصاً إلى المنطقة هو " ألدو أجيللو – Aldo Ajello " لمناقشة هذا الأمر .(٥)

وقد أعلن الاتحاد تأييده لاتفاق لوساكا ، باعتباره الإطار الأساسى لتسوية الصراع فى الكونغو الديموقراطية . ورحب الاتحاد أيضاً بمحادثات السلام التى عقدت فى مدينة صن سيتى ، كما ساهمت دول الاتحاد إلى جانب حكومة جنوب أفريقيا فى تحمل تكاليف عقد تلك المباحثات ، والتى بلغت نحو

---

(١) John F. Clark, **op.cit.** , P.270.

(٢) **جريدة الحياة** ، ع ١٣٩٤٧ ، ٢٣ مايو ٢٠٠١ ، ص ٨ .

(٣) **Herald Tribune**, 27 August 2001.

(٤) د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، **م س ذ** ، ص ١٨٨.

(٥) د. محمود أبو العينين ، " دور الأطراف الإقليمية .. " ، **م س ذ** ، ص ٧١٣ .

أربعة ملايين دولار .(١) وأكد الاتحاد أيضاً مساندته لاتفاق بريتوريا ، وأعرب عن اســتعداده لتقديم الدعم المادى والمعنوى اللازم تنفيذ الاتفاق من أجل إنهاء الصراع .(٢)

وقد تعهد رئيس المفوضية الأوروبية " رومانو برودى " بدعم الرئيس جوزيف كــابيلا سياسـياً ومالياً ، بشرط أن يسعى الرئيس الكونغولى نحو إنهاء الصراع الدائر فى بـلاده . وأعلـن الاتحـاد الأوروبى أيضاً أنه سيقدم ٢٨مليون يورو لإصلاح النظام القضائى فى الكونغو الديموقراطية ، إضافـة إلى ٥٠ مليون يورو سوف تقدم لاحقاً لتنفيذ مشاريع أخرى .(٣) وفى ٢١ نوفمبر ٢٠٠١ زار وفد اللجنة الثلاثية للاتحاد ست دول فى وسط أفريقيا ، بهدف إثبات التزامه بدعم اتفاق لوساكا . كما دعـا إلـى مواصلة الحوار بين أطراف الصراع ، وتنفيذ عمليات نزع سلاح الجماعات المسـلحة وتسـريحها ، وإعادة توطينها ، وإعادة دمجها .(٤)

ومع تقدم جهود التسوية السلمية ، بدا الاتحاد الأوروبى أكثر تحمساً لتسـوية الصـراع وإنـهاء التدخل فى الكونغو الديموقراطية . وفى هذا الإطار وافق الاتحاد على طلب الأمم المتحدة بنشر قـوة أوروبية لحفظ السلم فى الكونغو الديموقراطية ، وذلك لمواجهة أعمال القتال التـى تصـاعدت بيـن جماعتى الهيما والليندو فى بونيا ، إثر انسحاب القوات الأوغندية منها . وقد وصلت طلائع هذه القـوة بالفعل إلى مطار بونيا على متن طائرة فرنسية فى ٥ يونيو ٢٠٠٣.(٥)

ب- الموقف الفرنسى :

أصدرت الخارجية الفرنسية بياناً فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٨، أعلنت فيه الحياد التـام لفرنسـا إزاء الصراع الدائر فى الكونغو الديموقراطية ، وإن كانت قد أعربت عن قلقها بخصوص الاسـتقرار فـى إقليم البحيرات العظمى . وفى هذا الإطار أصدرت السفارة الفرنسية فى زيمبابوى بياناً نفت فيه دعـم فرنسا لأى من أطراف الصراع ، وذلك رداً على اتهامات الرئيس لوران كابيلا بأن فرنسا تلعـب دوراً مهماً فى دعم المتمردين ، خاصة فى ظل الصلات القوية التى تربطها ببعض قادة التمرد .(٦)

---

(١) **جريدة الحياة** ، " جنوب أفريقيا تستضيف اليوم محادثات للسلام فى الكونغو " ، ع ١٤٢٢١ ، ٢٥ فـبراير ٢٠٠٢ ، ص ٨ .

(٢) EU Welcomes Rwanda-congo Peace Accord , www.conokin.com/news/categories/politics/

(٣) **جريدة الحياة** ، ع ١٣٨٨٠ ، ص ٨ ، ١٧ مارس ٢٠٠١ .

(٤) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ص ١- ٢ .

(٥) www.bbcararbic.com.5/june/2003.

(٦) ومن دلائل هذه الصلات ، استقبال وزير التعاون الفرنسى لأرثر زاهيدى نجوما ، بعد نفيه إلى فرنسا فـى مـايو ١٩٩٨. انظر : **جريدة الاتحاد الإماراتية** ، ١١ ديسمبر ١٩٩٨ .

كما أكد الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى ياوندى ، أثناء حضوره اجتماعات القمة الفرنسية الأفريقية فى ١٨ يناير ٢٠٠١، أنه يتعاطف مع الشعب الكونغولى ، وأن بلاده تساند الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلم والاستقرار والتنمية فى الكونغو الديموقراطية . كما دعا المجتمع الدولى إلى التحرك فى ذات الاتجاه . وجدد شيراك دعوته إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى إقليم البحيرات العظمى ، باعتبار أن الأسباب الرئيسية للصراع الكونغولى إنما هى – فى تصوره – أسباب إقليمية وليست داخلية .(١)

ج- الموقف البلجيكى :

أكدت بلجيكا أهمية التسوية السلمية للصراع الكونغولى وإنهاء التدخل الإقليمى فيه . وفى هذا الإطار ، استضافت حكومة بروكسل اجتماعاً غير رسمى فى يناير ٢٠٠٢، شارك فيه ممثلو المعارضة السياسية والمجتمع المدنى فى الكونغو لديموقراطية ، لتنسيق وجهات النظر بشأن قضايا : الدستور ، والانتخابات والتحول الديموقراطى ، والمواطنة ، والقوات المسلحة .(٢)

كما حرصت بلجيكا على المساهمة فى إعادة إعمار الكونغو الديموقراطية ، حيث قدمت مساعدات فى مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية قدرها ١٨٠مليون دولار ، وذلك عند زيارة رئيس وزرائها للكونغو الديموقراطية فى يونيو ٢٠٠١.(٣)

ويتضح من عرض المواقف الدولية من تسوية الصراع أنه كان هناك نوع من التقارب فى الموقف الدولى حول بعض الأمور ، ومن أهمها : ضرورة إيجاد حل سلمى للصراع ، مع تفضيل حدوث ذلك فى إطار إقليمى ، والاعتراف بشرعية النظام الحاكم فى كينشاسا ، والتأكيد على سيادة الكونغو الديموقراطية ووحدة أراضيها ، وهو ما يعنى أن تقسيم الكونغو الديموقراطية إنما هى مسألة غير واردة فى المقترحات الدولية للتسوية . غير أنه لوحظ فيما بعد وجود نوع من التباين حول أطر تسوية الصراع ، حيث تفضل فرنسا تسويته عن طريق عقد مؤتمر دولى للسلام فى إقليم البحيرات العظمى ، بينما ترى الولايات المتحدة وبريطانيا ضرورة تسوية الصراع فى إطار إقليمى (أفريقى) ، فى حين ترى الأمم المتحدة أنه لا ينبغى ترك الأمر للأفارقة وحدهم .

وختاماً لهذا المطلب ، تجدر الإشارة إلى أن الجهود التى بذلت من أجل تسوية الصراع وإنهاء التدخل قد تكاملت مع بعضها على مستوياتها الداخلية والإقليمية والدولية ، لتؤدى إلى توقيع اتفاق نهائى لتسوية الصراع فى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢، بين الحكومة الكونغولية وحركات التمرد والقوى

---

(١) www.islamonline.net.arabicnews/2001-01/19/artcle 16.shtml

(٢) شارك فى ذلك الاجتماع مراقبين عن الجهة الميسرة للحوار الوطنى ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبى ، ولمزيد من التفصيلات انظر : الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية ، م س ذ ، ص ٤ .

(٣) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى ، حيث نص الاتفاق على : احتفاظ جوزيف كابيلا بالسلطة لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تقتسم الأطراف المتصارعة حقائبها الوزارية بالتساوى ، وتعيين أربعة نواب للرئيس يمثلون الحكومة والجماعتين المتمردتين الرئيسيتين والمعارضة السياسية ، على أن تجرى فى نهاية الفترة الانتقالية انتخابات ديموقراطية تشارك فيها مختلف القوى السياسية فى البلاد .[١]

وفى مارس ٢٠٠٣ وقعت الأطراف المشاركة فى اتفاق السلام على مسودة الدستور الانتقالى ، وعلى مذكرة تتعلق بتكوين الجيش الوطنى الجديد ، الذى سوف يضم فى صفوفه جنوداً من كافة الفصائل المتصارعة .[٢] وفى ٧ أبريل ٢٠٠٣ أدى جوزيف كابيلا القسم الدستورى كرئيس للبلاد خلال الفترة الانتقالية ، وأصدر عفواً عاماً يتعلق بكل الأعمال الحربية والجرائم السياسية وجرائم الرأى ، كما ألغى المحاكم العسكرية . وبدأت الحكومة فى الإعداد لإقامة مؤسسات الدولة وفى مقدمتها البرلمان . وفى هذه الأثناء شرعت بعثة الأمم المتحدة فى القيام بإجراءات بناء السلم خلال الفترة الانتقالية .[٣]

ومع هذه التطورات ، أعلن قائد حركة تحرير الكونغو أن الصراع قد انتهى وأن الحركة بصدد التحول إلى حزب سياسى ، وأن المعركة الحالية سوف تكون من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان ، مع العمل على محاربة الفساد والروح القبلية . كما أعلن زعيم التجمع الكونغولى من أجل الديموقراطية – جوما فى أبريل ٢٠٠٣ أن الصراع قد انتهى . وفى هذه الأثناء أخذت الدول المتدخلة فى استكمال عمليات الانسحاب من الكونغو الديموقراطية . كما غادرت القوة الفرنسية ايتورى فى نهاية أغسطس ٢٠٠٣، حيث حلت محلها قوات الأمم المتحدة . وفى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٣ اجتمع ممثلو الدول المتدخلة فى الصراع على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتعهدوا باحترام سيادة الكونغو الديموقراطية وعدم التدخل فى شئونها ، ودعم عملية التسوية السلمية فيها ، ومساندة حكومتها الانتقالية .

---

(١) نورا أسامة ، " مستقبل الكونغو بعد السلام " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣، ص ٢٢٢.

(٢) **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

(٣) الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، **التقرير الخاص الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية** ، ٢٧ مايو ٢٠٠٣. ص ٢.

الخاتمة

الخاتمة

فى ختام هذه الدراسة ، يمكن تأكيد أهم ما ورد فيها من خلاصات ، وكشف مدى صحة المقولات والفروض التى انطلقت منها . وطرح تصور مستقبلى لكيفية تفعيل عمليات التدخل ، فى حالة ما إذا لم يكن هناك مفر من اللجوء إليها لمواجهة الصراعات الداخلية الأفريقية .

ويمكن إجمال أهم الخلاصات الواردة فى الدراسة فيما يلى :

أولاً– إن مفهوم التدخل يعتبر من أكثر المفاهيم تعقيداً ، إذ لا يوجد تعريف محدد جامع مانع للمفهوم ، وإنما كانت هناك اتجاهات متعددة فى تعريف المفهوم . ومن أهمها : الاتجاه اللغوى ، الذى حاول تحديد مفهوم التدخل استناداً إلى الأصل اللغوى لكلمة التدخل واستخداماتها فى اللغة ، والاتجاه القانونى الذى سعى لتحديد مدى شرعية السلوك الذى يقوم به الطرف المتدخل ، مع قصر التدخل على السلوكيات التى يقوم بها الطرف المتدخل دون سند قانونى ، والاتجاه الاصطلاحى ، الذى يحدد مفهوم التدخل استناداً إلى معايير معينة منها : أداة التدخل ، ودرجة الإكراه المصاحبة للتدخل ، ومدى جسامة الأثر الناجم عن السلوك التدخلى ، .. إلخ .

ثانياً– إن التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية أصبح يمثل ظاهرة فى العلاقات الدولية الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة ، وذلك على الرغم من وجود بعض الحالات للتدخل الإقليمى أثناء الحرب الباردة .

ثالثاً– أوضحت الدراسة أن هناك ثلاثة مستويات من المحددات التى تؤثر على صناع القرار فى الدول الأفريقية عند اتخاذهم لقرار التدخل فى صراع داخلى معين . وهى المحددات العالمية والإقليمية والداخلية . وتتمثل **المحددات العالمية** فى متغيرات النظام الدولى بعد الحرب الباردة ، وموقف الأمم المتحدة والدول الكبرى من التدخل فى الصراعات الداخلية ، وخاصة الصراعات الأفريقية . أما **المحددات الإقليمية** ، فترتبط بتغير الإدراك الأفريقى لمفهومى السيادة الوطنية والأمن الوطنى ، وما يتصل بذلك من انعكاسات على الموقف الأفريقى من التدخل فى الصراعات الداخلية ، وذلك فى ظل ضعف آليات تسوية الصراعات وتحقيق الأمن فى القارة . بينما تتمثل **المحددات الداخلية** فى خصائص الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة ، وموقف صانع القرار فى الدول الأفريقية من التدخل الإقليمى فى الصراع الداخلى الذى قد يندلع فى بلاده .

رابعاً– كشفت الدراسة عن أهم الأنماط التى اتخذها التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة وهى : **أولاً** ، التدخل المباشر من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية ، ومن ذلك تدخل الإيكواس فى الصراعات الداخلية لكل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وكوت ديفوار . و**ثانياً** ، التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية فى إطار تنظيم إقليمى معين ، ومن أهم الحالات التى تندرج تحت هذا النمط ، تدخل بعثة ميساب فى أفريقيا الوسطى ، وتدخل ليبيا

وتشاد فى أفريقيا الوسطى أيضاً ، وتدخل نيجريا فى سيراليون ، وتدخل السنغال وغينيا فى غينيا بيساو، وتدخل جنوب أفريقيا فى ليسوتو . **وثالثاً** ، التدخل المباشر من جانب الدول الأفريقية خارج إطار التنظيم الإقليمى ، ومن ذلك التدخل الإقليمى فى الكونغو الديموقراطية . **ورابعاً** ، التدخل غير المباشر من جانب الدول الأفريقية ، والذى يتخذ أربعة أنماط وفقاً لشكل التدخل ، وهى : التدخل عن طريق تصعيد الحروب الأهلية ، مثلما حدث فى السودان وأنجولا . والتدخل عن طريق دعم العمليات الانفصالية ، وذلك على نحو ما جرى فى الصومال والسنغال . والتدخل عن طريق الإطاحة بالنظم الحاكمة ، وذلك مثلما تدخلت أوغندا للإطاحة بنظام الهوتو فى رواندا ، وتدخلت أنجولا للإطاحة بنظام باسكال ليسوبا فى الكونغو برازافيل . والتدخل عن طريق دعم حركات التمرد المسلح ، ومن ذلك التدخل السودانى فى إريتريا وإثيوبيا وأوغندا ، والتدخلات المتبادلة بين دول حوض نهر مانو .

خامساً– على الرغم من تعدد حالات التدخل الإقليمى المباشر وغير المباشر ، إلا أن حالة التدخل فى الكونغو الديموقراطية تظل أكثر الحالات تعبيراً عن ظاهرة التدخل الإقليمى ، وذلك بدرجة تجعلها نموذجاً معبراً عن ظاهرة التدخل الإقليمى فى أفريقيا بشكل عام . فالكونغو الديموقراطية هى أكثر الدول الأفريقية تعرضاً للتدخل فى صراعاتها الداخلية منذ استقلالها . ولا يكاد يخلو أى صراع داخلى فى الكونغو الديموقراطية من شكل أو آخر من أشكال التدخل الخارجى، الأجنبى والإقليمى ، والمباشر وغير المباشر على السواء ، وذلك أثناء مرحلة الحرب الباردة وبعدها أيضاً .

وقد ارتبط التدخل فى الصراع الكونغولى فى الستينيات بظروف الحرب الباردة والصراع الإيديولوجى بين الغرب والشرق ، ومحاولات كل طرف لاجتذاب الكونغو نحو معسكره ومنع وقوعها فى براثن المعسكر الآخر . أما التدخل فى أزمتى شابا ، فقد ارتبط برغبة الدول المتدخلة فى حماية مصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسى فى البلاد . وفى المرحلة التالية مباشرة للحرب الباردة ، استهدف التدخل فى بداية التسعينيات تأمين إجلاء الرعايا الغربيين من الكونغو الديموقراطية . وبالنسبة لصراع ٩٧/٩٦وصراع ١٩٩٨، فقد ارتبط التدخل الإقليمى فى الحالتين بالفراغ الذى شهدته القارة الأفريقية ، نتيجة لعدم اكتراث القوى الدولية الكبرى بالتدخل فى صراعاتها الداخلية ، إثر تجربتى التدخل الأمريكى فى الصومال والتدخل الفرنسى فى رواندا . كما أدى الافتقار إلى نظام متكامل وقابل للتطبيق للأمن الجماعى فى أفريقيا إلى اتجاه الدول الأفريقية إلى التدخل سواء لصالح الحكومة الشرعية أو لصالح المتمردين ، فضلاً عن ذلك فقد مثلت الرغبة فى تحقيق المصالح الوطنية للأطراف المتدخلة سبباً أساسياً فى تدخلها .

وبوجه عام ، تركت التدخلات المتعددة فى الصراعات الداخلية الكونغولية آثاراً عميقة على مسارات تلك الصراعات ، حيث ساهمت فى الإطاحة بحكومة لومومبا فى الستينيات ، وجاءت بموبوتو إلى السلطة عام ١٩٦٥، وساعدت على استمرار نظامه لأكثر من ثلاثة عقود من الزمان

، ثم أدت إلى الإطاحة به وتنصيب لوران كابيلا بدلاً منه فى مايو ١٩٩٧، كما أدت إلى تقويض استقرار البلاد منذ ١٩٩٨ وحتى تاريخ إعداد هذه الرسالة .

سادساً–إن تكرار حالات التدخل الإقليمى المباشر وغير المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، قد أفسح السبيل للمقارنة بين هذه الحالات ، على نحو ساهم فى استخلاص بعض الاستنتاجات حول طبيعة هذه التدخلات ، والأطراف المتدخلة ، ومبرراتها ، وأدواتها ، ونتائجها ، وسبل مواجهتها ، وفيما يلى توضيح لذلك :

١- يلاحظ أن التنظيم الإقليمى القارى ، ممثلاً فى منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى الآن) ، لم يمارس أى عمليات للتدخل المباشر فى الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة . إذ اقتصر التدخل المباشر على التدخل من جانب أحد التنظيمات الإقليمية الفرعية ، فى إطار الشرعية الدولية ممثلة فى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، بالإضافة إلى التدخل من جانب الدول الأفريقية ، سواء فى إطار التنظيمات الإقليمية القارية أو الفرعية أو خارج هذا الإطار .

٢- إن بعض حالات التدخل من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية لم تكن لتحدث ، لولا وجود قوة إقليمية تقف وراء هذا التدخل وتدعمه سياسياً ومادياً . ويعتبر الدور النيجيرى فى إطار الإيكواس المثال البارز على ذلك ، حيث كانت نيجيريا هى المحرك والممول الرئيسى لعمليتى التدخل فى ليبيريا وسيراليون .

٣-إن التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد اقترن فى أغلب الأحوال بمبررات أساسية تمثلت فيما يلى :

أ- حماية حقوق الإنسان ومنع تصاعد الكوارث الإنسانية وتحقيق الاستقرار الإقليمى ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل الإيكواس فى كل من ليبيريا وسيراليون .

ب- دعم الديموقراطية والحيلولة دون استخدام القوة فى الإطاحة بالحكومات المنتخبة ، ومثال ذلك تدخل جنوب أفريقيا وبتسوانا فى ليسوتو ، وتدخل نيجريا فى سيراليون .

ج- تحقيق الأمن الداخلى فى الدول المتدخلة ، كما هو الحال بالنسبة لتدخل كل من رواندا وأوغندا وبوروندى ضد كل من موبوتو وكابيلا فى الكونغو الديموقراطية .

٤- إن أسلوب الأطراف المتدخلة فى مواجهة الصراعات الداخلية كان يركز على الآتى :

أ- وقف تصاعد هذه الصراعات ، ومحاولة الوصول إلى تسويات سياسية لها . وقد طبق هذا الأسلوب – فى الغالب – من جانب التنظيمات الإقليمية الفرعية ، على نحو ما قامت به الإيكواس فى كل من ليبيريا وسيراليون .

ب- فرض مصالح الأطراف المتدخلة على حكومات وشعوب الدولة الهدف ، كما هو الحال بالنسبة للدور الذى قامت به إثيوبيا فى الصومال ، ومثلما حدث أيضاً فى حالة الكونغو الديموقراطية ، حيث أطاحت الدول المتدخلة بموبوتو ، وساهمت فى تنصيب لوران كابيلا بدلاً منه ، ثم سعت

للإطاحة بكابيلا ذاته فيما بعد . ويمثل اتباع هذا الأسلوب انتهاكاً للقانون الدولى ، وخروجاً على الآليات المتعارف عليها لمنع وإدارة الصراعات سواء فى إطار الأمم المتحدة أو التنظيمات الإقليمية الأفريقية ، وهو ما قد يفضى إلى مزيد من عدم الاستقرار والعنف فى القارة .

ج- إن الأطراف المتدخلة لم تركز على استئصال جذور الصراعات الداخلية من الأساس ، وهو ما أدى فى بعض الحالات إلى تجدد تلك الصراعات ، كما هو الحال بالنسبة للصراع فى كل من ليبيريا والكونغو الديموقراطية .

٥- إن بعض حالات التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية قد شهدت توظيفاً متوازياً لأدوات التدخل العسكرى المباشر وغير المباشر ، كما هو الحال بالنسبة للتدخل الإثيوبى فى الصراع الصومالى ، إذ تدخلت إثيوبيا فى هذا الصراع بشكل مباشر عن طريق استخدام قواتها المسلحة ، وتدخلت أيضاً بشكل غير مباشر من خلال تقديم المساعدات العسكرية لأطراف الصراع الموالية لها .

٦- إن احتمالات نجاح التدخل المباشر فى الصراعات الداخلية تكون أقل بشكل عام مقارنة بالتدخل فى الصراعات الدولية . نظراً للتعقد الذى تتسم به الصراعات الداخلية فى الغالب ، وما هو يقتضى حشد إمكانيات عسكرية كبيرة نسبياً ، وتكثيف الجهود بدرجة أكبر لضمان جمع الإرادة السياسية للمتصارعين وحلفائهم فى الداخل والخارج ، فضلاً عما تتطلبه تسوية الصراع الداخلى من إجراءات معقدة .

٧ -إن التدخل غير المباشر غالباً ما يحدث بين الدول عندما لا توجد سيطرة على مناطق الحدود فيما بينها ويعتبر التدخل الإثيوبى غير المباشر فى الصومال من الأمثلة البارزة فى هذا الإطار .

٨- تزداد احتمالات التدخل غير المباشر فيما بين الدول التى يوجد تداخل إثنى بين شعوبها . ويعتبر دعم غينيا بيساو للحركة الانفصالية فى إقليم كازامانس السنغالى مثالاً على ذلك . غير أن هذا الاستنتاج لا ينفى وجود حالات للتدخل الإقليمى غير المباشر بين دول غير متداخلة إثنياً ، كما هو الحال بالنسبة للتدخل غير المباشر من توجو وبوركينا فاسو فى أنجولا .

٩- إن التدخل غير المباشر غالباً ما يحدث بشكل تبادلى . فالدولة عندما تتدخل فى الصراع الداخلى فى دولة أخرى ، فإن ذلك قد يدفع الدولة الثانية للتدخل فى الدولة الأولى . ويعتبر التدخل فى منطقة حوض نهر مانو مثالاً واضحاً لذلك . غير أنه توجد استثناءات قليلة على هذا الاستنتاج ومنها حالة التدخل غير المباشر فى الصومال ، والتى لم تأخذ هذا الشكل التبادلى نتيجة لانهيار الدولة فى الصومال قبل تشكيل الحكومة الانتقالية ، ثم نتيجة للضعف الذى يعترى هذه الحكومة ، والتى لم تتمكن حتى الآن من السيطرة على معظم أنحاء البلاد .

١٠- إن التدخل غير المباشر غالباً ما يأخذ الطابع السرى ، ومن ثم فهناك صعوبات عديدة تحول دون التأكد من حدوثه ، ومنها أن التدخل غير المباشر لا يعتمد على استخدام القوات المسلحة للدول

المتدخلة ، كما أن الدول المتدخلة غالباً ما تنفى تدخلها غير المباشر فى الصراعات الداخلية للدول الأخرى .

١١- إن هناك إمكانية لممارسة التدخل غير المباشر دون تحمل المسئولية الدولية عن ذلك . فمع صعوبة إثبات حدوث التدخل غير المباشر ونفى الدول المتدخلة لقيامها بالتدخل ، تجد المنظمات الدولية والإقليمية نفسها غير قادرة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد الدول المتدخلة ، بل وغير قادرة فى بعض الأحيان على توجيه الاتهام بالتدخل للدول التى تقوم بذلك ، حتى أن تقارير هذه المنظمات غالباً ما لا تتضمن تحديداً صريحاً للدول المتدخلة بشكل غير مباشر ، حيث تكتفى هذه المنظمات بدعوة الدول المتدخلة – دون تسميتها – إلى التوقف عن القيام بمثل هذا السلوك .

١٢-إن تحرك التنظيمات الدولية والإقليمية لمواجهة عمليات التدخل غير المباشر غالباً ما يكون بطيئاً . فعادة ما تتأخر المنظمة فى الاستجابة لمثل هذه المواقف ، مما قد ينذر بتفاقمها . وعلى سبيل المثال اكتفت منظمة الوحدة الأفريقية بإدانة التدخلات غير المباشرة المتبادلة بين ليبيريا وغينيا وسيراليون ، مطالبة الأطراف الثلاثة بضبط النفس والتعاون مع الإيكواس فى ذلك الشأن .

وبالنسبة **للفروض** الثلاثة التى انطلقت منها الدراسة ، فقد توصل الباحث إلى إثبات صحتها ، وذلك على النحو التالى :

١- بالنسبة **للفرض الأول** المتعلق بأثر الفراغ الذى شهدته الساحة الأفريقية مع نهاية الحرب الباردة على اتجاه الأطراف الأفريقية نحو التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية ، فقد ثبتت صحة هذا الفرض ، إذ لم يكن من الممكن حدوث ظاهرة التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية على ذلك النحو الذى حدثت به ، لولا عدم اكتراث القوى الدولية الكبرى بالتدخل العسكرى فى تلك الصراعات ، فتدخل الإيكواس فى ليبيريا وسيراليون يمكن تفسيره فى حالة ليبيريا بانشغال الأمم المتحدة والدول الكبرى بحرب الخليج الثانية ، بينما يفسر فى حالة سيراليون برفض الدول الكبرى للتدخل العسكرى فى هذا الصراع ، وتأخر تحرك الأمم المتحدة فى اتجاه إرسال بعثة عسكرية لحفظ السلم فى سيراليون . وقد ثبت ذلك فى حالات أخرى مثل : ليسوتو وأفريقيا الوسطى والكونغو الديموقراطية .

وعلى سبيل المثال ، كان غياب التدخل الغربى المباشر فى صراعات الكونغو الديموقراطية ، دافعاً أساسياً للتدخل الإقليمى فى تلك الصراعات . إذ أنه مع نهاية الحرب الباردة فقدت الكونغو الديموقراطية كثيراً من قيمتها الاستراتيجية لدى الدول الغربية . وبالتالى لم يعد هناك ما يدفع تلك الدول للتدخل العسكرى المباشر فى صراعات الكونغو الديموقراطية . ولذا فضلت الدول الغربية التدخل غير المباشر فى تلك الصراعات من خلال وكلائها فى المنطقة ، وفى مقدمتهم أوغندا ورواندا . وقد دفع ذلك أطراف أفريقية أخرى للتدخل المضاد – لأسباب مختلفة– فى تلك الصراعات .

٢- أما **الفرض الثانى** المتعلق بدور التدخل خارج الأطر التنظيمية الإقليمية فى زيادة حدة الصراعات الداخلية وتعقيد إمكانيات تسويتها وإطالة أمدها ، فقد ثبتت صحته فى معظم الصراعات التى تم تناولها خلال الدراسة . وقد اتضح ذلك فى حالة الكونغو الديموقراطية على وجه الخصوص ، حيث أدى التدخل الإقليمى إلى إطالة أمد الصراعات الكونغولية ، وخاصة صراع ١٩٩٨، والذى بدأ فى أغسطس ١٩٩٨ ولا يزال مستمراً - إلى حد ما - حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة .

وقد كانت هناك مجموعة من العوامل التى أدت إلى إطالة أمد الصراع الكونغولى . وفى مقدمتها أن الأطراف المتدخلة أخطأت فى تقدير الوقت اللازم لتحقيق أهدافها المتوخاة من وراء التدخل ، وهو ما دفعها إلى الاستمرار فى الصراع ريثما تتحقق هذه الأهداف ، خاصة وأن الانسحاب من الكونغو الديموقراطية قبل تحقيق هذه الأهداف كان يعنى الهزيمة السياسية للنظم الحاكمة فى الدول المتدخلة ، وهو ما اتضح بشكل خاص بالنسبة لرواندا وأوغندا وزيمبابوى . وقد أدى التدخل الإقليمى أيضاً إلى حدوث نوع من توازن القوى بين الحكومة والمعارضة ، بحيث أصبح من المتعذر على كل طرف حسم الصراع لصالحه ، فبعد أن كان هناك نوع من التفوق لصالح المتمردين فى بداية الصراع بفضل الدعم الذى حصلوا عليه من رواندا وأوغندا وبوروندى ، فإن تدخل زيمبابوى وأنجولا وناميبيا لصالح نظام كابيلا أدى إلى وقف تقدم المتمردين وانسحابهم من المناطق التى استولوا عليها فى الغرب وحصر نشاطهم فى شرق البلاد . وفى ظل التدخل الإقليمى تحولت الكونغو الديموقراطية إلى " مقاصة " لتصفية الحسابات سواء بين الدول المتدخلة والحركات المعارضة لها الموجودة على الأراضى الكونغولية ، أو بين الدول المتدخلة وبعضها البعض ، وهو ما أدى لإطالة أمد الصراع . بالإضافة لذلك ، كان حرص الدول المتدخلة على تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية التى تدخلت من أجلها دافعاً لها نحو مواصلة الصراع ، ومن ثم لم تحرص تلك الدول على التوصل إلى تسوية سريعة للصراع الكونغولى ، كما أنها لم تضغط على الجماعات المسلحة التى تدعمها من أجل إقناعها بقبول تسوية سلمية للصراع ، ولم تكن جادة فى الانسحاب من الأراضى الكونغولية ، ولم تتعاون على نحو كاف مع الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية وغيرهما من التنظيمات والأطراف التى سعت لتسوية الصراع سلمياً .

٣- وفيما يختص **بالفرض الثالث** ، والمتعلق بمحدودية قدرات الأطراف الأفريقية فى مواجهة الصراعات الداخلية ، فقد أثبتت الدراسة صحته أيضاً ، حيث إن قدرة الأفارقة على مواجهة الصراعات الداخلية الأفريقية لا تزال محدودة بدرجة كبيرة . ويعود ذلك إلى عوامل عديدة يأتى فى مقدمتها : الافتقار إلى نظام متكامل للأمن الجماعى الأفريقى على المستويين القارى والإقليمى الفرعى ، وقصور الإمكانيات المادية والعسكرية والتنظيمية الأفريقية . ويمثل هذا العامل أكبر العوائق أمام التدخل الإقليمى الفعال ، حيث تفتقر معظم الدول الأفريقية إلى الإمكانيات التى تتيح لها

المشاركة فى عمليات التدخل الإقليمى ، إما لصغر حجم جيوشها ، أو ضعف كفاءتها ونقص تدريبها ، أو بسبب ما تعانيه من أزمات سياسية ومشكلات اقتصادية .

وبالتطبيق على حالة الكونغو الديموقراطية ، نجد أن **منظمة الوحدة الأفريقية** قد اكتفت بالإعراب عن رفضها للتدخل فى الشئون الداخلية للكونغو ، وتأييدها للحكومة الشرعية فى البلاد ، سواء حكومة موبوتو فى صراع ١٩٩٧/٩٦، أو حكومة لوران كابيلا فى صراع ١٩٩٨، مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للصراع . أما **السادك** فلم تقم بدور فاعل فى الصراع ضد موبوتو ، حيث لم تكن زائير عضواً فى ذلك الوقت فى السادك ، فى حين أنها لعبت دوراً أكثر وضوحاً فى صراع ١٩٩٨، عندما ساندت كابيلا ضد خصومه وأقرت التدخل العسكرى لدعم نظامه ، على أساس أن الكونغو الديموقراطية كانت فى ذلك الوقت عضواً بالسادك . وقد بذلت بعض الدول الأفريقية الأخرى دوراً مهماً فى البحث عن تسوية سلمية للصراعات الكونغولية ، كما هو الحال بالنسبة لجنوب أفريقيا وكينيا فى صراع ١٩٩٧/٩٦، وأيضاً بالنسبة لجنوب أفريقيا وزامبيا وليبيا فى صراع ١٩٩٨. غير أن الجهد الأفريقى تركز بشكل عام على محاولة إقناع أطراف الصراع بالتفاوض ، بحثاً عن مخرج سلمى ، دون أن يمتد إلى تشكيل آليات لوضع الاتفاقيات التى يتم التوصل إليها موضع التنفيذ . سواء كانت تلك الآليات تتمثل فى تشكيل قوات لحفظ السلم أو فرضه ، أو إنشاء مكاتب للقيام بإجراءات بناء السلم بعد انتهاء الصراع .

وفى مقابل الدور المحدود للأطراف الأفريقية فى مواجهة الصراعات الكونغولية ، كان الدور الأكثر بروزاً فى هذا الشأن **للأمم المتحدة** ، حيث شكل مجلس الأمن بعثة تابعة للأمم المتحدة تتكون من قوة مسلحة وموظفين مدنيين وضباط أمن للإشراف على تطبيق اتفاق لوساكا . كما وضعت البعثة العديد من البرامج لنزع سلاح الفصائل المتحاربة ، وتفعيل الحوار بين أطراف الصراع ، وإعادة تسيير الحياة فى البلاد ، وتحقيق الرعاية الصحية والاجتماعية . فضلاً عن ذلك ، شكلت الأمم المتحدة بعثة للتحقيق حول عمليات الاستغلال غير الشرعى للموارد الكونغولية ، بهدف الحفاظ على تلك الموارد لمصلحة الشعب الكونغولى . ولا تزال البعثة تواصل أنشطتها فى الكونغو الديموقراطية حتى تاريخ إعداد هذه الرسالة سعياً نحو تسوية سلمية شاملة للصراع .

ويتضح مما سبق أن الأفارقة فى حاجة إلى نظام فعال للتعامل صراعات القارة ، حيث إن قدرة الأفارقة على ممارسة عمليات التدخل بأنفسهم تعتبر مطلباً أساسياً من أجل ضمان تحقيق الأهداف الجماعية للقارة . ومن ثم ، يجب أن يحدث التدخل من خلال الأفارقة ذاتهم ، على أن يسبق ذلك التزام أكيد من جانب المجتمع الدولى ، وخاصة من الأمم المتحدة ، بدعم جهود القارة فى هذا الشأن .

وفى هذا السياق ، **تبرز بعض الأولويات** التى ينبغى التركيز عليها فى أفريقيا من أجل ضبط عمليات التدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية وجعلها أكثر فاعلية ومن أهمها ما يلى :

١- احترام مبدأ سيادة الدولة وحكم القانون .

يعتبر احترام مبدأ سيادة الدولة واحترام حكم القانون من أهم أسس قيام وتعزيز العلاقات السلمية بين الدول ، فالعلاقات الدولية يجب أن تستند إلى مجموعة من المبادئ والقواعد المتفق عليها بين الدول ، وإلا فسوف يسود منطق القوة والهيمنة من جانب الأطراف القوية في مواجهة الأطراف الأضعف . ومن ثم فإن الالتزام بأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من جانب كافة الدول يعتبر ركيزة أساسية لبناء نظام عالمى وإقليمى مستقر .

وبالنسبة للقارة الأفريقية ، يتطلب الأمر وجود اتفاق على أن احترام سيادة الدول واستقلالها واحترام حكم القانون تمثل أسساً ثابتة للعلاقات الدولية بصفة عامة والعلاقات فيما بين الدول الأفريقية بشكل خاص . فرغم الاعتراف بأن مفهوم السيادة ليس مفهوماً مطلقاً من الناحية الواقعية ، إلا أن تأكيد وحماية هذا المبدأ يعد عملاً مهماً باعتباره أحد الوسائل الدفاعية فى مواجهة التدخلات الأجنبية والإقليمية .

٢- تفعيل أدوات الدبلوماسية الوقائية .

والدبلوماسية الوقائية هى العمل الرامى إلى منع نشوء النزاعات بين الأطراف ؛ ومنع تصاعد النزاعات القائمة وتحولها إلى صراعات ، ووقف انتشار تلك الصراعات عند وقوعها .

وتقتضى مواجهة الصراعات الداخلية الاهتمام بالدبلوماسية الوقائية وإعطائها الأولوية الأولى ، نظراً لما لذلك من فوائد عديدة تتمثل فى : توفير الكثير من الجهد والوقت والتكاليف التى يمكن أن تترتب على اندلاع الصراع ، وقطع الطريق أمام إمكانية حدوث التدخل العسكرى ، وذلك فى حالة النجاح فى منع نشوب الصراع . أما إذا أخفقت الدبلوماسية الوقائية فى تحقيق هذا الهدف ، فإنها - برغم ذلك - توفر إطاراً مهماً لفهم ديناميات الصراع وقضاياه الأساسية ، ومن ثم تحديد الوسائل المناسبة للتعامل معه ، سواء من خلال التدخل العسكرى أو غيره من البدائل الأخرى .

وتتطلب الدبلوماسية الوقائية اتخاذ تدابير لبناء الثقة . كما تحتاج إلى آليات للإنذار المبكر تقوم على جمع المعلومات وتقصى الحقائق بشكل رسمى أو غير رسمى . كما أنها قد تتضمن نشراً وقائياً للأفراد وإنشاء مناطق منزوعة السلاح فى بعض الأحيان . وبالنسبة لتدابير بناء الثقة فإنها تكون من خلال : إنشاء مراكز إقليمية أو إقليمية فرعية ، تدرس وتحلل سبل تقليل المخاطر فى الأقاليم عالية التوتر ، وكذا وضع ترتيبات معينة لضمان التدفق الحر للمعلومات ، بما فى ذلك رصد اتفاقيات التسلح الإقليمية . وبالنسبة للإنذار المبكر ، فإنه يمكن تطوير منظومة فعالة لجمع وتحليل البيانات ، على النحو الذى يمكن الجهاز المسئول عن السلم والأمن من الاكتشاف المبكر لطبيعة الأخطار التى تهدد السلم والأمن .

وتقع مسئولية القيام بالعمل الوقائى - فى إطار الدبلوماسية الوقائية- أساساً على عاتق الدولة ومؤسساتها المختلفة ، وذلك من خلال اكتشاف ومواجهة الأسباب أو العوامل التى قد تؤدى لاندلاع

الصراع عن طريق الأخذ بمعايير الحكم الجيد ومن أهمها : احترام حقوق الإنسان ، وتطبيق مبدأ المساءلة ، والاستجابة للمطالب السياسية ، وتوفير الحماية للسكان ، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والتوزيع العادل للموارد بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ، ودعم وإصلاح مؤسسات الدولة بما فى ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية .

غير أن نجاح العمل الوقائى يتطلب أيضاً قدراً يعتد به من المساندة الإقليمية والدولية . وهى المساندة التى لا يمكن الاستغناء عنها فى بعض الحالات . وتتخذ هذه المساندة أشكالاً عديدة من أهمها : تقديم المساعدات الاقتصادية ، والتعاون من أجل تقليل درجة التفاوت فى توزيع الموارد والفرص ، ودعم النمو الاقتصادى ، ومنح فرصة أكبر أمام الدول النامية من أجل الوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال تحسين شروط التجارة الدولية ، وتشجيع المبادرات المحلية الرامية إلى تحقيق الحكم الجيد واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون ، ودعم جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة ، وتشجيعها على التفاوض من أجل تسوية النزاع ، وذلك من خلال الوسائل المختلفة للمنح والمنع . ويمكن أن يتولى الأمين العام للاتحاد الأفريقى بنفسه مهام الدبلوماسية الوقائية ، أو يعهد بها إلى أحد كبار مساعديه ، أو أن يعهد بها إلى إحدى المنظمات الإقليمية فى القارة .

٣- تحسين كفاءه العمل التدخلى عند اللجوء إليه .

عندما يتم اللجوء إلى التدخل فإنه لا يكفى توافر الإرادة السياسية للقيام بالتدخل ، أو أن يكون هناك اقتناع عام بأن التداعيات الناجمة عن صراع معين هى على درجة من الأهمية أو الخطورة التى تستدعى التدخل من أجل مواجهتها والحد من آثارها . وإنما يجب أن تتوافر أفضل الفرص الممكنة لنجاح العمل التدخلى فى تحقيق أهدافه ، خاصة وأن التدخل غير المخطط جيداً قد يزيد من تعقيد الصراع ، وربما يؤدى إلى حدوث نتائج أكثر سوءاً من تلك التى كانت من الممكن أن تتحقق فى حالة عدم التدخل .

وفى هذا السياق ، فإن نجاح التدخل يستلزم الوفاء بعدد من المتطلبات التى تضمن زيادة كفاءه عملية التدخل ، ومن ثم زيادة فرص نجاحها فى تحقيق أهدافها المرجوة ، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلى :

أ-وضع نظرية عامة ومقبولة للتدخل ، تتضمن القواعد التى تحدد الإطار القيمى والمرجعى لعملية التدخل الإقليمى ، سواء من حيث تحديد الحالات الواجب التدخل فيها ، وأسلوب صنع القرارت المتعلقة بالتدخل ، وكيفية تنفيذ عمليات التدخل ، وآليات التنفيذ . ولعل ذلك يتطلب مراجعة الفصل الثامن ميثاق الأمم المتحدة الخاص بتنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية ، مع تبنى تفسير جديد للمادة ٥٣ من الميثاق ، على النحو الذى يجيز للتنظيمات الإقليمية التدخل العسكرى فى الصراعات الداخلية ، خاصة فى حالات الصراع التى تنطوى على كوارث إنسانية أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان .

ب-ضرورة الحصول – فى البداية-على موافقة الأطراف الرئيسية الصراع على هذا العمل التدخلى ، وذلك لضمان تعاونها مع الطرف أو الأطراف المتدخلة . غير أن هذه الموافقة لا يجب أن تكون حائلاً دون القيام بالتدخل ، إذا كان من غير الممكن الحصول عليها ، إما لغياب الحكومة الشرعية كما هو الحال بالنسبة للصراعات التى تقترن بانهيار الدولة ومؤسساتها ، أو لتعنت تلك الحكومة ورفضها القبول بالتدخل ، سعياً وراء الانفراد بإدارة الصراع لصالحها ، وخوفاً فى الوقت ذاته من أن يؤثر التدخل على معادلة توازن القوى فى غير صالحها .

ج- تنفيذ عمليات التدخل باسم الجماعة الأفريقية ككل وتحت رايتها ، سواء أكان القائم بها هو الاتحاد الأفريقى ، أو إحدى المنظمات الإقليمية الفرعية فى القارة ، وذلك فى ضوء مبادئ الأمم المتحدة وتحت إشرافها أيضاً . إذ يعد ذلك أمراً أساسياً لكى يتحمل الاتحاد الأفريقى المسئولية عنها ، وحتى تلتزم الدول المنفذة لعملية التدخل بالقواعد الواجب اتباعها عند اللجوء إلى التدخل ، وحتى لا يصبح المجال مفتوحاً أمام أى دولة للهيمنة على عملية التدخل وتسييرها فى الاتجاه الذى يحقق مصالحها .

د -وجود جهاز أو آلية تتولى إدارة عمليات التدخل ، على أن يكون لها سلطة تقديرية مناسبة فى تقرير ما إذا كان هناك انتهاك للقواعد المتفق عليها ، وتحديد الإجراءات اللازم اتخاذها فى حالة ثبوت ذلك ، مع مراعاة وجود نوع من التوافق بين إجراءات التدخل فى الصراعات وبين تطبيق قواعد العدل ومبادئ القانون الدولى .

ه- ضرورة توافر أدوات ووسائل كافية توضع تحت تصرف هذا الجهاز أو الآلية حتى يمكنها القيام بدورها على النحو المطلوب .

وقد أوضحت التجارب السابقة للتدخل الإقليمى أن القوات المتدخلة يجب أن تكون قوية إلى الحد الذى يمكنها من أداء مهمتها وفقاً للتفويض الذى تعمل على أساسه . فالقوات ذات التسليح غير المناسب عادة ما تخفق فى تحقيق أهدافها ، عند نشرها فى مناطق الصراعات العنيفة ، أو التى يحتمل أن تصبح عنيفة ، حيث يحول ذلك دون قدرتها على تحقيق مهامها ، كما أنه قد يوقعها فى مشكلات أخرى عديدة .

كما كشفت تجارب التدخل الإقليمى أيضاً عن وجود كثير من العقبات التى يجب إزالتها ، والتى ترتبط بمراكز تدريب القوات المتدخلة ، وطرق تعيين القيادة العامة لها ، واختلاف نظم التدريب والمهارات واللغات والثقافات بين عناصرها ، وصعوبات نقل القوات فى ظل الحالة السيئة للطرق البرية ، وخطوط السكك الحديدية ، ونقص القوات الجوية .

وفى هذا الإطار تبرز الحاجة لوجود قوات أفريقية للتدخل فى صراعات القارة . وهذه القوات يجب أن تكون ذات قيادة عامة موحدة ، تتلقى منها الأوامر ، وتسعى لتحقيق المهام المكلفة بها ، فى الوقت المحدد ، بما يحقق صالح القارة ككل ، وليس صالح الدول المشاركة فى تلك القوات ، أو أى أطراف إقليمية أو دولية أخرى . وينبغى أيضاً توفير البيئة المناسبة لعمل القوات الأفريقية المقترحة ،

من حيث تقديم التدريب الكافى على العمل فى ظل ظروف المناخ القاسى والتضاريس الوعرة فى أفريقيا ، وكذا توفير الدعم اللوجيستيكى ، مع ضرورة وجود مراكز للاتصال بين قيادة القوات الأفريقية والهيئات الدولية والإقليمية العاملة فى مجال الإغاثة الإنسانية ، نظراً لأن الصراعات الأفريقية ، وخاصة الداخلية منها ، غالباً ما تنطوى على قدر كبير من المعاناة الإنسانية .

و- يجب أن يتسم التدخل بالمصداقية وحسن النوايا ، حيث إن أى قوة تسعى لتحقيق السلم يجب أن تتسم بالمصداقية ، بالدرجة التى تجعل الآخرين ينظرون إليها على أنها كذلك ، وذلك منذ بداية انتشارها فى منطقة الصراع . ففى حالات التدخل استناداً إلى الاعتبارات الإنسانية لا ينبغى أن يكون التدخل الإنسانى ستاراً لتحقيق أهداف أخرى ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غيرها ، وإنما ينبغى أن تكون أهداف التدخل إنسانية بالفعل . خاصة وأن تواتر نجاح التدخل الإنسانى فى توفير الحماية لضحايا الصراعات ، ودعم المؤسسات الديموقراطية ، وتعزيز الاستقرار السياسى ، من شأنه أن يسهم فى تحسين الصورة الذهنية المعروفة عن التدخل ، ونشأة نمط آخر من العمليات التدخلية الموثوق بها .

ز- ضرورة إجراء تقييم للتدخل أثناء عملية التدخل ذاتها وبعد نهايتها أيضاً . فالتقييم أثناء عملية التدخل يفيد فى تحديد مدى النجاح أو الفشل فى تحقيق الأهداف المطلوبة وفق الجدول الزمنى المحدد سلفاً ، ومن ثم فهو يفيد فى تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تغيير أهداف التدخل ، أو تطوير أسلوب العمل ، أو طلب تعزيزات إضافية من القوات أو الأسلحة أو المعدات .. إلخ . أما التقييم اللاحق لعملية التدخل ، فترجع أهميته إلى أنه يحدث بعد اتضاح الصورة بشكل كامل حول عملية التدخل ، ومن ثم فهو يفيد فى تدعيم الإيجابيات وتجنب السلبيات بالنسبة لعمليات التدخل فى الصراعات التى يمكن أن تندلع مستقبلاً .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً-المراجع العربية :

أ-الوثائق :

١-الاتحاد الأفريقى ، **القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى** ، لومى : توجو ١١ يوليو ٢٠٠٠.

٢- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن الدولى ، **بيان رئاسى حول مسئولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين** ، ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

٣- ———— ، **بيان رئاسى رقم ١٩٩٧/٣١عن الحالة فى جمهورية الكونغو الديموقراطية** ، ٢٩ مايو١٩٩٧.

٤- ———— ، **خطاب الأمين العام إلى مجلس الأمن رقم ٩٤٣/ ٢٠٠٠، بشأن الحالة فى أفريقيا الوسطى** ، ٣ أكتوبر ٢٠٠٠.

٥- ———— ، **قرار مجلس الأمن رقم ١٣٤١ بشأن الكونغو الديموقراطية** . ٢٢ فبراير ٢٠٠١.

٦- ———— ، **قرارات مجلس الأمن بشأن أفريقيا الوسطى** (قرارات متنوعة).

٧- ———— ، **قرارات مجلس الأمن بشأن الحالة فى سيراليون** (قرارات متنوعة).

٨- ———— ، **قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيريا** (قرارات متنوعة).

٩- ———— ، **ميثاق منظمة الأمم المتحدة** ، ١٩٤٥.

١٠-البروتوكول الثانى الملحق باتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بمعاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩.

١١-جامعة الدول العربية ، **ميثاق جامعة الدول العربية** ، ١٩٤٥.

١٢-منظمة الوحدة الأفريقية ، **ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية** ، ١٩٦٣.

ب-الكتب :

١- د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد) ، **الموسوعة الأفريقية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، المجلد ٥ ، مايو ١٩٩٧) .

٢- د.إبراهيم نصر الدين (محرر) ، **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ط١، ١٩٩٩).

٣-د.إجلال رأفت (محرر)، **العلاقات العربية الأفريقية** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).

٤- أحمد إبراهيم محمود ، **الحروب الأهلية فى أفريقيا** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١) .

٥-د.أحمد الرشيدى ، **التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤).

٦- أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، **منظمة الوحدة الأفريقية : الحاضر وتحديات المستقبل** (القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، ١٩٩٧).

٧- أوكو أدبا نولى ، **الصراع العرقى فى أفريقيا** ، عادل شعبان (مترجم) ، (القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات والنشر والتوثيق ،١٩٩١) .

٨- بيتر تيلور وكولن فلنت ، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر** ، عبد السلام رضوان و د. إسحاق عبيد (مترجمان) ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، ج١، ع ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢).

٩- تيد روبرت جار ، **أقليات فى خطر** ، مجدى عبد الحكيم وسامية الشايب (تعريب) ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٩٥).

١٠- تشيكالا ك. بيايا، **الشباب والعنف والشارع فى كينشاسا : نسمع ونفهم ونصف** ، دينا حشمت (مترجم) ، (القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق ، سلسلة أفكار جديدة ، ع١، ٢٠٠٠).

١١- جرج كاشمان ، **لماذا تنشب الحروب ؟ مدخل لنظريات الصراع الدولى** ، د. أحمد حمدى محمود (مترجم) ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج١، ١٩٩٦).

١٢- د. حازم محمد عتلم ، **قانون النزاعات الدولية : المدخل – النطاق الزمنى** (الكويت : مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٩٤).

١٣-د. حسن نافعة (محرر) ، **الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ط١، ١٩٩٤) .

١٤- ———— **إصلاح الأمم المتحدة** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ط١، ١٩٩٥) .

١٥- حلمى شعراوى ، **أفريقيا فى نهاية قرن** (القاهرة : دار الأمين ، ط١، ٢٠٠١).

١٦- د.حمدى عبد الرحمن حسن ، **الفساد السياسى فى أفريقيا** (القاهرة : دار القارئ العربى ، ط١، ١٩٩٣).

١٧- ———— ، **قضايا فى النظم السياسية الإفريقية** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى ، ط١، ١٩٩٨).

١٨-د. حورية توفيق مجاهد ، **نظام الحزب الواحد فى أفريقيا بين النظرية والتطبيق** (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط١، ١٩٧٧).

١٩- د. سعد عبد المنعم بركة (مقرر) ، **الأصول التاريخية للتوتسى** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢) .

٢٠- شارل زورغبيب ، ترجمة أحمد برو ، **الحرب الأهلية** (بيروت : دار منشورات عويدات ، ط١، ١٩٨١).

٢١-صلاح الدين عامر ، **مقدمة لدراسة القانون الدولى العام** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط٢، ١٩٩٥).

٢٢-عامر الزمالى ، **مدخل إلى القانون الدولى الإنسانى** (تونس : المعهد العربى لحقوق الإنسان ، ط١، ١٩٩٣) .

٢٣- د.عبد العظيم رمضان (محرر) ، **مصر وأفريقيا : الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، رقم ٩٥، ١٩٩٦).

٢٤- د. عبد الملك عودة ، **قضايا أفريقيا بعد الحرب الباردة** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١١١، أبريل ١٩٩٧) .

٢٥- ———— ، **العلاقات المصرية الأفريقية** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٢٢، مارس ١٩٩٨).

٢٦- ———— ، **السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٣٥، أبريل ١٩٩٩).

٢٧- ———— ، **أفريقيا فى ختام القرن العشرين** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٤٧، أبريل ٢٠٠٠).

٢٨- ———— ، **مشكلات أفريقيا فى عالم متغير** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٥٧، فبراير ٢٠٠١).

٢٩- ———— ، **الحرب والسلام فى أفريقيا** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ١٧٣، مايو٢٠٠٢) .

٣٠-د. على صادق أبو هيف ، **القانون الدولى العام** (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ط٥ ، ١٩٦٠).

٣١-د. محمد حافظ غانم ، **مبادئ القانون الدولى العام : دراسة لضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة** (القاهرة : دار النهضة العربية، ط ٢، ١٩٦١).

٣٢- ———— ، **الوجيز فى القانون الدولى العام** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩).

٣٣-د. محمد سليمان محمد ، **السودان : حروب الموارد والهوية** (كيمبردج : دار كيمبردج للنشر ، ط١، ٢٠٠٠).

٣٤- د. محمود أبو العينين (محرر) ، **الاتحاد الأفريقى ومستقبل القارة الأفريقية** (القاهرة : مركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١) .

٣٥- مختار مزراق ، **حركة عدم الانحياز فى العلاقات الدولية** (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٤) .

٣٦-معهد البحوث والدراسات الأفريقية (إعداد) ، **أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى ١- ٧ يناير ١٩٨٥**(القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ج١، ١٩٨٧).

ج-المقالات :

١-د. إبراهيم نصر الدين ، " بين الانفصال والصوملة وثنائية الهوية : سيناريو الإنقاذ الحقيقى للسودان " ، **وجهات نظر** (القاهرة : الشركة المصرية للنشر العربى والدولى ، ع ١٣، فبراير ٢٠٠٠).

٢-د. إجلال رأفت ، " القرن الأفريقى : أهم القضايا المثارة " ، **المستقبل العربى** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ع ٢١٨، أبريل ١٩٩٧) .

٣-أحمد إبراهيم محمود ، تعقيدات التسوية السياسية فى حرب الكونغو ، **ملف الأهرام الإستراتيجى** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، السنة ٥ ، ع ٥٦ ، ١٩٩٩) .

٤- ———— ، " الانتخابات الرئاسية فى السنغال: الأبعاد والدلالات " ، **آفاق أفريقية** (القاهرة :الهيئة العامة للاستعلامات ، السنة الأولى ، ع ٢، صيف ٢٠٠٠) .

٥-أحمد حجاج ، " الكونغو الديموقراطية بين الحرب والسلام " ، **آفاق أفريقية** ، المجلد الثالث ، ع ١٠، صيف ٢٠٠٢.

٦-د.أحمد حسن الرشيدى ، " بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنسانى " ، **قضايا حقوق الإنسان** (القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الإصدار ٢ ، ١٩٩٧).

٧- ———— ، " الاتجاهات الحديثة فى دراسة القانون الدولى " ، **المجلة المصرية للقانون الدولى** (القاهرة : الجمعية المصرية للقانون الدولى ، ع ٥٥ ، ١٩٩٩).

٨- أحمد فاضل يعقوب ، " دور منظمة الإيكواس فى حل أزمة ليبيريا " ، **السياسة الدولية** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ع ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤) .

٩-أحمد فخر ، "وجهة نظر حول : التدخل العسكرى المبرر "، **أوراق الشرق الأوسط** (القاهرة : المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، نوفمبر ١٩٩٤- مارس ١٩٩٥).

١٠-أحمد يوسف القرعى ، قمة القاهرة والآلية الأفريقية الجديدة ، **السياسة الدولية** ، ع ١١٥، يناير ١٩٩٤.

١١- أكرم ألفى ، " كوت ديفوار : هل ينجح اتفاق باريس فى إنهاء الأزمة ؟ " ، **السياسة الدولية** (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ع ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣).

١٢-الشيماء على عبد العزيز ، " أبعاد خبرة العنف السياسى فى زائير " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٢٩، يوليو ١٩٩٧.

١٣- ———— ، " العنف السياسى فى أفريقيا بعد الحرب الباردة " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٣٠ ، أكتوبر ١٩٩٧.

١٤- ———— ، " استمرار الأزمة فى الكونغو الديمقراطية " ، **السياسية الدولية** ، ع ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩.

١٥-أنس مصطفى كامل ، " الصراعات الإثنية فى حوض النيل والنظام الدولى الجديد " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٠٧، يناير ١٩٩٢.

١٦- بدر حسن شافعى ، " الانقلاب العسكرى فى غينيا بيساو " ، **السياسة الدولية** ، ع١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨.

١٧- ———— ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة فى غرب أفريقيا " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٤٣، يناير ٢٠٠١ .

١٨- ———— ، " الصومال : احتمالات عودة التدخل الدولى " ، **السياسة الدولية**، ع ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢.

١٩- د.بطرس غالى ، " ميثاق الأطلنطى الشمالى " ، **المجلة المصرية للقانون الدولى** ، المجلد ٧ ، ١٩٥١.

٢٠- ———— ، " أجندة السلام " ، **السياسة الدولية** ، ع ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢.

٢١- ———— ، " الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية " ، **السياسة الدولية** ، ع ١١٥، يناير ١٩٩٤.

٢٢- د. حسن أبو طالب ، " حرب كوسوفو وحدود التغيير فى النظام الدولى "، **السياسية الدولية** ، ع ١٣٧، يوليو ١٩٩٩.

٢٣- د. حمدى عبد الرحمن حسن ، " التوازن الإقليمى فى منطقة البحيرات العظمى " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٣٥، يناير ١٩٩٩.

٢٤- خالد حنفى ، " ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار إلى فوضى التعددية : قراءة فى أزمة التحول الديموقراطى " ، **آفاق أفريقية** ، المجلد ١، ع ٤، ٢٠٠٠.

٢٥- ———— ، " البحيرات العظمى ومستقبل السلام " ، **السياسة الدولية**، ع ١٥٠، أكتوبر٢٠٠٢.

٢٦- ———— ، " محنة الديموقراطية فى ساحل العاج " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٥١، يناير ٢٠٠٣.

٢٧-خالد عبد العظيم ، " التطورات فى القرن الأفريقى : تحليل من منظور الجغرافيا السياسية " ، **كراسات استراتيجية** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، المجلد ١١، ع ١٠٦، أكتوبر ٢٠٠١).

٢٨- رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية وتداعياتها " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٣٥، يناير ١٩٩٩.

٢٩-ريفسو لويى ، " المعارضة الشعبية فى وجه موبوتو "، **مختارات العلوم السياسية الأفريقية** (نيروبى، القاهرة :الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية ومركز البحوث العربية ، ع ٥ ، ديسمبر ١٩٩١).

٣٠- سامية بيبرس ، " سيراليون وأهمية تعزيز دور جديد للأمم المتحدة " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٤٣، يناير ٢٠٠١ .

٣١- ———— ، " تجمع دول الساحل والصحراء " ، **آفاق أفريقية** ، السنة ٢، ع ٧، ٢٠٠٢.

٣٢-د. سمعان بطرس فرج الله ، " تعريف العدوان " ، **المجلة المصرية للقانون الدولى** ، المجلد ٢٤، ١٩٦٨.

٣٣- صلاح سالم ، " الحرب الأهلية فى ليبيريا وإمكانات التسوية السياسية " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٢٥، يوليو١٩٩٦.

٣٤-عبد الله السناوى ، " اللانظام القانونى الدولى هل بدأ عصر شرعية التدخل ؟ "، **مستقبل العالم الإسلامى** (مالطة : مركز العالم الإسلامى ، السنة ٢، ع ٦، ربيع ١٩٩٢).

٣٥- عبد الله الشهاوى ، " أزمة نظام الحكم فى زائير " ، **السياسة الدولية**، ع ١٠٧، يناير ١٩٩٢.

٣٦- محمد جمال مظلوم ، " الحروب الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين " ، **كراسات استراتيجية** ، المجلد ١٢، ع ١١٣، ٢٠٠٢.

٣٧- محمد مصطفى شحاته ، " أبعاد الحرب الأهلية فى ليبيريا " ، **السياسة الدولية** ، ع ١٠٣، يناير ١٩٩٠.

٣٨-نجاة قصار ، " الحدود القانونية لاستخدام القوة الدولية من خلال ممارسة الأمم المتحدة " ، **المجلة المصرية للقانون الدولى** ، المجلد ٣١، ١٩٧٥.

٣٩- نورا أسامة عبد القادر، مستقبل الكونغو بعد السلام ، **السياسة الدولية** ، ع١٥٢، أبريل ٢٠٠٣.

٤٠- هانى رسلان ، " الأبعاد الخارجية لمشكلة الجنوب السودانى " ، **السياسة الدولية** ، ع ٨٩، يوليو ١٩٨٧.

٤١-د. ويصا صالح ، " مبررات استخدام القوة فى القانون الدولى التقليدى " ، **المجلة المصرية للقانون الدولى** ، المجلد٣٢ ،١٩٧٦.

د- الرسائل العلمية والبحوث غير المنشورة

١-أحمد إبراهيم محمود ، " **صراع الكونغو من الحرب الأهلية إلى الحرب القارية** " ، دراسة غير منشورة ، سبتمبر ١٩٩٨.

٢- أحمد فؤاد محمد رسلان ، **نظرية الصراع الدولى : دراسة فى تطور الأسرة الدولية فى العالم المعاصر** ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠.

٣-أحمد يوسف أحمد ، **الدور المصرى فى اليمن** " ٦٢ - ١٩٦٧" ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨.

٤-الشيماء على عبد العزيز ، **الأزمة السياسية فى زائير** ١٩٩٧/٩٦، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠١.

٥- أمير كمال محمد ، **مبدأ عدم التدخل بين النظرية والتطبيق فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية** ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،١٩٩٠.

٦- حازم خيرى عبد الباسط ، **الدور الإقليمى لجمهورية جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤**، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣.

٧-صلاح الدين عامر ، **المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولى مع إشارة خاصة إلى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤.

٨-عبد الله الشهاوى ، **التدخل الأجنبى فى إفريقيا فى السبعينيات : دراسة تطبيقية على أنجولا وزائير** ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨.

٩- عبير محمد بسيونى ، **التدخل الخارجى فى الصراعات الداخلية : حالة التدخل فى العراق " مارس ٩١- سبتمبر ١٩٩٦"** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧.

١٠- محمد الحسينى مصيلحى ، **منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية : دراسة مقارنة** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٦.

١١- محمد مصطفى يونس ، **النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول : دراسة فقهية و تطبيقية فى ضوء مبادئ القانون الدولى المعاصر** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥.

١٢- مسعد عبد الرحمن زيدان ، " **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى** " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق . جامعة القاهرة ، ٢٠٠١.

ه -التقارير

١- الأمم المتحدة ، شراكة من أجل مجتمع عالمى ، **التقرير السنوى عن أعمال الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨.**

٢- ———— ، **تقارير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى الكونغو الديموقراطية**، (تقارير متنوعة).

٣- ———— ، **تقارير الأمين العام عن الحالة فى ليبيريا**، (تقارير متنوعة).

٤- ————، **تقرير الأمين العام عن الحالة فى أفريقيا الوسطى** ، ٢٠ يونيو ٢٠٠٣.

٥- ———— ، **تقرير الأمين العام بشأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم** ، يوليو ١٩٩٢.

٦- ———— ، **تقرير الأمين العام عن الحالة فى كوت ديفوار** ، ٢٦ مارس ٢٠٠٣.

٧- ———— ، **التقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة فى كوت ديفوار** ، ٨ أغسطس ٢٠٠٣.

٨- د.محمد عاشور مهدى ، تقرير بعنوان **الماس يشحذ صراعات أفريقيا** .
www.arabgate.info / politics/ africa / index/ diamondconflict.html

٩-د. محمود أبو العينين (محرر) ، **التقرير الاستراتيجى الأفريقى٢٠٠١/٢٠٠٢** (القاهرة : مركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢) .

١٠-مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٦** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦).

١١- ———— ، **تقرير منظمة العفو الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان فى الكونغو الديموقراطية-٢٠٠٢** .

١٢- منظمة الوحدة الأفريقية : مجلس الوزراء ، **تقرير الأمين العام بشأن إقليم البحيرات العظمى** ، طرابلس ، الدورة العادية ٦٥، ٢٤ - ٢٨ فبراير ١٩٩٧.

١٣- ———— ، **تقرير الأمين العام عن النزاع فى سيراليون** ، الدورة العادية ٦٥، طرابلس ، ٢٤-٢٨ فبراير ١٩٩٧.

١٤- ———— ، **تقرير الأمين العام المقدم للمجلس الوزراى للجماعة الاقتصادية الأفريقية** ، الدورة العادية التاسعة ، لوساكا ٢-٧ يوليو ٢٠٠١.

و- البحوث المنشورة والنشرات :

١- الراصد الأفريقى (الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ع ٥٩ ، ١-١٥ يونيو ١٩٩٨) .

٢- اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، **دليل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن أنشطتهما فى حالات النزاع** ، جنيف ١٩٨٦.

٣- د.رجاء إبراهيم سليم ، **سيراليون والخروج من الأزمة** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، نشرة خاصة محكمة ، رقم ٥٧، ٢٠٠٠) .

٤- سفارة السودان بالقاهرة ، النشرة اليومية للسفارة السودانية (أعداد متنوعة) .

٥- د. صبحى على قنصوة ، " **العنف الإثنى فى رواندا : ديناميات الصراع بين الهوتو والتوتسى**" ، (القاهرة : برنامج الدراسات المصرية الأفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سلسلة دارسات مصرية أفريقية ، ع ٢، سبتمبر ٢٠٠١) .

٦- د. محمود أبو العينين ، **الأمن الجماعى الأفريقى : المستويان القارى والإقليمى الفرعى** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة خاصة محكمة ، رقم ٣٦، ١٩٩٤) .

٧- ———— ، **إدارة الصراعات العرقية فى أفريقيا** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة خاصة محكمة ، رقم ٥٩ ، ٢٠٠٠) .

<u>ز-الموسوعات والمعاجم :</u>

١- أحمد عطية ، **القاموس السياسى** (القاهرة : در النهضة العربية ، ط١، ١٩٨٨) .

٢- د.عبد الوهاب الكيالى (محرر) ، **موسوعة السياسة** (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، ط١٩٩١،٢).

٣- مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوجيز** (القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٩٩٢).

<u>ح-الدوريات</u>

١- السياسة الدولية ، أعداد متنوعة .

٢- آفاق أفريقية ، أعداد متنوعة .

٣- الوقائع : مجلة الأمم المتحدة ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، السنة ١٢، ع ١، مارس ١٩٩١).

٤- ملف الأهرام الاستراتيجى ، " زائير بعد رحيل موبوتو " ، السنة ٣ ، ع ٢٩، مايو ٩٧.

<u>ط-الصحف والمجلات .</u>

١- جريدة الاتحاد الإماراتية .

٢- جريدة الأهرام المصرية .

٣- جريدة البيان الإماراتية .

٤- جريدة الشرق الأوسط .

٥- جريدة الجرائد العالمية .

٦- جريدة الحياة اللندنية .

٧- جريدة القدس العربى .

٨- جريدة الوطن السودانية .

٩- مجلة الأهرام العربى .

١٠-مجلة الأهرام الاقتصادى .

ثانياً – المراجع الأجنبية

A- Documents:

1- ECOWAS, ECOWAS Standing Mediation Committee, **Decision A/DEC.1/8/1990, on the Case-Fire and Establishment of ECOWAS Case-Fire Monitoring Group for Liberia**, Banjul, Gambia, 7 August
2- **Lusaka Peace Agreement,** 10 July 1999.
3- http: www.usip/library / pa/drc_ 07101999. Html
4- **Peace Agreement between DRC and Rwanda**, 30 July 2002, http:www.usip.org/Library/pa/
5- **SADC Protocol on Politics, Defence and Security Co-operation**, Blantyre, 14 August 2001. www.SADC.int/english/protocols/

B- Books:

1- Adele, Jinadow L. (ed.), **The Political Economy of Peace and Security in Africa: Ethnocultural and Economic Perspectives** (Harare:APPS Books, 2000) .
2- Baregu, Mwesiga (ed.), **The Crisis in the Democratic Republic of Congo** (Harare: SAPES Trust, 1999).
3- Brown Michael E.(ed.),**The International Dimension of Internal Conflict** (Cambridge & London: The M.I.T. Press, C.S.I.A. Studies in International Security,1996).
4- Brown, Seyom،**The Causes and Prevention of War** (New York: St. Martin's Press, Second Edition, 1994).
5- Eckstein, Harry (ed.), **Internal War: Problems & Approaches** (New York & London: The Free Press & Collier- Macmillan Limited, 1964).
6- Evans, Glynne, **Responding to Crises in the Great Lakes** (New York & Oxford: Oxford University Press,1997).
7- Foltz, William.J, & Henry S. Bienen, **Arms and the African: Military Influence on Africa's International Relations** (New Haven:Yale University Press, 1998).
8- Freedman, Lawrence (ed.), **War** (Oxford & New York, Oxford University Press, 1974).

9- Furley, Oliver (ed.), **conflict in Africa** (London & NewYork: Tauris Academic Studies, I.B. Tauris Publishers, 1995).
10- Furely, Oliver & Roy May (eds.), **peacekeeping in Africa** (Aldershot: Ashgate Publishing Limited, Second Edition, 1999).
11- ————————' **African Interventionist States** (Aldershot: Ashgate Publishing Limited , 2001).
12- Gould, David J., **Bureaucratic Corruption and Under Development in the Third World: The Case of Zaire** (New York: Pergamon Press Inc, 1980).
13- Graham, Jordon, **Ethics and International Relation** (Cambridge and Massachusetts: Blackwell Publication Ltd., 1997).
14- Higham, Robin (ed.), **Civil Wars in the Twentieth Century** (Lexington: The University Press of Kentucky, 1972).
15- James, Alan, **Britain and the Congo Crisis, 1960-1963** (London: Macmillan Press Ltd., 1996).
16- Khadiagala Gilbert M. & Terrence Lyons (eds.), **African Foreign Policies: Power and Process** (Boulder & London: Lynne Rienner Publishers, 2001).
17- Mandaza, Ibbo (ed.), **Reflections on the Crisis in the Democratic Republic of the Congo** (Harare: SAPES Trust, 1999).
18- O'Brien, William V., **U.S. Military Intervention: Law and Morality** (Beverly Hills / London: Sage Publication, 1979)
19- Olukoshi, Adebayuo & Liisa Lakso (Eds.), **Challenges to the Nation-State in Africa**, (Helsinki: Nordiska Afrika institute, 1996).
20- Ottaway, Marin (Ed.), **Democracy in Africa: The Hard Road Ahead** (London: Lynne Rienner Publisher, Inc, 1997).
21- Perkins, John A., **The Prudent Peace: Law as Foreign Policy** (Chicago: University of Chicago Press, 1981).
22- Reno, William, **Warlord Politics and African States** (London: Lynne Rienner Publishers, Inc, 1998).
23- Rosenau, James N., **The Scientific Study of Foreign Policy** (New York: The Free Press, 1971).
24- Russell Alec, **Big Men, Little People: Encounters in Africa** (London: Macmillan Publishers Ltd., 1999).
25- Schraeder, Peter, " Concepts, Relevance, Themes and overview ", in Peter Schraeder (ed.), **Intervention into the 1980s:US Foreign Policy in the Third World** (London: Lynne Riener Publisher, 1989).
26- Shaw, Timothy M. & Julius Okolo (eds.), **The Political Economy of Foreign Policy in ECOWAS** (New York: Martin's Press, 1994).
27- Shllenberg, M.(ed.), **States in Armed Conflicts** (Uppsala, Department of Peace and Conflict Research, 1996).
28- Sorbo, Gunnar M. & Peter Vale (eds.), **Out of Conflict: from War to Peace in Africa** (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1997).

29- South Africa Institute of International Affairs, **SADC – EU Relations: Looking Back and Moving Ahed**, (Copenhagen: Royal Danish Ministry of Foreign Affairs, 2002).
30- Symonides, Janusz (ed.), **Human Rights: New Dimensions and Challenges** (Aldershot, England: Ashagate Publishing Limited, 1998).
31-Vincent, R. J., **Nonintervention and International Order**, (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1974).
32- Walzer, Michael, **Just and Unjust Wars** (New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1977).
33- Werbner, Richard & Terence Ranger (Eds.), **Postcolonial Identities in Africa** (London & New Jersey: Zed Books Ltd., 1996).
34- Zartman, William, **Ripe for Resolution, Conflict and Intervention in Africa** (New York & Oxford: Oxford University Press, 1985).

C- Articles:

1- Abdullah, Ibrahim, " Bush Path to Destruction: The origin and Character of the Revolutionary united Front (RUF/SL) ", **Africa Development** (Dakar: Council for the Development of Social Research in Africa, Vol.XXII, No.3-4, 1997).
2- Aning, Emmanuel Kwesi, " War to Peace: Dilemmas of Multilateral Intervention in Civil Wars " **African Security Review** (Pretoria: Institute for Security Studies, Vol.9, No.3, 2000).
3- ————————, " Africa's Security in the New Millennium: State or Mercenary Induced Stability? ", **Conflict Trends**, June 2000.
4- Ayissi Anatole N., " Powershift and Strategic Adjustment in French Military Engagement in Central Africa ", **African Journal of Political Science**(Harare:African Association of Political Science,Vol.4,No.2, 1999).
5- Baregu, Mwesiga," The Clones of M. Kurtz: Violence, War and Plunder in the DRC ،" **African Journal of Political Science**, Vol.7, No.2, 2002.
6- Baynham, Simon, " DRC: Future Prospects for Kabila's DRC ", **Jan's Intelligence Review- Pointer** (London: Jane's Publications, Vol.4, No.7, July 1997).
7- Bellof, Max, " Reflections on Intervention ", **Journal of International Affairs** (New York: School of international and public Affairs, Vol.XXII, No.2, 1968).
8- Beri, Ruchita, " Militarisation and the Search for Security in Africa ", **African Security Review**, Vol.5, No.5, 1996.

9- Bernstien, David. " International court of Justice: Case Concerning Military and Paramilitary in and Against Nicaragua ", **Harvard International Law Journal**, Vol.28, No.1, winter 1987.

10- Blanche, Ed, " Long Term African Stability at Stake as Kabila Fight for Zaire ", **Jane's Defence Weekly** (London: Jane's Publications, Vol., 27, No.13, 2 April 1997).

11- ———————, " Kabila's Influence Spreads across Africa as New Congo Takes Shape ", **Jane's Defense Weekly**, Vol.27, No.21, 28 May 1997.

12- Boyne, Sean,"Rebels Repel Zaire Counter-Offensive ", **Jane's Intelligence Review**, (London: Jane's Publications, Vol.9, No.4, April 1997).

13- Breytenbach, Willie," The End of Mugabe? ", **Africa Insight** (Pretoria: The African Institute of South Africa, Vol.30, Nos.3-4, December 2000).

14- Cilliers, Jakkie & Kathryn Sturman, "The Right Intervention: Enforcement challenges for the African Union" **African Security Review,** Vol 11 No 3, 2002.(internet)

15- 15-Clark, John F., "Explanation -Ugandan Intervention in Congo: Evidence and Interpretations ", **African Affairs** (Oxford: Oxford University Press, Vol.39, No.2, 2001).

16- Collins, Carole J. L, " in Focus: Congo / Zaire ", **Foreign Policy in Focus,** Vol.2,No.37,June1997.(Internet).www.foreignpolicy–infocus.org/briefs/vol 2/ v2 / N 37 cz .html.

17- Connell, Dan & Frank Smyth, " Africa's New Block ", **Foreign Affairs** (New York: Center of Foreign Relation, Vol.77, No.2, March/April 1998).

18- Crocher, Chester, "A Poor Case For Quitting Mistaking Incompetence For Intervention", **Foreign Affairs,** Vol.79, No. 1, 2000.

19- Coplan, David B.," A River Runs through it: The Meaning of Lesotho- Free State Border ", **African Affairs,** Vol.100, No.398, Jan.2001.

20- Cullen, Patrick, " Keeping the New Dog of War on a light Leash: Assessing Means of Accountability for Private Military Companies ", **Conflict Trends**, June 2000.

21- Deen, Thalif, " Mercenaries Capitalize on Mineral Resources ", **Jane's Defence Weekly**, Vol.26, No.20, 13 Nov. 1996.

22- Doom, Ruddy & Koen Vlassenroot, " Kongo's Message: A New Koine? The Lord's Resistance Army in Northern Uganda ", **African Affairs,** Vol.88, No.390, January 1999.

23- Ero, Comfort, " Viglantes, Civil Defence Forces and Militia Groups: The Other Side of the Privatisation of Security in Africa ", **Conflict Trends**, June 2000.

24- Fisher, David,"The Ethics of Intervention", **Survival** (London: The International Institute For Strategic Studies, Vol. 36, No.1, Spring 1994).
25- Ganga, Remy Bazenguissa, " The Spread of Political Violence in Congo-Brazzaville ", **African affairs**, Vol.98, 1999.
26- Howe, Herbert, " Lessons of Liberia: ECOMOG and Regional Peace-Keeping ", **International Security** (New York: Harvard College and The Massachusetts Institute of Technology (Vol. 21, No. 3,Winter1996/ 97).
27- Howell, John & Beshir Hamid, " Sudan and the Outside World 1964-1968 ", **African Affairs**, Vol.68, No.273, Oct.1969.
28- Huliaras, Asteris, "Qadhafi's Comeback: Libya and Sub- Saharan Africa in the 1990s ", **African Affairs**, Vol.100, No.398, January 2001.
29- Kieh, George Klay," The Organization of African Unity, Peacekeeping and the Chadian Civil War ", **The Iranian Journal of International Affairs** (Tehran: The Institute for Political and International Studies, Vol.XII, No.1, spring 2000).
30- Koroma, Gibril Gbanabome," Sierra Leone: ECOWAS Versus UN ", www.expotismes .net/issue000607/commentary .htm. 7-20 June 2001.
31- Makinda, Samuel M. " Revisiting Rwanda: Reconciliation Postponed ", **The World Today**, May 1996.
32- Mallan, Mark, " The Principle of Non – Interference and The Future of Multinational Intervention in Africa " **African Security Review**, Vol.6, No.3, 1997.
33- ——————, " The Post 9/11 Security Agenda and Peacekeeping in Africa ", **African Security Review**, Vol.11, No.3, 2002.
34- Mandela, Nelson, " South Africa Future Foreign Policy ", **African Affairs**, Vol.72, No.4, 1993.
35- Maninger, Stephan," Heart of Darkness: Western Policy of Non-Intervention in Africa " **African Security Review**, Vol.8, No.6, 1999. (internet)
36- Matlosa, Khabele, "Lesotho after the 1998 Political Conflict: Reconstruction and Peace Building ", **The Southern African Economist** (Harare: Southern Africa Printing and Publishing, Vol.13, No.1, October 1999).
37- Mazuri, Ali A., " The African States as a Political Refugee: Institutional Collapse and Human Displacement ", **International Journal of Refugee Law** (Oxford: Oxford University Press, Special Issue, Summer 1995).
38- Monnakgotla, Kgomotso, " The Naked Face of UN Peacekeeping: Nobel Crusade or National self-Interest? ", **African Security Review**, Vol.5, No.5, 1996.

39- Mwanasali, Musifky, " Politics and Security in Central African", **The African Journal of Political Science**, Vol.4, No.2, 1999.

40- Natalaja-Nzongola, Georges, " Zaire I: Moving Beyond Mobutu ", **Current History**, Vol.93, No., May 1994.

41- ————, "Africa Focus: Conflict in Eastern Zaire ", **Africa Insight**, Vol.26, No.4, 1996.

42- Neil, William O., " Liberia: An Avoidable Tragedy ", **Current History**, Vol.92, No.574, May 1993.

43- Ngolet, Francois, " African and American Connivance in Congo-Zaire "**Africa Today** (Bloomington: Indiana University Press, Vol.47, No.1, winter 2000).

44- Ohohe Bunka A.., "Nigeria assess the Cost of it's Role in Peace Operations ", **Africa Today Magazine** (London: Afro Media Limited, Vol.5, No.12, December 1999.

45- Olsen, Gorm Rye, " Europe and the Promotion of Democracy in Post Cold War Africa: How Serious is Europe and for What Reason ", **African Affairs**, Vol.97, No.388, July 1998.

46- Oudraat, Chantal de Jonge, " Humanitarian Intervention: The Lessons Learned " **Current History**, Vol.99, No.641, December 2000.

47- Prunier, Gerard, " The Great Lakes Crisis ", **Current History**, Vol. 96, No. 610, May 1997.

48- Quentin, Michael Guerra, " Africa Practices Peace-Keeping", **Jane's Intelligence Review - Pointer**, Vol.4, No. 6, June 1997.

49- Reed, Cyrus, " Exile, Reform and the Rise of the Rwandan Patriotic Front", **The Journal of Modern African Studies**, Vol.34, No.3, 1996.

50- Reilly, David, " Peace Through Coercion: The Effect of Foreign Military Intervention on Democratization and War ", **Online Journal of Peace and Conflict Resolution**, vol.2, No.1, March 1999. (Internet)

51- Reyntjens, Filip," Briefing The Second Congo War: More than a Remark", **African Affairs,** Vol.98, 1999.

52- Riley, Stephen P.," Liberia and Sierra Leone: Anarchy or Peace in West Africa? ", **Conflict studies** (London:Current Affairs Research Service Center, No. 287, Feb. 1996).

53- Rosenbulm, Peter, "Kabila's Congo", **Current History, Vol.** 97, No. 619, May 1998.

54- ————, " Endgame in Zaire ", **Current History**, Vol.96, No.610, May 1997.

55- Rugumamu Severine, " State Sovereignty & Intervention in Africa " **Conflict Trends** (Durban: The African Center for the Constructive Resolution of Disputes, No.4, 2001).

56- Samkange, Stanlake, " African Perspectives on Intervention and State Sovereignty " **African Security Review**, Vol. 11, No.1, 2002.
57- Schatzberg, Michael G.,"Military Intervention and the Myth of Collective Security: The Case of Zaire", **The Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 27, No. 2, 1989).
58- Sesay, Max A., " Civil War and Collective Intervention in Liberia ", **Review of African Political Economy** (London: Roape Publication Ltd., No.67. 1996).
59- Smith, Michael J., " Humanitarian Intervention Revisited: Is There a Universal Policy ", **Harvard International Review** (Cambridge: Harvard International Relations Council, Vol.22, No.3, Fall 2000).
60- Smith, Patrick, " Katangese Gendarmes Recruited in Zaire ", **Jane's Intelligence Review-Pointer**, Vol.4, No.5, May 1997.
61- Solomon Hussein, " From Zaire to the Democratic Republic of the Congo: Towards Post-Mobutuism ", **Africa Insight**, Vol.27, No.2, 1997.
62- —————— , " South Africa and the UN ", **Africa Insight**, Vol26, No.1, 1996.
63- Taylor, Ian and Paul Williams, " South Africa Foreign Policy and the Great Lakes Crisis: Africa Renaissance Meets Vagabondage Politique, **African Affairs**, Vol.100, No.399, April 2001.
64- Tise, Balefi, " Regional Security in Southern Africa: Whither the SADC Organ on Politics, Defence and Security? ", **Global Dialogue**(Braamfontiein: The Institute for Global Dialogue, Vol.3, No.3, Dec 1998).
65- Trundle, Robert C., "Has Global Ethnic Conflict Superseded Cold War Ideology? ", **Studies in Conflict & Terrorism** (Washington: Taylor & Francis Group, Vol., No. 19, 1996).
66- Turner, Thomas, " Kabila Returns, in a Cloud of Uncertainty ", **African Studies Quarterly**, Vol.1, No.3, 1999.
67- ————— , Martha Honey and Other , " War in Congo ", **Foreign Policy in Focus** , Vol.4, No.5, February 1999.(Internet). www.ciaonet.org/pbei/fbif/tut01.htm
68- Vesely, Milan," Shadow of the Gun: Who funds Africa's Wars? ", **African Business** (London: I C Publications Limited, December 1999).
69- ————, " UN Peacekeepers: Warriors or Victims " **African Business**, January 2001.
70- Wall, Alex de, " Military Intervention in Africa: Intervention Unbound ", www.sas.upenn.edu/African_ Studies / Hornet /milt_intv.html

71- Walter, Barbara F.,"The Critical Barrier to Civil War Settlement", **International Organization** (San Diego,U.S.A.: University of California, Vol. 51, No. 3, 1997).
72- Wamba-dia-Wamba, Ernest, " Mobutuism After Mobutu: The Current Situation in The Democratic Republic of Congo ", **Codesria Bulletin** (Dakar: Council for Development of Social Science Research in Africa, No.3&4 1998).
73- Wasara, Samson S., " Conflict and State Security in the Horn of Africa: Militarization of Civilian Groups ", **African Journal of Political Science**, Vol. 7, No.2, 2002.
74- Weiner, Myron and Rainer Munz, " Migrants, Refugees and Foreign Policy: Prevention and Intervention ", **Third World Quarterly** (London: Center for Developing Areas Research, University of London, Vol.18, No.1, March 1997).

D- Published Researches:

1- Ninsin, Kwame A., " Globalisation and the Future of Africa ", (Harare: African Association of Political Science, Occasional Paper Series, Vol.4, No. 1, 2000).
2- Ibrahim Elbadawi & Nicholas Sambanis "،Why Are There So Many Civil Wars in Africa? Understanding and Preventing Violent Conflict ،"Paper Presented to a workshop Titled, **The Political Economy of Civil Wars,** sponsored by the Center for International Security and Cooperation, Stanford University, August 10-12, 2001.

E- Reports:

1- Executive Intelligence Review, **Peace through Development in Africa's Great Lakes Region,** Special Report,Washington, D.C: EIR News Service, Inc, September 1997.
2- Human Rights Watch, **The Report of Child Soldiers in the World/ 2001**.www.hrw.org/childsoldiers/report2001/countries.html.
3- International Center for Human Rights and Democratic Development, The Report of the International Non-Governmental Commission of Inquiry into The Massive Violations of Human Rights Committed in the Democratic Republic of the Congo (Former Zaire) 1996/1997.
4- International Crisis Group ،Report about the War in DRC Titled, A Briefing on the International and External Players in the Central African Conflict, 17,Nov. 1998
5- The International Institute for Strategic Studies, **The Military Balance 1998-1999** (London: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1998).

6- United States Institute of Peace, Report about The Conference Entitled: **Managing Communications: Lessons from Interventions in Africa,** Jointly Sponsored by the U.S. Institute of Peace & the National Defense University, Washington, 20June 1996. www.usip.org/sr/managingcomm.
7- UN: Security Council, **Report of the Secretary- General on the Implementation of Resolution 1078**, 29 November 1996.
8- ————————, **Addendum to the Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo,** 13 November 2001.
9- ——————————, **First Assessment of the Armed Groups Operations in DR Congo** , 5 Apr 2002 .

F- Encyclopedias & Yearbooks:

1- **Africa South of the Sahara**, (London: Europa Publication ltd.) Different Issues.
2- **Encyclopedia Americana,** (Danbury: Grolier Incorporated, Vol.15, 1994).
3- **South Africa Yearbook 2001/2002** (Pretoria: Government Communication and Information System, 2002).
4- **Statesman's yearbook 1996,** (London: Macmillan Press Ltd., 1996).

G- Periodicals:

1- **Africa Confidential**, different Issues .www.africaconfidential.com .
2- **Africa Research Bulletin**,"in Zaire Mobutu Returns ",Vol.33, No.1, January 1997.
3- **Africa Today Magazine,** " Sierra Leone: Nigeria's Vietnam ",Vol.5, No.4, April 1999.
4- **Jane's Intelligence Review,**" Zaire:Order of Battle ",Vol.9,No.1, Jan 1997.
5- **Jane's Defence Weekly,** " Angolan Forces Split on Involvement in Zaire ", Vol.27, No.12, 26 Mars 1997.

H- Internet Sites:

1- www.aljazeera .net..
2- www.conokin.com
3- www.islammemo.com.

I – Newspapers:

1- International Herald Tribune.
2- Le Mond .
3- The Economist.
4- The Observer.